

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نطة الشهية الرابعة

١٤١٠ - ١٤٠٥ هـ



حضرة صاحب الجلالة الملك محمد بن عبد العزيز



حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبدالعزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملك عبدالعزيز
الأمانة العامة لمجلس الوزراء



الرقم
التاريخ
المشروعات

قرار رقم ١٣١ وتاريخ ١٤٠٥/٦/٢٩ هـ

ان مجلس الوزراء،

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨/١٠٥٢ وتاريخ
١٤٠٥/٦/١٨ المشتملة على خطاب معالي وزير التخطيط رقم ١/٢١٠٢ وتاريخ ١٤٠٥/٦/١٢ المرافق
لهذا ومشغوه خطة التنمية الرابعة للمملكة العربية السعودية عن الفترة ١٤٠٥ - ١٤١٠ التي اعتمدت
بموجب الاستراتيجية التي اقرها مجلس الوزراء بقراره رقم ٣٦ وتاريخ ١٤٠٤/٢/٢٤ هـ.

يقرر ما يلي

- ١- الموافقة على خطة التنمية الرابعة للمملكة العربية السعودية.
- ٢- يراعى في تنفيذها تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن الخطط الاولى والثانية والثالثة.


رئيس مجلس الوزراء

تقديم

تشكل خطة التنمية الرابعة حلقة متصلة ضمن سلسلة خطط التنمية التي بدأت في عام ١٣٩٠هـ .. كما أنها تمثل منتصف الطريق الذي ارتفعت المملكة العربية السعودية للوصول الى الأهداف التي خططت لها منذ البداية .

وقد اتخذ البعد التخطيطي آفاقا بعيدة المدى عند اعداد خطة التنمية الأولى تمتد الى عام ١٤٢٠هـ .. وكان الاعتقاد آنذاك أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي وضعتها الدولة لنفسها سوف يستغرق نيفا وثلاثين عاما .. مما استوجب لدى اعداد الخطة الرابعة اجراء تقويم لما تحققت عبر السنوات الخمس عشرة الماضية ، ووضع التجربة الفريدة التي مرت بها بلادنا تحت المجهر استعدادا للمرحلة القادمة .

ويمكن القول الآن وأمامنا النتائج المتحققة عبر الخطط الثلاث الماضية ان الانجاز كان مذهلا حقا .. واذا ما وضعت في خلفية التقويم تلك الاعتبارات التي قيل أنها تجعل من التخطيط عملا مرهقا ومن التنفيذ أمرا مستحيلا فان أبعاداً جديدة للقرارات التي اتخذت في خطة التنمية الأولى تبرز بشكل مؤثر .. أهمها الايمان والاقدام .

وكان قد قيل في البداية أن حكومة المملكة العربية السعودية أسست عملية تخطيط شامل في نظام مؤسس على السوق الحرة ، وهذا في ذاته تناقض نظري .. وقد يبدو هذا صحيحا بالنظر الملامس الا أنه صحيح أيضا أن التخطيط الشامل ميزة لمن يملك ادوات الانتاج .. والحكومة مع ذلك قد أوجدت تلك المؤسسات التي مكنت الأفراد من استثمار علمهم ، وخيالهم ، وأمواهم ، وأحجمت عن منافستهم في ميادينهم ، بل وشجعتهم على الانفراد بها ما أمكن ذلك .. ونتيجة لهذه السياسة يساهم القطاع الخاص اليوم بما لا يقل عن ٥٣٪ من الدخل القومي الحقيقي .

وكان قد قيل أيضا أن الحكومة وضعت خططها متوخية اختصار الزمن .. عازمة على أن تنجز في عشرين عاما ما أنجزته أم قبلها في اضعاف تلك المدة .. ولكنه صحيح ايضا أن شعب المملكة العربية السعودية يستمتع اليوم بمستوى معيشة كآرتي شعوب العالم .. وبمستوى في الخدمات يفوق كل الدول النامية وكثيرا من الدول المتقدمة ، وأنه دخل مرحلة الانتاج في الوقت الذي بدأ العالم يصحو فيه من ركود طويل .. وقد يرى المتابع لحركة سوق النفط اليوم حكمة هذا القرار الذي اتخذ يوم كان النفط يباع بأعلى أسعاره وينتج بأكثر كمياته .

وكان قد قيل ايضا أن الحكومة بدأت في تنفيذ خططها معتمدة في الجزء الأكبر منها على قوى عاملة مستوردة . وبالرغم من أن العمالة المستوردة ماعدت صفة مميزة لدولة نامية في بدء مسيرتها اذ أنها موجودة ايضا في كثير من دول اوروبا وأمريكا الشمالية الا أن استيراد العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية واكبه برنامج مكثف للتعليم والتدريب نتج عنه بروز الشباب السعودي باعداد مؤثرة في الجامعات ، والمصانع الحربية ، والمدن الصناعية في كل من الجبيل وينبع ، وفي الخطوط السعودية كأمثلة لما حدث .

وكان مما قيل ايضا أن البلاد العربية السعودية بها معوقات طبيعية كندرة المياه .. ومعوقات اجتماعية كقلة التجربة في التفاعل مع أوضاع عمل وتعامل جديدة .. وأخرى دولية كالكساد والبطالة اللذين كانا يسودان العالم في تلك الفترة . والذين استعجلوا بالحكم هنا فاتهم أن يأخذوا في حسابهم أن المملكة العربية السعودية تخطط ضمن اطار فلسفي يستهدف المحافظة على القيم الاسلامية في جانبيه الروحي ، وتخفيف الاعتماد على بيع النفط الخام كمصدر وحيد للدخل في

جانبه المادى .. وان المشروعات المتوازية التى قصد منها تخطى تلك المعوقات فى كل قطاع كانت تغطى بكل انجاز مساحة محددة ومتراكمة ضمن ذلك الاطار .

وتكمن قوة التخطيط الاستراتيجى فى أن كافة استراتيجيات التنمية تتكامل لتشكل النمط المنسق الذى يمكن من خلاله جنى أقصى الفوائد ، واستغلال كل الفرص من كل استراتيجية بمفردها لتشكل « كلا » ملموسا فى النهاية .. وهكذا كان التدرج فى خطط التنمية من استراتيجية النمو المتوازي ، الى التركيز على التجهيزات الأساسية وتنمية القوى البشرية ، الى احداث تحول حقيقى فى البنية الاقتصادية بالتركيز على الزراعة والصناعة والتعدين .. الى موضوع الخطة الرابعة وموضوع الساعة فى المملكة العربية السعودية .. وهو الانسان .

فالانسان السعودى مدعو الان للقفز فوق ماهو أكبر من كل المعوقات التى تحطها فى الماضى .. فالمكان هنا .. والوقت الان .

هو مدعو أن يستكمل وجوده ضمن الأهداف الأحد عشر التى حددتها له الخطة الرابعة .. وأن يعمل لتحقيق ذلك على الاستفادة من كل التجهيزات والمؤسسات التى أوجدتها الدولة له .. فهى قد استهدفت بكل ماقدمت عبر خطط ثلاث « تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التى توصله لتلك المرحلة .. وايجاد مصدر الرزق له .. وتحديد مكافآته على أساس عمله » كما ورد فى الهدف الثالث من الخطة . والمؤشرات فى هذا المجال كثيرة : فالتجهيزات الأساسية قد وصلت الى مرحلة متقدمة ، وحجم القوى العاملة من السعوديين الداخلين الى مجالات العمل فى الوظائف الجديدة التى أوجدها النمو يتزايد يوما بعد يوم ، والصناعات البتروكيميائية تعمل بكل طاقتها الانتاجية باذن الله فى الخطة الرابعة ، والانتاج الزراعى بدأ يضع على الارض قدما راسخة ، والتقنية المتقدمة تحل عيوب الندرة ومعوقاتها . ويبقى الانسان .. ليس له فى دنياه وآخرته غير ماورد فى القرآن الكريم « أن ليس للانسان الا ماسعى .. وأن سعيه سوف يرى » ..

وإذا كانت معايير الانسان السعودى للمستقبل هى نفس معاييرهِ خلال الخمس عشرة سنة الماضية فان المملكة العربية السعودية ينتظرها فى كل افق جديد شمس مشرقة باذن الله .

وزير التخطيط
هشام محى الدين ناظر

المحتويات

الفصل الأول : التنمية والتخطيط في المملكة العربية السعودية

٣٧	مقدمة :
٣٧	١/١ نوعية وابعاد التنمية.....
٣٨	٢/١ خصائص خطط التنمية الثلاث.....
٣٨	١/٢/١ خصائص خطتي التنمية الأولى والثانية.....
٣٨	٢/٢/١ استراتيجية الخطة الثالثة.....
٣٩	٣/٢/١ المنجزات الرئيسية المتحققة خلال الفترة ١٣٩٠ - ١٤٠٥ هـ.....
٤٠	٣/١ منافع التنمية للعالم الخارجى.....
٤٠	١/٣/١ القطاع الخاص.....
٤٠	٢/٣/١ التجارة الحرة.....
٤١	٣/٣/١ التعاون الدولى.....
٤١	٤/١ آفاق النمو الاقتصادى على المدى البعيد.....

منجزات خطة التنمية الثالثة

الفصل الثانى :

٤٥	مقدمة :
٤٥	١/٢ الأهداف والسياسات.....
٤٥	٢/٢ السياسات الرئيسية.....
٤٦	٣/٢ الانفاق الحكومى والاستثمارات.....
٤٧	١/٣/٢ هيكل ونمو الاقتصاد غير البترولى.....
٥١	٢/٣/٢ معدلات النمو فى القطاعات.....
٦٥	٤/٢ العمالة.....
٦٥	١/٤/٢ العمالة حسب القطاعات.....
٦٦	٢/٤/٢ التوزيع المهنى للعمالة.....
٦٦	٣/٤/٢ توزيع العمالة حسب الجنسية.....
٧٠	٥/٢ الانتاجية.....
٧١	٦/٢ التجارة الخارجية.....

أهداف خطة التنمية الرابعة ومحورها الرئيسى

الفصل الثالث :

٧٥	مقدمة :
٧٥	١/٣ أهداف خطة التنمية الرابعة للمملكة العربية السعودية ١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ.....
٧٥	٢/٣ التغيير فى بنية الاقتصاد.....
٧٥	١/٢/٣ الآفاق الجديدة.....
٧٦	٢/٢/٣ الفرص الجديدة والسوق الموسعة.....
٧٦	٣/٢/٣ المسؤوليات الجديدة وما يصاحبها من صعوبات.....
٧٧	٣/٣ التنوع والتقنية.....
٧٧	٤/٣ دور الحكومة فى الخطة الرابعة.....
٧٧	٥/٣ تنوع البنية الاقتصادية.....

٧٧ التطبيق العملي لسياسة التنوع	١/٥/٣
٧٨ حدود التنوع في الصناعات الهيدروكربونية	٢/٥/٣
٧٨ التنوع والقطاع غير الهيدروكربوني	٣/٥/٣

قضايا أساسية

الفصل الرابع :

٨١	مقدمة :
٨١ قضايا الاعانات	١/٤
٨١ الحاجة الى مراجعة الاعانات	١/١/٤
٨٢ السياسات	٢/١/٤
٨٢ قضايا وسياسات القوى البشرية والعمالة	٢/٤
٨٢ أهداف السعودية في الخطة الرابعة	١/٢/٤
٨٢ الحاجة الى جعل التعليم ملائماً لاحتياجات القطاع الخاص مختلف المهارات	٢/٢/٤
٨٣	
٨٣ فرص العمالة للنساء	٣/٢/٤
٨٣ السياسات	٤/٢/٤
٨٤ القضايا الخاصة بالتعليم في خطة التنمية الرابعة	٣/٤
٨٤ قضايا التعليم العام	١/٣/٤
٨٤ الخسارة الناتجة عن ظاهرة التسرب من الصفوف الأولى	١/١/٣/٤
٨٤ الخسارة الناتجة عن ظاهرة الرسوب	٢/١/٣/٤
٨٥ القيادات التعليمية ودورها في زيادة الكفاءة التشغيلية للنظام التعليمي ..	٣/١/٣/٤
٨٥ القضايا المتعلقة بالتعليم العالي	٢/٣/٤
٨٥ نقص الكفاءة	١/٢/٣/٤
٨٦ زيادة الفعالية والكفاءة خلال الخطة الرابعة	٢/٢/٣/٤
٨٦ الخطة الشاملة لتطوير التعليم العالي	٣/٢/٣/٤
٨٦ القضايا المتعلقة بالتدريب	٣/٣/٤
٨٧ القضايا المتعلقة بالاسكان	٤/٤
٨٧ الاسكان	١/٤/٤
٨٧ الحاجة الى مراجعة سياسات الاقراض الحكومية وتقويمها	١/١/٤/٤
٨٧ السياسات المختارة	٢/١/٤/٤
٨٧ القضايا الخاصة بالتقنية	٥/٤
٨٨ المملكة واستخدامها للتقنية	١/٥/٤
٨٨ نقل تقنية الصناعة	٢/٥/٤
٨٨ التقنية والموارد الطبيعية	٣/٥/٤
٨٨ السياسات	٤/٥/٤
٨٩ قضايا الدعم الزراعي وسياساته	٦/٤
٨٩ عوامل ومسيبات النجاح	١/٦/٤
٨٩ اسباب استمرار الدعم للزراعة	٢/٦/٤
٨٩ اسباب تحديد شروط الدعم	٣/٦/٤

٩٠	قضايا تنمية المياه واستعمالاتها	٧/٤
٩٠	الحاجة الى مراجعة السياسات الحالية	١/٧/٤
٩٠	السياسات	٢/٧/٤
٩١	قضايا الصحة	٨/٤
٩١	القضايا الأساسية	١/٨/٤
٩٢	السياسات	٢/٨/٤
٩٢	القضايا الاجتماعية	٩/٤
٩٢	ملاح ومميزات المجتمع العري السعودي عند نهاية فترة خطة التنمية الثالثة	١/٩/٤
٩٣	التحديات المستقبلية المرتبطة بالتغيرات الاجتماعية والثقافية	٢/٩/٤
٩٤	السياسات	٣/٩/٤

التحليل الكمي للاقتصاد الوطني خلال الخطة الرابعة

الفصل الخامس :

٩٩	مقدمة :	
٩٩	الوضع الاقتصادي عند بداية الخطة الرابعة	١/٥
٩٩	فترة الانتقال	١/١/٥
٩٩	العوامل التي تؤثر في القطاعين العام والخاص	٢/١/٥
٩٩	عملية التعديل والتنسيق	٣/١/٥
١٠٠	الانفاق الحكومي في الخطة الرابعة	٢/٥
١٠٠	الايادات	١/٢/٥
١٠١	تكوين النفقات المدنية الحكومية	٢/٢/٥
١٠٢	نفقات جهات التنمية	١/٢/٢/٥
١٠٢	توزيع الانفاق التنموي	٢/٢/٢/٥
١٠٤	الناتج المحلي الاجمالي في الخطة الرابعة	٣/٥
١٠٤	القطاعات البترولية وغير البترولية	١/٣/٥
١٠٥	مستقبل قطاعات الزيت	١/١/٣/٥
١٠٥	القيمة المضافة في الاقتصاد غير البترولي	٢/١/٣/٥
١٠٥	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي	٣/١/٣/٥
١٠٥	آفاق النمو للقطاعات المختلفة	٢/٣/٥
١٠٦	الزراعة	١/٢/٣/٥
١١٠	التعدين	٢/٢/٣/٥
١١٠	الصناعة	٣/٢/٣/٥
١١٠	الكهرباء والغاز والماء	٤/٢/٣/٥
١١٠	البناء والتشييد	٥/٢/٣/٥
١١١	التجارة والمطاعم والفنادق	٦/٢/٣/٥
١١١	النقل والمواصلات	٧/٢/٣/٥
١١١	ملكية دور السكن	٨/٢/٣/٥

١١١ الخدمات المالية الأخرى والتأمين والأعمال	٩/٢/٣/٥
١١١ الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٠/٢/٣/٥
١١٢ الخدمات الحكومية	١١/٢/٣/٥
١١٢ القوى البشرية والعمالة والانتاجية	٤/٥
١١٢ النمو الاقتصادي والعمالة في الخطة الرابعة	١/٤/٥
١١٤ العمالة	٢/٤/٥
١١٦ القوى العاملة السعودية	٣/٤/٥
١٢١ الانتاجية	٤/٤/٥
١٢٣ التغيير الهيكلي في التجارة الخارجية والانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	٥/٥
١٢٣ أهمية دور التجارة الخارجية	١/٥/٥
١٢٣ التغيرات في الخطة الرابعة	٢/٥/٥
١٢٣ الاستعاضة عن الواردات	٣/٥/٥
١٢٤ التغيير الهيكلي في نمط الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	٤/٥/٥
١٢٥ بداية المرحلة الثانية لتنوع القاعدة الاقتصادية	٦/٥
١٢٦ تغيير البنية الاقتصادية وتعزيزها	١/٦/٥
١٢٦ تكامل أهداف الخطة	٢/٦/٥
١٢٦ مستلزمات الهيكل الجديد للخطة	٣/٦/٥
١٢٧ أهمية وضع وتشكيل السياسات	٤/٦/٥

الفصل السادس : القطاع الخاص

١٣١ مقدمة :	
١٣١ مجال نشاطات القطاع الخاص وطبيعتها	١/٦
١٣١ نمو القطاع الخاص	١/١/٦
١٣٢ حجم القطاع الخاص واسهامه	٢/١/٦
١٣٢ عدد المؤسسات	١/٢/١/٦
١٣٤ الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي	٢/٢/١/٦
١٣٥ الاستثمارات	٣/٢/١/٦
١٣٥ العمالة	٤/٢/١/٦
١٣٦ المناخ والظروف الاقتصادية والتجارية الحديثة	٢/٦
١٣٧ افاق الخطة الرابعة	٣/٦
١٣٧ السياسات والأهداف الحكومية للقطاع الخاص	١/٣/٦
١٣٨ مبادرات الخطة الرابعة	٢/٣/٦
١٣٨ نقل ملكية الشركات العامة الى القطاع الخاص	١/٢/٣/٦
١٣٨ الاستثمارات التنموية	٢/٢/٣/٦
١٣٩ اعادة تركيب هيكل القطاع الخاص	٣/٢/٣/٦

١٤٠	تنويع القاعدة الاقتصادية	٤/٢/٣/٦
١٤٠	العمالة والتقنية	٥/٢/٣/٦
١٤١	سياسات تتعلق بالقطاع الخاص	٦/٢/٣/٦
١٤١	العلاقة بالقطاع الخاص	٧/٢/٣/٦
١٤١	توقعات بعض جوانب الخطة الرابعة للقطاع الخاص	٣/٣/٦

تنمية القطاعات

الفصل السابع :

١٤٥	مقدمة :	
١٤٥	الأسس الاستراتيجية لتنمية القطاعات	١/٧
١٤٦	منهج تخطيط البرنامج	٢/٧
١٤٧	عرض عام للقطاعات	٣/٧
١٤٧	قضايا استراتيجية تنمية القطاعات	١/٣/٧
١٤٨	الموارد الطبيعية	٢/٣/٧
١٤٨	الأسس الاستراتيجية المحددة لقطاعات الموارد الطبيعية وسياساتها	١/٢/٣/٧
١٤٨	الانفاق الحكومي على الموارد الطبيعية	٢/٢/٣/٧
١٤٩	الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاعات	٣/٢/٣/٧
١٤٩	القطاعات الانتاجية	٣/٣/٧
١٤٩	الأسس والسياسات المحددة للقطاعات الانتاجية	١/٣/٣/٧
١٥٠	الانفاق الحكومي على القطاعات الانتاجية	٢/٣/٣/٧
١٥٠	الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاعات	٣/٣/٣/٧
١٥١	قطاعات الخدمات	٤/٣/٧
١٥١	الأسس الاستراتيجية والسياسات المحددة لقطاعات الخدمات	١/٤/٣/٧
١٥١	الانفاق الحكومي على قطاعات الخدمات	٢/٤/٣/٧
١٥١	الأهداف والبرامج الرئيسية لقطاعات الخدمات	٣/٤/٣/٧
١٥٢	الموارد البشرية	٥/٣/٧
١٥٢	الأسس الاستراتيجية وسياسات قطاع الموارد البشرية	١/٥/٣/٧
١٥٢	الانفاق الحكومي على الموارد البشرية	٢/٥/٣/٧
١٥٣	الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاع	٣/٥/٣/٧
١٥٣	التنمية الاجتماعية	٦/٣/٧
١٥٣	الأسس الاستراتيجية لسياسات التنمية الاجتماعية	١/٦/٣/٧
١٥٤	الانفاق الحكومي على التنمية الاجتماعية	٢/٦/٣/٧
١٥٤	الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاع	٣/٦/٣/٧
١٥٥	التجهيزات الأساسية	٧/٣/٧
١٥٥	الأسس الاستراتيجية المحددة للتجهيزات الأساسية وسياساتها	١/٧/٣/٧
١٥٥	الانفاق الحكومي على التجهيزات الأساسية	٢/٧/٣/٧
١٥٦	الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاع	٣/٧/٣/٧
١٥٧	تصنيف الانفاق للقطاعات الائتمانية	٤/٧

١٦١	مقدمة :	
١٦١	المياه	١/٨
١٦١ نظرة عامة	١/١/٨
١٦١ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/١/٨
١٦٢ تنمية موارد المياه خلال الخطة الثالثة	١/٢/١/٨
١٦٦ شبكات توفير المياه والمجارى	٢/٢/١/٨
١٦٦ قضايا اساسية تتعلق بتنمية المياه	٣/٢/١/٨
١٧١ استراتيجية تنمية المياه في خطة التنمية الرابعة	٣/١/٨
١٧١ الأهداف والسياسات	١/٣/١/٨
١٧٢ البرامج	٢/٣/١/٨
١٧٣ نفقات البرامج	٣/٣/١/٨
١٧٤ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/١/٨
١٧٥ الطاقة	٢/٨
١٧٥ نظرة عامة	١/٢/٨
١٧٥ الاوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٢/٨
١٧٥ الزيت الخام	١/٢/٢/٨
١٧٦ تكرير البترول	٢/٢/٢/٨
١٧٩ الغاز الطبيعي	٣/٢/٢/٨
١٨٣ الطاقة الشمسية والنوية	٤/٢/٢/٨
١٨٤ الاستهلاك المحلي للطاقة	٥/٢/٢/٨
١٨٥ قضايا ومعوقات	٦/٢/٢/٨
١٨٦ استراتيجية التنمية	٣/٢/٨
١٨٦ الأهداف والسياسات	١/٣/٢/٨
١٨٩ البرامج	٢/٣/٢/٨
١٩١ نفقات برامج قطاع الطاقة	٣/٣/٢/٨
١٩٢ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٢/٨
١٩٢ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/٢/٨
١٩٣ التعدين والثروة المعدنية	٣/٨
١٩٣ نظرة عامة	١/٣/٨
١٩٣ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٣/٨
١٩٣ استكشاف المعادن	١/٢/٣/٨
١٩٤ الاستثمار في مجال التعدين	٢/٢/٣/٨

١٩٩ المسح الجيولوجي	٣/٢/٣/٨
٢٠٠ قضايا اساسية	٤/٢/٣/٨
٢٠٠ استراتيجية التنمية	٣/٣/٨
٢٠٠ الأهداف والسياسات	١/٣/٣/٨
٢٠١ برامج القطاع العام	٢/٣/٣/٨
٢٠٢ نفقات البرامج	٣/٣/٣/٨
٢٠٣ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٣/٨

القطاعات الانتاجية

الفصل التاسع :

٢٠٧	مقدمة :
٢٠٧ الزراعة	١/٩
٢٠٧ نظرة عامة	١/١/٩
٢٠٨ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/١/٩
٢٠٨ نمو القطاع الزراعي	١/٢/١/٩
٢٠٨ دعم الحكومة للزراعة في الخطة الثالثة	٢/٢/١/٩
٢١١ الزيادة في الانتاج الغذائي خلال الخطة الثالثة	٣/٢/١/٩
٢١٢ العلاقة بين الزراعة والصناعة	٤/٢/١/٩
٢١٧ قضايا اساسية برزت في الخطة الثالثة	٥/٢/١/٩
٢١٨ استراتيجية التنمية	٣/١/٩
٢١٩ الأهداف والسياسات	١/٣/١/٩
٢١٩ البرامج	٢/٣/١/٩
٢٢١ نفقات البرنامج : الزراعة	٣/٣/١/٩
٢٢٢ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٤/٣/١/٩
٢٢٣ الصناعة	٢/٩
٢٢٣ نظرة عامة	١/٢/٩
٢٢٣ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٢/٩
٢٢٣ التغيير في نمو البنية الاقتصادية	١/٢/٢/٩
٢٢٥ الصناعات الاساسية	٢/٢/٢/٩
٢٢٩ التجهيزات الاساسية الصناعية	٣/٢/٢/٩
٢٢٩ الصادرات الصناعية	٤/٢/٢/٩
٢٣٠ التعاون الدولي	٥/٢/٢/٩
٢٣٠ التمويل الصناعي	٦/٢/٢/٩
٢٣١ قضايا اساسية	٧/٢/٢/٩
٢٣٣ استراتيجية التنمية	٣/٢/٩
٢٣٤ الأهداف والسياسات	١/٣/٢/٩
٢٣٥ مشاريع سابك للصناعات الأساسية	٢/٣/٢/٩
٢٣٨ نفقات البرامج	٣/٣/٢/٩

٢٣٩	اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٢/٩	
٢٣٩	التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/٢/٩	
٢٤٠	الكهرباء	٣/٩	
٢٤٠	نظرة عامة	١/٣/٩	
٢٤٠	الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٣/٩	
٢٤٠	الطلب	١/٢/٣/٩	
٢٤١	قدرة التوليد	٢/٢/٣/٩	
٢٤١	المساعدات الحكومية	٣/٢/٣/٩	
٢٤١	هيكل التعرفة	٤/٢/٣/٩	
٢٤١	توحيد شركات الكهرباء	٥/٢/٣/٩	
٢٤١	قضايا اساسية	٦/٢/٣/٩	
٢٤٢	استراتيجية التنمية	٣/٣/٩	
٢٤٢	الأهداف والسياسات	١/٣/٣/٩	
٢٤٥	برامج القطاع العام	٢/٣/٣/٩	
٢٤٦	نفقات البرامج: الطاقة الكهربائية	٣/٣/٣/٩	
٢٤٦	اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٣/٩	
٢٤٧	التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/٣/٩	
٢٤٧	البناء والتشييد	٤/٩	
٢٤٧	نظرة عامة	١/٤/٩	
٢٤٧	الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٤/٩	
٢٤٧	التوسع في صناعة البناء والتشييد	١/٢/٤/٩	
٢٤٧	الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي	٢/٢/٤/٩	
٢٤٨	العمالة في قطاع البناء والتشييد	٣/٢/٤/٩	
	قرار الدولة المتعلق باحالة (٣٠٪) من عقود المشروعات الى شركات سعودية	٤/٢/٤/٩	
٢٤٩	سعودية		
٢٤٩	المناقصات العامة	٥/٢/٤/٩	
٢٤٩	تصنيف المقاولين	٦/٢/٤/٩	
٢٤٩	قضايا اساسية	٧/٢/٤/٩	
٢٥٠	استراتيجية التنمية	٣/٤/٩	
٢٥٠	الأهداف والسياسات	١/٣/٤/٩	
٢٥٠	برامج القطاعات العامة	٢/٣/٤/٩	
٢٥١	نفقات البرنامج : تصنيف المقاولين	٣/٣/٤/٩	
٢٥١	اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٤/٩	
٢٥٢	المدينتان الصناعيتان في الجبيل وينبع	٥/٩	
٢٥٢	نظرة عامة	١/٥/٩	
٢٥٢	الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة	٢/٥/٩	
٢٥٤	قضايا اساسية	١/٢/٥/٩	

٢٥٤	استراتيجية التنمية	٣/٥/٩
٢٥٤	الأهداف والسياسات	١/٣/٥/٩
٢٥٤	برامج الهيئة الملكية	٢/٣/٥/٩
٢٥٥	نفقات البرامج: الهيئة الملكية للجيبيل وينع	٣/٣/٥/٩
٢٥٦	اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٥/٩

قطاع الخدمات

الفصل العاشر :

٢٥٩	مقدمة :	
٢٥٩	١/١. الخدمات التجارية	
٢٥٩	نظرة عامة	١/١/١٠
٢٥٩	الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة	٢/١/١٠
٢٥٩	تنمية القطاع	١/٢/١/١٠
٢٦٠	تجارة التوزيع	٢/٢/١/١٠
٢٦٠	التموين والتخزين	٣/٢/١/١٠
٢٦١	الفنادق	٤/٢/١/١٠
٢٦١	خدمات الاعمال التجارية	٥/٢/١/١٠
٢٦١	التأمين	١/٥/٢/١/١٠
٢٦٢	اسواق الاوراق المالية	٢/٥/٢/١/١٠
٢٦٢	خدمات أخرى	٣/٥/٢/١/١٠
٢٦٢	حماية المستهلك	٦/٢/١/١٠
٢٦٢	الغرف التجارية والصناعية	٧/٢/١/١٠
٢٦٣	قضايا اساسية	٨/٢/١/١٠
٢٦٤	استراتيجية التنمية	٣/١/١٠
٢٦٤	الأهداف والسياسات	١/٣/١/١٠
٢٦٥	برامج القطاع العام	٢/٣/١/١٠
٢٦٧	نفقات الخطة	٣/٣/١/١٠
٢٦٧	٢/١. البنوك والتمويل	
٢٦٧	نظرة عامة	١/٢/١٠
٢٥٦	الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة	٢/٢/١٠
٢٦٨	نمو المصارف التجارية	١/٢/٢/١٠
٢٦٨	الأنظمة والتغييرات التنظيمية	٢/٢/٢/١٠
٢٦٩	الانتاجية	٣/٢/٢/١٠
٢٦٩	برامج اقراض القطاع العام	٤/٢/٢/١٠
٢٧٣	قضايا اساسية	٥/٢/٢/١٠
٢٧٣	استراتيجية التنمية	٣/٢/١٠
٢٧٤	الأهداف والسياسات	١/٣/٢/١٠
٢٧٥	برامج القطاع العام	٢/٣/٢/١٠

٢٧٦ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص ٣/٣/٢/١٠
٢٧٦ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي ٤/٣/٢/١٠
٢٧٦ الخدمات الحكومية ٣/١٠
٢٧٦ نظرة عامة ١/٣/١٠
٢٧٧ المواصفات والمقاييس ٢/٣/١٠
٢٧٧ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة ١/٢/٣/١٠
٢٧٧ قضايا اساسية ٢/٢/٣/١٠
٢٧٨ استراتيجية التنمية ٣/٢/٣/١٠
٢٧٩ الارصاد الجوية وحماية البيئة ٣/٣/١٠
٢٧٩ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة ١/٣/٣/١٠
٢٨٠ قضايا أساسية ٢/٣/٣/١٠
٢٨٠ الأهداف والسياسات ٣/٣/٣/١٠
٢٨١ برامج القطاع العام ٤/٣/٣/١٠
٢٨٢ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص ٥/٣/٣/١٠
٢٨٢ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي ٦/٣/٣/١٠
٢٨٢ الخدمات الاحصائية ٤/٣/١٠
٢٨٢ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة ١/٤/٣/١٠
٢٨٤ استراتيجية التنمية ٢/٤/٣/١٠
٢٨٤ الأهداف والسياسات ٣/٤/٣/١٠
٢٨٤ البرامج ٤/٤/٣/١٠
٢٨٥ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص ٥/٤/٣/١٠
٢٨٥ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي ٦/٤/٣/١٠
٢٨٦ نفقات البرامج : الخدمات الحكومية ٥/٣/١٠

الفصل الحادي عشر: تنمية الموارد البشرية

٢٨٩ مقدمة :
٢٨٩ التعليم العام ١/١١
٢٨٩ نظرة عامة ١/١/١١
٢٩٠ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة ٢/١/١١
٢٩٠ زيادة الطلاب المستجدين والمدرسين ١/٢/١/١١
٢٩١ اجمالي النمو في عدد الطلبة والطالبات ٢/٢/١/١١
٢٩٢ التعليم الابتدائي للجميع ٣/٢/١/١١
٢٩٣ تنوع المرافق التعليمية ٤/٢/١/١١
٢٩٣ قضايا أساسية في التعليم العام ٥/٢/١/١١
٢٩٤ استراتيجية التنمية للتعليم العام ٣/١/١١
٢٩٥ أهداف وسياسات التعليم العام ١/٣/١/١١
٢٩٥ البرامج ٢/٣/١/١١

٢٩٧	الأهداف المحددة الرئيسية للتعليم العام	٣/٣/١/١١
٢٩٨	المدارس النموذجية	٤/١/١١
٢٩٨	المدارس الأخرى	٥/١/١١
٣٠٠	نفقات البرامج : التعليم العام	٦/١/١١
٣٠٠	التعليم العالي	٢/١١
٣٠٠	نظرة عامة	١/٢/١١
٣٠١	الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة	٢/٢/١١
٣٠١	اتجاهات إجمالي الطلبة المتحققين بالتعليم العالي	١/٢/٢/١١
٣٠٢	عدد المستجدين وسياسات القبول	٢/٢/٢/١١
٣٠٢	الطلبة الملحقون والخريجون حسب مجال الدراسة	٣/٢/٢/١١
٣٠٧	الدراسات العليا في الجامعات	٤/٢/٢/١١
٣٠٧	الدراسة في الخارج كعنصر أساسي للتعليم العالي	٥/٢/٢/١١
٣٠٨	أنماط الجهاز الوظيفي وأعباء العمل	٦/٢/٢/١١
٣٠٩	المرافق التعليمية للتعليم العالي	٧/٢/٢/١١
٣٠٩	اتجاهات الانفاق في التعليم العالي	٨/٢/٢/١١
٣٠٩	استراتيجية التنمية للتعليم العالي	٣/٢/١١
٣١٠	الأهداف والسياسات	١/٣/٢/١١
٣١١	البرامج	٢/٣/٢/١١
٣١٤	نفقات البرامج : التعليم العالي	٣/٣/٢/١١
٣١٥	التدريب	٣/١١
٣١٥	المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني	١/٣/١١
٣١٥	الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	١/١/٣/١١
٣٢٠	استراتيجية التنمية	٢/١/٣/١١
٣٢٠	البرامج	٣/١/٣/١١
٣٢٣	نفقات البرامج : المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني	٤/١/٣/١١
٣٢٣	معهد الادارة العامة	٢/٣/١١
٣٢٣	الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	١/٢/٣/١١
٣٢٨	البرامج ونفقات البرامج المالية	٢/٢/٣/١١
٣٢٩	سياسة القوى البشرية وأنظمتها وخدماتها	٤/١١
٣٢٩	نظرة عامة	١/٤/١١
٣٣٠	الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٤/١١
٣٣٠	ديوان الخدمة المدنية	١/٢/٤/١١
٣٣٠	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون العمل	٢/٢/٤/١١
٣٣١	الآمانة العامة لمجلس القوى العاملة	٣/٢/٤/١١
٣٣١	قضايا أساسية	٣/٤/١١
٣٣١	استراتيجية التنمية	٤/٤/١١
٣٣٢	الأهداف والسياسات	١/٤/٤/١١

٣٣٣ البرامج	٢/٤/٤/١١
٣٣٥ نفقات البرامج : سياسة القوى البشرية وأنظمتها وخدماتها	٣/٤/٤/١١
٣٣٦ العلوم والتقنية	٥/١١
٣٣٦ نظرة عامة	١/٥/١١
٣٣٦ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٥/١١
٣٣٧ قضايا أساسية	١/٢/٥/١١
٣٣٨ استراتيجية التنمية	٣/٥/١١
٣٣٨ الأهداف والسياسات	١/٣/٥/١١
٣٣٨ البرامج	٢/٣/٥/١١
٣٣٩ نفقات البرامج : العلوم والتقنية	٣/٣/٥/١١

الفصل الثاني عشر: التنمية الاجتماعية

٣٤٣	مقدمة :
٣٤٣ الخدمات الصحية	١/١٢
٣٤٣ نظرة عامة	١/١/١٢
٣٤٣ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة	٢/١/١٢
٣٤٤ المرافق الصحية	١/٢/١/١٢
٣٤٥ القوى البشرية	٢/٢/١/١٢
٣٤٦ الطلب على الخدمات الصحية	٣/٢/١/١٢
٣٤٩ طلبة كليات العلوم الطبية والمساعدة	٤/٢/١/١٢
٣٥٠ قضايا اساسية	٥/٢/١/١٢
٣٥٠ استراتيجية التنمية	٣/١/١٢
٣٥١ الأهداف والسياسات	١/٣/١/١٢
٣٥٢ البرامج	٢/٣/١/١٢
٣٥٥ نفقات البرنامج : الخدمات الصحية	٣/٣/١/١٢
٣٥٧ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/١/١٢
٣٥٧ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/١/١٢
٣٥٧ الخدمات الاجتماعية	٢/١٢
٣٥٧ نظرة عامة	١/٢/١٢
٣٥٩ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة	٢/٢/١٢
٣٥٩ التنمية المحلية وتنمية المجتمع	١/٢/٢/١٢
٣٦٠ الرعاية الاجتماعية	٢/٢/٢/١٢
٣٦٠ خدمات الضمان الاجتماعي	٣/٢/٢/١٢
٣٦٠ التأمينات الاجتماعية	٤/٢/٢/١٢
٣٦١ قضايا اساسية	٥/٢/٢/١٢
٣٦١ استراتيجية التنمية	٣/٢/١٢
٣٦٢ الأهداف والسياسات	١/٣/٢/١٢

٣٦٢ البرامج	٢/٣/٢/١٢
٣٦٥ نفعات البرامج : الخدمات الاجتماعية	٣/٣/٢/١٢
٣٦٦ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٢/١٢
٣٦٦ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/٢/١٢
٣٦٧ الشؤون الثقافية والخدمات الاعلامية ورعاية الشباب	٣/١٢
٣٦٧ نظرة عامة	١/٣/١٢
٣٧٠ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة	٢/٣/١٢
٣٧٠ رعاية الشباب	١/٢/٣/١٢
٣٧٠ دائرة الملك عبد العزيز	٢/٢/٣/١٢
٣٧١ الآثار والمتاحف	٣/٢/٣/١٢
٣٧١ الخدمات الاعلامية	٤/٢/٣/١٢
٣٧١ قضايا اساسية	٥/٢/٣/١٢
٣٧٢ استراتيجية التنمية	٣/٣/١٢
٣٧٣ الأهداف والسياسات	١/٣/٣/١٢
٣٧٣ برامج القطاع العام	٢/٣/٣/١٢
٣٧٧ نفعات البرامج : الشؤون الثقافية والاعلامية ورعاية الشباب	٣/٣/٣/١٢
٣٧٨ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٣/١٢
٣٧٨ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/٣/١٢
٣٧٨ الشؤون الدينية والعدل	٤/١٢
٣٧٨ نظرة عامة	١/٤/١٢
٣٧٩ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٤/١٢
٣٨٠ قضايا اساسية	١/٢/٤/١٢
٣٨١ استراتيجية التنمية	٣/٤/١٢
٣٨١ الأهداف والسياسات	١/٣/٤/١٢
٣٨٣ البرامج	٢/٣/٤/١٢
٣٨٥ نفعات البرامج : الشؤون الدينية والعدل	٣/٣/٤/١٢
٣٨٧ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٤/١٢
٣٨٧ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/٤/١٢

الفصل الثالث عشر: التجهيزات الأساسية

٣٩١	مقدمة :
٣٩١ النقل	١/١٣
٣٩١ نظرة عامة	١/١/١٣
٣٩٢ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/١/١٣
٣٩٢ النقل الجوي (السعودية)	١/٢/١/١٣
٣٩٣ النقل على الطرق البرية	٢/٢/١/١٣
٤٠١ النقل بالسكك الحديدية	٣/٢/١/١٣

٤٠٢ النقل البحري	٤/٢/١/١٣
٤٠٧ قضايا اساسية	٥/٢/١/١٣
٤٠٩ استراتيجية التنمية	٣/١/١٣
٤٠٩ الأهداف والسياسات	١/٣/١/١٣
٤١٠ برامج القطاع الخاص	٢/٣/١/١٣
٤١٣ نفقات البرامج: قطاع النقل	٣/٣/١/١٣
٤١٥ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/١/١٣
٤١٦ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/١/١٣
٤١٦ البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	٢/١٣
٤١٦ نظرة عامة	١/٢/١٣
٤١٦ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٢/١٣
٤١٦ الخدمات البريدية	١/٢/٢/١٣
٤١٧ خدمات الهاتف	٢/٢/٢/١٣
٤١٧ خدمات التلكس	٣/٢/٢/١٣
٤١٧ خدمات البرق	٤/٢/٢/١٣
٤١٧ خدمات الاتصالات اللاسلكية البحرية	٥/٢/٢/١٣
٤١٨ قضايا اساسية	٦/٢/٢/١٣
٤١٨ استراتيجية التنمية	٣/٢/١٣
٤١٨ الأهداف والسياسات	١/٣/٢/١٣
٤٢١ برامج القطاع العام	٢/٣/٢/١٣
٤٢٢ نفقات برامج البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	٣/٣/٢/١٣
٤٢٥ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٢/١٣
٤٢٦ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/٢/١٣
٤٢٦ البلديات والأشغال العامة	٣/١٣
٤٢٦ نظرة عامة	١/٣/١٣
٤٢٦ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٣/١٣
٤٢٧ قضايا اساسية	٣/٣/١٣
٤٢٨ استراتيجية التنمية	٤/٣/١٣
٤٢٨ الأهداف والسياسات	١/٤/٣/١٣
٤٢٨ برامج القطاع العام	٢/٤/٣/١٣
٤٢٩ نفقات البرامج : الشؤون البلدية والأشغال العامة	٣/٤/٣/١٣
٤٣٠ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٤/٣/١٣
٤٣٠ الاسكان	٤/١٣
٤٣٠ نظرة عامة	١/٤/١٣
٤٣٠ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة	٢/٤/١٣
٤٣٠ استكمال مشروعات الاسكان	١/٢/٤/١٣
٤٣١ نشاط القطاع الخاص	٢/٢/٤/١٣

٤٣٢ نشاط القطاع العام	٣/٢/٤/١٣
٤٣٢ وضع المساكن القائمة	٤/٢/٤/١٣
٤٣٣ قضايا أساسية	٥/٢/٤/١٣
٤٣٣ استراتيجية التنمية	٣/٤/١٣
٤٣٣ الأهداف والسياسات	١/٣/٤/١٣
٤٣٤ برامج القطاع العام	٢/٣/٤/١٣
٤٣٤ نفقات البرامج : الاسكان	٣/٣/٤/١٣
٤٣٥ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص	٤/٣/٤/١٣
٤٣٥ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي	٥/٣/٤/١٣

الفصل الرابع عشر: التنمية الاقليمية

٤٣٩	مقدمة :
٤٣٩ الوضع الراهن ومنجزات خطط التنمية الثلاث	١/١/١٤
٤٣٩ المبادرات الخاصة بالتخطيط الاقليمي	١/١/١٤
٤٤٠ التباين بين المناطق	٢/١/١٤
٤٤٠ الهجرة بين المناطق والنزوح الى المراكز الحضرية	٣/١/١٤
٤٤١ التنسيق بين الاقاليم	٤/١/١٤
٤٤١ استراتيجية التنمية الاقليمية	٢/١/١٤
٤٤٢ الأهداف والسياسات	١/٢/١٤
٤٤٣ البرامج	٢/٢/١٤

الفصل الخامس عشر: التخطيط ومراقبة التنفيذ

٤٤٧	مقدمة :
٤٤٧ نظام التخطيط	١/١/١٥
٤٤٧ الجوانب التنظيمية	١/١/١٥
٤٤٧ المرونة وهيكل الانفاق	٢/١/١٥
٤٥١ منحج الانفاق المستند على البرامج	٢/١/١٥
٤٥١ أهمية التخطيط المستند على البرامج	١/٢/١٥
٤٥١ العناصر الاساسية في الخطط التشغيلية	٢/٢/١٥
٤٥٢ مراقبة التنفيذ	٣/١/١٥
٤٥٢ الأهداف والوسائل	١/٣/١٥
٤٥٢ مراقبة تنفيذ المشروعات والسياسات	٢/٣/١٥
٤٥٣ القطاع الخاص وتنفيذ الخطة	٤/١/١٥

قائمة الخرائط والأشكال

رقم الصفحة

٣٣ خارطة المملكة العربية السعودية
٤٩ شكل (٢ - ١)
٥٣ شكل (٢ - ٢)
٥٥ شكل (٢ - ٣)
٥٧ شكل (٢ - ٤)
٦١ شكل (٢ - ٥)
٦٣ شكل (٢ - ٦)
٦٧ شكل (٢ - ٧)
١٠٧ شكل (٥ - ١)
١١٧ شكل (٥ - ٢)
١٦٣ شكل (٨ - ١)
١٦٧ شكل (٨ - ٢)
١٨١ شكل (٨ - ٣)
١٨٧ شكل (٨ - ٤)
١٩٥ شكل (٨ - ٥)
١٩٧ شكل (٨ - ٦)
٢١٣ شكل (٩ - ١)
٢١٥ شكل (٩ - ٢)
٢٤٣ شكل (٩ - ٣)
٢٧١ شكل (١٠ - ١)
٣٠٣ شكل (١١ - ١)
٣٤٧ شكل (١٢ - ١)
٣٥٣ شكل (١٢ - ٢)
٣٧٥ شكل (١٢ - ٣)
٣٩٥ شكل (١٣ - ١)
٣٩٧ شكل (١٣ - ٢)
٣٩٩ شكل (١٣ - ٣)
٤٠٣ شكل (١٣ - ٤)
٤٠٥ شكل (١٣ - ٥)
٤١٩ شكل (١٣ - ٦)
٤٢٣ شكل (١٣ - ٧)
٤٤٩ شكل (١٥ - ١)

خارطة المملكة العربية السعودية



الفصل الأول

التمية والتخطيط في المملكة العربية السعودية

١ — التنمية والتخطيط في المملكة العربية السعودية

مقدمة :

بانتهاء تنفيذ خطة التنمية الرابعة تكمل المملكة عشرين عاما من عمر التخطيط التنموي ، وفي خلال خمسة عشر عاما استطاعت المملكة تحقيق تقدم عمراني ومادى عجزت العديد من دول العالم عن تحقيقه . وبحلول عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ تكون جهود التنمية المخلصة الفريدة من نوعها في التاريخ قد جعلت المملكة العربية السعودية تقطع شوطا بعيدا فى تحقيق كامل امكاناتها الاقتصادية وتوفير الرعاية والرفاهية للغالبية العظمى من سكانها .

١/١ نوعية وأبعاد التنمية :

تقوم أبرز سمات التنمية في المملكة العربية السعودية على أساس الاسترشاد بالقيم الاسلامية وتعاليم الدين الحنيف ، وتعمل مؤسساتها وفق النهج الاسلامى القويم ، لذلك من الطبيعى أن تسير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن اطار مبادئ الاسلام وقواعده ، وتستظل الأساس الذى تستند اليه استراتيجيات التنمية ، وأهدافها ، وسياساتها . وبهذا النهج ، وضمن هذا الاطار استطاعت المملكة أن تحقق التوازن بين التطور الحضارى ، والعمرانى ، والمادى والاجتماعى وتحسين مستويات المعيشة، والمبادرات الفردية ، وبين المحافظة على المبادئ والقيم الدينية .

ويمكن القول : ان عمليات التنمية التى تمت في المملكة فريدة في نوعها ، من حيث الوقت القصير الذى تمت فيه ، ومن حيث العمق والشمولية . . اذ استطاعت تبادى الجوانب السلبية للتنمية التى عانت منها أكثر الدول النامية الأخرى ، كعدم التوازن والافراط في استغلال الموارد الطبيعية ، وارتفاع الأسعار ، أو تجاهل الضمان الاجتماعى . . فالتخطيط في المملكة يتجاوز مجرد إيجاد التوازن الفنى ، واعداد الخطط . حيث ان الانسان السعودى ، وتحقيق طموحاته ، وتلبية احتياجاته ، وتحسين مستوى معيشته هو الهدف الأسمى للتنمية . . ولم تقتصر التنمية على مجال واحد ، أو قطاع واحد ، بل شملت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق المملكة . وباختصار استندت المملكة في تحقيق أهدافها التنموية على المبادرات الفردية والقيم الاسلامية ، والحرية الاقتصادية ، وسياسة الاقتصاد المفتوح .

ومنذ خطة التنمية الأولى كانت أهداف التنمية شاملة في نطاقها حيث تضمنت ثلاثة أبعاد : البعد الاقتصادى ، والبعد الاجتماعى ، والبعد التنظيمى . وتناول البعد الاقتصادى تنمية التجهيزات الأساسية ، والصناعات الأساسية ، والزراعة . وتناول البعد الاجتماعى رغبات أفراد الشعب السعودى وطموحاتهم وامكانياتهم . فتوسعت فرص التعليم المجانى بكافة مراحله ، كما أصبح التدريب متاحا في مجالات عديدة لكسب المهارات والقدرات التى تساعد على مواجهة مشاكل الحياة ، وتوافرت مرافق الخدمات الصحية المجانية ، والخدمات الاجتماعية للمسنين والعجزة وذوي العاهات وأصحاب الدخل المحدود ، وأعطى الاسكان اهتماما خاصا من خلال القروض والتسهيلات الميسرة . . وتناول البعد التنظيمى ادخال تغييرات أساسية على التنظيم الادارى واللوائح والأنظمة فأنشئت مؤسسات جديدة وصدرت أنظمة ولوائح مرنة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أدى الى توسع الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطنى .

وأخيرا اتصفت تجربة المملكة الفريدة هذه بكبر وسعة عمليات التنمية وأساليبها ، فخلال فترة الخطط الثلاث استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من مبيعات الزيت حيث بلغت مبيعاتها لتلك الفترة ما مجموعه (٣٥) بليون برميل ، أو ما يعادل استهلاك سنتين كاملتين للعالم الحر من الزيت الخام حسب معدلات ١٤٠٠/١٤٠١هـ ، و ١٤٠١/١٤٠٢هـ . وفي خلال هذه الفترة بلغت نفقات الدولة (٢٠٠٠) بليون ريال ، وحقق الاقتصاد معدلات نمو استثنائية على صعيد عالمى ، حيث بلغ متوسط النمو في الاقتصاد غير البترولى (١٢٪) سنويا ، وارتفع حجم الاستثمارات الى (٦٠٪) من الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى .

٢/١ خصائص خطط التنمية الثلاث :

اتسمت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية منذ انشائها وتوحيدها على يد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز ، بالسرعة والوضوح . . وقد اقتصر جهود التنمية في الماضي ، حين كان الاقتصاد السعودي غير متصل تماما بالاقتصاد العالمى ، على تنمية التعليم والمياه والزراعة وبعض الطرق التي تربط بين مراكز السكان المتباعدة ، وتوسعة الأماكن المقدسة ، وقد كانت هذه الجهود والأعمال موجهة لحل المشاكل القائمة ورفع مستوى معيشة المواطنين .

١/٢/١ خصائص خطتي التنمية الأولى والثانية:

لقد بدأت المملكة في اتباع أسلوب التخطيط للتنمية ابتداء من عام ١٣٩٠هـ ، حيث أعدت وأصدرت أول خطة للتنمية ، وجاءت الخطة الخمسية الأولى عام ١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ متواضعة في حجمها ، حيث تم انفاق حوالى (٨٠) بليون ريال ، أنفق معظمها على تطوير التجهيزات الأساسية ، ولاسيما المرافق العامة ، وتحسين الخدمات الحكومية . وفي الخطة الثانية بلغت المصروفات ما يقارب (٧٠٠) بليون ريال ، أو تسعة أضعاف اعتمادات خطة التنمية الأولى . ويمكن اعتبار الخطة الثانية المحك الأساسى والاختبار القاسى لمقدرة المملكة على مواجهة الصعاب ومشاكل التنمية .

وقد ترسخت في الخطة الثانية السمات الأساسية للتنمية السعودية التي شملت الدور الرائد للدولة ، وزيادة مساهمتها في تكوين رأس المال ، وأهمية تطوير التجهيزات الأساسية ، وما يرافق ذلك من دور هام لقطاع البناء والتشييد .

وشهدت فترة خطة التنمية الثانية معدلات تضخم عالية ، وكان هذا هو التحدى الرئيسى الذى واجه المملكة آنذاك . وقد واصلت المملكة خلال هذه الفترة التجريبية السماح لقوى السوق بأن تقوم بدورها بحرية لاعادة التوازن في الاقتصاد الوطنى ، ولم تتدخل الا في نطاق ضيق لحماية المواطنين . وكان الدافع الرئيسى لعدم قيام الدولة بخفض نفقاتها بشكل ملموس للحد من الضغوط التضخمية آنذاك هو تصميمها على حل مشاكل الاسكان والكهرباء ، وامدادات المياه ، وتفادى المعوقات في قطاع النقل والمؤسسات التعليمية وبذا فقد زادت القدرة الاستيعابية للمملكة وتوفرت السلع والخدمات لتفى بمتطلبات السوق المتزايدة آنذاك . وبالإضافة الى هذا ركزت الخطتان الأولى والثانية على تحقيق الأهداف بعيدة المدى لتطوير القوى البشرية الوطنية .

وكانت الدولة واعية تماما لآثار التنمية السريعة على بعض فئات المجتمع ، ولذلك اعتمدت العديد من البرامج الاجتماعية والمالية التي أدت بدورها الى تخفيض ، بل الى تحييد النتائج الجانبية غير المرغوب فيها لعملية التنمية السريعة التي كانت تمر بها المملكة .

٢/٢/١ استراتيجية الخطة الثالثة:

أما استراتيجية الخطة الثالثة فقد تحركت في ثلاثة اتجاهات لدفع عملية التنمية الى مرحلة متقدمة ، حيث ركزت على ضرورة استكمال التجهيزات الأساسية ، وعلى توجيه المزيد من استثمارات الدولة نحو القطاعات الانتاجية ، مع تحقيق المزيد من الانتاج ، والأستمرار في تنمية القوى البشرية ، وبهذا تكون خطة التنمية الثالثة قد دخلت مرحلة تغيير البنية الاقتصادية من حيث الانفاق الحكومى ، والنتائج المحلى الاجمالى . ومع أن خطة التنمية الثالثة كانت تشير في الكثير من مفاهيمها وتوصياتها الى واقع أبعد مما تم تحقيقه من المشروعات الانتاجية ، فان التطورات في أسواق الزيت قد أعادت تأكيد الحاجة الى استكمال التجهيزات الأساسية ، وبمعدل أسرع مما كان يتوقع أساسا . . وقد أدى هذا الى تدفق العمالة الأجنبية ، ويعتبر هذا

نتيجة منطقية ، الأمر الذى أدى الى زيادة الطلب المحلى على السلع والخدمات ، مما دفع القطاع الخاص الى زيادة الاستثمار فى مجال الاستيراد والنشاط التجارى فى شتى المجالات ، وفى الوقت ذاته قام رأس المال الخاص - بدعم مالى كبير من الدولة عن طريق الصناديق الحكومية - بالاستثمار فى القطاع الزراعى والصناعى ، حيث تمكن من خلال استخدام الأساليب التقنية الحديثة ، والمساحات الزراعية الواسعة من احداث تغيير أساسى فى دور قطاع الزراعة والصناعة فى الاقتصاد الوطنى .

وتميز النصف الثانى من الخطة الثالثة باختفاء الظروف الخاصة التى نجمت فى النصف الأول فى أسواق البترول العالمية ، والتى أدت الى حصول المملكة على عائدات اضافية زادت عن المستويات المتوقعة ، وبالتالي يعتبر تدنى حجم الانفاق الحكومى خلال العامين الأخيرين من الخطة الثالثة مؤشرا عاديا على ماسيكون عليه الوضع خلال الخطة القادمة .

المنجزات الرئيسية المحققة خلال الفترة ١٣٩٠ - ١٤٠٥هـ:

٣/٢/١

بنهاية خطة التنمية الثالثة تحققت إنجازات وتحسينات بارزة فى الأوضاع المادية ، والتنظيمية التى أدت الى زيادة الرفاهية الاجتماعية والفردية .

فقد تم توفير خدمات الاسكان الأساسية ، والخدمات الصحية ، والتعليمية لغالبية السكان . واتخذت الدولة الاجراءات للتخفيف من المعاناة والحرمان ، ومكافحة الأمية ، وتحسين الأوضاع الصحية . وتم استكمال الجانب الأكبر من التجهيزات الأساسية وتوسع الانتاج الزراعى . وفيما يلي عرض للإنجازات الرئيسية التى تحققت خلال خطط التنمية الثلاث الأولى :

التجهيزات الأساسية :

- توسعت شبكة الطرق المعبدة من حوالى (٨٠٠٠) كيلومتر الى أكثر من (٣٠٠٠٠) كيلومتر .
- قفزت طاقة الموانئ من حوالى (٢) مليون طن عام ١٣٩٠هـ الى حوالى (٥٠) مليون طن عام ١٤٠٥هـ .
- ازداد عدد الهواتف العاملة من (٢٩٠٠٠) الى (٩٠٣٠٠٠) خط هاتفى .
- زاد عدد ركاب الجو القادمين الى المملكة والمغادرين منها من (١٦) مليون راكب الى حوالى (٢٤) مليون راكب .

الاسكان :

- تم بناء (٥٥٠٠٠٠) وحدة سكنية معظمها من خلال القروض التى قدمتها الدولة للقطاع الخاص .

الصحة :

- ازداد عدد الأطباء من حوالى (١١٧٢) طبيبا الى أكثر من (١٤٢٦٧) طبيبا .
- ازدادت أسرة المستشفيات من حوالى (٩٠٠٠) سرير الى حوالى (٢٦٤١٠) أسره .

المرافق :

- ارتفعت القدرة الكهربائية المركبة من (٤١٨) ميجاوات عام ١٣٩٠هـ الى (١٤٥٧٨) ميجاوات عام ١٤٠٤هـ .
- ازداد انتاج محطات التحلية من حوالى (١٩٦٠٠) مترمكعب فى اليوم عام ١٣٩٠هـ الى (١٤٤) مليون مترمكعب فى اليوم عام ١٤٠٥هـ .

التعليم :

- ازداد عدد طلاب وطالبات المدارس الابتدائية بنسبة (١٩٢٪) ، والمرحلة المتوسطة بنسبة (٣٧٥٪) ، والمرحلة الثانوية بنسبة (٧١٢٪) .
- أصبح عدد الطالبات مقاربا لعدد الطلاب تقريبا في المرحلة الابتدائية ، وبنهاية الخطة أصبح عدد الطالبات في المرحلة الابتدائية (٤١٪) من اجمالي عدد الطلاب والطالبات بهذه المرحلة .
- ارتفع عدد الطلاب والطالبات من حوالي (٥٩٧٠٠٠) الى أكثر من (٢ر٠) مليون خلال الفترة .
- ارتفع عدد خريجي الجامعات من (٨٠٨) عام ١٣٨٩ / ١٣٩٠هـ الى (٦٠٩٨) عام ١٤٠٣ / ١٤٠٤هـ ، وزاد عدد الخريجات الجامعيات من (٢٧) الى (٣٢٨٤) خلال الفترة نفسها .
- تم انشاء خمس جامعات في أنحاء مختلفة من المملكة ، وبلغ عدد طلابها (٨٦١٩٤) طالبا عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ .

الزراعة :

- ارتفع انتاج القمح الذي يشكل مادة غذائية هامة من (١٣٠ر٠٠٠٠) طن الى (١ر٣) مليون طن في عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ .
- تضاعف انتاج التمور الذي كان يشكل الغذاء الأساسي التقليدي ، وارتفع الى حوالي (٤٤٠ر٠٠٠٠) طن عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ .

الصناعة :

- زاد انتاج الأسمت من حوالي (٧٠٠ر٠٠٠٠) طن عام ١٣٩٠هـ الى أكثر من (٨) ملايين طن عام ١٤٠٤هـ .
- ارتفع انتاج الأسمدة من (٢٤ر٠٠٠٠) طن الى أكثر من (٨٥٠ر٠٠٠٠) طن عام ١٤٠٤هـ .

٣/١ منافع التنمية للعالم الخارجي :

ان الانجازات التي تم استعراضها فيما سبق قد أدت الى احداث تحولات جذرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة خلال فترة قصيرة تزيد قليلا عن عشر سنوات . ولقد استندت المملكة في تحقيق هذا النجاح الى الحرية الاقتصادية واتباع سياسة السوق والاقتصاد المفتوح ، حيث يكون المجال واسعا أمام المواهب والمبادرات الفردية ، لتحقيق مصالحها ضمن اطار المصلحة العامة ، وتكون الأسعار ، والأجور ، وقوى السوق الأخرى هي الأساس في توجيه عوامل الانتاج . وقد أسهمت الدولة بصورة فعالة في تدعيم التنمية في البلدان الشقيقة والصديقة ، وسهلت هذه العوامل استفادة العديد من الدول من ثمار التنمية في المملكة العربية السعودية عن طريق :—

١/٣/١ القطاع الخاص

شجعت المملكة القطاع الخاص ودعمته ، وأصدرت حوالي (٣٠٠٠) ترخيص للصناعات ، فضلا عن تأسيس آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا القطاع والتي لانتاج الى تراخيص رسمية . وتقوم هذه المؤسسات والشركات باستخدام وتشغيل عمال غير سعوديين لمواجهة الحاجة المتزايدة ، كما تم انشاء عشرات الشركات المشتركة مع شركاء أجنبية .

٢/٣/١ التجارة الحرة

مع نمو اقتصاد المملكة وزيادة قوته أصبحت المملكة واحدة من الدول الرائدة في التجارة العالمية . وخلال

الخمسة عشر عاما الماضية بلغت واردات المملكة من السلع والخدمات حوالي (١٨٠٠) بليون ريال ، وكان نصيب الولايات المتحدة منها (٢٣٪) ، وأوروبا (٣٥٪) ، واليابان (١٢٪) ، والباقي (٣٠٪) من الدول الأخرى .

لقد سمحت الدولة لهذه الواردات بالدخول الى المملكة بدون تعرفه جمركية فعلية ، وبدون حواجز ادارية ، ايمانا منها بحرية التجارة . ولذلك يمكن القول : ان العديد من البلدان والشركاء التجاريين استفادوا من النمو السريع ، ومن المرحلة الانتقالية التي مر بها اقتصاد المملكة العربية السعودية .

التعاون الدولي

٣/٣/١

مع أن الفائدة لم تقتصر على شركاء المملكة التجاريين أو على من شاركوا في المشروعات المشتركة فان المملكة قدمت بسخاء الكثير من المساعدات للدول النامية بلغت (١٣٦) بليون ريال خلال الخمسة عشر عاما الماضية . وتعد المساعدات التي تقدمها الدولة من أعلى المستويات العالمية من حيث نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي .

٤/١ آفاق النمو الاقتصادي على المدى البعيد

لقد تحقق النمو المتوازن بفضل السياسات والأهداف الشاملة والمتسقة التي شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا ، وبالنسبة لخطة التنمية الرابعة وما بعدها فستستند التنمية على ثلاثة أبعاد أساسية :

أولاً: الصناعة :-

لقد أدركت المملكة من خلال خبرتها في السنوات الماضية أن للثروة البترولية صفة مزدوجة ، حيث تمثل من جانب مصدر قوة اقتصادية ، كما أنها تمثل من جانب آخر مصدر ضعف في بعض الأحيان ، وذلك لأن الطلب على الزيت يخضع للتقلبات الدورية في الاقتصاد العالمي وللابتكرات التقنية . وللحد من قوة تأثير التقلبات العالمية على الاقتصاد الوطني اتجهت الدولة الى سياسة تقليل الاعتماد على انتاج سلعة واحدة كالزيت الخام فقامت بتطوير وتوسعة صناعاتها المستندة على الزيت والغاز (كمصافي التكرير ، والصناعات البتروكيمياوية) ، وكذلك تطوير القطاعات الانتاجية الأخرى من خلال تطوير واتباع مجموعة متكاملة من الاجراءات .

ثانياً: التقنية :-

أدركت المملكة الدور الأساسي الذي تقوم به التقنية ، فدعمت التطورات في هذا المجال ، وعملت على ادخال التقنية الحديثة في تنظيم أوجه النشاطات الاقتصادية وأساليب العمل ، خاصة وان مستقبل وزيادة الرفاهية الاجتماعية يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم التقني ، فكما تؤمن الصناعات البتروكيمياوية العديد من المواد الأولية للصناعات الجديدة ، تؤمن الاختراعات التقنية وسائل تنمية موارد المياه ، وامكانية الاستفادة من الطاقة الشمسية .

ثالثاً: الاقتصاد الحر :-

سوف تستمر الدولة في دعم نظام الحرية الاقتصادية ضمن اطار المصلحة العامة .
اذ ثبتت فعالية هذا النظام خلال تجربة المملكة السابقة . وعلى الرغم من أن القطاع الحكومي قد لعب دورا بارزا في عملية التنمية خلال فترة من الزمن لأسباب خاصة بظروف المملكة ، الا ان هذا لا يغير من حقيقة سياسة المملكة الجوهريّة التي تستند على نظام الاقتصاد الحر .

وبهذا تدخل المملكة الآن منعطفًا جديدًا في التنمية ، حيث تتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للتركيز على تنمية القطاعات الانتاجية ، وزيادة الانتاجية واستخدام التقنية الحديثة واعطاء أهمية لدور القطاع الخاص والحرية الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستقبلية .

الفصل الثاني

منجزات خطة التنمية الثالثة

٢ - منجزات خطة التنمية الثالثة

مقدمة :

يقدم هذا الفصل خلفية لخطة التنمية الرابعة ، واستعراضاً للمنجزات التي تحققت خلال الفترة من عام ١٤٠٠ / ١٤٠١ هـ حتى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ .

فقد أعدت الخطة الثالثة في فترة أعقبت التوسع الكبير في اقتصاد المملكة ، وفي وقت كانت الحاجة فيه ماسة لتحقيق الكفاءة والفعالية . وقد كان لضخامة وتنوع الانجازات المتحققة خلال الخطة الثانية واتساع نطاقها - كالنجاح في توفير السلع والخدمات وكبح جماح الضغوط التضخمية - تأثير يبين في حجم الاقتصاد السعودي وبنيته . ونتيجة للنمو المرتفع الذي تحققت في القطاعات غير البترولية - وقد بلغ في المتوسط (١٥٪) سنوياً - استطاعت المملكة تعزيز قدرتها الاستيعابية مما أتاح لها تحويل مواردها المالية الى تجهيزات أساسية وانشائية ، وتدعيم الهياكل الاقتصادية وبذلك مهدت السبيل الى مزيد من التوسع في اتجاهات أكثر تعقيداً . وقد ساعد توفر وجود التجهيزات الأساسية الحديثة على نطاق واسع على دفع زخم التوسع نحو تنمية الموارد الانتاجية لتحقيق الأهداف البعيدة المدى وهي تنويع القاعدة الاقتصادية .

١/٢ الأهداف والسياسات

حددت الأولويات والأهداف في الخطة الثالثة لاحداث تغييرات نوعية في المجالات التالية :

- التركيز على تنمية الموارد والقطاعات الانتاجية وهي : الزراعة ، والزيت والغاز ، والصناعة ، والتعدين . وعلى احداث تغيرات في البنية الاقتصادية .
- زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية والادارية .
- زيادة المشاركة في التنمية والاهتمام بتحقيق الرفاه الاجتماعي .

٢/٢ السياسات الرئيسية

اتجهت السياسات التي استهدفت تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه الى ما يلي :

- اسهام القطاع الخاص في تنمية التجهيزات الأساسية ، وفي إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد ، وادراكاً لمدى أهمية هذه المشاركة تركزت سياسات زيادة الفعالية الاقتصادية والادارية على أربعة مجالات رئيسية هي : التنمية الادارية ، وتنمية القوى البشرية (التعليم والتدريب) ، والمحافظة على رأس المال الوطني الثابت ، وتحسين الادارة المالية .
- انتهاج سياسات مناسبة اجتماعياً فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية التي تهدف الى تحسين الخدمات الاجتماعية ، وتعميمها على كافة المناطق ، إلى جانب انتهاج سياسات تستهدف مكافحة التضخم ، وتخفيض مستوى وحجم الاعانات . وقد ادى تحديد هذه السياسات الى ترسيخها باعتبارها سياسات طويلة الأجل للأجهزة الادارية الحكومية ولقطاعات المجتمع ليس لخمس سنوات معينة فحسب . كما تعتبر هذه السياسات مؤشراً قوياً لوعي الدولة واهتمامها بمشاكل التنمية المتزايدة في هذه المنطقة .
- ولقد أكدت الحاجة الى نمو معتدل للاعتبارات المتعلقة بالطلب العالمي على البترول الخام وأخطار التضخم المحلي واحتمال الاحتناقات في الامدادات . كما كان للزيادة في عائدات الزيت في السنوات الأولى من الخطة الثالثة والانخفاض الحاد في السنوات الأخيرة منها تأثير ملموس على حجم الانفاق الحكومي وتوزيعه خلال فترة الخطة الثالثة .

وقد استندت خطة التنمية الثالثة في توقعاتها للتقدم الاقتصادي على افتراض معدل نمو متوسط في الاقتصاد غير البترولي قدره (٦.٢٪) سنويا . ومع أن الاتجاه كان يميل الى جعل معدل النمو متواضعا ، فانه يظل أعلى من معدل النمو في الأيدي العاملة ، وعلى هذا الأساس تم تقييد الزيادة في الأيدي العاملة الأجنبية على أن تلعب الانتاجية دورا اساسيا في التخطيط ، ولكن ذلك لم يتم ، اذ كشفت الاحصاءات أن عدد العمال الأجانب تجاوز (١ر١) مليون عامل مما يعنى زيادة العمالة الأجنبية بمعدل (١١.٧٪) سنويا بينما كان المعدل المحدد في الخطة هو (٠.٢٪) .

كما أدى ارتفاع أسعار البترول عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠م - مع الزيادة في الطلب على الزيت - الى تعديل الافتراضات التي استندت اليها خطة التنمية الثالثة فيما يتعلق بحجم وقيمة صادرات الزيت . وفي الوقت نفسه ازدادت متطلبات الدفاع والحاجة الى تجهيزات أساسية على المستوى المحلي . ونجم عن ذلك انفاق حكومي اضافي . وبأزيداد صادرات المملكة من الزيت ، ارتفع الدخل ، فازداد الانفاق الحكومي في بداية خطة التنمية الثالثة . ولكن بعد انخفاض الطلب على الزيت في السنوات الأخيرة من خطة التنمية الثالثة ، انخفض الانفاق الحكومي ، خاصة ما يتعلق بالمشاريع الجديدة . ونتيجة لذلك عاد متوسط نمو الاقتصاد غير البترولي الى المسار المقرر له في الخطة .

٣/٢ الانفاق الحكومي والاستثمارات

ارتفعت خلال الخطة الثالثة نسبة استثمارات القطاع الخاص في مجمل الاستثمارات العامة (باستثناء قطاع البترول) وفي مجموع الاستثمارات في جميع القطاعات بالمقارنة مع الخطة الثانية . ويوضح الجدول (١/٢) هذا التحول في الانفاق الاستثماري لصالح القطاع الخاص . وتوضح هذه البيانات ايضا بان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي انخفضت في الخطة الثالثة بالمقارنة مع الخطة الثانية مما يظهر بان نمو الاقتصاد غير البترولي أصبح أقل اعتمادا على الطلب المتولد عن الانفاق الحكومي . على انه في كلا الخطتين بقي النمو الاقتصادي معتمدا على المعدل المرتفع لاجمالي الاستثمارات مقارنة للناتج المحلي الاجمالي .

الجدول (٢ / ١)

الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات^(١)

المعدلات النسبية للاستثمارات ^(٣)			الناتج المحلي الاجمالي ^(٢)				
مجموع الاستثمارات/الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي	استثمارات القطاع الخاص/مجموع الاستثمارات		المصرفات الحكومية كنسب مئوية من الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي		القطاعات غير البترولية (بليون ريال)	كافة القطاعات (بليون ريال)	الانفاق الحكومي (بليون ريال)
	الخاص/مجموع الاستثمارات	استثمارات القطاع الخاص/الحاصل الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي	الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي	القطاعات غير البترولية (بليون ريال)	كافة القطاعات (بليون ريال)	الانفاق الحكومي (بليون ريال)
٧١,٨	٢٧,١	٤٤,٣	١٥١,٠	٤٥٣	١٢٢٢	٦٨٤	الخطة الثانية
٥٧,٢	٣١,٨	٥٧,٠	١٢٣,٤	٩٨٠	٢١٩٠	١٢٠٩	الخطة الثالثة

(١) جميع الأرقام بالأسعار الجارية .

(٢) لا يشمل رسوم الواردات .

(٣) لا تشمل الاستثمارات الحكومية استثمارات القطاع البترولي . ولكن مجموع الاستثمارات تشمل عليها .

١/٣/٢ هيكل ونمو الاقتصاد غير البترولي

بلغ متوسط النمو في الاقتصاد غير البترولي (٨.٥٪) سنويا خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة ، وكان أعلى من المعدل المستهدف ، لكنه عاد ليهبط الى أقل من (١٪) في السنتين الأخيرتين من الخطة الثالثة . ونتيجة لذلك بلغ متوسط النمو في فترة الخطة الثالثة كلها (٥.١٪) ، أي أنه اقترب من المعدل الذي استهدفته الخطة أصلا وهو (٦.٢٪) .

وكان للتقلبات في أسواق البترول العالمي أثرها على الناتج المحلي الاجمالي في المملكة وعلى الأخص قطاع الزيت .

ولقد كانت الستتان الأوليان فترة ملائمة لقطاع البترول ، اذ زادت العوائد ، وتبعها زيادة في مساهمته النسبية للناتج المحلي الاجمالي ، ولكن انخفضت مساهمة هذا القطاع في هذا الناتج في نهاية فترة الخطة الثالثة الى مادون المستويات المتحققة بنهاية الخطة الثانية كما يتضح من الجدول (٢/٢) .

الجدول (٢/٢)

الناتج المحلي الاجمالي خلال خطة التنمية الثالثة
(بالأسعار الجارية)

١٤٠٥/١٤٠٤ هـ	١٤٠٤/١٤٠٣ هـ	١٤٠٣/١٤٠٢ هـ	١٤٠٢/١٤٠١ هـ	١٤٠١/١٤٠٠ هـ	* ١٤٠٠/١٣٩٩ هـ	١ — القيمة (بليون ريال)
١٤٢ر٥	١٦٦ر٢	٢٠٦ر٢	٣٣٦ر٦	٣٥٩ر٠	٢٥٠ر٠	القطاع البترولي
٢١٥ر٦	٢١٤ر٢	٢٠٥ر٦	١٨٥ر٦	١٥٩ر٠	١٣٣ر٥	القطاع غير البترولي
٣٥٨ر١	٣٨٠ر٤	٤١١ر٨	٥٢٢ر٢	٥١٨ر٠	٣٨٣ر٥	المجموع (١)
						٢ — المساهمة النسبية
٣٩ر٨	٤٣ر٧	٥٠ر١	٦٤ر٥	٦٩ر٣	٦٥ر٢	القطاع البترولي
٦٠ر٢	٥٦ر٣	٤٩ر٩	٣٥ر٥	٣٠ر٧	٣٤ر٨	القطاع غير البترولي
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	المجموع (١)

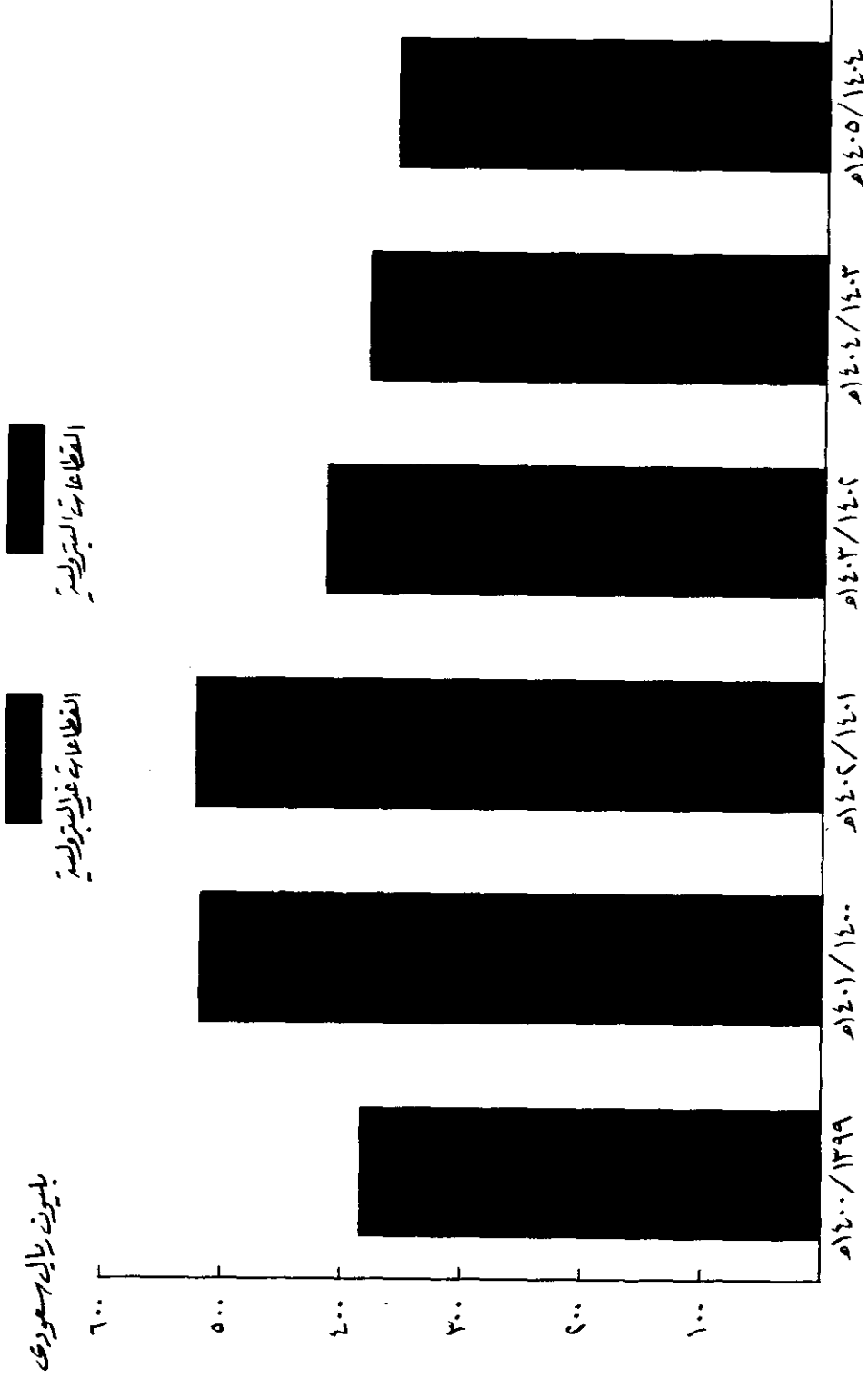
* السنة الأخيرة لخطة التنمية الثانية .

(١) لايشتمل على رسوم الواردات .

ويوضح الجدول السابق تضاعف مساهمة القطاع غير البترولي في الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) حيث ارتفعت من (٣٤.٨٪) عام ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ الى (٦٠.٢٪) عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ . ويعزى السبب الرئيسي لهذا التحول الى الانخفاض الحاد في قطاع البترول اذ انخفضت صادرات الزيت الخام من أكثر من (٩) ملايين برميل في اليوم عام ١٤٠٢/١٤٠١ هـ الى أقل من (٤) ملايين برميل في اليوم عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ . كما أن الزيادة المطردة في حصة القطاعات غير البترولية دليل على استمرار التنوع في الاقتصاد .

شكل رقم (٥-١)

النتائج المحاسبية للإصناف حسب القطاع البري والقطاع البحري



معدلات النمو في القطاعات

٢/٣/٢

بدأت معدلات النمو في قطاعات الاقتصاد غير البترولي تعكس الأولويات المستهدفة في البنية الاقتصادية ، وتأتى في المقدمة من حيث ارتفاع معدلات النمو قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات المالية ، حيث تحقق فيها نمو عال . بينما دخل قطاع البناء والتشييد مرحلة الانكماش التدريجي حسب ما هو مستهدف . كما واجهت قطاعات التوزيع انخفاضاً دورياً في نشاطها التقليدي (ويوضح الجدول ٣/٢ معدلات نمو القطاعات خلال الخطة الثالثة) .

وكانت معدلات النمو كما يلي : في الزراعة (٨٧٪) ، والصناعة (١٤١٪) ، والمرافق (٢٤٪) ، أما الانخفاض في قطاع البناء والتشييد (-١٤٪) فقد أدى الى تغيير نسب مكونات هذه المجموعة وذلك حسب توقعات الخطة . اذ بينما وصلت مساهمة قطاع البناء والتشييد عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى (٧٧٪) من القيمة المضافة في القطاعات الانتاجية فقد انخفضت هذه النسبة الى (٦٥٪) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ . أما قطاع الخدمات فقد حدثت فيه تغيرات مهمة . اذ بينما ازدادت سرعة نمو الخدمات المالية ، تباطأ معدل نمو الدخل من العقار .

الجدول (٣/٢)

الناتج المحلي الاجمالي في الخطة الثالثة

القيمة - مليون ريال (بالأسعار الجارية)	متوسط النمو السنوي (%) (على أساس أسعار ١٣٩٩/١٤٠٠هـ)		١٤٠٥/١٤٠٤هـ	١٣٩٩/١٤٠٠هـ	
	المخطط	الفعلي			
١ - الاقتصاد غير البترولي:					
القطاعات الانتاجية :					
٤٦٤٨ر٣	٥ر٤	٨ر٧	١٠٥٧٥ر٣		الزراعة
١٣٦٠ر٧	٩ر٨	٥ر٧	١٥٩٤ر٥		التعدين
٦٤٦٦ر٥	١٨ر٨	١٤ر١	١٣٥٣٣ر٦		الصناعات التحويلية
٢٧٠ر٨	٢٩ر٥	٢٤ر٠	(١٤٨٦ر٩-)		المرافق العامة
٤٣١٠٧ر٦	(٢ر٥-)	(١ر٤-)	٤٥٥٤١ر٤		البناء والتشييد
قطاع الخدمات الخاصة :					
١٧٧٥٩ر٧	٨ر٤	٨ر٨	٢٧٥٩١ر٥		التجارة
١٥٧٤٨ر٦	١٢ر٩	٧ر١	٢٣٤٣٠ر٦		النقل والمواصلات
١٠٩٦٢ر٣	-	٢ر١	١٢٣٩٤ر٩		ملكية دور السكن
٤٥٧٤ر٥	٧ر٣	١٣ر١	١٦٦٩٥ر٦		الخدمات المالية
٥٢٦٠ر٤	٣ر٠	٧ر٩	١١٠٥٧ر١		خدمات أخرى
٢٣٣٨٣ر٨	٧ر٢	٥ر٨	٥٤٧٠٠ر١		خدمات الحكومة
المجموع الفرعي : القطاعات غير البترولية					
١٣٣٥٤٣ر٢	٦ر٢	٥ر١	٢١٥٦٢٧ر٧		
٢ - القطاع البترولي :					
٢٥٠٠٤٦ر٤	١ر٤	(١٤ر٦-)	١٤٢٤٨٨ر٥		
٣ - الناتج المحلي الاجمالي : (غير شامل لرسوم الواردات)					
٣٨٣٥٨٩ر٦	٣ر٢	(٥ر٨-)	٣٥٨١١٦ر٢		

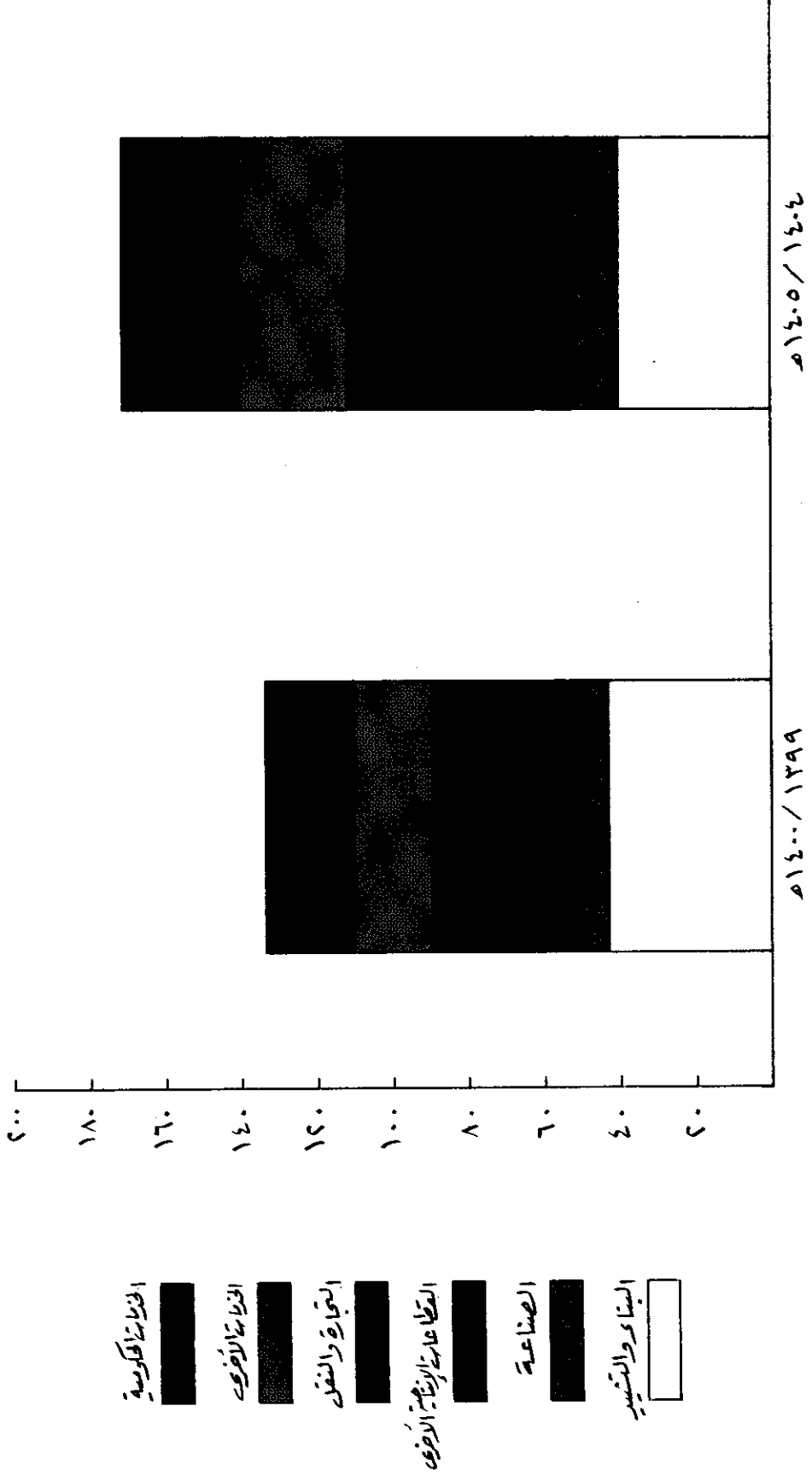
ويبين الشكل (٣/٢) هذه التغيرات في القطاعات الانتاجية حيث بدأ الانخفاض المتوقع في قطاع البناء والتشييد في السنة الثانية من الخطة الثالثة ، واستمر هذا الانخفاض حتى الوقت الحاضر . كما شهد قطاع الصناعة وقطاع الزراعة نمواً يتمشى مع الاستراتيجية الخاصة بتنويع القاعدة الاقتصادية وبنهاية الخطة الثالثة وصل هذان القطاعان الى مستوى ذى أبعاد تنموية هامة لتحديد مسيرة المستقبل .

شكل رقم (٤-٥)

النتائج المحلى الإجمالي غير البيروقراطي خلال فترة التنمية الثالثة

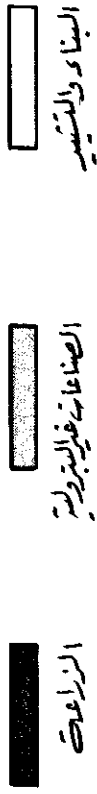
بأشعار ١٤٠٠/١٣٩٩ هـ الثانية

بليون ريال سعودي

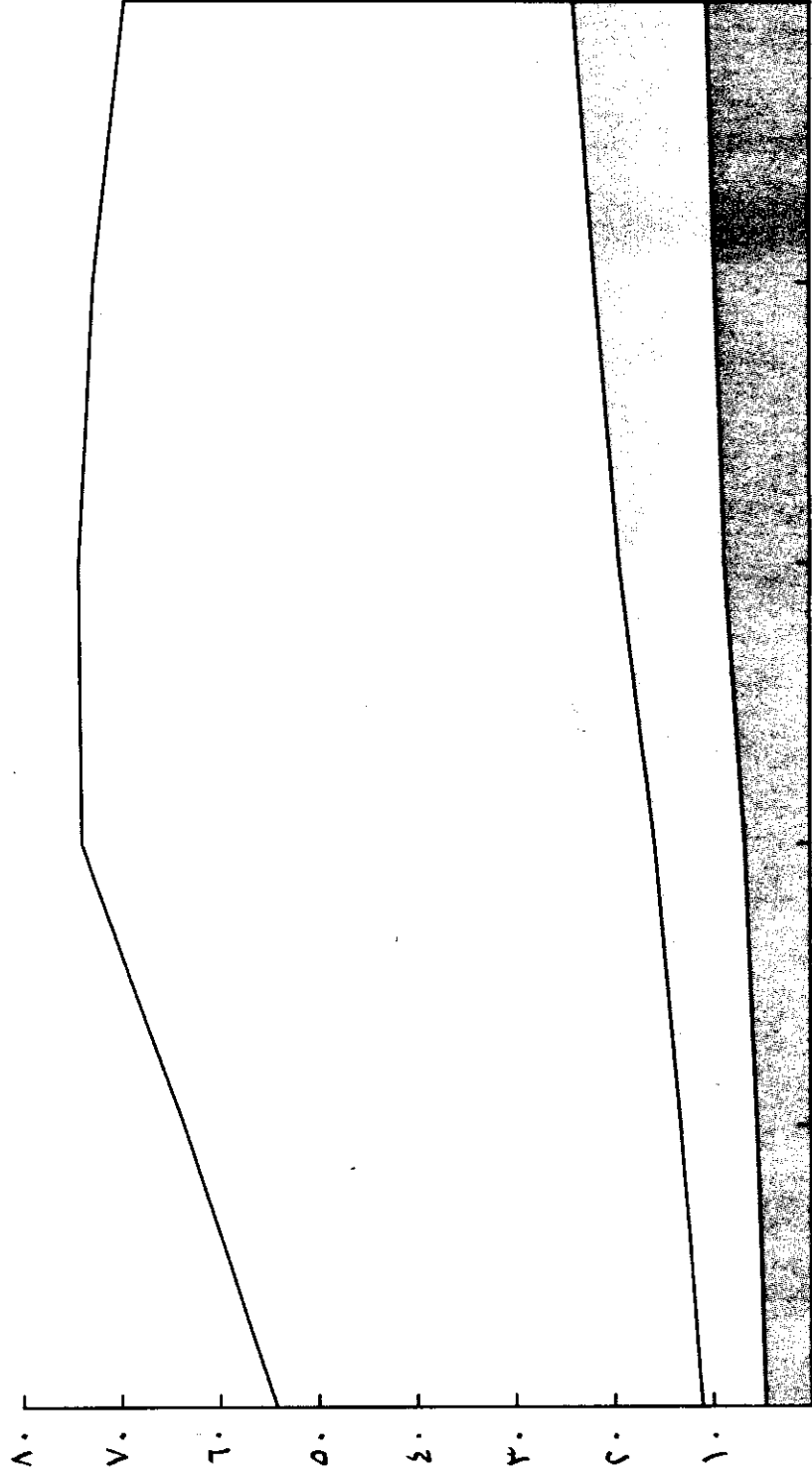


مخطط رقم (٣-٢)

الإنتاج حسب القطاعات الانتاجية الرئيسية بالأسعار الجارية



بليون ريال سعودي



١٤٠٥/١٤٠٤م

١٤٠٤/١٤٠٣م

١٤٠٣/١٤٠٢م

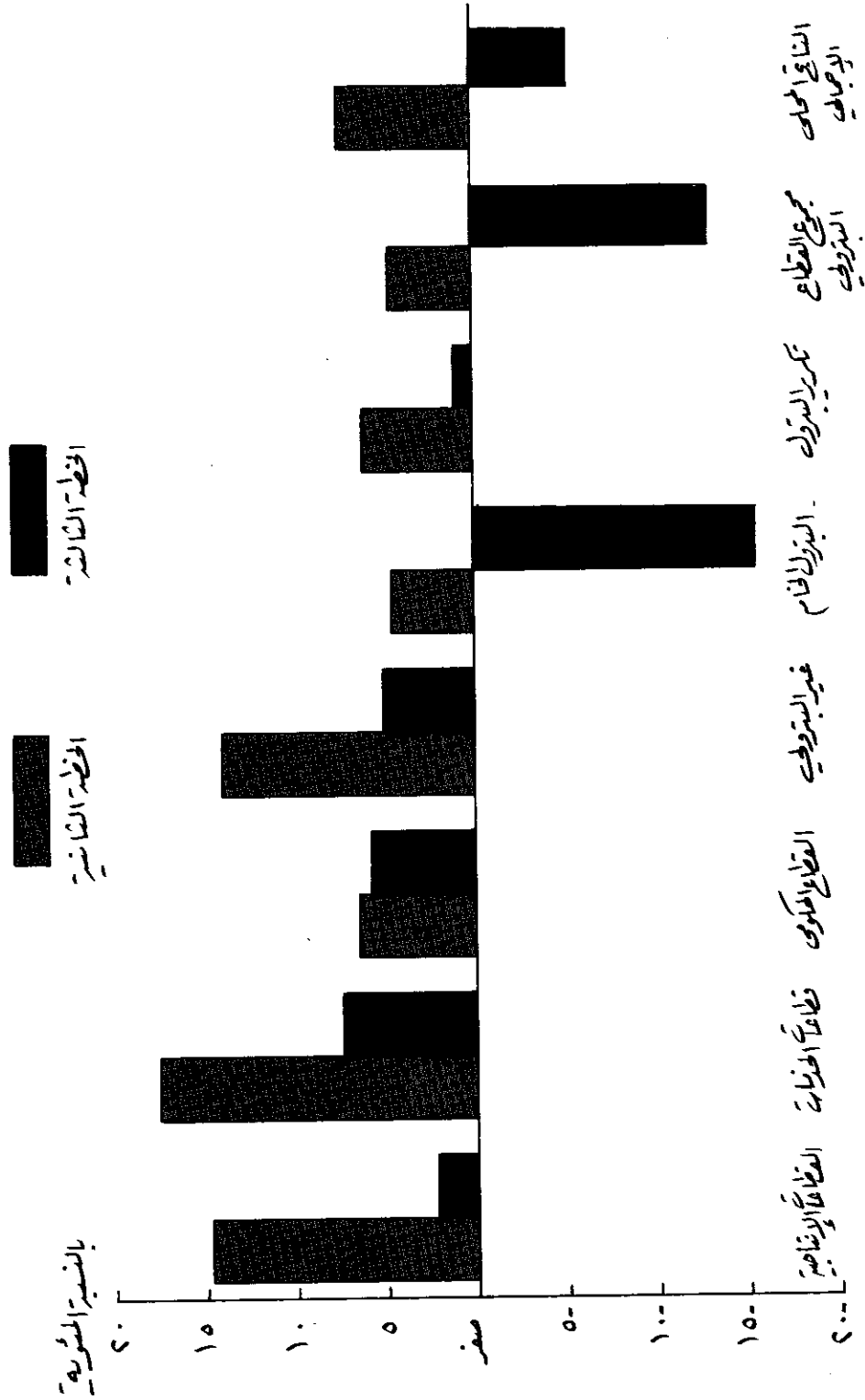
١٤٠٢/١٤٠١م

١٤٠١/١٤٠٠م

١٤٠٠/١٣٩٩م

شكل رقم (٤ - ٢)

معدلات النمو السنوية للنتائج المحيطة بالإجمالي حسب القطاعات



يتضمن الجدول (٤/٢) علاقة الانفاق الحكومي بعائدات الزيت بينما يتضمن الجدول (٥/٢) مقارنة بين اعتمادات الخطة واعتمادات الميزانية والمصروفات الفعلية .
ويوضح الشكل (٦/٢) الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة الثالثة .

الجدول رقم (٤/٢)

الايرادات والنفقات الحكومية خلال خطة التنمية الثالثة

(ببلايين الريالات)

اجمالي	١٤٠٥/١٤٠٤هـ	١٤٠٤/١٤٠٣هـ	١٤٠٣/١٤٠٢هـ	١٤٠٢/١٤٠١هـ	١٤٠١/١٤٠٠هـ	
						<u>الايرادات</u>
						ايرادات الزيت
١٠٧٩ر٩	١١٨ر٠	١٢٨ر٠	١٨٦ر٠	٣٢٨ر٦	٣١٩ر٣	
٢٤٨ر٣	٥٧ر٠	٦٢ر٨	٦٠ر٢	٣٩ر٤	٢٨ر٩	ايرادات أخرى
١٣٢٨ر٢	١٧٥ر٠	١٩٠ر٨	٢٤٦ر٢	٣٦٨ر٠	٣٤٨ر٢	مجموع الايرادات
						<u>النفقات</u>
						نفقات المشاريع
٦٠٢ر٢	١٠٠ر٠	١١٢ر٧	١٢٥ر٧	١٤٠ر٧	١٢٣ر١	
٦٠٧ر٢	١٢٠ر٠	١١٠ر٥	١١٩ر٢	١٤٤ر٠	١١٣ر٥	النفقات المتكرره
١٢٠٩ر٤	٢٢٠ر٠	٢٢٣ر٢	٢٤٤ر٩	٢٨٤ر٧	٢٣٦ر٦	اجمالي النفقات

شكل رقم (٥-٢)

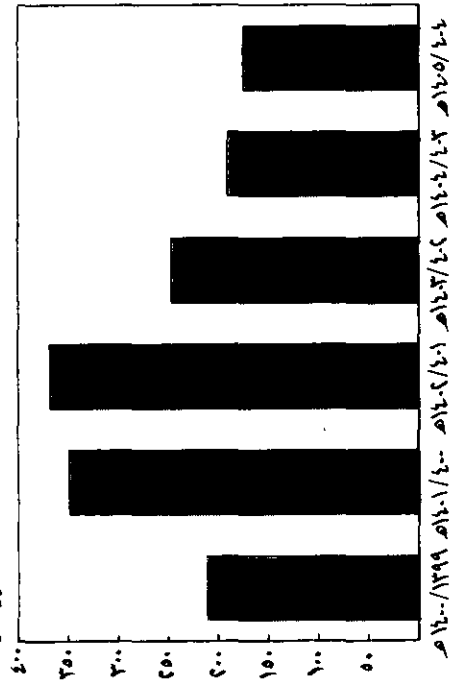
الإيرادات والنفقات الحكومية

الإيرادات الحكومية

عوائد
التورق

إيرادات
أخرى

بملايين الريال، السعودية

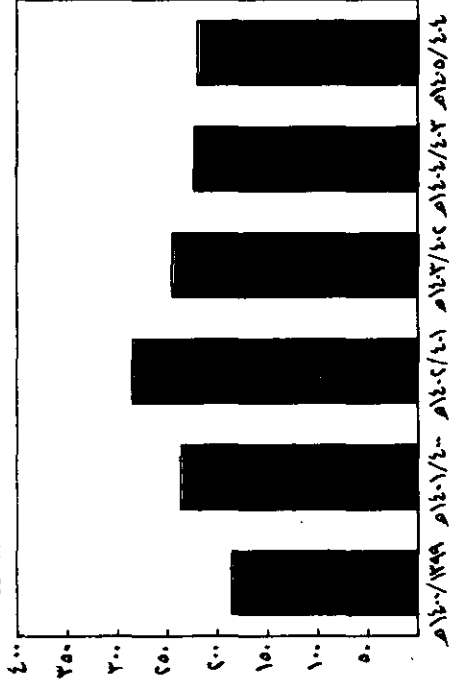


النفقات الحكومية

نفقات
الطرق

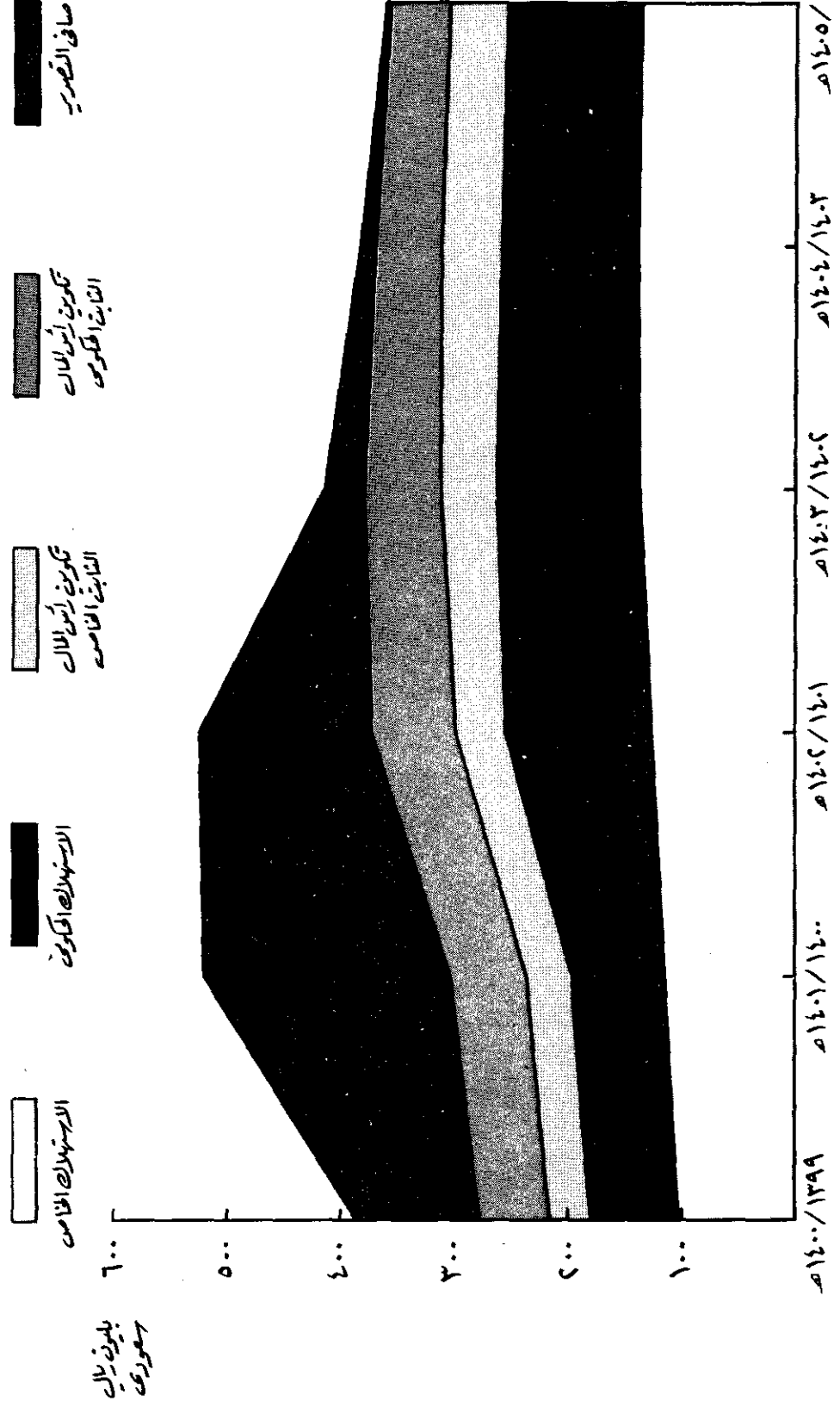
الشارع

بملايين الريال، السعودية



شكل رقم (٦-٤)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



الجدول رقم (٥/٢)

الانفاق الحكومي خلال خطة التنمية الثالثة

مقارنة اعتمادات الخطة باعتمادات الميزانية والانفاق الفعلي

النفقات الفعلية		التوزيع النسبي			قطاعات التنمية
نسبتها الى ما ورد في الخطة	بليون ريال	الانفاق الفعلي	الميزانية	الخطة	
(أ) قطاعات التنمية					
القطاعات الاقتصادية والاجتماعية :					
					الموارد الاقتصادية
٦٣ر١	١٢٠ر٤	١٨ر٣	١٧ر٧	٢٧ر٦	الموارد البشرية
٩٥ر٩	١٢٤ر٣	١٨ر٨	١٨ر٨	١٨ر٨	الصحة والتنمية الاجتماعية
١١٣ر٧	٦٩ر٦	١٠ر٥	١٠ر١	٨ر٨	التجهيزات الأساسية :
					البلديات والاسكان
١٢١ر٩	١٠٨ر٩	١٦ر٥	١٩ر٣	١٢ر٩	النقل والمواصلات
١٠٠ر٤	١٣٩ر١	٢١ر١	٢٠ر١	١٩ر٩	
(ب) مؤسسات الاقراض المتخصصة					
١٢٠ر٠	٩٧ر٣	١٤ر٨	١٤ر٠	١٢ر٠	
المجموع					
٩٥ر٢	٦٥٩ر٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	
بليون ريال					
		٦٥٩ر٦	٧٣٨ر٩	٦٩٢ر٥	

٤/٢ العمالة

١/٤/٢

العمالة حسب القطاعات :

ازدادت العمالة الاجمالية في المملكة بمعدل متوسط بلغ (٨٪) في السنة أو بما يعادل (١ر٤٢٠ر٠٠٠) عامل خلال فترة خطة التنمية الثالثة متجاوزة بذلك معدل النمو المستهدف لها بالخطة وقدره (١ر٢٪) . وفي نهاية فترة خطة التنمية الثالثة انخفضت نسبة العاملين في القطاع الحكومي (الخدمة المدنية) من (١٣ر٢٪) الى (١٠ر٥٪) من مجموع العمالة الاجمالية (يراجع الجدول ٦/٢) . وشهد قطاع الخدمات والتجارة والخدمات المالية زيادة ملموسة في حصتها من مجموع العمالة الاجمالية . وحدثت تغيرات واضحة في العمالة ضمن القطاعات الانتاجية . اذ انخفضت حصة القطاع الزراعي من العمالة الاجمالية من (١٨٪) عام ١٤٠٠/١٣٩٩هـ الى (١٣ر٩٪) عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ . وازدادت نسبة العمالة في القطاع الصناعي من (٥ر٦٪) عام ١٤٠٠/١٣٩٩هـ الى (٩ر٣٪) من اجمالي العمالة عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ وتمثل هذه الزيادة نسبة نمو بلغت (١٩ر٣٪) سنويا . وانخفضت حصة قطاع البناء والتشييد في اجمالي العمالة من (٢١ر١٪) الى (١٩٪) للفترة نفسها .

٢/٤/٢ التوزيع المهني للعمالة :

شهد التوزيع المهني للعمالة تغيرات ملموسة خلال خطة التنمية الثالثة ، فقد انخفضت نسبة المهنيين والفنيين والاداريين من (١٤٦٪) من اجمالي القوى العاملة عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى (١٢٧٪) عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ كما زادت نسبة العمال غير المهرة من (٣٠٪) من القوى العاملة الى (٣١٧٪) خلال فترة الخطة الثالثة (الجدول ٧/٢) .

٣/٤/٢ توزيع العمالة حسب الجنسية :

زادت العمالة الاجمالية بحوالى (١٤٢٠٠٠٠) خلال الخطة الثالثة منها (٢٩٢٨٠٠) سعوديون أى ما يعادل (٢١٪) تقريبا وبذلك تكون القوى العاملة السعودية قد ازدادت بمعدل (٣٧٪) سنويا فى مقابل زيادة بنسبة (١١٧٪) فى الأيدى العاملة الأجنبية وزاد عدد الاناث السعوديات فى القوى العاملة زيادة بسيطة بمعدل (١٥٪) سنويا . غير أن نسبة العمالة السعودية الى اجمالي العمالة فى المملكة انخفضت من (٤٩٤٪) عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى (٤٠٢٪) عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ .

الجدول (٦/٢)

العمالة حسب النشاط الاقتصادي

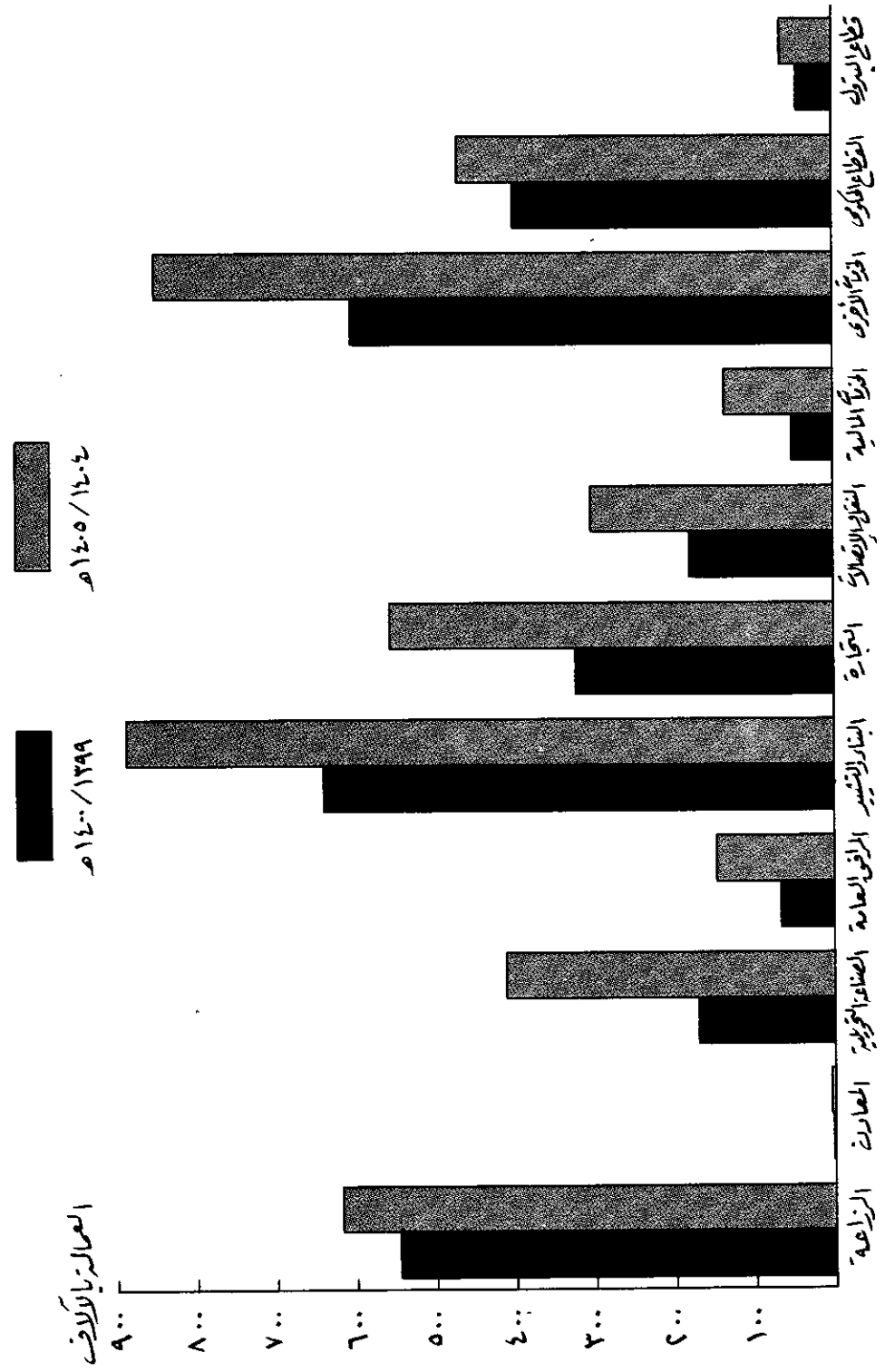
١٣٩٩/١٤٠٠هـ و ١٤٠٥/١٤٠٤هـ

النشاط الاقتصادي	العمالة		نسبة متوسط معدل النمو السنوي ١٣٩٩/١٤٠٠هـ - ١٤٠٥/١٤٠٤هـ
	١٣٩٩/١٤٠٠هـ	١٤٠٥/١٤٠٤هـ	
	ببالآلاف	ببالآلاف	المساهمة النسبية
القطاعات الانتاجية :			
الزراعة	١٤٢٤٢	٤٧٠	٤٦٥
قطاعات تعدينية أخرى	٥٤٥٦	١٨٠	١٣٩
صناعات تحويلية أخرى	٢٣	٥١	٠١
المرافق	١٧٠٤	٥٦	٩٣
البناء والتشييد	٦٧٠	٢٢	٣٣
	٦٣٨٩	٢١١	١٩٩
الخدمات :			
التجارة	١١٥٧٧	٣٨٣	٤١٥
النقل	٣٢٣١	١٠٧	١٢٥
المالية	١٨٠٠	٦٠	٦٨
الخدمات الأخرى	٥١٨	١٧	٣١
	٦٠٢٨	١٩٩	١٩١
القطاع الحكومى (١):			
المجموع الفرعى:	٣٩٩٤	١٣٢	١٠٥
القطاع غير البترول	٢٩٨١٣	٩٨٥	٩٨٥
المجموع الفرعى: قطاع البترول	٤٤٧	١٥	١٥
اجمالي الاقتصاد	٣٠٢٦٠	١٠٠٠	٤٤٤٦٠
			١٠٠٠
			٨٠

(١) باستثناء العمالة غير المدنية ، ويشمل ذلك العمال بالأجر اليومي غير المصنفين على وظائف موظفين فى قطاع الخدمة المدنية .

شكل رقم (٧-٢)

نمو العمالة حسب القطاعات



الجدول (٧/٢)
العمالة المقدرة في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ وفي عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ

حسب المجموعات الوظيفية

١٤٠٤/١٤٠٥هـ - ١٣٩٩/١٤٠٠هـ		١٤٠٤/١٤٠٥هـ		١٣٩٩/١٤٠٠هـ		المجموعات الوظيفية *
التوزيع النسبي	عدد	التوزيع النسبي	العمالة (بالآلاف)	التوزيع النسبي	العمالة (بالآلاف)	
						١ - مهنيون وفنيون واداريون ، ومساعدو مهنيين
٨ر٤	١١٩ر٤	١٢ر٧	٥٦٣ر٩	١٤ر٦	٤٤٤ر٥	
٢٣ر٤	٣٣٢ر٧	٢٣ر٠	١٠٢٠ر٢	٢٢ر٨	٦٨٧ر٥	٢ - عمال مكاتب
٣٢ر٨	٤٦٦ر١	٣٢ر٦	١٤٥١ر٨	٣٢ر٦	٩٨٥ر٧	٣ - عمال مهرة وشبه مهرة يدويون .
٣٥ر٤	٥٠١ر٨	٣١ر٧	١٤١٠ر١	٣٠ر٠	٩٠٨ر٣	٤ - عمال غير مهرة
١٠٠ر٠	١٤٢٠ر٠	١٠٠ر٠	٤٤٤٦ر٠	١٠٠ر٠	٣٠٢٦ر٠	المجموع

* ١/ المهنيون والفنيون : هم الأشخاص الذين يحملون مؤهلات على المستوى الجامعي والحاصلين على درجة دبلوم من معهد عال بعد المرحلة الثانوية .
٢/ الإداريون والمديرون: هم أولئك الذين تسند إليهم مسئوليات رئيسية في تسيير المشروعات وإدارتها وكبار المديرين في الوزارات والجهات الحكومية .
٣/ الكتبة : هم الأشخاص الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية مع تدريب وخبرة من سنة الى ثلاث سنوات في مجال العمل .
٤/ العمالة الماهرة : هم الأشخاص الذين يتوفر لديهم تأهيل تدريبي أو خبرة وافية على رأس العمل مثل الميكانيكي والصناع الحرفيين والتجارين وسائقي التراكتورات ومشغل المعدات الثقيلة وما شابه ذلك .

الجدول (٨/٢)
توزيع الأيدي العاملة المدنية حسب الجنسية

١٣٩٩/١٤٠٠هـ - ١٤٠٤/١٤٠٥هـ

الزيادة في الأيدي العاملة		الأيدي العاملة		معدل النمو السنوي (%)	
العدد (بالآلاف)	١٤٠٤/١٤٠٥هـ (بالآلاف)	١٣٩٩/١٤٠٠هـ (بالآلاف)	١٤٠٤/١٣٩٩هـ (بالآلاف)		
٢٨٢ر٨	١٦٤٩ر٢	١٣٦٦ر٤	١٣٦٦ر٤	٣ر٨	سعوديون
١٠ر٠	١٣٦ر٨	١٢٦ر٨	١٢٦ر٨	١ر٥	سعوديات
٢٩٢ر٨	١٧٨٦ر٠	١٤٩٣ر٢	١٤٩٣ر٢	٣ر٧	المجموع الفرعي : ايد عاملة سعودية
١١٢٧ر٢	٢٦٦ر٠	١٥٣٢ر٨	١٥٣٢ر٨	١١ر٧	المجموع الفرعي : ايد عاملة غير سعودية
١٤٢٠ر٠	٤٤٤٦ر٠	٣٠٢٦ر٠	٣٠٢٦ر٠	٨ر٠	الاجمالي

٥/٢ الإنتاجية

زادت العمالة بمعدل فاق معدل النمو الاقتصادى خلال فترة الخطة الثالثة . وربما كانت توقعات القطاع الخاص غير الواقعية فيما يتعلق باستمرار ظروف الازدهار هي العامل الرئيسى فى زيادة العمالة . ولم يقتصر هذا الفائض على العمالة ، بل أصبح واضحاً فى الأصول الثابتة وتراكم المخزون فى القطاع التجارى . ونتيجة لذلك فان شرائح من القطاع الخاص ولا سيما قطاعات البناء والتشييد والتجارة والتوزيع أخذت تتسم بالزيادة فى عدد الموظفين أو بوجود بطالة مقنعة ، الى جانب ازدياد المنافسة ، وانخفاض هوامش الأرباح ، مع انخفاض كبير فى الانتاجية . وفى نهاية الخطة الثالثة واجه القطاع الخاص ضرورة اتخاذ أسلوب ذاتي للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة . ومع أن القيمة المضافة فى القطاع غير البترولى قد استمرت فى النمو خلال الخطة الثالثة إلا أن معدل نموها - وبالأخص منذ نهاية السنة الثانية من الخطة وما بعدها - أخذ فى الهبوط بمعدل أعلى من معدل الهبوط فى العمالة . وينعكس هذا كما يتضح من الجدول (٩/٢) فى انخفاض تدريجى فى مستوى الانتاجية وصل أدنى حد له فى السنة الرابعة من الخطة . غير أن الوضع بدأ يتحسن بعض الشيء فى السنة الأخيرة بعد الاستغناء عن بعض الفائض فى الأيدى العاملة الأجنبية . ويلاحظ أن الانتاجية خلال فترة الخطة الثالثة انخفضت بمعدل بلغ (٢٧٪) فى السنة . لذا ففى الوقت الذى ازدادت فيه العمالة بنسبة (٤٦٩٪) خلال فترة الخطة الثالثة زاد الانتاج الذى يقاس بالقيمة المضافة - بنسبة (٢٨٪) فقط خلال نفس الفترة .

الجدول (٩/٢)

القيمة المضافة فى القطاع غير البترولى والعمالة والانتاجية

خلال الخطة الثالثة

متوسط المعدلات السنوية المركبة للتغيير %

<u>الانتاجية *</u>	<u>العمالة</u>	<u>القيمة المضافة</u>	
(٢٩ -)	١٤٣	١٠٩	١٤٠١/١٤٠٠هـ
(١٨ -)	١٢٨	١٠٨	١٤٠٢/١٤٠١هـ
(٢٨ -)	١١٨	٨٦	١٤٠٣/١٤٠٢هـ
(٣٧ -)	١١٠	٦٩	١٤٠٤/١٤٠٣هـ
(٢٧ -)	٨٠	٥١	١٤٠٥/١٤٠٤هـ

* تقاس الانتاجية فى هذا المجال باعتبارها معدل القيمة المضافة الى العمالة .

٦/٢ التجارة الخارجية

اتصفت التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية بتطورين هامين خلال خطة التنمية الثالثة ، ففي السنتين الأوليين من الخطة تجاوزت الزيادة في الصادرات مستوى الزيادة في الواردات ، مما نتج عنه فائض تجارى ملموس خلال تلك الفترة .
وفي السنوات التالية انعكس الاتجاه تماما ومنذ عام ١٤٠٢/١٤٠٣ هـ انخفضت الصادرات انخفاضا حادا وتجاوز الانخفاض قيمة الواردات .

ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للمملكة منذ عام ١٣٨٩/١٣٩٠ هـ يحدث عجز في الميزان التجارى وكان ذلك خلال السنتين الأخيرتين من الخطة الثالثة اذ سجل الميزان التجارى في هاتين السنتين عجزا كبيرا ، وتبعاً لذلك فان الحساب الجارى من ميزان المدفوعات قد سجل هو الآخر عجزاً في تلك الفترة نفسها . ومع ذلك فقد كان الفائض التجارى خلال فترة الخطة كلها كبيراً كما يلاحظ من الجدول (١٠/٢) .

الجدول (١٠/٢)

أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطنى السعودى

خطة التنمية الثالثة						
إجمالي	سنة الأساس					
النشاط	١٣٩٩/١٤٠٠ هـ	١٤٠٠/١٤٠١ هـ	١٤٠١/١٤٠٢ هـ	١٤٠٢/١٤٠٣ هـ	١٤٠٣/١٤٠٤ هـ	١٤٠٤/١٤٠٥ هـ
أ) التجارة الخارجية والنتائج المحلى الاجمالي (بليون ريال بالأسعار الجارية)						
النتاج المحلى الاجمالي ^(١)	٣٨٥ر٨	٥٢٠ر٦	٥٢٤ر٧	٤١٤ر٤	٣٨٣ر٢	٣٦١ر٠
الصادرات	٢٥٨ر٥	٣٦٨ر٤	٣٥٤ر٩	٢١٩ر٤	١٦٨ر٦	١٥١ر٨
الواردات	١٣٢ر٤	١٥٧ر٥	١٨٧ر٨	١٨١ر٣	١٧٨ر٧	١٥٦ر٢
الميزان التجارى	١٢٦ر١	٢١٠ر٩	١٦٧ر١	٣٨ر١	(١٠ر١-)	(٤ر٤-)
ب) الحساب الجارى من ميزان المدفوعات	٨٧ر١	١٥١ر٩	١٢٠ر٨	٥ر٥	(٦١ر٤-)	(٧٥ر٠-)
ج) مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلى الاجمالي (باعتبارها نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالي)						
الصادرات	٦٧ر٠	٧٠ر٨	٦٧ر٦	٥٢ر٩	٤٤ر٠	٤٢ر٠
الواردات	٣٤ر٣	٣٠ر٣	٣٥ر٨	٤٣ر٨	٤٦ر٦	٤٣ر٣

(١) يشمل رسوم الواردات .
ملاحظة : الصادرات والواردات تشمل الخدمات .

الفصل الثالث

أهداف خطة التنمية الرابعة ومحورها الرئيسي

٣ - أهداف خطة التنمية الرابعة ومحورها الرئيسي

مقدمه :

تعتبر أهداف خطة التنمية الرابعة استمرارا لاستراتيجية خطة التنمية الثالثة ومن هذه الأهداف التركيز على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وتنمية وتطوير القطاعات الانتاجية والقوى البشرية ، وتشترك أهداف الخطين في وضع الاطار الرامى الى تغيير هيكل البناء الاقتصادى .

١/٣ أهداف خطة التنمية الرابعة للمملكة العربية السعودية ١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ

- ١) المحافظة على القيم الاسلامية . . وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها .
- ٢) الدفاع عن الدين والوطن . . والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعى للبلاد .
- ٣) تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التى توصله لتلك المرحلة وايجاد مصدر الرزق له . . وتحديد مكافأته وفقا لعمله .
- ٤) تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات .
- ٥) دفع الحركة الثقافية الى المستوى الذى يجعلها تسير التطور الذى تعيشه المملكة .
- ٦) تخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير البترول الخام باعتباره مصدرا رئيسيا للدخل الوطنى .
- ٧) الاستمرار فى احداث تغيير حقيقى فى البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنوع القاعدة الانتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة .
- ٨) تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها .
- ٩) التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم انجازه من منافع وتجهيزات خلال خطط الدولة التنموية الثلاث .
- ١٠) اكمل التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة .
- ١١) تحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢/٣ التغيير فى بنية الاقتصاد

سيستمر العمل فى خطة التنمية الرابعة من أجل احداث تغييرات فى بنية الاقتصاد الوطنى . ويتمثل جوهر هذه التغييرات فى تنمية القطاعات التى تعتمد حاليا - وبشكل كبير - على نفقات الميزانية حتى تتمكن من الاستقلال والنمو الذاتى كقطاع البناء والتشييد ، وتجارة التجزئة والجملة ، والتوزيع والنقل والمواصلات . أما القطاعات الانتاجية - وبصفة خاصة قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات المالية - فسيستمر تدعيمها لتمكين من تحقيق نمو مطرد يسهم فى تنوع القاعدة الاقتصادية .

وتطبيقا لسياسة تحقيق التغيير فى بنية الاقتصاد فقد خصصت خطة التنمية الرابعة ضمن برامج الانفاق دعما ماليا لتشجيع القطاع الخاص على أخذ زمام المبادرة وحشد امكانياته وموارده الذاتية . .

ويمكن النظر الى الخطوط العامة لمستقبل المرحلة الانتقالية من خلال ثلاثة أطر .

١/٢/٣ الآفاق الجديدة

يمكن اعتبار النمو الاقتصادى ، ولاسيما الذى توجهه عوامل السوق ، ماثلا للنمو العضوى . فالروابط والانصالات الوظيفية الجديدة وكذلك العناصر المستحدثة كلها تؤكد وتعزز العوامل الموجودة وتضيف فرصا جديدة أخرى . وقد أخذت هذه العمليات مكانها فى الاقتصاد السعودى : فالنمو فى القطاع العام كان حافزا لتوسع ونمو القطاع الخاص ، وكان للتجهيزات الأساسية التى تربط أجزاء المملكة بعضها ببعض

دور رائد في تشجيع وتوسعة النشاط الانتاجي . وستعمل القطاعات الانتاجية بدورها في المستقبل ان شاء الله على تقوية الروابط بين صناعة الخدمات ، والقطاع المالى ، اضافة الى اتباع التطبيقات العلمية والتقنية (التكنولوجية) الحديثة .

ومن المتعذر تطور نشاط الخدمات الحديثة بدون وجود قاعدة صناعية ، ولكن تقدم هذه الخدمات متوقف على القطاعات الانتاجية . وكذلك تحتاج التطبيقات التقنية الحديثة الى مجالات أساسية جديدة من خلال علاقتها بمشاكل الانتاج .

كما يجب أن تأخذ آفاق التوسع في الاعتبار النمو في عدد السكان السعوديين وتأهيلهم للمشاركة في التنمية وجنى ثمارها في ظل اقتصاد أخذ في التوسع ، ولا ننسى ما يرافق ذلك من تعقيدات متأصلة في الاقتصاد النامي .

الفرص الجديدة والسوق الموسعة

٢/٢/٣

ستعزز القوة المتنامية للقطاع الخاص بزيادة الروابط والعلاقات التعاونية بين دول مجلس التعاون الخليجي . وتملك هذه المجموعة الاقليمية أعلى قوة شرائية للفرد بين جميع مناطق العالم . وعلى الرغم من أن هناك تماثلا بين دول المجلس في البنية الاقتصادية الا أنه مما لا ريب فيه أن هناك فرصا لتطوير التنسيق والتكامل بين هذه الدول .

وتتميز المملكة بموقع جغرافي متميز وترتبط مع تلك الدول بعلاقات عرقية وثقافية ودينية . ولهذا تعمل المملكة على توسعة دائرة نشاطها الاقتصادي مع بلدان دول مجلس التعاون الخليجي ومع الدول العربية والأقطار الاسلامية ودول العالم الثالث . وفي الوقت ذاته توجد هناك العلاقات والارتباطات العديدة والمشجعة التي يمكن اقامتها وتطويرها مع الدول الصناعية بهدف التعاون في اقامة مشروعات جديدة ومشاركة ، وفي نقل التقنية والتعامل معها .

المسئوليات الجديدة ومايصاحبها من صعوبات

٣/٢/٣

تتطلب الفرص الجديدة الارادة والعزم على تحمل مسئوليات جديدة ، ويتطلب ذلك في المقام الأول أن يقوم القطاع الخاص السعودى بالمساهمة الفعالة في التنمية ، ويواصل جهوده لحشد طاقاته ومايرتب على ذلك من تعديل وتكييف ملائم لعمليات التنمية .

ومما لا ريب فيه أن القطاع الخاص استطاع في وقت قياسي تغيير المهام التقليدية للتاجر ليصبح مقاولا ناجحا ، كما تحول في العديد من الحالات الى رجل صناعة . وسيم تعزير هذا الاتجاه خلال خطة التنمية الرابعة . كما أن زيادة الاهتمام والعمل في العمليات الصناعية الاكثر تعقيدا من الناحية الفنية يعنى أيضا تجاوز المنتجات المألوفة والتقليدية الى منتجات تتطلب تقنيات جديدة والخروج عن المجالات المضمونة والخالية من المخاطر الى مجالات أكثر تحديا وحيوية .

ومع تزايد الفرص الجديدة ستزداد الضغوط على القطاع الخاص ، وعلى هذا القطاع أن يضع في الاعتبار التغيرات التي أدت الي الاستقرار الاقتصادي وما سواكب ذلك من نمو معتدل لعوائد الاستثمارات . وسوف يتطلب ذلك أنماطا جديدة من التنظيمات وهياكل ادارية تتلاءم مع المرحلة القادمة . ان مستقبل القطاع الخاص يرتبط بمدى قدرته على مواجهة هذه المتطلبات والتعامل معها .

٣/٣ التنوع والتقنية :

يعتبر استيراد التقنية الحديثة واستقدام المهارات والخبرات الأجنبية عناصر أساسية لنجاح المشاريع التنموية في ظل الظروف السائدة في المملكة . وتتوفر هذه العناصر عادة ضمن هيكل ومكونات المشروعات الاستثمارية المشتركة . بالإضافة الى ذلك ، فهناك عامل تقليدي يشكل عائقا جسيما في مسار التنمية وهو العلاقة بين اتساع السوق وحجم العمليات وتكاليف التسويق . وفي هذا المجال يمكن أن تلعب التقنية دورا مساعدا في ازالة هذه المعوقات ليس عن طريق التحكم الآلي في العمليات الصناعية فحسب وإنما أيضا بتوفير الآلات والأجهزة المصممة والمبرمجة خصيصا لأداء أغراض متعددة . وتتوفر مثل هذه المعدات لاتكون هناك مشكلات تمنع الحصول على مزايا اقتصاديات الانتاج الكبير وتوسعة مدى السلع المنتجة بالإضافة الى التحكم في نوعيتها . ويمكن القول ان المؤسسات متوسطة الحجم والمزودة بهذه الآلات يمكن أن تنافس المؤسسات الكبيرة على جميع المستويات والمعايير . غير أن هذه المخترعات الجديدة لم تبدأ على المستوى العملي الا حديثا ، بينما يرتبط نقل التقنية بمنتجات وأساليب مطبقة فعلا وأقدم منها . ولكي يتم الحصول على الامكانيات الجديدة لابد من توفر حوافز مجزية لتشجيع قيام المشاريع المشتركة القادرة على الاستمرار ضمن التعاون التقني وتطوير المنتجات .

٤/٣ دور الحكومة في الخطة الرابعة :

لم يعد تنوع القاعدة الاقتصادية هدفا بعيد المنال . وقد تغير هدفها الأساسي من تقليل الاعتماد على تصدير الزيت الخام الى ايجاد تركيب جديد وثابت لنمو مستقر في المستقبل . وسيكون دور الحكومة خلال سنوات الخطة الرابعة هو دعم الاقتصاد بجميع الطرق الممكنة للسير قدما في سبيل احداث تغيير في البنية الأساسية . وبدون دعم ثابت ومركز من قبل الحكومة يتعذر تحقيق أهداف خطة التنمية الرابعة بكامل أبعادها . ولضمان تحقيق تلك الأهداف يجب ترجمتها الى مهام محددة ، ووضع السياسات الملائمة لتنفيذها ومراجعتها بشكل دوري ودقيق .

٥/٣ تنوع البنية الاقتصادية :

١/٥/٣ التطبيق العملي لسياسة التنوع

ان أقل التفسيرات واقعية للتنوع هو الاستبدال الكامل للزيت الخام . وقد تشكل الاكتشافات المعدنية الجديدة مع توفر أسواق عالمية ملائمة الفرصة للاستعاضة الجزئية عن الزيت الخام واحلال معادن أخرى قابلة للتصدير . على ان هذا الاقتراح غير واقعي اذا كانت التوقعات (في ظل المعلومات والمعرفة الراهنة) ترمي الى ابدال المزايا المتعددة التي يؤمنها الزيت الخام للمملكة في المستقبل المنظور بثروات معدنية أخرى لانزال غير مستغلة . ولذلك انتهجت استراتيجية التنمية في المملكة مفهوما واقعيًا ، فبدلا من التحول عن الزيت الخام هدفت الخطة الى زيادة المزايا النسبية التي تتمتع بها المملكة في الأسواق المحلية والخارجية باعتبارها الاكثر كفاءة (من حيث التكاليف) والأكثر اعتمادا (من حيث احتياطي الموارد الهيدروكربونية) بين المنتجين الرئيسيين للزيت في العالم . فالمملكة تملك (٢٥٪) من الاحتياطي العالمي الثابت من الزيت ، وتملك كميات ضخمة من الغاز المرافق وغير المرافق . وقد أدى توفر هذه الموارد الى تأهيل المملكة للقيام بانتاج المواد الهيدروكربونية لأن أكثر من (٨٠٪) من تكاليف المنتجات البتروكيميائية تتألف من الوقود والمواد الأولية . ووفرة الوقود والمواد الأولية تجعل المملكة تتمتع بمزايا نسبية ، وبالتالي تجعل المنافسين الآخرين في وضع غير موات للمنافسة من حيث المزايا .

- وبناء على ذلك قامت المملكة بالتالى :
- انشاء المرافق لتجميع ومعالجة الغاز المصاحب لاستعماله كوقود أو كمواد لقيم .
 - انشاء العديد من مصافي تكرير الزيت ليحلل انتاجها محل المنتجات المستوردة ، ولتصدر فى المستقبل.
 - وضع الأسس لصناعة بتروكيماوية لتصبح المورد الرئيسى للمنتجات البتروكيماوية للعالم فى المستقبل .
 - ايجاد الظروف المادية الملائمة لقيام القطاع الخاص بانشاء بعض الصناعات المكتملة .
- وقد أدت هذه الانجازات الى ترسيخ دور المملكة بوصفها دولة منتجة ومصنعة للمنتجات والمواد المشتقة من الزيت . كما ستؤدى الى الاستغلال الكامل والواسع للموارد الغزيرة المكونة اصلا من المواد الهايدروكربونية .

حدود التنوع فى الصناعات الهايدروكربونية :

٢/٥/٣

يجب التنويه بأن طرق ميدان البتروكيماويات لم يكن الهدف منه الاستعاضة عن الزيت باعتباره مصدرا للعمليات الأجنبية ، بل ان الهدف الأساسى هو الحصول على حصة فى أسواق المنتجات البتروكيماوية العالمية على الرغم من أن من المتوقع ازدياد الطلب العالمى على المنتجات البتروكيماوية فى المستقبل . . وعلى أى حال ، فان المنتجات البتروكيماوية من حيث الحجم والعائدات - وحتى مع الشركاء فى المشاريع المشتركة - تشكل جزءا صغيرا من عمليات الزيت .

التنوع والقطاع غير الهايدروكربونى :

٣/٥/٣

تستند السياسة الأساسية للتنوع الى العوامل التالية :

يعتبر كل نشاط يحقق ايرادات من العملات الأجنبية أو يؤدى الى تحقيق وفر فى الواردات عنصرا مساهما . وتشمل هذه الأنشطة القطاعات الانتاجية الرئيسية الثلاثة : (الزراعة ، والصناعات البتروكيماوية ، والصناعات التحويلية الاخرى) ، وكذلك قطاع الخدمات المالية والأعمال .

ويجب أن تحتل الصناعة مكانا أساسيا فى تنوع الاقتصاد خلال الخطة الرابعة وما بعدها باعتبارها مساهما محتملا باتجاهين فى ميزان المدفوعات (تقليل الواردات وزيادة الصادرات) .

الفصل الرابع

قضايا أساسية

٤ — قضايا أساسية

مقدمة

يتناول هذا الفصل القضايا الأساسية ذات الأهمية البارزة ويتعرض للخيارات والحلول . وقد برزت بعض هذه القضايا التي سنبحثها هنا أثناء تنفيذ خطة التنمية الثالثة ، وبدا بعضها أكثر وضوحا أثناء الاعداد للخطة الرابعة . والأهمية هذه القضايا في عملية التنمية يجب على الجهات المختصة دراستها بدقة لايجاد الحلول المناسبة لها أثناء تنفيذ خطة التنمية الرابعة .

وبالرغم من أن القضايا العديدة مدار البحث تتطلب اجراءات وحلولا نظامية فانها تظل مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظام السوق وتفاعلاته . وعند هذا المنعطف من المهم أظهار أهمية التطورات الجديدة التي تحدث في الاقتصاد بفضل عوامل السوق التي تشكل عنصرا أساسيا في سياسة التنمية بالمملكة ، فقد استطاع السوق الآن أن يخفض مستويات الأجور والأسعار والايجارات ويجعلها أكثر تناسقا مع معدل النمو الاقتصادي الحالى . وتعتبر هذه التغييرات بمثابة تصحيح لمسار مستويات الأسعار والدخول التي كانت سائدة في الفترات الماضية .

ولقد ظهرت مجالات واسعة في السوق ، يمكن أن يتم فيها التصحيح والتراجع بمرونة كافية ، مما سيكون له تأثيرات طيبة على العمليات التنافسية السوقية في المستقبل . وهذا التكيف الذى حدث نتيجة طبيعية لعدم التدخل في حرية السوق في وقت كانت فيه مغريات التدخل كثيرة ، فأصبحت الأسعار والدخول أكثر تناسبا وتقاربا مع التكاليف والجهود ، وأصبحت تشكل مؤشرات طيبة - أفضل من أى وقت مضى - لقياس الكفاءة والفعالية . وفي مثل هذه الظروف فان الحلول التنظيمية المقترحة لتحقيق المزيد من الفعالية والاستغلال الأفضل للموارد سيقابلها تجاوب يتناسب معها في السوق الاقتصادية .

١/٤ قضايا الاعانات

يخدم نظام الاعانات في المملكة المستهلك في المقام الأول والمزارعين في المقام الثانى . ويتلقى المزارعون اعانات تشجيع على بعض المستلزمات الزراعية كالآلات والأسمدة ، وبعض المحاصيل مثل القمح والتمور .

١/١/٤ الحاجة الى مراجعة الاعانات :

وهناك أسباب عديدة تدعو الى مراجعة نظام الاعانات وتخفيض نسبتها من خلال ترشيدها كما جاء في استراتيجية خطة التنمية الرابعة . ومن بين مسوغات ترشيد الاعانات أن الدولة تمكنت من كبح جماح التضخم وتقليله ، وأن دور الحماية الذى كانت تقوم به بعض الاعانات لم يعد له مبرر ، كما أن الكفاءة المالية أصبحت مركز الاهتمام العام بالنسبة للجهات التي تقدم خدمات عامة ولا سيما قطاع المرافق العامة . ومما يزيد في حدة المشكلة أن هنالك اعانات معينة تأخذ في الارتفاع من حيث القيمة المطلقة أو الحجم النسبى ، كما هو الحال في بعض الدول ، ويعود السبب في ذلك الى تقديم الاعانات بطرق عشوائية حيث تصبح - بعد مرحلة معينة - هدرا للموارد ، أو تشكل افراطا في النفقات الرأسمالية . فعلى سبيل المثال تعتبر الاعانات التي تدفع لأعداد غير محدودة من الآلات والمعدات الزراعية المستوردة عاملا مشجعا على الافراط في استعمال المعدات ، وعاملا غير مشجع لنشاط الصيانة . لذلك فان مراجعة نظام الاعانات لا يقتصر على تحقيق وفر في المصروفات فحسب ، بل يتضمن أبعادا تتعلق بالكفاءة الاقتصادية وبصفة خاصة المحافظة على الأصول الرأسمالية واستغلالها على كافة المستويات . ومن ناحية أخرى فالمبرر الأساسى للاعانات هو واقع أصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة الذين تتدخل الدولة بأعانتها لحمايتهم وتوفير الرفاه الاجتماعى لهم . على أن الغاء الاعانات كلية بشكل مفاجئ سوف تكون له آثار ايجابية وسلبية . فمن آثاره الايجابية على

الاقتصاد السعودي تحسين عائدات المرافق العامة ، وعلى وجه العموم انخفاض المصروفات في الميزانية العامة . أما الآثار السلبية فهي الاضرار بالمستهلكين والمزارعين وذلك لارتفاع أسعار السلع والخدمات التي كانت معانة ، أما المنتجون والوسطاء التجاريون فسوف يحملون الزيادة في الأسعار التي طرأت بعد الغاء الاعانات على تكلفة السلع والخدمات . ويمكن القول بأن الآثار التضخمية الناجمة عن تخفيض الاعانات تعتمد على مقدار التخفيضات والفترة الزمنية المطلوبة للوصول الى المستوى المنخفض الجديد للاعانات .

السياسات :

٢/١/٤

من الضروري أن تعمل السياسات التي ستتبع خلال فترة الخطة الرابعة على التوفيق بين مختلف الاعتبارات . ومن المحتمل جدا أن تشمل تخفيضات مختارة وترتيبات معينة لرفع العائدات . ونظرا لتشابك المهمات وتعقيدها فلا يمكن حلها باحداث تغييرات في جانب المصروفات أو المدفوعات فقط بل لابد من منهج شامل ، يشمل الاجراءات التالية :

- وضع حدود مطلقة على أساس مبالغ ثابتة للاعانات .
- وضع حدود نسبية للاعانات ، ثابتة أو متغيرة من مجموع الانفاق السنوى للميزانية .
- وضع رسوم تصاعديّة (بالنسبة للمرافق وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية) تكون متوازنة اجتماعيا وتؤدي بصفة عامة الى رفع عوائد القطاع العام (طبقا للأساس الاستراتيجي الثالث من استراتيجية خطة التنمية الرابعة) .

٢/٤ قضايا وسياسات القوى البشرية والعمالة

تتضمن خطة التنمية الرابعة فرصا جيدة لتغيير نمط العمالة بالمملكة ولتقوية وضع العمالة السعودية . ولأول مرة منذ الخطة الأولى عندما بدأت مرحلة التنمية السريعة ستخفض الحصة النسبية والعدد المطلق للعمال الأجانب من مجمل القوى العاملة ، بينما سيستوعب الاقتصاد الوطنى المزيد من العمالة السعودية . ولتحقيق هذا الهدف لابد من تحقيق زيادة في الانتاجية ، وأن تكون الدوافع عالية لدى السعوديين ، وأن تتجاوب أنظمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل ، وأن تعطى «السعودة» مفهوما عمليا على كافة المستويات .

١/٢/٤ أهداف السعودية في الخطة الرابعة

تشير التقديرات الاقتصادية ، الى أنه بالامكان تحقيق أهداف النمو في الخطة الرابعة للقطاعات غير البترولية ، مع تخفيض الأيدى العاملة الأجنبية بنسبة ٢٢.٦٪ أى من ٢٦٦ مليون الى ٢٠٦ مليون . ويعد هذا التخفيض من أهم أهداف الخطة . ويتوقف تحقيق هذا الهدف على شرطين : رفع معدلات الانتاجية الى المستوى الذى كانت عليه عام ١٣٩٩/١٤٠٠ ، وقيام القطاع الخاص بالاستغناء عن ٣٧٤.٠٠٠ أجنبى ، واحلال عدد مساو من السعوديين محلهم . ويعتمد تحقيق ذلك على :

- توافق مستوى مهارات السعوديين الذين يلتحقون بالقوى العاملة مع احتياجات الاقتصاد الوطنى .
- تحقيق التوافق والتنسيق بين احتياجات أرباب العمل، وتوقعات السعوديين الذين يلتحقون بسوق العمل من حيث الدخل المالى والتخصصات المهنية .
- ويتطلب تحقيق أهداف السعودية زيادة الانتاجية للعمالة غير السعودية ، وادخال تحسينات على النظام

الادارى الحكومى لمراقبة القوى العاملة غير السعودية ، واتخاذ خطوات فعالة لضمان تعاون القطاع الخاص فى توفير فرص العمل للعمال السعوديين والاستغناء فوراً عن الفائض فى العمالة الأجنبية .

الحاجة الى جعل التعليم ملائماً لاحتياجات القطاع الخاص مختلف المهارات

٢/٢/٤

تشير تقديرات الخطة الرابعة الى أن التغييرات فى بنية الاقتصاد ستؤدى الى زيادة الطلب على الأيدى العاملة الماهرة والمتخصصة بينما ستخفض نسبة العمالة غير الماهرة والتخصصية . وفى الوقت ذاته سيزداد عدد السعوديين الذين سيدخلون سوق العمل ، ويبحثون عن وظائف تتطلب مستوى أقل من المهارة . ومن المحتمل أن تتسع الهوة فى المستقبل من الناحية النوعية بين المهارات المطلوبة والمهارات المعروضة ، ويشكل هذا أهم العوائق المحتملة أمام زيادة العمالة السعودية لشغل كافة فئات المهن طبقاً للطلب . وحيث ان هذه هى القضية الأساسية فى عملية السعودية فسيكون من الضرورى على نظام التعليم ومناهجه التكيف الذى يستهدف استفادة الطالب السعودى من الفرص المتاحة فى سوق العمل . ولتحقيق توازن أفضل بين العرض والطلب من الضرورى تحقيق التالى :

- توافق المتخرجين من مؤسسات التعليم والتدريب من حيث نوعية التأهيل والعدد مع احتياجات القطاع الخاص .
- توافق برامج التعليم الفنى والتدريب المهنى مع احتياجات القطاع الخاص .

فرص العمالة للنساء

٣/٢/٤

حقق التوسع السريع فى مرافق تعليم البنات نجاحاً ملحوظاً من الناحيتين الكمية والنوعية . وأحد التحديات التى تواجه الخطة الرابعة هو إيجاد الطرق للاستفادة من معرفة ومهارات هذا القطاع من السكان بما يتفق وتعاليم الشريعة الاسلامية السمحة . ان النمو فى عدد الفتيات المتعللمات يتطابق مع الحاجة الى زيادة السعودية على كافة المستويات . وتشير تقديرات العمالة الاجمالية الى أن حوالى خمسين ألف فتاة يتوقع أن يدخلن ضمن مفهوم القوى العاملة خلال فترة الخطة الرابعة . ان التطورات الحديثة فى تطبيقات الحاسب الآلى فى الدول الأخرى قد أدت الى زيادة امكانيات مشاركة المرأة دون أن تغادر منزلها .

وحيث ان نطاق استخدام الحاسب الآلى فى المملكة أخذ فى الازدياد فان هذا المجال يمثل المزيد من فرص العمل للاناث ، مما سيمكن النساء السعوديات من الاسهام فى عملية التنمية فى المملكة فضلاً عن زيادة نسبة السعوديين فى القوى العاملة . وهناك فرص عمل أخرى تتفق مع تعاليم الشريعة يمكن مساهمة المرأة فيها مثل نشاط المختبرات ، ومراقبة العمليات ، كما يمكن إيجاد فرص عمل أخرى خلال الخطة الرابعة ، وذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات الناتجة عن سعودة مهنة التعليم .

السياسيات

٤/٢/٤

- لزيادة مجالات العمل للسعوديين فى المدى القريب والمدى البعيد ستدرس الحكومة فعالية الاجراءات التالية :
- التأثير على مناهج التعليم والتدريب وتكييفها لتتلاءم مع احتياجات السوق التنافسية التى تستند على التقدم التقنى والتنظيمات الاقتصادية والادارية ذات العلاقة .
- تقديم (أو منع) الحوافز المالية لرجال الأعمال فى القطاع الخاص لتشجيع توظيف العمال السعوديين واعداد برامج تدريب متخصصة لهم .
- جمع المعلومات عن أوضاع سوق العمل الحالى والاحتياجات المستقبلية ونشرها على جميع المواطنين ، وكذلك جمع معلومات عن المفهوم الدينى والاجتماعى ، والنفسى للعمل وأهميته للتأثير على مواقف المواطنين واتجاهاتهم وتوقعاتهم بالنسبة للعمل .

٣/٤ القضايا الخاصة بالتعليم في خطة التنمية الرابعة :

ان النمو الكبير الذى صاحب تنفيذ برامج خطة التنمية لقطاع التعليم العام، وخاصة مايتعلق منه بالنمو الكمي للمتغيرات التعليمية ، يعتبر بحق من أهم العلامات التى تميزت بها مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية . ولعله من الطبيعي أن تبرز من خلال هذا التطور والنمو الكمي الكبير بعض الظواهر التى تتطلب وقفة متأنية ودراسة متعمقة من أجل تدعيم بعضها وتشجيعه أو تصحيح مسار البعض الآخر ومعالجته . ومن أهم الظواهر التى برزت من خلال تحليل بيانات الوضع الراهن للنمو الكمي للمتغيرات التعليمية خلال سنوات خطة التنمية الثالثة وتحتاج الى إعادة نظر ودراسة ، الظواهر التالية :

- ١ — ارتفاع نسب التسرب .
 - ٢ — ارتفاع نسب الرسوب .
 - ٣ — انخفاض نسبة الفعالية الداخلية .
 - ٤ — تدنى مستوى كفاءة التشغيل للنظام التعليمي .
- على أن هناك حاجة ملحة لتعزيز العلاقة بين أهداف مناهج التعليم وأساليبه من ناحية وبين فرص العمل من ناحية أخرى . وفيما يلي بحث تفصيلي للقضايا الهامة في هذا المضمار .

١/٣/٤ قضايا التعليم العام :

١/١/٣/٤ الخسارة الناتجة عن ظاهرة التسرب من الصفوف الأولى :

أصبح معدل التسرب من سنوات الدراسة الأولية مرتفعا بشكل غير مقبول . وتبين الاحصاءات أن نسبة ٢٥٪ من اجمالى الطلاب المسجلين في السنة الأولى الابتدائية يتركون الدراسة قبل اتمام المرحلة الابتدائية . وتتضاعف هذه النسبة قبل اتمام المرحلة الثانوية . والتسرب من المرحلة الابتدائية قبل نهاية الصف الخامس يعنى الرجوع الى مفهوم الأمية مما يشكل عبئا اضافيا على برنامج محو الأمية . وهذه ظاهرة سلبية لا بد من تداركها حتى لا يستفحل الأمر وتصبح جميع برامج محو الأمية تدور في دائرة مفرغة دون أن تحقق أهدافها المرسومة ، الأمر الذى قد يستحيل معه القضاء على الأمية .

لقد تمت مراقبة ظاهرة التسرب لفترة طويلة من الوقت ، وتهدف الخطة الرابعة الى الانتهاء من دراسة مختلف جوانب هذه الظاهرة من حيث أبعادها وأسبابها ووضع الحلول اللازمة للقضاء عليها ولتحقيق ذلك فسوف يوظف البحث العلمى بالتعاون والتنسيق بين كل الجهات ذات العلاقة على مستوى المملكة كلها .

٢/١/٣/٤ الخسارة الناتجة عن ظاهرة الرسوب :

عند تحليل الأفواج التعليمية لجميع المراحل خلال خطة التنمية الثالثة تشير البيانات الى ان نسبة عالية من الضياع التعليمي ناتج عن ظاهرة الرسوب واعادة السنة الدراسية . اذ ان عدد السنوات التعليمية المستثمرة لتخريج الطالب من مراحل التعليم العام تبلغ ١٧ سنة دراسية تقريبا للطلاب و ١٥ سنة للطالبات بدلا من ١٢ سنة حسب النظام التعليمي المتبع وهذا الفرق يمثل هدرا كبيرا في الوقت والجهد والمال . ومن ثم لا بد من دراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها لوضع حلول عاجلة لها خلال الخطة الرابعة . ان وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات بالتضاضر والتنسيق مع كليات التربية في جامعات المملكة لا بد لهما من معالجة هذه الظاهرة لزيادة الكفاءة الجذرية والمنهجية للنظام التعليمي .

وللمساهمة في معالجة هذه الظاهرة فقد اعتمدت خطة التنمية الرابعة بعض البرامج التي يؤمل أن تساعد في معالجتها ومن أبرزها الآتي :

- إعادة النظر في سياسة النقل الى سنة تالية ، خاصة في الصفوف الأولى حتى يمكن الاحتفاظ بالطالب أو الطالبة داخل المدرسة لحين انتهائه الفترة الزمنية المحددة لمرحلته الدراسية .
- تعزيز برامج التوجيه والارشاد التربوي خارج المدرسة وداخلها .
- ضرورة أن يلعب مركز التطوير التربوي دورا هاما في وضع الاختبارات المقننة للمساعدة على معرفة نقاط الضعف عند الطالب أو الطالبة مبكرا كي يمكن لادارة التوجيه والارشاد التربوي متابعته .
- العمل على تهيئة واعداد المدرسين وتأهيلهم ووضع الحوافز المشجعة لاجتذاب الجامعيين منهم للتدريس خاصة في المراحل الأولى من التعليم .

٣/١/٣/٤ القيادات التعليمية ودورها في زيادة الكفاءة التشغيلية للنظام التعليمي :

- القيادات التعليمية أساس في كل نهضة تعليمية لذلك فان تعيين القادة في مجال التعليم العام يجب أن يعطى اهتماما أكبر وذلك بمراجعة معايير دقيقة ومضبوطة منها :
- اعطائهم التدريب والاعداد اللازم لمباشرة عملهم ، كل حسب طبيعة المسئولية القيادية التي سوف يتولاها ، مثل : وكالة المدرسة وادارتها ، والتوجيه الفني والعمل في الجهاز المركزي للتعليم .

٢/٣/٤ القضايا المتعلقة بالتعليم العالي :

ان التوسع الأفقى والرأسى في التعليم العالي كان نتيجة للجهود المكثفة التي بذلت في سبيل انشاء وتوسعة المؤسسات التعليمية المختلفة والدعم الحكومي السخي لهذه المؤسسات . ولقد قبلت مؤسسات التعليم العالي التضحية بالجوانب النوعية نتيجة للزيادة المضطردة في عدد الطلاب . فقد كان من الصعب تأمين القاعدة الأساسية لتنمية الموارد البشرية بدون وجود الطلاب . كما أن اتباع نظام اختيار نخبة من الطلاب لتكوين مجموعة تضم أفضل نوعية منهم لا يستند الى مبررات مادية أو مالية أو سكانية ، فالجيل الحالي عليه أن يأخذ زمام المبادرة لتطوير النظام التعليمي .

ولقد ظهر في الوقت الحاضر عجز في نظام التعليم العالي من الناحيتين الكمية والنوعية ، ويعزى هذا من ناحية الى المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع السعودي في تكيفه مع زيادة فرص التعليم . وتتمثل نقاط الضعف الكمية - في أوضح صورة - في سمات مخرجات نظام التعليم مثل ارتفاع معدل التسرب ، وزيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب قبل أن يتخرج وانخفاض نسبة المتخرجين الى الملتحقين ، وعدم التناسب بين عدد الطلاب في مجالات الدراسة المختلفة وبين احتياجات سوق العمل .

١/٢/٣/٤ نقص الكفاءة

يشير النمو السريع المستمر الى مشكلات عدم كفاءة المدخلات ضمن نظام التعليم العالي الشامل . وفي هذا المجال لابد من مواجهة القضايا والاحتياجات التالية خلال فترة الخطة الرابعة :

- تفاوت مستويات النوعية بين المؤسسات والمعاهد التعليمية المختلفة .
- عدم وجود توازن بين مختلف المؤسسات والمعاهد التعليمية من حيث عدد الموظفين سواء من هيئة التدريس أو الإداريين ، فالبعض يزدحم بهم والبعض الآخر لديه قلة منهم .
- وجوب التركيز على الاحتياجات الإقليمية .
- اجراء تقويم جذرى لاحتياجات الدراسة في الخارج وبرامج البعثات .

— لابد من تحديد الجهة المسؤولة عن التخصصات التي تحتاج لها الخطط التنموية لتقريب الشقة بين العرض والطلب .

زيادة الفعالية والكفاءة خلال الخطة الرابعة :

٢/٢/٣/٤

لا يتحمل المجتمع السعودي أى هدر في الكفاءات التعليمية في ضوء التطور الحضارى والتقنى مما ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الذى يشكل تطويره هدف السياسات التعليمية وتنمية الموارد البشرية . ذلك لأن الحياة أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على العلم والمعرفة ، والسماح بغير ذلك سيشكل خطراً على تقدم السعوديين الوظيفى ضمن الاقتصاد الوطنى للمملكة ، وعلى هذا الأساس يجب اعتبار خطة التنمية الرابعة فترة تعزيز للكفاءة والفعالية على جميع المستويات ، واثاحة أفضل الفرص للطلاب المتفوقين . فالزيد من التوسع - وفقاً للاتجاهات والظروف الحالية - سيؤدى الى زيادة نقاط الضعف الحالية في النظام ومضاعفتها . ويستدعى الأمر حالياً القيام بمراجعة شاملة لنظام التعليم العالى .

الخطة الشاملة لتطوير التعليم العالى :

٣/٢/٣/٤

لتحقيق التوازن في تطوير التعليم العالى على المدى البعيد ، سيجرى اعداد هيكل شامل للسياسات خلال السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية الرابعة ، على أن يتم اعداد هذه الخطة الشاملة لتنمية التعليم العالى بوساطة لجنة تخطيط مشتركة تمثل كافة الجامعات ، ورئاسة كليات البنات ، ووزارة التعليم العالى . وستقوم وزارة التخطيط بتنسيق هذه الجهود الوطنية لاعداد الخطة . وسيستند اعداد هذه الخطة الشاملة الى سبع سياسات بعيدة المدى ترتبط جميعها بالأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الرابعة . وستكون الأهداف الرئيسية لهذه السياسات هي استبعاد الهدر والازدواجية ، وتحقيق استغلال أمثل وأكثر كفاءة للموارد الحالية البشرية ، وتحسين نوعية التعليم . وفيما يلي بعض هذه السياسات :

- تحديد مسؤوليات الجامعات والجهات الأخرى المسؤولة عن التعليم بعد المرحلة الثانوية ، أو تلك المسؤولة عن أعمال البحث .
- وضع المعايير والأسس اللازمة للتوسع في مرافق التعليم والبحث وبرامجها .
- وضع المعايير والاجراءات لبرامج معادلة الشهادات والدرجات .
- ترشيد سياسات القبول واجراءاته .
- وضع شروط ومقاييس للطلاب الجامعيين .
- ترشيد نظام الاعانات لطلاب الجامعات داخل المملكة وخارجها .
- تحديد شكل وهيكل الرقابة التنفيذية لتطوير التعليم العالى .

القضايا المتعلقة بالتدريب

٣/٣/٤

- العمل تدريجياً على عدم قبول المتدربين من مراكز التدريب والاعداد المهني الا بعد الحصول (على الأقل) على ٦ سنوات من الدراسة الابتدائية بحيث يستطيعون القراءة والكتابة بصورة جيدة .
- يجب ان ترفع مراكز التدريب المهني من مستواها وتركز على تدريب المتدربين في المستوى المتوسط والأعلى من حيث تقسيمات التدريب المهني وتصنيفه . أى بمعنى آخر ، ان خطة التنمية الرابعة تهدف الى تدريب السعوديين على المهن التي تحتاج الى مستوى متوسط أو عال من التدريب ، حيث ان هذه هي المهن التي يطلبها السوق وارباب العمل . أما المهن ذات المستوى المتدنى من التدريب فهذه حرف يقل الاقبال عليها من قبل السعوديين وفي نفس الوقت الطلب عليها ليس كثيراً .

٤/٤ القضايا المتعلقة بالاسكان

١/٤/٤ الاسكان

تم خلال خطط التنمية السابقة تنفيذ العديد من برامج الاسكان ، ونجم عن ذلك توازن معقول بين الطلب والعرض على المساكن . ويتصف الوضع الحالي بوجود نقص في المساكن ذات النوعية الجيدة في بعض المناطق الريفية ، وبوجود فائض منها في المدن الرئيسية . وقد أدت هذه التطورات الى الحاجة لمراجعة سياسات الاقراض الحكومية ، ومراجعة حجم المتوافر من مساكن القطاع العام .

١/١/٤/٤ الحاجة الى مراجعة سياسات الاقراض الحكومية وتقويمها

تشجع الدولة اقامة المساكن الجديدة عن طريق تقديم القروض ولكن لانعطي قروضا لشراء المساكن المشيدة والقائمة ولا لتجديد المساكن واصلاحها ، وهذا يشجع على بناء مساكن جديدة بدلا من العمل على صيانة المساكن القائمة وتجديدها .

٢/١/٤/٤ السياسات

ستقوم الجهة المختصة بدراسة التالى :

- توسعة نطاق القروض المعانة لتشمل شراء المساكن القائمة .
- تقديم القروض لأعمال تجديد المساكن واصلاحها .
- تعديل نسب اعانات القروض في المناطق التى فيها فائض في المساكن بعدم منح القروض ، أو بتخفيض القروض الممنوحة للمساكن الجديدة .
- توسعة نطاق القروض لتشمل شراء الشقق .

٥/٤ القضايا الخاصة بالتقنية

لعبت التقنية دورا حيويا في التنمية في المملكة ، اذ استخدمت في كافة المجالات . ولقد فرض هذا الوضع بعض الخصائص التى تميز بها اقتصاد المملكة كالنقص في القوى العاملة الماهرة ، وتوفر رأس المال ، والحاجة الى حلول مستندة الى التكتيف الرأسمالى .

ولقد أظهرت تجارب العديد من الدول الصناعية أن عددا قليلا من المجتمعات تستطيع في آن واحد القيام بتحديث مرافقها الانتاجية وتجهيزاتها الأساسية . أما بالنسبة لقاعدتها الفنية والتقنية فان الأمر لايتطلب استبدال هذه القاعدة كما هو الحال لمنتجى السلع والخدمات الملزمين اجباريا مراعاة للسوق بالاستبدال عند ظهور أى منتج جديد أو أى عمليات فنية حديثة .

وفي مجال النشاط الانتاجي في المملكة — بما في ذلك الخدمات الانتاجية المتمثلة في التصليح والصيانة ذات النوعية العالية والتكتيف الآلى — فان الآليات والعمليات والاستعمالات التقنية الحديثة تصبح ذات أهمية حاسمة للتطور المستقبلى .

المملكة واستخدامها للتقنية

١/٥/٤

لقد حقق المجتمع والاقتصاد السعودي بصفته مستخدما للتكنولوجيا تقدما فريدا مقارنة بالدول النامية . ولقد حققت المملكة هذا دون أن تضطر الى اعطاء تنازلات تتعلق بنوعية التقنية والاتجاهات الفنية العالية فيها ، أو اختيار أنواع أقل تطورا للحفاظ على مستوى العمالة ، أو على العملات الأجنبية ، أو لغرض التمشي مع مستوى مهارات الأيدي العاملة المحلية . ولهذا الأسباب كان التزام المملكة بالتقنية المتقدمة يتسم بالاصرار والرغبة . وقد أدى هذا بدوره الى الالتزام برفع مستوى الاستيعاب الفنى لدى المجتمع وتحسين وتطوير كفاءة الأداء للسكان تكيفا مع الظروف البيئية الجديدة المحيطة بهم .

نقل تقنية الصناعة

٢/٥/٤

هناك عناصر سلبية تتمثل في المخاطر التي تلازم التدفق الحر لنقل التقنية . وتمثل هذه المخاطر في أمرين ، أولهما : الاتكالية . والثاني : التقادم وبالتالي عدم صلاحية الاستعمال . ومن غير المتوقع أن يتمكن المجتمع السعودي في المستقبل القريب من مواجهة هذه المخاطر بنفس الطريقة اليابانية، أى بتطويع التقنية المستوردة وتطويرها محليا عن طريق البحوث الذاتية . والخيار الرئيسي الذى يمكن للمجتمع السعودي أن يتبناه هو تحقيق أقصى الكفاءة فى الاستعمال ، والعمل على اطالة فترة الاستفادة من التقنية المستوردة .

ومن مهمات واضعى السياسات مواجهة الصعوبات والمخاطر فى الحصول على نتائج الأبحاث الأجنبية واستغلالها . وستكون مخاطر عدم الاستغلاية والاعتماد على الغير كثيرة ولن يبقى الزيت بمعزل عن تأثير التطورات الجديدة . وهكذا فان مزايا التكلفة النسبية (التي تتمتع بها المملكة بالنسبة للزيت) قد لا تستمر تلقائيا وبصورة كاملة فى المراحل المتتالية . كما أنها قد لا تضمن الحماية من نتائج الأبحاث فى إنتاج مواد وأساليب جديدة . فالاعتماد المباشر أو غير المباشر على امكانيات البحث والانتاج فى البلدان الصناعية الرائدة يعد حقيقة لا يمكن تجاهلها ، ولا يمكن التغلب عليها الا اذا تم فى مجالات حيوية استبدال المنافسة بالتعاون .

التقنية والموارد الطبيعية

٣/٥/٤

ان قضية الموارد الطبيعية فى المملكة ليست قضية منافسة بقدر ما هى مسألة وجود التقنية نفسها والتي يمكن أن تحل مشكلة الموارد الطبيعية وعملية استغلالها فحتى الآن لا توجد تقنية حديثة يمكن قبولها بشكل كامل لتحل هذا الموضوع خصوصا اذا أخذت فاعلية التكاليف فى الاعتبار . وستشمل السياسات بعيدة المدى للمملكة العمل على قيام العلوم والتقنية بمهمة التغلب على المعوقات التي تواجه الموارد الطبيعية ، واستعادة التوازن البيئى وتحسينه ، والمساعدة على تطوير منتجات ذات قيمة عالية ، وادخال أساليب وآلات انتاجية جديدة .

السياسات

٤/٥/٤

- بالنسبة لاستخدام التقنية فى الصناعة فان الخيارات المتاحة فيما يتعلق بالسياسات هي :
- تحقيق أقصى الفعالية فى استخدام التقنية .
 - اطالة أمد التقنية المستوردة والاستفادة منها .

وبالنسبة لامتلاك واستغلال التقنية الجديدة في تنمية الموارد الطبيعية فإن أمام المملكة بديلين :

- (١) وصول التقنية المطلوبة من الخارج في وقتها المناسب .
- (٢) أو حشد وتكثيف الطاقات المطلوبة للبدء بالبحوث اللازمة مباشرة ، وتعطى الأفضلية للبديل الثاني لمدى الحاجة العاجلة للحلول التقنية لمشاكل المملكة المتعلقة بتطوير مواردها .

٦/٤ قضايا الدعم الزراعي وسياساته :

١/٦/٤ عوامل ومسيبات النجاح :

يشكل التطور الذى حدث في قطاع الزراعة خلال خطة التنمية الثالثة أبرز الجهود في تنمية امكانيات المملكة الانتاجية ، ولا يوجد نظير مماثل لهذا في الأقطار النامية ، ذلك لأن المملكة قد حشدت الموارد المالية والتنظيمية والفنية للقطاعين العام والخاص في الزراعة ، وكان هناك أربعة عوامل أساسية ساهمت في هذا التطور من أبرزها :

- استغلال الأراضي التي لم تكن مستغلة في السابق ، مما أدى الى توسع في اجمالى الرقعة الزراعية .
- توفير موارد جديدة للمياه ، وان كانت من مصادر غير قابلة للتجديد .
- دعم الحكومة المالى للمستلزمات الزراعية الهامة لمزارع القطاع الخاص ، بما في ذلك شراء معظم الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة .
- تقديم حوافز مباشرة للتسويق (الشراء بأسعار تشجيعية مع تأمين منافذ مضمونة للتسويق) لمنتجى القمح وغيرهم .

٢/٦/٤ أسباب استمرار الدعم للزراعة :

- يستند اهتمام المملكة بتوسعة الانتاج الزراعى الى أربعة عوامل :
- المزايا المتحققة للاقتصاد والمجتمع من ارتفاع الدخول في المناطق الريفية .
 - الامكانيات التي يمكن للزراعة أن توفرها لبقية قطاعات الاقتصاد من حيث نشاط التصنيع وغير ذلك من الصناعات المكتملة .
 - وجوب المحافظة على القطاع الزراعى السعودى باعتباره أحد القطاعات الانتاجية الهامة ، كما أنه يعد اطارا اجتماعيا واقتصاديا لجزء هام من المجتمع ، بالاضافة الى أنه عامل مهم في مواجهة الأضرار الناجمة عن التصحر والتي قد تحدث في حالة عدم وجود اجراءات للدعم .
 - المنافع الناتجة من المحافظة على المجتمعات الزراعية وتطويرها اذ ان لها أهمية خاصة في اطار عمليات توطين البدو .

٣/٦/٤ أسباب تحديد شروط الدعم :

هناك مسألة تحظى بالأولوية في نطاق التنمية الزراعية ، وهي تتعلق بالمناطق التي تكون فيها موارد المياه محدودة ، أو لا تتوافر فيها الأمطار ، أو لا تتوافر فيها امكانيات اعادة استعمال المياه حيث سيؤدى التوسع في الرقعة الزراعية - ولا سيما الزراعة القائمة على استعمالات مكثفة للمياه - الى تقصير عمر مصادر المياه المحدودة . ومن مصلحة المملكة - على المدى البعيد - وضع سياسات تنظم معدل استغلال موارد المياه ، واستعمال الأراضي للأغراض الزراعية طبقا للطلب على المياه للمحاصيل المختلفة .

وعلى الرغم من أن هذه الشروط تقتصر في الوقت الراهن على انتاج القمح فان مسألة الأولويات مسألة عامة ، وتشمل السياسات المطلوبة مختلف جوانب القطاع الزراعى ، وسيكون لها تأثير على حجم الدعم المالى ومشاكل استخدام المياه بما فى ذلك جوانب التكاليف الخاصة والاجتماعية للحصول على مصادر المياه .

٧/٤ قضايا تنمية المياه واستعمالها :

- حدث تطوران خلال الخطة الثالثة كان لهما أثر على وضع الموارد المائية فى المملكة :
- التوسع المستمر فى امدادات المياه من التحلية والحقول الأرضية المائية واعادة استعمال مياه المجارى .
 - التوسع السريع فى الانتاج الزراعى المستند على التكتيف فى استعمال مياه الري .
- وقد كانت النتيجة على الوجه التالى :
- أ — أصبحت الزراعة المستهلك الرئيسى للمياه .
- ب — أصبح المصدر الرئيسى للمياه الحقول المائية غير القابلة للتجديد .
- ويعكس الوضع الزراعى عدم التوازن بين نمو الطلب على المياه و امداداتها .
- ولذا فان الاستراتيجية تدعو الى الاستغلال الاقتصادى للمياه ، باعتبار ذلك احدى السياسات الرئيسية لخطة التنمية الرابعة .

١/٧/٤ الحاجة الى مراجعة السياسات الحالية :

تتعلق القضية الأولى ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الزراعية بالامكانيات المحدودة لمياه الأمطار ، أو اعادة استعمال مياه المجارى . وهناك حاجة ماسة للتعاون والتنسيق الوثيق بين سياسات الزراعة ، وسياسات المياه على المدى المتوسط والبعيد .

وخلال فترة خطة التنمية الثالثة ، كان يتم توفير المياه للاستعمالات الصناعية والزراعية دون مقابل ، بينما تقدم اعانات كبيرة للاستعمالات المنزلية للمياه . وتعتبر التكلفة المرتفعة لمياه البحر المحلاة مقياسا للقيمة النسبية للمياه التى يجرى استهلاكها حاليا من الموارد غير القابلة للتجديد .

لذلك برزت الحاجة لمراجعة السياسات الحالية التى توفر المياه بتكلفة منخفضة أو بدون أى تكلفة مختلف المستهلكين للمياه . وبصفة خاصة من المهم جدا فرض السياسات التى تحمى من تبيد موارد المياه .

وقد تواجه بعض مناطق المملكة نقضا شديدا فى المياه فى المستقبل القريب اذا لم يتم تبنى اجراءات المحافظة على المياه للتحكم فى الاستهلاك الجائر للأحتياجات المحدودة ، ويتطلب الأمر حاليا الكثير من التنسيق والمراقبة من قبل الجهات المعنية بتطوير مصادر المياه .

٢/٧/٤ السياسات :

- تعتبر الخطة الوطنية للمياه (وهي التى تحدد سياسات المراقبة وتقنين مقاييس تنسيق وتنظيم استعمال المياه فى المملكة) الاطار العام للاجراءات الملائمة التى تتعلق بالمحافظة على المياه . وتتضمن هذه الاجراءات - والتى ستناقش بتفصيل أكثر فى الفصل الثامن - ما يلى :
- اصدار اجراءات للمحافظة على المياه بما فى ذلك اصدار نظام تعرفه تصاعدى لكافة فئات مستهلكى المياه ومراجعتة وتقويمه سنويا . (لقد صدر مؤخرا نظام للتعرفه)
 - تحقيق المزيد من التنسيق بين الزراعة وسياسات المياه .

- تكثيف تنمية موارد المياه التي يتم استعمالها حاليا بصورة غير اقتصادية ومثال على ذلك مياه الفضلات المعالجة وبعض المياه السطحية .
- إيجاد الاجراءات النظامية للمزيد من التنسيق في مجال توفير المياه وتوزيعها .

٨/٤ القضايا الصحية :

١/٨/٤ القضايا الأساسية :

هناك بعض القضايا الأساسية الهامة التي تتطلب بذل مزيد من الجهود خلال خطة التنمية الرابعة لحلها ، ولعل أبرز هذه القضايا مايلي :

أولا : توفير القوى البشرية اللازمة لتشغيل المرافق الصحية الجديدة ودعم المرافق الصحية القائمة لتقديم خدمة صحية على مستوى عال من الكفاءة للمواطنين . ولقد قدرت الخطة التشغيلية لوزارة الصحة القوى البشرية الاضافية التي يجب تديرها خلال الخطة الرابعة بنحو ٤٥٤٩٧ وظيفة أو حوالي ٢٥٪ من الوظائف المعتمدة ، وذلك لتشغيل ٤٥ مستشفى جديدا تضم ٩٢٦٤ سريرا ، و ٩٨ مركزا للتشخيص والولادة ، و ١١٠٣ مراكز للرعاية الصحية الأولية بالإضافة الى المرافق الصحية المساعدة . ومما يزيد في صعوبة حل هذه القضية التالى :

- ندرة القوى البشرية الطبية ذات المستوى العالي من الكفاءة حتى على المستوى العالمى وخاصة في بعض التخصصات .
- وجود العديد من المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة والتي يتم تشغيلها بقوى بشرية تقل عن المعدلات المطلوبة .
- انخفاض نسبة السعوديين العاملين في القطاع الصحى ، عن المستوى المطلوب . مما يدعو الى بذل المزيد من الجهد ، ليس فقط بزيادة الكوادر الوطنية عن طريق زيادة طاقة كليات الطب ، وكليات العلوم الطبية المساعدة ، والمعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة ، بل أيضا بتنفيذ العديد من برامج التدريب السريع ، والابتعاث لرفع مستوى القوى البشرية وكفاءتها الطبية على اختلاف مستوياتها .

ثانيا : صعوبة تشغيل المستشفيات بكامل طاقتها ، ونتيجة حتمية لتطور المفهوم الصحى وتكامل الخدمات الصحية أصبح من الضرورى اعتبار مراكز الرعاية الصحية الأولية أساس تقديم الخدمات الصحية المتكاملة للمواطنين ، على أن تصبح المستشفيات مرجعية فقط . وهذا يستدعى بذل المزيد من الجهود لتحسين وتطوير الخدمات التى تقدمها هذه المراكز وتوسعتها لتصل الى جميع المواطنين ، وتشجيع الأهالى على الاستفادة والمشاركة فى الخدمات الصحية التى تقدمها المراكز وتحسين المستوى الصحى فى المنطقة التى يعيشون فيها .

ثالثا : نتيجة لزيادة الوعى الصحى ، ازداد الطلب على الخدمات الصحية الخاصة بالطفولة ، وأصبح من الضرورى التركيز على الخدمات الصحية للطفولة منذ الولادة حتى سن الدراسة . ولتحقيق هذا الهدف كاملا لابد من تضافر جهود وزارة الصحة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التى تعنى بالطفولة والأمومة والتنسيق بينها لوضع برامج محددة لذلك .

يظل هدف قطاع الصحة الأساسي هو الارتقاء بالخدمات الصحية ، وتقديمها بمستوى عال من الكفاءة ، وتوفيرها في جميع مناطق المملكة ، بحيث تصحح في متناول كل سكان المملكة في الوقت والمكان المناسبين . وانطلاقاً من هذا الهدف ، واستجابة للقضايا الأساسية المشار إليها ، في البند السابق ستأخذ وزارة الصحة خلال خطة التنمية الرابعة بالسياسات التالية :

١ — التقليل من الاعتماد على المستشفيات ، وتوفير المزيد من مراكز الرعاية الصحية الأولية وتوزيعها جغرافياً على مناطق المملكة المختلفة مع تطوير الخدمات التي تقدمها بحيث يتم الاكتشاف المبكر للأمراض في هذه المراكز ، مع التركيز على الخدمات الوقائية والثقافية التي تقدمها ، وإيصالها إلى المواطنين .

٢ — توفير خدمات التشخيص والولادة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ، بحيث تصبح حلقة الوصل بين مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات مع ربط كل (٥ — ٦) من مراكز الرعاية الصحية الأولية بمركز التشخيص والولادة ، وتطوير نظام واجراءات احالة المرضى .

٣ — الاستغلال الكامل للمرافق الصحية والقوى البشرية الطبية المتوفرة في المملكة عن طريق زيادة برامج التدريب على رأس العمل وتوسعتها على كافة المستويات ، وعن طريق التقويم الدقيق لبرامج استخدام القوى البشرية الأجنبية مع توسعة وزيادة فرص التعليم الطبي المتواصل وبرامج التدريب والابتعاث .

٤ — وجوب التنسيق بين احتياجات الخدمات الصحية الحكومية والكفاءات المتخصصة المتوفرة في القطاع الخاص لتحقيق التكامل في الكفاءات والأجهزة .

٥ — تحسين فعالية تشغيل المرافق الصحية وإدارتها ورفع كفاءتها عن طريق تشجيع المهارات الادارية وتطوير الاجراءات وسياسات العمل وتحسين برامج الصيانة .

٦ — توفير نظام فعال وشامل للمعلومات الصحية من أجل تخطيط المرافق الصحية وتشغيلها وصيانتها بكفاءة تامة ، ومراقبة تكاليف الخدمات الصحية مع ضمان تقديمها على مستوى عال من الكفاءة .

٧ — التركيز بصفة خاصة على الخدمات الصحية الخاصة بالطفولة منذ الولادة وحتى سن الدراسة ، ومن المقترح في هذا الصدد التنسيق الوثيق بين وزارة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية (مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية) .

شهد المجتمع السعودي خلال العقدين الماضيين تغيرات رئيسية ، وقد تجلّى ذلك في مجموعة من المؤشرات لعل أهمها عدم اقتتار خطط التنمية على الجوانب الاقتصادية فحسب ، بل تعدى ذلك ليشمل التنمية الاجتماعية والثقافية . وبهذا اتخذت التنمية أبعاداً متكاملة محورها الانسان باعتباره وسيلة وغاية . ولقد تعامل الانسان السعودي تعاملًا واعياً مع العالم الخارجي ، واحتك بتقاليده وثقافته ، فاستطاع من خلال ذلك أن يكتسب خبرات ومعارف عديدة دون الخضوع للممارسات البعيدة عن تقاليده ، فطلت الثقافة العربية المستندة الى تعاليم الاسلام هي السائدة على أوسع نطاق .

التغيرات السكانية والاجتماعية

تزايدت التغيرات السكانية والاجتماعية بصورة سريعة خلال فترة خطة التنمية الثانية والجزء الأول من سنوات الخطة الثالثة . وقد أخذت مسيرة التغيير في التباطؤ بنهاية فترة الخطة الثالثة . وعلى الرغم من هذه التغيرات ، وما تعكسه من سلبيات في بعض الأحيان ، فإن الحصيلة النهائية أدت الى إيجابيات كثيرة من أهمها زيادة وعى المواطن السعودي واصراره على التعليم واكتساب المهارات لتحسين معيشته ، مع عدم التفريط بتقاليده الموروثة . وهذا دليل على قوة البنية الأساسية للمجتمع السعودي .
وفيما يلي أهم هذه التغيرات التي حدثت :

- تركّز السكان بصورة كبيرة في المراكز الرئيسية والمدن الكبيرة وازدادت نسبة المتوطنين من البدو .
- زادت العمالة الأجنبية من مجتمعات ذات ثقافة غير عربية .
- أدت زيادة السفر الى الخارج وانتشار وسائل الاعلام الى تعرف غالبية السعوديين بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من الثقافات والعادات والتقاليد الأجنبية .
- تحسن المستوى المادى المعيشى ، ويعتبر معظم السعوديين القاطنين في المدن الرئيسية ميسورى الحال حسب المستويات العالمية .
- أدى تشجيع الدولة للتعليم الى انتشاره بصورة كبيرة ، ونتيجة لذلك أصبح التعليم عاما بين جميع الصغار تقريبا .
- ظهرت هياكل وظيفية جديدة تتطلب مهارات معينة وتعتمد على الكفاءة الشخصية ، ولم يعد للعلاقات المختلفة التي كانت سائدة في الماضى دور هام .
- زاد استيراد التقنية المتقدمة وتطبيقها واستخدامها في مجالات الصناعة ، كما يتم استخدامها في المنازل على نطاق واسع .
- حدثت تغييرات في نمط الأنشطة الترفيهية ، وتزجية أوقات الفراغ ، ولا سيما بين الشباب الذكور في المدن .
- تغيرت المواقف تجاه المهن ، وتغير التسلسل في أهمية المهن المختلفة .
- تفاوتت مستويات المساهمة في عملية التنمية .

التحديات المستقبلية المرتبطة بالتغيرات الاجتماعية والثقافية

٢/٩/٤

التغيرات الاجتماعية دائمة التحرك ولا تثبت على حال فالتطورات والمخترعات التقنية الحديثة قد تصبح قديمة العهد عند نهاية الخطة الثالثة مع استمرار آثارها . كما أن تطبيق أساليب تقنية أحدث من سابقتها قد يتولد عنه تحديات جديدة ، وسوف يتطلب مثل هذا الاستخدام الابداعى للتقنية الجديدة اندماجها فى الثقافة . ولذا يجب الحرص على استخدام الأجهزة التي تعمل بواسطة الحاسب الآلى على أنه امتداد لتقدم العقل البشرى وليس أداة آلية تؤدي منفعة فقط . ويشكل هذا في حد ذاته تحديا أساسيا للنظام التعليمى . وبجانب الاستخدام الابداعى للتقنية هناك حاجة ماسة الى التأكيد على أهمية العمل بشكل عام ، والعمل البدوى والفنى بشكل خاص ، فالعمل يجب أن يفهم على أنه ضرورة ملحة من ضرورات الحياة والتي لا تستقيم بدونه ، فهو الذى يوفر متطلبات الحياة ويعتبر مساهمة في تكوين المجتمع ، كما أنه يحقق الرغبات الشخصية . وفى مجتمع كالمجتمع السعودى الذى لا توجد فيه بطالة قد ينظر البعض للعمل باعتباره وسيلة

لكسب الرزق فقط ، كما ينظر أصحاب العمل الى العمال على أساس أنهم موظفون فقط ، ولكن هذه النظرة يجب أن تتغير . ويشكل ذلك تحديا يواجهه هذا الجيل والأجيال القادمة ، ويتمثل التحدي في ادراك أهمية العمل وما يمكن أن يتحقق من خلاله ، وهذا يضاعف دور الدولة وأصحاب العمل فى توفير ظروف مشجعة وملائمة . ويعتبر هذا التحدي فى جوهره ثقافيا حيث انه يتعلق بالقيم والمواقف تجاه العمل والتي هي مغروسة فى المجتمع السعودى .

ومع ذلك لا يمكن النظر الى العمل بمعزل عن أوقات الفراغ . فكما أن العمل يتغير من كونه ضرورة ملحة لمساندة أسباب الحياة الى نشاط يسهم فى نمو الاقتصاد وتحقيق الآمال الشخصية ، فان الفراغ يتغير أيضا من كونه مجرد استرخاء من التعب والاجهاد الى وقت تتاح فيه الفرصة لاكتساب الثقافة الشخصية والاثراء العقلى والفكرى . وهذا تحد مزدوج بالنسبة للمواطن السعودى لفهم الامكانيات الجديدة للاستغلال الابداعى لوقت الفراغ ، وبالنسبة للدولة والقطاع الخاص لتوفير المرافق والوسائل الثقافية والترفيهية المفيدة ورعاية الأنشطة الثقافية والفنية . وهناك تحدّ خاص يواجهه كل رجال الثقافة والمسؤولين عن الأنشطة الثقافية والفكرية لأخذ الدور الريادى والقيادى والسعى بجد لايجاد نهضة ثقافية لاثراء الحياة الفكرية والفنية فى البلاد تماما كما تقوم التنمية الاقتصادية باثراء الحياة المادية .

ويرتبط استمرار التحديات الاجتماعية للتنمية بهذه التحديات الثقافية . ولا يمكن «للثقافة» «والبنية الاجتماعية» أن ينفصلا عن بعضهما . وحيث ان هناك حاجة لرعاية وتشجيع الثقافة السعودية لتعزيز المجتمع ، فانه من الضرورى المحافظة على استقرار البنية الاجتماعية . وقد كانت قضايا الفقر والحرمان والعجز من أكثر القضايا الاجتماعية المرعبة فى الماضى . وستتم خلال خطة التنمية الرابعة العناية بغالبية هذه القضايا ، ومع ذلك ستحظى برامج تحسين قدرات كل الأفراد بأولوية قصوى لزيادة دخولهم لازالة عدم التوازن الناتج عن التفاوت فى مستويات مشاركة قطاعات معينة من المجتمع فى عملية التنمية ، وسيكون التغير فى المجتمعات التقليدية والانحراف بين الشباب والوظائف المتغيرة للمؤسسات التقليدية هى القضايا الرئيسية فى المستقبل .

وستعنى الدولة بالتقليل من الآثار السلبية لهذه التغيرات بالتخطيط السليم ، ومقاومة كافة الآثار الجانبية الضارة الناتجة عن النمو الاقتصادى وذلك بتعزيز وحدة وتكامل الأفراد والمجتمع . وتتطلب كل هذه القضايا الثقافية والاجتماعية تطوير وتنمية حلول متميزة نابعة من البيئة . وسوف تضاف عملية البحث عن اجابات لهذه التحديات الى فعالية الثقافة السعودية وابداعيتها التى ثبتت بالتجربة مرونتها وتجاوبها مع التحديات الخارجية .

السياسات :

٣/٩/٤

لايمكن حل الكثير من القضايا الثقافية والاجتماعية بسهولة من خلال الوسائل الادارية والمالية ، ويتطلب الأمر التشخيص والتخطيط السليم والادراك الكامل لدى الجهات المختصة لمدى التأثيرات والآثار الجانبية لأنشطتها ، كما يتطلب التنسيق الجيد بين تلك الجهات .

وفيما يلى الاجراءات الرئيسية التى تتعلق بالسياسات التى يجب تعزيزها ، وهى:

— قيام كافة الجهات الحكومية بتقدير الآثار الاجتماعية لبرامجها ومشروعاتها بجانب المضامين الاجتماعية بعيدة المدى لسياساتها .

- حث وسائل الاعلام للتشجيع على مناقشة الموضوعات الثقافية ، واعطاء الأولوية لمنجزات الفنانين والكتاب والشعراء السعوديين .
- تشجيع القطاع الخاص على رعاية الأنشطة الثقافية والمطبوعات والاستثمار في المرافق الترفيهية المفيدة .
- مواصلة وزارة التخطيط الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للتخطيط التنموى ، والثقافى ، ومتابعة ذلك لدى الجهات المعنية .
- قيام الجهات الحكومية المعنية بزيادة توفير المرافق والأنشطة الثقافية .
- اعطاء الجهات المسؤولة عن التعليم والتدريب اهتماما خاصا لفهم التقنية والتقنيات المتطورة من قبل المواطنين .

الفصل الخامس

التحليل الكمي للاقتصاد الوطني
خلال الخطة الرابعة

٥ - التحليل الكمي للاقتصاد الوطني خلال الخطة الرابعة

مقدمة :

يستعرض هذا الفصل الاطار الكمي والاجماليات المالية والاقتصادية وتوزيعها فيما بين القطاعات كما يبحث القضايا الخاصة بالسياسات المرتبطة بها .

١/٥ الوضع الاقتصادي عند بداية الخطة الرابعة :

١/١/٥ فترة الانتقال :

أفضل ما يوصف به الاقتصاد السعودي خلال الجانب الأكبر من الفترة ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى ١٤٠٩/١٤١٠هـ بأنه يمر بمرحلة انتقالية . ويوضح التحليل الذي سيرد في الفقرات التالية طبيعة التأثيرات الرئيسية التي تسفر عن هذه المرحلة الانتقالية ، كما يتناول هذا الفصل وصفا للتعديلات والمهام التي يحتمل اداؤها والقيام بها من قبل القطاعين الحكومي والخاص خلال الخطة الرابعة .

٢/١/٥ العوامل التي تؤثر في القطاعين العام والخاص :

يلاحظ وجود اتجاهين هامين في القطاع العام .. الأول هو الاستكمال الفعلي لتطوير التجهيزات الأساسية ، وتصميم الدولة المشهود على استكمال الجزء الرئيسي من استراتيجية التطوير بعيدة المدى ، وذلك رغم انخفاض عائدات الزيت .

وبعد أكثر من عشر سنوات من الاستثمارات المكثفة في التجهيزات والصناعات الأساسية فان تركيز الحكومة على التجهيزات الأساسية سينخفض بصورة أساسية ، وهذا يعني أن عددا متزايدا من المشروعات الحكومية المتعلقة بالتجهيزات الأساسية تدخل مراحلها النهائية ، وبالتالي سيتضاءل حجم المشروعات الجديدة في قطاع التجهيزات الأساسية .

ستكون النتيجة المنطقية لاستكمال التجهيزات الأساسية مع انخفاض الإيرادات هي إعادة تخطيط عوامل الدخل (الأجور ، الرواتب ، الأرباح ، الأيجارات) باتجاه تنازلي مما سوف يؤثر على معظم القطاعات .. ومن العوامل التي ستساهم بقوة في هذا الوضع هو الاتجاه الثاني في القطاع العام : وهو العمل على زيادة القوة الشرائية لاعتمادات الميزانية الى أقصى حد في الأسواق المحلية والدولية . ويتمثل ذلك في عدة اجراءات حكومية تشمل : زيادة الامعان والتدقيق في تصميم المشروعات وتنفيذها ، وتوسيع قاعدة المنافسة في المناقصات العامة ، واجراء دراسات تحليلية لمستويات التكاليف ، وكذلك هيكل التكاليف في المناقصات المقدمة .

أما الظروف التي تؤثر حاليا على القطاع الخاص فتعزى من ناحية الى القطاع العام كما تعزى من ناحية أخرى الى القطاع الخاص ذاته :

— ازدياد المنافسة على المشروعات الحكومية التي أخذ حجمها يتقلص وما يترتب على ذلك من ضغط على هوامش الربح لتخفيضها ، وعلى أداء العمل ليصبح بنوعية أفضل .

— استكمال القطاع الخاص للعديد من مشروعات الاستثمار الخاصة سوف يساهم ايضا في زيادة حدة المنافسة .

٣/١/٥ عملية التعديل والتنسيق :

تجري عملية التعديل والتنسيق مع الأوضاع الجديدة في كلا القطاعين العام والخاص ، فالاستراتيجية بعيدة

المدى لأحداث تغييرات هيكلية ولتحقيق التنوع تركيز على القطاعات الانتاجية باعتبارها القوة الرئيسية للتوسع في الاقتصاد . وفي اطار هذه المرحلة الجديدة للاستراتيجية تهدف سياسات الحكومة الى تحقيق ما يلي :

- التركيز على الدعم المالى لأنشطة القطاع الخاص في القطاعات الانتاجية .
 - رعاية وزيادة حصة القطاع الخاص في المشروعات الحكومية .
 - تشجيع ودعم اتفاقيات المشاركة الجديدة والمتنوعة بين القطاعين العام والخاص والتي تتعلق بصفة خاصة بمشروعات التشغيل والصيانة .
- وهناك مشكلتان تواجه القطاع الخاص وتتسم بها معظم الشركات ، وهما انخفاض مستوى استغلال الطاقة الانتاجية أو المجال التجارى ، وانخفاض مستوى استخدام العمالة . فاذا أضيف الى ذلك تضاول هوامش الأرباح التى سبق أن كانت عالية فان ذلك سيضطر منفذى المشروعات الى العمل على رفع مستوى الكفاءة وذلك بصفة رئيسية عن طريق تخفيض العمالة المرتبطة بالانفاق .
- وسيمت في مناطق عديدة استبدال الأيدى العاملة المكلفة واحلال أيدى عاملة رخيصة محلها ، أو عن طريق تخفيض الأجور ، والرواتب ، والعلاوات كشرط لتجديد عقودهم .
- وكما هو الحال في اقتصاديات البلدان الأخرى في مراحل التعديل والتنسيق ، يتوقع أن تزيد المؤسسات الأكثر كفاءة من حصتها في السوق ، أما العدد الكبير من المؤسسات الصغيرة والتي غالبا ما تكون سيئة التنظيم ، فانها ستواجه عوامل مختلفة تضطرها الى تغيير حجمها وهيكلها . ومن المرجح أن يحدث الكثير من الدعم والتعزيز واعادة التنظيم في عدد الأنشطة التى تقوم بها المؤسسة وفي اجمالى عدد المؤسسات العاملة في نشاط معين . . . ومن خلال التوجه نحو فرص جديدة سيستطيع القطاع الخاص مواجهة أولويات التنمية في استراتيجية الخطة الرابعة . . . ولهذا التوقعات أهمية كبيرة لأن تنوع القاعدة الاقتصادية يتطلب اهتماما نشطا ومشاركة من قبل القطاع الخاص في جميع أوجه النشاط الانتاجى ، بدءا من الاتفاق المبدئي وانتهاء عند الانتاجية الشخصية والخدمات . والخطة الرابعة هى الاطار الاستراتيجى الذى تستطيع به مبادرات القطاع الخاص - تساعده الدولة - أن تساهم في التغيير الهيكلى في الاقتصاد على نطاق يتعذر في الوقت الحاضر التكهن بحدوده ومداه .

٢/٥ الانفاق الحكومى في الخطة الرابعة :

حدد الانفاق الاجمالى الحكومى خلال الخطة الرابعة بما في ذلك القطاعات غير المدنية في حدود (١٠٠٠) بليون ريال بالأسعار الجارية . وبالرغم من غموض المتغيرات الاقتصادية السائدة فأن الانفاق المستهدف يمثل حجما واقعيا ويتفق مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد ، ويعادل هذا المبلغ مجموع مبالغ ما خططت من ميزانيات خلال خطة التنمية الثالثة ، الا أنه بالمقارنة مع أقل ميزانية صدرت خلال سنوات الخطة الثالثة والبالغة (٢٦٠) بليون ريال فان متوسط الانفاق السنوي خلال الخطة الرابعة يمثل تخفيضا يتراوح بين ٢٠٪ - ٣٠٪ . وعلى أية حال فسيكون نصيب جهات وقطاعات التنمية وحدها من هذا التخفيض ١٣٪ .

١/٢/٥ الايرادات :

بافتراض وجود ميزانية متوازنة خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، فان متوسط الايرادات السنوية تقدر في حدود (٢٠٠) بليون ريال ، وستواصل مبيعات الزيت دورها كمصدر رئيسى لهذه الايرادات . أما الايرادات الأخرى التى ستتحقق بالعملات الأجنبية فهي حصيلة الدخل عن طريق الاستثمارات الخارجية . أما الايرادات المحلية فمن المتوقع أن تتجاوز (٢٠) بليون ريال .

تكوين النفقات المدنية الحكومية :

يبين الجدول (١/٥) مخصصات نفقات التنمية المدنية في الخطة الرابعة موزعة حسب فئات الانفاق الرئيسية. وتستخصص ثلاثة ارباع النفقات المدنية تقريبا لجهات التنمية يضاف اليها مصروفات مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تدعم التنمية في القطاعين الزراعي والصناعي والاسكان الخاص وغير ذلك من الأغراض الاجتماعية والاقتصادية .

وتشمل المصروفات مخصصات الاعانات والتي ستستمر مراجعتها لغرض تخفيضها وترشيدها . وتشكل الاجراءات الأخيرة المتمثلة في زيادة أسعار البنزين والكهرباء ، وتخفيض اعانات القمح مؤشرات على ما يمكن اتخاذه من اجراءات . وتشكل النفقات الادارية ، أي مصروفات الأجهزة الحكومية التنظيمية والادارية والدوائر الحكومية حوالى (١٠٪) من اجمالي النفقات المدنية . كما يتضمن اجمالي الانفاق المخطط مخصصات الاعانات الخارجية .

جدول رقم (١/٥)

المصروفات المدنية في خطة التنمية الرابعة بالأسعار الجارية

<u>النسبة</u>	<u>بليون ريال</u>	<u>الفئة</u>
		١ - الجهات الانمائية وتشمل :
	١٣٠ر٧	تنمية الموارد الاقتصادية
	١٣٥ر٣	تنمية الموارد البشرية
	٨٩ر٧	التنمية الاجتماعية والصحة
	٧٦ر٩	النقل والاتصالات
	٦٧ر٤	البلديات والاسكان
	<u>٥٠٠</u>	المجموع الفرعي
٧٢ر٧		٢ - الدفعات التحويلية والاحتياطي وتشمل :
	٦٠ر١	مؤسسات الاقراض (صافي الاقراض المحلي)
	٥٧ر٢	الاعانات واحتياطي الميزانية
	<u>١١٧ر٣</u>	المجموع الفرعي
١٧ر١		٣ - المصروفات الادارية ومنها :
	١٨ر٥	الشؤون الدينية والقضاء
	٧ر٠	الادارة غير المالية
	٩ر٩	الجهات الادارية الأخرى
	٣٤ر٨	الادارة المالية
	<u>٧٠ر٢</u>	المجموع الفرعي
١٠ر٢		مجموع المصروفات المدنية
١٠٠	٦٨٧ر٥	(باستثناء الامارات)

نققات جهات التنمية : ١/٢/٢/٥

يعتبر توزيع مخصصات الميزانية بين قطاعات التنمية المختلفة أهم الوسائل التي تتبعها الدولة لرسم اتجاهات التنمية . فالنسب المتناقصة لمخصصات التجهيزات الأساسية في خطط التنمية الثانية والثالثة والرابعة (٥٠٪ ، ٣٧٪ ، ٢٨٪) على التوالي تظهر الطريقة التي يتكون بها شكل البنية الاقتصادية بالتغيير في تكوين المصروفات الحكومية .

والجدول رقم (٢/٥) يقارن التكوين المتوقع للانفاق الذي تقوم به جهات التنمية في الخطة الرابعة بالمصروفات المخططة والفعالية في الخطة الثالثة . ويوضح القسم الأول من الجدول مقارنة بين أنماط الانفاق على أساس النسبة المئوية ، بينما يوضح القسم الثاني مقارنة بين مبالغ الانفاق .

توزيع الانفاق التنموي : ٢/٢/٢/٥

يوضح الجدول (٣/٥) توزيع نققات التنمية في الخطة الرابعة ، حيث تظهر أبواب الميزانية في الصف الأفقى ، وفئات الانفاق لقطاعات التنمية الرئيسية في الصف العمودى . وتتضمن نققات الباب الأول الرواتب والأجور والعلوات ، بينما تشمل نققات الباب الثانى الاستهلاك الحكومى الجارى . أما الباب الثالث فيشمل مصروفات التشغيل والصيانة في حين يتضمن الباب الرابع الانفاق على المشاريع .

جدول (٢/٥)

نققات التنمية خلال الخطة الرابعة ومقارنتها بالخطة الثالثة

أ - هيكل الانفاق (بالنسبة المئوية)

الفئة	خطة التنمية الثالثة		خطة التنمية الرابعة	
	بالنسبة المئوية	المنصرف الفعلى	بالنسبة المئوية	الخطة
تنمية الموارد الاقتصادية	٣١٣	٢١٤	٢٦١	
تنمية الموارد البشرية	٢١٣	٢٢٢	٢٧١	
التنمية الاجتماعية والصحة	١٠٠	١٢٤	١٧٩	
النقل والمواصلات	٢٢٧	٢٤٧	١٥٤	
البلديات والاسكان	١٤٧	١٩٣	١٣٥	
مجموع الجهات الانمائية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

ب - مستوى الانفاق

الفئة	الخطة الثالثة		الخطة الرابعة	
	الخطة	المنصرف الفعلي	الخطة	تغير النسب بين الخطة الرابعة والثالثة
	(ببلايين الريالات)			%
تنمية الموارد الاقتصادية	١٩٠٠٧	١٢٠٠٤	١٣٠٠٧	٨٠٦
تنمية الموارد البشرية	١٢٩٠٦	١٢٤٠٣	١٣٥٠٣	٨٠٨
التنمية الاجتماعية والصحة	٦١٠٢	٦٩٠٦	٨٩٠٧	٢٨٠٩
النقل والمواصلات	١٣٨٠٦	١٣٩٠١	٧٦٠٩	٤٤٠٥ -
البلديات والاسكان	٨٩٠٣	١٠٨٠٩	٦٧٠٤	٣٨٠١ -
المجموع الفرعي	٦٠٩٠٤	٥٦٢٠٣	٥٠٠	١١٠١ -

ملاحظة : المبالغ بالأسعار الجارية .

جدول رقم (٣/٥)

الانفاق على التنمية في الخطة الرابعة حسب ابواب الميزانية ومهام الانفاق

- بالنسبة المئوية -

مهام الانفاق	ابواب الميزانية			
	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	الباب الرابع الاجمالي
الموارد الاقتصادية	١٠٣	٠٠٧	٤٠٣	٢٦٠١
الموارد البشرية	١٥٠٣	٥٠٤	١٠٢	٢٧٠١
التنمية الاجتماعية والصحة	٦٠٢	٥٠٨	١٠٩	١٧٠٩
النقل والمواصلات	١٠٦	٠٠٧	٥٠٤	١٥٠٤
البلديات والاسكان	٢٠١	٠٠٨	٢٠٣	١٣٠٥
الاجمالي	٢٦٠٥	١٣٠٤	١٥٠١	٤٥٠٠

وقد خصصت أكبر حصة في نفقات التنمية للموارد البشرية ، تليها الموارد الاقتصادية ، فالصحية والشؤون الاجتماعية . وبلغت حصة النقل والمواصلات والبلديات والاسكان معا ، أكثر من ربع نفقات التنمية . وتشكل النفقات المتكررة حوالى (٤٠٪) من الاجمالي . بينما بلغت حصة التشغيل والصيانة حوالى (١٥٪) والباقي وهو (٤٥٪) مخصص لنفقات المشاريع .

ستتميز الميزانيات السنوية طوال فترة الخطة بالمرونة من سنة لأخرى طبقا للمتغيرات في أسواق الزيت العالمية ، بيد أن هذه المرونة لاتشمل الانفاق على المشاريع الأساسية ، أو المشاريع تحت التنفيذ . وسيكون تحقيق الاستخدام الكامل للقوى العاملة السعودية موضع اهتمام ، ويحدد ذلك درجة مرونة الميزانيات .

٣/٥ الناتج المحلي الاجمالي في الخطة الرابعة :

١/٣/٥ القطاعات البترولية وغير البترولية :

من المحتمل ان تسير القطاعات البترولية ، وغير البترولية في مسارات أكثر توازيا ، خلال سنوات الخطة الرابعة مما شهدته خطة التنمية الثالثة . وبالتالي يتوقع ان ينمو الانتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٤٪) سنويا . وبذا يكون متوسطا بين معدلات النمو في الاقتصاد غير البترولى (٢٫٩٪ في السنة) والقطاع البترولى (٥٫٦٪ سنويا) . ويوضح الجدول (٤/٥) مقارنة بين الانتاج المحلي الاجمالي في خطتي التنمية الرابعة والثالثة .

جدول رقم (٤/٥)

الانتاج المحلي الاجمالي في خطتي التنمية الثالثة والرابعة

«حسب الأسعار الثابتة لعام ١٣٩٩هـ / ١٤٠٠هـ»

المركب للتغير (٪)	المعدل السنوي للتغير (٪)	تغير القيمة		القيمة المضافة		
		ببلايين الريالات	ببلايين الريالات	ببلايين الريالات	ببلايين الريالات	ببلايين الريالات
خطة التنمية الرابعة (٪)	خطة التنمية الثالثة (٪)	خطة التنمية الرابعة	خطة التنمية الثالثة	١٤٠٩ / ١٤١٠هـ	١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ	١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ
٢٫٩	٥٫١	٢٦٫٥	٣٧٫٣	١٩٧٫٣	١٧٠٫٨	١٣٣٫٥
٥٫٦	- ١٤٫٦	٣٥٫٣	- ١٣٦٫٧	١٤٨٫٦	١١٣٫٣	٢٥٠٫٠
٤٫٠	- ٥٫٨	٦١٫٨	- ٩٩٫٤	٣٤٥٫٩	٢٨٤٫١	٣٨٣٫٥

القطاعات غير البترولية
القطاعات البترولية
مجموع الانتاج المحلي
الاجمالي *

* مستثنى منها رسوم الواردات .

١/١/٣/٥ مستقبل قطاعات الزيت :

حيث ان المملكة تأتي في مقدمة الدول المصدرة للبتروول ، وثالث أكبر دولة منتجة ، فان عائدات الزيت لعبت دورا أساسيا في اقتصاد المملكة ، وستستمر في ان تكون أهم عامل اقتصادي يؤثر في أوضاعها . ويقدر ان تزداد مساهمة قطاع الزيت في الانتاج المحلي الاجمالي خلال الحطة الرابعة ، بمعدل يتراوح بين (٥٪) الى (٦٪) سنويا ، وستحقق هذه الزيادة نتيجة لزيادة صادرات المنتجات المكررة . ومع أنه من المتوقع ان ينشط الاقتصاد العالمي في اواخر هذا العقد الا ان تقديرات الاستهلاك للزيت الخام لم تتحرك باتجاه تصاعدي كبير وبقيت توقعات الأسعار دون تغيير خلال الحطة . ولذلك قدرت الصادرات السنوية بأقل مما كانت عليه خلال السنوات الأولى من الحطة الثالثة ، ولكنها ستكون أعلى من الرقم المقدر لعام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ .

٢/١/٣/٥ القيمة المضافة في الاقتصاد غير البتروولي :

طبقا للتصنيف المستخدم ، ستشمل القطاعات غير البتروولية كافة الأنشطة ما عدا تلك المتعلقة بأعمال التنقيب والانتاج والتكرير للمواد الهيدروكربونية وغيرها من العمليات التحويلية البتروولية . وتكمن أهمية القطاعات غير البتروولية ليس فقط في تنوع نشاطاتها بل لأنها تضم (٩٥٪) من العمالة المدنية . وتمثل القطاعات غير البتروولية مجموعة الأنشطة الأساسية التي تعمل على تحول وتغيير تركيب التنمية الاقتصادية وما يحدث ضمنها .

وتقدر الزيادة الصافية في الانتاج المحلي الاجمالي غير البتروولي خلال الحطة الرابعة في حدود (٢٦٥) بليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ . واذا استثنى قطاع البناء والتشييد والأنشطة التعدينية ذات العلاقة (وهي القطاعات الوحيدة التي شهدت هبوطا في النمو خلال الحطة الثالثة وستشهد الشيء ذاته في الحطة الرابعة) فسوف يظل النمو المتوقع أعلى ، أي (٣١٥) بليون ريال . وباستثناء قطاع البناء والتشييد وقطاع «النشاطات التعدينية الأخرى» من مجموع القطاعات غير البتروولية ، فان معدل النمو السنوي في القطاعات غير البتروولية - (٧٠٪) خلال فترة الحطة الثالثة - يتوقع ان يبلغ معدل النمو هذا خلال فترة الحطة الرابعة (٤٦٪) سنويا . ويبين الجدول (٥/٥) أن النمو الحقيقي في القيمة المضافة في القطاعات الآخذة في التوسع في الاقتصاد غير البتروولي متطابقة تماما في الخطتين الثالثة والرابعة على الأقل ، عند نهاية السنوات الخمس في كل من الخطتين . ومع ذلك توجد فروقات وخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات من القوى البشرية نتيجة للاتجاهات الايجابية المفترضة للانتاجية .

٣/١/٣/٥ مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي :

تستند تقديرات النمو في الحطة الرابعة للقطاع غير البتروولي الى نسب نمو متفاوتة للقطاعات . ويبين الجدول (٦/٥) أن توقعات النمو تتركز في ثلاثة قطاعات هي : الزراعة ، والصناعة ، والتمويل . وهذه القطاعات دور أساسي ستقوم به في السنوات الخمس القادمة للمساعدة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني ، وفي تحقيق عملية تنويع القاعدة الاقتصادية .

٢/٣/٥ آفاق النمو للقطاعات المختلفة :

تتضمن الفقرات التالية عرضا لتوقعات النمو في القطاعات غير البتروولية المختلفة خلال الحطة الرابعة . وستجرى المحافظة على استقرار معدلات النمو لبعض القطاعات ، في حين ان العديد من القطاعات ستخفض معدلات

النمو فيها كمقدمة لتحقيق الاستقرار في حركة النمو . وبصورة عامة سيكون نمط النمو في القطاعات على أسس أكثر انتقاء ، كما سيجري العمل على زيادة الانتاجية في كل قطاع ، للعودة الى مستويات الانتاجية العالية التي سبق أن تحققت في مرحلة مبكرة .

جدول (٥/٥)

القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية غير البترولية خلال خطتي التسمية الثالثة والرابعة

معدل التغير (%) سنويا	التغير في		القيمة المضافة بأسعار عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ				
	الخطة الثالثة	الخطة الرابعة	الخطة الثالثة	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٣٩٩/١٤٠٠هـ	
	ببلايين الريالات		ببلايين الريالات				
٢ر٥ -	١ر٢ -	٥ر٠ -	٢ر٥ -	٣٦ر٩	٤١ر٩	٤٤ر٤	البناء والتشييد (بما في ذلك
-	٥ر٧	-	٧ر٥	٣٠ر٩	٣٠ر٩	٢٣ر٤	قطاعات التعدين الأخرى)
٥ر٧	٨ر٣	٣١ر٥	٣٢ر٣	١٢٩ر٥	٩٨ر٠	٦٥ر٧	القطاع الحكومي
							القطاعات الأخرى
٢ر٩	٥ر١	٢٦ر٥	٣٧ر٣	١٩٧ر٣	١٧٠ر٨	١٣٣ر٥	المجموع غير البترولي

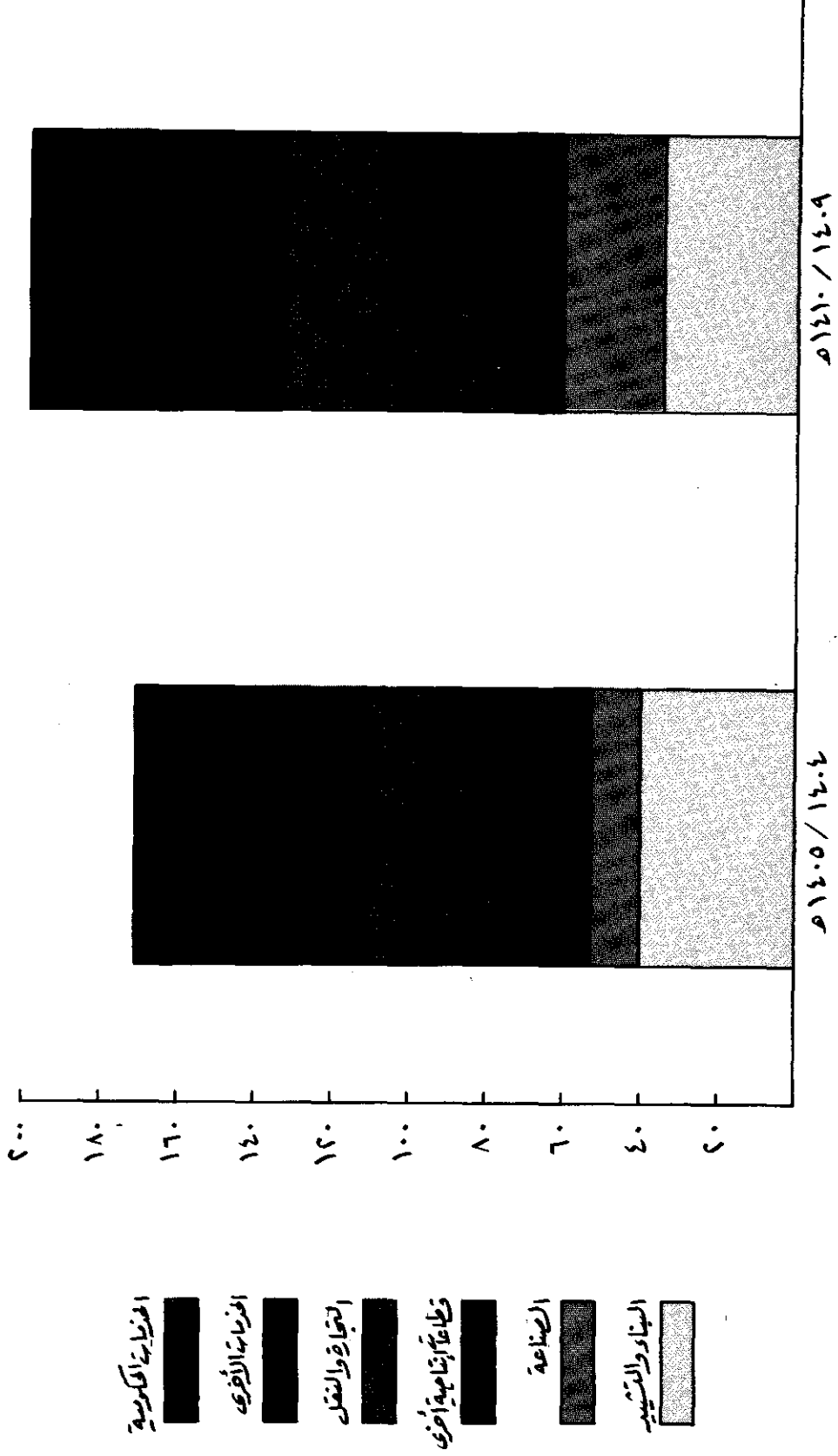
١/٢/٣/٥ الزراعة :

يتوقع ان ينمو قطاع الزراعة بمعدل (٦٪) سنويا . وهو أقل من معدل النمو السنوي البالغ (٨٫٧٪) والذي شهده القطاع خلال الخطة الثالثة . ومع استقرار انتاج القمح ، يتوقع ان تحصل زيادة في انتاج المحاصيل الأخرى مثل الفواكه والخضار والمواشي . وسيكون مصدرا لثلثي النمو في الانتاج في تلك الزيادة التي ستتحقق في الانتاجية .

شكل رقم (١-٥)

الناجى المحلى لإجمالي غير البترول في فترات فترة السنية الرابعة
بأسعار ١٢٩٩ / ١٤٠٠م الثابتة

بليون ريال سعودي



جدول (٦/٥)

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي

معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الاجمالي بمللين الريالات حسب اسعار عام ٣٩٩/١٤٠٠هـ		القطاع
	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	
			القطاعات الانتاجية :
٣ر٣	٧٣١٥٢ر٣	٦٢٣٢٨ر٠	— الزراعة
٦ر٠	٩٤٤٢ر٩	٧٠٥٦ر٣	— القطاعات التعدينية الأخرى والمخاجر
٣ر٠	٢٠٨١ر٠	١٧٩٥ر٠	— الصناعات الأخرى
١٠ر٥ ^(٣)	٢٠٦١٢ر٠	١٢٥١١ر٤	— البتروكيماويات
— ^(٣)	٥١٤٩ر٢	—	— الكهرباء والغاز والمياه
٥ر٠	١٠١٤ر٣	٧٩٤ر٧	— البناء والتشييد
٢ر٨ -	٣٤٨٥٢ر٩	٤٠١٧ر٠٦	قطاعات الخدمات :
٣ر٨	٩٣٢٣٩ر٦	٧٧٥٥٢ر٨	— التجارة والمطاعم والفنادق
٢ر٥	٣٠٦٢٦ر٢	٢٧٠٦٩ر١	— النقل والتخزين والمواصلات
٥ر٠	٢٨٣٠٤ر٠	٢٢١٧٧ر٦	— ملكية دور السكن
٠ر٠	١٢١٧١ر٠	١٢١٧١ر٠	— المالية والتأمين وخدمات الأعمال ^(١)
٩ر٠	١٣٠١٧ر٣	٨٤٦٠ر٣	— الخدمات الاجتماعية الشخصية
٣ر٥	٩١٢٠ر٢	٧٦٧٤ر٨	الحكومة :
٠ر٠	٣٠٩٤٤ر٢	٣٠٩٤٤ر٢	
			المجموع الفرعي :
٢ر٩	١٩٧٣٣٦ر١	١٧٠٨٢٥ر٠	القطاعات غير البترولية
٥ر٦	١٤٨٥٦٢ر٢	١١٣٢٨٩ر٩	القطاعات البترولية
٤ر٠	٣٤٥٨٩٨ر٣	٢٨٤١١٤ر٩	الناتج المحلي الاجمالي^(٢)

- ١ — مطروح منها رسوم الخدمات البنكية المفترضة .
- ٢ — باستثناء رسوم الواردات .
- ٣ — يبلغ معدل النمو الموحد لكل الفرعين (١٥٥٪) سنويا .

٢/٢/٣/٥ التعدين :

سيشهد القطاعان الفرعيان اللذان يتكون منهما هذا القطاع نموا متفاوتا . .

- (١) ستأثر الأنشطة القائمة المتعلقة بانتاج مواد البناء والانشاء نتيجة لما سيطرأ على قطاع البناء والتشييد من انخفاض .
- (٢) ستشهد أنشطة التعدين الجديدة في الخطة الرابعة مزيدا من التركيز على اعمال التنقيب والتقييم لعدد متنوع من المنتجات . كما سيباشر بالانتاج بالنسبة لبعضها .

٣/٢/٣/٥ الصناعة :

قدر معدل التوسع والنمو في قطاع الصناعة بما في ذلك الصناعات البتروكيماوية ، بمقدار (١٥ر٥٪) ، واذا استثنيت الصناعات البتروكيماوية فان معدل النمو سيكون (١٠ر٥٪) سنويا بالمقارنة مع (١٤٪) سنويا في الخطة الثالثة . كما يشمل قطاع الصناعة فئتين رئيسيتين هما :
الصناعات المتعلقة بمواد البناء والتشييد والصناعات الأخرى ، وكلاهما يشمل انتاجا مرخصا وأنشطة صغيرة غير مرخصة . ونظرا لأن الاتجاه الرئيسي للنمو في الخطة الرابعة سيتجه نحو نمو أنشطة انتاجية جديدة ، لذلك يتوقع أن يصبح موضوع الاستعاضة عن الواردات بمنتجات الصناعة المحلية من الأمور الهامة . كما يعكس هدف النمو مجالات جديدة في التصنيع الزراعي والمنتجات البتروكيماوية الثانوية ، والصيانة والخدمة ذات العلاقة . خاصة في الصناعات الأساسية والمنتجات الوسيطة الأخرى . وهناك اهتمامات أخرى قد تشمل مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص تستند الى نقل التكنولوجيا والمزايا التي يتمتع بها الانتاج على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي . ويشكل معدل النمو في الصناعة يضاف اليه معدلات النمو في الزراعة وخدمات الأعمال المالية محور عملية التغيير الهيكلي المستهدف خلال الخطة الرابعة على مستوى الانتاج . ويتطلب تحقيقه جهودا خاصة على كافة الأصعدة .

٤/٢/٣/٥ الكهرباء والغاز والماء :

سيستقر معدل النمو الاجمالي عند (٥٪) سنويا ، ويعد أقل بكثير من معدل النمو المتحقق لفترة الخطة الثالثة والذي بلغ (٢٤٪) . ويتوقع أن يتم جانب كبير من هذا التوسع في توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها .

٥/٢/٣/٥ البناء والتشييد :

يتوقع ان تنخفض أنشطة قطاع البناء والتشييد بمعدل سنوي يبلغ (٢ر٨٪) ، مقابل معدل انخفاض بلغ (٨ر٤٪) في السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة الثالثة . والطاقة المتوفرة في هذا القطاع تكفي لسد حاجة القطاعين الحكومي والخاص . وحيث ان طاقة البناء والتشييد أكثر حركة ، ومن المتعذر تقدير حجمها على نفس أسس قطاع الصناعة ألا أن معدل النمو السلبي المتوقع لقطاع البناء والتشييد يعتبر مؤشرا لانخفاض القوى العاملة في هذا القطاع خلال سنوات الخطة . اضافة الى ان عدد العمالة في هذا القطاع سوف ينخفض بتأثير تحسين تنظيم العمل والزيادة المتوقعة في الانتاجية . وفي الوقت ذاته سيؤدي استقرار وعدم

التوسع في قطاع البناء والتشييد الى التالى :

- (١) سيتحول العديد من المقاولين المحليين للعمل في مجالات الصيانة .
- (٢) سيتغير هيكل الصناعة بعد استكمال المشاريع الكبيرة ، وستتاح فرص أكبر للشركات السعودية للمنافسة للحصول على العقود .

٦/٢/٣/٥ التجارة والمطاعم والفنادق :

من المتوقع ان يبلغ معدل النمو في هذا القطاع (٢.٥٪) سنويا خلال الخطة الرابعة ، ويقل هذا المعدل بكثير عن المعدل الذى شهده هذا القطاع خلال الخطة الثالثة والبالغ (٨.٨٪) سنويا . وتعزى معدلات النمو المنخفضة الى الانخفاض فى مستويات تجارة التجزئة والمطاعم ، نتيجة لانخفاض الايدى العاملة الاجنبية والانخفاض المتوقع فى حجم الاستيراد . وستعرض هذا القطاع لتغيرات كبيرة من حيث تركيبه ونتيجة لذلك سترتفع وتتحسن المستويات الفنية والتسويقية بسبب شدة المنافسة .

٧/٢/٣/٥ النقل والمواصلات :

سينخفض معدل النمو فى هذا القطاع من أكثر من (٧٪) سنويا فى الخطة الثالثة الى حوالى (٥٪) سنويا فى الخطة الرابعة .

٨/٢/٣/٥ ملكية دور السكن :

سوف لايشهد هذا القطاع أي نمو ، أو ربما يشهد نموا بسيطا خلال الخطة الرابعة بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت (٢٪) سنويا خلال الخطة الثالثة . فالفائض الحالى فى البيوت السكنية والعمارات التجارية أدى الى ارتفاع معدل المساكن والمحلات الشاغرة . وحيث أن الأسعار تنخفض بصورة بطيئة فان احتمالات النمو ستظل منخفضة . وبصورة اجمالية سيكون الطلب على العقارات أقل خلال سنوات الخطة الرابعة . . على أنه من المتوقع حدوث انخفاض فى الأيجارات ، ويحتمل أن يؤدي هذا الى التخفيف من حالة عدم التوازن بين العرض والطلب فى السنوات القادمة .

٩/٢/٣/٥ الخدمات المالية الأخرى والتأمين والأعمال :

سيشهد هذا القطاع اعلى معدل للنمو بعد القطاع الصناعي حيث يتوقع أن ينمو بمعدل يبلغ (٩٪) سنويا خلال الخطة الرابعة . . وسيزداد النشاط فى اعمال الوسطاء الماليين والأعمال المصرفية وتوسع عمليات تجهيز البيانات واستئجار المكائن والآلات وبرامج الحاسب الآلى . ان نمو الخدمات المالية يساعد على جذب رؤوس أموال القطاع الخاص لاستثمارها محليا ، ويتوقع أن تساهم جميع هذه الاجراءات فى تحقيق النمو المستهدف لهذا القطاع . وستكون الزيادة فى الانتاجية مرتبطة باستخدام الآلات الحديثة والاساليب الادارية الكفوءة مما يشكل عاملا رئيسيا فى التوسع .

١٠/٢/٣/٥ الخدمات الاجتماعية والشخصية :

يشمل هذا القطاع ايضا خدمات الأسر المحلية ، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل أقل من معدل النمو خلال الخطة الثالثة حيث سيكون الانخفاض من معدل (٧.٨٪) سنويا خلال فترة الخطة الثالثة الى حوالى (٥٪) سنويا

خلال الخطة الرابعة . وفي الوقت ذاته سيزداد النمو في قطاع الخدمات (ولاسيما أعمال التصليح) ، مما سيجعل مهام هذا القطاع مماثلا للقطاعات الانتاجية .

١١/٢/٣/٥ الخدمات الحكومية :

بما أن القيمة المضافة في القطاع الحكومي ، تتكون بصفة رئيسية من دخول الموظفين العاملين في هذا القطاع فان سياسة الحكومة الرامية الى الحد من العمالة خلال الخطة الرابعة تعنى أن هذا القطاع - بالأسعار الثابتة - سوف لن يتوسع . وستعمل زيادة عقود الحكومة مع مؤسسات القطاع الخاص للقيام بالخدمات لصالح القطاع الحكومي على تقليل الحاجة في التوسع في الخدمات الحكومية .

٤/٥ القوى البشرية والعمالة والانتاجية :

يستعرض هذا الجزء القضايا الرئيسية المتعلقة بمستوى العمالة والتغيرات في التركيب الصناعي والمهني للعمالة وخصائص القوى العاملة السعودية واتجاهات الانتاجية في الاقتصاد الوطني .

١/٤/٥ النمو الاقتصادي والعمالة في الخطة الرابعة :

أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في المملكة هي علاقة مباشرة وقوية ، ولها مضامين هامة للسياسات الاقتصادية . ومن الملاحظ أنه في معظم البلدان الأخرى لايتواكب النمو البطيء نسبيا في فرص العمل الجديدة مع الطلب على العمل من العمال الجدد ، ونتيجة لذلك تحل البطالة . أما في المملكة فان النمو في فرص العمل فاق عدد السعوديين المتتحقين بالقوى العاملة ، غير ان النمو في الانتاجية بقي بطيئا جدا وغير كاف لسد الثغرة بين العرض والطلب . ونتيجة لذلك تسبب النمو في الاقتصاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة زيادات ملموسة في عدد العمالة الكلي ولاسيما العمال الأجانب . أما في الخطة الرابعة فقد خطط للعمالة بحيث تلبى متطلبات التغيير في الهيكل الاقتصادي والمساهمة في تحقيق كفاءة عالية في كافة قطاعات الاقتصاد.

وخلال خطة التنمية الرابعة سيحتاج التغيير المستهدف في البنية الاقتصادية خليطا جديدا من المهارات . على أن أهداف الخطة الرابعة يمكن تحقيقها مع تخفيض اجمالي الأيدي العاملة .

استهدفت الخطة الرابعة زيادة الانتاجية بمعدل قدره ٤٪ سنويا للاقتصاد ككل ، وهذا يعني ، أن مجموع العمالة في نهاية الخطة الرابعة سيخفف بمقدار (٨٥٥٥٠٠) عامل عما هو عليه في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ . وفي الوقت ذاته استهدفت الخطة الرابعة زيادة الانتاج غير البترولي بمعدل ٢.٩٪ سنويا ونتيجة لذلك ستزداد فرص العمل بمقدار (٦٣٠.٠٠٠) فرصة عمل جديدة ، وسيكون صافي تأثير الانتاجية وزيادة الانتاج هو انخفاض الطلب على العمالة بحوالي (٢٢٥٥٠٠) مما كان عليه الحال في بداية الخطة . هذا ومن المتوقع زيادة الأيدي العاملة السعودية بحوالي (٣٧٤٧٠٠) عامل خلال فترة الخطة الرابعة .

وبإضافة هذه الزيادة في الأيدي العاملة السعودية الجديدة الى الانخفاض في عدد الوظائف أو الطلب على العمالة يتوقع أن يبلغ عدد العمال الأجانب الذين سيعودون الى أوطانهم خلال السنوات الخمس القادمة ٦٠٠.٠٠٠ عامل على الأقل .

وتبين التقديرات أن :

- اجمالي العمالة المدنية سينخفض من (٤ر٤٤٦ر٠٠٠) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٤ر٢٢٠ر٥٠٠) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ (الجدول ٧/٥) .
- نسبة السعوديين في مجموع الأيدي العاملة ستزداد من (٤٠.٢٪) عام ١٤٠٠/١٤٠٥هـ الى (٥١.٢٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ .
- ستخفض نسبة العمالة غير السعودية لمجموع العمالة في المملكة من (٥٩.٨٪) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٤٨.٨٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ أى بمعدل انخفاض مقداره (٤٪) في السنة خلال فترة الخطة الرابعة .

الجدول رقم (٧/٥)

توقعات العمالة المدنية في المملكة حسب الجنسية
في الفترة من ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى ١٤٠٩/١٤١٠هـ

معدل النمو السنوي ١٤٠٥/١٤٠٤هـ - ١٤١٠/١٤٠٩هـ (٪)	التغيير الصافي بالآلاف	العمالة المدنية		الجنسية/ الجنس
		١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ	
٣ر٨	٣٣٤ر٩	١ر٩٨٤ر١	١ر٦٤٩ر٢	سعوديون / ذكور
٥ر٢	٣٩ر٨	١٧٦ر٦	١٣٦ر٨	سعوديات
				المجموع الفرعي :
٣ر٩	٣٧٤ر٧	٢ر١٦٠ر٧	١ر٧٨٦ر٠	السعوديون
٥ر٠ -	٦٠٠ر٢ -	٢ر٠٥٩ر٨	٢ر٦٦٠ر٠	غير السعوديين
				المجموع الكلي
١ر٠ - (١)	٢٢٥ر٥ -	٤ر٢٢٠ر٥	٤ر٤٤٦ر٠	

(١) يمثل هذا معدل الانخفاض السنوي لمجموع العمالة في الاقتصاد ككل ، وقد حدد مستوى العمالة ومعدلات تخفيضها المتوقعة في مختلف القطاعات غير البترولية في الجدول (١٢/٥) .

ستكون كافة العمالة الجديدة خلال الخطة الرابعة من نصيب القطاع الخاص ، وستبقى العمالة في القطاع الحكومي على مستواها الحالي مع استمرار احلال السعوديين محل غير السعوديين من الموظفين .

ويتطلب تحقيق هذا الأمر ما يلي :

- (١) ضرورة ان يكون لدى السعوديين الذين سيدخلون سوق العمل خلال السنوات الخمس القادمة المؤهلات التعليمية والمهارات التي يحتاجها القطاع الخاص . ومن الأهمية أن تعكس تطلعاتهم من حيث الأجور والحوافز وطبيعة العمل الوضع الحقيقي للقطاع الخاص .
 - (٢) تجسيد كافة الظروف الضرورية لتحقيق أهداف سوق العمل ولاسيما إيجاد فرص عمل جديدة ، وتحقيق انتاجية أعلى حسب القطاعات ، وتحقيق تقدم سريع في عملية السعودة ، ويتوقف ذلك الى حد كبير على القطاع الخاص .
- ومن المتوقع أن تؤدي الضغوط والفرص المتاحة في السوق الى انتاجية أعلى والى الاستغناء عن الايدي العاملة الاجنبية ، وتقوم الحكومة من جانبها بالمساهمة في تحقيق ذلك من خلال اتباع الطرق التالية :

بالنسبة للسعوديين :

- تقديم الدعم والمساندة للسعوديين الملتحقين بسوق العمل للحصول على المهارات المهنية والفنية اللازمة أو لتحسين مستواهم الفني أو المهني .
- تحديد شروط لتوظيف وعمل المرأة .

بالنسبة لغير السعوديين :

توجيه وتحديد العمالة الاجنبية الجديدة في القطاعات الانتاجية فقط (ولاسيما فى الزراعة ، والصناعة ، والخدمات المالية ، وخدمات الأعمال) .

ولايتوقع من الحكومة في غضون السنوات الخمس القادمة اصدار اجراءات جديدة بالنسبة لاقامة أو عمل الاجانب لأن جميع الانظمة الادارية الجديدة ستتناول القطاعات الاقتصادية ، كما ستحافظ الدولة وتنشئ صلات وثيقة مع القطاع الخاص حول كافة الأمور المتعلقة بنطاق السعودة والتقدم المتحقق نحو هذا الهدف .

العمالة :

٢/٤/٥

يتوقع أن تنخفض العمالة الأجمالية المدنية (قطاع البترول والقطاعات غير البترولية) طبقا لما هو موضح في الجدول (٨/٥) ، على أساس مقارنة التوزيع النسبي للعمالة حسب القطاعات الاقتصادية في عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ ، وعام ١٤١٠/١٤٠٩ هـ . ومع أن العمالة الاجمالية قد ازدادت بحوالى (١٤٢٠ر٠٠٠) عامل خلال الخطة الثالثة الا أنها ستتنخفض بما يعادل (٢٢٥ر٥٠٠) في الخطة الرابعة . وهذا يمثل انعكاسا على نمو العمالة غير السعودية . . فبينما ارتفعت بمعدل نمو سنوى متوسط مقداره (١١٧٪) خلال فترة الخطة الثالثة ، ستتنخفض بمعدل مقداره (٥٪) في السنة خلال الخطة الرابعة . ويتوقع أيضا انخفاض العمالة في القطاعات الاقتصادية غير البترولية ، بما يعادل (٢٢٦ر٤٠٠) خلال الخطة الرابعة ، أو بمعدل ١ر١٪ سنويا . وستتنخفض العمالة في القطاع الحكومى (المدنى) ، وقطاع الخدمات الخاصة ، وقطاع العقارات انخفاضاً طفيفاً بينما ستتنخفض العمالة في قطاع البناء والتشييد ، وقطاع التجارة بما يعادل (٣٠٥ر٠٠٠) ، و (٦٣١ر٠٠٠) عامل على التوالى . ويتوقع أن تزداد العمالة في القطاعين الصناعى والزراعى بما يعادل (١١٩ر٨٠٠) ، و (٤٥ر٦٠٠) عامل على التوالى .

يوضح الجدول (٩/٥) التركيب المهني للعمالة المدنية في العامين ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ ، و ١٤١٠/١٤٠٩ هـ . وتبين التقديرات الآثار المتوقعة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد من حيث الطلب على العمالة حسب المجموعات المهنية . وسيكون الاتجاه العام استخدام أفراد لديهم مستوى أعلى من المهارة ، وستزداد نسبة المهنيين ، والفنيين ، والاداريين ، والعمال المهرة ، بينما ستتناقص نسبة العمال غير المهرة .

الجدول رقم (٥ / ٨)

التغيرات في العمالة المدنية في خطة التنمية الرابعة

النشاط الاقتصادي	العمالة في :		النسبة المئوية للتغير	التوزيع النسبي للعمالة	
	١٤٠٥/٤٠٤ هـ	١٤١٠/٤٠٩ هـ		١٤٠٥/٤٠٤ هـ - ١٤١٠/٤٠٩ هـ	١٤٠٥/٤٠٤ هـ
	(بالآلاف)		(%)	(%)	(%)
القطاعات الانتاجية :					
الزراعة	٦١٧ر٤	٦٦٣ر٠	٧ر٤	١٣ر٩	١٥ر٧
الصناعات التعدينية الأخرى	٥ر١	٥ر٢	٢ر٠	٠ر١	٠ر١
الصناعات التحويلية الأخرى:					
— غير البتروكيماويات	٤١١ر٤	٥٣١ر٢	٢٩ر١	٩ر٣	١٢ر٦
— بتروكيماوية	—	٧ر٠	—	—	٠ر١
المرافق العامة	١٤٧ر٤	١٤٧ر٤	٠ر٠	٣ر٣	٣ر٥
البناء والتشييد	٨٨٥ر٩	٥٨٠ر٩	٣٤ر٤ -	١٩ر٩	١٣ر٨
مجموع فرعى :	٢ر٠٦٧ر٢	١ر٩٣٤ر٧	٦ر٤ -	٤٦ر٥	٤٥ر٨
قطاعات الخدمات :					
التجارة	٥٥٦ر١	٤٩٣ر٠	١١ر٤ -	١٢ر٥	١١ر٧
النقل	٣٠٣ر٤	٣١٠ر٧	٢ر٤	٦ر٨	٧ر٤
ملكية دور السكن	١٢ر٠	١٠ر٥	١٢ر٥ -	٠ر٣	٠ر٢
المالية	١٢٤ر٣	١٣٠ر٢	٤ر٨	٢ر٨	٣ر١
الخدمات الأخرى	٨٤٨ر٨	٨٢٩ر١	٢ر٣ -	١٩ر١	١٩ر٦
الحكومة ^(١)	٤٦٩ر١	٤٤٦ر٣	٤ر٩ -	١٠ر٥	١٠ر٦
مجموع فرعى :	٢ر٣١٣ر٧	٢٢١٩ر٨	٤ر١ -	٥٢ر٠	٥٢ر٦
القطاعات غير البترولية	٤ر٣٨٠ر٩	٤١٥٤ر٥	٥ر٢ -	٩٨ر٥	٩٨ر٤
قطاع البترول	٦٥ر١	٦٦ر٠	١ر٤	١ر٥	١ر٦
اجمالي النشاط الاقتصادي	٤ر٤٤٦ر٠	٤ر٢٢٠ر٥	٥ر١ -	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

(١) باستثناء العمالة غير المدنية ويشمل عمال الأجور اليومية غير المصنفين كعاملين في الخدمة المدنية .

الجدول رقم (٥/٩)

مقارنة العمالة المقدرة في عام ١٤٠٥/٤٠٤ هـ مع عام ١٤١٠/٤٠٩ هـ
حسب المجموعات الوظيفية

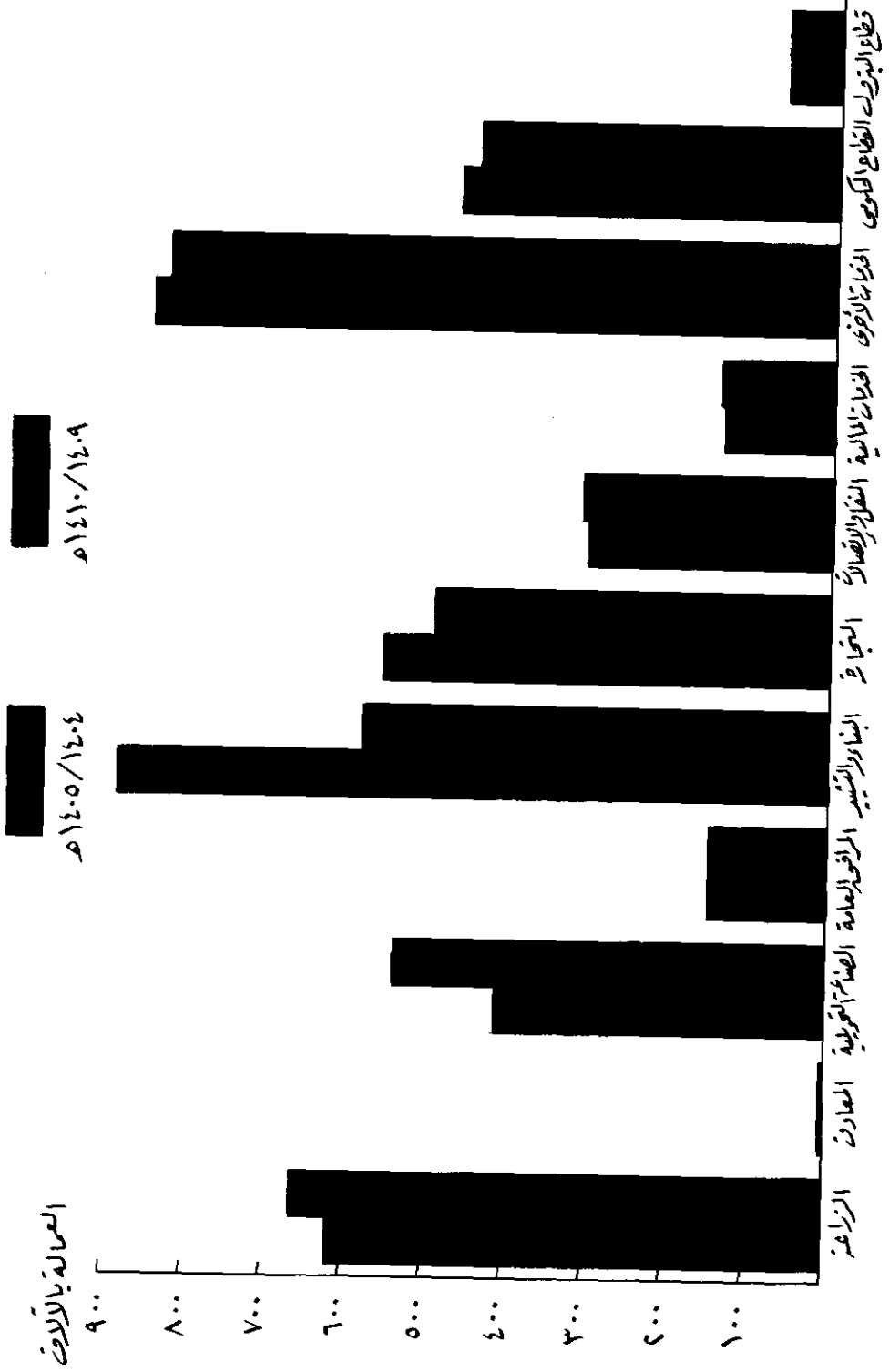
تغيير العمالة في الفترة من ١٤٠٥/٤٠٤ الى ١٤١٠/٤٠٩ هـ (%)	١٤١٠/٤٠٩ هـ		١٤٠٥/٤٠٤ هـ		المجموعات الوظيفية
	(%)	(بالآلاف)	(%)	(بالآلاف)	
٠٩ -	١٣٢٢	٥٥٨٢٦	١٢٢٧	٥٦٣٢٩	١/ مهنيون وفنيون ، ومديرون اداريون
١٨ -	٢٣٢٧	١٠٠١٢٦	٢٣٢٠	١٠٢٠٢٢	٢/ موظفو مكاتب
٠٤ -	٣٤٢٣	١٤٤٥٥٥	٣٢٢٦	١٤٥١٢٨	٣/ عمال مهرة وشبه مهرة يدويون
١٣٩ -	٢٨٢٨	١٢١٤٢٨	٣١٢٧	١٤١٠٢١	٤/ عمال غير مهرة
٥١ -	١٠٠٢٠	٤٢٢٠٢٥	١٠٠٢٠	٤٤٤٦٢٠	اجمالي (القطاعات المدنية)

القوى العاملة السعودية : ٣/٤/٥

سيزداد عدد السكان السعوديين ممن هم في سن العمل بمعدل ٣٨٪ سنويا خلال الخطة الرابعة . ومع بقاء معدلات المساهمة في القوى العاملة دون تغيير ، فسوف تزداد نسبة الذكور العاملين بمعدل ٣٨٪ سنويا ، في حين أن نسبة مساهمة الاناث في القوى العاملة سترتفع من ٥١٪ عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ الى ٥٥٪ عام ١٤١٠/١٤٠٩ هـ . وبصورة اجمالية سيزداد عدد السعوديين والسعوديات العاملين في الأنشطة المدنية من (١٧٨٦٠٠٠) عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ الى (٢١٦٠٧٠٠) عام ١٤١٠/١٤٠٩ هـ الجدول (١٠/٥) . أما العدد الفعلي للملتحقين الجدد بسوق العمل فسيكون (٤٩٤٢٠٠) منهم (١١٩٥٠٠) للتعويض عن التسرب الناجم عن الوفاة أو التقاعد .

شكل رقم (٢-٥)

العمالة حسب القطاعات



الجدول رقم (٥/ ١٠)

إجمالي المواطنين السعوديين الذين في سن العمل والقوى العاملة المدنية
١٤٠٤/١٤٠٥ و ١٤٠٩/١٤١٠هـ

١٤٠٩/١٤١٠هـ			١٤٠٤/١٤٠٥هـ			
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
٦٤٤٤٧ر٠	٣٢١٠ر٠	٣٢٣٣٧ر٠	٥٣٤٥٠ر٠	٢٦٥٩٠ر٠	٢٦٨٦٠ر٠	المواطنون في سن العمل (بالآلاف)
٣٣ر٥	٥ر٥	٦١ر٣	٣٣ر٤	٥ر١	٦١ر٤	نسبة الالتحاق بسوق العمل (%)
٢١٦٠ر٧	١٧٦ر٦	١٩٨٤ر١	١٧٨٦ر٠	١٣٦ر٨	١٦٤٩ر٢	القوى العاملة السعودية (بالآلاف)

ويتوقف النجاح في توظيف هذا العدد من السعوديين على تحديد الوظائف التي سيلتحق بها العمال الجدد ، وعلى توفر المؤهلات بين السعوديين لاشغالها ، وعلى رغبتهم في قبولها . وبكلمة أخرى ، يجب اعطاء قضية «السعودة» معنى عمليا على كافة مستويات سوق العمل . ولذلك يجب دعم وتقوية الانظمة الادارية الخاصة بمراقبة العمالة الأجنبية ، والأهم من ذلك ستتخذ الحكومة اجراءات تضمن تعاون القطاع الخاص في توفير فرص العمل للسعوديين ، والتأكد من أن سوق العمل للعمالة الأجنبية يعمل بفعالية أكثر مما كان في السنوات الماضية . ومن وجهة نظر أصحاب العمل فإن الاقبال على توظيف الشباب السعوديين يتوقف على ملاءمة وتوافق مهارات ومؤهلات المتقدمين بسوق العمل من السعوديين مع الاحتياجات والتخصصات التي يحتاجها أصحاب الأعمال . وتبين تقديرات الخطة الرابعة أنه في الوقت الذي ستخفف فيه نسبة الوظائف للعمال العاديين (غير المهرة) في الاقتصاد ، إلا أن عددا كبيرا من السعوديين سيدخلون سوق العمل ويبحثون عن وظائف من هذا النوع . وسيصبح توافق مؤهلات المتقدمين الجدد مع متطلبات سوق العمل من الأمور الهامة جدا ، نظرا لتزايد أعداد الذين سيدخلون سوق العمل قبل استكمال تعليمهم . فاذا أريد تحقيق هدف السعودة ، فلا بد من التركيز على التدريب وزيادته وتحسينه . وهناك مشكلة أخرى تتعلق بتوظيف النساء السعوديات ويعود السبب في هذه المشكلة من الناحية الفنية الى تزايد عدد النساء الخريجات من مؤسسات التعليم مما يتطلب زيادة نسبة مشاركتهن في سوق العمل . وبدون مثل هذه المشاركة ستكون مساهمة نظام التعليم المباشر في سوق العمل أقل مما هو مقدر ، وطبقا لذلك ستستمر السعودة بمعدل أبطأ .

وتوضح البيانات الواردة في الجدول (١١/٥) ، مقارنة حول كيفية تغطية الاحتياجات الاضائية من القوى العاملة في مجموعات الوظائف عن طريق السعوديين الذين سيلتحقون بسوق العمل خلال الخمس سنوات القادمة ، وأى المجموعات الوظيفية ستظل بحاجة الى عمالة غير سعودية ، ومن أيهما سيستغنى عن غير السعوديين .

جدول رقم (٥ / ١١)

مقارنة المتطلبات الاضافية المتوقعة من القوى البشرية حسب المهنة ، واجمالي المتوقع
للدخلىين الجدد من السعوديين الى القوى العاملة حسب المستوى التعليمي ١٤٠٥/١٤٠٤ - ١٤١٠/١٤٠٩ هـ

صافي استخدام العمال الأجانب والذين سيستغنى عنهم	اجمالي السعوديين المتوقع التحاقهم بالقوى العاملة			اجمالي الوظائف الجديدة ١٤٠٥/١٤٠٤ - ١٤١٠/١٤٠٩ هـ	
	الجموع	اناث	ذكور	اجمالي الوظائف الجديدة	المجموعات الوظيفية
(بـالآلاف)	(بـالآلاف)	(بـالآلاف)	(بـالآلاف)	(بـالآلاف)	
	٥٤٨	١٤١	٤٠٧	٤٣	مهيون وفنيون، مديرون، ومهيون مساعدون
	٥٤٨	١٤١	٤٠٧	٤٣	مجموع فرعي :
٥٠٥ (استغناء)					موظفو مكاتب مهرة
	٣٩٠	٤٦	٣٤٤	٦٥	الذين لم يكملوا التعليم فوق الثانوى
	٢٨٠	٧٩	٢٠١	٢٦٣	عمال مهرة وشبه مهرة يدويون
	١٠١٢	١٠	١٠٠٢	٣٢٨	مجموع فرعي
	٩٩٧	١٢٠	٨٧٧		الذين لم يستكملوا التعليم الثانوى أو المتوسط
٢٣٥١ (استغناء)	٢٦٧٩	٢٥٥	٢٤٢٤		مجموع فرعي
	٤٤٠	٢٠	٤٢٠	١٤٣١	عمال غير مهرة
	١٢٧٥	٧٤	١٢٠١		المتسربون والمتخرجون من المدارس الابتدائية
	١٧١٥	٩٤	١٦٢١	١٤٣١	الداخلون الجدد لسوق العمل من الأسر
٣١٤٦ (استغناء)	١٧١٥	٩٤	١٦٢١	١٤٣١	مجموع فرعي
٦٠٠٢ (استغناء)	٤٩٤٢	٤٩٠	٤٤٥٢	١٠٦٠	مجموع الكلى

تتكون الأهداف المحددة لتخطيط القوى العاملة من شقين :

- القبول بحقيقة استمرار المملكة في الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية وان كانت آخذة في التناقص .
- تشجيع تنمية واستخدام المهارات والكفاءات الوطنية من خلال تطبيق الأساليب التقنية المستندة الى التكتيف الرأسمالى ومن خلال توفير فرص التعليم والتدريب للأيدي العاملة السعودية .
- وبناء عليه تتمثل متغيرات التخطيط في تحسين الانتاجية ونوعية الأيدي العاملة السعودية ولكن أيا من هذين الاجرائين لا يتحقق بمجرد اتخاذ اجراءات ادارية فورية ، أو اصدار أنظمة ، بل من خلال وضع سياسات على المدى المتوسط والبعيد وتنفيذها بكل عناية .
- ان أولويات المملكة معروفة فيما يتعلق بالانتاجية ، وتمثل في الاعتماد على التطورات ذات التكتيف الرأسمالى لتحقيق معدلات نمو أعلى في الانتاجية . وسينجم عن هذه الاستراتيجية تخفيض الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية وتحسين نوعية الادارة والعمالة السعودية .
- وهناك شواهد تاريخية على تحسين وزيادة الانتاجية ، وقد تحقق ذلك في بعض القطاعات ، الا أن الاتجاهات الحديثة على المستوى العام ولا سيما في السنوات الأخيرة من الخطة الثالثة كانت معاكسة للتوقعات .
- ويعود السبب في انخفاض الانتاجية الى حد ما الى تخلف القطاعات الخاصة عن التجاوب مع معدلات التوسع الاقتصادى البطيئة .
- ان تحقيق التحسين المستهدف في الانتاجية خلال الخطة الرابعة بمعدل (٤٪) سنويا (أنظر الجدول ١٢/٥) ينطوى على زيادة كفاءة استخدام الأيدي العاملة في الأنشطة ذات العلاقة ، وكذلك زيادة فعالية وكفاءة سوق العمل بالنسبة للسعوديين وغير السعوديين على السواء .

جدول رقم (٥/ ١٢)

معدلات النمو السنوية المركبة للعمالة والناتج الخلى الاجمالي والانتاجية فى الاقتصاد غير البترولى ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ (بالنسبة المتقوية حسب أسعار ١٣٩٩/١٤٠٠هـ)

حصة العامل من

النشاطات الاقتصادية	العمالة	القيمة المضافة	القيمة المضافة
القطاعات الانتاجية :			
الزراعة	١ر٤	٦ر٠	٤ر٥
صناعات تعدينية أخرى	٠ر٤	٣ر٠	٢ر٦
صناعات تحويلية أخرى باستثناء الصناعات البتروكيماوية.	٥ر٢	١٠ر٥	٥ر٠
المرافق	—	٥ر٠	٥ر٠
البناء والتشييد	(٨١ر١) ^(١)	(٢٢٨ر٠) ^(١)	٥ر٨
مجموع فرعى			
— القطاعات الانتاجية بما فى ذلك الصناعات البتروكيماوية .	(١١٣ر٠) ^(١)	٣ر٣	٤ر٦
— باستثناء البناء والتشييد	٢ر٨	١١ر٦	٨ر٦
قطاعات الخدمات :			
التجارة	(٢٤ر٤) ^(١)	٢ر٥	٥ر٠
النقل	٠ر٥	٥ر٠	٤ر٥
ملكية دور السكن	(٢٦ر٦) ^(١)	٠ر٠	٢ر٧
المالية	٠ر٩	٩ر٠	٨ر٠
خدمات أخرى	(٠ر٥) ^(١)	٣ر٥	٤ر٠
الحكومية ^(٢)	(١٠ر٠) ^(١)	٠ر٠	١ر٠
مجموع فرعى			
— الخدمات	(٠ر٨) ^(١)	٢ر٧	٣ر٦
— باستثناء الحكومة	(٠ر٨) ^(١)	٣ر٨	٤ر٦
اجمالي / متوسط :			
الاقتصاد غير البترولى	(١١١ر٠) ^(١)	٢ر٩	٤ر٠

(١) تمثل المعدلات السنوية للانخفاض نسبة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ .

(٢) باستثناء العمالة غير المدنية .

٥/٥ التغيير الهيكلي في التجارة الخارجية والانفاق على الناتج المحلي الاجمالي :

١/٥/٥ أهمية دور التجارة الخارجية :

يرتبط اقتصاد المملكة بالاقتصاد العالمي بصورة وثيقة ويتمثل ذلك بالجوانب التالية :

- في بداية خطة التنمية الثالثة كانت الصادرات - بما في ذلك الخدمات - تمثل (٦٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية . وبعد خمس سنوات انخفضت الصادرات بنسبة ملحوظة الا انها مازالت تشكل نسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي وهي (٤٢٪) .
- ويمكن توضيح الأهمية الوظيفية للواردات من خلال نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي بالأسعار الجارية . ففي عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ كان معدل الواردات للناتج المحلي غير البترولي (٩٩٪) ، مما يؤكد قوة العلاقة بينهما ، وبحلول عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، ونتيجة لارتفاع الناتج المحلي غير البترولي انخفض معدل الواردات الى الناتج المحلي غير البترولي الى (٧٢٪) مما يوضح اتجاه انخفاض اعتماد الاقتصاد الوطني على الواردات .

ونظرا لتفاوت معدلات التضخم ، ونتيجة للارتفاع في القوة الشرائية للدولار ، فانه لم يحدث تغير سريع في حجم الواردات ، أى أن معدل الاعتماد على الواردات لم ينخفض بشكل ملموس ، وتدل التقديرات في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ بالأسعار الثابتة بأن معدل الواردات للناتج المحلي الاجمالي غير البترولي بلغت (٨٩٪) .

٢/٥/٥ التغييرات في الخطة الرابعة :

من المتوقع أن تحدث تغييرات خلال الخطة الرابعة في نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، وفي نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي :

- ١ - ستخفض نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا بسيطا من (٤٢٪) عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى (٤٠٪) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، ومع ان الاستقرار العام في هذه النسبة قد نجم عن تقدير مستوى مستقر نسبيا لصادرات الزيت الخام ، الا أن هذا الانخفاض البسيط له طابع فني ، ويعود الى الارتفاع النسبي للعناصر الأخرى المكونة للناتج المحلي الاجمالي .
- ٢ - تشير تقديرات الخطة الرابعة الى تحقيق احلال منتجات محلية محل الواردات الى درجة ملموسة نتيجة لأهداف النمو في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات المالية والأعمال . ويقدر ان تنخفض نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي بالأسعار الجارية من (٧٢٪) الى (٥٠٪) بحلول عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ . أما بالأسعار الثابتة فسيكون الانخفاض من (٨٩٪) الى (٦٧٪) .

٣/٥/٥ الاستعاضة عن الواردات :

من المتعذر تقدير الانخفاض المتوقع في الاعتماد على الواردات بدقة ، ومع ذلك فانه يشكل مؤشرا على التغييرات الهيكلية المتوقعة في الاقتصاد غير البترولي . ومع أن اعداد معدلات لهذا الاحلال مسألة يصعب قياسها الا أن حلول منتجات محلية محل الواردات الأجنبية أمر واضح بالنسبة لكل انتاج جديد يحظى بطلب محلي راسخ . وفي ضوء الظروف الفنية والتنظيمية في المملكة فمن الواضح أن تركيز الخطة على اتجاه الاستعاضة عن الواردات بمنتجات محلية يحتل مرتبة عالية تعادل مرتبة الجانب الكمي لهذا الاحلال . وتعد مثل هذه الأهداف ضرورية لخطة التنمية الرابعة والسنوات التي تليها .

وسيدعو انخفاض عائدات الزيت الى الحاجة الى تخفيض الاعتماد على الواردات . وخلال معظم السنوات في العقد الماضي كان الفائض التجارى يغطي العجز في البنود الأخرى من الحساب الجارى ، الا أن الوضع سيختلف بالنسبة للخطة الرابعة ، (حيث أن حدوث عدم توازن أمر ممكن خلال فترتها ، الا أن عدم التوازن هذا سيعامل على أنه مشاكل عابرة يمكن حلها عن طريق عدد من التدابير الفنية والتنظيمية) .

التغيير الهيكلي في نمط الانفاق على الناتج المحلى الاجمالي :

٤/٥/٥

يمكن توضيح التغيير الهيكلي بطريقة كمية من خلال تحديد الانفاق على الناتج المحلى الاجمالي . وتستند تقديرات الخطة الرابعة الى الاقتراحات التالية :

١ — بما أن ميزانية السنوات الخمس للانفاق الحكومى قد تم اعدادها بالأسعار الجارية ، فان حجم الانفاق العام سينخفض في الخطة الرابعة بصورة موازية لمعدل التضخم المستورد المتوقع في حدود (٢.٥٪) سنويا . وسيقابل ذلك زيادة القوة الشرائية للريال السعودى بالنسبة للواردات من المناطق التى لاتعامل بالدولار .

٢ — يتوقع أن يقل معدل نمو الاستهلاك الخاص خلال الخطة الرابعة بسبب الانخفاض العدى فى الأيدى العاملة الأجنبية ، وما يترتب على ذلك من انخفاض نسبة مشتريات هذه العمالة قبل مغادرتها المملكة ، ولذلك يقدر معدل النمو فى الاستهلاك الخاص فى حدود (٣٪) سنويا مقابل (٤.٢٪) فى الخطة الثالثة .

٣ — يقدر النمو فى الاستثمارات الخاصة بمعدل (١.٠٪) سنويا . ورغم الفارق البسيط عدديا بالمقارنة مع الخطة الثالثة (٨.٧٪ سنويا)

فإن الاعتبارات المشمولة تستند الى فروقات هامة منها :

أولا : من المحتمل أن لا تستأنف القطاعات التجارية نشاطاتها الاستثمارية حسب المستويات السابقة عند بداية الخطة الرابعة ، وعلى قطاع الصناعة والقطاعات الانتاجية الأخرى سد هذه الثغرة فى الاستثمارات .

ثانيا : ان وجود قاعدة أوسع لمعدلات النمو ذاتها يعنى المزيد من الاستثمارات الخاصة خلال الخطة الرابعة من ناحية الحجم .

٤ — يتوقع زيادة الاستثمار فى قطاع البترول بنسبة (٤.٤٪) سنويا بالأسعار الثابتة ، بالمقارنة مع مستواه فى الخطة الثالثة . ويعود هذا الى حد بعيد الى برامج الاستثمار الرأسمالية الكبرى التى ستقوم بها أرامكو وبترومين . وتشمل هذه البرامج مشروع ضخم للغاز غير المصاحب فى المنطقة الشرقية ، واستكمال انشاء المصافي (مثل مصفاة رابغ) ، ومشروعات خطوط الأنابيب وغيرها . وتعد هذه الاستثمارات مهمة لتقوية المركز التنافسى للمملكة فى أسواق البترول العالمية .

٥ — قدر الرصيد المتبقى من الانفاق على الناتج المحلى الاجمالي الجدول (١٣/٥) على أساس افتراض انخفاض حجم الواردات ، ويتجاوب هذا الانخفاض البالغ (٣٪) سنويا فى حجم الواردات مع التغيير المشار اليه فى نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالي غير البترولى . وسيكون هذا الانخفاض فى الواردات أيضا نتيجة لانخفاض مستوى الاستهلاك الخاص وحجم الاستثمارات الحكومية المباشرة . وهناك افتراض جدلي يعد من الناحية الفنية خارج النطاق ولو أنه يتوافق مع اتجاه توزيع الانفاق المحلى الاجمالي المأخوذ به ..

ويتناول هذا الافتراض حالة عدم انخفاض الواردات طبقا لما هو متوقع ، بينما يبقى حجم الاستثمارات للقطاع الخاص مرتفعا نسبيا . ففي هذه الحالة ستكون هناك حاجة اضافية لتوفر المزيد من العملات الأجنبية ، ويمكن العمل على توفير هذه الاحتياجات عن طريق تشجيع استرداد الأموال الخاصة بالقطاع الخاص المرحلة والمودعة الخارج .

وسيقى هذا الاجراء أحد الأهداف التنظيمية الهامة فى خطة التنمية الرابعة فى معظم الأحوال .

الجدول رقم (١٣/٥)

الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة الرابعة

الناتج المحلي الاجمالي حسب الأسعار
الثابتة لعام (١٣٩٩/١٤٠٠هـ)

١٤٠٤/١٤٠٥هـ - ١٤٠٩/١٤١٠هـ متوسط معدل النمو

النشاط	بيلايين الريالات	السنوى (%)
<u>الاستهلاك :</u>		
	٢٠٩ر٣	١ر٠
الانفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي	٨٣ر٦	٢ر٢ -
الانفاق الخاص على الاستهلاك النهائي	١٢٥ر٧	٣ر٠
<u>اجمالي تكوين رأس المال الثابت</u>	٩٩ر٥	٣ر٦
القطاعات الحكومية	٥٠ر٤	٢ر٤ -
القطاعات البترولية	١٣ر٩	٤ر٤
القطاعات الخاصة غير البترولية	٣٥ر٢	١٠ر٠
<u>التغير في المخزون^(١)</u>	١٦ر٥	١٠ر٠ -
<u>الطلب المحلي النهائي</u>	٣٢٥ر٣	٠ر٢
الصادرات من البضائع والخدمات	١١١ر٤	٥ر٨
ناقص : الواردات من البضائع والخدمات	١٥٢ر٦	٣ر٠ -
الناتج المحلي الاجمالي ^(٢)	٢٨٤ر١	٤ر٠

(١) بما في ذلك الفروقات الاحصائية .

(٢) باستثناء رسوم الواردات .

٦/٥ بداية المرحلة الثانية لتبوع القاعدة الاقتصادية :

كانت الدولة تدرك أن الأوضاع الجيدة لأسواق البترول ، أوضاع مؤقتة ، لذلك قامت خلال السنوات العشرة الأخيرة ، ببذل جهود كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي ، لتحقيق الأهداف الأساسية للتنمية . وقد برزت أهمية برامج التنمية في المملكة على الصعيدين المحلي والعالمي خلال فترة تعتبر من أشد الفترات التي شهد فيها (الاقتصاد العالمي) تراجعاً . وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح ، حيث أصبح الاقتصاد السعودي في الوقت الحالي قادراً على:

أ - التكيف مع أوضاع انخفاض الطلب على البترول في الأسواق العالمية .

ب - البدء بتنفيذ مرحلة التحول الثانية في الاقتصاد من خلال اختيار أنشطة النمو المناسبة .

تغيير البنية الاقتصادية وتعزيزها :

١/٦/٥

سيتمجه الاقتصاد خلال فترة خطة التنمية الرابعة نحو أنشطة التعزيز وتغيير الهياكل وذلك في مواجهة الأوضاع الخارجية التي يكتنفها الغموض ، خاصة أسواق النفط العالمية ، وبعد الاستكمال شبه التام لتنمية وتطوير التجهيزات الأساسية في المملكة .
تتمثل مهام التعزيز أساسا خلال السنوات القادمة بما يلي :

— السير بخطوات بطيئة في عملية التنمية الشاملة ، بما ينسجم مع إيرادات البترول المنخفضة ، وتخفيض عدد القوى العاملة الأجنبية .
— التركيز على الكفاءة والفعالية في كافة الأنشطة وفي استخدام المواد والموارد البشرية .
ويتطلب التغيير الهيكلي للسنوات القادمة ما يلي :

— في المجال التنظيمي : التركيز على الدور الديناميكي والفعال للقطاع الخاص مع وضع السياسات المناسبة لتقديم الدعم والمساندة له .
— في المجال الاقتصادي : تنمية الاستثمارات ، وزيادة الانتاجية ، بالتركيز على القطاعات الانتاجية ، لا سيما قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع التمويل وخدمات الاعمال .
— في الأنشطة الحكومية : توجيه الدعم المالى والادارى المباشر وغير المباشر نحو القطاعات والنشاطات ذات الأولوية .

تكمال أهداف الخطة :

٢/٦/٥

تعتبر خطة التنمية الرابعة خطة شاملة لكافة الأنشطة الاقتصادية وللمجتمع بصورة عامة ، بالرغم من تركيزها على بعض القطاعات المختارة . وقد أتت الخطة ثمرة لسلسلة من الاعتبارات الدقيقة التي تسعى الى الملاءمة والتوفيق بين المتطلبات والأولويات ، وبين الأولويات والموارد المتاحة ، وتحديد الوسائل التي يمكن ويجب استغلال الموارد من خلالها بشكل أكثر فعالية . ونتيجة لذلك تبرز خطة التنمية الرابعة كبرنامج وطني يضم الأهداف المتكاملة التالية :
أ — تحقيق التوازن المناسب بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .
ب — اقامة علاقات جديدة بين الحكومة والقطاع الخاص .
ج — الاستمرار في تخفيض اعداد القوى العاملة الأجنبية وزيادة معدلات السعودة في كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .
د — تعزيز النشاطات التي توفر منتجات يمكن أن تحمل محل الواردات في مجال الزراعة والصناعة وبعض أنواع الخدمات .
هـ — التركيز على تحسين الانتاجية .
و — تقديم الدعم الخاص لعمليات الصيانة بحيث تتوسع لتشمل كافة الأنشطة الاقتصادية .

مستلزمات الهيكل الجديد للخطة :

٣/٦/٥

تتميز خطة التنمية الرابعة عن الخطط السابقة بما يلي :
— تستند الأهداف الاقتصادية المحددة لخطة التنمية الرابعة بشكل رئيسي على تنمية القطاعات الانتاجية وعلى تخفيض الانفاق على برامج البناء والتشييد التي تمولها الدولة .

— تعتمد الخطة في تنمية وتنفيذ النشاطات الانتاجية الحرجة على القطاع الخاص الذي يتوقع بدوره أن يحظى بالمساعدة والدعم من الدولة بدرجة كبيرة ، وتتطلب مقومات الاطار الجديد انتهاج سياسات جديدة بما يساند الخطة بالاضافة الى مراجعة السياسات القائمة ، وسيتم تحليل الجوانب التنظيمية الحالية ، لاسيما الرسمية منها ، ووضع سياسات جديدة لها كجزء من تنفيذ برامج الخطة الرابعة .

أهمية وضع وتشكيل السياسات :

٤/٦/٥

تتميز خطة التنمية الرابعة أيضا ، عن الخطط السابقة ، بكونها قد أعدت في وقت تم فيه على نحو واسع ادراك المسائل المعقدة للتنمية في المملكة، وفهم نتائجها وعواقبها بشكل أفضل . وتعمل الخطة (الفصل الخاص بالقضايا والسياسات) ، على تقويم المنجزات في العديد من المجالات الهامة ، وذلك من وجهة نظر امكانية التعارض المحتملة أو المتحققة بين الأولويات وحالات عدم التوازن الأخرى . وبالرغم من أن القضايا الأساسية المختارة تخص قطاعات معينة ، فإن أهميتها تمتد على مستوى المملكة ، أو على الأقل بين القطاعات . وتوضح الخطة هذه القضايا بهدف اتخاذ اجراءات لمعالجتها ، حيث يتم في العديد من الحالات وضع العديد من السياسات لاختيار المناسب منها .

وتعتبر الأهمية التي توليها خطة التنمية الرابعة لتشكيل السياسات وللجوانب التنظيمية بشكل عام ، احدى السمات الهامة لهذه الخطة . وتبين الخطة أيضا وجود أولويات جديدة ستعرض نفسها على الاطار التنظيمي بما يوجه أنشطة هذا الاطار ويؤثر عليها ، كما هو الحال بالنسبة للهيكل الاقتصادي . وسيكون من بين المهام التي تضطلع بها الجهات المعنية التأكد من شمولية هذا الاطار التنظيمي ، وتحديث وظائفه ، وتوفير فرص التوسع المناسبة لمختلف الجهات المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والعالمي .

كما تتميز هذه الخطة ، عن الخطط السابقة ، بأنها أعدت خططا توضيحية لجميع الامارات في المملكة ، على ضوء الزيارات المكثفة التي قامت بها فرق العمل على مدى اثني عشر شهرا .

الفصل السادس

القطاع الخاص

٦ - القطاع الخاص

مقدمة

يتناول هذا الفصل القطاع الخاص ودوره المتميز في عملية التنمية ، وعلاقاته بالقطاع العام .. ويمكن ايجاز أهداف هذا الفصل على النحو التالي :

- تحديد وضع القطاع الخاص ضمن الاطار المناسب من حيث مجال نشاطاته وطبيعتها واسهامه في عملية التنمية .
- مراجعة وتحليل التغيرات الرئيسية التي حدثت في بنية الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة ، وتحليل أثرها على تطور القطاع الخاص في المستقبل .
- تحديد المشكلات الرئيسية التي يحتمل أن تواجه القطاع الخاص خلال السنوات الخمس القادمة ووضع الخطوط العريضة للسياسات الحكومية المقترحة والتغيرات التي يطلب من القطاع الخاص الأخذ بها .

١/٦ مجال نشاطات القطاع الخاص وطبيعتها

من السهولة بمكان ملاحظة الدور الهام الذي لعبه القطاع الخاص في السنوات الماضية . وبينما يمكن القول من الناحية التقليدية بأن القطاع الخاص ركز نشاطه على التجارة واستيراد ما تحتاجه المملكة ، إلا أن نشاطه لم يكن مقتصرًا على ذلك . . . فقد قام المحسنون من القطاع الخاص بتمويل انشاء بعض المدارس والانفاق عليها في بداية النهضة التعليمية بالمملكة ، كما قام أفراد وشركات خاصة بانشاء وإدارة أولى الشبكات الكهربائية في المدن الرئيسية بالمملكة ، فضلا عن قيام القطاع الخاص بعدد من الصناعات ومشاريع الأشغال العامة كالطرق وشبكات المياه والمجارى . . الخ . ويندر اليوم وجود أوجه نشاط اجتماعية واقتصادية لا يكون للقطاع الخاص دور فيها . وتعكس هذه السمة حقيقة أن السوق هو محور النشاط الاقتصادي ، وأهمية ما يقدم للقطاع الخاص من دعم وما يوفر له من حوافز . لذلك فإن التركيز الرئيسي لأوجه نشاط القطاع على القطاعات الانتاجية كاللجارية والزراعة والخدمات والصناعة والنقل يبدو واضحا ، فضلا عن اهتمامات القطاع الخاص واستثماراته الكبيرة في التعليم ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، ومشاريع الاسكان ، والمرافق . وفي أغلب هذه القطاعات وعلى الأخص في الصناعة ، والتمويل ، والصحة ، والتعليم ، والنقل ، والتعدين ، تكمل نشاطات القطاع الخاص ما تقوم به الدولة من اسهام مباشر يستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ، ولا سيما في المشاريع الكبرى التي كانت تعد في السابق خارج نطاق القطاع الخاص في مختلف مراحل تنمية هذه المشاريع . ويتركب هيكل القطاع الخاص من كثير من أوجه النشاط الانتاجية ونشاط الخدمات ، ويشتمل على عدد كبير من المؤسسات التجارية ما بين مؤسسات فردية الى شركات متعددة الجنسيات ذات نشاط عالمي . ومع أن معظم المؤسسات التجارية ما تزال مؤسسات فردية إلا أن عدد الشركات المساهمة أخذ في الازدياد ، ولاسيما في المشاريع المشتركة . كما زاد عدد الشركات المختلطة نتيجة لسياسات الحكومة الاقتصادية التي تعمل على بيع القطاع الخاص جانبا من أسهم الشركات العامة .

على أن أوجه نشاط القطاع الخاص لم تعد تقتصر على تلبية احتياجات السوق المحلية بل تجاوزت ذلك الى الدخول الى أسواق التصدير العالمية ، ليس من قبل صناعة البترول والمنتجات البتروكيمياوية فحسب ، بل من قبل الشركات الصناعية والتعدينية والزراعية أيضا .

وتبعًا لذلك فإن نمو القطاع الخاص واتساع دائرة نفوذه وتنوع اهتماماته هو أحد أبرز إنجازات مسيرة التنمية خلال السنوات العشر الماضية .

١/١/٦ نمو القطاع الخاص

ومما لا شك فيه ان النمو السريع في حجم نشاطات القطاع الخاص خلال السنوات العشر الماضية تحقق نتيجة

لارتفاع عائدات تصدير الزيت خلال تلك الفترة ، وثمرة للسياسات التنموية التي اتبعتها الدولة ونفذتها فيما يتعلق بكيفية انفاق عائداتها ، واعتمادها بشكل أساسي على القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية . وتنطلق سياسة الدولة الانمائية من ثلاثة مرتكزات أساسية شكلت الى حد كبير نموذج نمو القطاع الخاص ...

أولاً : الالتزام من حيث المبدأ ، بتخصيص الموارد الرأسمالية اللازمة لإنشاء التجهيزات الأساسية الشاملة والفعالة في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

وقد أدى حجم النفقات الرأسمالية الكبير الى زيادة مضطردة في الطلب على سلع وخدمات استطاع القطاع الخاص ، بالاشتراك مع شركات أجنبية ، أن يوفرها بالأسعار والكميات المناسبة . وأدى ذلك الى إيجاد أسواق مختلف المنتجات والنشاطات الاقتصادية . كما تمكن القطاع الخاص من حشد رؤوس أموال كبيرة ، واستطاع تطوير واستقطاب كفاءات ومهارات عالية المستوى .

ثانياً : التزام الدولة بسياسة اقتصادية تعتمد على سوق مفتوحة يمارس فيها القطاع الخاص نشاطه بما يتلاءم مع ظروف المملكة وأوضاعها ، وذلك رغبة في ضمان توزيع منافع التنمية ليستفيد منها الجميع . ومن خلال هذه السياسة تقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص ودعمه للدخول في أوجه نشاط محددة ، والتأكد من عدم معاناة الأفراد والأسر نتيجة لاهتمام القطاع الخاص بزيادة أرباحه .

ثالثاً : التزام الدولة بسياسة تنوع مصادر الدخل عن طريق تنوع القطاعات الانتاجية المحلية وتنميتها وتقليل اعتماد الاقتصاد على قطاع الزيت .

واستناداً الى الطلب الذي نتج عن زيادة انفاق القطاع الحكومي اندفعت مؤسسات القطاع الخاص الى الاستثمار في أوجه نشاط جديدة ، وقد ساعدها على ذلك دعم الدولة من حيث حوافز الاستثمار ، والقروض بدون فوائد ، والتشجيع على استيراد التقنية والخبرة الأجنبية .

ولقد أسهمت هذه السياسات مجتمعة في توفير مناخ للعمل اجتذب الشركات السعودية والأجنبية على حد سواء كما نجحت سياسة التنمية التي تعتمد على المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق تحول ملموس في بنية الاقتصاد خلال فترة قصيرة من الزمن ، وفي تطوير القطاع الخاص في المجالات التجارية والصناعية بشكل يتصف بالقوة والتنظيم وشدة التأثير .

حجم القطاع الخاص واسهامه : ٢/١/٦

يظهر التقدم الذي حققه القطاع الخاص من خلال المقاييس العملية في اسهامه الفعال في الناتج المحلي الاجمالي ، وفي حصته من الاستثمارات الوطنية ، وبشكل خاص في عدد نشاطات المؤسسات التي أنشأها وحجمها .

عدد المؤسسات ١/٢/١/٦

يبين الجدول (١/٦) أن عدد المؤسسات في السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثالثة قد تضاعف ، حيث وصل الى نحو ١٩٥٠٠٠ مؤسسة ، أو بمعدل زيادة بلغ ٣٤ر٤٪ سنوياً في السنتين الأوليين ، ثم انخفض الى ١٧٪ خلال العامين ١٤٠٢هـ و ١٤٠٣هـ .

الجدول (١/٦)
عدد المؤسسات والشركات المسجلة

١٤٠٣هـ	١٤٠١هـ	١٣٩٩هـ	
٧٣٦٨٣	٤٥٢٣٩	٣٤٩٦٣	المنطقة الوسطى
٥٧٥٠٧	٤٠٤٤٧	٢٠٢٧١	المنطقة الغربية
٣٥٨٦٢	٢٢٤٤٨	١٠١٨٢	المنطقة الشرقية
١٧٧٣٦	١٥٠١٦	٩٤٩٢	المنطقة الشمالية
١٠٠٢٩	٧٢٢٠	٣٨٦٢	المنطقة الجنوبية
١٩٤٨١٧	١٣٠٣٧٠	٧٨٧٧٠	اجمالي

ومما هو خليق بالاشارة أن معظم هذه المؤسسات صغيرة ، وان أكثر من ٨٠٪ منها يستخدم أقل من خمسة عمال .
في حين أن حوالي ٢٪ من هذه المؤسسات يستخدم أكثر من ٥٠ عاملا وموظفا مما يعكس التطورات الحديثة نسبيا
في القطاع الخاص ، فضلا عن الدرجة العالية من الاندفاع نحو اقامة المؤسسات الخاصة في المملكة . بيد أن نسبة
الشركات في اجمالي المؤسسات ما تزال قليلة اذ أن عدد الشركات المساهمة وصل الى ١١٠ شركة فقط . ويبين
الجدول (٢/٦) هيكل شركات القطاع الخاص ونموها .

الجدول (٢/٦)
عدد الشركات ورأس المال المستثمر

١٤٠٣هـ		١٤٠٠هـ		١٣٩٥هـ		
عدد	مليون ريال	عدد	مليون ريال	عدد	مليون ريال	
٤٢٣٠	٣٨٩٨١ر٥	٣٠١٢	٢١٠٦٩ر١	٩٨٥	١٠٨٨ر٩	سعودية
١٥	٢١ر٦	٣٩	٢٧٠	٣٨	٢٦٩ر٣	غير سعودية
١٣٩٠	١٩٢٦٥ر٨	١٠٣٨	١٣٦١٦ر٤	١٥٨	٨٥١ر١	مشتركة
٥٦٣٥	٥٨٢٦٨ر٩	٤٠٨٩	٣٤٩٥٥ر٥	١١٨١	٢٢٠٩ر٣	اجمالي

وقد كان من أبرز السمات في نمو الشركات خلال السنوات العشر الأخيرة الزيادة في عدد الشركات المشتركة ، اذ بلغت نسبتها ١٣٪ تقريبا عام ١٣٩٥هـ من اجمالي الشركات الخاصة ، وارتفعت النسبة الى ٢٤ر٦٪ عام ١٤٠٣هـ . وهذا يعكس الاتجاه نحو استخدام التقنية في الانتاج والزيادة في حجم الشركات . وقد ارتفع متوسط حجم الاستثمار نسبة الى عدد الشركات السعودية من ١١ مليون عام ١٣٩٥هـ الى ٩٢ مليون عام ١٤٠٣هـ ، مما يؤكد النمو السريع وتوسع نشاطات شركات القطاع الخاص . كما أنه يلاحظ أن متوسط حجم الاستثمار في الشركات المشتركة ارتفع من ٤ر٥ مليون عام ١٣٩٥هـ الى ١٣ر٩ مليون عام ١٤٠٣هـ ، اضافة الى أن متوسط حجم الاستثمار في الشركات المشتركة أعلى منه في الشركات السعودية ، وهذا دليل على أهمية ونجاح هذا النوع من الشركات في نقل التقنية الحديثة واستيعابها .

٢/٢/١/٦ الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول ٣/٦ أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي من القطاع الخاص غير البترولي ارتفعت من ٧٤٦ بليون ريال عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى ١٢٧ر٤ بليون ريال في نهاية الخطة الثالثة (١٤٠٤/١٤٠٥هـ) . وهذا يعني تحقيق معدل نمو سنوي قدره ١١ر٣٪ بالاسعار الجارية . وفي عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ ازداد اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي الحكومي الى ٦٠٪ . أما بالأسعار الثابتة (١٣٨٩/١٣٩٠هـ) فان اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي كان ٦٧ر٩٪ عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ وارتفع الى ٧٢ر٥٪ عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ . أما بالنسبة لمجموع الناتج المحلي الاجمالي فقد ازدادت نسبة اسهام القطاع الخاص من ٢٨ر٦٪ في ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى ٣٥ر٢٪ عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ . وتعزى هذه الزيادة أساسا الى انخفاض قيمة صادرات الزيت خلال تلك الفترة لا الى النمو المطلق في حجم القطاع الخاص وأنشطته وحسب .

الجدول ٣/٦

مكونات الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي (بالأسعار الجارية)

معدل النمو السنوي %	١٤٠٥/١٤٠٤هـ		١٤٠٠/١٣٩٩هـ		
	%	بليون ريال	%	بليون ريال	
١١ر٣	٥٩ر٨	١٢٧ر٢	٥٧	٧٤ر٦	القطاع الخاص غير البترولي ^(١)
٨ر٧	٤٠ر٢	٨٥ر٤	٤٣	٥٦ر٣	القطاع الحكومي
١٠ر٢	١٠٠	٢١٢ر٦	١٠٠	١٣٠ر٩	المجموع

ملاحظة : (١) باستثناء المشروعات التي تملكها الدولة .

٣/٢/١/٦ الاستثمارات

يتضمن الجدول ٤/٦ مقياساً آخر للأهمية المتزايدة للقطاع الخاص .

الجدول ٤/٦
هيكل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية)

معدل النمو السنوي	١٤٠٥/١٤٠٤ هـ		١٤٠٠/١٣٩٩ هـ		
	%	بليون ريال	%	بليون ريال	
٩٥	٣٥٣	٣٦٥	٢٣٩	٢٣٢	القطاع الخاص غير البترولي
(٣٢٢-)	٥٠٧	٥٢٤	٦٣٤	٦١٦	القطاع الحكومي
٣٣	١٤٠	١٤٥	١٢٧	١٢٣	قطاع البترول
١٣	١٠٠٠	١٠٣٤	١٠٠٠	٩٧١	المجموع

ملاحظة : (١) بما في ذلك قطاع الزيت الخاص .
وخلال الفترة الثالثة زاد القطاع الخاص من حصته في تكوين رأس المال الثابت الى ٣٥٣٪ عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ واستثمر ١٧٣ بليون ريال خلال فترة السنوات الخمس الماضية .

٤/٢/١/٦ العمالة

يتضح من الجدول رقم ٥/٦ ان نسب توزيع العمالة بين القطاعات الرئيسية الثلاثة حافظت على استقرارها خلال فترة الخطة الثالثة رغم زيادة العمالة الكلية . وقد حدثت زيادة معتدلة في حصة القطاع الخاص غير البترولي ، من مجموع العمالة اذ زادت حصته من ٨٥٣٪ عام ١٤٠٠/١٣٩٩ هـ الى ٨٨٪ عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ . وكانت الزيادة على حساب النقص النسبي في العمالة الموظفة في القطاع الحكومي . وهذه ظاهرة جيدة تدل على توسيع قاعدة القطاع الخاص الانتاجية .

الجدول ٥/٦
العمالة في القطاع الخاص

معدل النمو السنوي	١٤٠٥/١٤٠٤ هـ		١٤٠٠/١٣٩٩ هـ		
	%	بالآلاف	%	بالآلاف	
٨٧	٨٨	٣٩١١٨	٨٥٣	٢٥٨١٩	القطاع الخاص غير البترولي ^(١)
٣٦	١٠٥	٤٦٩١	١٣٢	٣٩٩٤	القطاع الحكومي
٧٨	١٥	٦٥١	١٥	٤٤٧	قطاع البترول
٨٠	١٠٠٠	٤٤٤٦٠	١٠٠٠	٣٠٢٦٠	المجموع

(١) يشمل الشركات الحكومية والجهات شبه الحكومية .
(٢) يشمل العمالة في القطاع البترولي الخاص .

ونتيجة لتوظيف القطاع الخاص غير البترولي للنسبة الكبرى من العمالة في المملكة فان ترشيد استخدام العمالة في المستقبل سوف يكون مسؤولية هذا القطاع . وهذا يتطلب أن تقوم مؤسسات القطاع الخاص بجهود فعالة ، واتباع أساليب انتاج ناجمة وحديثة ، لزيادة الانتاجية باتباع وسائل انتاج تقنية حديثة تعمل على تقليل الاعتماد على الأيدي العاملة .

٢/٦ المناخ والظروف الاقتصادية والتجارية الحديثة

ترجع أسباب تحقيق القطاع الخاص لمعدلات نمو كبيرة خلال السنوات العشر الماضية الى توفر المناخ الاقتصادي المناسب ، وتوفر المقومات الأساسية لازدهار النشاط الخاص وتوسعته ، بالإضافة الى أن مستوى الطلب المرتفع والمتزايد على السلع والخدمات شجع على توسيع نطاق أوجه نشاط القطاع الخاص.

ولقد ألقت الأنظمة والسياسات الحكومية ، حماية طبيعية لمنافسة الشركات الأجنبية للقطاع الخاص ، ودفعت هذه الشركات للتعاون مع الشركات السعودية لانشاء شركات مختلطة تتمتع بخبرة الشركاء السعوديين بأحوال السوق والأنظمة المحلية وتستفيد من خبرات الشركاء الأجانب في عملية نقل التقنية الحديثة واستيعابها . وفي بداية الخطة الثالثة كان الاهتمام الرئيسي للقطاع الخاص متوجها نحو الاحتفاظ بمستلزمات ومعدات كافية لمواجهة الطلب بسبب نقص القوى البشرية والمواد الأولية والبيروقراطية في الإجراءات الحكومية ، وعدم كفاية المعلومات حول السياسات الحكومية بصفة عامة .

غير أن الظروف في السنوات الأخيرة من الخطة الثالثة أخذت تتغير ، وبنهاية الخطة انخفض الطلب نتيجة لانخفاض الانفاق ، الى جانب الفائض في مخزون السلع مما أصاب الأسواق المحلية بشيء من الركود ، وهبطت المستويات العالية التي شهدتها في أواسط السبعينات الى مستوى يقارب الأنماط العالمية حيث يعتمد النجاح في الأعمال على ضبط الانفاق المالي ، وارتفاع مستويات الخدمة ، ونوعية المنتجات واستراتيجيات فعالة للمبيعات المخطط لها .

وعلاوة على ذلك ازدادت درجة تعقيد متطلبات المستهلكين ، وأصبحت الأسواق أكثر وعياً واهتماماً بالتنوع ، وبنات فرص الاستثمار الجديدة أقل وضوحاً ، وانتهت أيام الاختيار السهل للمشاريع . وأخيراً هبط معدل النمو في الانشاءات بسبب اكتمال معظم المشروعات الأساسية مما وضع الكثير من شركات مقاولات الانشاء والموردين تحت ضغوط حادة . وأدى بالتالي الى مغادرة بعض الشركات الأجنبية للبلاد .

وبنهاية الخطة الثالثة واجه القطاع الخاص مجموعة جديدة من المشكلات التي تعكس تغير مناخ العمل أمامه وتتلخص فيما يلي :

- انخفاض الطلب المحلي ، وزيادة المنافسة في الأسواق المحلية ، وتأكيد أهمية الحاجة الى خطط واستراتيجيات فعالة للبيع والتسويق ، وبالتالي زيادة عنصر المخاطرة بصورة عامة .
- انخفاض هوامش الربح ، وتزايد الحاجة الى الانضباط المالي .
- أمسى توفر الخبرة العالية في الادارة شرطاً أساسياً لبقاء الشركة واستمرارها ، ولم يعد هناك مكان لبقاء الشركات والمؤسسات الضعيفة وغير الكفوءة ، والتي كانت تعتمد على هوامش الأرباح العالية .
- وجود طاقات اضافية فائضة في كافة أوجه نشاط القطاع الخاص ، وتراكمت على أمل استمرار المستويات العالية للنشاط الاقتصادي .

وفي ضوء هذا الوضع سارعت الدولة الى اتخاذ اجراءات لدعم القطاع الخاص ، والقيام بعدد من المبادرات . منها طرح العقود الحكومية في مناقصات عامة ، مما يتيح فرصاً متساوية أمام جميع الشركات السعودية ، وتوخي اهتمام أكبر بتطبيق النظام الذي ينص على وجوب احالة ٣٠٪ من قيمة العقود الحكومية التي تفوز بها شركات أجنبية الى شركات سعودية . واتخذت اجراءات جديدة لتسهيل دفع مستحقات شركات ومؤسسات القطاع الخاص فور انتهاء التزاماتها . كما وضع برنامج لتسهيل نقل التقنية الى المملكة ، (وفي مقابل ذلك ستكون هناك حاجة للحفاظ على الاستقرار المالي الحكومي من خلال الوضع

- المالى للدولة واستعداده ، ولذلك فقد كان من الضروري نتيجة لانخفاض العائدات المالية أن يتم تخفيض الدفعات المقدمة في العقود الحكومية من ٢٠٪ الى ١٠٪ .
- وبناء على ما تقدم فان القطاع الخاص سيمارس نشاطه في ظل المفاهيم التالية:
- توقع عدم استمرار معدلات النمو العالية التي شهدها القطاع الخاص في السنوات السابقة ، خلال فترة الخطة الرابعة .
 - حتى لو ارتفعت عائدات الزيت فلن تكون هناك عودة الى معدلات عالية في تنفيذ التجهيزات الأساسية ، لأن معظم تلك التجهيزات قد اكتملت ، ولأن الانفاق الحكومي سيتجه الى قطاعات أخرى .
 - تزايد الحاجة الى اعادة تنظيم بعض المؤسسات غير الكفوءة ، واعادة تكييفها بشكل يتناسب مع الظروف الاقتصادية الجديدة .
 - سيكون هناك طلب متزايد على التمويل من الخارج ، وسيؤدى ذلك الى زيادة العبء على الهيكل المالى الحالى للمملكة .

٣/٦ آفاق الخطة الرابعة

استجابة للظروف الاقتصادية الجديدة في المملكة ادخلت استراتيجية خطة التنمية الرابعة تغييرا رئيسيا في دور كل من القطاعين الحكومي والخاص . وعلى وجه الخصوص أولت الاستراتيجية مزيدا من التركيز على دور القطاع الخاص بالمقارنة مع ماكان عليه الوضع في خطط التنمية السابقة .

كانت الدولة تتولى دورا قياديا في التنفيذ ، وبخاصة ، فيما يتعلق بالتجهيزات الأساسية وانشاء المجمعات الصناعية في الجليل وينبع . وحيث ان هذه المشاريع قد قاربت على الانتهاء ، ومع النمو المتحقق في قوة القطاع الخاص فان تركيز الدولة سيكون مستقبلا على المهام التنظيمية والتشجيعية بشكل أكبر ، وذلك لاتاحة الفرصة للقطاع الخاص عن طريق نظام السوق الحر لمواجهة الطلب على السلع والخدمات والمرافق .

وهذا يعنى أنه ، خلال الخطة الرابعة ومابعدها ، سيتولى القطاع الخاص تحقيق العديد من أهداف التنمية وغاياتها ، ولا سيما الاستمرار في تنوع القاعدة الاقتصادية بتطوير القطاعات الانتاجية الصناعية ، والزراعية ، والتعدينية ، وتحسين كفاءة انتاجية الوحدات الاقتصادية القائمة . وعلى كل حال ، فان هذا التغيير لدور كل من القطاع العام والخاص سيتطلب تعديلات أساسية في مفاهيم القطاع الخاص وقدراته ، ومزيدا من التنسيق بين الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص .

١/٣/٦ السياسات والأهداف الحكومية للقطاع الخاص

- أشار الأساس الاستراتيجي الثاني لخطة التنمية الرابعة الى تبنى الدولة لسياسة فتح المجال للقطاع الخاص . وستعكس السياسات الحكومية نحو القطاع الخاص خلال السنوات الخمس القادمة الظروف الاقتصادية الجديدة ، وأساليب مواجهة ذلك القطاع للمشكلات التي ستنتج عنها . وقد وردت هذه السياسات بالتفصيل في استراتيجية الخطة الرابعة ونركز هنا بصفة خاصة على خمسة مجالات واسعة :
- زيادة الفرص أمام القطاع الخاص لتملك المشاريع التي تقيمها الدولة وادارتها ، وتشغيلها ، وصيانتها ، شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة .
 - تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في مشاريع التنمية .
 - التأكد من أن سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الخاص تتناسب مع الأوضاع الراهنة .
 - تشجيع ذلك القطاع على الاستثمار في مجالات جديدة ، وتوفير التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك ، مع حث البنوك على زيادة تسهيلاتهم للمشاريع الانتاجية ، بدلا من تركيزها على تجارة الاستيراد .

— تشجيع قيام المزيد من شركات المساهمة ، لاستفادة أكبر عدد من المواطنين من عمليات الاستثمار .
لقد أوليت قضايا تطوير القطاع الخاص اهتماما كبيرا ، كما جرى تحديد برامج عديدة لتنفيذها من قبل الجهات الحكومية المنفذة . وقد ادرجت تفاصيلها في الخطط التشغيلية للقطاعات . كما تتضمن خطة التنمية للسنوات الخمس القادمة عددا من المبادرات المتنوعة تستهدف تسهيل توسيع دائرة نشاطات القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية في كافة القطاعات . وتعكس هذه البرامج بوضوح الطبيعة المتغيرة للمساعدات الحكومية للقطاع الخاص في المستقبل ، مع الاهتمام بالدعم غير المادى لاستكمال وتعزيز الكفاءات الادارية التي يحتاجها القطاع خلال السنوات القادمة .

٢/٣/٦ مبادرات الخطة الرابعة

هناك خمسة مجالات أساسية تتطلب جهودا مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص .

١/٢/٣/٦ نقل ملكية الشركات العامة الى القطاع الخاص

ستواصل الحكومة ، خلال خطة التنمية الرابعة ، تنفيذ برنامج نقل ملكية الشركات الحكومية الى القطاع الخاص . وقد أصدرت الدولة قرارا يتعلق ببيع جانب من أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية الى القطاع الخاص . كما تقوم الحكومة بدراسة دقيقة لتوقيت ونسبة ما ستعرضه للبيع من أسهم المؤسسات والشركات الحكومية الأخرى .

٢/٢/٣/٦ الاستثمارات التنموية

من أبرز القضايا الأساسية التي تضمنتها الخطة الرابعة اعتماد الدولة على استثمارات القطاع الخاص في التمويل المباشر لأكثر نسبة من مشروعات التنمية . وهذا يتطلب من الأفراد والأسر والمؤسسات التجارية إعادة تقدير مآلديهم من أموال و ثروات ، ودراسة السبل التي يمكن من خلالها حشد هذه المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الانتاجية للاستفادة من فرص الأرباح والعائدات المستقرة . وذلك يتطلب أن تتوفر لدى الهيكل المالى المزيد من المرونة والتكيف على كافة المستويات لتوفير التمويل المناسب للمشروعات التي من شأنها دفع عجلة التنمية ، خاصة وأن وجود الهيكل المالى المناسب سيعمل على توزيع مخاطر الاستثمار وتخفيفها نتيجة للخبرات المالية والفنية المتوفرة .

وتدرس الحكومة عدة مبادرات للوصول الى الهيكل المالى المناسب تشمل مايلي :

- مراجعة الأنظمة المتعلقة بإنشاء شركات مساهمة عامة ، والتأكد من أنها تتوافق مع الاحتياجات الحالية للتنمية كما تدرس سبل التنسيق بين الشركات العامة .
- تشجيع انشاء شركات مساهمة لرؤوس الأموال ، وشركات استثمار عامة .
- التشجيع على انشاء مؤسسات الوساطة المالية ، والوسائل المالية اللازمة للمساعدة في جذب رؤوس الأموال الخاصة وتوجيهها نحو استثمارات انتاجية .
- دراسة الطرق لتحقيق فرص تعادل المنافع والمخاطر في المجالات الاستثمارية في الاقتصاد المحلى ، مع تلك الفرص المتاحة للاستثمار في الخارج ، وذلك لضمان استفادة الاقتصاد الوطني من رؤوس الأموال المحلية باستثمارها في الداخل .
- تشجيع المصارف التجارية على زيادة مشاركتها في تقديم قروض مدد أطول، وبخاصة تمويل المشاريع الانتاجية وذلك من خلال الصلاحيات التنظيمية التي تتمتع بها مؤسسة النقد العربى السعودى .

- دراسة سبل تسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على احتياجاتها المالية لمساعدتها على المشاركة في المجالات الجديدة المقترحة أمام القطاع الخاص .
- وتحقيقا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية يتوقع أن يقوم القطاع الخاص بدور إيجابي للعمل على تجميع مدخراته وحشدها لتمويل المشروعات التي تتطلبها التنمية وذلك من خلال المجالات التالية :
- استعمال أكبر للموارد الرأسمالية لتمويل المشاريع الجديدة .
- زيادة الفرص المتاحة أمام مختلف الأفراد للاستثمار في المشاريع التنموية ذات المردود التجاري ، وذلك بطريق طرح أكبر نسبة من أسهم الشركات العامة للمساهمة الفردية .
- قيام المصارف التجارية باتباع وسائل وطرق أكثر واقعية لتسهيل عمليات التمويل طويل الأمد ، خاصة بالنسبة للمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية الوطنية .
- دراسة جدوى اقامة مؤسسات مالية جديدة تخدم احتياجات التنمية .

٣/٢/٣/٦ إعادة تركيب هيكل القطاع الخاص

لمواجهة التحديات الناجمة عن التنافس الشديد .. يتوجب على القطاع الخاص احداث تغييرات هيكلية ملموسة ، وأن ينفذ اجراءات ترشيدية بالنسبة لحجم الشركات وعملياتها . أما من حيث تركيز أوجه نشاطها فان على القطاع الخاص اتخاذ اجراءات ايجابية فيما يتعلق بثلاثة مجالات أساسية اذا كانت الشركات ترغب في التأقلم مع الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية بطريقة واقعية ليتمكنها الاستمرار في الظروف التنافسية وهذه المجالات هي :

- ١ — أن تكون الهياكل التنظيمية والادارية ملائمة ليتمكنها تحقيق النمو المعقول ، وتسهيل اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب .
 - ٢ — اعطاء اهتمام أكبر لتطوير قدرات التسويق والمبيعات وتحسينها ، لضمان المحافظة على نصيب متزايد للشركات السعودية في الأسواق المحلية ، ولدخول الشركات السعودية الى أسواق التصدير والمنافسة دخولا فعالا .
 - ٣ — أن تكون هناك نظم جيدة للمراقبة المالية والادارية ، وبخاصة أمام استمرار تضائل هوامش الربح ، والاضطرار الى اللجوء الى مصادر خارجية للتمويل . ومن المعروف أن نمو الشركات الحديثة ونجاحها يعود الى توفر الادارة المالية ، والمحاسبية الجيدة ، مع سجل شامل للأداء الحالي والماضي يساعد على حسن اتخاذ القرار .
- ومع أن القطاع الخاص هو المسؤول الرئيسي عن تنفيذ هذه التغييرات ، فقد قامت الدولة بتحديد سلسلة من برامج العمل لتسهيل إعادة تشكيل هيكل القطاع الخاص وتشتمل على مايلي :
- تقديم المشورة والمساعدات غير المالية للشركات الراغبة في الدخول الى أسواق التصدير .
 - اقامة المعارض التجارية الوطنية والاقليمية .
 - تنظيم الندوات الدراسية التدريبية حول مواضيع محددة في الادارة ، والرقابة المالية ، والتسويق ، بالتعاون بين الغرف التجارية والصناعية ورجال الأعمال والجامعات السعودية .
 - زيادة التركيز على المواضيع التجارية والادارية في الدورات التدريبية .
 - تشجيع انشاء الشركات المساندة للتسويق والترويج التجاري .
 - تكثيف استخدام وسائل الاعلام المتوفرة لغرض الدعاية والاعلان من قبل الشركات الوطنية .

— التأكد من واقعية الجدوى الاقتصادية ، ودقة الانضباط المالى والادارى فى الشركات التى تتطلب قروضا من مؤسسات الاقراض المتخصصة .

تنوع القاعدة الاقتصادية ٤/٢/٣/٦

لم يكن من الضرورى فى الماضى القريب أن تتوفر لأصحاب الاعمال السعوديين دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة لتحديد المشروعات ، ولا المهارات اللازمة لادارتها ، فقد كانوا يسترشدون بخبراتهم التجارية ، وبنمط الانفاق الحكومى ، والمعدل المرتفع للنمو الاقتصادى الذى وفر مستويات مرتفعة من الضمان لكافة المشروعات الاستثمارية تقريبا . أما فى المستقبل فستكون هناك فرص محدودة للاستثمار الناجح فى تجارة التجزئة والاستيراد ، والزراعة التقليدية ، وصناعة المنتجات التى تتطلب تقنية بسيطة ، وذات الحجم الصغير .

ومن الواضح ان استغلال الفرص المستقبلية يتطلب مهارات وامكانيات أكبر لأنها ذات تكلفة عالية ، وتتطلب تقنية متقدمة . وهذا يعنى أن تحديد المشروعات سيمسى أكثر صعوبة وتعقيدا ، ويستغرق تطويرها زمنا أطول ، ويتطلب وسائل أكثر فعالية لتصبح الاستثمارات مجدية . وذلك يتطلب من القطاع الخاص تطوير مجموعة فعالة من التمويل والمهارات الادارية والتقنيات والمواهب الادارية لتنظيم العمل من أجل تحقيق النجاح والتوسع فى الأسواق مستقبلا .

وللمساعدة على تقليل مخاطر الاستثمار ستقوم الدولة بالخطوات التالية :

— اجراء الدراسات اللازمة للتعرف على الميزات النسبية ، على مستوى المملكة ، ولتحديد فرص ومجالات الاستثمار التى يمكن ان يقوم القطاع الخاص بتقويمها بالتفصيل .

— الاستمرار فى تقديم المساعدة للقطاع الخاص فى تحديد المشروعات من خلال المؤسسات القائمة التى تشمل :

★ وزارة التخطيط

★ الوزارات التنفيذية

★ مؤسسات الاقراض المتخصصة

★ الغرف التجارية والصناعية

— تكوين لجان متخصصة للتعرف على الفرص المتاحة وتحديدتها فى القطاعات المختلفة .

العمالة والتقنية ٥/٢/٣/٦

بصفة خاصة ، هناك جانب هام من جوانب التزامات القطاع الخاص وهو ما يختص بالطلب على القوى العاملة ، ولا سيما القوى العاملة الأجنبية . وتوضح خطة التنمية الرابعة عزم الدولة على التقليل من القوى العاملة غير السعودية ، وفى نفس الوقت انتقاء القوى الماهرة . وهذا يتطلب مواقف مقابلة من جانب القطاع الخاص بصفته المستورد والمستخدم للكثير من العمال الأجانب .

ويتطلب هذا منهجا أكثر ايجابية من جانب القطاع الخاص بالاستثمار فى التقنية التى تستند الى التوفير فى الأيدى العاملة ، وبالالتزام الفعلى برفع مستويات مهارات السعوديين بالتدريب على رأس العمل ، ومن خلال المشاركة الفعالة فى مشروعات الدولة التدريبية الخاصة بالسعوديين .

٦/٢/٣/٦ سياسات تتعلق بالقطاع الخاص

الى جانب التركيز على تنمية القطاع الخاص فان سياسات الدولة تجاه القطاع الخاص ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالاستثمار ، ستكون ملائمة للأوضاع الاقتصادية الحالية ، والظروف الراهنة ومنسجمة مع استراتيجية الخطة الرابعة . وفي هذا الصدد ستقوم الدولة بما يلي :

- إجراء مناقشات مفصلة مع الغرف التجارية والصناعية لتحديد جوانب القصور ومجالات الخلاف بين أهداف الخطة للقطاع الخاص والسياسات القائمة تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره المطلوب .
- القيام بتقويم شامل ومفصل لآثار السياسات على نمط الاستثمار وتنمية القطاع الخاص .
- تحديد السياسات التي ستجرى مراجعتها عند الضرورة في مجالات محددة .

٧/٢/٣/٦ العلاقة بالقطاع الخاص

سيكون العمل على تسهيل انسياب المعلومات الدقيقة ، والمفصلة بين القطاعين: الخاص والحكومي من السمات المميزة لخطة التنمية الرابعة . ولتحقيق هذا الهدف ، ستعمل الدولة على تنفيذ مايلي :

- توسعة نشاطات الغرف التجارية وتمهيتها لتنمية أوجه نشاط القطاع الخاص واعتبارها وسيلة لنقل وجهات نظر ذلك القطاع ، وأن تكون حلقة اتصال بينه وبين الدولة في الموضوعات والمسائل المتعلقة بالتخطيط ، وتقديم المشورة له لضمان تنفيذ سياسة الدولة لتعزيزه .
- تنفيذ خطوات اعلامية على مستوى عال لرفع مستوى الوعي بالسياسات والاجراءات الحكومية لدى القطاع .

ولتحقيق أكبر فائدة ونفع ممكن من هذه المبادرات ، على ذلك القطاع أن يتبع أسلوبا أكثر ايجابية للتعاون وتحمل المسؤولية ، لأنه هو المستفيد من السياسات الحكومية الخاصة بدعمه . والنقاط السابقة توجز بعض المبادرات الهامة التي تقوم بها الدولة لمساعدة القطاع الخاص على التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة وعلى الاضطلاع بدوره الجديد في التنمية . وسيم خلال فترة الخطة الرابعة مواصلة المراقبة لظروف ذلك القطاع وأوضاعه ، وفعالية السياسات وأدائه ، وسيم بناءا على ذلك اتخاذ المزيد من الاجراءات الملائمة . وفي الواقع ستكون احدى المميزات والملاحم الأساسية المتوقعة لخطة التنمية الرابعة اقامة التعاون الوثيق مع ذلك القطاع وتعزيزه .

٣/٣/٦ توقعات بعض جوانب الخطة الرابعة للقطاع الخاص

من المتوقع أن يؤدي القطاع الخاص دورا هاما في ضمان تحقيق أهداف الخطة الرابعة وبخاصة تنويع القاعدة الاقتصادية . وتدلل معدلات نمو القطاعات المخطط والمشار اليه في الفصل السابق بصورة واضحة على توقعات اسهام القطاع الخاص بالتنمية خلال فترة الخطة .

وسوف تتركز الاستثمارات الجديدة في القطاعات الرائدة للنمو . وهذه القطاعات هي الزراعة والصناعة والتعدين وقطاع الخدمات المالية . ولهذا يتوقع أن يزداد اسهام القطاع الخاص في الاستثمارات خلال السنوات الخمس القادمة .

وكما هو موضح في الجدول ٦/٦ فان استثمارات القطاع الخاص خطط لها بأن تنمو بمعدل سنوي قدره ١٠٪ خلال فترة الخطة الرابعة .

الجدول ٦/٦

اجمالي تكوين رأس المال الثابت (بأسعار ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الثابتة)

معدل النمو السنوي	١٤٠٩/١٤١٠هـ		١٤٠٤/١٤٠٥هـ		
	%	بليون ريال	%	بليون ريال	
١٠ر٠	٤٧ر٨	٥٦ر٦	٣٥ر٤	٣٥ر٢	القطاع الخاص غير البترولي
(٢ر٤-)	٣٧ر٧	٤٤ر٧	٥٠ر٦	٥٠ر٤	القطاع الحكومي
٤ر٤	١٤ر٥	١٧ر٢	١٤ر٠	١٣ر٩	قطاع البترول
٣ر٦	١٠٠ر٠	١١٨ر٥	١٠٠ر٠	٩٩ر٥	المجموع

وكما هو واضح من الجدول أعلاه ، فإنه يتوقع زيادة حصة القطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى ٤٨٪ بنهاية فترة خطة التنمية الرابعة ، وذلك لضمان تحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات . ويمكن تصور حجم المهام التي سيواجهها القطاع الخاص خلال سنوات الخطة الخمس على ضوء ماهدفت اليه الخطة بتقليص حجم العمالة الأجنبية ، ومن ثم حجم العمالة الكلية من ٤ر٤ مليون عامل في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الى ٤ر٢ مليون عامل عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ .
وهنا تتضح أهمية الالتزام ، وتركيز جهود جميع القطاعات ، وأهمها القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية الرابعة تحقيقا ناجحا .

الفصل السابع

تنمية القطاعات

٧ - تنمية القطاعات:

مقدمة

تناول الفصول التالية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الستة الرئيسية وهي :
الموارد الطبيعية ، والقطاعات الانتاجية ، وقطاع الخدمات ، والموارد البشرية ، والتنمية الاجتماعية والتجهيزات الأساسية .
وتتضمن هذه الفصول وصفا موجزا لمسيرة التنمية التي وصل اليها كل قطاع في نهاية خطة التنمية الثالثة ، والأهداف والسياسات التي ستوجه التنمية خلال خطة التنمية الرابعة ، وبرامج التنمية الرئيسية التي تم اعدادها لتنفيذ السياسات ، وملخص الانفاق الحكومي المستهدف . كما تتضمن هذه الفصول وصفا موجزا لدور القطاع الخاص ، والتعاون والتنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

١/٧ الأسس الاستراتيجية لتنمية القطاعات:

تم اعداد كافة برامج التنمية في القطاعات المختلفة وفقا لاستراتيجية خطة التنمية الرابعة المعتمدة من قبل مجلس الوزراء بالقرار رقم ٣٦ وتاريخ ١٤٠٤/٢/٢٤ هـ . وقد تم تعميم الأسس الاستراتيجية على جميع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ، ونشرت في وسائل الاعلام باعتبارها خطوطا عريضة لادارات التخطيط والميزانية للاسترشاد بها في اعداد الخطط التشغيلية .
ويستعرض الفصل الأول أهداف خطة التنمية الرابعة بعيدة المدى ، والاطار العام للسياسات المطلوبة لتوجيه عملية التنمية نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال ثمانية أسس استراتيجية ، وهي كما يلي :

١ - الكفاءة الاقتصادية :

سيتم التركيز على تحسين المستوى الاقتصادي لانتاج الخدمات والمنافع والمنتجات التي تقوم الدولة بتقديمها للمواطنين بصفة مباشرة (كالتعليم والخدمات الأمنية) ، أو غير مباشرة (كالكهرباء والنقل والسلع الأساسية المتوافرة من قبل مؤسسات وشركات القطاع العام ، أو بمساعدة الدولة) .

٢ - قيام القطاع الخاص بالأنشطة الاقتصادية :

ستقوم الدولة بتبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة على أساس أن لا تقوم الحكومة بأى نشاط اقتصادي يمكن أن يؤدي بواسطة القطاع الخاص .

٣ - ترشيد الاعانات :

سيتم ترشيد الاعانات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة لكثير من السلع والخدمات .

٤ - تغليب النظرة الاقتصادية :

سيتم تغليب الاعتبارات الاقتصادية في قرارات استثمارات الدولة ومصروفاتها .

٥ - تنمية القوى البشرية :

الاستمرار في تنمية القوى البشرية من خلال تقويم برامج التعليم ومناهجه ، والتدريب ، واجراء ما يتطلبه هذا التقويم من تطوير أو تعديل بما يتفق مع الشريعة الاسلامية واحتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلبات مسيرة التنمية .

٦ — التنمية الاجتماعية :

سيتم الاهتمام بتنمية المجتمع السعودي ، وذلك بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية اللازمة له ، ومساعدته على المساهمة في تنفيذ برامج خطة التنمية والاستفادة من ثمارها .

٧ — الخطة الدفاعية والأمنية لحماية الوطن :

لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالدفاع عن الدين والوطن تعد الجهات الدفاعية والأمنية استراتيجية تبنى عليها الخطة الدفاعية والأمنية بما يكفل حماية الوطن ، وتعرض على مجلس الأمن الوطنى تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء .

٨ — سياسة مالية متوازنة :

اتباع سياسة مالية متوازنة تحقق تناسب حجم الانفاق مع إيرادات الدولة .
تتضمن الأسس الاستراتيجية الثمانية ما مجموعه (٦١) سياسة مفصلة تشكل جميعها اطارا سياسيا شاملا يكون أساسا للانفاق الحكومى وأعمال التنمية . ومعظم هذه السياسات المفصلة لها علاقة وثيقة بكل قطاع من هذه القطاعات ، وقد تم تلخيصها في الأقسام التالية ، وبعض هذه السياسات لها علاقة أكثر بالجهات الحكومية والقطاع الخاص كما يلي :

- تخفيض تكلفة إنتاج الخدمات العامة والمنافع .
- تخفيض نطاق واتساع هذه الخدمات في المجالات التي تزيد عن الحد المعقول ، مثل الحد من المواصفات المبالغ فيها في مشروعات التشييد والبناء ، ومشروعات التشغيل .
- استخدام التقنية في جميع مجالات الخدمات العامة باستخدام الوسائل الآلية ، والأساليب المتطورة .
- الحكم على الجدوى الاقتصادية للمشروعات أيا كان نوعها من خلال تكاليف تشغيلها وصيانتها وإدارتها وترميمها .. وليس فقط من خلال تكلفة تشييدها .
- تطوير التنظيم الإدارى بما يتناسب مع حاجات المجتمع الجديدة .
- اعطاء القطاع الخاص الفرصة لتشغيل وإدارة وصيانة وترميم بعض المرافق التي تديرها الدولة حاليا ، شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة ، وحسن الأداء ، وتوفير فرص العمل للمواطنين .
- إعادة النظر في بعض الأساليب والسياسات والنظم بغرض تمكين القطاع الخاص من العمل بحرية ومرونة أكثر ، ويساعده على الإبداع والتطور .
- تخفيض نسب الإعانات التي تقدمها الدولة بأسلوب يرشد استهلاكها ، ولا يؤثر تأثيرا كبيرا على ذوى الدخل المنخفض .
- ستقوم جميع الجهات الحكومية التي تدير أجهزة الخدمات العامة في الدولة بالتركيز على أن تكون الروح الاقتصادية هي المنهج الأساسى في إدارة دفتها ، وذلك على أساس مبدئين أساسيين : الأول ، تخفيض تكلفة إنتاج هذه الخدمات للمجتمع السعودى ، والثانى ، أن لا يقل ثمن بيع هذه الخدمات عن تكلفتها الا فيما ندر . . وعلى أن تم مراجعة أسعارها بصفة دورية .

٢/٧ منهج تخطيط البرنامج :

استخدمت خطة التنمية الرابعة منهجا جديدا للتخطيط مشتقا مباشرة من الأساس الاستراتيجى الثامن الذى يشمل بالإضافة الى اتباع سياسة مالية متوازنة التزام الجهات الحكومية في رصد المشروعات بأهداف التنمية والأسس الاستراتيجية الملخصة أعلاه ، ولذلك اعتمدت خطة التنمية الرابعة على «منهج البرنامج» لتخطيط الانفاق الحكومى .

ويركز «منهج البرنامج» على البرامج مجتمعة أكثر من تركيزه على المشروعات الافرادية ، وعلى الهيكل أكثر من عناصر تكوين هذا الهيكل ، وعلى تحديد الأولويات والنسب أكثر من الالتزامات التفصيلية . وتعنى طريقة البرنامج أن سلطات التخطيط المركزية مسؤولة عن وضع وتحديد الأولويات الهيكلية والعلاقات فيما بينها ، بينما تكون الجهات التنفيذية مسؤولة عن اعداد وتنفيذ السياسات ومتطلبات التنمية وفقا للأولويات المحددة .

وتتضمن الخطط التشغيلية لكل جهة حكومية طريقة التخطيط مستندة الى البرنامج . وتشمل كل خطة تشغيلية مجموعة من الأهداف والسياسات التي تتصل مباشرة بأنشطة الجهة ، وتمشي مع مبادئ التنمية الاقتصادية والأسس الاستراتيجية ، وبالتالي وضع الأولويات الهيكلية للبرامج . وتشكل البرامج نفسها أداة ربط بين استراتيجية خطة التنمية والميزانية السنوية ، حيث يشتمل كل برنامج على مستوى محدد من الانفاق في كل سنة من سنوات الخطة .. وهكذا تغطي مصروفات البرامج السنوية كافة انفاق الجهة .

وأدخلت الطريقة المستندة الى البرنامج ثلاث تغييرات رئيسية في عملية التخطيط والنفقات الحكومية المعتمدة في الميزانية وهي :

أولاً : تنظيم نفقات كل جهة حكومية خلال فترة الخطة في برامج محددة . ومن المتوقع أن تقوم الجهة بمزيد من الاهتمام بنفقات برامجها ونفقات المشروعات ضمن كل برنامج .. وحيث ان الاعتمادات المالية بين البرامج تعكس مباشرة الأولويات الاستراتيجية للخطة ، فانه من الضروري أن تلتزم كل جهة بموازنة المصروفات بين البرامج خلال خطة التنمية الرابعة .

ثانياً : ستمتع الجهات بالمرونة الكافية لترتيب هذه المشروعات ضمن الاعتمادات المحددة للبرامج ، لكن ترتيب هذه المشروعات - اذا أخذنا في الاعتبار التوازن الاقليمي - قد يحد من الخيارات المتاحة للجهة من أجل تحقيق هدف تنسيق التنمية الاقليمية .

ثالثاً : القيام بتحليل المشروعات المحددة في البرامج (بما فيها تكلفة التشغيل والصيانة) ، مما تتطلبه عملية اعتمادات الميزانية السنوية . كما أن المتطلبات الاجرائية الجديدة (الناجمة عن الأسس الاستراتيجية التي تحت على التجديد في أساليب التخطيط) ستزيد من أهمية الكفاءة كالتزام خاص من الجهات التي تقدم مشروعاتها للاعتماد .

٣/٧ عرض عام للقطاعات

١/٣/٧ قضايا استراتيجية لتنمية القطاعات :

لقد تم اعداد لتحقيق المشاركة القصوى للقطاعات في الاستراتيجية العامة للتنمية من خلال الخطط التشغيلية لكل قطاع اقتصادي اجتماعي . ومع بداية خطة التنمية الرابعة يدخل الاقتصاد السعودي المرحلة الثانية للتنويع في الوقت الذي يشهد فيه الطلب على الزيت في الأسواق العالمية أوضاعاً غير مشجعة ، لذا فقد تم اعداد الخطة الرابعة لمواكبة هذه المرحلة من التحول بالتركيز على ثلاثة موضوعات رئيسية في الاستراتيجية الاقتصادية :

— **التغيير الهيكلي :** ويتم تحقيقه عن طريق تباين معدلات النمو في القطاعات المختلفة مع اعطاء معدلات أكبر (للصناعة والزراعة والخدمات المالية) ، ومعدلات أقل للقطاعات الأخرى وبخاصة التجهيزات الأساسية . وستؤدي معدلات النمو العالية للقطاعات الانتاجية الى تقليل الاعتماد على الانفاق الحكومي ، وفي المدى البعيد ستساهم بجزء كبير من هذا الانفاق . وستكون وسيلة فعالة لنمو القطاعات الأخرى في الاقتصاد بايجاد وتوسيع قاعدة الطلب للقطاعات الأخرى مما يقوي ويوثق الروابط بين كافة القطاعات .

— **تعزيز الانجازات السابقة :** بالتركيز على الكفاءة في كافة الأنشطة وفي استخدام الموارد البشرية والمادية .

— **تعزيز دور القطاع الخاص :** للقيام بالأنشطة الانتاجية الهامة اللازمة للتنويع الهيكلي للاقتصاد .

بالإضافة الى الأهداف التي تشملها هذه الموضوعات الثلاثة ستقوم خطة التنمية الرابعة بانجاز بعض الأهداف الأخرى الخاصة :

- تحقيق التوازن الملائم بين جهود التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .
- العمل على تخفيض القوى العاملة الأجنبية .
- تشجيع احلال السلع المحلية (الزراعية والصناعية والخدمات) محل السلع المستوردة .
- العمل على صيانة رأس المال الوطنى الثابت فى كافة المجالات .

الموارد الطبيعية :

٢/٣/٧

يشمل قطاع الموارد الطبيعية المياه والطاقة (الزيت ، والغاز ، والطاقة الشمسية) والمعادن . وتزخر المملكة بثتى مصادر الطاقة علاوة على ازدياد خامات المعادن ، ماعدا المياه التى تشكل ندرتها عائقا رئيسيا للتنمية فى بعض المناطق .

الأسس الاستراتيجية المحددة لقطاعات الموارد الطبيعية وسياساتها :

١/٢/٣/٧

يدل هذا المزج بين الوفرة والندرة على أن المؤشرات الرئيسية لقطاع الموارد الطبيعية تتمثل فى الهدف الاستراتيجى الخاص بتخفيض الاعتماد على انتاج الزيت الخام وتصديره ، وتحسين الأداء الاقتصادى ، خاصة فى استخدامات المياه وترشيد الاعانات .

ومن السياسات الخاصة بالمياه جعل المياه عنصرا أساسيا ومقياسا هاما فى تقدير الكفاءة الاقتصادية فى مشروعات الدولة ، والتركيز على التكنولوجيا الحديثة لاستخدام المياه المألحة فى الرى .

ان أهمية استخدام التكنولوجيا لتحسين الأداء الاقتصادى ينعكس فى سياسات قطاع الطاقة التى تساند الاستثمار فى مجال تطبيقات الطاقة الشمسية . علاوة على ذلك سيتم تشجيع سياسة المساهمة الخاصة فى الشركات الحكومية ، وذلك عن طريق طرح أسهم الشركات التى تملكها الدولة للمواطنين . ويتم فى الوقت نفسه تشجيع التغيرات الهيكلية بسياسات التوسع فى تصنيع الغاز الطبيعى ، وانتاج مشتقات الغاز والبتروى ، وزيادة الطاقة الانتاجية للمنتجات البتروكيمياوية المكررة الى الحد الأقصى الذى تسمح به الجدوى الاقتصادية .

وتركز البرامج الرئيسية للخطة أيضا على تنمية أعمال التعدين ، حيث يتم مساندة الهدف الاستراتيجى لتنمية الثروات المعدنية بسياسات محددة لاكتشاف المعادن ، واعداد خرائط وتنمية الثروة المعدنية فى البحر الاحمر ، واطلاع المستثمرين بانتظام على نتائج الدراسات التعدينية ، وتشجيعهم على الاستثمار فى المعادن المكتشفة واستغلالها ، وذلك بتوفير التجهيزات الأساسية .

الانفاق الحكومى على الموارد الطبيعية :

٢/٢/٣/٧

تبلغ النفقات الحكومية لقطاع الموارد الطبيعية (٥٥٠٣٨) مليون ريال وتمثل (٨٠٪) من اجمالى النفقات المدنية خلال خطة التنمية الرابعة التى يتم توزيعها على القطاعات الثلاث بنسبة (٥٨٠٪) للمياه ، و(٣٤٠٪) للطاقة، و (٨٠٪) للتعدين .

٣/٢/٣/٧ الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاعات :

يعتبر ترشيد استخدام المياه باعتبارها من المصادر الحرجة والنادرة من أهم أهداف خطة التنمية الرابعة . ويتم تحقيق ذلك بتنفيذ الخطة الوطنية للمياه ، لرفع مستوى ادارة موارد المياه ، علاوة على البرامج التي تعمل على توفير وتحسين توزيع المياه ، مثل التحلية ، ومعالجة مياه المجارى ، واعادة تنظيم الادارة الحكومية من أجل تحقيق كفاءة أفضل في مجال مياه الشرب . ومن أهم أهداف قطاع الطاقة : الاستمرار في تطوير الادارة الحكومية للموارد الهيدروكربونية ، وتطوير الطاقة الشمسية كأحد المصادر البديلة للطاقة . وتشمل البرامج الاستمرار في عملية الكشف عن الزيت وادارته وصيانته ، وإكمال نظام جمع وتوزيع الغاز ، وتطوير أربع مصاف رئيسية للزيت ، ومستودعات تخزين ، وخطوط أنابيب جديدة ، لنقل وتخزين المواد البترولية .

اضافة الى الاستمرار في تنفيذ أربعة مشروعات جديدة لانتاج الهيدروجين بالطاقة الشمسية .

أما هدف قطاع المعادن فينحصر في تشجيع اكتشاف الخامات واستغلالها ، ويتم ذلك عن طريق التحول من الأبحاث الجيولوجية الأساسية الى اكتشاف المعادن ، والتقدير الدقيق للاحتياطيات المتوافرة ، وتطوير منجم مهد الذهب للانتاج المتمر ، واعداد مشروعات استكشافية لخامات معادن البحر الأحمر .

٣/٣/٧ القطاعات الانتاجية :

تشمل القطاعات الانتاجية غير البترولية : الزراعة ، والصناعة ، والكهرباء والتشييد . وتحتل قطاعات الزراعة ، والصناعة ، والتشييد موضعا بالغ الأهمية بالنسبة لاستراتيجية التنمية الوطنية . فالأول والثاني باعتبارهما قطاعات النمو في المستقبل (اضافة للخدمات المالية ، وخدمات الأعمال) والقطاع الثالث باعتباره الأداة الرئيسية للتنمية غير البترولية خلال العقدين الماضيين ، ونظرا لاعتماده الكلى على النفقات الحكومية يصعب على هذا القطاع تحقيق أى نمو ذاتى في المستقبل .

وتعد الكهرباء من المتطلبات الهامة بالنسبة للانتاج الاقتصادى لتحقيق مستويات معيشة أفضل للمواطنين .

١/٣/٣/٧ الأسس والسياسات المحددة للقطاعات الانتاجية :

من أهم أهداف التنمية طويلة المدى ، الاستمرار في التغيرات الهيكلية الحقيقية لاقتصاد المملكة ، لاجاد أساس هيكلي متنوع مع التركيز على الصناعة والزراعة .

وبالاضافة الى المبادئ العامة مثل ترشيد الاعانات تعكس السياسات الموجهة للخطة الرابعة أولويات التنوع في المدى البعيد ، ووضع شروط بالمتطلبات المحددة للقطاعات الانتاجية .

وتنطبق الأسس نفسها (القابلية للتطبيق ، وكفاءة استخدام الموارد ، والتقنية الحديثة) على الصناعة ، فبالامكان تشجيع المواطنين للاستثمار في الصناعات ذوات الجدوى التي تعتمد على الخامات المحلية ، واستخدام أساليب الانتاج التي تتطلب أقل عدد ممكن من الأيدى العاملة ، وتستهلك أقل كمية من الموارد الحرجة كالمياه . بالاضافة الى تشجيع التوسع الأفقى والرأسى للصناعات البتروكيمياوية بواسطة القطاع الخاص ، أو الشركات المختلطة بين القطاعين العام والخاص كلما كان ذلك ممكنا .

أما الأسس العامة لتحسين المستوى الاقتصادى ، وتخفيض تكاليف الانتاج باتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص مع ترشيد الاعانات فان لها تطبيقات خاصة في قطاع الكهرباء .

وفيما يختص بقطاع التشييد هناك سياسات واضحة لمساندة القطاع الخاص السعودى هى :

- ١) اعطاء الأولوية للمقاولين السعوديين المؤهلين والمصنفين .
- ٢) تجزئة المشروعات الكبرى الى مشروعات صغيرة ، لتمكن الشركات السعودية من الاشتراك في تنفيذها .

٢/٣/٣/٧ الانفاق الحكومي على القطاعات الانتاجية :

تبلغ النفقات الحكومية للقطاعات الانتاجية (٨٧٠٥٤) مليون ريال ، وهي تمثل (١٢٧٪) من جملة النفقات المدنية . وسيتم توجيه الجزء الأكبر من هذه النفقات (٤٨٢٪) لقطاع الكهرباء ، و (٣٤٤٪) لمشاريع الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، و (١٢٤٪) للزراعة ، و (٤٩٪) للصناعة ، و (٠١٪) للتشييد وترجع اسباب انخفاض نسبة القطاعات الانتاجية لقيام القطاع الخاص بمعظم نشاطه ، أما دور الحكومة - وان كان ينحصر في تنظيم هذه القطاعات - فانه يعتبر أساسا لتقديم المساهمات الهامة في مجال التجهيزات الأساسية .

ولما كانت نشاطات قطاعات الصناعة ، الزراعة والتشييد يقوم بها القطاع الخاص فان أهمية هذه القطاعات في الاستراتيجية الاقتصادية لخطة التنمية الرابعة تعزز دور القطاع الخاص .

٣/٣/٣/٧ الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاعات :

ترمي الأهداف الرئيسية للزراعة الى تحقيق زيادة مرضية في معدلات الانتاج بأقل التكاليف ، مع الاستخدام الأمثل لموارد المياه ، وذلك من أجل تحسين مستوى الرفاهية لسكان القرى ، ولزيادة الكفاءة الانتاجية . وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستمرار في مجال البرامج التي أثبتت نجاحا كبيرا خلال الخطة الثالثة ، بالإضافة الى التركيز على الكفاءة الانتاجية .

وستركز أهداف الصناعة على الاستمرار في زيادة معدل النمو ، وبرامج تنويع الصناعات ، وكذلك العمل على اعطاء قيمة اضافية للموارد الهيدروكربونية ، وتدريب القوى البشرية على عملية التصنيع . وستركز البرامج الرئيسية على دراسة الجيل الثاني من الصناعات البتروكيماوية ، والقيام بتنفيذ الصناعات الجديدة اقتصاديا ، مع البدء في انشاء مصنع اثير ميثيل ثلاثي بوتيل ، وذلك بهدف تعزيز الصناعات القائمة وتحسينها ، مع التركيز على العمليات الصناعية الصغيرة من أجل دفع عجلة النمو الصناعي وخاصة في صناعة البتروكيماويات المكتملة ، وكذلك لزيادة الصادرات .

وستشهد الخطة الرابعة تحقيق الهدف الرئيسي لقطاع الكهرباء الذي يتمثل بالتحديد في كهرية جميع أنحاء المملكة . وسيتم تحقيق هذا الهدف الكبير عن طريق البرامج التي تعمل على تقوية شبكات الكهرباء القائمة من أجل خدمة حوالي (٨٢٨٠٠٠) مشترك جديد . بالإضافة الى اعطاء اهتمام خاص لتطوير الكفاءة وتحسينها ، والحفاظة على الكهرباء ، وترشيد الاستهلاك .

وستكون هناك سياسات هامة لتشجيع التكامل في مجال الكهرباء بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي . وسيكون هناك تركيز خاص في قطاع البناء والتشييد ، لتخفيف حدة أثر انخفاض نشاط البناء والتشييد على المقاولين السعوديين ، وكذلك على الذين يعملون في مساندة هذا القطاع بالعمالة والمواد والخدمات .

كما ستستمر برامج زيادة سعودة قطاع البناء والتشييد من خلال تطبيق قاعدة ال (٣٠٪) ، ونظام المناقصة المفتوحة ، بينما تسعى الدولة الى تشجيع شركات البناء والتشييد ، لتنوع أنشطتها في المجالات الجديدة ، وخاصة مجال التشغيل والصيانة .

قطاعات الخدمات :

٤/٣/٧

تتكون قطاعات الخدمات من عدة أنشطة حكومية وخاصة ، تتعلق بتجارة الجملة ، والتجزئة ، والتخزين ، والفنادق ، والمطاعم ، والتمويل ، وخدمات الاعمال ، والبنوك ، والخدمات الشخصية . وتشمل الجهات الحكومية التي توفر الخدمات بصورة مباشرة الى المجتمع التجارى ، والقطاع الحكومى ، مؤسسات الاقراض المختصة ، والمواصفات والمقاييس ، والمعلومات الاحصائية ، والأرصاء وحماية البيئة . ويمكن جمع هذه الخدمات تحت فئات رئيسية ، وهى التجارة ، والبنوك والتمويل ، والخدمات الحكومية .

الأسس الاستراتيجية والسياسات المحددة لقطاعات الخدمات :

١/٤/٣/٧

في حين أن الأهداف بعيدة المدى تؤكد على تنويع القاعدة الاقتصادية للموارد الطبيعية والقطاعات الانتاجية فان قطاعات الخدمات تسهم بصورة رئيسية في عملية التنويع عن طريق توسيع خدماتها لزيادة حجم قاعدة الاقتصاد بصفة عامة ، وتسهيل عملية نمو الصناعة والزراعة والتعدين ، اضافة الى المساعدة في فعالية أنشطة القطاعات الأخرى .

وستوجه الخدمات الحكومية وفقا للسياسات العامة لزيادة الكفاءة ، والاستمرار في تطوير البرامج البيئية ، وابتعاد سياسات محددة لتوحيد المعايير الخاصة بالمواصفات الفنية للمشروعات ، للعمل على توفير تكاليف الصيانة وتقليلها .

الانفاق الحكومي على قطاعات الخدمات :

٢/٤/٣/٧

على الرغم من ان تمويل هذا القطاع سيتم معظمه عن طريق القطاع الخاص الا ان الدولة ستساهم خلال خطة التنمية الرابعة بمجموعه (٦٤٨٢١) مليون ريال منها (٨٦٪) سيتم بوساطة مؤسسات الاقراض المتخصصة المختلفة ، مثل صندوق التنمية الصناعية السعودى ، وصندوق التنمية العقارية والباقي يمثل نسبة مساهمة الدولة في هذا القطاع . وتمثل هذه الاعتمادات حوالى (١٠٪) من الانفاق المبدئى .

الأهداف والبرامج الرئيسية لقطاعات الخدمات :

٣/٤/٣/٧

تهدف الخدمات التجارية الى التعرف على مواطن الضعف والثغرات في عرض وتوزيع الخدمات ، وذلك لاتخاذ الاجراءات الايجابية اللازمة للتغلب عليها ، وسيعمل قطاع الخدمات التجارية على زيادة اسهام القطاع الخاص في الأنشطة التي تقوم بها الدولة حاليا ، بالاضافة الى تقوية الروابط التجارية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

كما ستهم برامج التنمية الرئيسية بعملية التنسيق والتنظيم والمراقبة ، والاستمرار في حماية المستهلك وتنمية التجارة . كما ستقوم الغرف التجارية الصناعية بتوسعة دورها ، لتسهيل تنمية التجارة .

ان الهدف الرئيسى لقطاع الخدمات المالية والذى يتكون من البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض والاستثمار هو أن ينمو طبقا للمتطلبات المتغيرة للاقتصاد ، ووفقا للحاجة من الاستفادة من رأس المال الخاص في الاستثمار المحلى .

وسيتم توجيه الخدمات الحكومية طبقا للهدف الرئيسى الخاص بتحسين فاعلية هذه الخدمات للارتقاء بنوعية الأنشطة التنموية لقطاعات الاقتصاد .

وتمثل البرامج الرئيسية الخاصة بتحقيق هذا الهدف في وضع حد أدنى لمعايير الجودة الخاصة بالمواصفات الفنية ، ووضع نظام لعلامات الجودة النوعية كختم رسمي يدل على الموافقة على السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج ، وأيضاً في حماية البيئة واعداد ونشر احصائيات شاملة للمساعدة في وضع القرارات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

٥/٣/٧ الموارد البشرية :

تشمل قطاعات تنمية الموارد البشرية التعليم العام للبنين والبنات ، والتعليم العالى ، والتعليم الفنى والتدريب المهنى، والتعليم والتدريب في القطاعات الحكومية الاخرى ، والقطاعات الخاصة بتنمية وتطوير القوى العاملة ، والعلوم والتكنولوجيا .

١/٥/٣/٧ الأسس الاستراتيجية وسياسات قطاع الموارد البشرية :

تعكس أهداف الاستراتيجية البعيدة المدى بوضوح أهمية تنمية الموارد البشرية . ويركز الهدف الاستراتيجي الأساسي الخاص بتنمية الموارد البشرية على تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة .. وإيجاد مصدر الرزق له .. وتحديد مكافآته على أساس عمله . وذلك عن طريق تنمية القوى البشرية ، والتأكد المستمر من زيادة عرضها ، ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات . أما الأهداف الاستراتيجية التي تهتم بتنمية الفرد وتحقيق ذاتيته فأنها مضمنة فى الأسس والسياسات الاستراتيجية التي تتعلق بالتعليم بوجه عام ، والتمسك بالتعاليم الاسلامية والقيم الثقافية . لقد رسمت سياسات استراتيجية الخطة الرابعة متطلبات عديدة لقطاع الموارد البشرية ، ومنها وجوب التعليم بالمرحلة الابتدائية بالنسبة للبنين والبنات ، والاهتمام والعناية بالطفل في كافة المجالات ، والتوسع في برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، وزيادة الاهتمام بالمعوقين وتأهيلهم ، ورعايتهم وتحسين نوعية وكفاءة التدريب والتعليم بشتى الأساليب والطرق .

ولقد تم اعداد السياسات اللازمة لجعل التدريب والتعليم يتفقان مع احتياجات الاقتصاد الفعلية من ناحية النوعية والكفاية . كذلك تضمن بعض المبادئ العامة للصيانة البسيطة في المناهج التعليمية لمرحلة ما بعد الابتدائية ، وسيتم تطوير برامج التدريب على العمليات الآلية ، وذلك لتفادى أخطاء التشغيل ، وتشجيع التدريب على رأس العمل . كما سيتم ادخال مادة التربية العسكرية ضمن المناهج المرحلة الثانوية . وسيتم تشجيع القطاع الخاص للاسهام في وضع وتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية مناسبة . وستعمل الدولة على تحديد مجال وأسس عمل المرأة بما لا يتعارض مع الدين الاسلامي الحنيف . كما تركز سياسات العلوم والبحوث التكنولوجية على استخدام التقنيات المتطورة لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطنى كالتحكم الآلى ومراكز البحث العلمى ، وسيتم دعم برامج البحوث التطبيقية .

٢/٥/٣/٧ الانفاق الحكومي على الموارد البشرية :

خلال خطة التنمية الرابعة سيبلغ اجمالى الانفاق على قطاعات الموارد البشرية حوالى (١٣٦١٧٤) مليون ريال . وتمثل حوالى (٢٠٪) من اجمالى المصروفات المعتمدة للخطة ، وبالتالي تعكس مدى الأهمية المعلقة على هذه القطاعات .

٣/٥/٣/٧ الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاع :

ترمي الأهداف الرئيسية للتعليم العام والعالي الى تحسين كفاءة خدمات التعليم والارتقاء بنوعيته ومحو الأمية بين الكبار ، وتأكيد أن التعليم يتم وفق القيم الاسلامية وشريعة الله ، والوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة .

وقد تم توجيه معظم البرامج الى تحسين نوعية الخريجين وزيادة عددهم ، ومن خلال البرامج يمكن تحسين الكفاءة الادارية والمنشآت التعليمية ونوعية طرق التدريس . وسيرتفع عدد الطلاب المتخرجين سنويا في المدارس - في التعليم العام - من (٢٠١٠٠٠) طالب في عام ١٤٠٦/٤٠٥ هـ الى (٣٢٣٠٠٠) بنهاية عام ١٤١٠/٤٠٩ هـ ، أى بزيادة تبلغ حوالى (٦٠٪) ، وسيتم اكمال اعداد مشروع بتفاصيل برامج التعليم العالي في الخطة العامة بعيدة المدى لتطوير التعليم العالي في عام ١٤٠٨ هـ .

وترمي الأهداف الرئيسية للتدريب الى زيادة وتحسين برامج التدريب الداخلى والتدريب على رأس العمل ، وزيادة التنسيق بين برامج التدريب التى تشرف عليها الدولة وذلك بهدف ايجاد برامج تدريب رسمية ، وتحقيق أهداف السعودية في الشركات الخاصة وفقا لقوانين العمل حيث ان معظم البرامج عبارة عن اجراءات ادارية لتنفيذ هذه الأهداف .

وتهدف برامج وأهداف سياسة القوى البشرية والجهات المنظمة الى تأمين الكادر الوظيفى المؤهل للقطاع العام ، وكذلك تعزيز وتحديد مجال وأسس عمل المرأة ، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة لزيادة معدل السعودة ، وزيادة الكفاية الانتاجية .

٦/٣/٧ التنمية الاجتماعية والثقافية :

تشمل التنمية الاجتماعية الخدمات الصحية ، والاجتماعية ، والاعلامية ، والثقافية ، والقضائية ، والشئون الدينية ، والشباب والرياضة . وتهتم الجهات المسؤولة عن التنمية الاجتماعية بتحسين نوعية حياة المواطن ، ويشمل ذلك توفير الرعاية الصحية ، وازالة الفوارق الاجتماعية ، وتشجيع المواطنين للمشاركة في أنشطة التنمية ، ودعم المواهب الفنية والثقافية ، بالاضافة الى تعليم المواطنين وتوعيتهم وارشادهم ، والاهتمام بالاسكان والمنشآت العمرانية باعتبارها جزءا من التنمية الاجتماعية ، اذ انها تسهم بفعالية في رفع مستويات الصحة ، وايجاد البيئة الملائمة .

١/٦/٣/٧ الأسس الاستراتيجية لسياسات التنمية الاجتماعية :

تعطى الأهداف بعيدة المدى لتنمية المملكة أولوية قصوى للقيم الدينية ، والتنمية الاجتماعية ، حيث ينص الهدف الأول على المحافظة على القيم الاسلامية ، وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها . وترمي الأهداف الأخرى الى المحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعى للبلاد ، ودفع الحركة الثقافية الى المستوى الذى يجعلها تسير التطور الذى تعيشه المملكة ، وهكذا يمكن النظر الى التنمية الاجتماعية على أنها غاية أكثر منها وسيلة للتنمية . وقد تم تحديد السياسات الاستراتيجية لقطاعات التنمية الاجتماعية . ففى قطاع الصحة سيعطى اهتمام خاص للخدمات الوقائية ، والثقافة الصحية ، لزيادة فعالية المرافق الصحية ، وتوسيع مجال البرامج الصحية ، وتعزيز دور القطاع الخاص ، وسيعاد النظر فى بعض النظم الحالية وذلك بهدف ايجاد التعديلات المناسبة ، وتحديد أسعار الخدمات فى المستشفيات والعيادات الخاصة لتكون منصفة للمرضى والمستثمرين على السواء . وسيتم دراسة تشجيع الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية الأهلية والشركات التجارية والمؤسسات للاضطلاع بمسؤوليات ادارة المستشفيات والمستوصفات الخاصة .

وفي قطاع الخدمات الاجتماعية سيعطى اهتمام خاص للمعوقين ، وسيتم ادخال البرامج الخاصة لتأهيل المعوقين ورعايتهم ، وستقدم رعاية كبيرة للأطفال في كافة المجالات وبمختلف المستويات ، وستعطى أولوية قصوى لبرامج الرعاية الاجتماعية المختلفة بما في ذلك تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في إيجاد المزيد من الجمعيات الخيرية الأهلية . وبالإضافة الى هذه السياسات الاصلاحية تم وضع سياسات تهدف الى زيادة القدرات الفردية للمواطنين حتى يتمكنوا من زيادة دخولهم وبالتالي ازالة الفوارق الاجتماعية ، واعطاء الاهتمام الكافي لبرامج تنمية المجتمعات المحلية التي تركز على مشاركة المواطنين ومساهماتهم في تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية وزيادة الاهتمام ببرامج رعاية الشباب بما ينمي قدراته ، واكسابه المهارات العقلية والبدنية في مجالات الثقافة والعلوم والرياضة .

وفي قطاع الاعلام تركز السياسات على توعية أفراد المجتمع السعودي بأهداف التنمية ومتطلباتها والتعامل مع أدواتها . وسيتم ذلك عن طريق التوعية الاعلامية من خلال وسائل الاعلام لبيان أهمية العمل باعتباره قيمة دينية واجتماعية ، ونشاطا ساميا مهما قادرا على تغيير اتجاهات أفراد المجتمع نحو الحرف والمهن التي لا تلقى قبولا من بعض المواطنين . وستقدم المعلومات للمواطنين من خلال زيادة نوعية البرامج الخاصة وتكرارها ، لتحديد مجالات الاستثمار في القطاع الانتاجي .

وسيتم نشر الثقافة عن طريق تشجيع التأليف ودعمه ، وانتشار المكتبات العامة مع تشجيع الطلاب وتوعيدهم على الاستفادة من المكتبات ، وانشاء المتاحف ، والمحافظة على الأماكن الأثرية والتاريخية . وتتم احدى السياسات بانشاء مكتبة وطنية تشتمل على كل مؤلفات الكتاب السعوديين المطبوع منها والمخطوط . وفي المجال القضائي ستم اعادة النظر في السياسات والنظم كتسهيل وزيادة مرونة اجراءات المحاكم التجارية ، وتطوير كتابات العدل بهدف تمكين القطاع الخاص من العمل بحرية ومرونة اكبر ومساعدته على الابداع والتطور .

٢/٦/٣/٧ الانفاق الحكومي على التنمية الاجتماعية :

سيبلغ اجمالي المصروفات على قطاع التنمية الاجتماعية (١٠٨٦٣٦) مليون ريال ، وهي تعادل (١٥٨٪) من اجمالي الاعتمادات المدنية في الخطة الرابعة . وقد تم اعتماد أكبر نسبة لقطاع الصحة ، وتبلغ حوالي (٥٧٣٪) يليها اعتمادات القطاعات الدينية والقضائية ، وتبلغ حوالي (١٧١٪) ، بينما تبلغ القطاعات الثقافية والاعلامية وشؤون الشباب حوالي (١٢٥٪) ، والقطاعات الاجتماعية حوالي (١٣١٪) .

٣/٦/٣/٧ الأهداف والبرامج الرئيسية للقطاع :

ترمي الأهداف الرئيسية لقطاع الصحة الى الاستمرار في توفير الخدمات الصحية المتكاملة وعالية الجودة ، وخاصة الرعاية الصحية الأولية ، وزيادة كفاءة التنسيق والتشغيل ، وسيعطى اهتمام خاص للخدمات الوقائية ، ورعاية الأمومة والطفولة . وستختص البرامج الرئيسية بدعم شبكة المرافق الصحية بالتسهيلات الجديدة ، وتحسين المعلومات والخدمات المساندة ، وتنمية القوى البشرية .

وترمي الأهداف الرئيسية للخدمات الاجتماعية الى توسيع مجال أنشطة التنمية الاجتماعية المتكاملة ، بالتنسيق مع الجهات الأخرى التي تقوم بتقديم هذه الخدمات ، وتشجيع القيام بالمسؤولية ، ومشاركة المجتمع المحلي في التنمية الاجتماعية . وسيتم توسيع وتحسين البرامج الحالية بادخال برامج جديدة لأنشطة المرأة .

وتهدف البرامج الرئيسة لقطاعات الشباب والاعلام والثقافة الى رفع المستويات الثقافية ، وتوجيه وارشاد الأفراد حتى يتمكنوا من مسايرة عملية التنمية بالمملكة . والمساهمة في تقوية الروابط الأسرية لتنمية الشباب ، وتشتمل البرامج الرئيسة اجراء توسع رئيسي في الأنشطة الثقافية ، والخدمات الاعلامية لتوعية المواطنين ، والاستمرار في رعاية الرياضة .

ولا تتغير أهداف الجهات الدينية والقضائية بعوامل الزمن ، وستواصل هذه الجهات المحافظة على القيم الاسلامية ، ونشر وتطبيق شريعة الله ، وتقديم الخدمات لحجاج بيت الله الحرام ، وسيتم توسيع الحرم المكي ، وزيادة مساحته لتسع حوالي (١٢٥) مليون حاج ، وسيتم توسعة واصلاح وترميم المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ، وسيتم كذلك تحسين ادارة الخدمات القضائية علاوة على الخدمات التي تقدم لحجاج بيت الله الحرام .

التجهيزات الأساسية :

٧/٣/٧

تعتبر التجهيزات الأساسية الدعامة الرئيسة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في انطلاقتها وتحقيق أهدافها ، وتشتمل قطاعات التجهيزات الأساسية مرافق النقل ، والخدمات البريدية ، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والاسكان ، والخدمات البلدية اللازمة للتنمية الصناعية والتجارية ، والاشغال العامة .

الأسس الاستراتيجية المحددة للتجهيزات الأساسية وسياساتها :

١/٧/٣/٧

ترمي الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للخطة الرابعة الى اكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة ، وتوجيه الأسس الاستراتيجية الى رفع الكفاءة الاقتصادية ، وتغليب النظرة الاقتصادية في ادارة وتشغيل وصيانة التجهيزات الأساسية ، والعمل على رفع مستوى الخدمات وتخفيض تكاليف انتاجها الى حد مناسب . ويمكن توضيح الأساس الاستراتيجي الخاص بالتركيز على الصيانة من خلال سياسات خاصة تم توجيهها لهذه القطاعات ، وينص على ضرورة شمول أى مشروع برامج للصيانة والتشغيل اللازمة في المستقبل ، وتكاليفه السنوية ، وأن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم المشاريع تقليل متطلبات الصيانة بقدر الامكان .. كما يجب أن تشمل أعمال الصيانة وجود برامج صيانة وقائية تتحدد بعمر الوحدة أو معدل تشغيلها . ولمساندة استراتيجية التنمية الاقليمية المتوازنة سيتم اختيار مراكز للنمو في المناطق القابلة لاحتواء المشروعات الانتاجية ، ودعمها ، لتجذب السكان من المناطق المحيطة التي لاتتوافر فيها مقومات النمو .

الانفاق الحكومي على التجهيزات الأساسية :

٢/٧/٣/٧ :

يبلغ اجمالي الاستثمارات الموجهة الى قطاعات التجهيزات الأساسية حوالي (١٥٠٧٦٠) مليون ريال ، أو مايعادل حوالي (٢١٩٪) من اجمالي المصروفات المدنية للخطة الرابعة . وستوجه حوالي (٣٦٤٪) من مصروفات التجهيزات الأساسية لقطاع النقل «الخطوط الجوية ، والطيران المدني ، وسكة الحديد ، والطرق والموانئ» وحوالي (١٨٩٪) للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وحوالي (٤٢١٪) للبلديات والاشغال العامة ، وحوالي (٢٥٪) للاسكان .

الأهداف والبرامج الرئيسية : ٣/٧/٣/٧

ترمي الأهداف الرئيسية لقطاع النقل الى رفع الكفاءة ، وتحسين الانتاج ، وتأمين عوامل السلامة ، وتدريب القوى البشرية السعودية . وقد تم استكمال معظم الموانئ والمطارات والطرق الرئيسية ، وسيوجه الاهتمام خلال الفترة القادمة الى التوسع اللازم لمواكبة الزيادة التدريجية في الطلب على خدمات النقل ، وتحقيق مستويات عالية للتشغيل والصيانة مع ضبط وتقليل التكلفة . كما تتضمن البرامج الرئيسية تطوير المرافق القائمة وتنمية القوى البشرية واجراء الدراسات اللازمة لتطوير القطاع .

وبنهاية عام ١٤١٠هـ سيتم استكمال المرحلة الأولى من المطار الدولي الجديد بالمنطقة الشرقية ، وسيتم انشاء بعض الطرق الجديدة ليصل اجمالى شبكة الطرق حوالى (١١٦ر٠٠٠) كم ، منها (٢٠ر٠٠٠) كم من الطرق الرئيسية ، و(١٥ر٠٠٠) كم من الطرق الثانوية والفرعية ، و(٨١ر٠٠٠) كم من الطرق الريفية . وسيتم توسيع خدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بدرجة كبيرة ، وبخاصة في المناطق السكانية التي لم تكتمل تغطيتها بهذه الخدمات . كما سيتم العمل على رفع مستوى الخدمات وتحسين نوعيتها حيث تتضمن البرامج الرئيسية تقديم تسهيلات جديدة كادخال خدمات البريد لحوالى (١٢٠٠) قرية ، وتوسيع سعة شبكات الهاتف المحلية لتمكين حوالى (٠ر٢٥) مليون مواطن من الاشتراك ، وزيادة سعة شبكة التحويل بحوالى (٣٠٠ر٠٠٠) خط .

وتركز الأهداف الرئيسية لقطاع البلديات والأشغال العامة على تحقيق المزيد من التكافؤ في تأمين الأوضاع المعيشية المناسبة في كافة أنحاء المملكة ، وتحسين نوعية التجهيزات الأساسية ، ورفع كفاءة تشغيلها من خلال توجيه البرامج الرئيسية نحو توسيع وتعزيز نظم ولوائح البناء وتحسين الخدمات في القرى والمناطق الحضرية المحتاجة الى المزيد من الخدمات ، ورفع كفاءة الأعمال الادارية والتدريب .

أما الهدف الثابت لقطاع الاسكان فهو الوفاء باحتياجات الاسكان لمواطنى المملكة بتكلفة اقتصادية ، وستركز الأهداف الرئيسية خلال الخطة الرابعة على تحسين نوعية الاسكان وزيادة فعالية استخدام المساكن الموجودة حاليا . كما سيعتبر الدور الرئيسى للدولة في مساندة القطاع الخاص في البناء والتشييد من خلال صندوق التنمية العقارية الذى سيمول (٥٢٪) من اجمالى الوحدات السكنية التى سيتم تشييدها خلال خطة التنمية الرابعة وعددها حوالى (٢٨٥ر٠٠٠) وحدة سكنية جديدة .

وسيمت خلال الخطة الرابعة استكمال التجهيزات الأساسية بمدينتى الجبيل وينبع الصناعيتين ، ومن ثم سوف تركز الأهداف الرئيسية للهيئة الملكية للجبيل وينبع على تطوير استثمار القطاع الخاص ، والتركيز على المهام الادارية والتدريب ، وستوجه البرامج الرئيسية نحو تنمية الموقع ، لتسهيل أنشطة القطاع الخاص والانتهاه من استكمال التجهيزات الأساسية والخدمات ، وتدريب حوالى (٧٩٠٠) شاب سعودى في مراكز التدريب المهني .

٤/٧ تصنيف نفقات القطاعات الانمائية :

رتب تصنيف الانفاق الحكومي على القطاعات الانمائية الموضحة في الفصل الخامس (الجدول ١/٥) ، بحيث تشمل :	
تنمية الموارد الاقتصادية ^(١)	الموارد الطبيعية (الفصل الثامن)
	القطاعات الانتاجية (الفصل التاسع)
	قطاع الخدمات (الفصل العاشر)
تنمية الموارد البشرية ^(٢)	تنمية الموارد البشرية (الفصل الحادي عشر)
التنمية الاجتماعية والصحة ^(٣)	التنمية الاجتماعية (الفصل الثاني عشر)
النقل والاتصالات	جزء من التجهيزات الأساسية (الفصل الثالث عشر)
البلديات والاسكان	جزء من التجهيزات الأساسية (الفصل الثالث عشر)

-
- (١) لم يشمل هذا القطاع وزارة التجارة ومصالحة الاحصاءات العامة وقد أدخلنا تحت بند النفقات الادارية (في الجدول ١/٥) ، وكذلك لم يشمل هذا القطاع مؤسسات الاقراض المختصة والتي تدخل ضمن بند المدفوعات التحويلية في الجدول (١/٥) وهذه الجهات المذكورة هنا أدخلت ونوقشت ضمن الفصل العاشر (قطاع الخدمات) .
- أما بالنسبة لوكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - شؤون العمل - فهي تدخل ضمن قطاع تنمية الموارد الاقتصادية في الجدول (١/٥) ولكنها أدخلت ونوقشت ضمن قطاع تنمية الموارد البشرية (الفصل الحادي عشر) .
- (٢) لاتشمل نفقات قطاع تنمية الموارد البشرية مخصصات مجلس القوي العاملة وديوان الخدمة المدنية حيث أدخلت ضمن نفقات الجهات الادارية في الجدول (١/٥) وقد نوقشت ضمن قطاع تنمية الموارد البشرية (الفصل الحادي عشر) ، كذلك فان نفقات دائرة الملك عبد العزيز قد أدخلت ضمن قطاع تنمية الموارد البشرية في الجدول (١/٥) ونوقشت ضمن قطاع التنمية الاجتماعية (الفصل الثاني عشر) .
- (٣) لقد أدخلت الجهات الدينية والقضائية ونوقشت ضمن قطاع التنمية الاجتماعية (الفصل الثاني عشر) بينما أدخلت نفقاتهم ضمن نفقات الجهات الادارية في الجدول (١/٥) .

الفصل الثامن

الموارد الطبيعية

٨ - الموارد الطبيعية

مقدمة

يستعرض هذا الفصل الانجازات المتحققة في تنمية الموارد الطبيعية خلال فترة الخطة الثالثة ، كما يتناول استراتيجية الخطة الرابعة التي ترمى الى تحقيق المزيد من التنمية ، ويعرض الأهداف الرئيسة والسياسات وبرامج الانفاق الحكومي خلال الخطة الرابعة بالنسبة للقطاعات التالية :

- المياه .
- الطاقة .
- الثروة المعدنية .

١/٨ المياه :

نظرة عامة :

١/١/٨

إن توفر موارد يعتمد عليها من المياه بكميات كافية ونوعية مقبولة شرط أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد من البلدان . وتتحدد تنمية الموارد المائية من خلال نمط معقد من العلاقات المترابطة بين العرض والطلب . ويحدد نمو السكان ومستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية حجم الطلب على المياه ونوعيتها . كما يؤثر توفر المياه ونوعيتها وتكاليفها على تحديد المواقع التي يتم فيها النمو وعلى طبيعة التنمية الاقتصادية . ففي بلد كالمملكة - حيث موارد المياه نادرة ومحدودة - يعتبر توفر المياه عنصراً أساسياً في تحديد مدى نجاح خطط التنمية الشاملة . ولذلك يعتبر التخطيط لموارد المياه جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط الشامل . وهناك أربع جهات حكومية رئيسية معنية بالتخطيط للمياه وإدارتها وتنميتها وإنتاجها وتوزيعها وهي : وزارة الزراعة والمياه ، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ، ووزارة الشؤون البلدية والقروية ، وهيئة مشروع الري والصرف بالأحساء .

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

٢/١/٨

أدى التقدم السريع الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الماضية الى زيادة كبيرة في الطلب على المياه أمكن مواجهتها بنجاح بواسطة توفير المزيد من الموارد المائية واقامة شبكات للمجارى على نطاق واسع . وتم تحقيق ذلك عن طريق استثمارات عامة موسعة في التجهيزات الأساسية للمياه . وبنهاية خطة التنمية الثالثة تم تزويد معظم المراكز السكانية بكميات كافية من المياه ذات النوعية الجيدة عن طريق شبكات المياه . وبالرغم من أن خطة التنمية الثالثة دعت الى المحافظة على المياه فان الأولويات في قطاع المياه كانت موجهة نحو تنمية الموارد بدرجة أكبر من توجيهها نحو المحافظة على المياه . ويدفعها الى ذلك الحاجة الى التغلب على النقص الحرج في المياه في بعض المناطق . وعلاوة على ذلك جرى تحديد قطاع الزراعة باعتباره أحد القطاعات ذات الأولوية في مجال الاستثمار حيث كان من المتوقع زيادة الطلب على المياه لأغراض الري . وقد فاقت هذه الزيادة كل التوقعات .

١/٢/١/٨ تنمية موارد المياه خلال الخطة الثالثة :

يمكن تصنيف موارد المياه في المملكة الى أربع فئات وهي : المياه السطحية والمياه الجوفية ومياه البحر المحلاة ومياه المجارى المعالجة .

المياه السطحية :

توجد المياه السطحية بشكل رئيسي في المنطقتين الغربية والجنوبية الغربية من المملكة حيث تهطل أمطار موسمية كافية لتكوين السيول ، وتقدر كميات المياه السطحية التي يمكن استغلالها بحوالى (٩٠٠) مليون متر مكعب سنويا على الرغم من أن الكميات المستخدمة حاليا تقل عن ذلك بكثير . ويمكن الاستفادة من موارد المياه السطحية بالاستخدام الفعال للسدود . وليست أعمال انشاء السدود مهمة لتنمية المياه السطحية واستغلالها فحسب بل أيضا لحماية التجمعات السكانية والطرق الزراعية من أخطار السيول . وقد انشئ خلال خطة التنمية الثالثة (١٢٤) سدا جديدا واستكملت دراسات موارد المياه في العديد من أحواض الأودية .

المياه الجوفية :

يوجد نوعان من المياه الجوفية : مياه جوفية قابلة للتجديد ومياه جوفية غير قابلة للتجديد . ويجرى في الوقت الحالى استعمال الجانب الأكبر من المياه الجوفية القابلة للتجديد في الزراعة التقليدية وللأغراض المنزلية . وهذا النوع من المياه موجود بشكل عام في طبقات جوفية تتكون من طبقات رسوبية تتبع مسارات مجارى الوديان . أما المياه الجوفية غير القابلة للتجديد مخزونة في طبقات أساسية وثنائية ، قد تتغذى بكميات قليلة لا تذكر . وتغطي طبقات المياه الجوفية غير القابلة للتجديد أكثر من (٧٠٪) من احتياجات المملكة للمياه .

ولقد شهدت خطة التنمية الثالثة نشاطا مكثفا في تنمية المياه الجوفية غير القابلة للتجديد شملت ما يلي :

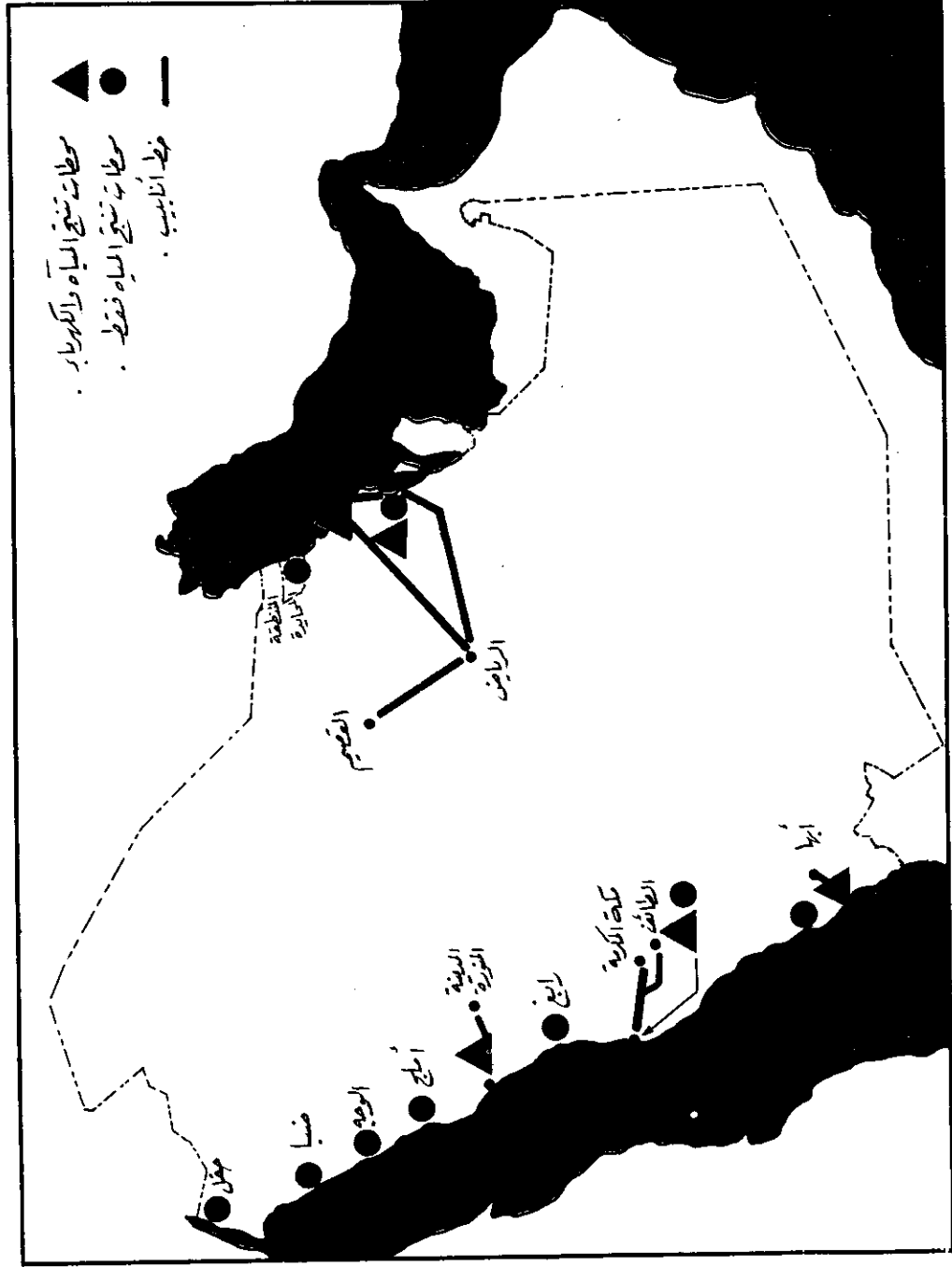
- أكملت وزارة الزراعة والمياه الدراسات الهيدروجيولوجية لتكوينى أم رضمة والساق الحاملين للمياه .
- تم حفر (٧١٥) بئرا لأغراض توفير المياه واختبار الطبقات الحاملة للمياه الجوفية ومراقبة مستويات المياه .
- قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بحفر (١٦٢) بئرا لغرض توفير المياه لمدينة الرياض و (٥٧) بئرا في المنطقة الشرقية .
- تم تنمية الآلاف من الآبار من قبل القطاع الخاص للأغراض الزراعية .
- أنجزت وزارة الزراعة والمياه ووزارة الشؤون البلدية والقروية مشاريع توفير المياه للعديد من المدن والمناطق في شتى أنحاء المملكة .

وفي الوقت الذى يقدر فيه أن تستمر موارد المياه الجوفية القابلة للتجديد في توفير حوالى (٩٥٠) مليون متر مكعب في السنة تشهد موارد المياه الجوفية غير القابلة للتجديد معدلات استهلاك متزايدة بسبب الاستخدام المكثف لهذه الموارد خلال خطة التنمية الثالثة .

وبين الجدول رقم (١/٨) أن الاحتياطي المؤكد مخزون الطبقات الرئيسية الحاملة للمياه (٣٣٧,٥) ألف مليون متر مكعب وذلك لعمق يصل الى نحو (٣٠٠) متر .

شكل رقم (٨-١)

مشايخ مطارة التحلية العاملة وتحت التفتيش



الجدول رقم (١/٨)

موارد المياه غير القابلة للتجديد

الطبقات الرئيسية الحاملة للمياه	الاحتياطي المؤكد (مليون متر مكعب)
الوسيع / البياض	٨٩ر٠٠٠
الوجيد	٦٩ر٠٠٠
أم رضة	٦٥ر٦٠٠
المنجور / ضرما	٥٣ر٤٠٠
الساق	٤٩ر٩٠٠
تبوك	٥ر٦٠٠
الدمام / النيوجين	٥ر٠٠٠
الاجمالي	٣٣٧ر٥٠٠

وإذا أضيف الى ذلك الطبقات الأخرى (الثانوية) الحاملة للمياه فان اجمالى الاحتياطي المؤكد للمياه الجوفية غير القابلة للتجديد يصل الى حوالى (٥٠٠) ألف مليون متر مكعب .

مياه البحر المحلاة :

بلغت أعمال تحلية مياه البحر مرحلة متقدمة من التطور والنمو ، حيث يوجد في المملكة الآن محطات لتحلية من أكبر المحطات في العالم . وخلال خطة التنمية الثالثة أنجزت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة حوالى (٩٠٪) من اجمالى الطاقة المركبة من المياه المحلاة مما عزز بشكل ملموس موارد المياه العذبة في المملكة . وبحلول عام ١٤٠٥هـ كان هناك (٢١) محطة تحلية عاملة تابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة منها (١٥) محطة على الساحل الغربى و (٦) محطات على الساحل الشرقى ، وتقوم بعض المحطات الكبيرة بتوليد الطاقة الكهربائية . وخلال خطة التنمية الثالثة ازدادت الطاقة الانتاجية المصدرة من المياه المحلاة حوالى عشرة أضعاف حيث بلغت (٤٠٠) مليون متر مكعب سنويا عام ١٤٠٥هـ . وبالإضافة الى محطات التحلية التابعة للمؤسسة توجد محطات أخرى للتحلية تقوم بتشغيلها جهات أخرى كالهئية الملكية للجيبيل وينبع والمؤسسة العامة للموانئ والخطوط السعودية وأرامكو . وتم خلال الخطة الثالثة تنفيذ خط أنابيب نقل المياه من الجيبيل الى الرياض وطوله (٤٦٠) كيلو مترا وطاقته التصميمية (٨٣٠) ألف متر مكعب في اليوم . وتستخدم المياه المحلاة بشكل رئيسى للأغراض المنزلية في المدن اذ تخلط بالمياه الجوفية لتحسين نوعية مياه الشرب . وفي عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ سيوفر هذا المصدر حوالى (٥٠٪) من الطلب على المياه للاستعمال المنزلى ، ولكن ارتفاع تكاليف الانتاج المصاحب لاستخدام التقنية الحديثة في أعمال التحلية ونقل المياه عبر مسافات طويلة يجعل استخدام المياه المحلاة لتلبية كافة الاحتياجات المنزلية بديلا غير مجد للمياه الجوفية على المدى البعيد في بعض المواقع ما لم تنخفض تكلفة الانتاج والتشغيل .

مياه المجارى المعالجة :

لا زالت أعمال معالجة مياه المجارى فى مراحل التطوير والتنمية الأولية فى المملكة وتتطلب معالجة موسعة ومكثفة ومراقبة دقيقة طبقا لمقاييس ومستويات نوعية المياه . وقد أسهم تقدم تقنيات المعالجة وتحسين شبكات المجارى خلال خطة التنمية الثالثة فى امكانية استغلال هذا المصدر لأغراض الرى والاستعمالات الصناعية وليس للاستهلاك البشرى .

وتبين التقديرات توفر حوالى (١٠٠) مليون متر مكعب فى السنة من مياه المجارى المعالجة للاستعمال بنهاية الخطة الثالثة ويتوقع أن تتضاعف هذه الكمية خلال خطة التنمية الرابعة خاصة فى المدن الكبرى .

٢/٢/١/٨ شبكات توفير المياه والمجارى :

أكملت مصالح المياه والمجارى التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية وكذلك الادارات المسئولة عن تنفيذ المشروعات لوزارة الزراعة والمياه وهيئة مشروع الرى والصرف بالأحساء العديد من المشروعات خلال خطة التنمية الثالثة ، بما فى ذلك شبكات توفير المياه والمجارى وشبكات تصريف مياه الأمطار والسيول فى العديد من المدن والمناطق فى شتى أنحاء المملكة . كما تم انشاء العديد من الخزانات الجديدة ومحطات ضخ مياه المجارى ومحطات تنقية المياه .

٣/٢/١/٨ قضايا أساسية تتعلق بتنمية المياه :

تؤكد الانجازات السالفة الذكر النجاح الكبير الذى تم احرازه فى تلبية احتياجات سكان المملكة من المياه ، ولكن الزيادة الكبيرة فى استهلاك المياه تستلزم فرض بعض السياسات الأساسية التى لها صلة بالاستمرار فى تنمية قطاع المياه خلال فترة خطة التنمية الرابعة وما بعدها .

ميزان المياه : (الموارد - الطلب)

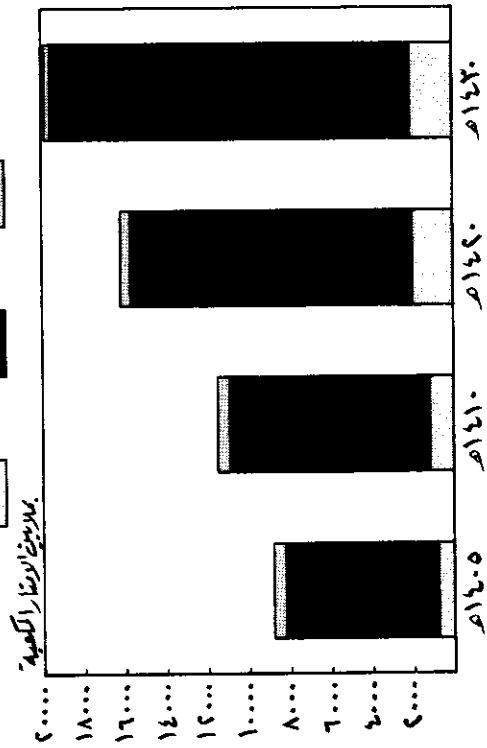
ان التغير الكبير الذى طرأ على ميزان المياه فى المملكة خلال خطة التنمية الثالثة يمثل أحد المسائل الهامة بالنسبة لسياسات قطاع المياه . واذا نظرنا الى الفئات الثلاث المستهلكة للمياه (الاستهلاك للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية) وجدنا أن الطلب على المياه للأغراض الزراعية قد ارتفع بمعدل كبير خلال خطة التنمية الثالثة . إذ زاد استهلاك الزراعة للمياه من حوالى (٢٠٠٠) مليون متر مكعب فى السنة عام ١٤٠٠هـ الى (٧٤٣٠) مليون متر مكعب فى السنة عام ١٤٠٥هـ ، أى ما يعادل (٨٤٪) من اجمالى استهلاك المياه . ويشكل استهلاك الزراعة من المياه أربعة أضعاف تقديرات الخطة الثالثة . ويبين الجدول (٢/٨) أن أكثر من (٧٠٪) من هذه المياه يأتى من موارد المياه الجوفية غير القابلة للتجديد التى تقدر حالياً بحوالى (٥٠٠.٠٠٠) مليون متر مكعب .

شكل رقم (٨-٢)

مصادر المياه الوطنية والطب عليها

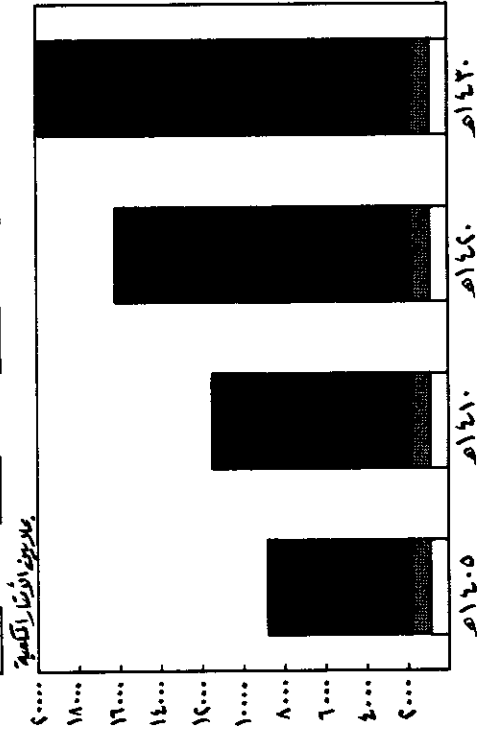
الطلب على المياه

الاستعمالات المنزلية
الصناعة والأراض الزراعية
الأخرى



مصادر المياه

المياه السطحية
المياه الجوفية الضحلة
المياه الجوفية العميقة
مياه البحر
مياه الجاري المعالجة



الجدول (٢/٨)

الميزان الوطني للمياه (الموارد - الطلب)

مليون متر مكعب في اليوم

الطلب	النسبة المئوية من حجم الطلب	
	عام ١٤٠٥هـ	١٤٠٥هـ
الأغراض الزراعية	٨٤	٧٤٣٠
الأغراض المنزلية والصناعية وأغراض أخرى .	١٦	١٤٠٠
الإجمالي	١٠٠	٨٨٣٠

الموارد	النسبة المئوية من الموارد	
	عام ١٤٠٥هـ	١٤٠٥هـ
المياه السطحية	١٠	٩٠٠
المياه الجوفية		
— مياه قابلة للتجديد	١١	٩٥٠
— مياه غير قابلة للتجديد	٧٣	٦٤٨٠
مياه البحر المحلاة	٥	٤٠٠
مياه المجارى المعالجة	١	١٠٠
الإجمالي	١٠٠	٨٨٣٠

ولقد قامت وزارة الزراعة والمياه بتوزيع حوالى (٤٣٥) ألف هكتار من الأراضي القابلة للزراعة ، خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثالثة . وكان أكثر من (٩٠٪) من الأراضي الموزعة في المناطق الوسطى والشمالية والشرقية وجميعها تعتمد على موارد المياه الجوفية غير القابلة للتجديد . وأدى النمو الكبير الذى تحقق في الانتاج الزراعي والتوسع في استصلاح الأراضي الى استهلاك كبير في موارد المياه غير القابلة للتجديد في بعض المناطق . وحيث ان معدلات استهلاك طبقات المياه في عدة مناطق وصلت الى مستويات حرجة فمن الضروري اتخاذ اجراءات فورية في هذه المناطق كمرقبة معدلات الاستهلاك وترشيدها . ويوضح الجدول (٣/٨) المعدل السنوى العام لاستهلاك بعض المحاصيل الهامة للمياه في المملكة .

الجدول (٣/٨)

معدلات استهلاك المياه حسب المحاصيل عام ١٤٠٤هـ

المحصول	المساحة (هكتار)	معدل استهلاك الهكتار (متر مكعب/السنة)	اجمالي الاستهلاك (مليون متر مكعب/السنة)	%
القمح	٣٢٠ر٠٠٠	٨ر٧٠٠	٢ر٧٨٤	٣٧ر٥
محاصيل الحبوب	١٤٤ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	١ر٢٩٦	١٧ر٥
الخضار	٧٤ر٦٠٠	١٥ر٠٠٠	١ر١١٩	١٥ر١
الأعلاف	٤٥ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠	١ر١٢٥	١٥ر١
التور والفواكه	٨٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٤٢٥	٥ر٧
محاصيل دائمة أخرى	٦٧ر٥٠٠	١٠ر٠٠٠	٦٧٥	٩ر١
الاجمالي	٧٣٦ر١٠٠		٧ر٤٢٤	١٠٠

تنسيق استعمالات المياه :

إن أوضاع المياه في بعض مناطق المملكة حرجة من حيث عدم التوازن المتزايد بين موارد المياه واستعمالاتها . ومع استكمال جانب كبير من التجهيزات الأساسية لتوفير المياه ، تقتضى الحاجة تنظيم وتنسيق كافة الأنظمة فيما يتعلق بالمياه ، ولا سيما تنفيذ الرقابة وتنظيم استهلاك المياه وترشيده . وتعد هذه المهمة من مهام الخطة الوطنية للمياه التي ستقوم وزارة الزراعة والمياه باصدارها وعمل الاجراءات اللازمة لتنفيذها .

وهناك حاجة ماسة للاسراع في اصدار الخطة الوطنية للمياه ونشرها . ويتمثل ذلك في الحاجة الى تنسيق أنشطة الجهات الحكومية في مجال توفير المياه . واستنادا الى ماسبق يعتبر تنفيذ المشروعات على مراحل وسيلة فعالة لخفض التكاليف . وستضمن الخطة الوطنية للمياه عند بداية تطبيقها التأكد من أن توفير الخدمات والتوسع في الطاقة لا يتجاوز المتطلبات الحالية والمتطلبات المتوقعة قريبا وذلك تمشيا مع الأساس الاستراتيجي الأول لخطة التنمية الرابعة .

تعرفه المياه :

كانت الحكومة خلال خطة التنمية الثالثة توفر المياه للاستعمالات الزراعية والصناعية بدون مقابل كما كانت تعرفه المياه الخاصة بالاستعمال المنزلي معانة بنسبة كبيرة . اضافة الى ذلك تقوم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بتوفير المياه للبلديات دون مقابل . وفي حين أن انتاج هذه السياسة قد عاد بالفائدة على كافة مواطني المملكة فإنه يؤدي في الوقت ذاته الى هدر كبير لهذه الموارد . علاوة على ذلك ، تتلقى بعض القطاعات والمستهلكين حصة غير متناسبة من المنافع حيث تزيد هذه المنافع بصورة مباشرة مع ازدياد حجم استهلاك المياه . ونظرا لكون المياه من الموارد المحدودة فإنه يجب تشجيع المحافظة على هذا المورد . ويعتبر تطبيق نظام

تصاعدي للتعرفه أفضل وسيلة لتحقيق ذلك اذ تمتشى هذه السياسة مع الأساس الاستراتيجى الثالث لخطه التنمية الرابعة الرامى الى تخفيض معدلات الاعانة التي تقدمها الدولة مما قد يساهم فى ترشيد الاستهلاك . وبالإمكان حماية المستهلكين ذوى الدخل المحدود عن طريق وضع رسوم منخفضة للحد الأدنى الأساسى من الاحتياجات . (صدر مؤخرًا نظام الرسوم التصاعديّة) .

إدارة المياه :

ينص الهدف الاستراتيجى الأول لخطه التنمية الرابعة على امكانية تحسين الأداء الاقتصادى عن طريق تطوير النظم الادارية المناسبة بما يتلاءم والاحتياجات الجديدة للمجتمع . وفى هذا الصدد دعت الحاجة الى اعادة تقويم الاطار التنظيمى لإدارة المياه فى المملكة . وفى الوقت الذى تم فيه تأسيس وزارة الزراعة والمياه قبل ثلاثين عاما كان من المستحيل توقع الزيادة الهائلة التى سيواجهها الطلب على المياه لا سيما فى قطاع الزراعة وما نجم عن ذلك من ضغط كبير على الموارد المائية فى المملكة . وقد كانت مهمات وزارة الزراعة والمياه محدودة عندما تولت وزارة الشؤون البلدية والقروية مهمة توفير المياه فى مراكز التجموع . ومع ذلك احتفظت وزارة الزراعة والمياه بمهامها فى مجال توفير المياه واقامة الشبكات وواصلت توسعة هذه المهمات ، حيث تمكنت بالتدرج من احراز مكان الصدارة فى اقامة التجهيزات الأساسية للمياه فى المملكة . وتعتبر مهمة توزيع مياه الشرب على التجمعات السكنية عن طريق شبكات المياه أقرب الى طبيعة العمل الذى تؤديه وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ولذا سيتم نقل هذه المهمات كاملة الى وزارة الشؤون البلدية والقروية بمجرد استكمال انشاء وحدات ادارية لهذا الغرض .

التنمية الاقليمية :

شهدت خطة التنمية الثالثة تقدما كبيرا فى توفير موارد للمياه بكميات كافية لسد حاجة معظم سكان المملكة الا أن بعض السكان القاطنين فى بعض المناطق الريفية والقرى المنعزلة ما زالوا يعانون من نقص المياه . وتهدف الحكومة بتركيزها على التنمية الاقليمية فى خطة التنمية الرابعة الى معالجة هذا التفاوت فى تلبية احتياجات السكان الأساسية من المياه . ولهذا سيتم تخصيص (٧٠٪) من اعتمادات خطة التنمية الرابعة لوكالة وزارة الزراعة والمياه لشؤون المياه لانشاء شبكات توزيع مياه الشرب مع التركيز على المدن الصغيرة والقرى فى المناطق الريفية .

استراتيجية تنمية المياه فى خطة التنمية الرابعة :

٣/١/٨

تعطى استراتيجية خطة التنمية الرابعة تركيزا خاصا على الاستخدام السليم لموارد المياه النادرة . وستأتى معظم امدادات المياه فى المستقبل من المخزون الاحتياطى للمياه غير القابلة للتجديد . ولذلك تؤكد خطة التنمية الرابعة بشكل رئيسى على ادخال اجراءات للمحافظة على المياه وتوفير الادارة الحازمة لموارد المياه الاقليمية ووضع الأولويات فى استعمال المياه بالاضافة الى تطبيق أنظمة التعرفه واقامة تنسيق وثيق بين خطط التنمية الزراعية وخطط تنمية المياه .

الأهداف والسياسات :

١/٣/١/٨

الأهداف :

ستستند تنمية قطاع المياه خلال خطة التنمية الرابعة الى الأهداف الرئيسية التالية :

— تلبية احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية للمياه .

- تحديد تنمية كافة موارد المياه الى مستويات معقولة والمحافظة عليها طبقا للاحتياجات البعيدة المدى للمملكة .
- تعزيز استغلال موارد المياه المتاحة من خلال انشاء السدود لاعادة تغذية الطبقات الحاملة للمياه ، وتحسين وسائل تجميع ومعالجة واستغلال مياه المجارى .

السياسات :

لتحقيق الأهداف المذكورة سيتم اتباع السياسات التالية :

- ١ — تنسيق وتنمية استغلال موارد المياه وفقا للخطوط العريضة للخطة الوطنية للمياه .
- ٢ — الاحتفاظ بقاعدة من البيانات الدقيقة عن خصائص الطبقات الحاملة للمياه ، ومخزون المياه الجوفية ، ونوعية المياه ، والتغير فى مناسبيها ، ومعدل هطول الأمطار ، وتسرب المياه فى الأرض ، والتبخر استنادا الى الدراسات الهيدرولوجية ، والهيدروجيولوجية .
- ٣ — مواصلة تنفيذ مشاريع توفير المياه من الموارد المحلية أو من مصادر مياه بديلة ، كمياه البحر المحلاة ، فى المناطق التى لا تتوفر فيها المياه الجوفية بكميات كافية ونوعية جيدة مع اعطاء الأولوية القصوى لتلبية احتياجات السكان والاستعمالات المنزلية .
- ٤ — انشاء وحدات ادارية لتطبيق الأنظمة واللوائح وحقوق المستهلكين حسب أولويات استعمال المياه .
- ٥ — مراقبة استهلاك المياه ونوعيتها لجميع المستهلكين وذلك بتركيب عدادات للمياه واعداد نظام لتعريفه تصاعدية لكافة القطاعات المستهلكة للمياه .
- ٦ — تحديد معدلات الضخ فى المناطق التى تعاني مصادر المياه فيها من نقص حاد أو من تغيير فى نوعية المياه ، وذلك ضمن مستويات تجعل امدادات المياه مستمرة فى المستقبل ، وتطبيق معدلات للضخ فى المدى القصير والمتوسط والبعيد بالنسبة لحقول المياه أو أجزاء منها .
- ٧ — استخدام الأساليب الفنية التى تساعد على الاقتصاد فى استعمال المياه وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة مثل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بوضع مواصفات ومقاييس موحدة لنوعية المياه ومعالجة واستعمال مياه المجارى ، ومعدلات الرى ، والأعمال الانشائية الخاصة بشبكات توزيع المياه ، وتمديدات والتوصيلات فى المنازل والمصانع والمباني الأخرى .

٢/٣/١/٨ البرامج :

حسب استراتيجية خطة التنمية الرابعة لقطاع المياه سيجرى تنفيذ السياسات المذكورة أعلاه من خلال البرامج التالية :

إدارة المياه :

يتضمن هذا البرنامج اعداد وتطبيق خطط المياه الاقليمية الرئيسية بالاستناد الى الخطة الوطنية للمياه . ويهدف هذا البرنامج بشكل رئيسى الى ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها . وتمثل العناصر الرئيسية للبرنامج فيما يلى :

- تنفيذ الخطة الوطنية للمياه بما فيها النظام الوطنى للمياه (الأنظمة واللوائح) .

- إعداد الخطط الإقليمية الرئيسية لقطاع المياه .
- التقويم الدورى لسياسات المياه والزراعة .
- مراقبة الاستهلاك فى جميع القطاعات المستخدمة للمياه .
- تحديد المعدلات القصوى للضخ من الطبقات الحاملة للمياه و/أو أجزائها .
- وضع وتنفيذ نظام تعرفه المياه لجميع فئات المستهلكين .
- تحديد وتطبيق المواصفات الفنية على أعمال المياه ونوعيتها .

تنمية موارد المياه :

يشتمل هذا البرنامج على المشاريع التى تقوم بها وزارة الزراعة والمياه لتنمية موارد المياه السطحية للاستعمال المباشر ولزيادة تغذية الطبقات الحاملة للمياه ، بالإضافة الى مشاريع معالجة مياه المجارى وانشاء بنك شامل للمعلومات الخاصة بالمياه . ويشمل ايضا برنامج هيئة مشروع الرى والصرف بالأحساء لتجميع واعادة استعمال مياه الصرف . كما يشمل مشاريع وزارة الزراعة والمياه لتنمية المياه السطحية بما فى ذلك دراسات لأحواض الأودية وانشاء السدود لتوفير مياه الرى ودرء أخطار السيول وزيادة تغذية طبقات المياه الجوفية السطحية . ولا زال تطبيق تكنولوجيا معالجة مياه المجارى حديث العهد نسبيا فى المملكة لذلك سيسبق تنفيذ أى مشروع رئيسى دراسات للجدوى الفنية والاقتصادية بالإضافة الى آثارها على البيئة .

وتعتبر مراقبة موارد المياه بشكل دائم من أجل تقويمها وتنميتها من أهم عناصر هذا البرنامج حيث توفر المعلومات الضرورية اللازمة لإدارة هذه الموارد ادارة مثلى .

توفير مياه الشرب :

يتضمن هذا البرنامج الذى تقوم به وزارة الزراعة والمياه بتصميم وانشاء شبكات مياه الشرب والاشراف عليها بما فى ذلك حفر الآبار . وبموجب المرسوم الملكى رقم (٢٢/م) وتاريخ ١٣٩١/٦/٢٣هـ سيتم انتقال مسئولية امداد مياه الشرب الى وزارة الشؤون البلدية والقروية عندما تستكمل أجهزتها الخاصة التى تستطيع تولى هذه المسئولية . ويركز برنامج توفير المياه على تصميم وانشاء شبكات المياه فى المدن الصغيرة والقرى والمناطق الريفية ، كما يتضمن هذا البرنامج اعداد جدول زمنى لنقل أنشطة مشاريع توفير مياه الشرب الى وزارة الشؤون البلدية والقروية .

التشغيل والصيانة :

يضم قطاع المياه تجهيزات أساسية واسعة ومتنوعة تشتمل على شبكات المياه والمجارى والآبار والسدود وخطوط الأنابيب ومحطات التنقية ومحطات التحلية . ووفقا لاستراتيجية خطة التنمية الرابعة يعتبر تحسين الأداء فى عمليات التشغيل والصيانة شرطا ضروريا لتخفيض التكاليف . واستنادا الى ذلك ستقوم الجهات العاملة فى قطاع المياه والمتمثلة فى وزارة الزراعة والمياه ، ووزارة الشؤون البلدية والقروية ، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ، وهيئة مشروع الرى والصرف بالأحساء بالتركيز على أعمال الصيانة الوقائية لهذه المرافق . ويعتبر التدريب على رأس العمل للقوى البشرية السعودية عنصرا هاما فى كافة أنشطة الصيانة التى سيتم القيام بها فى هذا المجال .

نققات البرامج : ٣/٣/١/٨

يوضح الجدول (٤/٨) النفقات المستهدفة لكل برنامج ضمن قطاع المياه فى خطة التنمية الرابعة .

الجدول (٤/٨)

نفقات برامج قطاع المياه

(مليون ريال)

وزارة الزراعة والمياه (شئون المياه) (أ)

٩٠ر٠	ادارة المياه
٢٢٦٠ر٢	تنمية موارد المياه
٦٨١٤ر٦	توفير مياه الشرب
٦٥٢ر٢	التشغيل والصيانة
<u>٩٨١٧ر٠</u>	المجموع الفرعى

المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة :

١٤١٥٦ر٢	انشاء مشاريع التحلية وتطويرها
٥٥٦٣ر٨	التشغيل والصيانة
١٢١٦ر٢	الادارة
<u>٢٠٩٣٦ر٢</u>	المجموع الفرعى

٣٢٠ر٥

الايادات المتوقعة

هيئة مشروع الرى والصرف بالأحساء :

٩٤٦ر٠	ادارة وتشغيل وصيانة
٤٣ر٠	الأبحاث والدراسات وتنمية موارد المياه
٣٧ر٥	الانشاءات
١٠ر٠	تنمية القوى البشرية
<u>١٠٣٦ر٥</u>	المجموع الفرعى

(أ) النفقات الادارية مشمولة فى قطاع الزراعة .

٤/٣/١/٨ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

يشترك القطاع الخاص فى العديد من الأنشطة المتعلقة بقطاع المياه ، وفى مجال تنمية موارد المياه يتولى القطاع الخاص كافة عمليات حفر الآبار وانشاء السدود وصيانتها ودراسات موارد المياه وأعمال التصميم . كما يتولى القطاع الخاص تنفيذ مشاريع توريد مياه الشرب فضلا عن أعمال التشغيل والصيانة . وتشمل الفرص المتاحة مستقبلا للقطاع الخاص الأنشطة المتعلقة بالمحافظة على المياه كادخال الأساليب التكنولوجية للاقتصاد فى استخدام المياه ، وفى اعادة استعمالها .

٢/٨ الطاقة :

١/٢/٨ نظرة عامة :

تنعم المملكة بعدة موارد رئيسية للطاقة أبرزها الزيت الخام ، والغاز الطبيعي . كما تم العثور على الفحم في عدد من المواقع بالمملكة ، ولكن لم تعرف جدواها الاقتصادية بعد .
تشارك الدولة مع القطاع الخاص في تنمية موارد الزيت والغاز ، وتتولى شركة أرامكو مع شركة الزيت العربية وشركة جيبي للزيت إنتاج الزيت الخام . في حين أن عمليات التكرير والخلط وتصدير المنتجات تقوم بها عدة جهات مثل بترومين ، وشركات الزيت العالمية ، والقطاع الخاص .
وتعد بترومين الجهة الوحيدة التي تقوم بأعمال تسويق المنتجات البترولية المكررة في الأسواق المحلية ولكنها تتنافس مع القطاع الخاص في تسويق زيوت التشحيم .
تشكل المعدلات العالية للاشعاع الشمسي فوق مساحات واسعة من المملكة مصدرا ممكنا للطاقة البديلة ، وتجري برامج البحوث والتطوير منذ عدة سنوات في مجالات توليد الكهرباء والتكييف ، والزراعة ، وإنتاج الهيدروجين ، مما يعتمد على الطاقة الشمسية . وتتطلب الطبيعة المحدودة للموارد الهيدروكربونية على المدى الطويل العمل على توفير بدائل مجدية لها لم يتم استخدامها بعد في المملكة مثل الطاقة النووية .

٢/٢/٨ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

١/٢/٢/٨ الزيت الخام

يتأثر مستوى إنتاج الزيت السعودي بأوضاع سوق الزيت العالمية وبسياسات الدول المصدرة للبترول (الأوبك) . ومنذ عام ١٤٠٠هـ عندما بلغ إنتاج المملكة من البترول ذروته انخفضت حصة المملكة في اجمالي إنتاج العالم من (١٦٦٦٪) الى (٧٠٤٪) عام ١٤٠٤هـ . كما انخفضت نسبة حصة إنتاج الأوبك في الإنتاج العالمي من (٤٥٪) الى (٣١٪) خلال الفترة نفسها . ويلخص الجدول (٥/٨) الحصص النسبية للإنتاج العالمي .

الجدول (٥/٨)

الإنتاج العالمي للبترول

(مليون برميل/يوم)

١٩٨٤ م		١٩٨٠ م		١٩٧٥ م		
مليون برميل	%	مليون برميل	%	مليون برميل	%	
٧٠٤	٤٣	٩٩	١٦٦	١٣٣	٧١	المملكة العربية السعودية
٢٣٠٤	١٣٥	١٧٠	٢٨٤	٣٧٦	٢٠١	دول الأوبك (باستثناء المملكة)
٦٩٢	٤٠	٣٢٨	٥٥٠	٤٩١	٢٦٢	غير دول الأوبك
١٠٠	٥٧٨	١٠٠	٥٩٧	١٠٠	٥٣٤	اجمالي الإنتاج العالمي

وقد أسهمت عدة عوامل في خلق هذا الاتجاه التنافسي أهمها زيادة القدرة الانتاجية لدى الدول غير الأعضاء في منظمة الوبك ولاسيما بلدان بحر الشمال ، والمكسيك ، وكندا ، ومصر ، وانخفاض الطلب العالمي على الزيت نتيجة للركود الاقتصادي العالمي ، وتطوير مصادر بديلة للطاقة ، واجراءات ترشيد الاستهلاك . كما أسهم ارتفاع قيمة التبادل للدولار مقابل العملات الأخرى في اضعاف الطلب على البترول من خلال زيادة سعره في العديد من الدول المستهلكة .

وشهدت المملكة أيضا انخفاضاً موازياً في صادراتها من الزيت حيث انخفض حجم الصادرات من الزيت الخام من (٩٢) مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٠م الى (٣٧) مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٣م ، ومن (٥٠٠) ألف برميل يوميا الى (٤٠٠) ألف برميل يوميا من المنتوجات المكررة في الفترة نفسها . ومنذ عام ١٩٨٣م ازداد تأثير انخفاض صادرات الزيت على الإيرادات نتيجة لانخفاض أسعار الزيت العالمية . وتمثل ذلك في هبوط السعر الرسمي للزيت العرفي الخفيف من (٣٤) دولارا للبرميل سنة ١٩٨٢م الى (٢٩) دولارا للبرميل سنة ١٩٨٣م .

الانجازات الرئيسية المتحققة خلال خطة التنمية الثالثة :

- (١) تم احراز تقدم في برامج الاستكشاف حيث جرى حفر معدل (٩) آبار استكشافية سنويا خلال الفترة ١٤٠٠ - ١٤٠٣هـ . ونجم عن ذلك اكتشاف (١٠) حقول بترولية جديدة ، وأضيفت موارد جديدة وثابتة في: تينات ، والعمد ، والحصبة ، وأبوجفان ، والقرضي، وأبوسعفة ، والسفانية ، وبالتالي ازداد حجم الاحتياطي المؤكد والممكن استخراجة بمقدار (١٢) بليون برميل ليصل اجمالي الاحتياطي الى (١٦٩) بليون برميل في عام ١٤٠٣هـ .
- (٢) وقد أجريت دراسات عن أوضاع الحقول ، وتغيرات المخزون ، وتحديد مستويات الانتاج المثلى للحقول الرئيسية ، وذلك لتفادي الأضرار التي قد تصيبها .
- (٣) وطبقا لأهداف الخطة الثالثة بزيادة نسبة صادرات الزيت الخام الثقيل والمتوسط المنخفضت نسبة انتاج الزيت الخفيف من ٧٢٪ عام ١٩٨٠م الى ٦٠٪ عام ١٩٨٤م .
- (٤) ومن الانجازات الهامة التي تحققت خلال خطة التنمية الثالثة استكمال انشاء خط نقل الزيت الخام من الشرق الى الغرب بين شلدم وينبع ، وذلك عام ١٤٠٢هـ ، وتبلغ قدرة الخط (١٨٥) مليون برميل يوميا . أما تدفق الزيت الخام عبر خط التابلاين الى مدينة صيدا في لبنان فقد توقف منذ عام ١٤٠٢هـ .
- (٥) أصبحت المملكة في عام ١٤٠٣هـ المالك الوحيد لشركة الزيت العربية الامريكية (أرامكو) التي تنتج ٩٦٪ من اجمالي انتاج المملكة من الزيت الخام .
- (٦) وركزت خطة التنمية الثالثة على تنمية القوى البشرية وتطويرها ، ونتيجة لذلك توسع تدريب الموظفين كما زادت مساهمة السعوديين في مجالات التخطيط والاشراف وادارة صناعات الزيت .
- (٧) ونفذت أرامكو مشروعا لمعالجة وحقن (٦٦٠,٠٠٠) مترمكعب من مياه البحر يوميا في حقول الزيت لزيادة مستوى الضغط فيها . وحيث ان المعدل الاجمالي المطلوب للحقن هو (١٥) مليون مترمكعب يوميا (مياه بحر ، ومياه جوفية) لذا فهناك امكانية استبدال (٨٤٠) ألف مترمكعب من المياه الجوفية بمياه البحر مستقبلا .

٢/٢/٢/٨ تكرير البترول :

ازداد انتاج المنتجات المكررة بصورة مطردة من (٣) ملايين برميل عام ١٣٧٠هـ الى أكثر من (٣١٠) مليون برميل عام ١٤٠٣هـ . وتوجد ست مصاف عاملة تبلغ طاقتها الاجمالية (٩.٠) مليون برميل/اليوم . وبصورة عامة

فان مصافي المملكة مخصصة اما للتصدير أو لاستهلاك السوق المحلي حسب تصميم قائمة منتجاتها . وعلى أى حال فقد استخدمت مصفاة رأس تنورة لتلبية احتياجات كل من السوق المحلي والتصدير .

مصافي الاستهلاك المحلي

يبين الجدول (٦/٨) بأن قدرة المصافي المحلية ازدادت من (١٠٥) آلاف برميل في اليوم عام ١٣٩٩هـ الى (٣٧٤) ألف برميل في اليوم عام ١٤٠٤هـ . وهو يقل بـ (٢٥٠) ألف برميل/اليوم عن الهدف المحدد في خطة التنمية الثالثة لعام ١٤٠٤هـ نتيجة الغاء توسعة مصفاة ينبع الجديدة (المرحلة الثانية) .

مصافي التصدير

يتضمن الجدول (٦/٨) أيضا قدرة مصافي التصدير ، وقد بلغت (٥٣٠) ألف برميل في اليوم عام ١٣٩٩هـ منها (٤٥٠) ألف برميل يوميا انتاج مصفاة رأس تنورة . ونتيجة للتأخير في استكمال المصافي المشتركة الجارى تنفيذها حاليا في الجبيل وينبع ورابع لم يحدث أى تغيير في طاقة المصافي . وسيبدأ تشغيل المصافي في الجبيل وينبع عام ١٤٠٥هـ ان شاء الله . وتبلغ طاقة كل منهما (٢٥٠) ألف برميل في اليوم ، بينما تأجل انجاز مصفاة رابع الى عام ١٤٠٨هـ . وتبلغ طاقتها (٣٠٣) ألف برميل يوميا . وسيصبح اجمالى قدرة مصافي التصدير (١٠٣٠) ألف برميل يوميا بنهاية عام ١٤٠٥هـ .

تكرير الزيوت الأساسية :

المصنع الوحيد للزيوت الأساسية في المملكة هو مصنع لوبريف وهو عبارة عن مشروع مشترك بين بترولين وشركة موبيل في جدة . وقد ارتفعت طاقة المصنع من مليون برميل سنويا عام ١٣٩٩هـ الى (١ر٥) مليون برميل سنويا ، خلال خطة التنمية الثالثة ، وزاد الانتاج من (١ر٢٦٧ر٠٠٠) برميل عام ١٣٩٩هـ الى (١ر٤٧٩ر٠٠٠) برميل عام ١٤٠٣هـ ، بينما انخفضت نسبة الصادرات من (٢ر٧٥٪) من الانتاج عام ١٣٩٩هـ الى (٤ر٢٣٪) عام ١٤٠٣هـ . وكان هذا الانخفاض في النمو نتيجة لزيادة طاقة خلط الزيوت في المصانع بالمملكة .

الجدول (٦/٨)

قدرة مصافي الزيت^(١)

(ألف برميل يومياً)

المصفاة	الطاقة الفعلية		المستهدف في الخطة الثالثة	تحت التنفيذ
	١٣٩٩هـ	١٤٠٤هـ		
<u>المصفاة للاستهلاك المحلي :</u>				
جدة	٨٥	٨٥	٨٥	—
الرياض	٢٠	١٣٥	١٣٥	—
ينبع (المرحلة الأولى)	—	١٥٤	١٥٤	—
ينبع (المرحلة الثانية)	—	—	٢٥٠	—
اجمالي مصافي الاستهلاك	١٠٥	٣٧٤	٦٢٤	—
<u>مصافي التصدير :</u>				
الجبيل	—	—	٢٥٠	٢٥٠
ينبع	—	—	٢٥٠	٢٥٠
رابغ	—	—	٣٠٣	٣٠٣
رأس تنورة ^(٢)	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	—
شركة الزيت العربية	٣٠	٣٠	٣٠	—
شركة جيتي	٥٠	٥٠	٥٠	—
اجمالي مصافي التصدير	٥٣٠	٥٣٠	١٣٣٣	٨٠٣
اجمالي القدرة	٦٣٥	٩٠٤	١٩٥٧	٨٠٣

(١) القدرة المصممة .

(٢) مصفاة رأس تنورة تخدم أسواق التصدير والأسواق المحلية .

خلط زيوت التشحيم :

ازدادت طاقة مصانع خلط زيوت التشحيم في المملكة من (٥٠٠) ألف برميل سنوياً عام ١٣٩٩هـ الى (١٥٠٠٠٠) برميل عام ١٤٠٤هـ . وقد كان المستهدف في خطة التنمية الثالثة (٢٠٠٠٠٠ ر.٢٠٠٠٠) برميل (أنظر الجدول ٧/٨) . وتملك شركة بترولوب المشتركة بين بترومين وموبيل هذه الطاقة كلها . وهي موزعة بين مصنعين أحدهما في جدة والآخر في الرياض .

الجدول (٧/٨)

طاقة خلط زيوت التشحيم المحلية

١٣٩٩ - ١٤٠٤ هـ

(ألف برميل في السنة)

المصنع	الطاقة الفعلية		الهدف لعام ١٤٠٤ هـ
	١٣٩٩ هـ	١٤٠٤ هـ	
بترولوب - جدة	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
بترولوب - الرياض	—	٥٠٠	٥٠٠
الجبيل	—	—	٥٠٠
المجموع	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠

الغاز الطبيعي ٣/٢/٢/٨

ان غالبية كميات الغاز الطبيعي الذي تنتجه المملكة العربية السعودية هو غاز مرافق وبالتالي فان معدل انتاجه يعتمد على انتاج الزيت الخام . وقدر باقى احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي بحوالى (٣٤٩١) بليون متر مكعب . ويمثل ذلك حوالى (٣٨٪) من الاحتياطي العالمى من الغاز الطبيعي .

تجميع الغاز :

قبل عام ١٣٩٧ هـ كان يتم حرق معظم الغاز المرافق الذى يتم انتاجه فيما عدا كميات قليلة من الغاز غير المعالج الذى كان يعاد حقنه فى مكامن الزيت للمحافظة على الضغط أو يستعمل وقودا ولقيما فى الصناعات المحلية . وفى عام ١٣٩٥ هـ تولت أرامكو نيابة عن الحكومة تنفيذ وإدارة برنامج رئيسى لتجميع الغاز حيث صمم هذا البرنامج لتجميع ومعالجة حوالى (٣٤) بليون متر مكعب من الغاز المرافق فى السنة . وتم تشغيل أربعة مراكز رئيسية لتجميع ومعالجة الغاز هى : شدقم ، والعثمانية ، والجمعية ، وينبع خلال خطة التنمية الثالثة .

ويتضمن الجدول (٨/٨) المراكز ومنتجاتها وتاريخ الانجاز .

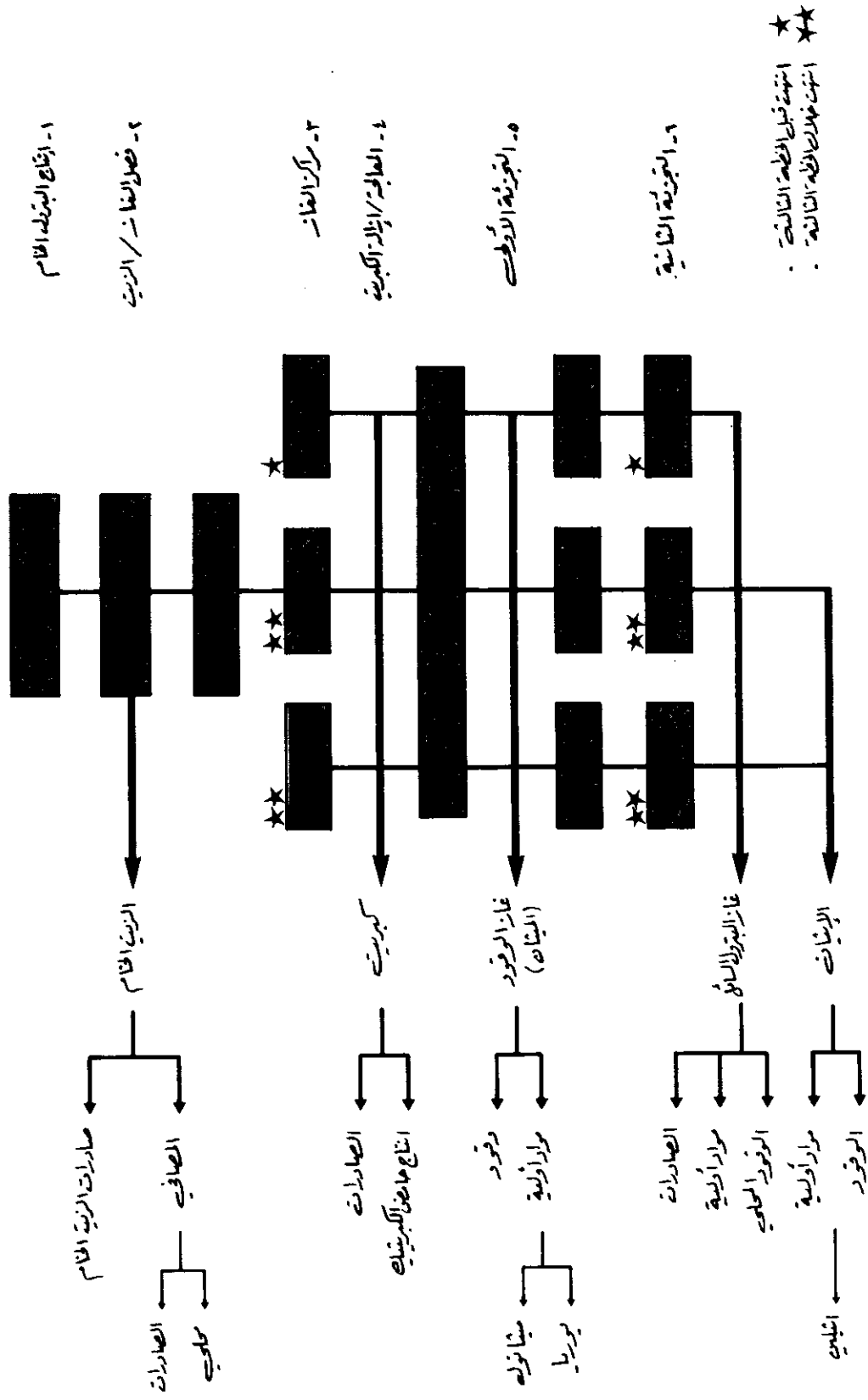
الجدول (٨/٨)

مشروع تجميع الغاز ومعالجته

سنة اكتمال المشروع	المنتجات	المركز
١٩٧٧	الكبريت ، وغاز الوقود (ميثان)	١ - برى
١٩٨٠	الكبريت ، وغاز الوقود (ميثان)	٢ - شدقم
١٩٨٢	الكبريت ، وغاز الوقود (ميثان)	٣ - العثمانية
١٩٦١	غاز البترول السائل	٤ - رأس تنورة
١٩٨٠	غاز البترول السائل والايتان	٥ - الجمعية
١٩٨٢	الايتان ، وغاز البترول السائل	٦ - ينبع

شكل رقم (٢-٨)

برنامج مجمع الغاز : المراحل ومارتبطه بامان مشروعاته



وتبلغ الطاقات الاجمالية لمعامل التجزئة (٤١٠٠) طن من الكبريت/اليوم ، و (٢) بليون قدم مكعب من الميثان/اليوم ، و (٣٦٠) مليون قدم مكعب من الايثان/اليوم ، و (٣٧٥) ألف برميل/اليوم من غاز البترول السائل (البروين والبوتين والبنزين الطبيعي) .
اكتمل خط أنابيب الغاز من شدم الى ينبع عام ١٤٠١ هـ ، ويبلغ طوله (١١٦٨) كيلومترا ، وطاقته (٢٧٠) ألف برميل/اليوم من الغاز الطبيعي السائل .

الاتاج :

ارتفع حجم كميات الغاز المستغلة من (١٢٧) بليون مترمكعب عام ١٣٩٩ هـ الى (٢٨٢) بليون مترمكعب عام ١٤٠٢ هـ أى بمعدل نمو سنوى مقداره (٣٠٪) . والأهم من ذلك الزيادة فى نسبة حجم الغاز المستغل ، وقد بلغت (٨٢٪) سنة ١٤٠٢ هـ بالمقارنة مع (٢٣٦٪) فى سنة ١٣٩٩ هـ .

الاستكشاف :

لقد تحقق انجاز هام خلال خطة التنمية الثالثة يتمثل فى اكتشاف الغاز غير المرافق بكميات كبيرة . حيث أدت الاختبارات فى الطبقات العميقة الى اكتشاف الغاز تحت حقول غوار وأبوسعفة .

الطاقة الشمسية والنوية : ٤/٢/٨

من بين الاهداف الوطنية البعيدة المدى للمملكة العمل على تطوير مصادر بديلة للطاقة بهدف تنويع المصادر من جهة والاستعداد لعصر ما بعد البترول عندما تنضب مصادر الزيت الخام .
وفى المملكة مستويات مرتفعة من الاشعاع الشمسى على مدار السنة فوق مساحات واسعة مما يجعل من الطاقة الشمسية مصدرا رئيسا للطاقة المتجدده . ولكن أعمال البحث والتطوير لم تبدأ الا بعد انشاء المركز الوطنى للعلوم والتكنولوجيا . وقد تم تحديد أربعة مجالات للبحث والتطوير فى مجال الطاقة الشمسية وهى :

- التطبيقات فى الريف والزراعة .
- التطبيقات فى المدن .
- التطبيقات فى الصناعة .
- الأنظمة المتعلقة بتنمية الموارد .

وتتم هذه الأنشطة بصورة مشتركة بين المملكة وجهات دولية متخصصة بموجب اتفاقيات للتعاون الفنى مع الولايات المتحدة وألمانيا .

وقد أنشئت محطة كهروضوئية لتوليد الكهرباء وقدرتها (٣٥٠) كيلووات تعمل بالطاقة الشمسية عام ١٤٠٢ هـ . وتعتبر هذه المحطة تجريبية . وهى تؤمن جانباً من احتياجات الكهرباء لثلاث قرى . وتخضع المحطة منذ انجازها للتقويم فيما يتعلق بأدائها . ويجرى انشاء مشروع تجريبى للزراعة فى بيوت محمية باستخدام الطاقة الشمسية للتحكم فى البيئة الزراعية . ويشمل برنامج التبريد بالطاقة الشمسية عدة نشاطات ويتم تنفيذه فى أربع جامعات سعودية . ويستهدف هذا المشروع الذى دخل مرحلته الثانية تطوير وحدات تبريد طاقتها (٣) أطنان وتستند الى الدورة الامتصاصية لبروميد الليثيوم وأخرى الى نظام يعتمد على دورة رانكن .

كما يجري حالياً تصميم مشروع تجريبي في ينبع لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية ، وقد تم الانتهاء من دراسة اختيار الموقع .
وتعتبر الطاقة النووية أحد البدائل الهامة لمصادر الطاقة وقد أعطيت المسؤولية لتطوير برنامج للطاقة النووية في المملكة الى مركز العلوم والتكنولوجيا عام ١٤٠١هـ .

٥/٢/٢/٨ الاستهلاك المحلي للطاقة :

أظهر استهلاك الطاقة في المملكة بعض التغيرات الهيكلية خلال السنوات الأخيرة وبين الجدول (٩/٨) بأن حصة قطاعات النقل والصناعة قد زادت في اجمالي استهلاك الطاقة خلال الفترة ١٣٩٩هـ الى ١٤٠٢هـ .

الجدول (٩/٨)

الاستهلاك المحلي للطاقة

نسبة الاستهلاك		حجم الاستهلاك	
%	%	مليون برميل (أ)	
١٤٠٢هـ	١٣٩٩هـ	١٤٠٢هـ	
٤٤ر٥	٣٢	١٥٠ر٩	النقل
٢٤	٢٩	٨١ر٣	المرافق
١٥	٤	٥٠ر٨	الصناعة
١٦ر٥	٣٥	٥٥ر٩	قطاعات أخرى
١٠٠	١٠٠	٣٣٨ر٩	

(أ) معدل زيت خام .

ومن المتوقع أن ينمو الطلب على منتجات الزيت والغاز بنسبة ٧.٥٪ سنوياً ، وعلى الزيت الثقيل بنسبة ٩٪ سنوياً خلال فترة الخطة الرابعة . ويلخص الجدول (١٠/٨) توقعات الطلب المحلي على الطاقة .

الجدول (١٠/٨)

الطلب المحلي على منتجات الطاقة خلال الخطة الرابعة

(مليون برميل سنوياً)

المقدر		الفعلي	
١٤١٠هـ	١٤٠٥هـ	١٤٠٣هـ	
منتجات البترول :			
٧ر٩	٦ر١	٥ر٣	غاز البترول السائل
٧٧ر٣	٥٦ر٠	٤٩ر٠	بنزين سيارات
٨٦ر٩	٨١ر٣	٩٣ر٠	ديزل
٢٣ر٧	١٨ر٨	١٦ر٣	منتجات أخرى خفيفة
١٤٠ر٤	٩١ر٤	٧٨ر٢	زيت وقود ثقيل
٢ر٥	٢ر٠	١ر٩	زيوت وشحوم
٢٣ر٩	١٢ر٠	١٥ر٠	منتجات ثقيلة أخرى
٤٥ر١	٤٤ر٩	٣٠ر٣	زيت خام للحرق المباشر
<u>٤٠٧ر٧</u>	<u>٣١٢ر٥</u>	<u>٢٨٩ر٠</u>	المجموع الفرعي
<u>١٩٨ر٢</u>	<u>١٤٠ر٧</u>	<u>٩٦ر٠</u>	غاز طبيعي وايثان
<u>٦٠٥ر٩</u>	<u>٤٥٣ر٢</u>	<u>٣٨٥ر٠</u>	إجمالي الزيت (بما في ذلك غاز البترول السائل)

قضايا ومعوقات : ٦/٢/٢/٨

تسويق المنتجات المكررة :

نظراً لوجود فائض عالمي في القدرة التكريرية والتي قدرت بحوالي عشرين مليون برميل يوميا عام ١٤٠٢هـ فقد انخفضت هوامش الربح في أعمال التكرير خلال الفترة . ولا يتوقع أن يطرأ تحسن كبير على المدى المتوسط لهذا الوضع بل من المحتمل أن يزداد سوءا نتيجة للقدرة التكريرية المتوقع اضافتها ، لذا ستقوم المملكة باتباع سياسة تسويقية فعالة لتصريف منتجاتها المكررة . كما ستعمل في الوقت نفسه على تحقيق التكامل بين عمليات الانتاج في مصافي الاستهلاك المحلي ومصافي التصدير لتحقيق مرونة أكبر في عمليات الانتاج والتصدير .

التخزين وشبكات التوزيع :

نظراً للزيادة المتوقعة في استخدام الوقود الثقيل من قبل مرافق الكهرباء ، ومحطات التحلية في المنطقتين الغربية

السياسات :

- تطبيق سياسة انتاج للزيت الخام تأخذ في اعتبارها - على المدى البعيد - نسب الأنواع المختلفة من الهيدروكربونات التي يحتوى عليها الاحتياطي الوطني .
- استخدام وادخال أحسن الوسائل والأساليب التقنية والأجهزة في عملية التنقيب والانتاج والتكرير والتوزيع .
- الاستمرار في توجيه البحث عن موارد بترولية احتياطية جديدة ، واستكشافها .
- دعم منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك) وتعزيز التعاون بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دراسة وتخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع البترولية المشتركة ، والحفاظة على دور المملكة الرئيسي في منظمة الأوبك .
- توسعة مشاركة الجامعات السعودية في البحوث النظرية والتطبيقية في مجال الهيدروكربونات .
- تقوية برامج التدريب لزيادة الانتاجية فى الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات .
- تصميم المصافي في المستقبل بحيث تتوفر فيها المرونة الكافية التى تسمح بتغييرات معقولة في قائمة المنتجات ، وأنواع الزيت الخام .
- جعل العوامل الاستراتيجية ، ومقتضيات السلامة والأمن ، والعوامل البيئية في الحسبان عند تقرير مواقع المرافق الجديدة ، ومكوناتها .
- تنسيق مستودعات وشبكات التوزيع المترابطة من حيث قدرتها والجدول الزمني للتنفيذ .
- الاستمرار في أعمال البحث والتطوير في مجال الطاقة الشمسية والنووية تحت اشراف المركز الوطنى للعلوم والتكنولوجيا .
- تشجيع التوسع في أنشطة تحلية المياه والتدفئة عن طريق الطاقة الشمسية واستخدامها في مواصفات الانشاء للأبنية العامة والخاصة .
- تشجيع استخدام الطاقة الشمسية في التطبيقات الزراعية .

البرامج : ٢/٣/٢/٨

تهدف تنمية موارد الزيت الخام والغاز الطبيعي من خلال البرامج التالية الى تحقيق أقصى الفوائد في المدى الطويل من خلال زيادة القيمة المضافة والحفاظة على الطاقة .

برامج الزيت :

- برنامج الاستكشاف ويشمل المسح الزلزالي والدراسات الجيولوجية والحفر الاستكشافي .
- برنامج الادارة والتشغيل الذى يهدف الى تحسين الكفاءة في الادارة والاشراف على صناعة الزيت وعلى عمليات التسويق المحلية والدولية .
- برنامج دراسة مكامن الزيت يشمل هذا البرنامج اجراء دراسات للانتاج الأمثل لمكامن الزيت من أجل تحديد الأساليب الفنية والاقتصادية المثلى لتطبيقها في عملية انتاج الزيت .
- برنامج الصيانة يشتمل هذا البرنامج على أعمال صيانة المرافق والمعدات والتجهيزات القائمة ضمن مخطط واضح لتحقيق فعالية التكلفة على المدى البعيد.

برنامج تلوث البيئة البحرية ستجرى دراسات ضمن هذا البرنامج على المناطق المعرضة للتلوث من أجل حمايتها .

برنامج الغاز سيتم استكمال شبكة واسعة من خطوط الأنابيب للغاز الطبيعي والغاز السائل وسوائل الغاز الأخرى تربط الشبكة بين معامل فصل الغاز عن الزيت ومراكز التجميع . كما ترتبط هذه الشبكة بمراكز الاستهلاك الرئيسية مثل محطات توليد الكهرباء والمصانع في مدينة الجبيل الصناعية ومحطات التحلية . ويتضمن برنامج المحافظة على الغاز الطبيعي دراسة شاملة لاحتياطي الغاز الطبيعي ووضع اجراءات ترشيده للمحافظة عليه بالإضافة الى تطوير الوسائل والنظم لضمان الامداد المستمر من الغاز للصناعات المستنده عليه ولغيرها من المستهلكين .

برنامج خطوط الأنابيب يشتمل هذا البرنامج على صيانة الخطوط القائمة وانشاء خط جديد لتزويد مصفاة القصيم المقترحة بالزيت الخام اللازم .

برامج تكرير الزيت ضمن برنامج مصافي الاستهلاك المحلى سيتم انشاء مصفاة جديدة في القصيم بقدرة (١٦٠) ألف برميل في اليوم ، وسيبدأ تشغيلها عام ١٤٠٩هـ الامر الذى سيزيد القدرة الاجمالية لمصافي الاستهلاك المحلى الى (٥٣٤) ألف برميل في اليوم .

سيتم ضمن برنامج مصافي التصدير استكمال مصفاة رابع بقدرة (٣٠٣) ألف برميل في اليوم . ويتوقع تشغيلها عام ١٤٠٩هـ، ونتيجة لذلك ستزداد قدرة مصافي التصدير الى (١٣٣٣) ألف برميل في اليوم ان شاء الله .

سيتم ضمن برنامج الزيوت الأساسية وزيوت التشحيم انشاء مصفاة للزيوت الأساسية في ينبع طاقتها (١٦) مليون برميل في السنة (لوبريف ٢) وذلك في عام ١٤٠٧هـ لزيادة الطاقة الاجمالية في المملكة للزيوت الأساسية الى (٣١) مليون برميل في السنة .

ستقوم بترومين ببناء مصنع لخلط الزيوت في ينبع عام ١٤٠٩هـ بطاقة مليون برميل سنويا . كما يتوقع أن يقوم القطاع الخاص باضافة طاقة اجمالية تبلغ (٧٠٠) ألف برميل في السنة مما سيزيد الطاقة الاجمالية السنوية الى (٣٢) مليون برميل .

سيتم ضمن برنامج التخزين والتوزيع انشاء مستودعات وخطوط أنابيب للمنتجات البترولية، كما سيجرى اعداد خطة مثل لامداد شركات الكهرباء ومحطات التحلية في المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية بزيوت الوقود الثقيل .

برامج الطاقة الشمسية والنوية :

مواصلة تنفيذ البرامج المستمرة التالية :

- مشروع البيوت المحمية الشمسية .
- مشروع محطة تحلية المياه الشمسية .
- مشروع محطة تربين شمسي كهربائى .
- مشروع القرية الشمسية .

انتاج الهيدروجين بالطاقة الشمسية :

البدء بتنفيذ برنامج جديد باستخدام الطاقة الشمسية في انتاج الهيدروجين .

برنامج السلامة النووية :

وضع أنظمة للسلامة في تداول وتخزين النظائر المشعة والأجهزة الاشعاعية واعداد خطط للطوارئ لمواجهة

حوادث التعرض للاشعاع النووى وانشاء وحدة علمية وفنية لتقديم المشورة فى مجال الطاقة النووية .

برنامج التدريب على استخدامات الطاقة النووية :

تطوير برنامج محدد للتدريب على احتياجات المؤسسات المختلفة التى تعمل فى مجال الطاقة النووية وتحديد المؤسسات المناسبة للتدريب داخل المملكة وخارجها .

٣/٣/٢/٨ نفقات برامج قطاع الطاقة :

يتضمن الجدول (١١/٨) الانفاق الحكومى المستهدف لكل برنامج من برامج قطاع الطاقة خلال خطة التنمية الرابعة .

الجدول رقم (١١/٨)

نفقات برامج قطاع الطاقة

<u>مليون ريال</u>	<u>وزارة البترول والثروة المعدنية</u>
٥٥٠.٠	المسح الزلزالى
٤١٨.٠	الادارة والتشغيل
٣٣٠.٠	الحفر الاستكشافى
١٢٢.٠	تقويم وتطوير مرافق الزيت والغاز
١٠٨.٠	دراسة مكامن الزيت
٩١.٠	تطوير البحوث والخدمات البترولية
٧٣.٠	الدراسات الجيولوجية
٤٢.٠	استخدام الحاسب الآلى
٣٦.٠	الانشاءات
٣٣.٠	برنامج المحافظة على الغاز الطبيعى
<u>١٨٠٣.٠</u>	<u>المجموع الفرعى</u>

تابع الجدول رقم (١١/٨)

<u>مليون ريال</u>	<u>المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين)</u>
٥١٣٨	مصافي الاستهلاك المحلي
٣٧٧٧	التوزيع
٢٣٧٧	مصافي التصدير
١٠٨٥	معالجة زيوت التشحيم
٢٨٣٩	التجهيزات الأساسية لمصفاة رابغ
٨٩٠	المرافق المساندة
٥٨	تسهيلات فرعية
٨٥٤	الادارة العامة
<hr/>	
١٧٠١٨	المجموع الفرعي
١٨٨٢١	الاجمالي
٨٩٥	الأرباح المتوقعة

(أ) نفقات المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا موضحة في (الجدول ١١ / ٢٠) .
(ب) نفقات بترومين في تنمية المعادن موضحة في (الجدول ٨ / ١٣) . هناك جزء من نفقات بترومين سيتم تمويلها عن طريق قروض صندوق الاستثمارات العامة (أنظر الجدول ١٠ / ٥) .

٤/٣/٢/٨ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

تتولى الإدارات والمصالح والمؤسسات الحكومية ادارة معظم أنشطة قطاع الطاقة . ومع ذلك يوجد نطاق واسع لمؤسسات القطاع الخاص في مجال محطات بيع البنزين وبيع زيوت التشحيم بالتجزئة ، ومشاريع الطاقة الشمسية . ويعتبر أكبر المجالات أمام القطاع الخاص هو مجال تقديم الخدمات والاستشارات والأجهزة وغير ذلك مما يحتاجه قطاع الطاقة .
وكانت شركة أرامكو في الماضي تؤمن مجالات عديدة لأعمال يقوم بها القطاع الخاص وسيستمر هذا الاتجاه في المستقبل مع توسع أعمال بترومين وأرامكو .

٥/٣/٢/٨ التنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

تنسق المملكة سياسات الطاقة مع شركائها في الوبك . وهناك بعض المشاريع الخاصة التي يتم فيها تعاون وثيق وفعال مع دول مجلس التعاون الخليجي .

٣/٨ التعدين والثروة المعدنية

١/٣/٨ نظرة عامة

تتولى وكالة الوزارة للثروة المعدنية مسؤولية القيام بأعمال المسح الجيولوجي والتنقيب عن المعادن على المستوى الوطني كما تتولى أيضا مسؤولية الادارة . وتقوم بادارة وتشغيل البرامج الحكومية الرئيسية فضلا عن مسؤوليتها في ادارة النظم والقوانين التي تنظم عملية التعدين بالمملكة .
وتقوم بترومين ومؤسسات القطاع الخاص بالاستغلال التجاري لمكامن الترسبات المعدنية التي اكتشفت . وقد زاد نشاط القطاع الخاص خلال فترة الخطة الثالثة زيادة ملحوظة في مجال التعدين والمهاجر علاوة على قيام الهيئة السعودية السودانية المشتركة بنشاط فعال لاستغلال ثروات البحر الأحمر .

٢/٣/٨ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

لقد تم تحديد واكتشاف العديد من المعادن وتشمل هذه المعادن الذهب ، والفضة ، والنحاس ، والزنك ، والرصاص ، والالومنيوم وخامات المعادن الصناعية وتشمل : الفوسفات ، وكربونات المغنسيوم (ماجنزيت) ، والفحم ، والفلزات النادرة كالكصدير ، والتنجستين ، والنيوبيوم ، والمواد الخام اللازمة لصناعة البناء والتشييد . كما أن لبعض هذه الاكتشافات أهمية قصوى للبلاد على المدى البعيد .

١/٢/٣/٨ استكشاف المعادن

المعادن الفلزية

لقد تركز التنقيب عن المعادن الفلزية في منطقة الدرع العربي التي تعتبر من أكثر الأماكن المشرفة بوجود المعادن . كما أن وجود مواقع عديده ومنتشرة للذهب علاوة على اعادة تشغيل منجم مهد الذهب سوف يعطي دفعة قوية للتنقيب عن الذهب . لقد تم اكتشاف حوالي (٦٠٠) موقع يوجد فيها الذهب ، وحفر حوالي (٢٩) موقعا أشارت الدلالات الأولية الاستكشافية على وجود الذهب فيها . وتصاحب معظم ترسبات معادن الأساس في المملكة العربية السعودية صخور رسوبية وبركانية تحمل معها خامات بعض المعادن كالنحاس والرصاص والزنك ، وقد تم حفر حوالي (٧٥) موقعا . وتوجد أيضا مواقع لمعدن الفضة بالمملكة وبالإضافة الى مواقع ترسبات ذات نسبة من الكبريتيد العالي بمنطقة النقرة والترسبات الموجودة في ساهمه كعناصر مكونة للرصاص والزنك وخام الذهب .

ولقد حقق التنقيب في الصخور الفينوروزيكية اكتشاف ترسبات كبيرة لخام البوكسيت بمنطقة الزبيره ، كما تم اكتشاف مواقع لخامات الرصاص والزنك والحديد في الصخور البركانية الرسوبية . وقد أدى التقدير العام للامكانات الاقتصادية للصخور البلوتونية الى التنقيب والبحث المكثف في العديد من صخور الجرانيت ذات النشاط الاشعاعي التي تحتوي على عناصر نادرة . كما ان هناك اتجاهاً لاصدار ترخيص للتنقيب في مكمن القرية ، وفي عام ١٤٠٠هـ تم اكتشاف موقعين رئيسين للقصدير . وتلاه اكتشاف موقع ضخم للقصدير في هيئة مجمع حلقي عام ١٤٠٣هـ .

وبوضح الشكل (٥/٨) مكامن الترسبات الرئيسية للمعادن الفلزية علاوة على الأهداف الهامة المحتملة التي يتوقع وجود المعادن الفلزية فيها .

المعادن غير الفلزية

لقد تم احراز نجاح كبير في التنقيب عن المعادن غير الفلزية بالملكة فاكشفت عدة مكامن لترسبات تحتوي على الفوسفات والمغنسيوم (الماجنازيت) والبوتاس والدياتومايت والبتوناييت والكياناييت والفلورايت والرمل الزجاجي . كما تم اكتشاف أحجار الزينة في بعض المحاجر وكذلك الطفل والصخور الجيرية والجبس . وهذه المعادن غير الفلزية ذات أهمية خاصة لقطاع البناء والتشييد . كما أوضحت الدراسة التي أجرتها وكالة الوزارة للثروة المعدنية عن المعادن بوجود امكانات كبيرة من الموارد تحتوي على الفحم والليجنيت . وتشتمل منطقة سرحان/ طريف على أماكن تضم كميات كبيرة من صخور الفوسفات القريبة من السطح التي يمكن تعدينها بالحفر المفتوح . كما اكتشفت نوعية جيدة من خام كربونات المغنسيوم (الماجنازيت) بمنطقة الزرقات . ويتوقع أن يكون ذلك الموقع مصدرا هاما للمغنسيوم إذا ما تم حل مشكلة التجهيزات الأساسية . ويوضح الشكل (٦/٨) مواقع مكامن المعادن الصناعية بالإضافة الى مواقع الفحم .

٢/٢/٣/٨ الاستثمار في مجال التعدين :

الاستثمار في منطقة الدرع العربي

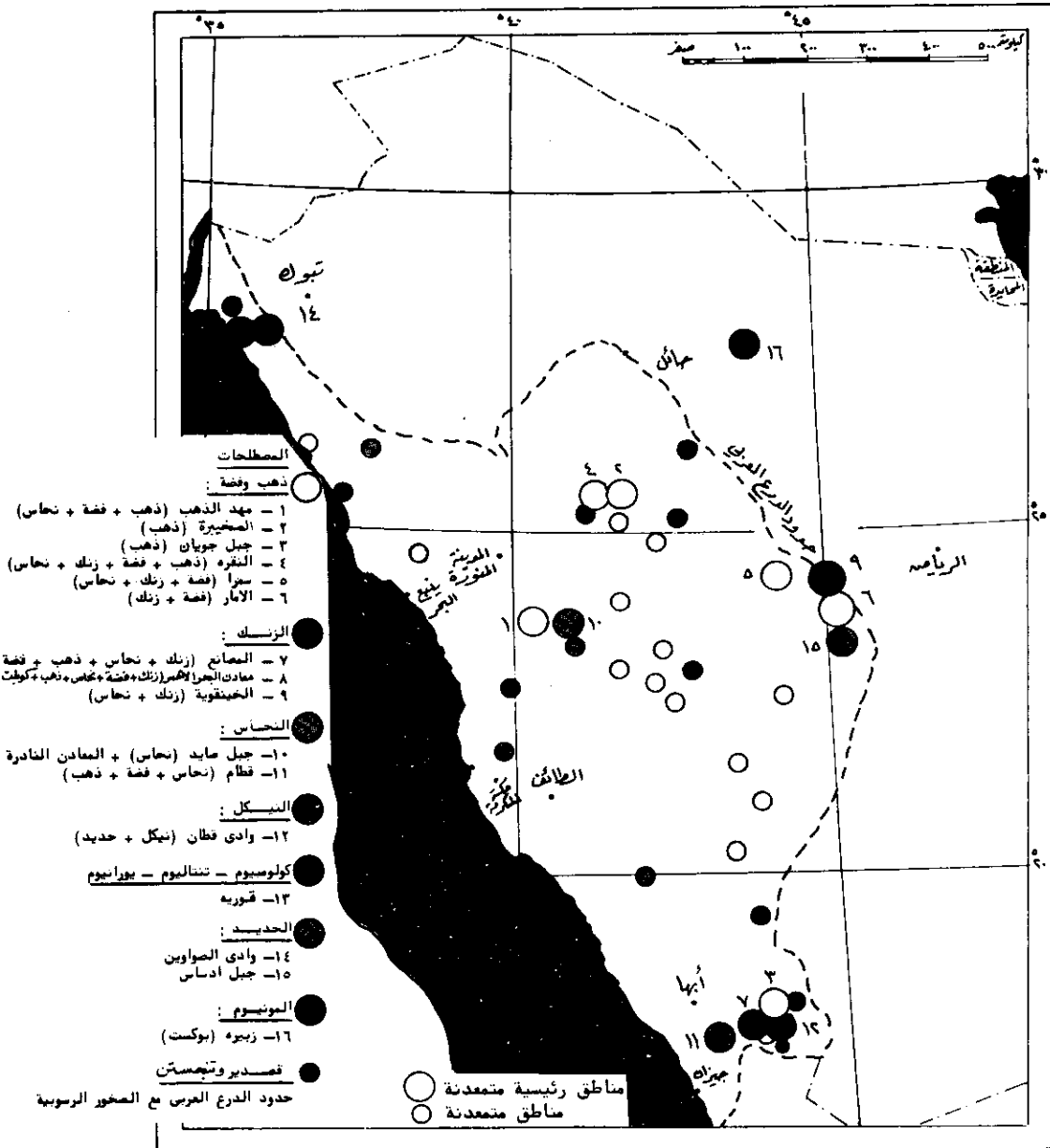
تقوم بترومين بتطوير منجم للذهب تحت الأرض في منطقة مهد الذهب بطاقة انتاجية تصل الى حوالى (٤٠٠) طن من الخام في اليوم . وسيبدأ انتاج الذهب والفضة والنحاس في عام ١٤٠٧هـ ان شاء الله . وقد منحت تراخيص لاثنتين من شركات التعدين الخاصة التي يملك الجانب السعودي فيهما معظم الأسهم للتنقيب عن ترسبات المعادن الفلزية بمنطقة المصانع وذلك للعمل على حفر منجم تحت الأرض بطاقة انتاجية تبلغ (١٥٠٠) طن في اليوم لانتاج معادن الزنك والنحاس والذهب والفضة . وتم منح ترخيص للتنقيب في وادي قطان في ترسبات كبريتيد النيكل والحديد . وقد أظهرت دراسة المعادن نتائج ايجابية . كما درست امكانية تسويق خام النيكل . وتم انشاء محطة تجريبية ضخمة في وادي الصواوين بعد دراسة جدوى امكانية توفير امدادات خام الحديد لمصنع الصلب بالجبيل ، أما بالنسبة لمنجم النحاس الكبير في جبل صايد فقد تم تأجيله بسبب الانخفاض العالمي في أسعار النحاس بالإضافة الى تكاليف التجهيزات الأساسية اللازمة لذلك . ويتوقع أن تؤدي أعمال التنقيب الموسعة المشتركة بين بترومين والشركات الأجنبية بالصخيره والنقرة (كما هو الحال في الصفرا ، باعتبارها منطقة ترخيص) الى تعدين خامات الذهب بطريقة الحفر المفتوح .

الاستثمار في تعدين ثروات البحر الأحمر

قامت سفن أبحاث عديده باجراء عمليات تنقيب مكثفة في الأجزاء الشمالية والوسطى من البحر الأحمر وقد اكتشفت مكامن عديده لترسبات المعادن الفلزية . ويعتبر مكنم اتلانيس (٢) العميق أهم اكتشاف حتى الآن . ويصل الاحتياطي الذي وجد فيه الى حوالى (١,٨٩,٠٠٠) طن من الزنك و (٤٢٥,٠٠٠) طن من النحاس وحوالى (٣,٨٩٠) طنا من الفضة وحوالى (٥٠) طنا من الذهب وأكثر من (٥٠٠٠) طن من الكوبالت . وقد أوضح اختبار ما قبل الاختبار الأولى للتعدين أن تعدين مكامن ترسبات قاع البحر ممكن فنيا .

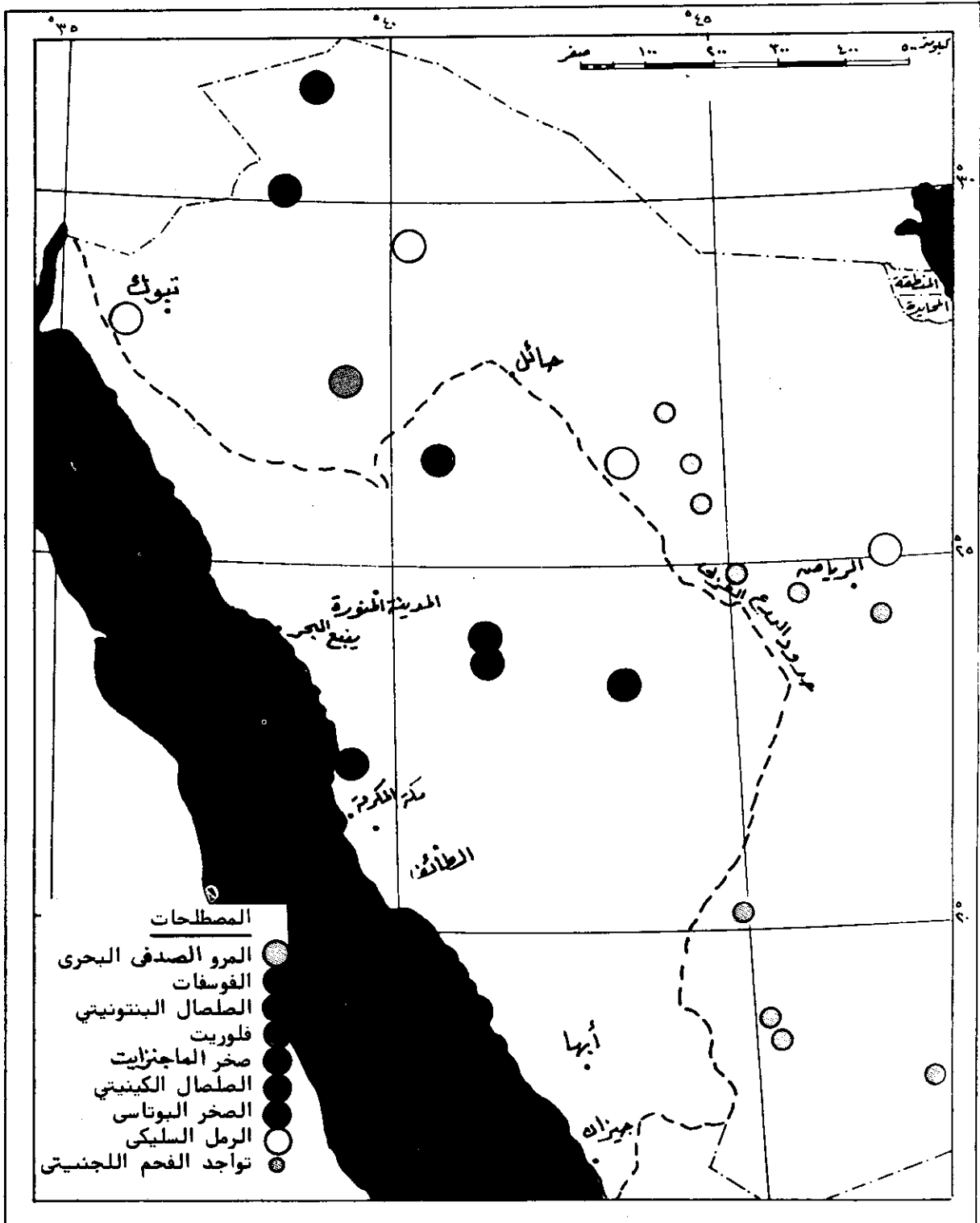
شكل رقم (٨-٥)

الرواسب المعدنية الرئيسية



شكل رقم (٦-٨)

الرواسب المتخلفة في الصناعة



المحاجر

لوحظ أن هناك زيادة كبيرة في نشاط القطاع الخاص خلال الخطة الثالثة في مجال القطاع الفرعى للتعدين حيث توجد المواد الخام للبناء والتشييد والمعادن الصناعية التى يتم استغلالها بالمحاجر كما هو موضح بالجدول رقم (١٢/٨) .

المسح الجيولوجى : ٣/٢/٣/٨

تشكل بيانات المسح الجيولوجى قاعدة أساسية لاستكشاف المعادن وتطويرها . وقد تم إكمال أعمال المسح الجيولوجى ونتاج الخرائط ذات المقاييس ١ : ١٠٠,٠٠٠ و ١ : ٢٥,٠٠٠ لكل منطقة الدرعى العربى بنهاية الخطة الثالثة وتشمل مساحة تبلغ حوالى (٦٥٠,٠٠٠) كيلومتر مربع . واستجابة للحاجة الى عمل خرائط جيولوجية للمساندة فى أعمال التنقيب عن المعادن فى الصخور الفيئوروزيكية المغطاة قامت وكالة الوزارة للثروة المعدنية بتنفيذ برنامج لانتاج الخرائط الجيولوجية بمقياس ١ : ٢٥٠,٠٠٠ حيث تم نشر حوالى سبع خرائط جيولوجية واعداد أربع أخرى بنهاية الخطة الثالثة .

الجدول رقم (١٢/٨)

تراخيص المحاجر التى تم اصدارها للقطاع الخاص

<u>المصانع العاملة</u>		<u>الانتاج الصناعى</u>	<u>المعدن</u>
<u>١٤٠٤هـ</u>	<u>١٤٠٠هـ</u>		
١١٣	٥٥	مواد بناء وتشبيد	الحصى
١٤	١٠	طوب أحمر	الطفل
١		صناعة خزف	
١		أنابيب من الطفل	
١٠	٤	الاسمنت	الطفل ، والحجر الجيرى ، الجبس
٤١		أحجار الزينة	الجرانيت والرخام والحجر الجيرى
٢	١	الطوب الرملى	الرمل
١		قوارير زجاجية	
٢		الالواح	الجبس
١		بتروكيماويات سابك	الملح
١٨٦	٧٠		الجملة

مدخلات رأس المال ، التكنولوجيا والخبرة

يحتاج القطاع الخاص من أجل مشاركة التكاليف وعوامل المخاطرة وكذلك لتأمين تجربة التعدين اللازمة الى تكوين شركات تضامنية . كما لا يقتصر دور بترولين على أنها تمثل مصلحة القطاع العام بل أنها تسعى أيضا الى المساهمة في تمويل مشاريع التعدين في اطار ترتيبات مشاريع التعدين فضلا عن توفر القروض الحكومية لمشاريع التعدين ، علما بأن التمويل وحده ليس كافيا اذا اخذنا في الاعتبار المعادن الكثيرة التي تم اكتشافها بالمملكة والتنافس في سوق المعادن العالمي . لذلك ستكون هناك حاجة كبيرة الى الحصول على الخبرة المتخصصة والخبرات الادارية . ويعتبر الاستمرار في الاستثمار المتكافئ بواسطة شركات التعدين العالمية ذات الخبرة أكثر وسيلة فعالة لنقل هذه الخبرات الى القطاع الخاص .

القوانين المنظمة للتعدين

إن الهدف من القوانين التي تنظم عملية التعدين بالمملكة هو اجتذاب المستثمرين من خلال توفير حوافز الاستثمار التي صممت لتحسين القابلية التجارية لمشاريع المعادن . اذ انه من الضروري أن تتمشى الحوافز والنظم مع عجلة التنمية الاقتصادية علما بأن آخر مراجعة رئيسية لقوانين الاستثمار كانت قبل أكثر من عشر سنوات ومنذ ذلك الحين حدثت تغيرات رئيسية في الاقتصاد وأصبح واضحا ان القوانين الحالية لم تعد مناسبة وتحتاج الى مراجعة شاملة .

التجهيزات الاساسية

من المشاكل المرحجة لمعظم مشاريع التعدين في المناطق النائية أن تكلفة انشاء التجهيزات الأساسية والتسهيلات اللازمة لمشروع تعديني بحت عالية ، وبدون اسهام الحكومة في التجهيزات الأساسية يغدو الربح محمدا . ولهذا الأمر تأثير سلبي على استراتيجية تنمية المناطق . لذا من المتوقع أن تسهم الحكومة في تكاليف التجهيزات الأساسية للتعدين . وقد يكون لذلك أثر ايجابي في تطوير مشاريع التعدين .

استراتيجية التنمية

٣/٣/٨

الاهداف والسياسات

١/٣/٣/٨

إن تشجيع عمليات التنقيب وتطويرها ومن ثم الاستفادة من استثمار الثروة المعدنية أحد الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الرابعة . وقد حوّلت هذه الاهداف الى مجموعة سياسات تفصيلية للثروة المعدنية وقطاع التعدين على النحو التالي :

- ١ — مسح شامل وتسجيل جيولوجيا الأساس للمناطق التي لم يشملها المسح كأساس للتنقيب عن المعادن وغيرها من التطبيقات الاخرى في الزراعة والصناعة والتشييد .
- ٢ — التنقيب عن الثروات المعدنية بجميع انواعها .
- ٣ — التنقيب عن تواجد المعادن بغرض الكشف عن الخامات الممكن استغلالها باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة والاعتبارات النظرية .

- ٤ - دراسة وتقييم التجهيزات الأساسية والعوامل الاقتصادية التي تؤثر فى تنمية صناعة التعدين .
- ٥ - تشجيع تنمية الخدمات المساندة للتعدين والصناعات التحويلية الفرعية .
- ٦ - تقييم الرواسب المعدنية واجراء دراسات ما قبل الجدوى .
- ٧ - تقديم الخدمات الاعلامية الى القطاع الخاص .
- ٨ - العمل على الاسراع فى تكوين شركات تضامنية للاستثمار فى مشاريع الاستكشاف والتنقيب وتنمية الرواسب المعدنية .
- ٩ - تقديم المعلومات والمشورة الى المجتمع حول الاحطار الجيولوجية ومواد البناء والتشييد .
- ١٠ - تدريب المواطنين السعوديين فى استخدام وتطبيق علوم الارض والهندسة التعدينية على مختلف المستويات الفنية والمهنية .

٢/٣/٣/٨ برامج القطاع العام

ولتنفيذ هذه السياسات فقد تم تنظيم الأنشطة اللازمة فى البرامج التالية:

وكالة الوزارة للثروة المعدنية

سيتم خلال الخطة الرابعة تحول تدريجى من أعمال المسح الجيولوجى الأساسى الى استكشاف مكثف للمعادن ، وتقييم الخامات ودراسات تنمية التعدين . وسيتم التركيز على الدعم المباشر للصناعة الوطنية والاقتصادية بصورة أكثر من نشاط البحث العلمى . وسيكون برنامج استكشاف المعادن الهدف الرئيسى لوكالة الوزارة للثروة المعدنية ويتضمن تحديد مدى انتشار المعادن المستهدفة التى يمكن تصديرها والمعادن التى يمكن أن تسهم فى تطوير الصناعة الوطنية والتنمية الزراعية . والمعادن الرئيسية المستهدفة هى الذهب ، والفضة ، والنحاس ، والزنك . كما ستعطى ترسبات التنجستين والقصدير أولوية خاصة .

وهناك جهود متزايدة تم توجيهها الى مناطق الصخور المغطاة حيث تم اكتشاف العديد من المعادن الهامة . ويختص برنامج تنمية التعدين بتطوير التعدين ، ويتضمن مراجعة القوانين التى تنظم التعدين بالمملكة وتطوير السياسات الحالية للدولة التى تتعلق بقطاع التعدين ، كما سيتم اعداد تقويم تفصيلى لكل موقع ترسبات على حدة فى هذا البرنامج ، بالإضافة الى اجراء المزيد من التقويم لمكمن ترسبات البوكسيت بالزيرة . وفى منطقة سرحان/ طريف سيتم تحديد المناطق التى توجد بها خامات الفوسفات الجيدة والقريبة من السطح وذلك لاجراء تقويم للخامات التى يمكن أن تتوفر فيها امكانات التنمية التعدينية . كما سيكمل تركيب مصنع تحريبي ارشادى لمكمن ترسبات خام الحديد بوادى الصواوين . وسيتم أيضا فى منطقة الزنك بالحقينقويه اجراء التقويم الفنى والاقتصادى لمكامن الترسيبات المعدنية ، بالإضافة الى القيام باعداد دراسات جدوى لمكامن الترسيبات الصغيرة التى تحتوى على معادن قيمة وذلك لتشجيع القطاع الخاص على تطوير واستغلال الثروات المعدنية .

ويقدم برنامج المسح الجيولوجى المعلومات الأساسية اللازمة لاستكشاف المعادن ويختص باعداد المسح الجيولوجى لمناطق مختارة فى منطقة الدرع العربى ، علاوة على اعداد الخرائط الجيولوجية للصخور الفينوروزيكية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠,٠٠٠ ، وتتضمن البحوث الجيولوجية الأساسية دراسات عن الأزمان والتكوينات الجيولوجية علاوة على دراسات طبقات الأرض والموارد الكامنه فى تكوينات الصخور . وضمن اطار البرنامج الجديد الخدمات الجيولوجية للمجتمع سيتم توفير معلومات عن الأوضاع الجيولوجية وعن خصائص المعادن

المكونة لبعض الصخور والمسائل المتعلقة باختيار مصادر مواد البناء والتشييد ، بالإضافة الى المعلومات والمشورة المتعلقة بالأخطار الجيولوجية كالزلازل والانزلاقات الأرضية والانهارات .
ويقدم برنامج الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي والحفر التسهيلات التخصصية اللازمة لاستكشاف المعادن . وتختص البرامج المساندة بتوفير الخدمات كالمختبرات والمعدات التخصصية والنشر والنقل والتخزين .

ويهتم برنامج وكالة الوزارة للثروة المعدنية للإدارة بالتخطيط الشامل وإدارة أنشطة وكالة الوزارة للثروة المعدنية وأنشطة الوحدات العاملة الأخرى مثل البعثات الجيولوجية العاملة تحت مظلة الثروة المعدنية .
ويختص البرنامج كذلك بالإشراف على تنفيذ النظم والقوانين التي تنظم عملية التعدين . ويتضمن البرنامج مشروع تدريب مكثف لعلماء الجيولوجيا السعوديين والفنيين والعاملين في الإدارة في مختلف المستويات .

بترومين

سيتم حفر منجم للذهب وإنشاء محطة لتكرير خامات المعادن بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي (٤٠٠) طن في اليوم بمنطقة مهد الذهب ، كما سيبدأ إنتاج الذهب والفضة والنحاس في عام ١٤٠٧ هـ بحول الله ، ويستخرج من الخامات الغنية بالذهب حوالي (٢٦) جراماً من الذهب في الطن الواحد . وستقوم بترومين من خلال مشروع تضامني ، بإجراء استكشاف دقيق ومفصل في النقرة بمنطقة ترخيص الصفراء وذلك بالتركيز على التنقيب في مكمن خام الذهب بالصخيخيره ومكمن ترسبات خام الفضة في النقرة . وإذا ما تم التأكد من وجود ترسبات خام الحديد في وادي الصواوين بكميات اقتصادية فإنه من الممكن أن تبدأ بترومين خلال الخطة الرابعة المراحل الأولى للاعداد لعمليات التعدين في هذه المنطقة . كما ستشارك بترومين مع القطاع الخاص في كافة المشاريع التعدينية الجديدة .

الهيئة السعودية السودانية المشتركة لاستغلال ثروات البحر الأحمر :

ستقوم الهيئة السعودية السودانية المشتركة لاستغلال ثروات البحر الأحمر بعمليات تعدينية رائدة للترسبات العميقة في منطقة اتلانيس الثاني العميق وسيتم ضخ الترسبات الغنية بالمعادن من قاع البحر الى سفينة التعدين ، حيث يتم على ظهر السفينة تركيز الخامات التي تحتوى على الزنك والفضة والنحاس والذهب والكوبالت ، وسيتم شحن خامات هذه المعادن المركزة الى مصنع معالجة المعادن وصهرها في ينبع .

نفقات برامج الثروة المعدنية والتعدين : ٣/٣/٣/٨

يبين الجدول (١٣/٨) النفقات المستهدفة لكل برنامج ضمن قطاع الثروة المعدنية

الجدول رقم (١٣/٨)

نفقات برامج قطاع الثروة المعدنية

(بملايين الريالات)

<u>التكاليف</u>	<u>مسمى البرنامج</u>
	<u>١ - وكالة الوزارة للثروة المعدنية</u>
٤٣٢٢٢	الادارة - التدريب
١٨٩٤٥	المسح الجيولوجي
٨٤٧٦٥	استكشاف المعادن
٥٦٥٥٨	تنمية المعادن
٧٠٦٤	الخدمات الجيولوجية للمجتمع
٥٢٣٦٤	الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي والحفر
٥٥٠٢٨	الدعم الفني
٢٢٤٢٠	الدعم الاداري
	الهيئة السعودية السودانية المشتركة لاستغلال ثروات البحر الأحمر
١٨٧١٣	
٣٥٩٠٧٩	المجموع الفرعي
	<u>٢ - بترومين</u>
٨٣٦٠٠	برنامج المعادن
٤٤٢٦٧٩	المجموع

اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص ٤/٣/٣/٨

سيكون هناك تركيز كبير لتنمية قطاع المعادن خلال الخطة الرابعة وما بعدها بوصفه جزءا من سياسات التنويع العامة التي تنتهجها الدولة وتمشيا مع استراتيجية خطة التنمية . ويتوقع أن يلعب القطاع الخاص دورا مميذا في دفع عجلة التنمية وذلك عن طريق العمل التضامني اما مع الشركات الأجنبية أو بترومين . وتهدف الحكومة من مراجعة القوانين التي تنظم عملية التعدين الى إيجاد مناخ مساعد للاستثمار كما أنها تتوقع استجابة إيجابية من القطاع الخاص .

وإذا أخذنا في الاعتبار الاستثمار في تنمية المعادن فان على عاتق القطاع الخاص أن يتعرف على الطرق المختلفة والعديده لاستخراج المعادن . كما أن التعدين في باطن الأرض ليس الطريقة الوحيدة لاستغلال العديد من مكامن ترسبات المعادن السعودية ، بل تعتبر التقنيات البسيطة غير المعقدة وتشمل المحاجر والتعدين السطحي والتعدين بالحفر المفتوح أكثر اذ انها لا تتطلب استثمارا كبيرا بصفة عامة .

وتعتبر بعض صناعات المعادن ذات أولوية قصوى لمشاركة القطاع الخاص فيها، ويمثل توفر ترسبات البازلت بالمملكة امكانات جيدة لقيام صناعات تحويلية لانتاج مواد الصوف الصخرى العازلة كما توفر ترسبات الزنك المداخل الرئيسية لمصانع التلوين الكيماؤ للمعادن والغلفنه ، وهي التى سوف تجد قبولا كبيرا فى الأسواق المحلية . ويوفر الرصاص مادة جيدة لطلاء الكوابل الكهربائية كما أنه مهم لمصانع اللحام . وهناك طلب متزايد على الكوابل الكهربائية ومنتجات النحاس الاصفر كما ستحتاج كل من مصانع النحاس النقى ومصانع الحديد والصلب والالومنيوم الى المجنيزيوم والسيلكا الحديدية باعتبارها مداخل لانتاج السبائك .

الفصل التاسع

القطاعات الانتاجية

٩ — القطاعات الانتاجية

مقدمة :

تركز استراتيجية خطة التنمية الرابعة على تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال التأكيد على تنمية القطاعات الانتاجية التي تشمل :

— الزراعة

— الصناعة

— الطاقة الكهربائية

— البناء والتشييد

— المدينتان الصناعيتان في الجبيل وينبع

ويستعرض هذا الفصل التطورات التي حدثت في كل قطاع من هذه القطاعات ويبين بإيجاز الأهداف والسياسات الرئيسية التي ستوجه تنمية هذه القطاعات خلال خطة التنمية الرابعة . كما يشتمل على تفاصيل برامج مصروفات القطاع الحكومي .

١/٩ الزراعة

نظرة عامه :

١/١/٩

أعطت الدولة خلال خطط التنمية السابقة الأولوية القصوى للتنمية الزراعية . وسوف تستمر الزراعة تلعب دورا رائدا في تحقيق الاستراتيجية الوطنية الرامية الى تنويع القاعدة الاقتصادية خلال خطة التنمية الرابعة ، اذ أن أهمية الزراعة بالنسبة للمملكة لا تتمثل في مساهمتها في الانتاج الوطني فحسب ، بل تمتد الى أبعد من ذلك . ففي المناطق الريفية التي يقطنها حوالي نصف سكان المملكة نجد أن نسبة كبيرة منهم تشتغل بالزراعة . هذا وبالإضافة الى الأهمية الاستراتيجية لزيادة الانتاج المحلي من الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان فان التنمية الزراعية المستهدفة تؤدي أدوارا هامة أخرى حيث توفر فرص العمل في نطاق القطاع وفي الصناعات الزراعية المرتبطة به ، وتساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وإقلال الواردات . وفي الوقت نفسه تؤدي التنمية الزراعية الى رفع مستويات الدخل وتحسين مستويات المعيشة في المناطق الريفية للسكان المستقرين والرحل . ولهذا تأثير ايجابي على التوازن السكاني والمساعدة في الحد من الآثار الضارة لنزوح السكان الى المدن فضلا عن الجوانب الهامة الأخرى للتنمية الزراعية في المحافظة على التوازن البيئي . وتعتبر وزارة الزراعة والمياه الجهة الأساسية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الزراعية حيث تتولى بصورة مباشرة انشاء وتشغيل وصيانة مشروعات الري والصرف التي لا يستطيع المزارعون القيام بها . وتقوم وزارة الزراعة والمياه طبقا لنظام توزيع الأراضي البور بمسح الأراضي المناسبة للاستصلاح قبل توزيعها على المواطنين السعوديين وشركات القطاع الخاص لانشاء مشروعات زراعية عليها . وتقوم بتقديم خدمات الابحاث والخدمات الإرشادية . وتشارك في مجلس ادارة هيئة ادارة وتشغيل مشروع الري والصرف بالأحساء . كما تساهم في رأسمال بعض شركات التنمية الزراعية الكبرى كالشركة الوطنية للتنمية الزراعية ، والشركة السعودية للأسمك ، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية . وهناك جهات حكومية أخرى تضطلع بأدوار مساندة هامة للقطاع الزراعي ، وهي البنك الزراعي العربي السعودي الذي يقوم بتقديم الاعانات ومنح القروض بدون فوائد ، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق التي تقوم بشراء القمح من المزارعين بسعر تشجيعي ، وتوفر صوامع الغلال لتخزين القمح اضافة الى انشاء وتشغيل مطاحن الدقيق و انتاج الأعلاف الحيوانية .

٢/١/٩ الأوصاف الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

١/٢/١/٩ نمو القطاع الزراعي

حددت خطة التنمية الثالثة تشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبيرة المجدية التي تستخدم الآلات والوسائل الحديثة كاحدى أولويات الاستثمار ضمن اطار جهود المملكة الرامية لاحداث تغير في الهيكل الاقتصادى،وقد فاقت استجابة القطاع الخاص الاستثمارية الجادة توقعات الخطة نتيجة للدعم الكبير الذى هيأته الدولة ، وتم توجيه أموال القطاع الخاص الى الزراعة بمبالغ كبيرة حيث جذبتهم الفرص الكبيرة للربح المضمون ، وخاصة فى انتاج القمح . وأنشئ العديد من المزارع الكبيرة التى تستخدم أحدث أساليب التقنية من مكائن ومعدات . وقد كان التأثير على الانتاج لهذا المستوى من استثمارات القطاع الخاص ودعم الحكومة واحدا من أعظم النجاحات التى حققتها المملكة خلال فترة الخطة الثالثة .

وكان معظم الانتاج الزراعى فى الماضى يستهلك فى مواقع انتاجه ولذلك لا يتم تسجيله بالكامل فى الانتاج المحلى الاجمالى للمملكة . ولذلك ظلت مساهمته فى الانتاج المحلى الاجمالى متدنية نسبيا ، ولم تعبر بصورة دقيقة عن حقيقة أهميته الاقتصادية . ولهذا فان أهمية دور الزراعة فى الاقتصاد يمكن توضيحها من ناحية معدل النمو فى قيمته المضافة وليس عن طريق معدل مساهمته النسبية فى الانتاج المحلى الاجمالى .

خلال خطة التنمية الثالثة حقق قطاع الزراعة نموا سنويا مقداره (٨٧٪) تقريبا بالمقارنة مع نموه المستهدف بنسبة (٥٤٪) بينما نما القطاع غير البترولى بنسبة (٥١٪) . وبالمقارنة مع القطاع الصناعى يعزى نمو القطاع الزراعى بصورة كبيرة الى النمو النسبى فى الانتاجية وليس للنمو فى حجم العمالة .

ولم يكن من الممكن تحقيق هذا النمو فى الزراعة لولا الدعم الذى تقدمه الدولة للقطاع الخاص من اعانات مباشرة وتوزيع الأراضى الزراعية التى تتوفر فيها مياه الرى .

٢/٢/١/٩ دعم الحكومة للزراعة فى الخطة الثالثة

يعزى التوسع الذى يشهده القطاع الزراعى فى الفترة الأخيرة بصورة كبيرة الى الدعم المالى السخى الذى قدمته الحكومة والمتمثل فى منح القروض الميسرة (بدون فوائد) ، ومنح الاعانات فى مجال المستلزمات الزراعية والنقل والمنتجات الزراعية ، وسعر الشراء التشجيعى لبعض المنتجات الزراعية المختارة كالقمح والتمور . ويوضح الجدول (١/٩) ملخصا لهذه الحوافز .

وتتضمن مجالات الدعم الحكومى الأخرى توفير الخدمات الزراعية والأبحاث ، ابتداء من الخدمات البيطرية المتنقلة ، ومكافحة الآفات ، ومختبرات تشخيص أمراض الحيوان ، الى خدمات الإرشاد والاعلام الزراعى . وبالإضافة الى ذلك قامت الدولة بتشغيل مراكز الأبحاث ومحطات التجارب المخصصة لتطوير البذور المحسنة . واستخدام أفضل الطرق لتربية الحيوان ، وتطبيق أساليب الادارة الزراعية الأكثر فعالية . كما يستفيد القطاع الزراعى من مشروعات التجهيزات الأساسية الحكومية الأخرى كانشاء الطرق الرئيسية ، والفرعية ، والزراعية التى تربط مناطق الانتاج بمراكز التسويق ، وتنمية الأودية الخصبة التى يمكن استغلالها والمساحات المناسبة للاستصلاح ، وحفر الآبار ، وتنمية امدادات المياه الجوفية للأغراض الزراعية ومشروعات التجهيزات الأساسية الهامة الأخرى .

الدعم المالى

القروض

تمت القروض الزراعية التى يمنحها البنك الزراعى العربى السعودى بدون فوائد خلال الخطة الثالثة بصورة مضطردة حيث بلغت أعلى معدل لها فى عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ اذ تجاوزت ٤ بلايين ريال (أنظر الجدول ٢/٩) .

وشكلت القروض التي قدمها البنك الزراعي العربي السعودي خلال السنوات الأربع الأولى للخطة الثالثة حوالي ٨٦٪ من مجموع القروض التي منحت لقطاع الزراعة بما في ذلك قروض الجهات التمويلية الأخرى . وقد فاقت الى حد كبير مستوى القروض الصناعية التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي . كذلك زادت البنوك التجارية اقراضها للقطاع الزراعي بصورة كبيرة ففي عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ شكلت قروض هذه البنوك ٢١٪ من مجموع القروض الزراعية في ذلك العام مقارنة بنسبة ١٣٪ عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ . وقد جذب هذا المستوى من الدعم المالى الذى يقدمه البنك الزراعي العربي السعودي أعدادا كبيرة من مشروعات القطاع الخاص الزراعية المتخصصة ودخلت في مجال الانتاج الزراعي كمزارع الدواجن والألبان وانتاج الخضر والبيوت المحمية وتربية الماشية . ففي عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ تم توجيه ثلث القروض التي قدمها البنك الزراعي تقريبا لاقامة ٢٦٣ من هذه المشروعات المتخصصة .

جدول (١/٩)

حوافز الانتاج الزراعي

<u>النوع</u>	<u>المقدار</u>	<u>المصدر</u>
عناصر الانتاج :		
أسمدة	٥٠٪ من التكاليف	وزارة الزراعة والمياه
أعلاف الماشية	٥٠٪ من التكاليف	البنك الزراعي العربي السعودي
تقاوى بطاطس	٥ طن مجانا ثم بعد ذلك ١٠٠٠ ريال للطن ويحد أقصى ١٥ طن .	وزارة الزراعة والمياه
المعدات والآليات:		
معدات دواجن	٣٠٪ من التكاليف	البنك الزراعي العربي السعودي
معدات ألبان	٣٠٪ من التكاليف	البنك الزراعي العربي السعودي
آليات ومضخات	٥٠٪ من التكاليف	البنك الزراعي العربي السعودي
زوارق الصيد	مختلفة	البنك الزراعي العربي السعودي
النقل :		
نقل الأبقار جوا	١٠٠٪ من التكاليف	البنك الزراعي العربي السعودي
الانتاج الزراعي :		
قمح	٢٠٠ ريال/ كيلو جرام(أ)	المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق .

(أ) سعر الشراء للأعوام من ١٤٠٥/١٤٠٦هـ الى ١٤٠٨/١٤٠٩هـ وقد كان سعر الشراء من ١٣٩٩ هـ الى ١٤٠٤هـ يعادل ٣٥ ريالات للكيلو جرام .

تابع جدول (١/٩)

النوع	المقدار	المصدر
أرز	٠.٣٠ ريال/ كيلو جرام	وزارة الزراعة والمياه
ذرة صفراء	٠.٢٥ ريال/ كيلو جرام	وزارة الزراعة والمياه
دخن / شعير	٠.١٥ ريال/ كيلو جرام	وزارة الزراعة والمياه
تمور	٠.٢٥ ريال/ كيلو جرام	وزارة الزراعة والمياه
زراعة فسائل النخيل	٥٠.٠ ريال/ الفسيلة	وزارة الزراعة والمياه
<u>الاقراض الزراعى :</u>		
كافة أنواع القروض	شروط مختلفة	البنك الزراعى العربى السعودى
<u>قروض صناعية زراعية :</u>		
كافة انواع القروض	شروط مختلفة	صندوق التنمية الصناعية السعودى
<u>امتلاك الأراضى :</u>		
توزيع الأراضى	دون مقابل	وزارة الزراعة والمياه

جدول (٢/٩)

القروض الزراعية (بملايين الريالات)

	١٤٠٠/٣٩٩هـ	١٤٠١/٤٠٠هـ	١٤٠٢/٤٠١هـ	١٤٠٣/٤٠٢هـ	١٤٠٤/٤٠٣هـ
البنك الزراعى					
العربى السعودى	١١٢٩	٢٥٣١	٢٩٣٣	٤١٦٦	٣٤٩٦
البنوك التجارية	١٦٩	٢٣٢	٤٠٨	٤٩٥	٩٣١
<u>اجمالى القروض</u>	<u>١٢٩٨</u>	<u>٢٧٦٣</u>	<u>٣٣٤١</u>	<u>٤٦٦١</u>	<u>٤٤٢٧</u>

الاعانات :

ازدادت قيمة الاعانات التى يمنحها البنك الزراعى بصورة كبيرة خلال خطة التنمية الثالثة وبلغت ذروتها فى عام ١٤٠٣/٤٠٢هـ حيث وصلت الى (١٣٢١) مليون ريال . وقد ازدادت قيمة الاعانات المدفوعة لأعلاف الماشية بصورة كبيرة فى عام ١٤٠٢/٤٠١هـ ، وتم توزيع اجمالى الاعانات الممنوحة بواسطة البنك الزراعى للفترة المتبقية من الخطة الثالثة بالتساوى بين الآليات والمضخات وأعلاف الماشية والمكائن . أما اعانات الأسمدة الكيماوية ، وفسائل النخيل ، والحبوب فقد تم منحها بواسطة وزارة الزراعة والمياه . وخلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثالثة بلغ اجمالى قيمة الاعانات التى تم تقديمها حوالى (٤٥) بلايين ريال .

دعم الأسعار :

وافقت الدولة في عام ١٣٩٨/١٣٩٩ هـ على شراء القمح من المزارعين عن طريق المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بسعر تشجيعى (٣٥) ريالاً للكيلو جرام . وتم تخفيض هذا السعر ليصبح ريالين للكيلو جرام للفترة من ١٤٠٦هـ الى ١٤٠٩هـ . وتحديد هيكل أسعار انتقالى لعام ١٤٠٥هـ يتم بموجبه شراء القمح من المزارعين الذين لايتجاوز انتاجهم ٥٠٠ طن بواقع ٣٥ ريالاً للكيلو جرام ، بينما يدفع للذين يزيد انتاجهم عن هذا المستوى ٣٠ ريالاً للكيلو جرام . كما تقوم الدولة بشراء بعض أنواع التمور بسعر ٣٥ ريالاً للكيلو جرام ليم توزيعها كمعونات غذائية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى .

استصلاح الأراضى وتوزيعها

تقوم وزارة الزراعة والمياه بمسح الأراضى القابلة للاستصلاح وتوزيعها على المواطنين السعوديين للتنمية الزراعية . ويشمل هذا المسح استقصاء خصائص التربة والموارد المائية المناسبة للرى ومعرفة أنماط الزراعة الملائمة لكل منطقة . وقد قامت وزارة الزراعة والمياه من خلال نظام توزيع الأراضى البور في الفترة من ١٣٩٠هـ وحتى رجب ١٤٠٤هـ بتوزيع حوالى ٥٥٩ ألف هكتار على المواطنين ، منها حوالى ٤٣٥ ألف هكتار تم توزيعها خلال خطة التنمية الثالثة بين عامى ١٤٠٠ / ١٤٠١هـ - ١٤٠٣ / ١٤٠٤هـ . وذهبت ٣٥٪ تقريباً . أو حوالى ١٥٤ ألف هكتار (من الموزع خلال الخطة الثالثة) الى عشر من الشركات المساهمة الزراعية الكبيرة . وحوالى ١٧٥ ألف هكتار لاقامة ١٤٥٦ مشروعاً زراعياً متخصصاً والمتبقى ١٦ ألف هكتار تم توزيعها على حوالى ١٨٦٢١ مزارع . وبذلك زاد حجم الأراضى التى تم توزيعها عن الهدف المحدد في الخطة الثالثة بحوالى خمسة أضعاف . وكنتيجة لهذا ازداد متوسط حجم الحيازة بصورة كبيرة خلال هذه الفترة وأصبحت المشاريع الزراعية المتخصصة حقيقة واقعة . وقد ساهم التوسع في الأراضى المزروعة بالإضافة الى زيادة استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية ، واستعمال بذور وتقاوى القمح والبطاطس المحسنة عالية الانتاج ، وتحسين أساليب الرى من خلال استعمال المضخات والآليات الحديثة في زيادة الانتاج الغذائى خلال الخطة الثالثة .

الزيادة في الانتاج الغذائى خلال الخطة الثالثة :

٣/٢/١/٩

يمكن اعتبار الزيادة الكبيرة في انتاج كافة المواد الغذائية الأساسية أحد المنجزات الرئيسية التى تحققت في كافة القطاعات خلال فترة الخطة الثالثة . وبينما لايعتبر نسب الاكتفاء الذاتى مقاييس دقيقة للتقدم نتيجة للآثار التى تدخل على الاستهلاك العام (بما في ذلك الواردات) بسبب تغييرات الدخل ورغبات المستهلكين الا أنه يمكن القول بأن المملكة قد تجاوزت مرحلة الاكتفاء الذاتى من القمح وبلغت حالياً مرحلة الاكتفاء الذاتى من البيض تقريباً .

وكما يوضح الجدول (٣/٩) فان أهم انجاز تحقق في مجال الانتاج الزراعى في الخطة الثالثة هو زيادة انتاج القمح بما مقداره تسعة أضعاف وقد كانت الانجازات الرئيسية الأخرى التى تحققت بين ١٣٩٩/١٤٠٠هـ و ١٤٠٣/١٤٠٢هـ هي :

- ازداد انتاج الدجاج اللاحم بأكثر من ثلاثة أضعاف .
- ارتفع انتاج البيض والألبان الطازجة الى الضعف .
- ازداد انتاج الخضروات الطازجة بنسبة ٢٥٪ .
- ارتفع انتاج التمور بنسبة ٢٨٪ .
- ازداد انتاج الفواكه الطازجة بنسبة ٣٦٪ .

وهكذا فقد ساهمت الزيادة الكبيرة التى حدثت في الانتاج الغذائى بصورة رئيسية في انجاز هدف تحقيق مستوى طيب من الاكتفاء الذاتى في المواد الغذائية الأساسية .

جدول (٣/٩)

الانتاج المحلي من المواد الغذائية الأساسية
١٣٩٩/١٤٠٠هـ إلى ١٤٠٣/١٤٠٢هـ
(بآلاف الأطنان)

متوسط النمو السنوي (%)	١٤٠٣/٤٠٢هـ	١٤٠٢/٤٠١هـ	١٤٠١/٤٠٠هـ	١٤٠٠/١٣٩٩هـ	
٧٣ر٥	٧٤١ر٠	٤١٢ر١	١٨٧ر٢	١٤٢ر٠	القمح (أ)
(-١١ر٩)	٧٥ر٢	٧٩ر٠	٩٣ر٣	١١٠ر٣	الذرة
٧ر٨	٤٤٧ر٣	٤٠٦ر٦	٣٥٣ر٤	٣٥٦ر٨	الخضروات
٦ر٤	٤٠٠ر٠	٣٦١ر١	١٩٣ر٤	٣٣٢ر٠	البطيخ
٨ر٥	٤٣٧ر٧	٤٢٠ر٥	٣٧١ر٠	٣٤٢ر٣	التفاح
١٠ر٧	١٣٠ر٩	١٢٠ر٧	١٠١ر٠	٩٦ر٤	الفواكه
٥٠ر٤	١٣٦ر٠	٧٤ر٠	٥٦ر٠	٤٠ر٠	للحوم البيضاء
٥٠ر٦	٤٢ر٧	٢٨ر٣	٢٥ر٥	١٢ر٥	للحوم الحمراء
٢٥ر٧	٥٩ر٦	٤٥ر٠	٤٠ر٥	٣٠ر٠	البيض
٢٤ر٦	٥٩ر٠	٤٧ر٤	٣٧ر٠	٣٠ر٥	الألبان (الطازجة)

(أ) بلغ الانتاج في عام ١٤٠٤/٤٠٣هـ ، ١٣ مليون طن .

العلاقة بين الزراعة والصناعة :

٤/٢/١/٩

يعتبر التصنيع الزراعي القائم على الصلة الوثيقة بين الزراعة والصناعة والمبني على المواد الزراعية الخام من العناصر الهامة في عملية التنمية الشاملة للمملكة . ويمثل التصنيع المحلي للأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية الصناعات المساعدة (الرباط الخلفي) للقطاع الزراعي بينما يمثل تصنيع وتجهيز اللحوم ، ومنتجات الألبان ، وحفظ وتعليب الفواكه والخضر ، وصناعة الزيوت والشحوم الصناعات المكملة (الرباط الأمامي) .

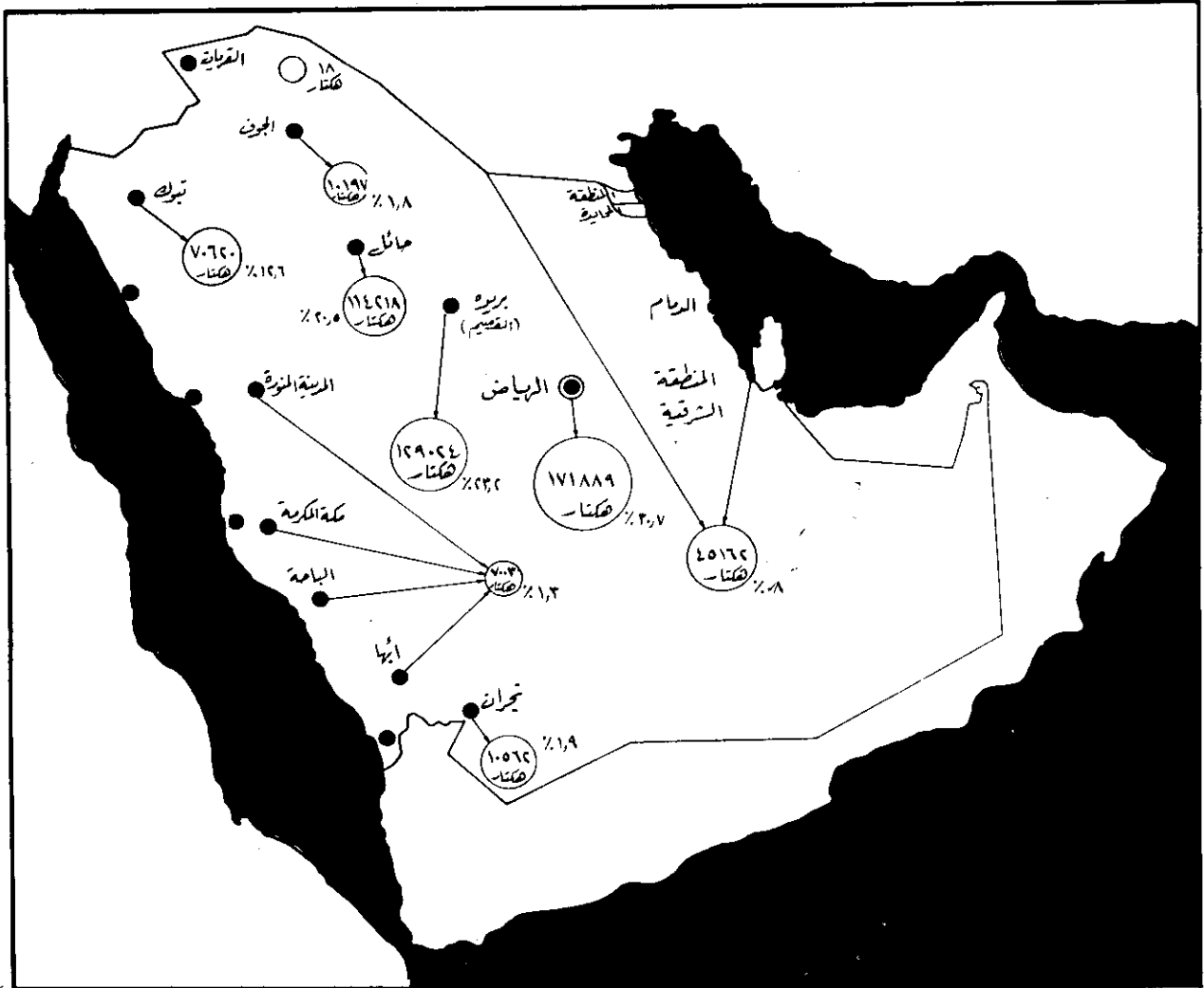
وقد بلغت التراخيص التي صدرت حتى عام ١٤٠٣هـ لإنشاء صناعات مساعدة للانتاج الزراعي (٤٥) ترخيصاً برأسمال بلغ (٢ر٢) بليون ريال ، و(٢٢٢) ترخيصاً لإنشاء صناعات مكملة برأسمال يقدر بحوالى (٦) بلايين ريال .

وبلغ اجمالي قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي للصناعات الغذائية وصناعة المرطبات بين عام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ وعام ١٤٠٣/١٤٠٢هـ حوالى (١٢٣٠) مليون ريال . أى حوالى (١١٪) من جملة قيمة القروض التي قدمها الصندوق . وشكلت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالى (١٤٪) من اجمالي مساهمة الصناعات غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة الثالثة .

شكل رقم (١-٩)

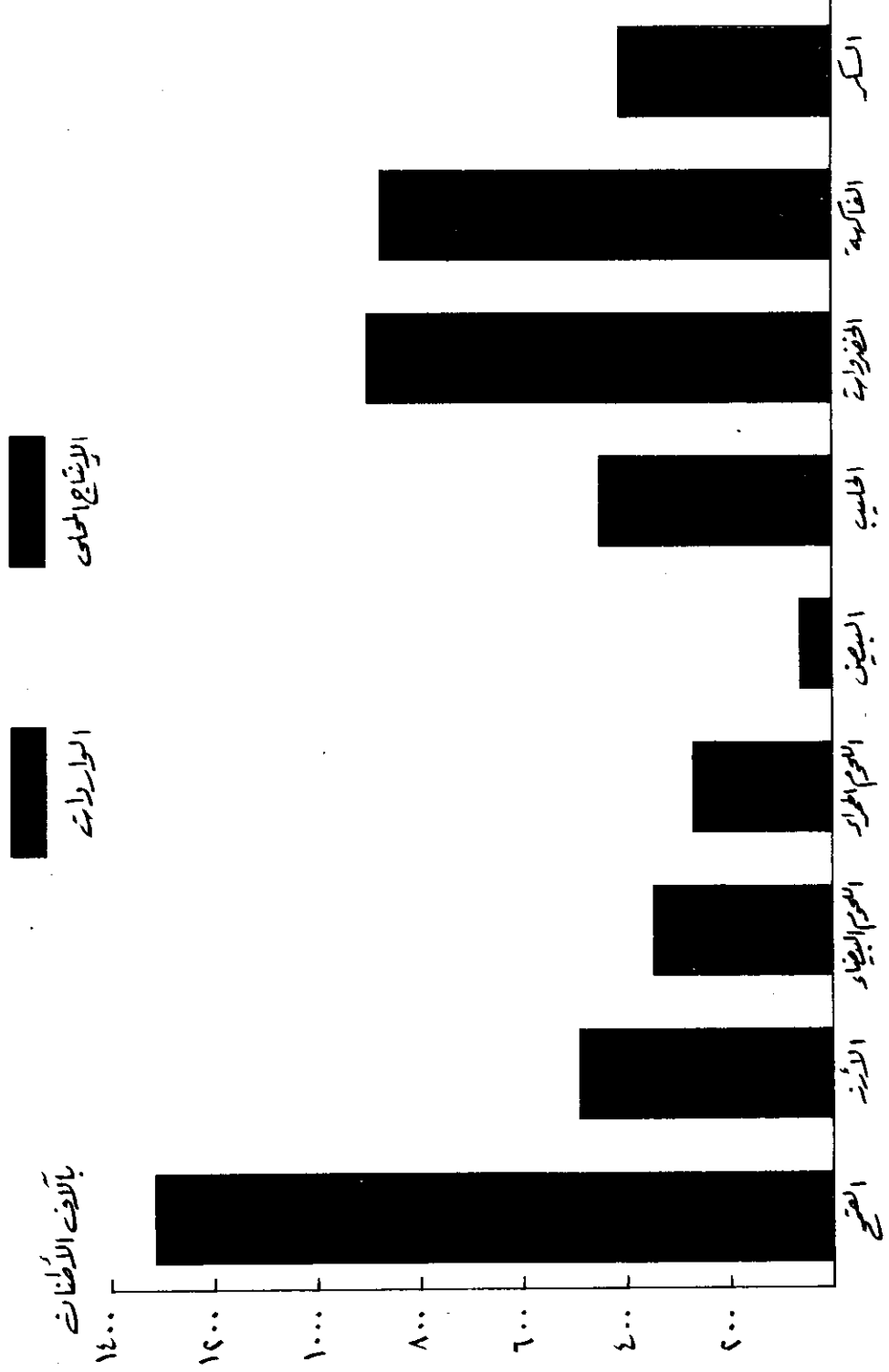
توزيع الأراضي الزراعية حسب المناطق

١٣٩٠ - ١٤٠٤ هـ



شكل رقم (٤-٩)

الإنتاج المحلي والواردات من الموارد الغذائية الأساسية لعام ١٤٠٣ هـ



وعلى الرغم من هذا الانجاز في انشاء صناعات زراعية محلية الا أن الارتباط بين القطاع الزراعي والصناعي ظل ضعيفا نسبيا من الناحية الفعلية. ولا زالت غالبية المواد الخام للصناعات الزراعية يتم استيرادها وذلك لانخفاض تكاليفها مقارنة بتلك المنتجة محليا . هذا بالإضافة لما تسببه واردات السلع المصنعة في الخارج من منافسة شديدة للصناعات المحلية بسبب انخفاض أسعارها نسبيا .

قضايا أساسية برزت في الخطة الثالثة :

٥/٢/١/٩

التوسع في إنتاج القمح

مما لاشك فيه أنه قد تم خلال خطة التنمية الثالثة تحقيق نجاح كبير من التوسع في الانتاج الزراعي . ومع ذلك ، وكما هو الحال في كثير من الدول ، فقد ظهرت بوضوح بعض السلبيات التي حدثت في هيكل الحوافز عند نهاية فترة الخطة الثالثة ، ويبدو هذا بصفة خاصة في التوسع غير المحدد في الانتاج الذي صاحبه بعض الآثار السلبية ، ولاسيما في إنتاج القمح . فان اثنين من هذه الآثار لهما أهمية كبيرة وهما وثيقا الصلة بالسياسة الزراعية . ويتمثل الأول في العلاقة بين الانتاج الزراعي المتزايد ، وخصوصا انتاج القمح ، والنضوب السريع للموارد المائية غير القابلة للتجديد ، والثاني يتمثل في وجود فائض في انتاج القمح . ولمواجهة هذه السلبيات فقد خفضت الحكومة في عام ١٤٠٥هـ السعر التشجيعي للقمح . كما تتوقع الحكومة أن يؤدي هذا الاجراء الى المساعدة في تغيير الاتجاه نحو استبدال القمح بمحاصيل أخرى .

حجم وهيكل ودور الائتمان الزراعي

برزت عند نهاية الخطة الثالثة مسألة هامة أخرى تتعلق بالسياسة وترتبط بهيكل الحجم الأمثل للقطاع الزراعي من ناحية التوازن المطلوب بين المزارع الحديثة الكبيرة التي تساهم بصورة رئيسية في زيادة الانتاج ، والقطاع الزراعي التقليدي . ان لخيار التوازن اثارا هامة على سياسة الاقراض الزراعي بصفة خاصة ، والنظام الكلي للدعم بصفة عامة ، فقد انخفض خلال الخطة الثالثة عدد القروض القصيرة الأجل التي يمنحها البنك الزراعي العربي السعودي بصورة مستمرة ، (كما يوضح الجدول ٤/٩) مع اتجاه متزايد نحو قروض الاستثمار . وفي الحالات التي تكون فيها القروض المتاحة محدودة فقد تنتج آثار سلبية هامة لاحتياجات رأس المال العامل بالنسبة لصغار المزارعين . وفي هذا الصدد ، يجب تحسين نسب تحصيل القروض من صغار المزارعين يربط منح القروض بالادارة الأكثر فعالية ، وتقديم المشورة والاشراف من قبل مؤسسات الاقراض .

جدول (٤/٩)

قروض البنك الزراعي

السنة	قصيرة الأجل		متوسطة الأجل	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
	(ملايين الريالات)		(ملايين الريالات)	
١٤٠١/٤٠٠هـ	٩٣١٠	٣٩ر٢	٣٥٨١٨	٢٤٩١ر٦
١٤٠٢/٤٠١هـ	٥٥٥٦	٢٩ر٥	٣١٨٩٠	٢٩٠٣ر٤
١٤٠٣/٤٠٢هـ	٣٤٥٤	٢٥ر٣	٣٥٤٣٢	٤١٤٠ر٨
١٤٠٤/٤٠٣هـ	١٧٥٩	١٨ر٥	٢٢٠٨٥	٣٤٧٧ر٣

المشاكل التسويقية لصغار المزارعين

يعتبر موسم انتاج المحاصيل من المشاكل التقليدية لصغار المزارعين في كل مكان ، حيث تؤدي وفرة العرض الى انخفاض أسعار السوق خلال مواسم الانتاج .
ويعانى هؤلاء المزارعون بصفة عامة من غياب التنظيمات التسويقية ذات الفعالية التي تمثل مصالح المنتجين ، بينما يحقق تجار الجملة والتجزئة أرباحا عالية نسبيا في مراكز التجمع السكاني ، وعلاوة على ذلك فقد اقتصر السعر التشجيعي وتوفير مرافق التخزين من قبل الحكومة على القمح خلال خطة التنمية الثالثة دون المحاصيل الأخرى التي تهم صغار المزارعين .

المعلومات وتحليل السياسات

كان عدم توفر قاعدة تحليلية سليمة لتقييم السياسات الاقتصادية في مجال الزراعة أحد المعوقات الرئيسية في الخطة الثالثة . ويجب أن تعتمد الخيارات الصعبة فيما يتعلق بالسياسة على قاعدة معلومات سليمة . وقد كانت المشكلة المتصلة بذلك هي عدم وجود العدد الكافي من القوى البشرية المهنية المدربة . وتوجد حاجة متزايدة لتطوير قدرات الأجهزة المعنية برسم وتنفيذ السياسة الزراعية من خلال إيجاد الكوادر المؤهلة للقيام بأجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الزراعية الطويلة المدى . حيث تتضمن السياسات الزراعية المساندة في أغلب الأحيان ، ولاسيما سياسات الأسعار ، عددا من المسائل المعقدة وبعض السلبيات المحتملة رغم أن هذه السياسات ذات أهداف جيدة .

الإعانات

زادت الحاجة لمراجعة نظام الإعانات التي يدفعها البنك الزراعي العربي السعودي على المكائن والمعدات الزراعية ، حيث أن الإعانات بشكلها الحالي تشجع على الاستخدام المفرط للمكائن الجديدة ، وهذا يؤدي الى عدم وجود دوافع لصيانة المعدات الموجودة مما ينتج عنه المزيد من استيراد المكائن على حساب أنشطة الإصلاح والصيانة المحلية .

استراتيجية التنمية :

٣/١/٩

سوف تستمر الدولة في التزاماتها نحو تنمية وتوسعة الزراعة وفقا لاستراتيجية خطة التنمية الرابعة . ويعتبر «الاستمرار في احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الاقتصادية — بالتركيز على الزراعة» واحدا من الأهداف الوطنية الرئيسية للاستراتيجية . وقد جعلت استراتيجية التنمية الوطنية المياه عنصرا أساسيا ومقياسا هاما في تقدير الكفاءة الاقتصادية لقرارات استثمار ومصروفات الدولة . كما أعطت اهتماما خاصا لمشاركة المواطنين في تنفيذ برامج الخطة وجني ثمار التنمية . وفي هذا الصدد سوف تدعم استراتيجية التنمية الزراعية النمو المتواصل للانتاج بالمزيد من توزيع الأراضي في المواقع التي تتوفر فيها موارد المياه القابلة للتجديد ، مع المحافظة على الموارد المائية الحرجة . ولذا سوف يستند التوسع بصورة رئيسية الى النمو المرتفع للانتاجية خلال خطة التنمية الرابعة .
وفي هذا الخصوص يتوقع أن ينمو المتوسط السنوي لانتاجية العامل في القطاع الزراعي بمعدل (٤.٥٪) .

الأهداف

- هناك ثلاثة أهداف رئيسية تحدد الاطار العام لسياسة التنمية الزراعية خلال الخطة الرابعة :
- ١ - تحقيق معدل واقعى فى زيادة الانتاج الزراعى بأقل التكاليف وذلك بتشجيع الابتكارات التى تستغل الامكانيات لتطوير الأساليب التقنية الأكثر ملاءمة للموارد الطبيعية فى المملكة .
 - ٢ - تحقيق تحسن ، على أوسع نطاق ، فى رفاهية سكان المناطق الريفية .
 - ٣ - رفع الكفاءة الانتاجية والتسويقية للمنتجين الزراعيين وجذب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار فى الزراعة من خلال تقديم القروض بشروط ميسرة .

السياسات :

- ولتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الزراعية خلال خطة التنمية الرابعة سيجرى تنفيذ السياسات التالية :
- استمرار أعمال مسح وتصنيف الأراضي وتوزيع الصالح للزراعة منها فقط فى المناطق التى تتوفر فيها موارد مائية قابلة للتجديد بكميات كبيرة ، وكذلك سيتم تحديد المناطق التى تعاني من نضوب المياه من الموارد الجوفية بمعدلات حرجة ، واتخاذ الاجراءات فيما يتعلق بالمعدلات الملائمة لضخ المياه ، والمساحة المزروعة بكل منطقة .
 - الاستمرار فى برامج دعم عوامل ومستلزمات الانتاج الزراعى وتوسعة الخدمات الزراعية والارشادية للمزارعين ، بما فى ذلك توزيع البذور ، والشتلات ، ومكافحة الآفات .
 - تحسين نظم الري والصرف القائمة لتحقيق الاستعمال الأمثل للمياه .
 - تشجيع المكننة الزراعية .
 - مساندة ودعم الأبحاث لدراسة المشكلات الخاصة بالزراعة فى المملكة والتى تهدف الى تطبيق التقنيات الحديثة الملائمة .
 - تحسين قنوات التسويق بما فى ذلك توفير مستودعات التخزين للمزارعين .
 - جمع ونشر المعلومات الخاصة بالانتاج الزراعى ، والأسعار والتكاليف لمتخلف السلع الزراعية ، واجراء الدراسات الخاصة بتسويق المحاصيل النقدية الرئيسية بما فى ذلك التوقعات المستقبلية للعرض والطلب .
 - اجراء دراسات مشتركة مع الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجى لزيادة التعاون بين دول المنطقة فى مجالات انتاج وتخزين وتسويق المواد الغذائية الرئيسية بما فى ذلك مصائد الأسماك .
 - زيادة الطاقة التخزينية لصوامع الغلال لكى تتسع مخزون استراتيجى احتياطى من القمح يكفى لمدة ستة أشهر .
 - تكثيف التدريب لتنمية القوى البشرية الزراعية على كافة المستويات ، ولاسيما العاملين منهم فى مجال تشغيل وصيانة المكينات والآليات الزراعية .
 - تقديم القروض الطويلة الأجل والمتوسطة ، والقصيرة ، وفقا لاحتياجات صغار المزارعين وكبارهم .
 - تحسين الاشراف على برامج الاقراض لضمان استخدام القروض النقدية للأغراض المحددة لها .

البرامج :

٢/٣/١/٩

فيما يلى بيان بالبرامج الرئيسية التى سيجرى تنفيذها خلال خطة التنمية الرابعة :

الادارة والتشغيل

يهدف هذا البرنامج الى القيام بأعمال الادارة الشاملة للقطاع الزراعى وتحسين كفاءته . ويشمل المصروفات المتكررة والرأسمالية للمقر الرئيسى بالرياض والمديريات الزراعية الاقليمية ، كما يشمل البرنامج القوى البشرية العاملة فى الديوان العام للوزارة بما فى ذلك العاملين فى قطاع المياه ومنسوى المديريات الزراعية فى المناطق .

التممية الزراعية

يهدف هذا البرنامج الى تنمية الموارد الزراعية ، وانشاء وتشغيل التجهيزات الأساسية اللازمة بما فى ذلك مراقب الرى والصرف بصورة رئيسية ليستفيد من استعمالها صغار المزارعين . كما يهدف الى تحسين ادارة المراعى والغابات .

الخدمات الزراعية

يهدف برنامج الخدمات الزراعية الى توفير خدمات زراعية لا يستطيع المزارعون توفيرها لأنفسهم مثل وقاية المزروعات ، والخدمات الارشادية ،والاعلام الزراعى ، والمحاجر البيطرية ، ودعم الجمعيات التعاونية الزراعية والمجتمعات الريفية .

الاعانات الزراعية

سيستمر برنامج الاعانات وسيتضمن تقديم الاعانات النقدية للتمور ، وفسائل النخيل ، والحبوب ، والأسمدة ، كحوافز تشجيعية للمزارعين لزيادة انتاجهم .

الأبحاث الزراعية

سيتم توجيه برنامج الابحاث الزراعية بصورة رئيسية نحو البحوث التى تتناول المشاكل الزراعية فى مجال انتاج المحاصيل والماشية ، وأبحاث تربية ومصايد الأسماك وادارة المراعى ويهدف الى تطوير وادخال التقنية الزراعية المناسبة .

دعم الانتاج

الغرض الرئيسى لهذا البرنامج هو زيادة الانتاج الزراعى عن طريق توفير التقاوى المحسنة ، والشتلات ، وخلايا النحل للمزارعين ، بالاضافة الى تحسين نوعية أشجار الفاكهة والتمور . كما يتضمن هذا البرنامج زيادة طاقة انتاج الأمصال واللقاحات الواقية للحيوانات محليا .

التعاون الفنى

يهدف هذا البرنامج الى زيادة الانتاج وتحسين أداء القطاع الزراعى باستخدام المعرفة والخبرة الفنية المتقدمة بالتعاون مع المنظمات والهيئات العالمية والاقليمية المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة العالمية .

حصر الأراضي وتصنيفها ، وتوزيعها والمحافظة عليها

يهدف هذا البرنامج الى حماية المساحات الزراعية من زحف الكثبان الرملية ، ويشمل كذلك المسح الجوي ، ورسم الخرائط ، وتحليل التربة وتصنيفها ، والتنفيذ والمتابعة والتوجيه فيما يتعلق بتوزيع الأراضي واستعمالها والمحافظة عليها .

تنمية القوى البشرية

يهدف هذا البرنامج الى زيادة عدد المتدربين من المهنيين ، والمساعدين الفنيين ، والعمال المهرة ، وتطوير قدراتهم . ويقدم هذا البرنامج البعثات والمنح الدراسية للحصول على درجات علمية عليا ، كما يؤمن التدريب لمن هم على رأس العمل ، والدورات الخاصة لمنسوبي الوزارة . ويستفيد كذلك من هذا البرنامج عدد كبير من أبناء المزارعين من خلال تدريبهم على استعمال الأساليب والتقنيات الزراعية الحديثة .

الدراسات الاقتصادية والاحصاء

أدى عدم توفر البيانات الزراعية الكافية التي يمكن الاعتماد عليها الى ضرورة إيجاد برنامج يؤكد على جمع وتحديث البيانات الزراعية فيما يتعلق بالانتاج الزراعي والتسويق والدراسات الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة الصلة بالسكان الزراعيين . كما يتضمن هذا البرنامج اجراء تعداد زراعي شامل ، ودراسات عن تكاليف الانتاج الحالية ، وأسعار المحاصيل الرئيسية ، وأعمال المسح الخاص بموارد الثروة الحيوانية والسمكية .

صناعة الأعلاف

يتضمن هذا البرنامج زيادة طاقة صناعة الأعلاف وشراء المواد لمصانع الأعلاف القائمة بما في ذلك الشعير والصويا والمواد المضافة للعلف الحيواني ومستلزمات التعبئة .

توسعة صوامع الغلال

ستتم توسعة الطاقة التخزينية لصوامع الغلال من ٩٥٥٠٠٠ طن الى ١٠٨ مليون طن بما في ذلك توفير مخزون استراتيجي يكفي حاجة الاستهلاك لمدة ستة أشهر .

نفقات البرنامج : الزراعة

٣/٣/١/٩

يوضح الجدول (٥/٩) المصروفات المعتمدة في خطة التنمية الرابعة لكل برنامج من برامج القطاع الزراعي .

الجدول (٥/٩)

نفقات برامج القطاع الزراعي

اجمالي الخطة الرابعة
(بملايين الريالات)

البرنامج

١ - وزارة الزراعة والمياه

٢١١١٢	الادارة والتشغيل
١٩٨٥١	التنمية الزراعية
١١٩٣٠	الخدمات
٧٥٣٠	الاعانات
٦٣٥١	الأبحاث
٤٤٤٥	دعم الانتاج
٢٨٦٦	التعاون الفني
١٩٦٥	حصر الأراضي وتصنيفها ، وتوزيعها ، والحفاظة عليها
١٩٣٣	تنمية القوى البشرية
١٦١٠	الدراسات الاقتصادية والاحصاء
<u>٧٩٥٩٣</u>	اجمالي قطاع الزراعة

٢ - المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق

٨٩٠٤٣	صوامع الغلال
٢٢٨٠١	مطاحن الدقيق
٣٠٣٢٣	صناعة الأعلاف
٤٠٠	البحث والتطوير
٤٠٠	التدريب
٢٥٠٠	مبنى المقر الرئيسي الجديد
١٣٩٦٣٦	الادارة العامة
<u>٢٨٥١٠٣</u>	اجمالي المؤسسة
<u>١٠٨١٠٣٣</u>	الاجمالي

٤/٣/١/٩ التسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي :

سوف يكون هناك مزيد من التنسيق في مجال السياسات الزراعية بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي خلال خطة التنمية الرابعة . وفي هذا الصدد سوف يتم فحص ودراسة جدوى انجاز مخزون استراتيجي احتياطي من الغذاء .

تعد التنمية الصناعية في المملكة اذا قورنت بالأعمال التجارية حديثة عهد . ويقوم الهيكل الصناعي على دعامتين : أولاهما قطاع الصناعات الأساسية المستندة على المواد (الهيدروكربونية) ، والثانية : قطاع النشاطات الصناعية التحويلية . وتتسع قاعدة الانتاج الصناعي في المملكة لتشمل القطاعات التالية :

أولاً: المشروعات التي تتولى الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابق) اقامتها وتشغيلها ، والتي يتمثل معظمها في الصناعات (الهيدروكربونية) تليها صناعة المعادن الثقيلة . وتتطلب هذه الصناعات استثمارات ذات رؤوس أموال كبيرة واستهلاكاً مكثفاً للطاقة . وتستخدم مواد (اللقيم) الناتجة من تكرير الزيت ومعالجة الغاز مواد أولية لهذه الصناعات . وتوجه منتجات هذه المشروعات من المواد (البتروكيميائية) الى التصدير في المقام الأول . وتتصف مصانع (سابق) بالتقنية المتطورة جداً . وتأخذ هذه المصانع أشكال الشركات المشتركة مع شركاء أجنبية تتفاوت نسب حصصهم في رأس المال ، بحيث لا تزيد عن (٥٠٪). وتؤلف هذه الصناعات ما يسمى بقطاع الصناعات الأساسية .

ثانياً: المصانع التي رخصت لها وزارة الصناعة والكهرباء والتي يمتلكها القطاع الخاص . وقد حصل معظم مشروعات هذا القطاع على قروض من صندوق التنمية الصناعية السعودي لاقامة المصانع . ويوجه انتاج هذه الصناعات ، في المقام الأول ، للسوق المحلية التي تسود فيها المنافسة في ظل مبادئ الاقتصاد الحر .

وتقدم الدولة للمستثمرين من القطاع الخاص الحوافز التشجيعية والمالية كتأجير الأراضي في المدن الصناعية بأسعار رمزية مع توفير الطاقة اللازمة والمرافق بأسعار مناسبة ، وتقديم القروض من صندوق التنمية الصناعية السعودي ، واعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند الشراء لمؤسسات الدولة ، والمنح التدريبية ، وفرض الحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية .

ثالثاً: المصانع الصغيرة (الورش) التي تقوم بأعمال الإصلاح وانتاج السلع على نطاق صغير ، والتي يتم الترخيص لها من قبل البلديات المحلية ، وتحصل على سجل تجارى من وزارة التجارة أو فروعها . لذلك فان عملية متابعة أوجه نشاط هذه المصانع لا تدرج تحت مسؤوليات وزارة الصناعة . وغالباً ما تتمثل متطلباتها المالية في توفير رأس المال العامل والمواد الأولية لهذه الصناعات أكثر من احتياجاتها للمنشآت والمعدات . أما تمويل هذه الصناعات فغالباً ما يقوم به أصحاب هذه المصانع ، وأحياناً يقوم بنك التسليف السعودي بتقديم قروض لهم على أن يتموا تدريبهم لدى المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

٢/٢/٩

التغير في النمو والبنية الاقتصادية

١/٢/٢/٩

حقق قطاع الصناعة (باستثناء نشاطات تكرير البترول) ، خلال خطة التنمية الثالثة متوسط نمو سنوي مقداره (١٤.١٪) حسب الأسعار الثابتة ، فقد ازداد اسهام هذا القطاع في الناتج المحلى الاجمالي من (٦٥٥) بليون ريال الى (١٣٥) بليون ريال . وباستثناء قطاع المرافق فقد حقق هذا القطاع أعلى معدل للنمو بين القطاعات

الأخرى . وبالرغم من زيادة اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من (١٧٪) في عام ١٤٠٠هـ الى (٣٨٪) في نهاية الخطة الثالثة الا أن قطاع التصنيع ما يزال صغيرا بالمقارنة بالمقاييس الدولية ، حيث يبلغ متوسط اسهام التصنيع في اجمالي الناتج المحلي للدول المنتجة للبتروال (١٠٪) ، وفي الدول الحديثة العهد بالصناعة (١٨٪) ، وفي الدول الصناعية (٢٨٪) . أما بالمقارنة بالانتاج فقد ازداد معدل توظيف القوى العاملة في الصناعة بسرعة أكبر خلال فترة خطة التنمية الثالثة حيث بلغ (١٩٣٪) سنويا . وتشير التقديرات الى زيادة القوى العاملة في الصناعة — باستثناء قطاع تكرير البترول — من حوالي (١٧٠) ألفا في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى (٤١١٤) ألفا في عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ .

هذا ، وقد وظف قطاع الصناعات الصغيرة المرخصة من قبل البلديات حوالي ٨٧٪ من هذه الزيادة حيث ارتفع عدد القوى العاملة فيه من (٩٥٥) ألف شخص الى (٣٠٦٤) ألف شخص . ويعود معظم النمو الصناعي الذي تحقق خلال الخطة الثالثة مباشرة الى النمو في أعمال البناء والتشييد حيث أنشئت صناعات كثيرة تنتج مواد البناء ، لكن تلك الأعمال بدأت في السنوات الأخيرة من الخطة الثالثة في الانخفاض نتيجة لاستكمال كثير من المشروعات . أما منتجات سابل فقد بدأت في تشغيل الجيل الأول من صناعاتها مما دعم النمو الصناعي خلال تلك الفترة بل ووسعت هذه المشروعات القاعدة الانتاجية الصناعية . وبالرغم من مدى أهمية معدلات النمو المرتفعة التي حققها القطاع الا أن التطور الهام في قطاع الصناعة خلال فترة الخطة تمثل في التغيرات التي بدأت بالظهور في الهيكل الانتاجي .

ويبين الجدول رقم (٦/٩) انخفاض نسبة مصانع مواد البناء العاملة (المخصص لها) خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الثالثة من (٣٥٪) الى (٢٤٥٪) ، كما يوضح الجدول توضيحا أكثر الانخفاض الذي طرأ على نسبة قروض صندوق التنمية الصناعية السعودية لهذه المصانع من (٥٠٤٪) الى (٣٤٢٪) . وقد ظهر اتجاه مماثل في أوجه نشاط صناعة الأغذية والمشروبات والتي واكبت المراحل الأولى للتنمية الصناعية ، فقد انخفضت نسبة المصانع العاملة من (١٨٤٪) الى (١١٥٪) ، كما انخفضت نسبة القروض من (١١٣٪) الى (١٥٧٪) ، بينما ازدادت نسبة مصانع المنتجات الكيماوية التي تمثل معظمها في مشاريع سابل من (١٣١٪) الى (١٧٪) .

الجدول (٦/٩)

هيكل الصناعة (%)

قروض صندوق التنمية الصناعية		المصانع العاملة المرخص لها		
١٤٠١/٤٠٠هـ	قبل عام ١٤٠٠هـ	١٤٠١/٤٠٠هـ	قبل عام ١٤٠٠هـ	
١٤٠٣/٤٠٢هـ	١٤٠٠هـ	١٤٠٣/٤٠٢هـ	١٤٠٠هـ	
١٠٦	١١٣	١١٥	١٨٤	المواد الغذائية والمشروبات
٢٠	١٥	١٧	١٨	النسوجات والملابس
٥٤	٥١	١٠	٥٣	المنتجات الجلدية
٥٧	١٣	٣٣	٣٢	المنتجات الخشبية
٢٦	٣٠	٥٨	٦١	صناعة الورق ومنتجاته
٢١٠	١١٨	١٧٠	١٢١	المنتجات الكيماوية
٥٢	١٩	٥	٥٣	الخزف والزجاج
٣٤٢	٥٠٤	٢٤٥	٣٠٥	مواد البناء
١٥٧	١١٠	٣٣١	٢٥٢	صناعة المعادن
٦٩	٦٤			الآلات والمعدات
٥٧	١٣	١٦	٢١	صناعات أخرى
١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	١٠٥٠	

ولاتعكس هذه الاحصائيات كافة النشاطات الصناعية التي شملتها التنمية . فخلال فترة الخطة تم اقامة العديد من الصناعات التي لم تكن قائمة في المملكة من قبل ، فقد بدأ انتاج الأجهزة المنزلية كالتلاجات والأفران ، وانشاء مصانع جديدة لانتاج المستحضرات الطبية الأساسية والمعبأة ، كما شهدت منتجات الألبان نموا كبيرا خلال السنوات الخمس الأخيرة .

ومن أهم الانجازات التنموية انشاء ثلاثة مصانع رئيسية لانتاج المعدات والصناعات الهندسية الخفيفة التي تزود المصانع في الوقت الحالي بخدمات الصيانة والاصلاح اللازمة لمجموعة كبيرة من أوجه النشاط الصناعية . هذا بالإضافة الى استخدام التقنية الحديثة في أوجه النشاط الصناعية ذات الانتاج الكبير مثل مصانع الأسمنت في المملكة ، مما جعلها تعد من بين مصانع الاسمنت الأكثر تطورا في العالم ، وكذلك ادخال التقنية الحديثة في مصانع انتاج وحدات التكييف التقليدية حتى أصبحت تنتج وحدات التكييف المجهزة .
وكما يتضح من الجدول رقم (٧/٩) فقد طرأ تغير طفيف على التوزيع الاقليمي للصناعات خلال الخطة الثالثة ، حيث تشكل المناطق الوسطى والشرقية والغربية محور جذب قوى لاقامة أوجه النشاط الصناعية .

(الجدول ٧/٩)

النسبة المئوية لتوزيع التراخيص الصناعية حسب المناطق

المنطقة	حتى عام ١٤٠٠هـ	حتى عام ١٤٠٤هـ
الوسطى	٣٨١	٣٨٩
الغربية	٣٠٥	٢٩١
الشرقية	٢٢٨	٢٢٣
الشمالية	٢٤	٢٩
الجنوبية الغربية	٦٢	٦٨
الاجمالي	١٠٠٠	١٠٠٠

ونظرا لأن المناطق الوسطى والغربية والشرقية تتمتع بميزات نسبية كمواقع صناعية فان هذا الوضع سيستمر على امتداد خطة التنمية الرابعة وما بعدها . كما أن هذه المناطق تشكل أكبر نسبة من السوق المحلية ، ومصادر المواد الأولية ، والقوى العاملة ، والخدمات الصناعية المساندة ، بالإضافة الى أن الروابط الصناعية اللازمة لمعظم القطاعات الصناعية الفرعية داخل المناطق الثلاث تفوق ، من حيث الأهمية ، أية مميزات أخرى يمكن أن تنشأ في حالة اقامة المصانع خارج نطاق هذه المناطق .

الصناعات الأساسية

٢/٢/٢/٩

شهدت الصناعات الأساسية أعلى درجة من النمو داخل قطاع الصناعة . ففي عام ١٣٩٦هـ تأسست الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) كشركة تملكها الدولة تهدف الى تنمية الصناعات الأساسية الثقيلة

بالاشتراك مع المؤسسات الخاصة ، كما تهدف الى مساعدة القطاع الخاص من أجل الاستثمار في مجال الصناعات المكتملة . وتماشيا مع سياسة الدولة ، فقد تم بيع القطاع الخاص في المملكة وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كثيرا من أسهمها . ويجرى التخطيط الآن للاكتتاب في دفعة أخرى من الأسهم تمهيدا لنقل مهمة الاشراف على سابك من الدولة الى القطاع الخاص . ولقد تم تنفيذ معظم مشروعاتها بالمشاركة مع شركات عالمية . وتقع هذه المشروعات في المدن الصناعية بالجبل وبنع التي أنشئت خصيصا لهذا النوع من الصناعات .

وكما يوضح الجدول رقم (٨/٩) ، فقد تم بنهاية فترة خطة التنمية الثالثة استكمال وتشغيل ثمانية مشروعات للصناعات الأساسية من عشرة مشروعات مستهدفة . وتشير تقديرات سابك الى أن اجمالي استثمارات مشروعاتها في خطة التنمية الثالثة قد بلغت حوالي (٣٦٩) بليون ريال (حسب الأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/٤٠٣هـ) .

وبالإضافة الى انشاء المرحلة الأولى من الصناعات الاساسية والمتوقع استكمالها في عام ١٤٠٦/٤٠٥هـ فقد تم احراز تقدم كبير في ارساء قواعد المرحلة الثانية التي تتمثل في مشروعات الصناعات المكتملة التي تستخدم منتجات الصناعات الأساسية كمدخلات صناعية أولية . كما تم استكمال وتشغيل أحد مشروعات الصناعات المساندة خلال فترة الخطة والذي يقوم بفصل عناصر الهواء ، وقد تم تصميمه لتزويد مشروعات الصناعات الأساسية بالاكسجين، والنروجين . ومن السمات الهامة لهذا المشروع كونه شركة مشتركة بين سابك وعدد من الشركات السعودية بمعنى أن المشروع سعودي مائة في المائة . علاوة على ذلك تعتمد صناعة المنتجات الحديدية على شراء المواد الأولية اللازمة في الوقت الحالي من انتاج مصانع سابك للحديد والصلب .

ويضم الجدول رقم (٩/٩) ملخصا عن صناعات المرحلة الثانية التي يجري تقويمها أو تنفيذ بعضها . والغرض الرئيسي من اقامة الصناعات المكتملة هو زيادة القيمة المضافة باستعمالها كمواد تلبى احتياجات المصانع والأسواق المحلية والاقليمية . كما يبين الجدول رقم (٩/٩) بشكل منظم الروابط بين الصناعات التكميلية ، ومواد (اللقيم) ، والمنتجات النهائية . ويوضح هذا الجدول مجالات التصنيع الممكنة من منتجات سابك والتي لا يجب اعتبارها شاملة بأي حال من الأحوال .

(الجدول ٨/٩)

المرحلة الأولى من الصناعات الأساسية

<u>الطاقة</u>	<u>المنتجات</u>	<u>مواد اللقيم/المواد الأولية</u>	<u>اسم المشروع</u>
			<u>الإنجازات خلال خطة التنمية الثالثة</u>
			الشركة السعودية للحديد والصلب الجبيل
٨٠٠	اسياخ وقضبان التسليح	خامات الحديد ، الحجر الجيري ، الغاز الطبيعي ، حديد الخرده	
١٤٠	أسياخ وقضبان التسليح	كتل حديد	شركة درفلة الصلب - جدة
٦٠٠	ميثانول	ميثان	الشركة السعودية للميثانول الجبيل
٦٥٠	ميثانول	ميثان	الشركة الوطنية للميثانول الجبيل
٥٠٠	سماد اليوريا	ميثان	شركة الجبيل للأسمدة - الجبيل
٤٥٥	ايثلين	ايثان	شركة ينبع السعودية للبترولوكيماويات - ينبع
٢٠٠	ايثلين جلايكول بولى ايثلين منخفض الكثافة الخطى		
٢٠٥	بولى ايثلين عالى الكثافة		
٩٠	بولى ايثلين منخفض الكثافة الخطى	ايثلين	شركة الجبيل للبترولوكيماويات الجبيل
٢٦٠	بولى ايثلين منخفض الكثافة الخطى		الشركة السعودية للبترولوكيماويات - الجبيل
٦٥٦	ايثلين	ايثان ، ملح ، بنزين	
٤٥٤	ثانى كلوريد الايثلين		
٢٩٥	ستيرين		
٢٨١	ايثانول		
٣٧٧	صودا كاوية		
			<u>الإنجازات المستهدفة خلال خطة التنمية الرابعة :</u>
			الشركة العربية للبترولوكيماويات - الجبيل
٥٠٠	ايثلين	ايثان	
٧٠	بولى ستايرين		
			الشركة الشرقية للبترولوكيماويات - الجبيل
		ايثلين	
١٣٠	بولى ايثلين منخفض الكثافة الخطى		
٣٠٠	ايثلين جليكول		

(الجدول رقم ٩/٩)

مجالات تصنيع المنتجات المكملة والنهائية

المنتجات النهائية	المنتجات المكملة	المنتجات الأولية ^(١)
أنايب بلاستيكية للصناعات • الانشائية • اطارات السيارات	كلوريد الفينيل الاحادى ، كلوريد الفينيل المتعدد • ستيرين ، بوتادين ، مطاط البوتادين • ستيرين • حمض الترفتال النقى ، ايثلين جلايكول ، • بولى ايثلين ترفتلات	الايثلين والكلورين الايثلين والبنزين والبيوتان الزيلين والايثلين
ألياف البوليستر للمنسوجات ، • بوليستر	حمض الخل ، احادى الفينيل ، • خللات البولى فينيل • ثانى أوكسيل حامض فتال • ستيرين ، بولى ستيرين	الايثلين ، والميثانول البروبيلين والزيلين البنزين ، والايثلين
مستحلبات للدهانات والطلاءات • السطحية • بولى كلوريد الفينيل اللدن • لمواد التنجيد • بولى ستيرين للتعبئة وبلاط الاسقف	بولى ايثلين منخفض الكثافة ، بولى ايثلين منخفض الكثافة الحظى ، • بولى بروبيلين ، بولى ستيرين • أكريلونتريل	البروبيلين والايثلين البروبيلين
الطبقات البلاستيكية الرقيقة ، منتجات مشكلة بطريقة النسخ • والبثق • ألياف الاكرليك لصناعة السجاد والملابس • المنظفات المنزلية	الفا اوليفين/اكسالات عالية الكحول	ايثلين

(١) تشمل المنتجات المحتملة .

وسيم بصفة مبدئية ، تصدير اثنين من المنتجات المكملة للصناعات الأساسية أولهما الاثير ميثيل ثلاثى بوتيل ، وهو مادة تضاف الى الجازولين الممتاز لتحسين العدد الأوكتنيني ، ويتوقع زيادة الطلب العالمى على هذا المنتج نظرا للنجاح الذى يحققه فى ازالة مادة الرصاص السامة من الجازولين .
وثانيهما هو البوتادين الذى يستخدم فى صناعة المطاط الصناعى ، لاسيما فى انتاج الاطارات ، وسيم تصدير الانتاج كله حتى يتم انشاء وتشغيل مصنع المطاط ومصنع الاطارات اللذين اقترح اقامتهما مجلس التعاون الخليجي .

ومن شأن هذه الصناعات ارساء القواعد لبناء هيكل صناعى أكثر شمولا وتكاملا .

التجهيزات الأساسية الصناعية : ٣/٢/٢/٩

قامت الدولة بالاضافة الى استكمال المجمعين الصناعيين الرئيسيين في الجبيل وينبع بتوفير تجهيزات أساسية واسعة في المدن الصناعية في مواقع مختلفة بالمملكة ، فقد أضافت وزارة الصناعة والكهرباء بنهاية خطة التنمية الثالثة مساحة اجمالية مقدارها (١٨١٦) مليون متر مربع الى المدن الصناعية القائمة في عام ١٤٠١/٤٠٠هـ والبالغة مساحتها (١٣٥٩) مليون مترمربع لتصبح المساحة الاجمالية لهذه المدن الصناعية (٣١٧٥) مليون متر مربع .
ويبين الجدول رقم (١٠/٩) التوزيع الاقليمي للمدن الصناعية التي قامت وزارة الصناعة والكهرباء بانشائها .

(الجدول ١٠/٩)

المساحات المطورة في المدن الصناعية

(بالمليون متر مربع)

الموقع	١٣٩٥/١٣٩٤هـ	١٤٠١/١٤٠٠هـ	١٤٠٥/١٤٠٤هـ
الرياض	٠,٤٥	٤,٩٥	١٢,٣٩ ^(١)
جدة	١,٠٤	٤,٠٤	٧,٨٦ ^(١)
الدمام	١,٠٠	٣,٦٠	٩,٤٠ ^(١)
القصيم	—	٠,٥٠	١,٠٦ ^(١)
الهفوف	—	٠,٥٠	١,٠٤ ^(١)
الاجمالي	٢,٤٩	١٣,٥٩	٣١,٧٥

(١) يتوقع الانتهاء من تطويرها بنهاية عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ

الصادرات الصناعية :

٤/٢/٢/٩

ان الزيادة في حجم الصادرات الصناعية لاحدى الانجازات الهامة لخطة التنمية الثالثة ، وقد تحققت هذه الزيادة في الصادرات عن طريق شركات سابك بالاضافة الى منتجات المصانع من القطاع الخاص . وتشمل هذه الصادرات :

الأنابيب البلاستيكية ، ومواد البناء ، والهياكل الحديدية ، ووحدات تكييف الهواء ، بالاضافة الى الاسمنت ، وزيت الصويا النباتي ، ومساحيق الغسيل ، ومنتجات الألبان . وتستهلك دول الخليج المجاورة حوالى (٢٥٪) من صادرات المملكة الصناعية ، كما يجرى تصدير بعض المنتجات كالأسمدة والكبريت الى دول آسيا وافريقيا . وتشير التقديرات الى أن المملكة قد صدرت ما قيمته حوالى (١٧) بليون ريال من المنتجات الصناعية والزراعية خلال عام ١٤٠٤هـ .

ان التقليل من الاعتماد على تصدير الزيت الخام كمصدر رئيسي للدخل ، وهو أحد الأهداف العامة للدولة ، قد شجع على زيادة الصادرات الصناعية والاتجاه الى استطلاع امكانيات التسويق على المستوى الدولى حتى يمكن للمنتجات الصناعية السعودية أن تنافس بشكل فعال المنتجات المماثلة في الأسواق العالمية من حيث السعر والجودة .

الترويج الصناعي :

شجعت الدولة المواطنين على شراء المنتجات الوطنية داخل المملكة عن طريق قيامها بعدة اجراءات مثل اعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية عن مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض ، وكذلك القيام بحملات الترويج لشراء المنتجات السعودية من خلال أساليب تشجيع الصناعة الوطنية ، بالإضافة الى اقامة المعارض التي ينظمها القطاع الخاص . ويحتاج برنامج الترويج الصناعي الى وضع خطة شاملة للتنمية الصناعية ، وأنجاز العديد من الدراسات الخاصة بالسوق للتعريف بفرص الاستثمار ، بالإضافة الى الاجراءات المناسبة الواجب اتخاذها للحث على زيادة النمو الصناعي وفعاليتته . وقد تم عقد عدد من اللقاءات الموسعة بين المسؤولين في الدولة ورجال الصناعة في القطاع الخاص من أجل تبادل الرأي والمشورة والتنسيق مع رجال الأعمال لتعزيز وسائل النمو الصناعي ، وتعريفهم بالمجالات الجديدة للاستثمار ، والحوافز المتوفرة .

التعاون الدولي :

٥/٢/٢/٩

لقد أدى استقرار العلاقات الدولية في المجال الصناعي الى استمرار الشركات الأجنبية في المحافظة على الاستثمار بمعدل ثابت في المؤسسات الصناعية في المملكة . كما عززت الدولة علاقاتها وروابطها مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الامانة العامة للمجلس ، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ومع الدول العربية الاخرى من خلال الهيئة العربية للتنمية الصناعية والمؤسسة العربية للاستثمارات الصناعية . ونتيجة لذلك أقيم العديد من المشروعات الصناعية في المملكة لتوفير المنتجات من أجل تلبية الاحتياجات المحلية واحتياجات الدول المجاورة . وتشمل هذه المشروعات مصنعا لانتاج محاور العربات والآليات ، ومصنعا للألياف الزجاجية ، ومصنعا للمستحضرات الطبية . وهناك مشروعات أخرى تحت الدراسة تشمل مصنعا للمطاط والاطارات ، ومصنعا لألواح الزجاج في العراق ، ومصنعا لانتاج حمض الخل في قطر .

التمويل الصناعي :

٦/٢/٢/٩

التزم صندوق التنمية الصناعية السعودي بقروض نسبتها (٧٠٪) من اجمالي القروض المستهدفة خلال الفترة من عام ١٤٠١/٤٠٠هـ حتى عام ١٤٠٤/٤٠٣هـ ، والبالغة (٨,٠٠٠) مليون ريال . مما يعكس ارتفاع معدل الانفاق الحكومي على القروض ، وارتفاع معدل نمو أوجه النشاط الاقتصادية خلال هذه الفترة . وقد ازدادت القروض الصناعية التي تمنحها المصارف زيادة ملموسة حيث ارتفعت من (٣٥) بليون ريال في عام ١٤٠١/١٤٠٠هـ الى (٥٧) بليون ريال في عام ١٤٠٤/١٤٠٣هـ ، أي بمتوسط نمو سنوي مقداره (١٧,٨٪) . لكن نسبة القروض الصناعية التي قدمتها البنوك التجارية الى اجمالي قروض هذه البنوك لم تزد الا قليلا جدا حيث ارتفعت من (٩,٨٪) الى (٩,٨٪) خلال نفس الفترة .

تطورات أخرى :

ان توجيه رأس المال الخاص الى الاستثمار الصناعي في مجالاته الواسعة اتجاه هام وضروري بعد أن تم من خلال خطط التنمية السابقة وضع القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية . ففي عام ١٤٠٤هـ شجعت الدولة الشركة الوطنية للتصنيع على تجميع الأموال من القطاع الخاص لاستثمارها في أوجه النشاط الصناعية المحلية. ومن مميزات هذا النوع من المشروعات الصناعية توفير الخبرة المهنية في مجال ادارة الأموال ، وتفضيل المنتجات التي تستند على أساليب التقنية الحديثة ، بالإضافة الى توفير فرص صناعية يمكن للقطاع الخاص من خلالها المساهمة في التنمية الصناعية في المملكة . ان الجدوى الاقتصادية لهذه الشركة الوطنية كافية لأن تجذب مستثمرين آخرين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات لتكوين مشروعات مشتركة .

قضايا أساسية :

٧/٢/٢/٩

على الرغم من النجاح الذي تم احرازه في تنمية وتطوير قاعدة صناعية راسخة في المملكة الا أن تنفيذ ذلك لابد أن تقابله بعض الصعوبات المباشرة وغير المباشرة . ذلك لأن التغييرات التي طرأت على القطاع الصناعي أسهمت في إيجاد عدد من القضايا التي تتطلب المعالجة والتنسيق بين جهات الاختصاص في الدولة ورجال الصناعة و التجار السعوديين . ومن المتوقع أن يكون للقضايا التالية تأثير هام على تنمية قطاع الصناعة في المستقبل ، لاسيما خلال فترة خطة التنمية الرابعة :—

الكثافة الرأسمالية :

كان الحد من القوى العاملة البشرية الأجنبية ، لاسيما في الأعمال التي لاحتياج الى مهارات أحد الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الثالثة ، وسيتم تحقيق هذا الهدف تدريجياً خلال الخطة الرابعة وما بعدها نتيجة لبرامج التدريب والتأهيل الفني ، وإنشاء المصانع ذات الكثافة الرأسمالية ، واستخدام التقنية الحديثة التي تتطلب أقل عدد من القوى العاملة ، الا أن العمالة الكبيرة التي تستقدمها المصانع تشكل صعوبة أمام سرعة تنفيذ هذا الهدف .

التخطيط للمشروعات والانتاجية :

اعتمدت معظم الاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص على مؤشرات السوق القصيرة المدى . وقد نتج عن هذا الأسلوب من التخطيط للمشروعات فائض كبير من الطاقة المركبة التي أدت بدورها الى انخفاض الانتاجية في عدد كبير من أوجه النشاط الصناعية ، خاصة في مجال الصناعات المتعلقة بالبناء والتشييد . وتتميز خطة التنمية الرابعة ببرامج تساعد المستثمرين الصناعيين على أن تبني دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعاتهم الجديدة على أساس توقعات الأجلين المتوسط والطويل لاتخاذ قرارات استثمار ناجحة .

حماية السوق :

ان المنافسة المتزايدة التي تشهدها أسواق المملكة تحتاج الى التفكير في تطبيق الاجراءات التي من شأنها حماية المنتجات الصناعية الوطنية من المنافسة الأجنبية ، ومساعدة هذه المنتجات على إيجاد مواقع لها في الأسواق الخارجية . وتدرك الدولة أن التزامها بمبادئ الاقتصاد الحر لا يعنى عدم التدخل لحماية الصناعات

الوطنية الى الحد الذى لا يضر بالصناعة نفسها أو بمصالح المستهلكين ، وذلك لأن الحماية لا تخلو من ضرر . كما أن عدم وجود المنافسة كأساس للنشاط الاقتصادى ينشأ عنه تدنّ في مستوى كفاءة الصناعة المحلية وجودتها ، هذا بالإضافة الى ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وعوامل الانتاج الأخرى مما يعود بالضرر على سكان المملكة .

هيكل الحوافز :

ان المحافظة على معدل نمو المصانع الجديدة مع التأكيد على تحسين أداء المنشآت الصناعية القائمة هدفان رئيسيان في خطة التنمية الرابعة .
ولدى بعض المنشآت الصناعية حالياً فائض في الطاقات الانتاجية للمعدات (الرأسمالية) والقوى البشرية بسبب انخفاض الانتاجية . وستحسن الانتاجية كثيراً اذا ما تمكنت المصانع القائمة من زيادة حجم مبيعاتها . وبناء على ذلك فلا يمكن أن تقوم الجهات المعنية بتوجيه القروض والحوافز والمواقع المزودة بالخدمات بشكل رئيسى نحو اقامة أوجه نشاط صناعية جديدة دون النظر الى الأداء في انتاج المصانع القائمة . ومن الأفضل أن يكون المستهدف هو زيادة الانتاج في المنشآت الصناعية القائمة ، وحث القطاعات الصناعية على الاتجاه نحو ذلك . ويتطلب هذا من الدولة التركيز على مساعدة المصانع العاملة على تحسين الأداء ورفع الكفاءة الادارية والانتاجية من أجل الاستغلال الأفضل للاستثمارات القائمة . وتمثل هذه المساعدات في : الترويج للصادرات ، وتقديم الدعم لتنظيم المصانع وادارتها وصيانتها ، مع العمل على تحديث المعدات ، وادخال التقنية الحديثة الى مرافق الانتاج والتوزيع ، واقامة البرامج والدورات التدريبية . وسيكون من شأن هذه الاجراءات تمكين الصناعة السعودية من نقل التقنية واستخدامها وتطويرها مما يعزز قدراتها على التوسع والمنافسة في أسواق التصدير الخارجية .

التوطن الاقليمي للصناعة :

ان توطين الصناعة في مناطق معينة قرار اقتصادى له جوانب اجتماعية ولذلك اشار أحد بنود الاساس الاستراتيجى الأول لخطة التنمية الرابعة الى ضرورة اختيار مراكز للنمو في المناطق القابلة لاحتواء المشروعات الانتاجية ، وتدعيمها لتجذب السكان من المناطق المحيطة بها غير المتوفرة فيها مقومات النمو . وعلى هذا الأساس سيتم اختيار الصناعات الجديدة وتوزيعها ، وبناء المرافق الصناعية المساندة . وذلك لكي تستفيد الصناعات من الميزات البيئية، ومن التكامل والترابط الصناعى الذى يحقق خفض التكاليف وزيادة الانتاجية .

أسواق التصدير :

ان دخول منتجات دولة حديثة العهد بالتنمية الصناعية الى مجال التصدير الى الخارج والمنافسة في الأسواق العالمية ليس أمراً يسيراً . ولقد تحقق للمملكة بتصدير منتجات (سابل) للأسواق العالمية نجاح أكد أهمية التوسع في تنفيذ برامج التنمية الصناعية ومشروعاتها لزيادة اسهامها في الناتج المحلى الاجمالي .
أما في مجال الصناعات التحويلية التى يملكها القطاع الخاص ، فقد تضمنت خطة التنمية الرابعة برامج لتشجيع المنتجات الصناعية ومساعدتها على الوصول الى الأسواق الخارجية بعد أن أثبتت قدرتها على المنافسة والانتشار في الأسواق المحلية .

مشاركة القطاع الخاص :

توجه خطة التنمية الرابعة اهتماما خاصا الى ضرورة مشاركة القطاع الخاص وزيادة اسهامه في المشروعات الصناعية الأساسية والمكملة التي تنفذها الشركات التابعة (لسابك) ، ومشاركته الفعلية في الادارة . ولا تقتصر زيادة فاعلية القطاع الخاص في المجالات الصناعية وحسب ، بل في توسيع نشاطاته وتشجيعه على الاستثمار في مشروعات الصيانة أيضا .

سعودة القوى البشرية :

حدد الهدف الرابع لخطة التنمية الرابعة أهمية تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات ، وستفتح التنمية الصناعية المجال الرحب أمام القوى البشرية السعودية للتأهيل والتدريب والعمل في كافة القطاعات الانتاجية والصناعية ، ولاشك في أن نقل التقنية الحديثة الى عقول الشباب السعودي وأيديهم لا يقل أهمية عن تحقيق الأرباح للمشروعات الصناعية ، ولذلك ركزت الخطة على إيجاد البرامج التدريبية في الصناعات التابعة لسابك أو القطاع الخاص لتطوير خبرات العمالة السعودية .

مشروعات دول مجلس التعاون الخليجي :

ستبحث سابك من خلال تنمية مشروعاتها المستقبلية امكانية اقامة مشروعات اقليمية تخدم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي . وستسعى لاقامة شركات مشتركة مع شركات من دول المجلس . كما سيتم بشكل رئيسي النظر فى اقامة المشروعات التي تعتمد على الكيماويات الأساسية ضمن المحيط الاقليمي . وقد قامت الدول الأعضاء في مجلس التعاون بعملية التنسيق فيما يتعلق بإنشاء صناعات كبرى ، وهناك مشروعات تحت الدراسة أو ستنفذ مثل : مشروع الاطارات ، ومشروع الألياف الزجاجية ، ومشروع معالجة الفحم الحجري ، ومشروع الألواح الزجاجية . كما أن الدولة ستدعم مجهودات القطاع الخاص لزيادة التعاون الصناعي والتجاري مع رجال الأعمال في دول المجلس .

وقد أوردت الخطة الرابعة سلسلة من البرامج تستهدف التغلب على العوائق القابلة للحل في المدى القصير والمدى المتوسط ، فضلا عن وضع مؤشرات لحل العوائق الأخرى في المدى الطويل .

استراتيجية التنمية :

٣/٢/٩

حرصت خطة التنمية الرابعة على أن توفر كل الامكانيات للقطاع الصناعي لتساعده على القيام بدور بارز في تنمية الاقتصاد الوطنى في اطار الهدف الاستراتيجى العام الرامى الى الاستمرار فى احداث تغيير حقيقى فى البنية الاقتصادية للبلاد بالتحوّل المستمر نحو تنويع القاعدة الانتاجية . ويستهدف قطاع الصناعة بصفة عامة خلال فترة خطة التنمية الرابعة تحقيق متوسط نمو سنوى مقداره (١٥.٥٪) ونتيجة لذلك سيزداد اسهام قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى الى (٢٥.٧٦) بليون ريال حتى عام ١٤١٠هـ (حسب الأسعار الثابتة لعام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ) . ويتوقع أن تسهم الصناعات الأساسية فى هذا النمو بنسبة (٢٠٪) تقريبا . أما القوة العاملة فان النمو السنوى المستهدف للعمالة فى القطاع الصناعى حوالى (٥.٢٪) حيث سيبلغ عدد العمال حوالى (٥٣٨) الف عامل . ويتوقع أن يزداد معدل النمو للانتاجية الى (٥٪) سنويا . وكان تحقيق هذه المعدلات المرتفعة من النمو نتيجة للتغيرات التى طرأت على هيكل القطاع الصناعى

وأوجه النشاط الجديدة التي تم القيام بها خلال خطة التنمية الثالثة والتي يمكن حصرها في المظاهر الستة التالية التي تحدد تحديداً بينا مصادر النمو الصناعي الجديد ، وتظهر الفرص الواسعة لتنمية القطاع الخاص خلال تنفيذ خطة التنمية الرابعة :

- ١ - استكمال سابك بنجاح لبرنامج الصناعات الأساسية الذي من شأنه توفير المواد الأولية للصناعات المحلية وزيادة الصادرات الصناعية .
 - ٢ - تنفيذ الجيل الثاني من المشروعات الصناعية التي تقوم على الصناعات الأساسية الكيماوية والمعدنية ، وعلى الأخص مشروعات الصناعات المساندة .
 - ٣ - التوسع المستمر في تصدير المنتجات الصناعية التي تقوم على المواد غير (الهيدروكربونية) الى الخارج .
 - ٤ - زيادة حصة الصناعة الوطنية في السوق المحلية .
 - ٥ - انشاء صناعات جديدة بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي .
 - ٦ - تنمية الروابط بين القطاعات المختلفة لاستغلال الفرص الصناعية التي توفرها الموارد المعدنية والزراعية والتقنية الحديثة .
- وفي نفس الوقت الذي يطور فيه القطاع الخاص تنمية الامكانيات الصناعية المتاحة ، ستقوم الدولة بتنفيذ البرامج الواردة في الخطة الرابعة لتوفير مساعدة المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص . وتمثل اهداف الدولة للتنمية الصناعية وسياساتها وبرامجها فيما يلي :

الأهداف والسياسات :

١/٣/٢/٩

تنعكس أهداف خطة التنمية الرابعة لقطاع الصناعات الأساسية في أهداف سابك العامة التالية :

- الاسهام في عملية النمو ، وتنويع مصادر الانتاج للمملكة من خلال الاستمرار في برامج التصنيع .
 - تدريب وتطوير الموارد البشرية السعودية في عملية التصنيع ، وتهيئة الفرصة لها في الاشتراك فيها .
 - تنمية الموارد (الهيدروكربونية) والمعدنية للمملكة واستغلالها مما يعين على زيادة القيمة المضافة لهذه الموارد .
- وبشكل مماثل ، يرمى الهدف بعيد المدى لوجه نشاط التصنيع الأخرى الى الاسهام في الاستمرار في احداث تغيير في البنية الاقتصادية للبلاد ، وتحسين فعالية أوجه النشاط الصناعية القائمة ونتاجيتها .
- وقد تمت ترجمة هذه الاهداف الى مجموعة من السياسات التي ستعمل على توجيه التنمية الصناعية في المملكة خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

فمن حيث الصناعات الأساسية ستقوم الدولة بالتالي :

- (١) تقويم مدى تلبية احتياجات القطاع من التقنية في سابك بشكل فعال ، وعلى الوجه الذي يوفر القيادة والخبرة الفنية اللازمة لجميع مهامها الأخرى .
- (٢) طرح المزيد من أسهم سابك للاكتتاب العام ، واعطاء الفرصة للمساهمين السعوديين للاشتراك في الادارة .
- (٣) إيجاد المشروعات الملائمة ، والمشاركة فيها مع دول مجلس التعاون الخليجي ، والتعاون مع القطاعين العام والخاص بدول المجلس لاقامة المشروعات الصناعية التي تعود بالفائدة على الدول المشاركة .

- ٤) تقديم المساعدة والدعم للمستثمرين المحتملين من القطاع الخاص فيما يتعلق بالصناعات المكتملة .
 - ٥) توسعه أوجه نشاط تسويق عالمية وتنميتها من خلال شركات سابك للتسويق .
 - ٦) الاستمرار في تنمية القوى البشرية السعودية ، وزيادة الاستفادة منها عن طريق برامج التدريب بما فيها التدريب على رأس العمل .
 - ٧) التقويم الدوري لفعالية الهيكل التنظيمي لسابك .
 - ٨) التأكد من أن تصميم كافة مرافق سابك وتشغيلها تعمل على الاقتصاد في استهلاك المياه .
- ١) استمرار تشجيع اشتراك رأس المال الأجنبي ، واستخدام التقنية الحديثة في المشروعات الصناعية بالتعاون مع المستثمرين السعوديين .
 - ٢) الاستمرار في توفير التجهيزات الأساسية الصناعية المناسبة التي تتوفر فيها كافة المرافق والخدمات اللازمة ، والحث على تنمية أوجه النشاط الصناعية المساندة .
 - ٣) تعزيز الحوار الإيجابي بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لتسهيل أعمال التنسيق ، ووضع البرامج التي تشجع المواطنين وقطاع الأعمال الخاصة والمؤسسات الحكومية على شراء منتجات الصناعة الوطنية .
 - ٤) تصميم برامج تنمية القوى البشرية بحيث تركز على زيادة الانتاجية ، وجذب السعوديين وتدريبهم على المهن التي تحتاج الى المهارات الفنية المتقدمة .

مشاريع سابك للصناعات الأساسية :

٢/٣/٢/٩

تشتمل معظم برامج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لخطة التنمية الرابعة على مشروعات الصناعات المكتملة .
وتحتاج المشروعات الجديدة فيما يتعلق بالتقنية الى معرفة أكبر ، وخبرة أوسع ، لاختيار البدائل عما كان سائدا في مشروعات المرحلة الأولى .
وتشتمل المواد الأولية اللازمة لهذه البرامج ، الى جانب الغاز الطبيعي (المرافق وغير المرافق) ، على غاز البترول السائل لتأمين غاز البروبان والبيوتان ، وعلى المركبات العطرية ، وبشكل رئيسي البنزين والزايلين . وستقوم بترومين بالتعاون مع أرامكو (ومن المحتمل بالتعاون مع شركات دول مجلس التعاون) بتوفير مواد التغذية اللازمة لمشروعات سابك .

اثير ميثيل ثلاثي بوتيل:

تعتمد سابك تصنيع هذه المادة من الميثانول الذي ينتج في المملكة ومن الايزوبوتلين . وبالرغم من أن انتاج مشروع سابك من هذه المادة والبالغ (٥٠٠) الف طن في السنة سيسشكل حوالى (١٧٪) من الطاقة الانتاجية في العالم الا أن التوقعات لهذا المشروع تعد مبشرة بنجاح تسويقه نظرا لاحتمال وجود طلب كبير جدا على هذه المادة في المستقبل .

البوتاديين :

يعد من المكونات الأساسية التي تدخل في تركيب المطاط الصناعي . ويتوفر البوتاديين في الوقت الحالي كنتاج ثانوى من عملية تصنيع الايثيلين مع مواد اللقيم السائلة مثل النفثا وزيت الغاز . ويتوقع أن يشهد نمو العرض من البوتاديين في الأسواق العالمية انخفاضاً عن النمو في الطلب . وسيشكل انتاج مشروع سابك والبالغ (١٢٥) ألف

طن في السنة حوالى (٢٤٪) من اجمالى الطاقة الانتاجية المركبة في العالم من البوتادين .

البيوتين — ١ :

وهو مركب كيمائى مستقل يدخل في انتاج البولى ايثلين منخفض الكثافة الخطى . وستحقق سابك والشركات التابعة لها طاقة انتاجية مقدارها (٥٩٥) ألف طن في السنة من البولى ايثلين المنخفض الكثافة الخطى ، مما يتطلب استخدام حوالى (٥٠) ألف طن في السنة من البيوتين — ١ من الطاقة الانتاجية المستهدفة وهى (٨٠) الف طن في السنة .

ويبدو ان هناك امكانيات جيدة لتسويق الانتاج المتبقى والذي يبلغ (٣٠) ألف طن في السنة نظرا لمحدودية البيوتين — ١ الذى يحتوى على مواد اللقيم المطلوبة . أما الطلب المتزايد على البيوتين — ١ فيجب تأمينه مع البدء بانتاج الايثلين . وسيكون لمصنع سابك للبولى ايثلين منخفض الكثافة الخطى المعتمد على البيوتين — ١ ميزة تفوق المنافسين الآخرين .

كلوريد الفينيل الأحادى وكلوريد الفينيل المتعدد :

سيؤدى انتاج مصنع سابك المستهدف من كلوريد الفينيل المتعدد والبالغ (٢٠٠) ألف طن في السنة نسبة (٢٢٪) من اجمالى الطاقة العالمية المركبة . ويتوقع أن تستهلك المملكة من هذه المادة حوالى (١٥٠) الف طن في السنة في عام ١٤٠٧هـ ، وسيزيد هذا الاستهلاك ليصل الى (١٨٣) ألف طن في السنة في عام ١٤١٣هـ . وكلوريد الفينيل الأحادى مركب كيمائى مستقل يستخدم في انتاج كلوريد الفينيل المتعدد . وتعتمزم سابك انشاء وحدة لانتاج هذه المادة طاقتها (٣٠٠) ألف طن في السنة . وسيستهلك مصنع سابك لانتاج كلوريد الفينيل المتعدد حوالى (٢٥٠) ألف طن في السنة من كلوريد الفينيل الأحادى تاركا كمية قليلة للتصدير .

دراسات بتروكيماوية :

ثمة كثير من الصناعات ما برحت دراسة جدواها الاقتصادية جارية . وتشمل انتاج البرولين بوساطة ازالة الهيدروجين في البرويان ، وانتاج مشتقات البرولين المكملة ، بالإضافة الى انشاء مصنع جديد لانتاج الايثلين .

الأسمدة :

تجرى دراسات لتقويم امكانية تصنيع الأسمدة المركبة ، وازافة طاقة الى الطاقة المركبة للأمونيا ، وستظهر نتائج هذه الدراسات في عام ١٤٠٥/٦هـ .

برامج أخرى :

تجرى دراسة امكانية تصنيع البروتين أحادى الخلية من الميثانول ، وانشاء مصنع لدفلة الصلب بطاقة انتاجية مقدارها مليون طن متري في السنة ، كما أن التخطيط جار أيضا لانشاء مرافق مساندة اضافية تشمل المكاتب والمختبرات والمعدات .

الصناعات الأخرى :

ان البرامج الخاصة بالصناعات الأخرى في خطة التنمية الرابعة أوسع نطاقا من البرامج التى تختص بالصناعات

الأساسية ، كما أنها تركز بشكل أكبر على مساعدة مؤسسات القطاع الخاص . وتشمل هذه البرامج :

برنامج تدريب القوى العاملة بالمصانع :

يهدف هذا البرنامج بشكل جزئى الى تقديم المساعدة لقطاع الصناعة ليستفيد من مرافق التدريب المهنى التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفنى والتدريب المهنى ، كما يهدف الى وضع برامج التدريب اللازمة مع التركيز على تدريب المديرين والعمال في المصانع الصغيرة في المملكة . وبالإضافة الى ذلك ، سيوفر البرنامج التدريب على رأس العمل وذلك في كل من الرياض ، وجدة ، والدمام ، مع التركيز على المصانع التي تقوم بالتصدير .

برنامج التطوير الصناعي :

يهدف البرنامج الى تقديم خدمات الإرشاد الصناعي ، ويشمل ذلك أبحاث التقنية وتعديلها وتحديثها ، وتقديم المشورة حول تحديث المصانع ، مع التركيز على المصانع الكبيرة التي توجه انتاجها للتصدير ، بالإضافة الى ذلك سيبحث البرنامج على تنمية وتطوير الصناعات ذات الأولوية وخدماتها من أجل تعجيل مسيرة التصنيع . ويهدف هذا البرنامج أيضا الى تحديد الصناعات التحويلية المكتملة لمنتجات سابك الأساسية والوسيطه . كما يهدف أيضا الى تعجيل اشغال كافة المدن الصناعية القائمة .

برنامج الترويج للصادرات :

يتضمن هذا البرنامج انشاء مركز لخدمات التصدير في جدة والرياض والدمام ، والنظر في امكانية تقديم قروض للمصدرين . كما يضم هذا البرنامج تعريف رجال الصناعة السعوديين بفرص التسويق ، وتقديم المساعدة لهم فيما يتعلق بتقنيات التصدير والتسويق وأساليبها ، بالإضافة الى دعم وتشجيع التبادل التجارى بين دول مجلس التعاون الخليجي .

برنامج خدمات ما قبل الاستثمار :

يهدف هذا البرنامج الى توجيه المستثمرين المحتملين ومساعدتهم ، لاسيما في المجالات الصناعية الصغيرة ، مع التركيز على المستثمرين في المناطق المخطط اقامة مدن صناعية صغيرة فيها وذلك على تقديم الطلبات للحصول على التراخيص الصناعية ، وقروض صندوق التنمية الصناعية ، والحوافز الأخرى المتاحة . وعلاوة على ذلك ، يهدف البرنامج الى تقديم المساعدة في نقل التقنية عن طريق مساعدة المستثمرين في اختيار أساليب التقنية المناسبة ، وتقديم المشورة أثناء المفاوضات مع الأجانب حول اقامة شركات مشتركة أو أية ترتيبات أخرى خاصة بالانتاج .

برنامج الترويج للصناعة :

يضم البرنامج مشروعا للترويج لفكرة التصنيع ومفهومها في الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى . كما يهدف البرنامج الى تسهيل اقامة الاتصالات بين المستوردين ورجال الصناعة المحتملين ، وذلك لشرح المجالات ذات الاهتمام المشترك وتحديثها وتبيان الحوافز المتاحة . وسيتم في خلال هذا البرنامج توجيه حملات اعلامية تركز على فرص الاستثمار في المملكة وذلك من خلال وسائل الاعلام المحلية والخارجية .

برنامج الدراسات والأبحاث والمسح الصناعي :

سيركز هذا البرنامج على مراقبة الهيكل الصناعي في المملكة مع التركيز على التحديد المبكر للمشكلات التي تواجه الصناعة . كما سيتم من خلال البرنامج اجراء دراسات حول فرص الاستثمار في بعض أوجه النشاط الصناعية المحددة ، والقيام بمسح سنوي شامل يهتم بأمر عدة منها الملكية الصناعية ، وتكاليف الانتاج ، والقيمة المضافة ، والانتاج الفعلي ، وتكاليف الاستثمار ، وأسهم رأس المال ، ونوع الانتاج ، ومصدر التمويل .

برامج أخرى :

يشمل برنامج الانشاءات اقامة معرض دائم في الرياض للصناعات السعودية لتعريف المواطنين والقطاع الخاص بالمنتجات الوطنية .

نفقات البرامج

٣/٣/٢/٩

يوضح الجدول رقم (١١/٩) النفقات المستهدفة للتنمية الصناعية خلال خطة التنمية الرابعة باستثناء قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي التي يشملها القسم (٢/٩) الخاص بالبنوك دون القروض المباشرة التي تقدمها الدولة لبرامج الصناعات الأساسية .

الجدول (١١/٩)

اجمالي الخطة الرابعة

(بملايين الريالات)

٦٠٠

٢٩٤ر٥

٢٣٠

٢٥٠

١٠٠

٨٢

٩٥

٥٠

١٧٧ر٥

١٨٧٩

١٤

٢٣٦٢

البرامج

وزارة الصناعة والكهرباء — شئون الصناعة

الانشاءات

أجهزة الوزارة

تدريب القوى العاملة بالمصانع

التشغيل والصيانة

التطوير الصناعي

الترويج للصادرات

خدمات ما قبل الاستثمار

الترويج للصناعة

الدراسات والمسح الصناعي

المجموع الفرعي

الايادات المتوقعة

سابق

القروض الحكومية

٤/٣/٢/٩ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

ان قيام القطاع الخاص بتنمية الصناعات التحويلية ، واقتصار اسهام الدولة في المشروعات الكبيرة التي لايمكن للمستثمون من القطاع الخاص القيام بها من المبادئ الأساسية المستمرة لسياسات الدولة . وقد وفرت الدولة لهذا الغرض المناخ الاستثنائي المناسب والمفيد للمستثمرين من القطاع الخاص . ويتمثل دعم الحكومة الواسع في هذا المجال في تقديم القروض الطويلة الأجل ضمن شروط مناسبة ، وتوفير المواقع المزودة بالخدمات في المدن الصناعية ، وتفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية بالإضافة الى توفير المنح والمساعدات التدريبية والحوافز المختلفة الأخرى .

وتوقع الدولة بدورها أن تستفيد استثمارات القطاع الخاص الصناعية استفادة كاملة من الحوافز المتاحة بالشكل الذي يدعم الأهداف الوطنية لخطة التنمية الرابعة . ويتمثل الاسهام الأكبر الذي يمكن للقطاع الخاص القيام به في اقامة صناعات تحويلية منتجة ومرنحة تعمل على توفير السلع والخدمات داخل المملكة وخارجها . وتمثل المؤسسات المنتجة والمحقة للأرباح القنوات التي يتحقق فيها المزيد من استثمار رأس المال والتقنية الحديثة . وأن الخطوط العريضة للتنمية في المملكة توضح بجلاء أن العمليات المتعلقة بمبادئ الاقتصاد الحر يجب ان تكون خاضعة بصورة دائمة لمصالح المجتمع واهتماماته . وبناء على ذلك تتوقع الدولة أن يقوم المستثمرون الصناعيون من القطاع الخاص بدراسة الأولويات التي حددتها الدولة بوضوح والتخطيط لاقامة أوجه النشاط بالاستناد الى تلك الأولويات . وهناك احتياجات أساسية وحيوية بعيدة المدى للدولة ، ومن صالح المستثمرين في القطاع الخاص والمجتمع أن تأتى الاستثمارات وأوجه النشاط الصناعية المستقبلية لملبية هذه الاحتياجات . ولايتوقع القطاع الخاص الحصول على درجة كبيرة من المساندة في حالة استخدام أساليب التقنية غير المتقدمة في أوجه النشاط الصناعية وتوظيف القوى البشرية الأجنبية المرتفعة التكاليف .

وتحت استراتيجية خطة التنمية الرابعة بشكل مماثل على اقامة شركات مساهمة ومؤسسات مناسبة لتقديم الخدمات لاحتياجات المجتمع . ومن ضمن الاحتياجات الملحة في قطاع الصناعة دمج الصناعات القائمة وتقويتها لاسيما أوجه نشاط الصناعات الصغيرة .

وتأمل الدولة أن تسود روح التعاون بين المستثمرين بما يوفر امكانية تحقيق التكامل بين الشركات ، أو اندماجها أو اعادة تشكيلها وذلك لتحقيق اقتصاديات أفضل كما في المشروعات الكبيرة ، والتقليل من المخاطر ، وتحقيق الإيرادات والأرباح العالية والتي تعد أساسا للتنمية في المستقبل .

وأخيرا ، وقد حددت الدولة الفرص المختلفة التي يمكن للقطاع الخاص من خلالها أن يقوم ببعض أوجه النشاط التي تتولى الدولة مسؤوليتها ، وكذلك في مجال الصيانة . والمأمول أن يقوم القطاع الخاص باستغلال هذه الفرص على أحسن وجه بما يحقق المصلحة العامة ومصلحة القطاع نفسه .

٥/٣/٢/٩ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي :

تقوم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية باجراء التنسيق اللازم في المجال الصناعي بين الدول الأعضاء في المجلس . وسيتم التركيز على اقامة تنسيق مسبق فيما يتعلق بانشاء الصناعات الكبرى . كما ستقوم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بدراسة المشروعات المشتركة بين دول المجلس . ان قيام المجلس مجال خصص أمام كافة رجال الأعمال لتوفير مزيد من الأسواق لمنتجاتهم ، والعمل على نطاق أكثر اتساعا وفعالية . وتشكل دول الخليج بالنسبة لسوق المملكة مستوى اضافيا في الطلب بما يعادل (٤٠٪) من عدد السكان في المملكة .

تتولى وزارة الصناعة والكهرباء مسؤولية الاشراف على قطاع الكهرباء ، وتقوم المؤسسة العامة للكهرباء بإدارة وتشغيل بعض المرافق الكهربائية إضافة الى عشر شركات مستقلة تتولى أعمال التوليد ويساهم فيها القطاع الخاص ، وقد تم توحيد مرافق الكهرباء في أربع مناطق هي المنطقة الوسطى ، والشرقية ، والغربية ، والجنوبية في شركات موحدة ، بينما تعمل الشركات الست الأخرى في المنطقة الشمالية ، وتقوم المؤسسة العامة للكهرباء بتشغيل أنظمة الكهرباء في المنطقة الشمالية خارج نطاق عمل الشركات المستقلة ، كما تقوم بتنفيذ مشاريع الكهرباء في بعض المناطق الأخرى ، وتمثيل الحكومة في شركات الكهرباء المستقلة ، وتمويل مشاريعها الرأسمالية . أما المؤسسة العامة لتحلية المياه فدورها مكمل لدور الشركات في إنتاج الطاقة الكهربائية من محطات التحلية .

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

٢/٣/٩

أدى التوسع السريع خلال فترة خطة التنمية الثانية الى ظهور عدة معوقات فنية ومالية وتنظيمية في قطاع الكهرباء . ونظرا لما يستغرقه توفير القدرات الإضافية من زمن طويل فقد اتسمت الخدمة الكهربائية بتكرار انقطاعات التيار نتيجة الأحمال الزائدة وضعف الشبكات . ولذلك فقد تم الاعتقاد في توفير قدرات التوليد المطلوبة على مولدات الديزل وتوربينات الغاز نظرا لسهولة وسرعة تشييدها . وكان العدد الكبير من الشركات الصغيرة المنتشرة في شتى أنحاء المملكة يفتقر الى الامكانيات الفنية والادارية اللازمة لمقابلة الطلب المتزايد على خدمات الكهرباء . كما أدى ثبات التعرفة على مستوياتها المنخفضة والارتفاع في دخل الفرد الى ارتفاع معدل استهلاك الطاقة . وأدى ذلك الى عجز في تمويل عمليات التشغيل في الشركات مما تطلب الدعم المباشر من الدولة لتلافي هذا العجز . إضافة الى ذلك فقد أدى انعزال مراكز الأحمال عن بعضها البعض ، وتدني كفاءة أنظمتها ، الى الاحتفاظ بنسب عالية من القدرات الاحتياطية .

وقد نجحت برامج خطة التنمية الثالثة في التغلب على المعوقات والمشاكل التي برزت بنهاية خطة التنمية الثانية ، فقد تحسنت كفاءة خدمات الكهرباء بصورة ملحوظة وأصبحت الانقطاعات الشاملة للتيار الكهربائي نادرة الحدوث ، واذا حدثت فلفتترات قصيرة فقط .

الطلب

١/٢/٣/٩

ازداد الحمل الذروي (غير المتزامن) في المملكة من (٢٩٥٥) ميغاوات عام ١٣٩٩هـ الى (٨٣٣٦) ميغاوات عام ١٤٠٤هـ بمعدل نمو سنوي قدره (٢٣٪) مقارنة بالمعدل المتوقع (١٤٪) . وارتفع استهلاك الكهرباء من (١٣٢٤) بليون كيلووات ساعة عام ١٣٩٩هـ الى (٣٤٧) بليون كيلووات ساعة عام ١٤٠٤هـ بمعدل سنوي قدره (٢١٪) . كما ارتفع متوسط الاستهلاك الكلي للمشارك السكني من (١٨٦٨٠) كيلووات ساعة الى (٢٦١٣٠) كيلووات ساعة في الفترة نفسها بمعدل سنوي قدره (٧٪) أما بالنسبة لفئات الاستهلاك الرئيسية فقد نما الاستهلاك الصناعي بمعدل سنوي قدره (٦٪) والاستهلاك غير الصناعي بمعدل قدره (٣١٪) ليمثل نسبة (٧٥٪) من اجمالي الاستهلاك عام ١٤٠٤هـ . وارتفع عدد المشتركين من (٧٢٦٨٠٠) عام ١٣٩٩هـ الى (١٠٥٢٦٥٠٠) عام ١٤٠٤هـ بزيادة (١٦٪) عن المستهدف خلال خطة التنمية الثالثة . ويقدر عدد السكان المستفيدين من الخدمات الكهربائية بحوالي (٩) مليون عام ١٤٠٤هـ .

٢/٢/٣/٩ قدرة التوليد

ازدادت قدرة التوليد المركبة للكهرباء من (٤٤٥٤) ميغاوات عام ١٣٩٩هـ ، (منها (٣٣٠) ميغاوات توفرها المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة) الى (١٤٦٩٩) ميغاوات ، (منها (٢٦٥٨) ميغاوات توفرها المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة) عام ١٤٠٤هـ . وبلغت نسبة القدرة المتوفرة من المحطات البخارية للتوليد عام ١٤٠٤هـ (٢٢٪) من اجمالى قدرة التوليد المركبة ، وهذا أقل بـ (٢٪) من المستهدف فى خطة التنمية الثالثة . وبأخذ القدرة المتوفرة من المؤسسة العامة لتحلية المياه فى الاعتبار ترتفع هذه النسبة الى (٣٦٪) مقارنة بنسبة (٤١٪) حسب الخطة . ويرجع هذا العجز الى نقص قدرة (١٠١٧) ميغاوات فى القدرة المستهدفة بواسطة المؤسسة العامة لتحلية المياه و (٤٠٠) ميغاوات فى القدرة المستهدفة بواسطة شركات الكهرباء .

٣/٢/٣/٩ المساعدات الحكومية

ازدادت المساعدات المالية المقدمة لقطاع الكهرباء باطراد فى الفترة ١٤٠٠/١٤٠١هـ — ١٤٠٥/١٤٠٤هـ . فقد ارتفع الاجمالى التراكمى للقروض المرتبط بها من صندوق التنمية الصناعية السعودى لشركات الكهرباء من (٢٤٦) بليون ريال الى (٣٨٩٤) بليون ريال . كما ازدادت المساعدات الحكومية ، وبخاصة اعانات دعم الأسعار ، من (٢) بليون ريال الى (٣٦) بليون ريال للفترة نفسها .

٤/٢/٣/٩ هيكل التعريفه

تم فى عام ١٤٠٥هـ استبدال التعريفه الكهربائيه المتمثله بسبع هللات للكيلووات ساعة للاستهلاك غير الصناعى بتعريفه جديده تصاعديه تصل الى (١٥) هلله لكل كيلووات ساعة للاستهلاك الشهرى الذى يزيد عن (٢٠٠٠) كيلووات ساعة . أما تعريفه الاستهلاك الصناعى والزراعى فقد بقيت بدون تعديل .

٥/٢/٣/٩ توحيد شركات الكهرباء

استمر برنامج توحيد مرافق الكهرباء حيث تم قيام شركات موحده جديده فى كل من المنطقه الوسطى ، والجنوبية ، والغربية ، الأمر الذى سيسهل عملية النمو وتحسين الانتاجية مستقبلا .

٦/٢/٣/٩ قضايا أساسية

تختص المسائل الأساسية التى تواجه قطاع الكهرباء خلال خطة التنمية الرابعه بتطوير الكفاءة أكثر منها بتركيب منشآت كهربائيه جديده .

الانتاجية

انخفض مؤشر الانتاجية ، المحدد بنسبة عدد المشتركين لكل موظف فى القطاع ، من (٥٦) عام ١٣٩٩هـ الى (٤٨) عام ١٤٠٤هـ . فبالرغم من حجم المساعدات الحكومية الكبيرة لمرافق الكهرباء فانها لا ترتبط بمعايير للأداء . كما أن عملية المراقبة والتدقيق التى كان يقوم بها صندوق التنمية الصناعيه السعودى قد انتهت بتوقف برنامج القروض .

المحافظة على الطاقة

استمرت المعدلات العالية لاستهلاك الكهرباء خلال السنوات الماضية . وبالرغم من توقع حصول بعض التأثير في هذا المجال نتيجة لرفع الأسعار إلا أنه إذا لم توجد اجراءات ترشيدية محددة فانه من المتوقع أن تستمر تلك المعدلات العالية .

التنظيم

سيقتصر الدور الحالي للمؤسسة العامة للكهرباء بعد اكتمال مشاريعها التي تحت التنفيذ على تشغيل بعض مرافق الكهرباء في المنطقة الشمالية . وعليه يجب أن يحدد الدور المستقبلي لهذه المؤسسة وفقا للاحتياجات الحالية والمستقبلية لقطاع الكهرباء .

استراتيجية التنمية

٣/٣/٩

بعد أن تم القضاء على المشاكل الرئيسية التي واجهت الكهرباء في السنوات القليلة الماضية ستركز استراتيجية خطة التنمية الرابعة على تطوير الكفاءة والتخطيط لترشيد الاستهلاك وتنسيق سياسات قطاع الكهرباء ، وسياسة الأسعار لمصادر الطاقة .

الأهداف والسياسات

١/٣/٣/٩

الأهداف

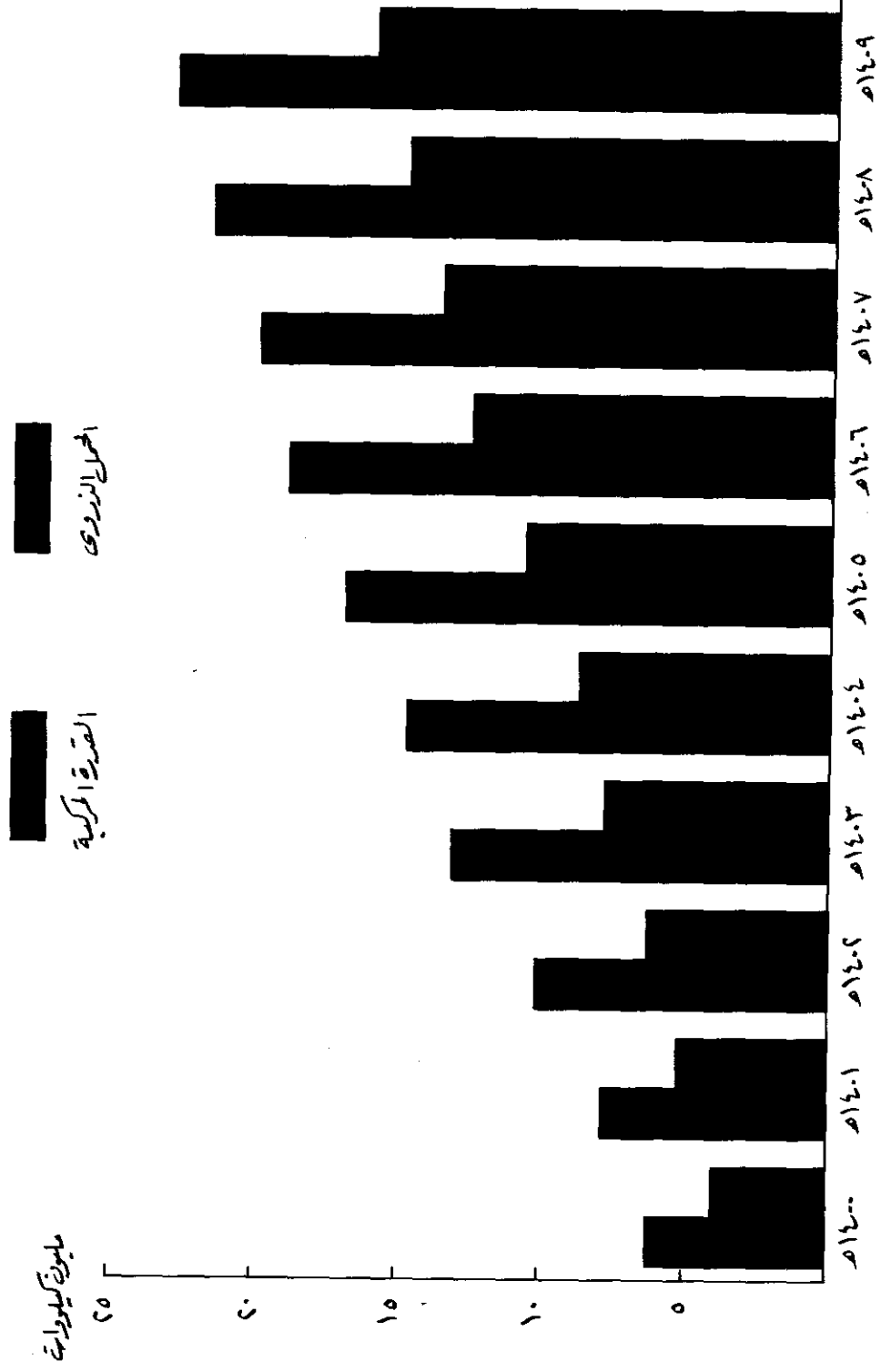
- توفير خدمات كهربائية جيدة لجميع مراكز النمو السكاني .
- تطوير نظم الطاقة الكهربائية بأقل التكاليف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية .
- تشجيع المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء .
- تحسين الكفاءة والانتاجية في مرافق الكهرباء .

السياسات

- تغذية أحمال الأساس وأحمال الذروة بمولدات ملائمة ، وربط مراكز الأحمال والتوليد بالشبكات ذات الجهد العالي والجهد الفائق متى ما كان هذا مجديا وكفؤا .
- المحافظة على الطاقة بواسطة المراجعة الدورية للتعرفة ، وتطبيق لوائح البناء الملائمة ، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة .
- تحسين الانتاجية بمرافق الكهرباء من خلال التوظيف الكفوء للموارد وتطوير القوى البشرية عن طريق التعليم والتدريب .
- استنباط وتطبيق معايير ملائمة لأداء المرافق الكهربائية .
- تطوير وتطبيق معايير مشتركة للتخطيط والتشغيل في قطاع الكهرباء بشكل عام بحيث تحقق التوازن الأمثل بين التكلفة من جهة وكفاءة الخدمة من جهة أخرى .
- دعم مهام التخطيط والرقابة والمتابعة والتنظيم للجهات المسؤولة .

شكل رقم (٢-٩)

القدرة الكهربائية المركبة والمحل الذري
(مليون كيلوات)



٢/٣/٣/٩ برامج القطاع العام

ستحقق برامج خطة التنمية الرابعة لقطاع الكهرباء هدفا هاما يتمثل في تعميم خدمات الكهرباء على كل أنحاء المملكة . يوضح الجدول رقم (١٢/٩) الأهداف المحددة الرئيسية لقطاع الكهرباء .

جدول رقم (١٢/٩)

الأهداف المحددة لقطاع الكهرباء
لخطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)

متوقع ١٤١٠هـ	فعلي ١٤٠٤هـ	
٢٣٥٤	١٥٢٧	عدد المشتركين (بالآلاف)
١٣٣٦	٩٠٣	عدد السكان الذين تصلهم الخدمات الكهربائية (بالملايين)
١٥٣٦٩١	٨٣٣٦	الحمل الذروي (ميجاوات)
(١)٢٠.٠٥٠	(١)١٢.٠١١	قدرة التوليد المركبة (ميجاوات) موزعة كما يلي :
٦١٤٠	(١)٢٦٠٠	— محطات بخارية
١٣٩١٠	٩٤٤١	— توربينات غازية ومولدات ديزل

(١) باستثناء قدرة التوليد المتوفرة من محطات تحلية المياه

سوف يتم تحقيق الأهداف المحددة للخطة عن طريق البرامج التالية :

- برنامج توليد الكهرباء : سيضاف من خلال هذا البرنامج حوالي (٨٠٠٠) ميجاوات الى قدرة التوليد الحالية لتلبية الطلب المتوقع . ويهدف البرنامج على المدى البعيد الى زيادة القدرة المتوفرة من المحطات البخارية ومحطات التحلية لتشكيل نسبة (٥٠٪) من قدرة التوليد الاجمالية .
 - برنامج شبكات النقل الرئيسية والفرعية : الاستمرار في ربط مراكز التوليد بمراكز الأحمال .
 - برنامج التوزيع : يشمل البرنامج دعم شبكات التوزيع القائمة وايصال الخدمات الكهربائية الى (٨٢٨٠٠٠) مشتركا جديدا .
 - برنامج التنمية الادارية : يشمل هذا البرنامج عدة برامج فرعية منها تنمية القوى البشرية حيث يتم تدريب حوالي (١٩٠٠٠) موظفا ، وتطوير نظم الاتصالات ، وتطوير وتنمية الورش ، ومرافق الخدمات الأخرى .
- ستقوم وزارة الصناعة والكهرباء باعداد دراسات بغرض تحديد الدور المستقبلي للمؤسسة العامة للكهرباء ، وتطوير وتقوية المهام التالية على المستوى المركزي : التخطيط ، والتمويل ، والتعرفة ، والمقاييس والاجراءات ، والبيئة ، واختيار المواقع ، والتدقيق ، والتشغيل ، والتنسيق ، والتطورات الجديدة .

٣/٣/٣/٩ نفقات البرامج : الطاقة الكهربائية

يوضح الجدول رقم (١٣/٩) النفقات الحكومية لكل برنامج من برامج قطاع الكهرباء خلال خطة التنمية الرابعة .

الجدول رقم (١٣/٩)

الكهرباء

وزارة الصناعة والكهرباء وكالة الوزارة لشئون الكهرباء	اجمالي الخطة الرابعة بملايين الريالات
توليد الكهرباء	١٥٨٠٣
شبكات النقل الرئيسية والفرعية	١١٧٩٢
شبكات التوزيع	١١٠٧٦
تطوير الادارة	٣٢٦٠
اجمالي البرنامج	٤١٩٣١
الايرادات المتوقعة	١٩٧٧٠

٤/٣/٣/٩ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص

يساهم القطاع الخاص في مرافق صناعة الكهرباء من خلال طريقتين أساسيتين:
الأولى كشريك للحكومة في شركات الكهرباء حيث تضمن الحكومة للمستثمرين عائدا قدره (١٥٪) من قيمة الاستثمار . والطريقة الثانية من خلال تصنيع الآلات والمعدات والمواد التي تستخدم في مرافق الكهرباء . أما بعض المنتجات التي تصنع حاليا فهي :
مفاتيح كهربائية ومحولات وأسلاك وكوابل وأعمدة .. الخ ، معظمها في نطاق الجهد الكهربائي المنخفض والمتوسط .

وهناك الكثير من الفرص الأخرى المتاحة للقطاع الخاص للمساهمة في صناعة المعدات الكهربائية ، وعلى وجه الخصوص معدات الجهد العالي ، والجهد الفائق ، مثل مفاتيح الكهرباء ، والكوابل ، وأبراج الصلب ، والمحولات ، والنظم الميكانيكية مثل : المضخات ، والصمامات ، والعدادات ، والأنابيب والمحولات الحرارية . غير أن غياب المواصفات والمقاييس الموحدة بين المرافق على المستوى المحلي والاقليمي يؤدي الى الحد من هذه الفرص . كما أنه يصبح معوقا رئيسيا أمام الصناعات ذات التقنية المتقدمة التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية مثل التوربينات ، والمولدات ، والغلايات ، لأن هذه المصانع تحتاج لأسواق كبيرة وطنية واقليمية . ويمكن للقطاع الخاص المساهمة أيضا في ترشيد استهلاك الطاقة من خلال الاستخدام الرشيد للكهرباء في الأغراض المنزلية والتجارية والصناعية .

٥/٣/٣/٩ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي

في اطار التكامل الشامل لدول مجلس التعاون الخليجي تم تبني مجموعة من السياسات في مجال الطاقة تشمل :

- العمل على توحيد تعرفه الكهرباء في جميع دول المجلس .
- تبني اجراءات عامة للمحافظة على الطاقة .
- دراسة جدوى ربط شبكات كهرباء دول المجلس مع بعضها البعض .
- دراسة توحيد المقاييس والمواصفات الكهربائية .

٤/٩ البناء والتشييد :

١/٤/٩ نظرة عامة :

يعد البناء والتشييد تاريخيًا القطاع الذي يحرك الاقتصاد غير البترولي في المملكة لما له من أثر في تنمية قطاعي الصناعة والتعدين وذلك من خلال اعتماده على انتاجهما . كما تعد أوجه نشاط البناء وسائل لتوزيع الموارد الاقتصادية فضلًا عن توفيره لفرص العمالة في كافة أنحاء المملكة . ويعد البناء في المناطق القروية جزءًا مهمًا في الاقتصاد المحلي أكثر منه في المناطق الحضرية . ويمكن مشاهدة أثر أوجه نشاط البناء في كافة قطاعات الاقتصاد وفي مختلف مناطق المملكة .

وتتولى مؤسسات القطاع الخاص التي تتكون من وحدات متنوعة معظم أعمال صناعة البناء والتشييد ، ويتراوح حجم هذه المؤسسات من شركات مقاولات محلية وأجنبية كبرى الى مقاولين صغار . علما بأن شركات البناء والتشييد الأجنبية تعمل غالبًا مع الشركات المحلية على شكل شركات تضامنية ، ويقوم المقاولون الصغار ببناء المساكن ومقاولات البناء الصغيرة الأخرى . ويتوقع أن يستمر هذا النمط خلال خطة التنمية الرابعة ، مع قيام المقاولين المحليين بدور متزايد في هذا القطاع الهام .

٢/٤/٩ الأوضاع الراهنة وعرض ومنجزات الخطة الثالثة :

١/٢/٤/٩ التوسع في صناعة البناء والتشييد :

كان لزامًا خلال الخطة الثالثة أن تتوسع صناعة البناء والتشييد الى ما بعد احتياجات المدى البعيد للاقتصاد لمقابلة الطلب الكبير غير العادي على هذه الصناعة ، لكن استكمال معظم مشروعات التجهيزات الأساسية الرئيسية للمملكة خلال الخطة الثالثة سيؤدي الى تقليص مستويات نشاط البناء والتشييد خلال الخطة الرابعة . ونتيجة لذلك يتوقع أن يسعى الكثير من الشركات العاملة في صناعة البناء والتشييد وأوجه النشاط المرتبطة بها الى تنوع خبراتها وتطبيقها في مجال ادارة مشروعات المقاولات ، وتحويل مواردها الاقتصادية من أجل تنمية مجالات أوجه النشاط الأخرى ، خلال الخطة الرابعة ، مما يسهم في تحقيق الهدف العام للمملكة الخاص بالتنوع الاقتصادي .

ويمثل تشغيل التجهيزات الأساسية التي تم اكملها وصيانتها مصدر دخل هام لتلك الشركات .

٢/٢/٤/٩ نمو القطاع ومساهمته النسبية :

نمت القيمة المضافة لصناعة البناء والتشييد بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (١٨,٥٪) خلال فترة الخطة

الأولى ، و (١٧٧٪) في السنة خلال الخطة الثانية ، لكن معدل النمو هذا انخفض الى (١٠٢٪) في السنة خلال السنتين الأوليين لخطة التنمية الثالثة ، وقد بدأ نشاط البناء والتشييد في الانخفاض في منتصف الخطة الثالثة نظرا لاستكمال الكثير من مشروعات الاسكان والتجهيزات الاساسية الرئيسية بالمملكة . وقد بلغ معدل الانخفاض في القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد في السنة الثالثة من الخطة الثالثة (٦٢٪) ثم الى (٨٪) في السنة الرابعة من الخطة الثالثة ، ويقدر أن يكون معدل الانخفاض في السنة الأخيرة من الخطة نحو (١١٪) . وبذلك يكون معدل الانخفاض السنوي في القيمة المضافة للقطاع خلال فترة الخطة الثالثة نحو (١٤٪) . ومن المتوقع أن تنخفض نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي بأسعار ١٣٩٩/١٤٠٠هـ من ٣٢٪ عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى ٢٤٪ بنهاية الخطة الثالثة (١٤٠٤/١٤٠٥هـ) .

العمالة في قطاع البناء والتشييد :

٣/٢/٤/٩

يوضح الجدول رقم (١٤/٩) تقديرات عدد العاملين مباشرة في أوجه نشاط البناء والتشييد . وقد بلغت العمالة أوجها في عام ١٤٠٢هـ حيث قدر عدد العاملين بحوالى (٩٥٠.٠٠٠) عامل ، بيد أن الرقم تقلص في نهاية الخطة الثالثة الى حوالى (٨٨٦.٠٠٠) عامل . وقد أثرت هذه التغيرات على شركات المقاولات الأجنبية ومعظم العمال الأجانب . ويتوقع أن يكون أثر هذه التغيرات على الشركات الوطنية مختلفا بسبب قرار الحكومة باحالة (٣٠٪) من أعمال المقاولات عليها ، بالرغم من أن الشركات الصغيرة نسبيا ستضطر للانسحاب من قطاع البناء والتشييد . ويتوقع أن يتأثر قطاع انتاج مواد البناء والعمالة المرتبطة به ، والتي ترتبط بصورة غير مباشرة بالبناء بهذه التغيرات . ويقدر عدد أولئك العمال في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ بحوالى (١١٥٢.٠٠٠) عامل أو (٢٦٪) من اجمالي القوى العاملة . وبهذا يصبح اجمالي العمالة المباشرة وغير المباشرة في قطاع البناء والتشييد عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ حوالى (٢.٠٣٨.٠٠٠) عامل أو (٤٦٪) من اجمالي القوى العاملة .

جدول رقم (١٤/٩)

العدد المقدر للعمالة المباشرة في صناعة البناء والتشييد

		العمالة المباشرة في البناء
١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٣٩٩/١٤٠٠هـ	
٧٥٠.٠٠٠	٦١٠.٠٠٠	سعودى
٨١١.٠٠٠	٥٧٨.٠٠٠	غير سعودى
٨٨٦.٠٠٠	٦٣٩.٠٠٠	الجملة
٢٠٪	٢١٪	النسبة المئوية من اجمالي القوى العاملة

٤/٢/٤/٩ قرار الدولة المتعلق باحالة (٣٠٪) من عقود المشروعات الى شركات سعودية :

تشكل عقود الانشاءات الحكومية المصدر الرئيسي لأعمال صناعة البناء والتشييد ، وتقدر عائداتها بنحو (٦٧٪) من عائدات هذه الصناعة .
وتعزى زيادة نسبة العائد الذى يذهب للمقاولين السعوديين لأمرين هامين استجداً فى السياسة خلال خطة التنمية الثالثة :

الأول: تبنى قاعدة الـ (٣٠٪) والتي بموجبها تتم ترسية (٣٠٪) على الأقل من قيمة عقود الانشاءات الحكومية على شركات سعودية ، وذلك طبقا لقرار الصادر عام ١٤٠٣هـ . وقد ساعد هذا القرار والتطبيق الصارم لنصوصه على زيادة نسبة دخل السعوديين من عائدات صناعة البناء والتشييد . وازالة للبس ونفياً للتفسيرات التى حددت «الشركة السعودية» بأنها الشركة التى يملك الجانب السعودى فيها (٥١٪) ، على الأقل ، فقد صدر التفسير الرسمى فى عام ١٤٠٤هـ والذى يعرف «الشركة السعودية» على أساس أنها مملوكة (١٠٠٪) للسعوديين .

والثانى: الجهود التى بذلت لتجزئة المشروعات الكبيرة الى سلسلة مشروعات صغيرة ، والتي يمكن أن تقوم بتنفيذها شركات مقاولات سعودية صغيرة .

المناقصات العامة :

٥/٢/٤/٩

وابتداء من عام ١٤٠٣هـ تم تعزيز المناقصات المفتوحة الخاصة بعقود الانشاءات الحكومية وذلك من أجل زيادة ترسية المناقصات الحكومية على المقاولين السعوديين ، ومن ثم تخفيض تكاليف الانشاءات الحكومية بزيادة المنافسة بين هذه الشركات . وقد نجحت هذه السياسة فى تقوية كفاءة صناعة البناء والتشييد السعودية وتحسينها وكذلك فى تخفيض تكاليف الانشاءات .

تصنيف المقاولين :

٦/٢/٤/٩

يسهم تصنيف المقاولين اسهاماً هاماً فى زيادة الكفاءة والفعالية للذين يتقدمون لمناقصة العقود الحكومية الرئيسية وفقاً لامكانياتهم وقدراتهم للقيام بتنفيذ عقود انشاءات بمختلف الأحجام وفى شتى مجالات العمل . والهدف من هذا التصنيف هو التأكد من امكانيات المقاولين الذين يتقدمون للمناقصة فى أعمال الانشاءات وقدراتهم على تنفيذ هذه الأعمال بنجاح . وقد تم ايجاد شروط هذا التصنيف قبيل بدء الخطة الثالثة ، وبنهاية سنتها الرابعة تم وضع حوالى (١٩٧) تصنيفاً لـ (٩٠٠) مقاول ، وكان نصيب المقاولين السعوديين حوالى (١٠٥٣) من هذه التصنيفات . كما أجريت متطلبات التصنيف المنفصلة للشركات السعودية وغير السعودية وذلك بهدف اعطاء أفضلية للمقاولين السعوديين .

قضايا أساسية :

٧/٢/٤/٩

أثار الانخفاض الأخير والمتوقع فى عدد المقاولين وعمال البناء والتشييد سؤالاً يتعلق بكيفية اتخاذ المملكة لأفضل الوسائل للاستفادة من الخبرات التى تترك قطاع البناء والتشييد ، حيث أن معظم عمال الانشاءات من البلدان الأخرى يتوقع أن يستمروا فى العودة الى بلدانهم ، لا سيما أن أعمال الانشاءات آخذة فى الانخفاض ، وحيث أن أغلب المقاولين عموماً من السعوديين ، فانهم الى حد ما سيبحثون ومعهم العمال السعوديون العاملون فى الانشاءات عن فرص عمل فى مجالات أخرى .

استراتيجية التنمية :

٣/٤/٩

من المتوقع أن تنخفض القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية الرابعة بمعدل (٢,٨٪) في السنة ، كما أن العمالة في قطاع البناء والتشييد ستخفض بمعدل (٨,١٪) في السنة . وسينتج عن هذا انخفاض في نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي غير البترولي بحيث تصبح (١٧,٧٪) ، كما ستخفض نسبة العمالة في هذا القطاع بحيث تمثل (١٣,٨٪) من مجموع العمالة بنهاية الخطة الرابعة . وسيكون هناك تركيز خاص ، خلال خطة التنمية الرابعة ، على تخفيف آثار انحسار نشاط البناء والتشييد على المقاولين السعوديين والاقتصاد السعودي بصفة عامة . وسيتم مواصلة التركيز المتزايد الذي كان خلال خطة التنمية الثالثة والمتعلق بسعودة صناعة البناء والتشييد . كما سيتم تشجيع التحول الى التشغيل والصيانة ومجالات أوجه النشاط الأخرى ومن خلال تنوع المقاولين لأعمالهم ، وتوجيه الموارد الاقتصادية في مجالات نشاطات جديدة فانهم بلا شك يسهمون في النمو الشامل وفي تنوع الاقتصاد .

الأهداف والسياسات :

١/٣/٤/٩

تشمل أهداف الحكومة وسياساتها في مجال البناء والتشييد الآتي :

- ١ - تشجيع صناعة البناء والتشييد السعودية ومساندتها .
- ٢ - تحسين نوعية البناء والتشييد والصيانة .
- ٣ - زيادة انتاجية المقاولين وقدراتهم .
- ٤ - تخفيض تكاليف البناء والتشييد والصيانة المرتبطة بها .

برامج القطاع العام :

٢/٣/٤/٩

تتكون معظم صناعة البناء والتشييد من شركات القطاع الخاص التي لا تقع تحت طائلة سلطة جهة حكومية واحدة ولكنها تتأثر بالبرامج التي تتبناها العديد من الجهات الحكومية . فعلى سبيل المثال سوف تؤدي برامج التدريب التي تتبناها الهيئة الملكية للجيبيل وينبع ، خلال خطة التنمية الرابعة ، الى زيادة خبرة العاملين في صناعة البناء والتشييد ، وتوفير الفرص لهم لتنويع مهاراتهم وأعمالهم . كما سوف تؤدي البرامج التي تقوم بها جهات مختلفة لتشجيع الانتاج المحلي الى زيادة قدرة المملكة على انتاج موادها الانشائية . وسوف تعمل برامج جمع البيانات ونشرها التي اقترحتها مصلحة الاحصاءات العامة الى زيادة كفاءة صناعة البناء والتشييد . كما أن تبني وتعزيز لوائح ونظم البناء والتشييد والمواد الانشائية التي اقترحتها وكالة الوزارة لشؤون الاشغال العامة ، والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، والجهات الأخرى ستؤدي الى تحسين نوعية البناء والتشييد في المملكة . وتعد قاعدة نسبة ال (٣٠٪) والمناقصة المفتوحة ذات أهمية خاصة للمقاولين السعوديين .

وسيؤدي استمرار التطبيق الصارم للتفسير ، وتعزيز القاعدة الرامية الى ترسية (٣٠٪) من كافة الانشاءات الحكومية على شركات يملكها سعوديون ملكية تامة ، وكذلك الزام الشركات السعودية وغير السعودية بشراء الامدادات أو الخدمات من الشركات السعودية أو الحصول عليها منها الى تخفيف أثر الانخفاض في نشاط البناء والتشييد على السعوديين .

وسيؤدي استمرار نظام المناقصات العامة الى زيادة نسبة ترسية عقود الانشاءات الحكومية على المقاولين السعوديين ، كما أن المنافسة الاضافية التي تنتج عن المناقصة المفتوحة ستؤدي الى تخفيض تكاليف الانشاءات

الحكومية ، وستساعد سياسة تقسيم عقود المشروعات الانشائية الكبيرة الى مشاريع صغيرة ، في مساندة صناعة البناء والتشييد . وستقوم وكالة الوزارة لتصنيف المقاولين خلال الخطة بمراجعة برنامج التصنيف والاستمرار فيه حيث يتم انشاء المكاتب الفرعية ومراجعة اجراءات التصنيف . وسيتم تأهيل عدد كبير من المقاولين وتصنيفهم والعمل على تحسين تسهيلات الحاسب الآلي .

نفقات البرامج : تصنيف المقاولين

٣/٣/٤/٩

يوضح الجدول رقم (١٥/٩) النفقات الحكومية المعتمدة لبرامج وكالة الوزارة لتصنيف المقاولين خلال خطة التنمية الرابعة .

الجدول رقم (١٥/٩)

نفقات برامج وكالة الوزارة لشؤون تصنيف المقاولين

البرنامج	اجمالي خطة التنمية الرابعة (مليون ريال)
التصنيف	٤٢ر٨
الادارة والاشراف	١٤ر٨
خدمات المعلومات	١٤ر٤
الجملة	٧٢ر٠

اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

٤/٣/٤/٩

ان المهمة الأساسية التي تواجه المقاولين السعوديين ذات شقين :

١ - زيادة حصتهم في البناء والتشييد والصيانة .

٢ - ضبط أوجه نشاطهم وتنظيمها وفقا للأوضاع المتغيرة لسوق البناء والتشييد .

ويعد الترابط الوثيق بين هاتين النقطتين أساسا لضمان نجاح امكانات قطاع البناء والتشييد السعودى ومساندتها والحفاظة عليها . وسيؤدى تحول المقاولين السعوديين بصفة خاصة الى مجال التشغيل والصيانة الى تخفيف حدة تأثير الانخفاض فى الانشاءات . وكلما حدث انخفاض فى الانشاءات تزايدت الحاجة الى تشغيل التجهيزات الأساسية بالملكة وصيانتها . وسوف تظل فى الازدياد حيناً . ويمكن استغلال خبرة المقاولين بفعالية فى هذا المجال .

ويعد حجم عقود التشغيل والصيانة كبيرا حيث أنها تشكل حوالى (١٠٪) من تكاليف الانشاءات بشكل عام وتتميز بأنها مصدر عمل ثابت وليست كالمشروعات الانشائية . فاذا ما بلغ متوسط تكاليف التشغيل والصيانة (١٠٪) من التكاليف الأصلية للانشاءات آخذين فى الاعتبار التجهيزات الأساسية الضخمة التى

تم تشييدها خلال فترات الخطط السابقة التي يجب تشغيلها وصيانتها حالياً ، فإن من المحتمل أن يزيد صافي قيمة العقود السنوية للتشغيل والصيانة بعد حسم تكاليف المواد على صافي قيمة العقود الانشائية خلال فترة الخطة الرابعة . وبالإضافة إلى أن الظروف المناخية بالمملكة تؤدي إلى الاستبدال المبكر للتجهيزات الأساسية وبالتالي يتوقع أن يكون استبدال التجهيزات الأساسية في المستقبل قاعدة عمل هامة للمقاولين . وعلى الرغم من تشابه أوجه نشاط الانشاءات والتشغيل والصيانة إلا أن هناك اختلافات كافية بينها إذ أن برنامج إعادة التدريب لبعض المقاولين قد يكون مناسباً خاصة في مجالات الصيانة والتشغيل التي تتطلب مستوى تقنياً معقداً . وبما يساعد المقاولين بصفة خاصة قيام الغرفة التجارية والصناعية بتنظيم حلقات دراسية في الإدارة المالية وعمليات التحول من المقاولات إلى المجالات الأخرى .

٥/٩ المدينتان الصناعيتان في الجبيل وينبع :

نظرة عامة : ١/٥/٩

إن حجر الأساس في برنامج التصنيع الوطني هو تطوير الصناعات المستندة على المواد الهيدروكربونية والصناعات التي تعتمد على الاستخدام الكثيف والمركز للطاقة لتحويل ثروات المملكة البترولية إلى منتجات صناعية ذات قيمة أعلى . ويتركز هذا النوع من التطوير الصناعي في مجمل الجبيل وينبع . وتهم برامج الهيئة الملكية للجبيل وينبع بتوفير التجهيزات الأساسية الكافية ، والقوى البشرية المدربة لكلا المجموعتين . ويستلزم توفير القوى البشرية المدربة إنشاء مراكز للتدريب وتشغيلها ، وحث رجال الأعمال الصناعيين السعوديين وغيرهم على تدريب المواطنين في مختلف الوظائف .

الأوضاع الراهنة : ٢/٥/٩

تركزت الأهداف خلال خطة التنمية الثالثة حول استكمال إنشاء التجهيزات الأساسية الخاصة بالصناعة ، والمجمعات السكنية اللازمة لمشروعات الطاقة ، والمشروعات الصناعية والتجارية التي سيقوم بها القطاع العام والخاص في الجبيل وينبع خلال خطة التنمية الثالثة . كما تركزت الأهداف حول تصميم وإنشاء التجهيزات الأساسية اللازمة لإقامة مشروعات للمستقبل حسب الحاجة ، وزيادة توفير القوى البشرية المدربة للصناعة . وسارت أعمال تطوير مدينتي الجبيل وينبع خلال خطة التنمية الثالثة حسبما هو مرسوم في المخططات الرئيسية وخطة التنمية الثالثة . وقد أحرز تقدم كبير في كلا الموقعين حيث أنشئت التجهيزات الأساسية اللازمة للمنشآت الصناعية والسكنية في الجبيل وينبع خلال تلك الخطة . وبنهايتها تم تشغيل عشرة مشروعات للصناعات الأولية في الجبيل ، وخمسة في وينبع ، كما تم توفير المساكن والخدمات الأساسية والتجهيزات الأخرى لحوالي (٣٥٠٠٠) من الساكنين في الجبيل ، وحوالي (٣٦٠٠٠) من الساكنين في وينبع (في الجبيل يعيش كثير من العمال في أماكن خارجة عن نطاق خدمات المجمع) . وفي الموقعين كليهما تم القيام بأعمال واسعة لتصميم وإنشاء التجهيزات الأساسية اللازمة لمشاريع قادمة . وتم في الجبيل تشغيل مركز للتدريب يقدم برامج أولية ومتقدمة ، كما يتسع ل (١٠٠٠) طالب ، وقد تخرج منه ما يزيد عن (٢٠٠٠) من المواطنين السعوديين . وفي وينبع تجرى أعمال إنشاء مركز للتدريب يتسع ل (١٠٠٠) طالب ، وسيشغل هذا المركز في عام ١٤٠٧هـ إن شاء الله ، وقد تخرج حوالي (٤٠٠) طالب من المنشأة المؤقتة المقامة للتدريب هناك . ويشكل السعوديون نسبة (٢٥٪) من اجمالي القوى العاملة الصناعية الموجودة في الجبيل وينبع .

ويبين الجدول رقم (١٦/٩) احصائيات السكان والقوى العاملة في الجبيل وينبع ، وتبين هذه الاحصائيات أن عملية النمو خلال خطة التنمية الرابعة سوف لا تتم بالسرعة التي تمت بها خلال خطة التنمية الثالثة . ويشير انخفاض عدد العمال الذين يعملون في مجال الانشاء وزيادة عدد العاملين في المجالات الأخرى الى التحول من التركيز على أعمال البناء والتشييد الى التركيز على أعمال التشغيل والصيانة الذي ستشهده خطة التنمية الرابعة .

الجدول رقم (١٦/٩)

السكان والقوى العاملة في نهاية العام
بحسب المنطقة ونوع العمالة

١٤١٠هـ		١٤٠٥هـ		١٤٠٠هـ		المنطقة /
القوى العاملة	السكان	القوى العاملة	السكان	القوى العاملة	السكان	نوع العمالة
٥٢.٠٠٠	٥٥.٠٠٠	٤٥.٠٠٠	٣٥.٠٠٠	١٧.٠٠٠	١٦.٠٠٠	(ب) الجبيل (اجمالي)
٢٢.٠٠٠	—	١٣.٠٠٠	—	١.٠٠٠	—	صناعية
١٤.٠٠٠	—	٤.٠٠٠	—	٢.٠٠٠	—	خدمات
١٦.٠٠٠	—	٢٨.٠٠٠	—	١٤.٠٠٠	—	انشائية
٣٥.٠٠٠	٦٢.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٣٦.٠٠٠	١٧.٠٠٠	١٨.٠٠٠	ينبع (اجمالي)
٩.٠٠٠	—	١.٠٠٠	—	١.٠٠٠	—	صناعية
١٥.٠٠٠	—	٧.٠٠٠	—	٢.٠٠٠	—	خدمات
١١.٠٠٠	—	١.٠٠٠	—	١٤.٠٠٠	—	انشائية

(ب) لايشمل هذا العدد العمال الذين يسكنون المدن المجاورة .

ويبين الجدول رقم (١٧/٩) النمو المتوقع لعدد الصناعات المشغلة في الجبيل وينبع ، ويلاحظ أن الصناعات الثانوية والصناعات المساندة يتوقع لها أكبر نسبة من النمو .

الجدول رقم (١٧/٩)

عدد الصناعات المشغلة في نهاية العام
حسب المنطقة ونوع الصناعة

١٤١٠هـ	١٤٠٥هـ	١٤٠٠هـ	المنطقة/ نوع الصناعة
			الجبيل :
١٦	١٠	—	أولية
٤٦	—	—	ثانوية
١٠٠	٧٠	٩	مساندة وخفيفه
			ينبع :
٥	٥	—	أولية
٢٥	—	—	ثانوية
٧٥	١٩	٧	مساندة وخفيفه

١/٢/٥/٩ قضايا أساسية :

تمثل المسائل التي سيستمر الاهتمام بها خلال خطة التنمية الرابعة في توفير المساكن لذوى الدخل المحدود بحيث تناسب مع امكاناتهم ، وتحصيل الرسوم المناسبة من مستخدمى المرافق والخدمات الصناعية والسكنية ، واحالة أعمال تشغيل المرافق وصيانتها الى القطاع الخاص ، واقامة عدد كاف من الصناعات الثانوية والمساندة الملائمة ، بالاضافة الى توفير المرافق والخدمات والتدريب وفرص العمل اللازمة لجذب السعوديين للعمل في هذه المناطق ، وتوفير التجهيزات الأساسية الكافية الخاصة بالصناعة والتجمعات السكنية . وقد تم قبل خطة التنمية الثالثة وخلالها انتاج سياسات من شأنها تحقيق هذه المسائل والاعتبارات ، وسيستمر العمل على تحقيقها خلال خطة التنمية الرابعة.

٣/٥/٩ استراتيجية التنمية :

سيتم خلال خطة التنمية الرابعة استكمال جزء كبير من التجهيزات الأساسية في الجبيل وينبع ، كما سيبدأ القطاع العام بالتحويل من التركيز على أوجه نشاط الانشاء والتشييد الى التركيز على نشاطات الادارة والتدريب حالما يتم احالة أعمال تشغيل التجهيزات الاساسية المستكملة وصيانتها الى القطاع الخاص .

١/٣/٥/٩ الأهداف والسياسات :

تشتمل أهداف خطة التنمية الرابعة في الجبيل وينبع على :

- (١) توفير التجهيزات الأساسية اللازمة للصناعة والمجمعات السكنية .
- (٢) زيادة استثمارات القطاع الخاص .

وتشتمل السياسات المساندة على :

- (١) تنمية المناطق الصناعية اللازمة للصناعات الثانوية .
- (٢) اعداد المواقع المزودة بالخدمات لانشاء مساكن القطاع الخاص عليها .
- (٣) توفير الحوافز للشركات السعودية لجذبها للعمل في المدن الصناعية .

٢/٣/٥/٩ برامج الهيئة الملكية :

برنامج الادارة :

يشمل العمليات المستمرة للهيئة الملكية ، وتدريب (٧٩٠٠) شاب سعودى في مرافق التدريب المهنى في الجبيل وينبع ، ويشتمل التدريب أيضا العناصر الادارية .

برنامج التشغيل والصيانة :

سيتم من خلال هذا البرنامج تشغيل التجهيزات الأساسية الخاصة بالصناعة والمجمعات السكنية وصيانتها .

برنامج الدراسات والتصميم :

سيتم اعداد دراسات وتصاميم معمارية وهندسية لمشروعات التجهيزات الأساسية المقترحة .

برنامج الأشغال العامة :

سيتم في الجبيل القيام باعمال المسح والاختبار ، واعداد المواقع ، وانشاء الطرق ، وشبكات التخلص من مياه الفضلات ، والمناطق الصناعية والمعسكرات ، والمطار .
وفي ينبع سيتم اعداد المواقع ، وانشاء الطرق ، وشبكات المياه ، وأنظمة التخلص من الفضلات ، وشبكات الحماية من السيول ، واعداد مجارى كوابل الكهرباء والاتصالات .
برنامج التدريب والصحة :

سيتم انشاء العيادات الصحية والمستشفيات والمدارس ، كما سيجرى استكمال انشاء معاهد التدريب المهني .
برنامج الاسكان وملحقاته :

ستنشأ المباني التجارية ، والمرافق الدينية ، والترفيهية ، والمرافق العامة الأخرى ، بالإضافة الى انشاء حوالى (٣٥٠٠) وحدة سكنية .

برنامج تطوير المواقع :

سيجرى تطوير المواقع اللازمة لانشاء ضواحي سكنية جديدة ، ومشاريع لصد الرياح ، ومركز استقبال حكومي ، وخطوط سكة حديدية ، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن (١٣٠٠٠) موقع مزود بالخدمات لانشاء مساكن القطاع الخاص .

برنامج الاتصالات السلكية واللاسلكية :

ستركب شبكات للهاتف والتلكس والتلفزيون واللاسلكى المتنقل أو توسع الشبكات القائمة . كما ستركب شبكة للحاسب الآلى .

برنامج الموانئ ومناولة البضائع :

سيجرى العمل على استكمال ميناء ينبع ونظام مناولة المواد في الجبيل .

نفقات البرامج : الهيئة الملكية للجبيل وينبع

٣/٣/٥/٩

يوضح الجدول رقم (١٨/٩) مصروفات برنامج الجبيل وينبع خلال خطة التنمية الرابعة .

الجدول رقم (١٨/٩)

نفقات برنامج الهيئة الملكية للجبيل وينبع
خلال الخطة الرابعة

اجمالي الخطة الرابعة
(بملايين الريالات)

٤٨٥
١٣١١٩
٨١٦
٤٥٩٢
٤٤٩١
١٦٨٠
١٦٦٢
٢١٣٧
٧٠٢
٣١٦

٣٠٠٠٠
٤٢٠١

البرنامج

الادارة
التشغيل والصيانة
الدراسات والتصاميم والاستشارات
الأشغال العامة
الكهرباء والمياه ومياه البحر
التدريب والصحة والتعليم
المجمعات السكنية والتجهيزات
القطع السكنية المزودة بخدمات ، والخطوط الحديدية ، والمشاريع الخاصة
الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وشبكة الحاسب الآلى
الموانئ ومناولة المواد
المجموع
الايرادات المتوقعة

٤/٣/٥/٩ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

ستقوم الهيئة الملكية للجبيل وينبع باسناد كثير من المسؤوليات الملائمة للقطاع الخاص ، وسترکز الجهود لدعم هذا القطاع في اقامة صناعات ثانوية ، عن طريق جعل ملكية هذه الصناعات في متناول يده ، واسناد مهمة ادارتها له ، وتشجيع رجال الأعمال السعوديين ، وتوفير عقود ايجار مغرية ، وايجاد قاعدة راسخة للتجارة ، والبيع بالتجزئة في المدن الصناعية .

الفصل العاشر

قطاع الخدمات

١٠ - قطاع الخدمات :

مقدمة :

يتناول هذا الفصل أنشطة خدمات كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، وهي تشمل :

- الخدمات التجارية
- البنوك والتمويل
- مكافحة تلوث البيئة
- المواصفات والمقاييس
- المعلومات والبيانات الاحصائية

وتشمل الخدمات التجارية : تجارة التوزيع ، والفنادق ، والمطاعم ، والتخزين ، وخدمات الأعمال التجارية .
وتجرى مراجعة الانجازات المتحققة في كل قطاع خلال خطة التنمية الثالثة ، والأهداف والسياسات المرسومة لها خلال خطة التنمية الرابعة ، كما يقدم الفصل لمحة موجزة عن برامج انفاق القطاع العام .

١/١٠ الخدمات التجارية

١/١/١٠ نظرة عامة

بالرغم من أن التجارة على مر الزمن تشكل قطاعا هاما من الأنشطة الاقتصادية ، إلا أن أهميتها ازدادت على نحو كبير خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة حيث أدى الطلب الكبير على البضائع المستوردة والخدمات الى بداية النمو الحقيقي في القطاع التجاري .
ونتيجة لذلك تم انشاء عدد كبير من الشركات والمؤسسات الجديدة التي تركز معظم أنشطتها في مجال البناء والتشييد . وقد توسع العديد من هذه الشركات فصارت شركات عالمية متعددة الجنسيات تقوم بأنشطة متنوعة ، وبلغ رأس مال بعضها ما يزيد عن ثلاثة بلايين ريال سعودي .
وتتميز الشركات السعودية الجديدة بأنها مؤسسات خاصة ، القليل منها ذو مسؤولية محدودة . ويتم الاشراف على هذه الشركات من قبل أصحاب الشركة أو بالاشتراك مع شركة أجنبية وجعلها مشروعاً مشتركاً .
وبالإضافة الى ذلك توجد أنواع كثيرة من المؤسسات الفردية والشركات التجارية تتفاوت من آلاف من صغار التجار الى شركات تجزئة وشركات صناعية كبيرة . وبالرغم من صغر حجم هذه الشركات بالمقارنة مع الشركات الكبيرة في الخارج فان رأس مال الكثير منها يزيد عن (٢٥٠) مليون ريال . كما أن جزءاً كبيراً من أعمالها ينصب على قطاع البناء والتشييد .

٢/١/١٠ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة :

١/٢/١/١٠ تنمية القطاع

يأتي قطاع الخدمات التجارية* في الدرجة الثانية بعد قطاع البترول من حيث الاسهام فى الناتج المحلى الاجمالى . ففي نهاية فترة خطة التنمية الثالثة سيزداد معدل اسهام قطاع الخدمات التجارية فى الناتج المحلى الاجمالى بحيث يصل الى (١٩٪) بعد أن كان (١٠٪) فى بداية الخطة الثالثة . كما تبلغ نسبة اسهام القطاعات التجارية فى الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى فى عام ١٤٠٥/٤٠٤هـ (٣١٪) . وقد حققت زيادة طفيفة عن نسبتها البالغة (٢٩٪) فى عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ .

* يشمل هذا القطاع قطاع التجارة والمالية وملكية دور السكن والخدمات الشخصية .

وبصورة عامة فقد حقق القطاع معدل نمو سنوي مقداره (٧٥٪) وهو أكثر من المعدل المستهدف له بالخطوة الثالثة والبالغ (٧٣٪) . كما حقق قطاع تجارة التوزيع لوحده نمواً مقداره (٨٨٪) متجاوزاً بذلك معدل النمو المستهدف في خطة التنمية الثالثة وهو (٨٤٪) .

٢/٢/١/١٠ تجارة التوزيع

مازال قطاع تجارة الجملة والتجزئة يضم عددا كبيرا من المؤسسات الفردية الصغيرة المهيمنة عليه والتي تبلغ نسبتها (٩٣٪) من عدد الشركات والمؤسسات المسجلة تجارياً . وتعتبر أغلب مؤسسات التوزيع مؤسسات صغيرة الحجم حيث تستخدم أقل من خمسة أفراد كما يظهر في الجدول رقم (١/١٠) .

الجدول (١/١٠)

حجم المؤسسات في قطاع تجارة التوزيع (١٤٠١هـ)

%	نسبة عدد الموظفين %			العدد	
	٢٠ +	١٩ - ٥	٤ - ١		
١٠٠	٥	٢٢	٧٣	٤٤٦٠	تجارة الجملة
١٠٠	١	٥	٩٤	٨٠٢٦٦	تجارة التجزئة
١٠٠	١	٦	٩٣	٨٤٧٢٦	الإجمالي

ونجد - بالمقارنة مع السنوات الخمس السابقة - أنه قد طرأ تحسن على مؤسسات الجملة والتجزئة التي تستخدم أقل من خمسة أفراد حيث انخفضت معدلاتها من (٧٩٪) و (٩٨٪) على التوالي . ولا تعكس هذه الاحصائيات بشكل كامل التطور الرئيسي الذي طرأ على تجارة التوزيع خلال خطة التنمية الثالثة . فقد تميزت السنوات الخمس الأخيرة بوجود استثمارات كبيرة جديدة في القطاع لاسيما في تجارة التجزئة . حيث تم افتتاح أعداد كبيرة من الأسواق الحديثة (السوبر ماركت) ومحلات ومخازن التسوق ، إضافة الى وجود عدد كبير منها حالياً تحت التنفيذ . كما أدخلت وسائل أكثر فعالية في مجال مراقبة وضبط المخزون من البضائع . وتم التركيز على دراسة اتجاهات السوق ومتطلبات المستهلك بالإضافة الى تعيين عناصر ادارية عالية الكفاءة . وبالرغم من هذه التطورات فقد شهد مستوى الانتاجية في هذا القطاع بما في ذلك الفنادق والمطاعم ، انخفاضاً خلال هذه الفترة (- ١٨٪) سنوياً .

٣/٢/١/١٠ التموين والتخزين

بالرغم من استمرار وجود نقص في مرافق التخزين الحديثة فإن الوضع يشهد تحسناً سريعاً . وتواصل وزارة

التجارة جهودها في متابعة تسلم الأراضي المخصصة لمرافق التخزين في مدن المملكة ومن ثم تخصيصها للتجار بحسب طبيعة احتياجاتهم . وقد قامت الوزارة فعلا بتوفير أراضٍ لإنشاء مستودعات جديدة ومرافق للتخزين في جده ومكة المكرمة والرياض . كما تساعد الوزارة أيضا على نقل المستودعات الى أماكن أكثر ملاءمة خارج نطاق المدن وذلك ضمن مهامها بوصفها عضوا في لجنة دراسة المستودعات الحالية .

والى جانب الأراضي التي تساعد وزارة التجارة على توفيرها لرجال الأعمال لبناء مرافق التخزين عمل القطاع الخاص أيضا على توفير مرافق التخزين الخاصة . ففي بداية خطة التنمية الثالثة كان هناك نقص حاد في المستودعات التجارية وبلغت الأسعار أقصى ارتفاع لها مما دفع القطاع الخاص الى الاسراع في بناء مرافق خاصة للتخزين ، وأدى ذلك الى توفر المزيد من طاقات التخزين لمواجهة الزيادة في حجم البضائع المستورده . كما انخفضت على اثر ذلك تكاليف التخزين واستقرت بعد أن أثمرت جهود وزارة التجارة ورجال الأعمال ، وانعكس ذلك بصورة مباشرة على أسعار السلع في الأسواق .

وتتوفر الآن أنواع متطورة من مرافق التخزين تشمل المستودعات التي تتوفر فيها أنظمة الامان والمستودعات المزودة بالرغوف ووسائل التكييف والتبريد المختلفة .

كما قام صندوق التنمية الصناعية السعودي بدور فعال في المساعدة على توفير مرافق التخزين الحديثة ، فقد منح القطاع الخاص قروضا طويلة الأجل بدون فائدة بلغت قيمتها حوالي (١٤٧) مليون ريال حتى عام ١٤٠٤/٤٠٣هـ لإنشاء مستودعات تبريد جديدة .

وفي مجال انتاج الدقيق والاعلاف اكملت المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق خلال الخطة الثالثة تنفيذ ستة مشاريع لصوامع الغلال في كل من الرياض وجده والدمام وبريده وخميس مشيط وحائل . كما يجري تشغيل كافة الصوامع بأحدث الأنظمة الآلية . وبلغت الطاقة الاجمالية ما يقارب مليون طن متري من الغلال في السنة الأخيرة من الخطة . اضافة الى ذلك يتوفر لدى المؤسسة وحدات لتعبئة الحبوب في مجمعات الصوامع الرئيسية تبلغ طاقة كل منها (١٠٠) طن متري يوميا على أساس تشغيل وريدية واحدة .

٤/٢/١/١٠ الفنادق

تضاعف عدد الفنادق في المملكة خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الثالثة حيث ازداد عدد الفنادق من (١١٨) الى (٢٣٩) فندقا ، وتبع ذلك زيادة في عدد الغرف من (٩٣٩٣) الى (٢١١٩٦) غرفة . وقد نتج عن ذلك وجود فائض في الطاقة رافقه انخفاض في معدلات اشغال الغرف واغلاق عدد من الفنادق . لذا فقد تناقص الاهتمام بالاستثمار في الفنادق بشكل كبير . وتقوم وزارة التجارة في الوقت الحالي بقصر منح التراخيص الخاصة بافتتاح فنادق جديدة على المدن التي لايتوفر بها أعداد كافية ، وهي في الأغلب فنادق صغيرة .

٥/٢/١/١٠ خدمات الأعمال

١/٥/٢/١/١٠ التأمين

يوجد في المملكة الآن حوالي (١٢٥) شركة تأمين ومكاتب لوسطاء التأمين تتداول سنويا أقساطا تأمينية قيمتها حوالي (٤) بلايين ريال . وتتميز هذه الصناعة بوجود عدد من المؤسسات الصغيرة تتألف معظمها من وكلاء لشركات تأمين في الخارج . وتشكل القوى البشرية الأجنبية نسبة كبيرة من العاملين في قطاع التأمين حيث

تبلغ (٩٢٪) من اجمالي الجهاز العامل في الادارة والتأمين والمبيعات . لذا يجرى حاليا ادخال دراسات التأمين ضمن مناهج التدريس في الجامعات حيث يتوقع نتيجة لذلك ازدياد عدد المواطنين السعوديين العاملين في هذا القطاع .
ويشكل التأمين البحري والتأمين على السيارات نسبة (٥٦٪) من اجمالي أقساط التأمين ، كما يشكل كل من التأمين ضد الحرائق والتأمين على الاعمال الهندسية نسبة (١٣٪) والباقي للحوادث المتنوعة .

٢/٥/٢/١/١٠ أسواق الأوراق المالية

بالرغم من عدم وجود سوق رسمي للأوراق المالية في المملكة الا أنه توجد درجة عالية من الاستقرار في التداول نظرا لاعتبار الشيكات المؤجلة غير قانونية ، بالإضافة الى الحظر الذي فرضته مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ١٤٠٢هـ على تداول الأسهم من قبل أية جهة غير المصارف التجارية ، وبسبب القواعد التي صدرت مؤخرا بشأن تنظيم عمليات تداول أسهم الشركات بوساطة البنوك المحلية . كما تقوم اللجنة المشكلة من الجهات المختصة بمراجعة توصيات الدراسة الخاصة بتحديد الحاجة الى انشاء سوق رسمي للأوراق المالية .
وقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة (١١) مصرفا ، وجميعها يملكها أو يساهم فيها السعوديون حسب أنظمة سعودة المصارف الأجنبية .

٣/٥/٢/١/١٠ خدمات أخرى

استمر نطاق خدمات الأعمال في المملكة في الاتساع . فعلى سبيل المثال حققت شركات الحاسب الآلي ووكالات الاعلان والشركات السياحية نموا مطردا خلال فترة خطة التنمية الثالثة .

٦/٢/١/١٠ حماية المستهلك

يعتبر اهتمام الدولة برفاهية المستهلك وحمايته من الغش والانتزاع من السمات البارزة لخطط التنمية في المملكة العربية السعودية خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة . ولوزارة التجارة دور هام في مراقبة الأسواق المحلية والاشراف عليها للتأكد من أن المنتجات والسلع التي تباع في المملكة ذات نوعية جيدة وأسعار مناسبة .
وقد كثفت الوزارة جهودها في هذا المجال خلال فترة خطة التنمية الثالثة. فبنهاية عام ١٤٠٣هـ ازداد عدد اللجان المشكلة لمكافحة الغش التجاري الى (١٠٨) لجان . وقد نتج عن ذلك انخفاض عدد حالات الزيادة في الأسعار المبلغ عنها ، والغش التجاري فيما يتعلق بالأوزان والمقاييس وبيع سلع منتهية الصلاحية . بالإضافة الى انخفاض حوادث تقليد العلامات التجارية والشكاوى حول نوعية قطع الغيار للسيارات والأجهزة الكهربائية وتوفرها .
وقد كثفت الجهات المعنية - بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية في المملكة - جهودها لمكافحة ظاهرة القرصنة في أعالي البحار التي ازدادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة فصارت ظاهرة تعانى منها كثير من الدول النامية .

٧/٢/١/١٠ الغرف التجارية الصناعية

شهدت السنوات الخمس الأخيرة ازديادا في مجال أنشطة الغرف التجارية الصناعية وتغطيتها الاقليمية ، حيث تم بنهاية عام ١٤٠٤هـ انشاء تسع غرف جديدة ومجلس للغرف وبذلك ازداد عدد الغرف الى (١٨) غرفة . وتشمل أنشطة الغرف أعمال التسجيل ، ودورات التدريب ، واصدار وتصديق شهادات المنشأ للبضائع ، وتنظيم المعارض والمؤتمرات ، واجراء البحوث والدراسات في المجالات التجارية والصناعية والاقتصادية .

وتعتبر الغرف في الوقت الحالى قوة فعالة تتعاون مع وزارتي التجارة والصناعة لتطوير قطاع الخدمات التجارية وقطاع الصناعة .

٨/٢/١/١٠ قضايا أساسية

مشكلات القطاع

يواجه كل فرع من قطاع الخدمات التجارية صعوبات ذات طبيعة خاصة به لا بد من التعرف عليها ومعالجتها .
ففى قطاع تجارة الجملة والتجزئة ظهرت في السنوات الأخيرة مشكلة الفائض في المخزون التي نشأت بسبب الإفراط فى الاستيراد مع تشبع الأسواق واتجاه الطلب نحو الاستقرار عند مستويات أدنى بسبب النقص فى السيولة النقدية . كما أن كثيرا من المؤسسات الفردية قليلة الخبرة لم تستطع الصمود أمام المنافسة التقليدية فاضطرت للانسحاب مما انعكس بشكل مباشر على حجم القروض التجارية والإيداعات .
كما ظهرت مشكلة فائض الطاقة بالنسبة للفنادق فى المدن الكبرى ، وأدى اكتئال أهم مشروعات الطرق وتطوير المدن والدور الهام الذى قام به صندوق التنمية العقارية فى المساعدة على البناء والتشييد - بالإضافة الى انخفاض السيولة النقدية كما اسلفنا - الى تراجع نشاطات بيع الأراضى خاصة فى خارج نطاق المدن .
ولم تعد مشكلة القطاع هي توفير الأيدي العاملة السعودية المؤهلة فقد ساهمت خطط التنمية السابقة فى معالجة هذه المشكلة فى كافة القطاعات ، ويلاحظ اتجاه كثير من الخريجين فى المستويات التعليمية كافة للعمل فى القطاع الخاص .

التنظيم التجارى

يخضع النظام التجارى القائم حاليا بالاهتمام بتحديثه وتطويره ليوافق متطلبات التنمية ، وحتى يمكن أن يشمل جميع المؤسسات التي تمارس نشاطات تجارية بما فى ذلك المؤسسات التي لايشملها النظام حاليا . ومن ناحية التنظيم والإجراءات والإدارة فهي تحتاج الى مراجعة وتعديل مستمر لتمكين من مواكبة النمو المتزايد . كما أن ازدياد نمو ظاهرة الاحتكار تحتاج الى دراسات ونظم لمراقبتها والحد منها . كما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل قيام المزيد من شركات المساهمة لافساح المجال أمام رؤوس الأموال الصغيرة للمشاركة فى تنمية القطاع .

التأمين :

تعتبر صناعة التأمين من الأنشطة التجارية المتوقع نموها بسرعة فى المملكة بعد أن يتم وضع النظم الخاصة بهذا القطاع وإصدارها ليشارك بفاعلية فى عمليات التنمية . ويبلغ حجم المبالغ السنوية التي تدفع أقساط تأمين حوالى (٤) بلايين ريال . لكن الاقتصاد الوطنى لا يستفيد من هذا المبلغ بالكامل حيث ان (٣٥) بليون ريال منه ينتقل مباشرة الى خارج المملكة ، ويعزى سبب هذا التسرب الى افتقار هذا القطاع للإشراف الحكومى ، وإلى عدم وجود شركات محلية لاعادة التأمين . وقد صدر مؤخرا المرسوم الملكى رقم م/٥ وتاريخ ٢٧/٤/١٤٠٥هـ بتأسيس الشركة الوطنية للتأمين بالتعاونى .

التسهيلات الخاصة بالدعاية والتسويق :

أسهمت حدة المنافسة فى الأسواق المحلية فى تحويل انتباه القطاع الخاص لأهمية أنشطة التسويق والدعاية للمنتجات ، ولم تعد المملكة سوقا رائجة لبيع أية سلعة اذ أصبح المستهلك يتمتع بتعدد فرص الاختيار .

وقد ترتب على ذلك ازدياد الطلب على شركات الاعلان المحلية للمساعدة في أنشطة التسويق . غير أن وجود القليل فقط من وكالات الاعلان المحلية وشركات التسويق - بالإضافة الى محدودية وسائل ومنافذ الاعلان والدعاية وتكاليفها الباهظة ووجود عدد غير كاف من دور التصميم ذات المستوى الرفيع - كل هذا يجب أن يجذب انتباه المستثمرين الجدد في القطاع الخاص الى هذا الفرع من خدمات قطاع التجارة لأهميته . كما يحتاج الأمر الى الاهتمام بدعم وسائل الدعاية المحلية القائمة حيث ان وجود وكالات كبيرة للاعلان والدعاية لاتقل عن المستويات العالمية يعتبر أمراً ضرورياً ليس لضمان استمرارية ونمو الشركات المحلية في سوق المملكة فحسب ، بل لتطوير مجال الخبرة التسويقية العالمية للمساعدة على توسيع فرص التصدير الى خارج المملكة .

استراتيجية التنمية :

٣/١/١٠

تعتبر خطة التنمية الرابعة نقطة تحول في قطاع التجارة من زاويتين ، أولاً : كان النمو في هذا القطاع رد فعل للفرص المتاحة في السوق وللطلب من قبل المستهلكين ، ونتيجة لذلك نمت الهياكل المالية والتوزيعية بطريقة غير متساوية . ففي بعض المجالات ، كتجارة التجزئة ، وصلت هذه الهياكل الى مستويات عالية من التطور ، وفي بعضها الآخر كالتسويق والاعلان ، وضعت الأسس لها فقط . ثانياً : حدثت تغيرات ملحوظة في البيئة التجارية بالإضافة الى انخفاض مستوى الانفاق الحكومي وازدياد المنافسة بشكل كبير وتحسن المستوى العام للخبرة التجارية . ويتطلب الأمر العمل بفاعلية في هذه الظروف لتوفير مستوى أعلى من الخبرة والانتاجية . وبناء على هذا تتطلب تنمية القطاع في المستقبل قيام الدولة والقطاع الخاص بدور أكثر ايجابية وذلك لتحديد مواطن الضعف والثغرات في أنشطة القطاع وهيكله التنظيمي ومن ثم اتخاذ الخطوات الايجابية لتلافي الصعوبات وسد مواطن الضعف . هذا وستقوم الدولة ممثلة في وزارة التجارة بدراسة المؤشرات الاقتصادية وايصال نتائج البحوث والدراسات والمعلومات الاحصائية الى القطاع الخاص ليتمكن الاستفادة منها في اتخاذ قراراته التجارية والاستثمارية .

واستجابة لتطور البيئة التجارية المستمر وما يصاحب ذلك من مشكلات جديدة تواجه القطاع الخاص ستقوم وزارة التجارة والغرف التجارية الصناعية بالتنسيق بين المجتمع التجاري والأجهزة المختصة بالدولة . لذلك فقد ركزت برامج خطة التنمية الرابعة على تقديم المساعدة للقطاع الخاص ليتمكن من مواجهة التحديات الجديدة والتغلب عليها .

الأهداف والسياسات : ١/٣/١/١٠

الأهداف

تعكس الأهداف التي وضعت لتنمية قطاع الخدمات التجارية خلال السنوات الخمس القادمة الخطوط العريضة لاستراتيجية خطة التنمية الرابعة . وهناك أربعة أهداف محددة تقع ضمن نطاق الهدف العام الرامي الى التأكد من نمو القطاع واستجابته للمتطلبات الاقتصادية تتمثل في :

- ١ - زيادة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة التي تقوم بها الدولة حالياً .
- ٢ - زيادة الصادرات من المنتجات المصنعة في المملكة وتحسين العلاقات التجارية مع الدول الأخرى لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي .

- ٣ - المحافظة على مستويات عالية في مجال توفير المنتجات والسلع وحماية المستهلك داخل المملكة .
- ٤ - التأكد من أن الأطار التنظيمي ينسجم مع الأداء الفعال للقطاع التجارى .

السياسات :

- لتحقيق الأهداف المذكورة ، اقترحت الدولة انتهاج سياسات تعكس كلا من أهداف القطاع وأوضاعه الراهنة . وتمثل هذه السياسات في :
- ١ - حث القطاع الخاص على اقامة الأنشطة في مجالات جديدة .
 - ٢ - تحسين الانتاجية ضمن القطاع من خلال تبنى التقنية الحديثة والتدريب المتخصص .
 - ٣ - التوسع في اقامة الشركات المساهمة لزيادة الفرص أمام المواطنين السعوديين للمشاركة بشكل مباشر في مسيرة التنمية في المملكة .
 - ٤ - تدعيم وتقوية أنشطة التسويق لدى الشركات الوطنية لتعزيز قدراتها على المنافسة .
 - ٥ - اقامة المزيد من الصلات بين الدولة والقطاع الخاص من خلال الغرف التجارية الصناعية .
 - ٦ - وضع أنظمة واجراءات وطرق جديدة وتحسين القائم منها في سبيل دعم الأنشطة التجارية ومراقبتها وتعجيل توحيد الأنظمة التجارية فى دول مجلس التعاون الخليجى .
 - ٧ - تزويد القطاع الخاص بالمعلومات والبيانات الاحصائية الكاملة عن التجارة .
 - ٨ - دعم جهود شركات القطاع الخاص في تسويق وتوزيع الصادرات غير البترولية .
 - ٩ - مراقبة المخزون الاستراتيجى من السلع التموينية والمواد الأساسية والتأكد من وجود مرافق تخزين كافية .

برامج القطاع العام ٢/٣/١/١٠

التسيق داخل القطاع:

نظرا لأهمية تولى الدولة مسؤولية تسيق الأنشطة التجارية وتنظيمها ومراقبتها ستعمل وزارة التجارة على التأكد من أن هيكلها وادارتها سيسايران عملية التنمية فى القطاع كله . وسيتم لهذا الغرض اجراء دراسات عن الهيكل التنظيمى والادارى للوزارة لتحديد الطرق والوسائل التى يمكن بواسطتها تحسين فعالية وأداء أنشطتها وسيتم - حسبما هو مناسب - افتتاح المزيد من الفروع .

تنمية وتطوير التجارة :

يهتم هذا البرنامج بشكل أساسى بالحث على تنمية التجارة الداخلية والخارجية والترويج لهما بالإضافة الى تحسين انتاجية وفعالية هذين القطاعين . فسوف يعطى المزيد من الاهتمام للتعريف بالمشاريع والترويج للاستثمار باعتبار ذلك جزءا من هذا البرنامج ، وسيتم اجراء دراسة عن تحسين مستويات الأداء فى تجارة التجزئة والجملة . كما سيركز خلال السنوات الخمس القادمة على جمع المعلومات وتوزيعها على القطاع الخاص لمساعدته على اتخاذ قراراته حول الأعمال التجارية والاستثمار فيها .

وتعتبر مراجعة وتعديل الأنظمة واللوائح لتساير احتياجات القطاع التجارى من الأنشطة الرئيسة المسهمة فى تطوير ونمو القطاع التجارى . ووفقا لاستراتيجية خطة التنمية الرابعة يعتبر الترويج لصادرات المملكة للمنتجات غير البترولية من الأولويات . وستقوم الدولة لهذا الغرض بتشجيع شركات القطاع الخاص على القيام بأنشطة الترويج كما ستعمل على انشاء مجلس لتنمية الصادرات ، وستشارك فى المعارض التجارية . كما ستعدّ دراسة عن الامكانيات الخاصة بسوق التصدير .

حماية المستهلك :

ستواصل الوزارة نشاطها في مجال حماية المستهلك حيث ستنشئ مختبرات جديدة لمراقبة الجودة النوعية في المواضع الرئيسية في المملكة ، كما سيتم - بالتعاون مع الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس - ادخال مقاييس ومواصفات جديدة للمنتجات الاستهلاكية والصناعية ، وسيتم التركيز أيضا على الأنظمة التي تسهم في حماية الأفراد ، حيث ستوضع أنظمة جديدة تضمن حماية المستهلك وتعويضه . كما سيراجع نظام المعايير والمقاييس .

التمويل والتخزين :

ستقوم الوزارة بمراقبة الأسواق للتأكد من توفر المواد التموينية والسلع الأساسية ذات الجودة النوعية العالية والأسعار المناسبة ، وتواصل مراقبتها لطاقة التخزين في المملكة . وسوف تتابع جهودها لتوفير مرافق التخزين المطلوبة اذ ستعاون وزارة التجارة ، ووزارة الزراعة والمياه ، ووزارة الشؤون البلدية والقروية على توفير الأراضي الكافية لاقامة المستودعات عليها . وبالنسبة للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق فسوف تزداد عندها طاقة تخزين الغلال بمقدار (٩٠٠) ألف طن وذلك لمجابهة متطلبات الاستهلاك المحلي والمخزون الاستراتيجي . كما ستقوم بزيادة طاقة مطاحن الدقيق بما يحقق الاكتفاء الذاتي للمملكة من الدقيق، وتوسعة طاقة صناعة الأعلاف لمقابلة جزء من الطلب على الأعلاف على أن يترك تغطية باقي الطلب للقطاع الخاص لانتاجه محليا .

التمويل وخدمات الأعمال :

ستعطي الوزارة خلال السنوات الخمس القادمة الأولوية لتشكيل الهيئات التنظيمية الكافية لتنسيق ومراقبة أنشطة المهن التجارية ، وتعمل على تشجيع انشاء مكاتب التصدير واتخاذ الترتيبات اللازمة لانشاء هيئة للمحاسبين القانونيين .

وستجرى الجهة المختصة دراسة عن الطلب على خدمات قطاع التمويل ومدى ملاءمة الهيكل المالي حاليا لاستيعاب هذه الخدمات ، وستولى الدراسة عناية خاصة بموضوع صناعة التأمين المحلية وانشاء سوق للأوراق المالية . وستعمل الدولة أيضا على استكشاف الطرق التي تحث القطاع الخاص على انشاء مكاتب مالية بسيطة .

الغرف التجارية الصناعية :

ستقوم الوزارة بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية بدراسة تطوير مرافق التسويق الداخلي والخارجي وفرص الاستثمار ، حيث ستجرى دراسات لتحديد الطرق التي يمكن للوزارة والغرف التجارية الصناعية بها تقديم المساعدة في هذا المجال . كما أن هناك برنامجا خاصا بتطوير الغرف التجارية الصناعية لزيادة فاعليتها . وستواصل الغرف التجارية الصناعية تركيزها على برامج تحسين الأداء الوظيفي والتدريب والقيام بتنظيم الدورات والمؤتمرات المناسبة . كما سيتم انشاء غرف جديدة في المناطق التي تحتاج اليها .

الفنادق والاستراحات :

ستقوم وزارة التجارة بمراجعة الهيكل الحالي والنمو المتحقق في هذا المجال واعداد الخطوط العريضة للتنمية في المستقبل وذلك للتأكد من أن صناعة الفنادق والاستراحات تتطور وتنمو حسب احتياجات الاقتصاد ، وستصدر أنظمة جديدة ، وتواصل دعم برامج تدريب المواطنين السعوديين على ادارة الفنادق ، وتشجيع القطاع الخاص على اقامة فنادق واستراحات جديد في المناطق التي لا تتوفر بها خدمات فندقية وسياحية كافية .

٣/٣/١/١٠ نفقات البرامج :

الجدول (٢/١٠)
نفقات برامج وزارة التجارة

اسم البرنامج	اجمالي الخطة الرابعة مليون ريال
دعم وتطوير أجهزة الوزارة	٢٨٢ر٠٠
التجارة	١٨٥ر٠٠
حماية المستهلك	٢٥٢ر٠٠
الغرف التجارية الصناعية	٣٥ر٠٠
التمويل وخدمات الأعمال	٣٠ر٠٠
التموين والتخزين	٢٩ر٠٠
الفنادق والاستراحات	١٢ر٠٠
المجموع	٨٢٥ر٠٠

٢/١٠ البنوك والتمويل

نظرة عامه ١/٢/١٠

يعتبر نمو وسعودة الهيكل المالى المحلى والذى يتكون بشكل رئيسى من احد عشر مصرفا تجاريا من أبرز سمات التنمية فى المملكة خلال فترة الخمسة عشر عاما الماضية . ويتم تنظيم وتنسيق المصارف عن طريق مؤسسة النقد العربى السعودى كما توجد هناك أربع مؤسسات تسليف حكومية متخصصة تعتبر مكمله للمصارف التجارية مهمتها توجيه الموارد المالية لتنمية قطاعات وانشطة تنموية محددة . ولاتزال المصارف التجارية تتولى المسئولية الرئيسية فى حشد المدخرات الخاصة وتوزيعها بين القطاعات وذلك لعدم وجود سوق رسمى للأسهم والسندات . ويعتبر تنويع الهيكل المالى والخدمات وزيادة الامكانيات المالية المتوفرة داخل المملكة ، اضافة الى تدعيم فعالية النظام لحشد موارد القطاع الخاص ، أحد الأهداف الهامة مستقبلا .

تدريب شاملة خاصة بها ، بل قام بعضها باقامة مراكز تدريب متفرغة مكتملة بذلك جهود مركز التدريب المصرفي التابع لمؤسسة النقد ، اضافة الى تنظيم دورات متخصصة .
ويعتبر تبني طرق تقنية مصرفية من أهم وسائل المساهمة في زيادة الانتاجية وتشمل : العمليات المصرفية الالكترونية ، طرق الادارة الحديثة ، انشاء مباني فروع أكثر فعالية . وهناك مصرفان يوفران خدمات اتصال مباشر بفروعهما . كما أصبحت أنظمة الصرف الآلية ، والاستفسار الآلي المباشر عن الحسابات ، والبطاقات المصرفية أمرا عاديا . في حين أنها لم تكن متوفرة في بداية خطة التنمية الثالثة ، وتم توجيه اهتمام أكبر لعمليات الجمللة والتجزئة المصرفية .

٤/٢/٢/١٠ برامج اقراض القطاع العام

كان الهدف الرئيسي لمؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة وبرامج الاقراض خلال خطة التنمية الثالثة زيادة معدلات منح القروض وتسديدها .
يلخص الجدول رقم (٤/١٠) أداء الاقراض لكل مؤسسة من خلال مقارنة الأهداف المحددة للقروض في الخطة الثالثة مع القروض التي قدمت فعلا خلال تلك الفترة .

جدول رقم (٤/١٠)

قروض مؤسسات الاقراض خلال الخطة الثالثة

(بملايين الريالات)

الاقراض الفعلية	الأهداف المحددة	
٩٨٣٤	٥٠٠٠	البنك الزراعي العربي السعودي
١٠٨٥	٣٣٠	بنك التسليف السعودي
٩٣٠	١٢٥	برامج الاقراض المتخصصة
		صندوق التنمية الصناعية السعودي :
٣٥٩٣	١٠٠٠٠	الصناعة
١٧٠٣٢	٢١٩٩٦	الكهرباء
٢٩٣٠٦	١١٩٩٥	صندوق التنمية العقارية
٦١٧٨٠	٤٩٤٤٦	المجموع

وقد حققت جميع الصناديق الحكومية انجازات فاقت الأهداف المحددة للخطة باستثناء صندوق التنمية الصناعية السعودي . وبالرغم من الأولوية القصوى التي أعطيت لتنمية قطاع الصناعة فان الصندوق لم يحقق الأهداف المحددة في الخطة بكاملها . ويرجع ذلك الى حد ما الى بطء النشاط الاقتصادي ، ولكن بالمقارنة مع النمو الذي تحقق في قروض المصارف الخاصة للصناعة والطلب على قروض صناديق الاقراض الأخرى يتبين أن اخفاق صندوق التنمية الصناعية يرجع الى سياسة الاقراض التي تبناها ، وهي السياسة التي تنقصها المبادرة تجاه التصنيع . وقد أوصت خطة التنمية الثالثة بتبني الصندوق سياسات اقراض أكثر ايجابية ، وقامت بتحديد برامج معينة لترويج قروض الصندوق ولكنها لم تنفذ بصورة كاملة .

وفي مقابل ذلك زادت القروض التي منحها صندوق التنمية العقارية على ماهدفت اليه خطة التنمية الثالثة .
وهذا فقد أسهم الصندوق بصورة فعالة في زيادة عدد المساكن الجديدة في المملكة . (ولمناقشة قضايا السكن
ودور صندوق التنمية العقارية بالتفصيل يرجع الى الفصل ٤/١٣ الخاص بالاسكان) .

٥/٢/٢/١٠ قضايا أساسية

تركز أهم الأمور التي تواجه القطاع المالي في قدرته على زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل التنمية ،
ولاسيما العمل على استخدام أكثر الطرق فعالية لحشد رؤوس الأموال الخاصة وتوجيهها نحو المشاريع التنموية
المحلية .

ويتوقف تحقيق ذلك الى حد كبير على هيكل وكفاءة القطاع المالي وخاصة قدرته على التوفيق بين أهداف
المقترضين وأصحاب المدخرات في المملكة .

وهناك في الوقت الحاضر ثلاثة بدائل يمكن من خلالها توجيه الفوائض المالية لدى القطاع الخاص واستغلالها في
عملية الاستثمار في القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني ، وهذه البدائل هي : التمويل الذاتي للمشاريع ،
والمساهمة في رأس مال الشركات السعودية ، والودائع الادخارية والودائع لأجل في البنوك التجارية .

ولاجتذاب المدخرات الخاصة واستثمارها في عملية التنمية لا بد من زيادة الفرص وذلك بايجاد وسائل
للاستثمار ، وهذا يعني ضرورة تطوير الهيكل المالي ليكون أكثر فعالية وكفاءة وذلك عن طريق ايجاد وسطاء
ماليين ، ووسائل استثمارية جديدة ، وأوعية استثمارية ، وشركات رأسمالية . ومع ذلك فان حشد مدخرات
القطاع الخاص يشكل نصف المعادلة أما النصف الثاني فيشمل ضمان توجيه الأموال التي تم حشدها نحو
احتياجات التنمية المحلية . وهذا يقتضى :

— تدفقا مستمرا للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية التي تحتاج الى تمويل خارجي .

— وجود مؤسسات تستطيع تحويل المدخرات المحلية الخاصة الى تمويل تجارى مناسب .

ويتطلب الشرط الأول من أصحاب المشاريع المحلية تبنى مواقف أكثر ايجابية نحو تكوين شركات مساهمة عامة
وبذلك يمكن للمواطنين السعوديين المساهمة في جهود التنمية اما مباشرة من خلال شراء أسهم في هذه
الشركات ، أو من خلال استثمار المدخرات عن طريق وسيط مالي .

ومع أن تطوير القطاع المالي بالشكل المناسب لا يمكن تحقيقه بالسرعة المطلوبه فانه من الضروري أن تقوم
المؤسسات المالية الحالية بالتوجه نحو تلبية احتياجات الاقتصاد ، وذلك بأن تبدأ بتطوير المؤسسات والوسائل
الملائمة .

ولهذا تهدف استراتيجية خطة التنمية الرابعة الى تأكيد الحاجة الى قيام البنوك بتمويل المشاريع الانتاجية والى
المبادرة بانشاء شركات مساهمة لتتولى تنفيذ المشاريع الكبيرة .

استراتيجية التنمية :

٣/٢/١٠

تشكل خطة التنمية الرابعة نقطة تحول في تنمية القطاع المالي والمصرفي حيث سيؤدى تغير المناخ الاقتصادى الى
زيادة الطلب على خدمات القطاع المالي والمصرفي . ولقد أبرز انخفاض ايرادات النفط الحاجة الى حشد رؤوس
الأموال الخاصة لعمليات التنمية . ومع ازدياد الاسهام المتوقع من مؤسسات القطاع الخاص للمحافظة على
التطور الاقتصادى ودفع عجلته فستبرز متطلبات جديدة ووسائل تمويلية مختلفة أكثر فعالية ، مما يستدعى

تغيرات جوهرية في القطاع المصرفي تتمثل في الخدمات الجديدة ، والكفاءات المتخصصة والمهارات . كما ستكون هناك حاجة الى وسطاء ماليين لتوفير وسائل فعالة في توجيه فائض رؤوس الاموال الخاصة لتنمية المشاريع . وستكون هناك حاجة أيضا الى احداث تغييرات في مؤسسات التمويل التابعة للقطاع العام ، ولى أن تتخذ جهات التمويل الحكومية مواقف ملائمة تعمل على زيادة مشاركة القطاع الخاص على أسس تمويلية طويلة الأجل ، وأن تطور نشاطاتها الاستثمارية .

ويجب أن ينظر الى مستقبل القطاع المالى على أساس مفهوم ذى ابعاد طويلة المدى، حيث ستكون نميته مرتبطة بتغيرات واتجاهات القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطنى والخارجى وينبغى أن تكون القرارات المتخذة المتعلقة بالتغيرات التنظيمية مبنية على المتطلبات المستقبلية ، كما يجب أن يسرى مفعول هذه القرارات الى ما بعد فترة خطة التنمية الرابعة ، وأن يكون لها تأثيرها على التطور الاقتصادى .

الأهداف والسياسات :

١/٣/٢/١٠

الأهداف

هنالك هدف أساسى مهم يتعلق بالمصارف والتمويل يمكن الاسترشاد به في تطوير هذا القطاع ، وهو التأكد من أن القطاع المالى يدرك ويتوقع ويتطور طبقا لثمو وتغير متطلبات الاقتصاد ككل .

السياسات

أوضحت الاستراتيجية التى تقوم عليها خطة التنمية الرابعة السياسات التى تتعلق بالقطاع المالى :

- تشجيع اقامة المؤسسات المالية الوطنية لاستثمار الأموال الخاصة داخل المملكة .
- حث المصارف التجارية على توسعة تسهيلات الائتانية لتشمل المشاريع الانتاجية بدلا من التركيز على تجارة الاستيراد .
- تشجيع تأسيس شركات المساهمة العامة للقيام بمشاريع كبيرة ضمن نطاق اقتصادى يسمح باستفادة أكبر عدد ممكن من المواطنين من فرص الاستثمار .
- استحداث نظام تشرف عليه الدولة لبيع وشراء أسهم الشركات بهدف تشجيع الاستثمار وتجنب مآزق المضاربات المالية .
- تشجيع الجمهور وحثه على الاستثمار فى الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية التى تعتمد على المواد الخام المحلية ، وتتبع طرقا انتاجية تتطلب حدا أدنى من العمالة ، وكميات قليلة جدا من المصادر الطبيعية كالمياه .
- تشجيع المواطنين على الاستثمار فى القطاع الزراعى بتأسيس شركات مساهمة عامة لتستثمر أموالها فى المشاريع الزراعية الكبيرة ذات الجدوى الاقتصادية والتى تستخدم معدات وآليات حديثة فى الرى والزراعة مع الاستمرار فى تشجيع الاستثمار الفردى فى هذا القطاع .
- تشجيع القيام بدراسات الجدوى وتقوم المشروعات قبل البدء فى الاستثمار .
- تشجيع تبنى التقنية الحديثة .

٢/٣/٢/١٠ برامج القطاع العام

مؤسسات الاقراض الحكومية

يلخص الجدول (٥/١٠) أهداف المؤسسات الرئيسية للاقراض وبرامج التمويل .
الجدول رقم (٥/١٠)
مؤسسات الاقراض الحكومية

الأهداف المحددة للقروض الجديدة (صاف من الأقساط المدفوعة) في خطة التنمية الرابعة

(بملايين الريالات)

المؤسسة	المجموع الكلي للخطة الرابعة
البنك الزراعي العربي السعودي	١٠١٥٠
بنك التسليف	١٢٥٠
صندوق التنمية الصناعية السعودي	٧٥٠٠
صندوق التنمية العقارية	٢١٠٠٠
برامج الاقراض المتخصصة	١٥٠٠
صندوق الاستثمارات العامة	١٨٧٠٠
المجموع	٦٠١٠٠

تحسين الكفاءة

اضافة الى برامج الاقراض سيوجه الاهتمام الى تحسين الأنظمة والاجراءات المعمول بها في المؤسسات وذلك لتقليص الفجوة الزمنية بين تقديم الطلب والصرف وتحسين نوعية تقويم طلبات القروض ، وسيتهم على نحو خاص بتحسين وزيادة مهام صندوق التنمية الصناعية السعودي لترويج المشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية وذلك عن طريق تحديد وتقويم المشاريع وتوفير خدمات المعلومات الشاملة . كما ستحظى مصارف القطاع الخاص بمزيد من الاهتمام ونحث للمشاركة في تقديم تمويل طويل الأجل للمشاريع الانتاجية بدلا من الاهتمام بتوفير رؤوس الأموال العاملة كما هو متبع حاليا .

سوق الأسهم

سوف يستكمل البحث الجاري لمعرفة مدى الحاجة الى تأسيس سوق رسمي للأسهم ، مع حسابان محاسن مثل هذا السوق الرسمي المنظم للاستثمارات الجديدة ومخاطر عمليات المضاربة التي تتسم بها السوق غير الرسمية .

الاقراض للاعمال الصغيرة

هناك عدم تكافؤ في نظام الاقراض تمثل في عدم تقديم القروض بشكل موسع للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وستدرس الحكومة تسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على القروض الملائمة .

٣/٣/٢/١٠ إعتبرات تتعلق بالقطاع الخاص

استجابة لمبادرات الدولة فان على القطاع المصرفي الخاص أن يكون قادرا على الاستجابة لمتطلبات تنمية الاقتصاد الوطنى ، وزيادة نسب الاقراض المخصصة لتمويل المشاريع لتواكب وتكمل السياسة المستهدفة لمؤسسات الاقراض الحكومية .

ومن المستحب أن تقوم المصارف التجارية بتقديم قروض بشروط لفترة خمس سنوات أو أكثر .
وتوجد أيضا فرص في مجالات تمويلية أخرى . وتتطلع الدولة الى مؤسسات مالية وسيطة جديدة يتم تأسيسها لتقوم بتوجيه رؤوس الأموال الخاصة الى القطاعات الانتاجية وتقديم قروض استهلاكية مقبولة .

٤/٣/٢/١٠ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي

لاتزال المناقشات والدراسات المتعلقة بإيجاد عملة نقدية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي في مراحلها الأولى . أما في الوقت الراهن فهناك اتصالات دورية بين البنوك المركزية ووزارات المالية المعنية في الدول الأعضاء بمجلس التعاون لتنسيق الاجراءات المالية والنقدية بما يسمح بتنمية مالية ذاتية لكل دولة ولكنها في ذات الوقت متسقة ومتلائمة مع التنمية المالية لبقية الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي .

٣/١٠ الخدمات الحكومية :

١/٣/١٠ نظرة عامة

لايمثل النمو الاقتصادى الهدف الوحيد للتنمية ، ذلك لأن طبيعة التنمية تصاحبها علاقات مترابطة متزايدة التعقيد من الاحتياجات التنظيمية للمجتمع . وهذا هو المجال الواسع للخدمات الحكومية التى من ضمنها انشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس . وفي هذا المجال تلعب الجهات الحكومية دورا هاما في التنمية كاعداد المقاييس الصناعية ، ومراقبة تلوث البيئة ، وتوفير المعلومات الاحصائية .
ويعتبر ايجاد نظام وطنى شامل للمواصفات والمقاييس ذا أهمية قصوى للمستهلكين والمنتجين على حد سواء ، علاوة على أن التركيز المتزايد على التنوع الاقتصادى وتنمية امكانيات تصدير المنتجات الصناعية السعودية يتطلب وجود نظام متقدم للمواصفات والمقاييس والمعايير باعتبارها أداة فنية هامة لمراقبة الجودة النوعية للمنتجات على مستوى السوق المحلى والعالمى .

واستجابة لهذه الحاجة الملحة فقد تم انشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بمرسوم ملكى فى عام ١٣٩٢هـ لتنمية مواصفات ومقاييس البضائع المتوفرة فى المملكة واعدادها واعتمادها ، وبالإضافة الى ذلك تقوم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بمسئولية وضع نظام علامات الجودة ، ومنح شهادات المطابقة والاشتراك مع الهيئات العربية والدولية الأخرى التى لها علاقة بالمواصفات والمقاييس .

وقد أدت العلاقة بين النمو الاقتصادى فى السنوات الأخيرة وبين المناخ والبيئة الطبيعية للمملكة الى ازدياد الحاجة الى خدمات الارصاد والخدمات المناخية المتطورة . كذلك أدركت الحكومة الحاجة الى حماية البيئة والمحافظة عليها من الآثار العكسية التى قد تصاحب النمو الاقتصادى السريع ، اذ تعد مصلحة الأرصاد وحماية البيئة الجهة الحكومية المسئولة عن توفير خدمات الأرصاد والخدمات المناخية والبيئية .

وكما هو معلوم فإن الحاجة الى المعلومات الاحصائية الشاملة الدقيقة في أى بلد تتزايد وفقا للتوسع في عملية التنمية . وقد وصل اقتصاد المملكة ومجتمعها مرحلة من النمو ، ودرجة من التعقيد تجعل الحاجة الى وجود المعلومات الاحصائية الدقيقة الملائمة أمرا هاما للغاية في الأوقات المناسبة . ومن الاستخدامات الأولية لهذه المعلومات : التخطيط للتنمية الوطنية الشاملة ، ومراقبة النمو في مجتمع سريع التحول والتحديث ، والمراقبة العلمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تعد أساسا للسياسات الاقتصادية والادارية الرشيدة . وتتبع مصلحة الاحصاءات العامة وزارة المالية والاقتصاد الوطنى وتعتبر المصلحة الجهة الرئيسية في المملكة التى تتولى مسئولية جمع المعلومات الاحصائية وتصنيفها ونشرها ، بينما يقوم المركز الوطنى للحاسب الآلى التابع لوزارة المالية والاقتصاد الوطنى بمسئولية تجهيز المعلومات .

وللهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس مجالان للعمل لتحقيق مسئولياتها هما :

- ١ — الأبحاث اللازمة لتطوير المواصفات والمقاييس .
- ٢ — القياس الذى تستلزمه معايرة المعدات .

٢/٣/١٠ المواصفات والمقاييس

١/٢/٣/١٠ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة :

تضمنت أهداف الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال الخطة الثالثة اعداد مسودة لحوالى (٤٠٠) مواصفة قياسية : لتقوم الحكومة باعتماد حوالى (٣٠٠) منها لتصبح مقاييس وطنية سعودية . لكن المواصفات القياسية التى تم اعدادها خلال الخطة الثالثة وعددها (٦٦٧) مواصفة تجاوزت الهدف المحدد فى مجموعها . وقد بلغ عدد المواصفات التى اعتمدها الحكومة كمقاييس سعودية وطنية (٢٥٩) مواصفة ، أى أقل قليلا من الهدف المحدد ، وقد تم التركيز خلال السنوات الخمس الاخيرة على مجالات الزراعة والأغذية التى تمثل : (٢٤٪) من اجمالى المواصفات والمقاييس المعتمدة ، والهندسة الميكانيكية (٢٦٪) ، والمنتجات البترولية والكيميائية (١٩٪) ، والأمن الصناعى والسلامة الصحية (٢٨٪) ، والمجالات الأخرى (٣٪) .

كما واصلت الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال خطة التنمية الثالثة مشاركتها انشطة كل من الهيئة الدولية للمقاييس والهيئة العربية للمقاييس حيث أصبحت عضوا فى مجلس ادارة الهيئة الدولية للمقاييس ، وقد تولت رئاسة خمس لجان فنية تابعة للمنظمة العربية للمقاييس ، كما تعمل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس كأمانة عامة تنفيذية لهيئة المواصفات والمقاييس بدول مجلس التعاون الخليجى وذلك عقب قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجى الخاص بايجاد هيئة مقاييس موحدة لدول الخليج .

٢/٢/٣/١٠ قضايا أساسية

توجد ثلاثة معوقات أثرت على عمل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال فترة الخطة الثالثة ، وهى :

أولا : على الرغم من أن العمل والانتاج والاستيراد طبقا للمواصفات والمقاييس والمعايير السعودية المعتمدة يعتبر الراميا فان الهيئة لاتملك السلطة المباشرة لوضع هذا الامر موضع التنفيذ ، حيث ان مستوى تطبيق هذه المقاييس حاليا يقل كثيرا عن الحد الأدنى للمقاييس المعتمدة مما يتطلب التعاون مع الوزارات المختصة لاجساد النظم والوسائل الكفيلة للالتزام بالمواصفات والمقاييس المعتمدة .

ثانياً: عدم وجود المختبر المناسب للقياس الذى تستلزمه معايرة المعدات يعنى الاستمرار فى ارسال بعض المعدات الى الخارج للمعايرة ، وقد تمت الاجراءات اللازمة لتوفير مختبر جديد للقياس الذى تستلزمه معايرة المعدات ، ويتم تنفيذه خلال الخطة الرابعة .

ثالثاً: ان مسألة تبنى الاختبار الكامل والاجراءات الاستشارية لكل مشروع قياس قد أدت الى تأخير عملية الاعتماد النهائى . وبناء على ذلك فان الاجراءات المختصرة قد تكون مطلوبة فى المواضيع الروتينية التى ليس لها أهمية خاصة بالنسبة للأوضاع المحلية والعادات الاجتماعية .

٣/٢/٣/١٠ استراتيجية التنمية :

ان أهداف خطة الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس تتمشى مع استراتيجية الخطة الرابعة وذلك فى مجالات تحسين المواصفات والمقاييس للخدمات والمرافق والمنتجات التى توفرها الدولة للمواطنين . كما أنها تمثل أحد العناصر الهامة لاستراتيجية الخطة الرابعة التى تركز على التحسينات النوعية فى أداء المرافق والتسهيلات الموجودة ، علاوة على أن نشاطات الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ترتبط مباشرة بالأساس الاستراتيجى الخاص بتوحيد المواصفات الفنية للمشاريع لتسهيل تكاليف الصيانة وتخفيضها .

الأهداف :

- تم تحديد الأهداف الرئيسة التالية ضمن التوجيهات الاستراتيجية لخطة التنمية الرابعة :
- العمل على تطوير مجموعة من المواصفات والمقاييس السعودية المعتمدة تتناسب مع احتياجات قطاعى الصناعة والتجارة فى المملكة .
 - تعزيز الالتزام بالمواصفات والمقاييس السعودية المعتمدة خاصة فى القطاع الصناعى الوطنى .
 - القيام باعداد بحوث عالية المستوى من أجل مساندة تطوير نظم الرقابة على الجودة النوعية والمقاييس السعودية .
 - المشاركة فى انشاء هيئة موحدة للمقاييس بدول الخليج العربى .

السياسات :

- لتحقيق هذه الأهداف ستقوم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بتنفيذ السياسات التالية خلال الخطة الرابعة :
- اعداد مواصفات قياسية لتناسب الظروف البيئية الموجودة فى شبه الجزيرة العربية .
 - العمل على كتابة المواصفات والمقاييس السعودية بمصطلحات موحدة ، ويتم تحديثها كلما دعت الحاجة .
 - العمل على زيادة معدل اعتماد المواصفات والمقاييس السعودية الوطنية وذلك عن طريق تخفيض تراكم مشاريع المواصفات القياسية التى اجتازت المراحل التحضيرية اللازمة .
 - العمل على ادخال نظام اصدار علامات الجودة وشهادات المطابقة لتحديد نوعيات البضائع المختلفة التى استوفت أو تجاوزت المعايير اللازمة للجودة .
 - تطوير قدرات وامكانيات الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس لمراقبة درجة الالتزام بالمقاييس المعتمدة .

- اعداد البحوث المرتبطة بتنمية المقاييس من الداخل ، والعمل على إيجاد مختبرات مناسبة لمساندة البحوث ومحاولات التطوير .
- التنظيم والبدء في عقد اجتماعات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لتطوير نظام موحد للمقاييس واتخاذ أساليب وإجراءات للرقابة على الجودة النوعية ، وتطوير أمانة الهيئة العربية للمقاييس بدول الخليج .

البرامج:

سيتم تنفيذ هذه السياسات من خلال الجهود المحلية والتعاون الدولي عن طريق ثلاثة برامج أساسية يهتم البرنامج الأول بالعمليات التي تحت التنفيذ ، وتنمية القوى البشرية والأنشطة الادارية للهيئة . ويركز البرنامج الثاني على انشاء مختبر للرقابة على الجودة النوعية ، وكذلك العمل على إيجاد نظام صارم لعلامات الجودة وشهادات المطابقة .

ويختص البرنامج الثالث بإيجاد مختبر للقياس الذي تستلزمه معايرة المعدات ، على أن تبدأ المرحلة الأولى لانشائه في السنة النهائية من فترة خطة التنمية الرابعة . ويوضح الجدول رقم (١٠ / ٦) المصروفات المقترحة لكل برنامج .

الأرصاء الجوية وحماية البيئة : ٣/٣/١٠

الأرضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة : ١/٣/٣/١٠

خدمات الأرصاء الجوية والمناخية :

يعتبر رصد المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتخزينها واعداد التقارير عن الأحوال الجوية والمناخية والبيئية في المملكة من أهم عناصر تأمين سلامة أنشطة الملاحة البحرية والطيران المدني ، وتقديم مصلحة الأرصاء وحماية البيئة خدماتها في مجال الأرصاء الجوية لمساندة الأنشطة المدنية والدفاعية في المملكة ، وذلك بتوفير معلومات قيمة عن البيئة تشمل التوقعات الجوية لمدة تتراوح من ثلاث ساعات الى ثلاثة أيام . وتستخدم هذه المعلومات بواسطة شركات الطيران المدني ، ومحطات مراقبة الحركة الجوية ، ومنصات التنقيب عن الزيت ، والسفن في البحر الأحمر والخليج العربي . كما يستفيد عامة المواطنين من معرفة أحوال الطقس والمناخ داخل المملكة وخارجها . كذلك تشمل الخدمات المناخية معلومات طويلة المدى عن الطقس وذلك لمساعدة المؤسسات الحكومية والتجارية . ومن أهم إنجازات مصلحة الأرصاء خلال خطة التنمية الثالثة انشاء شبكة جديدة للاتصالات اللاسلكية ، ومراصد جديدة للطقس ، ومحطات طقس آلية ، ومحطات اضافية ، للتوقعات الجوية والخدمات البحرية .

خدمات حماية البيئة :

يعتبر التلوث البيئي أحد سلبيات التنمية الاقتصادية السريعة . فقد صاحبت عملية التصنيع مشاكل تتعلق بكيفية التخلص من الفضلات الصناعية ، وكذلك صاحبت عملية الانتقال السريع الى المدن مشاكل سرعة التخلص من كميات كبيرة ومتزايدة من النفايات والفضلات المحلية ، ومياه المجارى ، وذلك لتخفيض أخطار التلوث على الصحة ، وحماية جودة مياه الشرب . وتشكل التغيرات التي تحدثها التنمية الاقتصادية السريعة تهديدا للبيئة الطبيعية والبيئة الحيوانية في المملكة اذا لم توضع لها الضوابط المناسبة . كما أن استخدام الأسمدة الكيميائية في الزراعة قد يسبب بعض مشاكل التلوث اذا لم يتم التحكم فيه .

وتقع مسؤولية حماية بيئة المملكة والعمل على تحسينها على عاتق مصلحة الأرصاد وحماية البيئة وذلك وفقا لقرار اللجنة العليا للاصلاح الادارى رقم (٨٦) وتاريخ ١٣٩٩/٨/٢٠هـ المتوج بالموافقة السامية رقم (٩٨٠٣/م/٧) وتاريخ ١٤٠٤/٤/٢١هـ . وفي هذا المجال يحق للمصلحة اصدار التراخيص التي تسمح لها بتفتيش المصانع والمرافق الأخرى . ولقد ركزت المصلحة خلال خطة التنمية الثالثة على جمع المعلومات اللازمة لايجاد معايير التلوث ، اذ تم اعداد الكثير من الدراسات عن أثر التلوث البيئي في عدد من الأنشطة الصناعية ، مثل مصانع الأسمت والمحاجر . ومن المشاريع التي تم اكملها في مجال حماية البيئة ما يلي : عمل خرائط للبيئة البحرية ، واصدار مطبوعات عن حياة الحيوان في المملكة ، ومطبوعات عن معايير التلوث للبيئة والمياه ، وتصميم نماذج رياضية للاقلال من أثر التلوث باستخدام الحاسب الآلي ، ووضع خطط لمواجهة الحالات الطارئة للتلوث بواسطة الزيت ، واجراءات طارئة لمنع تسرب الزيت من حقل نوروز في الخليج العربي . وتوسيع المصلحة لخبرتها وقاعدة المعلومات الخاصة بها سيصبح طبيعة الدور الذي تقوم به تنفيذيا في الغالب أكثر من كونه تعليميا أو استشاريا . كما سيتم انشاء الوسائل اللازمة لوضع المعايير المبنية على نتائج أبحاث التلوث موضع التنفيذ .

٢/٣/٣/١٠ قضايا أساسية :

هناك مسألتان رئيسيتان تؤثران على قدرة المملكة على حماية بيئتها من التلوث ، الأولى تتعلق بمقدرة مصلحة الأرصاد وحماية البيئة على توسيع امكاناتها وتطويرها فيما يتعلق باسترجاع المعلومات البيئية ومراقبتها وتخزينها وتحليلها . أما المسألة الثانية فتختص بمقدرة مصلحة الأرصاد وحماية البيئة على وضع معايير تلوث البيئة موضع التنفيذ . وعلى الرغم من تركيز المصلحة على الجهود التعليمية لتوعية المواطنين وتنقيفهم فيما يتعلق بالبيئة فانها تدرك ضرورة التدخل المنتظم المباشر مستقبلا . وفي هذا الخصوص يتحتم على مصلحة الأرصاد وحماية البيئة رفع مسودة التشريعات البيئية «للجنة تنسيق حماية البيئة» التي يمكن لمصلحة الأرصاد القيام من خلالها بتحديد سلطاتها في مجال اصدار التراخيص والتفتيش والسلطات التنفيذية الأخرى .

٣/٣/٣/١٠ الأهداف والسياسات :

الأهداف :

- تمثل أهداف الحكومة في تنمية خدمات الأرصاد الجوية وحماية البيئة في المملكة خلال خطة التنمية الرابعة فيما يلي :
- المساهمة الفعالة في تحسين الصحة والسلامة ومستوى الحياة لمواطني المملكة من خلال توفير خدمات الأرصاد الجوية والمناخية وخدمات حماية البيئة في المملكة .
 - المحافظة على بيئة المملكة وحماية الموارد الطبيعية البرية والبحرية ومصادر المياه من التلوث والتصحر وتردى البيئة .
 - تحسين كفاءة التشغيل والتنسيق ، وفعالية أنشطة المصلحة .
 - تشجيع ومساندة وتعزيز مشاركة الأفراد والجهات والمؤسسات في الحفاظ على البيئة والتراث الطبيعي للمملكة .

السياسات :

- ولتحقيق هذه الأهداف ستقوم مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بتنفيذ السياسات التالية :
- نشر مجموعة شاملة من المعايير البيئية وتوزيعها ، وتكوين القدرات اللازمة للمراقبة والتفتيش والاشراف على البيئة .
 - تطوير السلامة لكل من الطيران المدني والعسكري من خلال توسيع مدى صحة معلومات الطقس ونوعيتها .
 - تحديد وتنفيذ أعمال مسح للمناطق المهددة بالتأثيرات البيئية في المملكة ، وتخزين معلومات الأرصاد الجوية للاستخدام العام .
 - تطوير أساليب ممارسة التحكم في التخلص من المواد المسببة لتلوث الهواء والمياه والأرض .
 - توعية المواطنين وثقيفهم فيما يتعلق بالأحوال البيئية عن طريق نشر وتوزيع نتائج الدراسات ، وأعمال المسح البيئي ، ووضع الدراسات البيئية ضمن مناهج النظام التعليمي .
 - تعزيز تكنولوجيا الأرصاد الجوية وتطويرها ، والتحكم في التلوث في المؤسسات العلمية ، ومعاهد الأبحاث في القطاعين العام والخاص .

٤/٣/٣/١٠ برامج القطاع العام :

خدمات الأرصاد الجوية :

ويشمل هذا البرنامج خدمات الأرصاد الجوية التالية : خدمات الأرصاد الجوية والبحرية ، ومساندة القوات المسلحة في مجال خدمات الأرصاد الجوية ، وتحليل أحوال الطقس للمواطنين . ويشمل تطوير شبكة الأرصاد البحرية تقديم خدمات الأرصاد الجوية البحرية للسفن وأعمال التنقيب في البحر .

حماية البيئة :

يهدف هذا البرنامج الى توسيع قدرات مصلحة الأرصاد وحماية البيئة فيما يختص بمراقبة النفايات وتقديرها والتحكم فيها ، والتخلص من الفضلات ، ونقل الغازات والسوائل والمواد الخطرة وتخزينها ، ويشمل البرنامج أيضا أعمال مسح تتعلق بالمحافظة على الموارد البيئية في المملكة .

المعلومات البيئية :

يتم هذا البرنامج بتوسيع قاعدة المعلومات البيئية لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، كما يهدف الى توعية المواطن وتبصيره بالدور الذي يمكن أن يلعبه في الحفاظ على البيئة .

التشغيل الآلي للنظم :

سيؤدي برنامج التشغيل الآلي للنظم الى زيادة قدرات مصلحة الأرصاد وحماية البيئة على الرصد والتوقع البيئي المبني على استخدام نماذج الكمية ، وستزيد نظم الرصد في هذا البرنامج قدرة المصلحة على الرصد الآلي للأحوال الجوية .

الإدارة :

يهدف هذا البرنامج الى رفع مستوى قدرات موظفي المصلحة عن طريق التدريب على تشغيل وصيانة معدات المراقبة المعقدة الخاصة بالأرصاء وحماية البيئة من التلوث . كما يهدف أيضا الى انشاء مبنى المركز الرئيسي للمصلحة وتطويره . ويوضح الجدول رقم (٦/١٠) المصروفات لكل برنامج .

٥/٣/٣/١٠ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

يمكن للقطاع الخاص تقديم مساهمات مهمة في مجال حماية البيئة عن طريق تأمين الرقابة الجادة على التلوث . وعلى مصانع القطاع الخاص تركيب معدات التحكم في التلوث ومعالجة المخلفات الصناعية . وعلى أصحاب المزارع الخاصة الاستمرار في الاستخدام السليم للكيمياويات الزراعية . كما يتوقع من جميع المواطنين ترك ظاهرة بعثرة الفضلات .

٦/٣/٣/١٠ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي :

ان أخطار التلوث لا تتقيد بالحدود الوطنية ، لذا فان معظم مقاييس حماية البيئة تتطلب التنسيق الدولي . وبناء على ذلك فان مصلحة الأرصاء وحماية البيئة ستواصل التنسيق والتعاون مع المؤسسات المناظرة في دول مجلس التعاون الخليجي .

٤/٣/١٠ الخدمات الاحصائية

١/٤/٣/١٠ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة

قامت مصلحة الاحصاءات العامة خلال خطة التنمية الثالثة بتوسعة وتعزيز نظام جمع المعلومات واعداد التقارير الاحصائية بصفة منتظمة ويمكن تلخيص أهم منجزاتها فيما يلي :

أعمال المسح الديمقرافي :

تم اعداد المسح الديمقرافي في عام ١٤٠٢/٤٠١هـ ، وقد تضمن معلومات هامة عن الخصائص الديمقرافية مثل : اعداد السكان حسب العمر ، والجنس ، والتحصيل العلمي ، والمواليد ، والوفيات .

المسح الاحصائي للقوى العاملة :

تم في الفترة ١٤٠٠ - ١٤٠٣هـ ، وقد أعطى صورة واضحة عن حجم ونمو وتركيب القوى العاملة السعودية ، وغير السعودية ، اذ شملت النتائج معلومات هامة تتعلق بالنشاط الاقتصادي والمهني ، وعن ساعات العمل وبعض الجوانب المرتبطة بسوق العمل .

بحث الانفاق الاستهلاكي:

تم هذا المسح في عام ١٤٠٠هـ ، ووفر الكثير من المعلومات عن حجم وهيكل مصروفات الأسرة في مدن المملكة .

وتشكل أعمال المسح الآنف ذكرها ما يسمى بالمسح السعودي المتعدد الأغراض للأسرة ، والذي يتم على أساس الربع السنوى ويغطي حوالى (٢٠٠٠٠) أسرة . وقد تم تطوير هذا المسح ليصبح أحد الوسائل الرئيسية لتقديم المعلومات .

تم احراز تقدم ملحوظ في مجال الاحصاءات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص . فقد تم اجراء حصر شامل للمؤسسات المسجلة باستثناء الزراعية منها في عام ١٤٠١هـ مما وفر معلومات عن حجم النشاط الاقتصادى للمؤسسات الخاصة في المملكة . كما شمل أيضا عدد القوى العاملة بها . ويشكل التعداد الذى أجرى عام ١٤٠١هـ الاطار الأساسى لسلسلة من أعمال المسح العينية للمؤسسات الخاصة العاملة في قطاعات التعدين ، والصناعة ، والمرافق ، والبناء ، والتشييد ، والتجارة ، والخدمات . وقد شمل تجميع المعلومات عدد العمالة ، والقيمة المضافة ، واجمالى تكوين رأس المال بالاضافة الى التكاليف .

الحصر الزراعى الشامل :

أجرى عام ١٤٠٢/٤٠١هـ وشمل بيانات عن العمالة ، ونتاج المحاصيل ، والحيازات الزراعية ، والثروة الحيوانية ، والرعى ، والجوانب الزراعية الأخرى .

لقد أدى تطور نشاط جمع البيانات بمصلحة الاحصاءات العامة الى توسيع قاعدة جمع المعلومات اللازمة لحسابات الدخل القومى . واستمرت المصلحة في تقديم احصاءات سنوية عن المكونات الاقتصادية الاجمالية الرئيسية وفقا لنظام اعداد حسابات الدخل القومى للأمم المتحدة .

كما تم نشر جداول الحسابات الاجتماعية لأربعة وثلاثين قطاعا (٣٤) للمرة الأولى في عام ١٤٠٣/٤٠٢هـ . وتمثل احصائيات الأسعار (بما في ذلك أرقام قياسية جديدة لتكاليف المعيشة للأسرة السعودية ، وغير السعودية ، في كافة مدن المملكة) ، احصاءات التجارة الخارجية والاحصاءات السنوية للحج والتي تعتبر احدى منجزات المصلحة .

كما قامت مصلحة الاحصاءات العامة في السنوات الأخيرة ، كجزء من نشاطها باقامة تعاون مع المؤسسات الاحصائية في دول مجلس التعاون الخليجى حيث تشارك المصلحة حاليا في بعض أنشطة المجلس مثل اجتماعات المديرين الخاصة بتجانس البيانات الاحصائية ومركز المعلومات لدول المجلس بالاضافة الى المشاركة المتبادلة في أعمال المسح الوطنية والتعداد والدورات التدريبية .

مواضيع أساسية تتعلق بالمعلومات الاحصائية :

يعتبر توفير المعلومات الحديثة والموثوق بها ذا أهمية بالغة للقطاع الحكومى والقطاع الخاص . حيث ان الاستجابة الى احتياجات المجتمع الفعلية ، وكفاءة توفير الخدمات العامة ، تعتمد الى حد كبير على وفرة المعلومات المناسبة .

أدى التطور الاقتصادى الى وجود متطلبات من البيانات أكثر دقة وتعقيدا لكلا القطاعين العام والخاص . وسيتم نشر البيانات بالتفصيل ، والقياس الكمي للنشاطات الاقتصادية داخل القطاع ، وبين القطاعات المختلفة ، وخاصة المتغيرات الهيكلية والديناميكية يعد من أهم عناصر تلك الاحتياجات . وستشمل هذه البيانات المعلومات المتعلقة بالسوق ، الانتاج ، الأسعار ، فرص الاستثمار في قطاعى الزراعة والصناعة .

استراتيجية التنمية ٢/٤/٣/١٠

يعتمد الجزء الأكبر من الاستراتيجية الشاملة لخطة التنمية الرابعة للمملكة ، على وجود قاعدة معلومات احصائية شاملة كاحدى مصادرها الرئيسية للمعلومات .
وتحقيقا لهذه الاستراتيجية تم اعداد الأهداف والسياسات التالية :

الأهداف والسياسات ٣/٤/٣/١٠

الأهداف

- توفير معلومات احصائية دقيقة وموثوق بها لمساندة عمليات التخطيط .
- توسيع نطاق المعلومات الاحصائية وتحسين نوعيتها وأوقات توفرها .
- الاستمرار فى تحسين وتقديم المساندة فى تجهيز البيانات آليا ومركزيا الى وزارة المالية والاقتصاد الوطنى والجهات الحكومية الأخرى .
- تحسين ورفع مستوى وقدرات الاحصائيين والموظفين السعوديين فى المجالات ذات العلاقة على كافة المستويات .

السياسات

- لتحقيق هذه الأهداف سيتم تنفيذ السياسات التالية :
- تحديد الاحتياجات الجديدة للمعلومات الاحصائية ، وتوسيع برنامج العمل الحالى تبعا لذلك مع المحافظة فى الوقت نفسه على استمرارية السلسلة الاحصائية الراهنة .
 - تحسين وتنقيح تناسق عمليات مراجعة معلومات التعداد والمسح الاحصائى عن طريق استخدام الحاسب الآلى .
 - تعزيز تنظيم العمل الميدانى وخدمات الخرائط البيانية ، وتحسين اطار أخذ العينات .
 - تعزيز علاقات التعاون مع المشمولين بالعمليات الاحصائية مع التركيز على حماية سرية البيانات .
 - شراء أجهزة حاسب آلى جديدة لزيادة طاقة تجهيز البيانات والطاقة التخزينية .
 - تطوير الادارة ودعم تشغيل أجهزة الحاسب الآلى فى الموقع المركزى .
 - تحسين مرافق الطباعة والتجليد .
 - تحسين مستوى المساعدات الفنية المقدمة للمستفيدين من خدمات المركز الوطنى للحاسب الآلى فيما يتعلق بتصميم النظم ، والبرمجة ، والعمليات ، والتدريب ، وسرية المعلومات .
 - توفير برنامج تدريب مناسب على رأس العمل، وكذلك دورات تدريبية خاصة، وحلقات دراسية داخل المملكة ، وفى معاهد التدريب المتخصصة فى الخارج .

البرامج ٤/٤/٣/١٠

تتكون عمليات ونشاط مصلحة الاحصاءات العامة لفترة خطة التنمية الرابعة من خمسة برامج تشمل الادارة ،

وجمع البيانات ، والتحسينات النوعية ، والتدريب وتوسعة المرافق . ويشمل برنامج جمع البيانات ، والذي يمثل أهم وظائف الهيئات الاحصائية ، حصر المساكن ، ومسح الأسرة متعدد الأغراض ، وحصر المؤسسات الخاصة ، واعداد الحسابات الوطنية ، واحصاءات الأسعار ، واحصاءات الحج ، والتجارة الخارجية ، والاحصاءات الثانوية الحالية المتعلقة بالتعليم ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، والبتروول، والصناعة ، والمرافق ، والنقل ، والتمويل ، والزراعة .

٥/٤/٣/١٠ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

مع أن الحكومة تبذل كل الجهود الممكنة لتوفير احصاءات دقيقة ، وفي الوقت المناسب ، الا أنه يتعين على القطاع الخاص المساهمة في توفير احتياجاته الخاصة من المعلومات باجراء أعمال مسح واعداد دراسات عن السوق .

٦/٤/٣/١٠ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي :

الاستمرار في التنسيق مع هيئات الاحصاء في دول مجلس التعاون الخليجي .

٥/٣/١٠

نفقات البرامج : الخدمات الحكومية :

يوضح الجدول رقم (٦/١٠) المصروفات المقدرة لخدمات المساندة الحكومية والتي ورد ذكرها آنفا .

الجدول رقم (٦/١٠)
نفقات برامج الخدمات الحكومية

البرنامج	اجمالي الخطة الرابعة (بملايين الريالات)
الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس	
تطوير المواصفات والمقاييس والادارة	٢٦٢ر١
تحسين الرقابة على الجودة النوعية	٢٣٩ر٩
المختبرات	٥ر٠
المجموع الفرعى	٥٠٧ر٠
مصلحة الأرصاد وحماية البيئة	
خدمات الأرصاد الجوية	٨٣٨ر٩
حماية البيئة	٤٨٢ر٤
المعلومات البيئية	٩١ر٤
التشغيل الآلى للنظم	٢٣٢ر٦
الادارة والتشغيل والصيانة	٩٧٩ر١
التدريب	٦١ر٤
المقر الرئيسى	١٤٥ر٠
المجموع الفرعى	٢٨٣٠ر٨
مصلحة الاحصاءات العامة	
جمع المعلومات	٢٨٥ر٨
الادارة	٢٣٤ر١
توسعة المرافق	١٧ر٠
تحسين النوعية	١٣ر٦
تطوير القوى البشرية	٧ر٥
المجموع الفرعى	٥٥٨ر٠
المجموع الكلى	٣٨٩٥ر٨

الفصل الحادي عشر

تنمية الموارد البشرية

١١- تنمية الموارد البشرية

مقدمة :

- يهم هذا الفصل بالقطاعات التي تضطلع بمسؤولية التعليم والتدريب وتوجيه القوى البشرية وتطويرها وتوزيعها . وتشمل :
- نظام التعليم العام : وهو المسؤول بصفة رئيسية عن تعليم الأطفال والشباب ابتداء من رياض الأطفال حتى المدارس الثانوية .
 - نظام التعليم العالي : وهو المسؤول عن سبع جامعات تشرف عليها وتنسق بينها وتحدد سياساتها وزارة التعليم العالي ويستوعب النظام أيضا كليات البنات .
 - نظام التعليم الفني والتدريب : وهو المسؤول عن اعمال وبرامج التدريب المهني والتعليم الفني في القطاع العام وفي القطاع الخاص .
 - السياسات المختلفة والأنظمة والخدمات : تهتم بالسياسات المتعلقة بالقوى البشرية وخدمات العمالة وواجبات وحقوق العمال وأصحاب العمل في القطاعين العام والخاص .
 - مساهمة العلوم والتقنية في رفاهية المواطنين والتنمية الاقتصادية .
- ويوجز هذا الفصل التقدم والمنجزات التي تحققت خلال خطة التنمية الثالثة في هذا المجال . كما يستعرض استراتيجية خطة التنمية والنفقات العامة خلال السنوات الخمس القادمة .

١/١١ التعليم العام

١/١/١١ نظرة عامة

تقوم وزارة المعارف بتوفير المناخ التعليمي للبنين في مراحل التعليم العام (مراحل ما قبل المستوى الجامعي) ، كما تقوم الرئاسة العامة لتعليم البنات بنفس الدور بالنسبة للبنات . وتمثل هاتان الجهتان حوالي ٩٣٪ من اجمالي عدد الطلبة والطالبات في مدارس التعليم العام . اضافة الى ذلك تقوم كل منهما بتشغيل وادارة معاهد اعداد المعلمين والكليات المتوسطة . وتعتبر وزارة المعارف مسؤولة أيضا عن برامج التعليم الخاص للمعوقين وبرامج تعليم الكبار ومحو الأمية للبنين ، والاشراف على المدارس التي تقوم بادارتها بعض الأجهزة التعليمية الأخرى والقطاع الخاص لضمان مستويات عالية من التعليم .

وتقوم الرئاسة العامة لتعليم البنات بالاشراف على رياض الأطفال ودور الحضانه للبنين والبنات وعلى برامج تعليم الكبار ومحو الأمية للمواطنات السعوديات .

ويوضح الجدول (١ / ١١) حجم المؤشرات التعليمية لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات في مراحل التعليم العام الابتدائي والمتوسط والثانوي ومقارنتها بمؤشرات الأجهزة التعليمية الأخرى .

الجدول (١١ / ١)

إجمالي عدد الطلبة والطالبات المقدر في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية

حسب الجهة التعليمية المسؤولة ١٤٠٤/١٤٠٥هـ

(بالآلاف)

الجهة التعليمية المسؤولة	المرحلة				نسبة الجهة بالمائة
	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية	المجموع	
وزارة المعارف	٦٧٢٠	١٦٨٠	٧٤٠	٩١٤٠	٥٤٠
الرئاسة العامة لتعليم البنات	٤٧٦٠	١١٥٠	٦٤٠	٦٥٥٠	٣٨٧
وزارة الدفاع	١٤٠	٨٢	٦٠	٢٨٢	١٧
المعاهد الدينية (جامعة الامام والجامعة الاسلامية)	٠٢	١٦٦	٩٦	٢٦٤	١٦
الأجهزة التعليمية الأخرى	٠٦	٤٧	٠٧	٦٠	٠٤
المدارس الخاصة	٤٦٨	١١١	٤٨	٦٢٧	٣٦
المجموع	١٢٠٩٦	٣٢٣٦	١٥٩١	١٦٩٢٣	١٠٠

النسبة المئوية حسب المرحلة التعليمية ٧١٥ ١٩١ ٩٤ ١٠٠٠

٢/١/١١ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة

١/٢/١١ زيادة الطلاب المستجدين والمدرسين

استمر التعليم العام في النمو خلال خطة التنمية الثالثة . وقد فاق النمو في إجمالي الطلبة المنتهين والمستجدين المقبولين في الصف الأول الابتدائي النمو في عدد الأطفال في سن الدراسة لتفاوت سنوات عمر الأطفال الذين يدخلون المدارس لأول مرة .

ومن المؤشرات الهامة فيما يتعلق بالتقدم الكمي والنوعي تحقيق زيادة في أعداد المستجدين المنتهين في المرحلة المتوسطة والثانوية .. مما يدل على تحسن الأساليب الرامية الى زيادة مدة بقاء الطلاب في المدارس لفترة أطول وكذلك استمرار عدد كبير من الطلاب في مواصلة تعليمهم . ومن الأمور المشجعة أيضا ارتفاع معدل المدرسين السعوديين خصوصا في المراحل المتوسطة والثانوية .

ويُلخص الجدول (١١ / ٢) المنجزات التي تحققت خلال الفترة من ١٤٠٠/١٤٠١ هـ الى ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ .

الجدول (١١ / ٢)

المحو في عدد الطلبة والطالبات المستجدين والمدرسين والمدرسات السعوديين

خلال خطة التنمية الثالثة

المدرسون والمدرسات السعوديون

المرحلة التعليمية	إجمالي عدد المستجدين		العدد الاجمالي		النسبة المئوية الى المجموع العام	
	١٤٠١/١٤٠٠ هـ	١٤٠٣/١٤٠٤ هـ	١٤٠١/١٤٠٣ هـ	١٤٠٣/١٤٠٤ هـ	١٤٠١/١٤٠٣ هـ	١٤٠٣/١٤٠٤ هـ
<u>وزارة المعارف</u>						
المرحلة الابتدائية	٩٨٧٠٠	١١٢١٧١	٢١٠٠٥٥	٢٧٧٨٨٧	٧١٢	٦٤٩
المرحلة المتوسطة	٤٠٥٥٣	٥٣٨١٠	٢٨٠٠٤	٥١٠١	٢٧٩	٣٧٦
المرحلة الثانوية	١٦٨٦٧	٢٣٤٠٨	٦٠٠	١١٩٧	١٩٧	٢٦٠
<u>الرئاسة العامة لتعليم البنات</u>						
المرحلة الابتدائية	٨٦٦٤٧	١٠٦٥٠٢	١٣١٦٩	١٩٥٥٦	٦٩٧	٧١٤
المرحلة المتوسطة	٣٤١٧٩	٤٥٥٨٢	١٠٢٩	٣٢٢١	١٨٤	٣٥٤
المرحلة الثانوية	١٤٩٦١	٢٣٥٦٠	٣٧٧	١٢٣١	١٦٨	٢٨٤

اجمالي المحو في عدد الطلبة والطالبات ٢/٢/١١

بلغ اجمالي عدد الطلبة والطالبات في وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ حوالي ٨٧٧٧٣٩ طالبا و ٦٢١٩٥٧ طالبة أى بزيادة سنوية قدرها ٤٨٪ للطلبة و ٩٣٪ للطالبات من اجمالي عدد الطلبة والطالبات خلال الفترة السابقة. ويمثل اجمالي الطلبة والطالبات في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ ٩٧٪ و ١١٥٪ من اجمالي الأهداف المحددة في خطة التنمية الثالثة على التوالي . اذ فاقت أعداد الطلبة والطالبات في وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات الأهداف المحددة لها خلال خطة التنمية الثالثة . وفي مدى الفترة الممتدة من عام ١٣٩٧ هـ الى عام ١٤٠٢ هـ زادت بنسبة ٤٨٪ في المرحلة الابتدائية ، و ٧٠٪ في المرحلة المتوسطة ، و ١١٧٪ في المرحلة الثانوية .

وبلغت الزيادة في عدد الطلاب والطالبات خلال سبع سنوات أكثر من ٥٤١٠٠٠ طالب وطالبة أى بزيادة قدرها ٧٪ سنويا .

ويشكل الطلاب غير السعوديين حوالي ١٦٪ من اجمالي عدد الطلاب و ١٩٪ من اجمالي عدد الطالبات في مدارس وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات .

ويحلول عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ بلغت نسبة عدد الطالبات في المرحلة الابتدائية ٤١٪ من اجمالي عدد الطلبة

والطالبات في نفس المرحلة . وفي عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ قدر عدد المنتحقين المستجدين في الصف الأول الابتدائي بحوالى ٩٩٤٠٠ طالب و ٧٧٥٠٠ طالبة .
ولم تبلغ أعداد الطلبة الذين أكملوا مراحل التعليم العام الأهداف المحددة لها في الخطة الثالثة بينما فاقت أعداد الطالبات هذه الأهداف . هذا وقد بلغ عدد الخريجين عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ من مدارس وزارة المعارف الثانوية حوالى ١٣٠٠٠ طالب والخريجات من مدارس الرئاسة العامة لتعليم البنات حوالى ١٤٨٠٠ طالبة .

الجدول (١١ / ٣)

نمو الخريجين خلال خطة التنمية الثالثة

اجمالي عدد الخريجين

المرحلة	ذكور		اناث	
	١٤٠١/١٤٠٠ هـ	١٤٠٤/١٤٠٣ هـ	١٤٠١/١٤٠٠ هـ	١٤٠٤/١٤٠٣ هـ
الابتدائية	٥٣٩٨٢	٦٣٧٦٨	٣٩٣٩٠	٥٠٤٦٤
المتوسطة	٢٩١٣٦	٣٢٢٠٥	١٩٩٣٨	٣٠١٢٥
الثانوية	١٠٧٣٥	١٣٢٠٨	٧٩٣١	١٤٨٣١

التعليم الابتدائي للجميع

٣/٢/١١

يمكن تقدير التقدم تجاه تحقيق هدف « وجوب التعليم الابتدائي للبنين والبنات » ولكن لا يمكن تقويم هذا التقدم بدقة نتيجة لعدة أسباب منها : أولاً : أن هناك تبايناً في مدى أعمار الأطفال السعوديين المستجدين ، ففي عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ كان المتوسط العمري للطلاب المستجدين في الصف الأول الابتدائي (٦٩) سنوات والطالبات السعوديات (٧٦) سنوات . وثانياً : أن التوزيع الأحادي للأعمار من جملة السكان يجب استقراؤه من الأرقام الماضية . وهذه الاستقراءات قد تخفى التباين الحقيقي عاماً بعد عام . وثالثاً : أن نسبة غير السعوديين من المستجدين يجب تقديرها لسنوات معينة بتحليل بيانات المستجدين .
وعلى الرغم من هذه الافتراضات فإنه يمكن ان يستنتج أن تقدماً كبيراً قد حدث نحو تحقيق هدف التعليم الابتدائي للجميع . وخلال الفترة الممتدة من ١٣٩٤/١٣٩٥ هـ الى ١٤٠٢/١٤٠٣ هـ ارتفع عدد المستجدين الذكور المنتحقين في الصف الأول الابتدائي بمعدل سنوي حوالى ٠.١٨٪ من اجمالي عدد السكان الذكور في سن المتوسط العمري لدخول الصف الأول الابتدائي أو أسرع بحوالى (٢٠٪) من النمو المتوقع في عدد السكان الذكور في هذه السن . وخلال الفترة نفسها ارتفعت نسبة الطالبات السعوديات المستجيدات في الصف الأول الابتدائي حوالى (٥١٪) سنوياً من إجمالي عدد السكان الاناث في سن المتوسط العمري لدخول الصف الأول الابتدائي وتوحى هذه التقديرات أن حوالى ٧٠٪ من الذكور وحوالى ٦٥٪ من الاناث من اجمالي السكان السعوديين في سن المتوسط العمري لدخول المدارس قد التحقوا بالصف الأول الابتدائي عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ .

٤/٢/١١ تنوع المرافق التعليمية :

تتطلب المحافظة على المعدلات الحالية للطلبة المستجدين انشاء مدارس جديدة أو التوسع في طاقة المدارس القائمة في المناطق المحتاجة لهذه المرافق . وتبلغ نسبة المدارس الابتدائية للبنات حوالي ٣٨٪ من مجموع المدارس الابتدائية في المملكة البالغ عددها أكثر من ٧,٠٠٠ مدرسة أى أقل قليلا من نسبة اجمالي الطالبات في المرحلة الابتدائية . كما أن حوالي ثلثي المدارس الابتدائية للبنين وحوالي ثلاثة أرباع المدارس الابتدائية للبنات في مبان مستأجرة . ويعتبر عدد كبير من هذه المدارس غير صالح للعملية التعليمية . وهكذا فبالرغم من الانجازات الكمية التي تم تحقيقها في انشاء المدارس فان هذه المرافق تختلف من حيث نوعيتها ومن حيث توفر المرافق التعليمية والخدمات الضرورية فيها .

٥/٢/١١ قضايا أساسية في التعليم العام

هناك العديد من المشكلات تتطلب اهتماما خاصا . فمثلا تعتبر الخسارة الناتجة عن التسرب من القضايا العامة على المستوى الوطني وقد تم بحثها في الفصل الرابع . أما المشكلات الأخرى التي يواجهها الوضع الراهن فهي كما يلي:

الرسوب ومؤشرات الكفاية

تساهم معدلات الرسوب والتسرب المرتفعة في انخفاض مؤشرات الكفاية وبالتالي انخفاض معدلات الترفيع فعلى سبيل المثال فإن متوسط عدد السنوات التي يقضيها خريج المرحلة الابتدائية المحددة بست سنوات هو ٦٦ سنوات فإذا أضفنا نسبة الرسوب بين أولئك الطلاب الذين يكملون المرحلة الابتدائية بنجاح سيصبح معدل عدد سنوات الدراسة الذي يحتاجه الطالب في المتوسط لاجتياز هذه المرحلة هو ٧٥ سنة .

و « الرقم القياسي للكفاية » هو النسبة المئوية لعدد السنين المحددة لكل مرحلة تعليمية على عدد سنوات الدراسة التي يقضيها الخريج في الدراسة لاجتياز المرحلة التعليمية . كما أن « معدل عدد السنوات التي يقضيها الطالب في المرحلة التعليمية » هو متوسط الزمن المرجح الذي يستغرقه جميع الطلاب الخريجين والمتسربين قبل اكمال المرحلة التعليمية .

وبين الجدول (٤/١١) متوسط الأرقام القياسية للكفاية لكل من مدارس البنين والبنات في وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات . ويعتبر الفرق بين الرقم القياسي للكفاية و ١٠٠ هو معدل الهدر أى « التسرب والرسوب » .

الجدول (٤ / ١١)

الرسوب والرقم القياسي للكفاية

المرحلة التعليمية	عدد سنوات المرحلة	الجنس	متوسط عدد سنوات الدراسة للتخرج	الرقم القياسي للكفاية %
المرحلة الابتدائية	٦	بنين	٧٥	٨٠
		بنات	٧٥	٨٠
المرحلة المتوسطة	٣	بنين	٤٨	٦٢
		بنات	٣٨	٨٠
المرحلة الثانوية	٣	بنين	٤٣	٧٠
		بنات	٣٦	٨٣

وتشكل نسبة الطلاب الراسبين في بعض الفصول حوالي ١٥٪ من اجمالي الطلبة الملتحقين . وستؤدي زيادة معدلات النجاح الى زيادة طاقة المدارس الاستيعابية كما أن زيادة هذه المعدلات ضمن المرحلة التعليمية لن يؤدي الى تعريض مستويات التعليم للخطر لأنه سيتم غربة الطلاب في نهاية كل مرحلة تعليمية عن طريق اختبارات الشهادات العامة . وستؤدي تفادي اعادة السنة عن طريق تشخيص أسباب ضعف الطلاب والطالبات وتقديم العلاج اللازم لهم الى زيادة معدلات النجاح وتخفيض معدلات التسرب .

قضايا أخرى

تلخص المشكلات والظواهر الأخرى الناتجة - ولو جزئياً على الأقل - عن النمو السريع للنظام التعليمي فيما يلي :

- الزيادة الكبيرة في نسبة الطلاب الى المدرسين ، حتى عندما يتم أخذ متطلبات المجتمعات الصغيرة والنائية بعين الاعتبار .
- أساليب التدريس : التي تركز على الحفظ أكثر من الفهم والاستنباط والمهارات التحليلية المطلوبة للمساهمة في مجتمع سريع التقدم علمياً وتقنياً .
- انخفاض نسبة السعوديين العاملين في سلك التدريس: حيث مازال ينظر معظم السعوديين الى مهنة التدريس على أنها مهنة متواضعة ومن ثم يعتبر جذب السعوديين المؤهلين للانخراط في سلك التدريس والبقاء فيه من المشكلات الخطيرة .
- الاعتماد الكبير على المدرسين والاداريين غير السعوديين : وذلك نتيجة لعدم انجذاب السعوديين للانخراط في سلك التدريس .
- النمو الهائل في أعداد الخريجات من المرحلة الثانوية وأثره على الالتحاق بالجامعات .
- التباين في توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق : لايزال هناك عدم توازن في توزيع وتوفير المرافق التعليمية . كما أن هناك تبايناً أيضاً بين المجتمعات في داخل المناطق نفسها . وتعتبر نسبة المباني المدرسية المملوكة للحكومة المؤشر الاجمالي لهذا التباين حيث أن معظم المباني المستأجرة غير صالحة للعملية التعليمية . فنسبة ٦٨٪ من مدارس وزارة المعارف في مبان مستأجرة وتتراوح هذه النسبة من ٤٦٪ في المنطقة الشرقية الى ٧٤٪ في المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية . كما أن ٧٧٪ من مدارس الرئاسة العامة لتعليم البنات في مبان مستأجرة وتتراوح هذه النسبة من ٥٦٪ في المنطقة الشرقية الى ٨٤٪ في المنطقة الجنوبية الغربية . وهناك مؤشرات أخرى للتباين بين المناطق كنسبة توزيع الطلاب الملتحقين بالمدارس اذ يلاحظ تكديس الطلاب في بعض المدارس في حين أن هناك مدارس أخرى لاتستغل الى الحد الأقصى . هذا ويبلغ متوسط اجمالي الطالبات في المدارس الثانوية على مستوى المملكة ٩٪ من اجمالي الطالبات وتبلغ نسبة اجمالي طالبات المدارس الثانوية في المنطقة الجنوبية الغربية وحدها ٣٪ من اجمالي الطالبات .

استراتيجية التنمية للتعليم العام

٣/١/١١

تم وضع أربعة أهداف رئيسية لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات لتنفيذ الاستراتيجية التي تركز على وجوب التعليم في المرحلة الابتدائية للبنين والبنات ومعالجة الأوضاع والظروف غير المرغوب فيها .

وتتضمن هذه الأهداف سياسات مختلفة سيتم تنفيذها عن طريق عدد من البرامج والمشروعات .

أهداف وسياسات التعليم العام

١/٣/١١

الأهداف

- ١ — رفع كفاءة التعليم العام .
- ٢ — التأكيد على أن يلقى التعليم العام الاحتياجات والمتطلبات الدينية والاقتصادية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية .
- ٣ — توفير المرافق التعليمية وصيانتها على أساس اقتصادى .
- ٤ — تخفيض نسبة الأمية بين الشباب السعودى .

السياسات

تم تحديد (٢٧) نوعا من السياسات لتوضيح الاجراءات الخاصة بتحقيق الأهداف المذكورة . وقد نشأت هذه السياسات المحددة من المسائل التي تم بحثها في ٥/٢/١١ . فعلى سبيل المثال لتخفيض معدلات الرسوب والتسرب سيتم التركيز على تشخيص أسباب ضعف الطلاب وتقديم المساعدة لهم وتوجيههم لتفادى اعادة السنة .

ان السياسات المحددة لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات ليست متطابقة تماما نظرا لوجود اختلافات بين تعليم البنين والبنات والمسؤوليات الاستثنائية لكل منهما . وبصرف النظر عن هذه الاختلافات الثانوية فان هذه السياسات تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية :

- ١ — زيادة التركيز على تحسين طرق التقدير والتقويم لتحديد مواطن الضعف ومعرفة أسبابها وإيجاد البدائل المبنية على الملاحظة والاختبار .
- ٢ — الاهتمام بنتائج البرامج وجعلها أساسا للحكم على فعاليتها ونوعيتها .
- ٣ — الاهتمام بتوثيق التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية لتحقيق التركيز على المشكلات التي تواجه الجميع .

البرامج

٢/٣/١١

يعتبر هيكل البرامج في التعليم العام عمليا ويتألف من الأنشطة الضرورية لتشغيل المدارس واعداد وتنظيم الميزانية . وتشمل البرامج الفئات التالية :

- الإدارة والتنظيم
- العملية التعليمية
- تطوير الجهاز الوظيفي
- التطوير التربوى .
- خدمات الطلاب
- الأنشطة غير الصفية والثقافية

• صيانة المرافق التعليمية وتشغيلها

• المباني

بينما يتم في العادة تحديد الأهداف والسياسات في ضوء المشاكل والأوضاع التي تحتاج الى حل أو تصحيح وبالتالي تتم صياغة مجموعة البرامج التي توصل الى ذلك .. الا ان برامج التعليم العام الموضحة اعلاه تركز بصورة اساسية على الأنشطة العامة أكثر من تركيزها على المشاكل والأوضاع إذ يمكن معالجة ذلك من جوانب متعددة عن طريق عناصر البرامج المختلفة . فعلى سبيل المثال يمكن معرفة أسباب التسرب وتقدير النتائج المترتبة عليه بالبحث والتقييم ولكن لكي تتم مكافحة هذا التسرب والقضاء عليه يجب تضافر جهود جميع الجهات التعليمية في المملكة لتحقيق ذلك الهدف .

التسرب والرسوب

سيتم التركيز على العلاج عن طريق تشخيص أسباب ضعف الطلاب والطالبات وتدعيم برامج التوجيه والإرشاد وتشجيع مساندة أولياء الأمور لأبنائهم الطلاب . كما سيتم استخدام معايير أكثر مرونة في تقويم تحصيل الطالب وتقدمه . وقد تم تحديد أهداف محددة لمعدلات الرسوب حتى يصبح التسرب ناتجا فقط من تخرج الطلاب عند اتمام كل مرحلة تعليمية بدلا من حدوث التسرب في كل سنة من سنوات هذه المرحلة التعليمية بغرض مواصلة الطالب لدراسته خاصة في المرحلة الابتدائية ولتحقيق هدف « وجوب التعليم الابتدائي للجميع » .

نوعية جهاز التدريس وتكوينه

سيتم التركيز على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات التحاق السعوديين بمعاهد ومراكز اعداد المعلمين والكليات المتوسطة والتزامهم بالاستمرار في سلك التدريس . وسيتم وضع طرق وأساليب أكثر تشددا لتقويم الأداء على أن يتم اجراء هذا التقويم على فترات قصيرة . كما سيتم التركيز على إيجاد الوسائل الخاصة بتشجيع الاقبال على مهنة التدريس عن طريق توعية المواطنين بأهمية دور المدرس وتصحيح مسار اتجاهاتهم ومواقفهم من مهنة التدريس . وقد رسمت أهداف محددة لزيادة نسبة السعوديين الذين يحلون محل غير السعوديين . ويعتبر تحقيق هدف السعودية أكثر الأهداف تحديا ، نظرا لزيادة أعباء التدريس ، والمتطلبات الخاصة بزيادة التدريب أثناء الخدمة وتوفير تعليم ملائم ومن نوعية عالية في جميع أنحاء المملكة .

نوعية القيادة والادارة التعليمية

نتيجة لتركيز الأهداف التعليمية على زيادة الانتاجية وتحسين الكفاية ونوعية التعليم ستكون التحديات التي يواجهها القادة التعليميون كبيرة جدا . ويتطلب تحقيق الأهداف الخاصة بتخفيض معدلات التسرب واستمرار الطلاب في متابعة دراساتهم لفترة أطول في المدارس لاستكمال مراحل أعلى من التعليم وزيادة أعباء المدرسين والاداريين على حد سواء ... يتطلب كل ذلك توفر الاداريين والقادة التعليميين الذين يتميزون بالنشاط والابداع والمرونة والمهارات الاستثنائية .

وسيتم الحكم على أداء الاداريين التعليميين في مختلف المستويات من خلال زيادة أنشطتهم لتحقيق أهداف استمرار الطلاب في الدراسة وتخفيض معدلات التسرب والاسراع بسعودة الجهاز التعليمي وتحسين تحصيل الطلاب .

المناهج وعملية التدريس

يجب دراسة المناهج ووسائل التدريس وتقييمها وتحسينها بما في ذلك :

- (١) التعليم الخاص
 - (٢) مدارس تحفيظ القرآن الكريم
- على ان تغطي الدراسة ايضا الجوانب التالية :

- (١) الوعي الصحي ومبادئ الصحة العامة
- (٢) قياس كفاءة الطلاب
- (٣) التربية العسكرية
- (٤) ازتياد المكتبات والمتاحف
- (٥) رفع مستوى المهارات في مجال الصيانة البسيطة .

ويعتبر تحديد المجالات المناسبة لعمل الفتيات السعوديات هاما جدا حيث سينعكس ذلك على المنهج ومجالات الدراسة التي سيتم اختيارها من قبل الطالبات (علمي/ادبي) والتي تتلاءم مع أسس عمل المرأة السعودية .

القضاء على الأمية بين الشباب

ستستمر حملات محو الأمية بين الشباب واقترح حملات مكثفة على مستوى المملكة للقضاء على الأمية بين المواطنين . كما سيتم تحسين تقديرات مدى ودرجة انتشار الأمية الفعلي بين الشباب حتى يمكن تحديد حجم هذه المشكلة وخطورتها على نحو صحيح . لذلك سيجرى تحسين وسائل قياس الأمية بين السكان حتى يمكن تقوم فعالية برنامج محو الأمية بشكل أكثر دقة من أجل تقديم التوجيه والارشاد لتحسين عمليات البرنامج ومتابعتها .

الأهداف المحددة الرئيسية للتعليم العام

٣/٣/١/١١

تعتبر المقاييس الرئيسية لنوعية التعليم هي المهارات التي يكتسبها الطلاب . كما أن المؤشر الرئيسي لكفاية النظام التعليمي سيكون نسبة الطلاب الذين أكملوا كل مرحلة تعليمية بنجاح . وقد تم تحديد الأهداف المتعلقة بزيادة الحفاظ على استمرار الطلاب في المدارس وتخفيض معدلات الرسوب وزيادة ناتج النظام التعليمي المتمثل في الأهداف الكمية للخريجين حسب كل مرحلة تعليمية كما هو مبين في الجدول (٥/١١) . ونظرا لأن أعداد الطلبة غير السعوديين في سن الدراسة خارجة عن نطاق مراقبة واشراف وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات فقد تم في هذا الجدول تقدير الأهداف المحددة للخريجين السعوديين فقط .

الجدول (٥/١١)

الأهداف المحددة في خطة التنمية الرابعة لخريجي التعليم العام السعوديين

الجهة والمرحلة التعليمية	١٤٠٥/١٤٠٦هـ	١٤٠٦/١٤٠٧هـ	١٤٠٧/١٤٠٨هـ	١٤٠٨/١٤٠٩هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ
وزارة المعارف					
المرحلة الابتدائية	٦٢ر٠٠٠	٦٩ر٠٠٠	٧٧ر٠٠٠	٨٥ر٠٠٠	٩٢ر٠٠٠
المرحلة المتوسطة	٣٥ر٠٠٠	٣٨ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٥٩ر٠٠٠
المرحلة الثانوية	١٥ر٠٠٠	١٧ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠	٢٩ر٠٠٠
الرئاسة العامة لتعليم البنات					
المرحلة الابتدائية	٤٧ر٠٠٠	٥٣ر٠٠٠	٦١ر٠٠٠	٦٦ر٠٠٠	٧١ر٠٠٠
المرحلة المتوسطة	٢٦ر٠٠٠	٢٩ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	٣٩ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠
المرحلة الثانوية	١٥ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٢٣ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠

وقد تم تحديد أهداف بعض المجالات الحرجة مثل اعداد المعلمين . ومن المتوقع أن يرتفع عدد الخريجين من مراكز ومعاهد اعداد المعلمين والكليات المتوسطة التابعة لوزارة المعارف من ٢٩٤٠ في عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ الى ٨٦٠٠ خريجاً في عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ . كما ستزداد أعداد الخريجات من الكليات المتوسطة ومعاهد اعداد المعلمات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات من ٢١٠٠ في عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ الى ٣٢٠٠ في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ . ويلاحظ أن طاقة أهداف التعليم العام قد تم تحديدها على أساس مخرجات النظام التعليمي من الخريجين كما وكيفاً لذلك سيتم الحكم على فعالية البرامج من خلال نتائجها .

المدارس النموذجية

٤/١/١١

تم انشاء معهد العاصمة النموذجي بالرياض ومدارس الثغر النموذجية في جدة قبل خطة التنمية الأولى بغرض :
 (١) توفير مستوى عال من التعليم للمتفوقين .
 (٢) اختبار البرامج التعليمية والفنية الجديدة فيهما .
 وتستمر هذه المدارس الناجحة في أعمالها كما هو محدد لها في الماضي . وبالرغم من اكتظاظها بالطلاب الى حد ما فإنها مجهزة تجهيزاً كاملاً وتستطيع أن تحافظ على توازن الموارد مع اجمالي عدد الطلبة المتحقيقين عن طريق سياسات القبول . وسيتم خلال خطة التنمية الرابعة بحث ملاءمة تحويلهما الى مؤسسات خاصة ، وبحث الأشكال البديلة لتمويل عملياتهما (مثل فرض رسوم معقولة) .
 وأخيراً سيتم تقويم هذه المدارس على أساس كونها مجالاً لاختبار بعض البرامج الجديدة .

المدارس الأخرى

٥/١/١١

يلخص الجدول (١/١١) المذكور سابقاً تقدير اجمالي عدد الطلاب المتحقيقين بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الخارجة عن نطاق ادارة وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات . كما يوضح الجدول المذكور أن حوالي ١٢٣ر٠٠٠ طالب وطالبة أو ٧٪ من اجمالي الطلبة المتحقيقين بالتعليم العام من مسئولية جهات أخرى حكومية وخاصة .

وتنطبق الكثير من الاستراتيجيات التي تم بحثها في القسم ١/٣/١/١١ أيضا على هذه المدارس مثل التأكيد على أن يلبي التعليم الاحتياجات والمتطلبات الدينية والاقتصادية والاجتماعية للمملكة ، ووضع حد أدنى لما يجب أن يتوفر في هذه المدارس من شروط كالمرافق الأساسية ومتطلبات الأمان والأثاث والأدوات والوسائل التعليمية والنظافة . وتقوم وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات بمهام الاشراف على هذه المدارس وتوجيهها والتأكد من أن الخدمات المقدمة فيها مناسبة وذات نوعية عالية .

المرافق التعليمية والمنشآت

ان التوسع في المرافق التعليمية سيتحدد عن طريق التعاون والتنسيق بين الادارات التعليمية من أجل رفع الكفاءة التشغيلية للمدرسة وذلك عن طريق تحسين نوعية المبنى المدرسي ووضع خرائط مدرسية لكل اقليم ، واعتماد الاساليب التعليمية الحديثة ومانتظليه من توفير للعملية التعليمية بغية انشاء مدارس على نمط حديث مع مراعاة التكلفة . وسيكون الهدف العام لمؤسسات التعليم العام هو :

- (١) عدم الاعتماد على المدارس المستأجرة في المدى البعيد .
 - (٢) بناء مدرسة ابتدائية - على الأقل - حيثما أمكن .
 - (٣) التأكيد على أهمية انشاء المرافق الصحية التابعة للمدرسة .
- وسيتترك تحديد الأولويات لانشاء المدارس للجهات التعليمية حسب كل اقليم من أقاليم المملكة . وقد خصصت المنشآت الجديدة خلال خطة التنمية الرابعة للمدارس خاصة في الأماكن التي تحتاج إليها .

جدول رقم (٦/١١)

الأهداف الرقمية لخطة التنمية الرابعة

معدل النمو السوى %	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤٠٤/١٤٠٥هـ	المرحلة
			<u>أ - الطلاب</u>
٤١٦	٨٤١٠٠٠٠	٦٧٢٠٠٠٠	الابتدائية
٥٧٣	٢١٧٠٠٠٠	١٦٨٠٠٠٠	المتوسطة
٨٧٢	١١٠٠٠٠٠	٧٤٠٠٠٠	الثانوية
			<u>الطالبات</u>
٧٧٣	٦٧٦٠٠٠٠	٤٧٦٠٠٠٠	الابتدائية
٧٧٦	١٦٦٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠	المتوسطة
٨٧٢	٩٥٠٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠٠	الثانوية
			<u>ب - الطلاب المستجدون</u>
٢٧٩	١٤٢٠٠٠٠	١٢٣٠٠٠٠	الابتدائية
٧٧٨	٨٦٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠	المتوسطة
٩٧٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	الثانوية
			<u>الطالبات المستجودات</u>
٥٧٣	١٣٩٠٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠	الابتدائية
٨٧٢	٧٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	المتوسطة
٨٧٢	٤٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	الثانوية

الجدول (٧/١١)

نفقات خطة التنمية الرابعة لبرامج التعليم العام

(بملايين الريالات)

البرنامج	وزارة المعارف والمدارس النموذجية	الرئاسة العامة لتعليم البنات	اجمالي التعليم العام
الادارة والتنظيم	٣٥٠٢٠	١٥٤١٠	٥٠٤٣٠
العملية التعليمية	٣٣٨٨٧	١٨٩٩٧	٥٢٨٨٤
تطوير الجهاز الوظيفي	١٥١٧	١٠٢٧	٢٥٤٤
التطوير التربوي	٢٤١٥	١٢٨٤	٣٦٩٩
خدمات الطلاب	٤٠٣٦	٢٣١٠	٦٣٤٦
الأنشطة غير الصفية والثقافية	٢٠٢٣	٥١٣	٢٥٣٦
صيانة المرافق التعليمية وتشغيلها	٧٢٥	٥٥٠	١٢٧٥
المباني	٨٤٩٦٥	٢٤٠٨	١٠٩٠٤
المجموع	٥٦٦٠١٥	٢٨٦٣٠	٨٥٢٣١٥

٢/١١ التعليم العالي

١/٢/١١ نظرة عامة :

يضم التعليم العالي في الوقت الراهن (٧) جامعات كبيرة اقدمها جامعة الملك سعود التي أنشئت عام ١٣٧٧هـ إضافة الى (١١) كلية للبنات . وفي بداية خطة التنمية الثالثة كانت هذه المؤسسات التعليمية تضم (٥٣) كلية وبحلول عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ ارتفع هذا العدد الى (٧١) كلية .

يلتحق البنون والبنات بخمس جامعات هي : جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فيصل وجامعة الامام محمد بن سعود وجامعة أم القرى . أما جامعة البترول والمعادن والجامعة الإسلامية فيقتصر القبول فيهما على البنين فقط . وتلتحق الفتيات بكليات البنات . وتقبل كافة مؤسسات التعليم العالي الطلاب السعوديين وغير السعوديين . وتتضمن مناهج جميع مؤسسات التعليم العالي برنامجاً أو أكثر للحصول على الدرجات العلمية التي فوق مستوى البكالوريوس (الدراسات العليا) . ولكل مؤسسة من المؤسسات

التعليمية (اعتبرت كليات البنات مؤسسة تعليمية) تخطيطها الخاص ، وتعمل بصورة مستقلة . وعلى الرغم من الاختلافات فيما بينها في تحديد أولويات البرامج إلا أنها جميعا تشارك في المهمات العامة للتعليم ، وبرامج البحوث ، والدراسات العلمية ضمن اطار الأهداف الوطنية والشريعة الاسلامية . وقد تميز قطاع التعليم العالى في المملكة بالنمو السريع والتنوع في مجالاته وتخصصاته .

وتضطلع وزارة التعليم العالى بمسؤولية شؤون الجامعات ومساندتها ، كما تعمل على تنسيق التعاون فيما بينها ، وعن طريق الملحقين التعليميين تشرف على البعثات التعليمية خارج المملكة لمساعدة جميع الطلبة الذين يتلقون التعليم العالى في الخارج ، واعداد التقارير الاحصائية عن التعليم العالى . ووزير التعليم العالى هو رئيس المجلس الأعلى لكل جامعة ، كما أنه نائب رئيس المجلس الأعلى الموحد للجامعات .

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

٢/٢/١١

تم وصف الأوضاع الراهنة للتعليم العالى على نحو جماعى بالرغم من أن كل مؤسسة تعليمية تعمل مستقلة عن الأخرى .

اتجاهات اجمالى الطلبة الملتحقين بالتعليم العالى :

١/٢/٢/١١

ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالى خلال خمس عشرة سنة من عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى عام ١٤٠٤/١٤٠٣هـ من (٦٩٤٢) الى (٨١٥٠٠) طالب وطالبة ، بمعدل نمو يصل الى حوالى ١٩,٢٪ سنويا . ولم يكن معدل النمو ثابتا للفترة الممتدة من ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى ١٤٠٤/١٤٠٣هـ ، كما بلغ ١٠,٩٪ بالنسبة للبنين ، و ٢٢٪ للبنات ، وحوالى ١٤,٢٪ بالنسبة للبنين والبنات معا ، وعندما تم اعداد خطة التنمية الثالثة افترض عند اعداد التقديرات المتعلقة باجمالى الطلبة الملتحقين أن تقوم مؤسسات التعليم العالى بتخفيض معدلات النمو بشكل أسرع مما حصل بالفعل . ويبين الجدول ٨/١١ تقديرات الخطة الثالثة لاجمالى الطلبة عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، والعدد الفعلى لعام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ .

الجدول (٨/١١)

الأعداد الفعلية للطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالى لمرحلة البكالوريوس

العدد الفعلى ١٤٠٤/١٤٠٣هـ	تقديرات الخطة الثالثة لعام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ	المؤسسة التعليمية
٢٠٠٤٠٤	١٧٠٠٠	جامعة الملك سعود
١٨٠٢٣٤	٢١٠٠٠	جامعة الملك عبد العزيز*
٣٠٥٤١	٤٠٠٠	جامعة البترول والمعادن
٢٠٦٤٩	٥٠٠٠	جامعة الملك فيصل
٣١١١	٤٠٠٠	الجامعة الاسلامية
٩٤٤٥	٨٠٠٠	جامعة الامام محمد بن سعود*
٨٠٨٥٣	—	جامعة أم القرى**
١١٤٢٤	١٠٠٠٠	كليات البنات
٧٧٦٦١	٦٩٠٠٠	المجموع

* يشمل ذلك الطلاب المتسبين .

** تم تأسيس جامعة أم القرى من فرع جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ .

وفيما يلي التوزيع النسبي لاجمالي عدد الطلبة والطالبات الملتحقين بجميع مؤسسات التعليم العالي حسب الجنس والجنسية .

المجموع	طالبات		طلاب		المجموع
	غير سعودية	سعودية	غير سعودي	سعودي	
%	%	%	%	%	%
٣٤٩٤	٦٩٤	٢٨٠٠	٦٥٩٦	١٤٩١	٥١٥٥

النسبة المئوية من اجمالي عدد الطلاب والطالبات

عدد المستجدين وسياسات القبول :

٢/٢/١١

توفر مؤسسات التعليم العالي فرص دخول التعليم العالي لمعظم خريجي المدارس الثانوية . ولا يوجد اتساق بين عدد الطلبة المقبولين في الجامعات وبين اجمالي الطلبة في الصف الثالث الثانوى وعدد الناجحين في امتحان الشهادة الثانوية . وتبلغ نسبة عدد الناجحين من المدارس الثانوية ، القسم العلمى حوالى ٧٩٪ من اجمالي عدد الطلبة الملتحقين في هذا القسم ، وحوالى ٥٤٪ من القسم الادبى . وفي السنوات الأخيرة كان اجمالي عدد الطلبة السعوديين الملتحقين بالدراسات الجامعية يساوى تقريبا عدد الطلبة الناجحين في الشهادة الثانوية . وكانت نتائج الطالبات في امتحان الشهادة الثانوية أفضل من نتائج الطلاب ، ومنذ سبع سنوات مضت كانت نسبة نجاح الطالبات في امتحان الشهادة الثانوية أكثر من ٩٢٪ من اجمالي عدد الطالبات الملتحقات . وتعتبر نسبة التحاق الطالبات بالجامعات أقل من نسبة الطلاب ، ومع ذلك فان هذه النسبة في ازدياد مطرد . وقد التحق بالتعليم العالي عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ عدد من الطلبة السعوديين يساوى تقريبا ١٧٢٪ من اجمالي عدد السعوديين في فئة العمر ١٩ سنة . فاذا استمرت الاتجاهات الماضية فسوف يبلغ عدد الطلبة السعوديين الذين يلتحقون بقطاعات التعليم العالي في عام ١٤٠٩/١٤١٠ هـ حوالى ١٧٧٪ من اجمالي عدد السعوديين في فئة العمر ١٩ سنة . ويعتبر عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم العالي أقل من ذلك ، ولكن هذا العدد سيزداد بشكل سريع . وتوضح التقديرات المقارنة - بالنسبة للطالبات السعوديات - أن حوالى ١٠٨٪ من اجمالي عدد السعوديات من فئة العمر ١٩ سنة قد التحقن بالتعليم العالي عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ . وسيرتفع هذا العدد الى حوالى ١١٦٪ بحلول عام ١٤٠٩/١٤١٠ هـ .

وقد وصل عدد خريجي المدارس الثانوية الى مستوى يمكن معه تطبيق سياسة أكثر تشددا في قبول الطلبة بالجامعات حتى يقتصر دخول الجامعة على المتفوقين لـتخريج نوعيات على مستوى عال من الكفاءة . وستعمل هذه السياسة على تخفيض نسبة التسرب والرسوب وزيادة عدد الطلبة الذين يكملون متطلبات الشهادة الجامعية . كما سيؤدى تطبيق سياسة متشددة في القبول الى زيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم الجامعى ، واتاحة الفرصة لتوجيه الأعداد الأخرى الى التعليم غير الجامعى مثل الكليات المتوسطة ، وبرامج التعليم الفنى العالى .

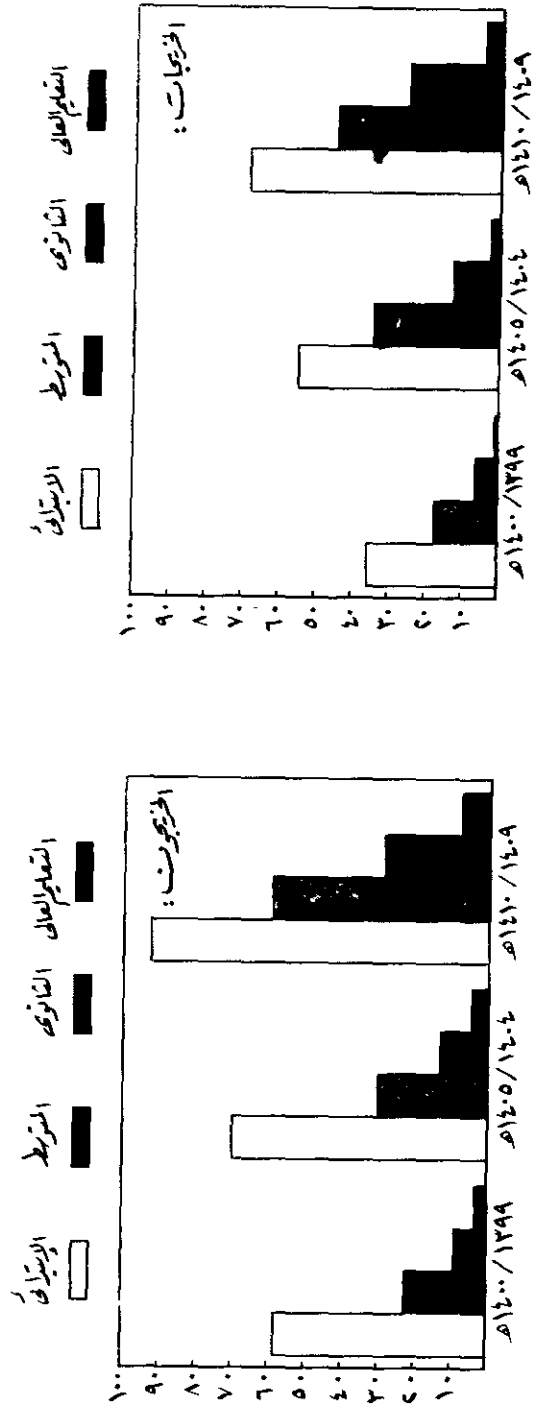
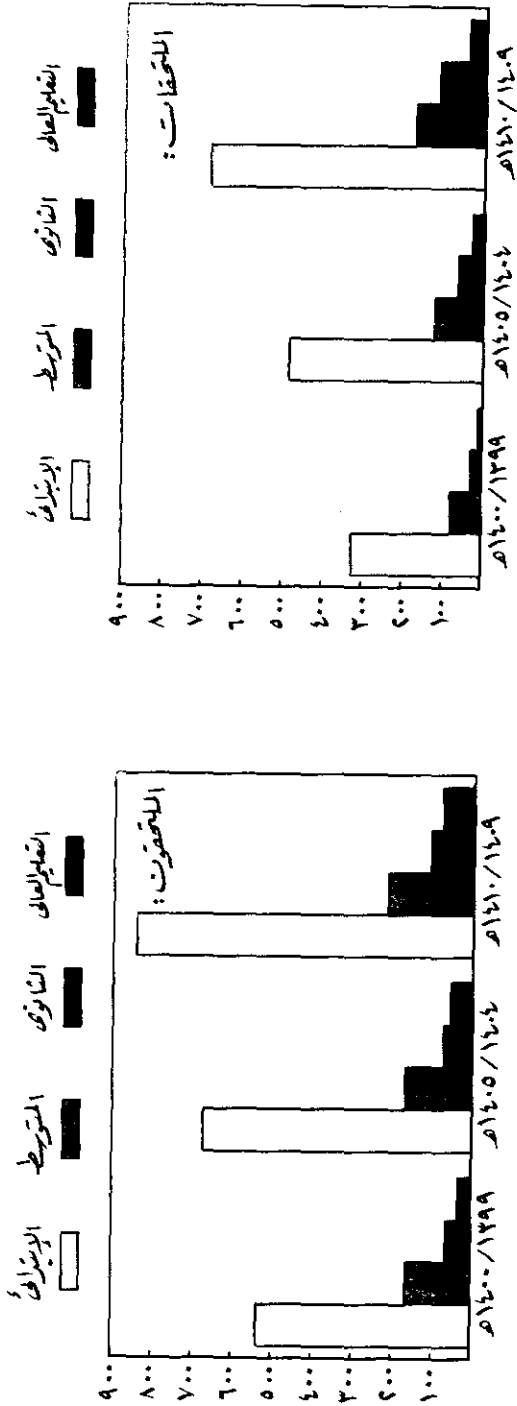
الطلبة الملتحقون والخريجون حسب مجال الدراسة :

٣/٢/١١

يلخص الجدول (٩/١١) التوزيع النسبي لتقديرات عدد الملتحقين والخريجين (للبنين والبنات) في عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ حسب مجال الدراسة . وقد تم توضيح التوزيع بالنسب المئوية لتسهيل المقارنة بين اجمالي

شكل رقم (١١ - ١)

أعداد المتحقيين والفريجين في جميع مراحل التعليم (بالآلاف)



المتحقين والخريجين كى يمكن توقع عدد الخريجين فى المستقبل بناء على عدد الخريجين الحالى . ولايتفق تصنيف مجالات الدراسة الى حد ما مع تنظيم الكليات فى أى مؤسسة تعليمية . فعلى سبيل المثال يضم برنامج العلوم الاجتماعية بعض المجالات التى تعتبرها بعض المؤسسات من الناحية الادارية جزءا من الآداب والعلوم الانسانية أو التربية .

وتتركز معظم دراسة الطلبة السعوديين فى التعليم العالى فى مجالات الدراسات الدينية واللغة العربية . وفى عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ بلغت نسبة الطلبة المتحقين فى الكليات التى تختص بهذه المجالات حوالى ١٥٪ من اجمالى الطلبة السعوديين وغير السعوديين (حوالى ٢٠٪ للبنين وأكثر من ٦٪ للبنات) . وقد تغيرت هذه النسب قليلا خلال السنوات الثلاث الماضية . كما أن أعداد المتحقين فى الوقت الراهن أقل نسبيا مما كانت عليه قبل عشر سنوات ، واستمر نمو الأعداد المطلقة للطلاب المتحقين فى العلوم الدينية بالرغم من أن نسبة المتحقين فى هذا المجال منخفضة بالمقارنة مع اجمالى عدد المتحقين بالتعليم العالى .

وتستند الاتجاهات الموضحة فى الجدول (٩/١١) على نتائج اجمالى عدد الطلاب المتحقين والخريجين خلال ثمان سنوات . وفى بعض الحالات توحى أحدث البيانات المتوفرة بحدوث تحولات ، وأصدق مثال على ذلك « العلوم الطبيعية » حيث ازداد عدد الطلاب المتحقين فى هذا المجال فى السنوات الأخيرة .

الجدول (٩/١١)
نسب الطلبة المتحقين والخريجين السعوديين حسب مجال الدراسة

١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ

معدلات التغير خلال ثمان سنوات **		التوزيع النسبي		مجال الدراسة للبنين*
الخريجون	المتحقون	الخريجون	المتحقون	
١ر١	١ر٥	١٢ر٤	١٢ر٣	العلوم الدينية
٢ر١	٢ر٨	٢٢ر١	٢٢ر١	الآداب
٠ر٧	٥ر٧	١٥ر٩	١١ر٥	التربية
٩ر٣	٧ر٨	٢١ر٤	٢٣ر٩	العلوم الاجتماعية والاقتصادية
١ر٢ -	٢ر٦	٤ر٠	٥ر٧	العلوم الطبيعية
٤ر٦	٦ر٠	١٣ر٩	١٥ر٠	الهندسة
٦ر٤	٩ر١	٥ر١	٦ر١	الطب
٦ر٦	٧ر٢	٥ر٢	٣ر٤	الزراعة
٤ر٧	٥ر٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	إجمالي النسبة
				مجال الدراسة للبنات *
١ر٠	١ر١	٦ر٦	٧ر١	العلوم الدينية
٥ر٩	٦ر٥	٤١ر٥	٤٤ر٦	الآداب
٤ر٩	٥ر٣	٣٢ر٨	٢١ر٦	التربية
١٣ر٧	٧ر٣	٧ر١	١١ر٠	العلوم الاجتماعية
٣ر٨	٧ر٣	٧ر٨	٦ر٣	العلوم الطبيعية
٣ر٠	٥ر٩	٣ر٥	٨ر٤	الطب ***
١٧ر٦	٨ر٥	٠ر٧	١ر٠	الزراعة ***
٦ر٥	٦ر٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	إجمالي النسبة

- * الآداب : تشمل اللغة العربية واللغات الأخرى
والعلوم الاجتماعية والاقتصادية : تشمل الاقتصاد والتجارة ، الإدارة العامة ، والاقتصاد المنزلي .
الهندسة : تشمل السنة التحضيرية في جامعة البترول والمعادن .
الطب : تشمل العلوم الطبية المساعدة (طب الأسنان ، والصيدلة ، والتريض ، والطب البيطري) .
** أستخدمت المعدلات على الاتجاهات للفترة الممتدة من ١٣٩٥/١٣٩٦ هـ الى ١٤٠٣/١٤٠٢ هـ .
*** أستخدمت معدلات الطب والزراعة للبنين على بيانات من (٣ - ٥) سنوات فقط .

ولانتسجم نسبة أعداد الخريجين الموضحة في الجدول رقم (٩/١١) تماما مع الاحتياجات من القوى البشرية المؤهلة المتوخاة لتحقيق الأهداف الوطنية التي تركز على التقنية المتطورة وتنويع القاعدة الاقتصادية . وتبين نسب المتحقين أن معدل الخريجين لن يتغير كثيرا خلال السنوات الخمس القادمة .

وإذا ما أريد أن يكون نظام التعليم العالي أكثر تفاعلا مع احتياجات الاقتصاد الفعلية من القوى البشرية المؤهلة ، فإنه يجب أن تكون الجامعات أكثر ادراكا لاحتياجات المملكة للقوى البشرية ذات التخصصات النادرة ، وأن تقوم بتقوم برامجها ومناهجها واجراء مايتطلبه هذا التقويم من تطوير أو تعديل بما يتفق واحتياجات الخطة ومتطلبات التنمية الاقتصادية . وسيؤدي هذا العمل الى تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات وطلابها القدامى ، كما ستزداد الاتصالات والتعاون والتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الهامة المعنية كوزارة التخطيط ومجلس القوى العاملة كجهات مسؤولة عن سياسات القوى البشرية .

الدراسات العليا في الجامعات

٤/٢/١١

في عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ كان لدى كل مؤسسة تعليمية من مؤسسات التعليم العالي برنامج أو أكثر يؤدي الى الحصول على شهادات أو درجات فوق مستوى البكالوريوس . وفي الوقت الحاضر نجد أن المستوى السائد في جامعات المملكة في مرحلة الدراسات العليا هو درجة الماجستير حيث تبلغ نسبة المتحقين به حوالى (٧٥ - ٨٠ ٪) من اجمالى عدد الطلبة المتحقين بالدراسات العليا ، والباقي ضمن مستوى الماجستير و فوقها كالبرامج التي تؤهل لنيل شهادات ودبلوم في الدراسات العليا ، وكالدراسات لنيل شهادة الدكتوراه .

وتشكل نسبة عدد السعوديين حوالى ٧٦ ٪ من اجمالى عدد الطلبة المتحقين بالدراسات العليا وعلى الرغم من زيادة عدد المتحقين في الدراسات العليا فان هذه الزيادة قد انخفضت خلال السنوات الأربع الماضية كنسبة مئوية من اجمالى المتحقين في الجامعات .

الدراسة في الخارج كعنصر أساسى للتعليم العالى

٥/٢/١١

تعتبر الدراسة في الخارج من الملامح الرئيسية في تطوير التعليم العالى فى المملكة . وخلال أربع عشرة سنة في الفترة الممتدة من ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى ١٤٠٢/١٤٠٣هـ بلغت نسبة الدارسين في الخارج حوالى ١٩ ٪ من اجمالى الطلبة المتحقين بالتعليم العالى سواء داخل المملكة أو خارجها . وتماثل نسبة السعوديين الذين يدرسون في الخارج نسبة غير السعوديين الذين يدرسون في جامعات المملكة .

وارتفعت في السنوات الأخيرة نسبة ابتعاث الدارسين السعوديين لدراسة برامج متقدمة من التعليم العالى (دبلوم عال ، ماجستير ، ودكتوراه) بالمقارنة مع نسبة الدارسين للحصول على البكالوريوس أو دون ذلك من البرامج التعليمية . وكانت نسبة الدارسين في برامج الماجستير والدكتوراه حوالى ٢٢ ٪ ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٢٦ ٪ في عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ .

وتركزت الدراسة في الخارج على تخصصات العلوم الاجتماعية والهندسة ، وانخفضت نسبة عدد الطلاب الذين يدرسون الطب في الخارج نتيجة لصعوبة الحصول على قبول ، وكذلك للتوسع في هذه الدراسة في المملكة . وبالمقابل ارتفعت نسبة الدارسين في مجالات العلوم الطبيعية .

تعتبر نسبة نتاج الخريجين من الدراسة في الخارج أقل من نسبة نتاج الخريجين في الداخل بالمقارنة مع اجمالى الطلبة المتحقين في الداخل والخارج . وبينما بلغت نسبة الدارسين في الخارج حوالى ١٩ ٪ من اجمالى الطلبة المتحقين في التعليم العالى سواء داخل المملكة أو خارجها ، فقد كانت نسبة الخريجين من الدراسة في الخارج

أقل من ١٠٪ من اجمالي الطلبة المتحقيين . ويعزى سبب انخفاض نسبة عدد الخريجين من الدارسين في الخارج الى المستوى التحصيلي اذ أن بعضهم في مراحل الدراسات دون مستوى الماجستير .

أنماط الجهاز الوظيفي وأعباء العمل

٦/٢/٢/١١

تعتبر مستويات الجهاز الوظيفي في الجامعات مرتفعة، ويوضح الجدول (١٠/١١) الموقف خلال خطة التنمية الثالثة . وقد حدثت بعض التغيرات في مستويات الجهاز الوظيفي بين مؤسسات التعليم العالي نتيجة وجود اختلافات في المناهج وبرامج الدراسات العليا وبرامج الأبحاث فيما بينها . وبالإضافة الى ذلك لم يكشف اجمالي الأرقام القياسية للمتحمقين بالنسبة لحجم الجهاز الوظيفي أعباء العمل الفعلية الملقاة على عاتق الأفراد . وتوضح الأرقام القياسية المختلفة التباين في مستوى مسؤوليات التعليم والأبحاث والمهام الادارية ومهام اللجان وخدمات المجتمع والاستشارات وغيرها . ومع ذلك توحى المعدلات الاجمالية بأن مستويات الجهاز الوظيفي في بعض الجامعات كافية لمواجهة أى زيادة متوقعة في اجمالي الطلبة المتحمقين دون زيادة عدد اعضاء الجهاز الوظيفي .

الجدول (١٠/١١)

الأرقام القياسية لعبء عمل الجهاز الوظيفي حسب المؤسسة التعليمية

للفترة الممتدة من ١٤٠٠/١٤٠١هـ الى ١٤٠٣/١٤٠٤هـ

متوسط نسبة هيئة التدريس الى اجمالي الجهاز الادارى	متوسط نسبة اجمالي الطلبة الى أعضاء هيئة التدريس	المؤسسة التعليمية
٠٫٧٢ : ١	٦٫٩٧ : ١	جامعة الملك سعود
٠٫٨٨ : ١	١٥٫٢٢ : ١	جامعة الملك عبدالعزيز
٠٫٦٤ : ١	٥٫٤٩ : ١	جامعة البترول والمعادن
٠٫٧٠ : ١	٣٫٢٧ : ١	جامعة الملك فيصل
٠٫٨٩ : ١	٨٫٥٠ : ١	الجامعة الاسلامية
١٫٠٣ : ١	٩٫٠٥ : ١	جامعة الامام محمد بن سعود
١٫٧٣ : ١	٨٫٣٦ : ١	جامعة أم القرى
١٫٨٨ : ١	٩٫٦٠ : ١	كليات البنات
١٫٠٥ : ١	٨٫٣١ : ١	المتوسط غير المرجح

تتطلب اعتمادات الميزانية لخطة التنمية الرابعة من كل مؤسسة تعليمية زيادة نصاب وعبء الجهاز التدريسي والادارى . وستختلف هذه التعديلات من مؤسسة تعليمية الى أخرى . ويتوقع أن تقوم المؤسسات التعليمية ذات المعدلات المنخفضة الموضحة في الجدول رقم (١٠/١١) باجراء نسبة كبيرة من التعديلات في عبء عمل الجهاز الوظيفي . وعلى كل حال سيبقى ترتيب المؤسسات التعليمية كما هو موضح في الجدول رقم (١٠/١١) .

٧/٢/٢/١١ المرافق التعليمية للتعليم العالى

تقوم كل جامعة من جامعات المملكة بوضع مخطط عام لتنفيذ انشاء المرافق التعليمية ، لكن طريق وأسلوب تنفيذ هذا المخطط يختلف من جامعة لأخرى .

وتتراوح حالة مرافق التعليم العالى فى الوقت الراهن بين مناسبة واستثنائية . وتعتبر المرافق التعليمية لجامعة البترول والمعادن والمدينة الجامعية لجامعة الملك سعود من أرقى المستويات العالمية . ويمكن توضيح كفاية المرافق التعليمية بالإشارة الى أن كافة مؤسسات التعليم العالى قد أعدت نفسها للمحافظة على أكبر معدل من الطلبة المتحقيين . وتحد الطاقة الاستيعابية للمرافق التعليمية من احتمالات النمو ، لكن تحديد الحدود الفعلية لهذه الطاقة يتطلب دراسات تحليلية للحيز المكانى والاستغلال الأفضل لهذه المرافق .

٨/٢/٢/١١ اتجاهات الانفاق فى التعليم العالى

يمكن توضيح حرص الدولة على دعم برامج التعليم العالى من خلال اتجاهات الانفاق خلال السنوات الماضية بالنسبة للنفقات المتكررة لكل طالب حسب الأسعار الثابتة . وكما يتضح من الجدول (١١/١١) فقد ازدادت مساندة الدولة للتعليم العالى ، كما اختلفت أنماط الدعم بين مؤسسات التعليم العالى من عام الى آخر بالنسبة لكل مؤسسة تعليمية . وتنتج نفقات خطة التنمية الرابعة نحو الحد من الفوارق فى مستويات دعم المؤسسات التعليمية ، مع أخذ دعم ومساندة متطلبات البرامج التعليمية فى الاعتبار ، والتركيز على برامج الأبحاث .

٣/٢/١١ استراتيجية التنمية للتعليم العالى

تعتبر تنمية القوى البشرية السعودية التى تلبى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهدف الرئيسى للتعليم العالى . وسيستمر تحقيق هذا الغرض وفقا للأسس الاستراتيجية المشمولة فى خطة التنمية الرابعة . وتتضمن الأسس الاستراتيجية تحديين رئيسيين للتعليم العالى والجهات المسؤولة عن تنمية الموارد البشرية :
— زيادة الانتاجية ، وتخفيض التسرب والرسوب ، وترشيد الاعانات لتحقيق وفورات فى الاستثمار والمصروفات .
— تحسين نوعية البرامج والكفاءة التشغيلية من خلال تقويم تكلفة البرامج ونتائجها .

الجدول (١١/١١)

النفقات المتكررة لكل طالب بالأسعار الثابتة * لكافة

مؤسسات التعليم العالى مجتمعة

متوسط نفقات كل طالب (بالأسعار الثابتة - ريال)	السنة	متوسط نفقات كل طالب (بالأسعار الثابتة - ريال)	السنة
٤٤٧٠٠	١٤٠٠/١٣٩٩هـ	٣٩١٠٠	١٣٩٦/١٣٩٥هـ
٤٦٨٠٠	١٤٠١/١٤٠٠هـ	٣٨١٠٠	١٣٩٧/١٣٩٦هـ
٤٩٦٠٠	١٤٠٢/١٤٠١هـ	٣٦٣٠٠	١٣٩٨/١٣٩٧هـ
٥٦٢٠٠	١٤٠٣/١٤٠٢هـ	٤٥٤٠٠	١٣٩٩/١٣٩٨هـ

* سنة الأساس ١٣٩٩/١٤٠٠هـ .

الأهداف والسياسات

١/٣/٢/١١

الأهداف

- تشترك كافة الجامعات ووزارة التعليم العالى فى ثلاثة أهداف رئيسية وفى السياسات المتصلة بها .. وهى كما يلى :
- * مواصلة متابعة الأهداف المنصوص عليها فى النظام الأساسى لكل مؤسسة تعليمية .
 - * تحسين نوعية البرامج والكفاءة التشغيلية .
 - * تحقيق التنسيق بين مؤسسات التعليم العالى من خلال اعداد مخطط بعيد المدى للتعليم العالى يهدف الى تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية ، وتوفير الاحتياجات من الكفاءات البشرية على المستوى الجامعى واعداد البحوث والدراسات .

السياسات

تقيد السياسات المتعلقة بتنفيذ الهدف الأول للمؤسسات التعليمية ، وجعل مهماتها مقتصرة على المهمات الأساسية فى معظم سنوات الخطة . ولن يتم اجراء أى توسعة فى البرامج أو المرافق التعليمية القائمة غير تلك المشاريع التى تم اعتمادها أو التى تحت التنفيذ . وسيكون الهدف التشغيلى هو السائد فى تنفيذ برامج التعليم العالى ضمن حدود وضوابط الميزانية السنوية مع المحافظة على تحسين النوعية والكفاءة التشغيلية . وسيتم تحقيق ذلك من خلال :

- ١ — زيادة أعباء العمل الملقاة على عاتق الجهاز الوظيفى وابتكار طرق وأنظمة عمل فعالة .
- ٢ — تحسين استغلال الحيز المكافى للمرافق التعليمية وتنظيم أوقات الاستفادة من هذه المرافق حتى تفى بالغرض المطلوب حتى ولو كانت المرافق المختلفة الأخرى أو الجديدة مرغوب فيها ومناسبة .
- ٣ — زيادة معدلات ترفيع الطلاب حتى يتم شغل المقاعد الدراسية الحالية بالطلاب المتفوقين الذين لديهم القدرات والمواهب على دراسة التخصصات الأكاديمية .
- ٤ — تطبيق معايير النوعية بشكل تدريجى فى اجراءات القبول وتقييم تحصيل الطالب واستمراره فى الدراسة .
- ٥ — تحديد أولويات التوسع فى برامج التعليم والبحوث والخدمات . وقد يتضمن ذلك إيجاد وسائل وطرق جديدة لتوثيق التنسيق بين مؤسسات التعليم العالى المختلفة بغرض توفير احتياجات المملكة الملحة من الكفاءات البشرية على المستوى الجامعى .

وقد تم تحديد معدل التعديل لكل مؤسسة تعليمية بحيث يتم هذا التعديل على مراحل . وستكون الآثار المترتبة على ذلك تخفيض ميزانية الجهاز الوظيفى وزيادة ميزانية خدمات الطلاب جنبا الى جنب مع الزيادات المقدرة فى عدد الطلاب المتحقين ، دون تعريض نوعية التعليم للخطر .

وستطلب أيضا مشاريع انشاء المرافق التعليمية قيام المؤسسة التعليمية باجراء التعديلات اللازمة ، وتحديد الأسلوب الأمثل لانشاء المرافق التعليمية ضمن حدود الميزانية السنوية لضمان تنفيذ المشاريع والبرامج الملحة . ومن الضرورى أن تقوم كل مؤسسة تعليمية بتقييم المتطلبات من المرافق التعليمية ووضع برنامج زمنى لتنفيذها حسب أولوياتها . وقد تجد بعض المؤسسات التعليمية ضرورة تأجيل خططها الانشائية ، كما سيجد الجميع أنه من الضرورى اجراء التعديلات اللازمة على برنامج نمو المرافق التعليمية ليسير ببطء أكثر .

وقد تم دعم الهدف الثانى بالسياسة التى تنص على تحسين نوعية وكفاءة مهمات المؤسسات التعليمية . وتدعو هذه السياسة الى مواصلة التقييم الذاتى من قبل مؤسسات التعليم العالى فى ضوء الخبرة المكتسبة فى هذا المجال باعتبارها طريقة مؤكدة لتحسين السياسات والبرامج والأساليب المستخدمة لتحقيق هذا الهدف .

وقد تم وضع الهدف الثالث نظراً لأن الجامعات هي الموارد الوطنية الحيوية لتوفير القوى البشرية السعودية التي هي عصب عملية التنمية . ولا تزال الحاجة قائمة لزيادة هذه الموارد على المدى الطويل . ولتحقيق ذلك ستقوم مؤسسات التعليم العالي ، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ، لأعداد خطة عامة بعيدة المدى يستند إليها في تنمية وتطوير التعليم العالي .

البرامج

٢/٣/٢/١١

إن فترة خطة التنمية الرابعة ستشهد تحسين نوعية التعليم العالي وتطويره ، ورفع الكفاءة التشغيلية لمؤسسات التعليم العالي ، وكذلك تدعيم التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من أجل تقديم خدمات تعليمية أفضل .

ومن أجل تحقيق هذا الغرض اعتمدت البرامج التالية :

- الإدارة والتنظيم
- التدريس والبحوث
- تطوير الجهاز الوظيفي
- الخدمات الطلابية
- التطوير النوعي
- الصيانة
- المباني

الإدارة والتنظيم

إن برنامج الإدارة والتنظيم يهدف إلى تقديم خدمات تعليمية أفضل عن طريق رفع الكفاءات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي ، والاستفادة القصوى من القوى البشرية ، وسعودة الوظائف ، واستخدام أنجع السبل الإدارية والتقنية الحديثة من أجل تقديم خدمات إدارية بأقل تكلفة .

التدريس والبحوث

إن هذا البرنامج يتوافق والمهام الضرورية التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي وهي :

- (١) التدريس
- (٢) البحث العلمي .
- (٣) خدمة المجتمع

فهو يهدف أساساً لتحسين نوعية التدريس على كل المستويات ، والقيام بالبحوث الأساسية منها والتطبيقية على حد سواء من أجل معالجة الظواهر العلمية وتحسين الأداء ، ومن أجل حل المشكلات المستعصية حسب حاجة المجتمع السعودي ، ومن ثم جعل نتائج هذه البحوث في متناول القطاع العام والخاص .

تطوير الجهاز الوظيفي

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الأداء الوظيفي للعاملين بهذه المؤسسات وذلك عن طريق التدريب المستمر على رأس العمل ، والندوات العلمية ، والابتعاث خارج المملكة ، وذلك من أجل رفع إنتاجية العاملين بهذه المؤسسات .

الخدمات الطلابية

يشمل هذا البرنامج جميع الأنشطة الطلابية الصفية وغير الصفية ، ومن أهم مهامه تقديم اعانات ومكافآت للطلاب . وسيكون من مهامه الأساسية خلال خطة التنمية الرابعة ترشيد الاعانات الطلابية حسبما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية وذلك عن طريق :

- (١) منح الاعانات والمكافآت الطلابية للطلاب في التخصصات التي تخدم خطة التنمية وقطاعاتها المختلفة .
- (٢) منح الاعانات للطلاب حسب الحاجة المادية لهذه الاعانات .

التطوير النوعى

يشمل هذا البرنامج الدراسات والبحوث الخاصة بتحسين نوعية الخدمات التعليمية ، تطوير الكفاءة لهذه المؤسسات ، اضافة الى بذل الجهود من أجل اعداد الخطة الشمولية البعيدة المدى لتطوير التعليم العالى .

الصيانة

يشمل هذا البرنامج صيانة المباني والمرافق وتشغيلها .

المباني

يشمل المباني ، دراسات تصميم المباني ، وتركيب المعدات في كل المرافق الجديدة .

**جدول رقم (١٢/١١)
تقدير اجمالي الطلاب في قطاع التعليم العالي خلال خطة التنمية الرابعة***

١٤٠٩ / ١٤١٠ هـ			١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ			أ) المستجدون :
مجموع	طالبات	طلاب	مجموع	طالبات	طلاب	الجامعة
٧٥٦٠	١٥٩٠	٥٩٧٠	٦٦٣٥	١٣٥٥	٥٢٨٠	جامعة الملك سعود
٣٧٠٥	١٥١٦	٢١٨٩	٢٦٦٠	٨٥٠	١٨١٠	جامعة الملك عبد العزيز
١٦٣٥	٦٠٨	١٠٢٧	١٠٤٢	٤٤٦	٦٩٦	جامعة الملك فيصل
١٦٥٠	—	١٦٥٠	١١٧١	—	١١٧١	جامعة البترول والمعادن
١٢٦١	—	١٢٦١	٨٩٨	—	٨٩٨	الجامعة الاسلامية
٤٥١٥	—	٤٥١٥	٣٣٧٠	—	٣٣٧٠	جامعة الامام محمد بن سعود
٣٠٠٠	١٣٨٠	١٦٢٠	٢٤٤٣	١٠٨٤	١٣٥٩	جامعة أم القرى
٦٥٩٥	٦٥٩٥	—	٥٣٤٩	٥٣٤٩	—	كليات البنات
٢٩٩٢١	١١٦٨٩	١٨٢٣٢	٢٣٥٦٨	٩٠٨٤	١٤٥٨٤	المجموع
ب) مجموع الطلاب المنتهين:						
٢٤٤٠٠	٥٦٧٠	١٨٧٣٠	٢٢٤٢٧	٤٨٩١	١٧٥٣٦	جامعة الملك سعود
٢٢٤٧٤	٦٠٩٥	١٦٣٧٩	١٤٠٨٣	٣٩٩٤	١٠٠٨٩	جامعة الملك عبد العزيز
٥٣٩٦	١٨٦١	٣٥٣٥	٣١٥٠	١١٨٥	١٩٦٥	جامعة الملك فيصل
٤٥٣٣	—	٤٥٣٣	٣٤٩٦	—	٣٤٩٦	جامعة البترول والمعادن
٤٦٣٠	—	٤٦٣٠	٣٤٠٠	—	٣٤٠٠	الجامعة الاسلامية
١٤٩٧٠	—	١٤٩٧٠	٩٣٤٤	—	٩٣٤٤	جامعة الامام محمد بن سعود
١١٩٥٠	٥٤٨٠	٦٤٧٠	٩٧٣٨	٤٠٨٤	٥٦٥٤	جامعة أم القرى
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	١٤١٧٢	١٤١٧٢	—	كليات البنات
١٠٨٣٥٣	٣٩١٠٦	٦٩٢٤٧	٧٩٨١٠	٢٨٣٢٦	٥١٤٨٤	المجموع
ج) الخريجون :						
٣٣٨٠	٥٦٠	٢٨٢٠	٢٤١٥	٥٤٧	١٨٦٨	جامعة الملك سعود
١٤٦٥	٤٧٥	٩٩٠	١٥٤١	٥٠٠	١٠٤١	جامعة الملك عبد العزيز
٥٩٥	١٨٥	٤١٠	٣٣٠	١١٠	٢٢٠	جامعة الملك فيصل
٦٠٠	—	٦٠٠	٤٦٩	—	٤٦٩	جامعة البترول والمعادن
٨٣٠	—	٨٣٠	٧٤٣	—	٧٤٣	الجامعة الاسلامية
١٩٠٠	—	١٩٠٠	٩٧٨	—	٩٧٨	جامعة الامام محمد بن سعود
١٣٢٠	٦٠٠	٧٢٠	٨٥٣	٤٢٩	٤٢٤	جامعة أم القرى
٢٩١٠	٢٩١٠	—	٢٠٥٠	٢٠٥٠	—	كليات البنات
١٣٠٠٠	٤٧٣٠	٨٢٧٠	٩٣٧٩	٣٦٣٦	٥٧٤٣	المجموع

* لا تشمل هذه الأرقام الطالبات والطلاب المنتهين في جامعتي الملك عبد العزيز والامام محمد بن سعود الإسلامية .

التدريب : ٣/١١

المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني : ١/٣/١١

تم انشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٠/٨/١٤٠٠هـ الذي بمقتضاه آلت مسؤولية الاشراف على مراكز التدريب المهني التي كانت تتبع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمعاهد والمدارس الفنية التي كانت تتبع وزارة المعارف الى المؤسسة . وتشمل المهام التي تضطلع بها المؤسسة وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التي تهدف الى تطوير القوى العاملة الوطنية المهنية والفنية في مجالات الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والتدريب بمختلف اشكاله ومستوياته واجراء البحوث والدراسات المهنية لتطوير الاداء والكفاءة الانتاجية للقوى العاملة الوطنية .

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة : ١/١/٣/١١

جاء انشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني مترامنا مع بداية خطة التنمية الثالثة ، وعلى ذلك انحصر دورها في تنفيذ ماتم اعداده في الخطط التشغيلية لوزارة المعارف في مجال التعليم الفني ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال التدريب المهني ، حيث كانت هذه الأنظمة التعليمية تابعة لهما . واشتمل مرسوم التأسيس على تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتطوير القوى الوطنية المهنية والفنية ضمن اطار السياسات التي يضعها مجلس القوى العاملة وذلك في الحدود الآتية :

أ) كل مايتصل بالتعليم الفني في مجالاته المختلفة كالصناعة، والزراعة، والتجارة .
ب) كل مايتصل بالتدريب المهني بمختلف أشكاله ومستوياته ، مثل التدريب المهني للراشدين ، والتدريب التمهيدى ، والاعداد المهني ، والتدريب على رأس العمل ، وغير ذلك من مجالات التدريب المهني والفني ماعدا المراكز التي أنشأتها الجهات الحكومية المتخصصة ، أو التي تنشأ في المستقبل بقرار من مجلس القوى العاملة .

ج) اجراء البحوث والدراسات المهنية لتطوير الاداء والكفاءة الانتاجية للقوى العاملة الوطنية .
وفيما يلي عرض لأهم نشاطات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني خلال خطة التنمية الثالثة :

التدريب المهني

تقوم المؤسسة بتقديم أربعة أنواع من التدريب المهني هي الاعداد المهني ، والتدريب المهني ، والتدريب على رأس العمل ، واعداد المدربين .

ففي مجال الاعداد المهني توجد حاليا ثمانية مراكز منتشرة في المنطقة الوسطى ، والشرقية ، والغربية ، والجنوبية ، وتقوم بتدريب الأحداث من السعوديين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاما للملتحقين بالقسم الصناعي ، ولايقل تحصيلهم الدراسي عن الصف الرابع الابتدائي . وبين ١٤ و ٣٠ سنة للملتحقين بالقسم التجاري ، ولايقل تحصيلهم الدراسي عن الشهادة الابتدائية . وقد كانت الأهداف المحددة لمراكز الاعداد المهني في الخطة الثالثة هي ١١٩٠ ملتحقا و ٨٣٣ متخرجا ، وأمكن تحقيق ١٠٥٪ من هدف الملتحقين و ١٣٣٪ من هدف المتخرجين في نهاية عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ ، حيث بلغ عدد الملتحقين ٧٨٢ ملتحقا ، والمتخرجين ٧٠٣ متخرجا من القسم الصناعي ، و ٤٦٥ ملتحقا ، و ٤٠٤ متخرجا من القسم التجاري ، وبلغت حصيلة الأربع

السنوات المنتهية من الخطة الثالثة ٤٣٢٠ ملتحقا ، و ٣٨٣٩ متخرجا وذلك بنسبة ١٦٠٪ و ٢٠٣٪ من الأهداف المحددة للملتحقين والمتخرجين على التوالي .

التدريب المهني :

يركز هذا البرنامج على الحرف المهنية ، ويوجد هناك ٢٤مركزا منتشرة في جميع مناطق المملكة . ويقوم هذا البرنامج بتدريب الشباب السعودي الذين اجتازوا الصف الخامس الابتدائي على الأقل ، وتتراوح أعمارهم بين ١٧ - ٤٥ سنة ، كما تتراوح مدة الدورة بين ١٢ - ١٨ شهرا حسب نوع الحرفة ، ويتم تقديم هذه الدورات في الفترة الصباحية للمتدربين المتفرغين ، والفترة المسائية التي يلتحق بها العاملون من القطاع العام والخاص الذين يرغبون في تطوير مهاراتهم المهنية ، ومدة الدورة فيها خمسة أشهر . وقد بلغت الطاقة الاستيعابية للفترة الصباحية ٧١٧٦ متدربا ، وللفترة المسائية ٣٤٢٥ متدربا ، وهي تساوي نصف طاقة دورة الفترة الصباحية في عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ باستثناء ثلاثة مراكز تم انشاؤها حديثا ، هي مراكز عفيف ، ومجايل ، وجيزان .

هذا وقد بلغ عدد الملتحقين والمتخرجين من برنامج التدريب المهني الصباحي ٣٦٩٧ ملتحقا ، و ٢٩٧٠ متخرجا في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ ، وبذلك أمكن استغلال ٦٣٪ من الهدف المحدد للملتحقين و ٧٣٪ من الهدف المحدد للمتخرجين ، كما بلغ مجموع عدد الملتحقين خلال السنوات الأربع المنتهية من الخطة الثالثة ١٥١٦٦ ملتحقا ، و ١٠٢٥٧ متخرجا ، وبذلك أمكن استغلال ٩٤٪ من الهدف المحدد للملتحقين خلال أربع السنوات المنتهية من الخطة الثالثة ، و ٩١٪ من المتخرجين . أما عدد الملتحقين والمتخرجين من برنامج التدريب المهني المسائي فقد بلغ ٤٤٢٢ ملتحقا و ٣٤٨٧ متخرجا في العام نفسه ، وبذلك أمكن استغلال أكثر من الطاقة الاستيعابية المتاحة في بعض المراكز ، كما بلغ مجموع الملتحقين والمتخرجين خلال السنوات الأربع المنتهية من الخطة الثالثة ١٩٦١٤ ملتحقا ، و ١٥٦٤٧ متخرجا .

التدريب على رأس العمل :

يتم من خلال المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص حيث يقوم البرنامج بتوفير سلسلة من الدورات التدريبية على رأس العمل داخل شركات القطاع الخاص ومؤسساته ومصانعه لاعداد القوى العاملة الوطنية ، ويتم اعداد المشرفين والفنيين ليكونوا مدربين في المؤسسة . وللمؤسسة ثلاثة مراكز هي : المركز الرئيسي بالرياض ، وفرعا جدة والدمام . كما يتيح البرنامج أيضا التدريب خارج المملكة عن طريق ابتعاث موظفي الشركات لحضور دورات تدريبية في الشركات المصنعة والبائعة . ومن أنشطة هذا البرنامج مايلي :

- تدريب الموظفين السعوديين للتخصص في تطوير مناهج التدريب على رأس العمل .
- تدريب المشرفين والمدربين الذين سوف يقومون بتدريب العمال والمستخدمين الذين يشرفون عليهم داخل مؤسساتهم .
- تقديم المساعدات المالية والفنية للمؤسسات التي ترغب في تدريب مستخدميها .
- وضع وتطوير برنامج الاختبارات الفنية والمهنية ، وبرنامج منح الشهادات المهنية للمتدربين ، وهذه الاختبارات يمكن من خلالها تحديد المستويات الفنية للمتدربين .

هذا وقد تم من خلال هذا البرنامج خلال خطة التنمية الثالثة زيادة أكثر من ١٢٠٠ مؤسسة مرة واحدة على الأقل أدت الى توقيع عقود لتدريب أكثر من ١١٥٠ مدريا قاموا بدورهم بتدريب أكثر من ٢٥٩٢٧٠ متدربا على رأس العمل .

اعداد المدربين :

يستقبل هذا البرنامج خريجي برامج التدريب المهني والتعليم الفني للمؤسسة اضافة الى خريجي التعليم الثانوى العام ويقوم باعدادهم ليصبحوا مدربين . ويتم هذا التدريب في معهد اعداد المدربين بالرياض وفي الخارج عن طريق الابتعاث .

وتبين البيانات التالية عدد المشتركين في برامج اعداد المدربين المختلفة خلال فترة خطة التنمية الثالثة .

العدد	
٤١٤	— مساعد مدرب متخرج من المعهد .
٢٤٠	— مساعد مدرب مبعث الى بريطانيا للتدريب الخاص مهنة مدرب ، ولتعلم اللغة الانجليزية ، والعودة قبل نهاية خطة التنمية الثالثة .
٦٤	— عدد الطلبة الحاليين في المعهد .
٢٢	— عدد الطلبة الذين يجرى تدريبهم في بريطانيا .
٧٤٠	المجموع

وقد توصلت المؤسسة خلال فترة خطة التنمية الثالثة الى الحصول على الموافقة اللازمة لانشاء مركز جديد لاعداد المدربين ، وقد تم البدء بانشاء هذا المركز، وسوف يكتمل خلال السنة الأولى من خطة التنمية الرابعة ، وسيكون كافيا لتلبية احتياجات المؤسسة خلال خطة التنمية الرابعة . وهناك مشكلة تواجه المؤسسة في مجال اعداد المدربين وهي تأمين عدد كاف من المدربين المرشحين للانتحاق بالمركز وتحقيق هدف السعودة . واذا استمر هذا الوضع فسوف تواجه المؤسسة المشكلة التي سبق أن واجهتها في مراكز التدريب والمرافق التعليمية الأخرى وهي وجود طاقة تشغيلية غير مستغلة .

تطوير المناهج :

قامت منظمة العمل الدولية في عام ١٣٨٣هـ بالتعاون مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية بوضع أسس التدريب المهني بالمملكة وموضوعاته ومناهجه . وفي عام ١٣٨٩ هـ قامت وزارة العمل والشئون الاجتماعية بتعيين عدد من الخبراء ، وكونت فريقا للتطوير الكامل لبرامج التدريب ، وقد انبثق عن هذا التخطيط الأولى فرعا للسياسات والأساليب ، حيث يتناول فرع السياسات توحيد المقاييس والأبحاث والاختبارات ، ويتناول فرع الأساليب المنهجية الواجب اتباعها لتنفيذ هذه البرامج .

ومنذ ذلك التاريخ والمؤسسة مستمرة في طريق تطوير البرامج ، وهو عملية مستمرة . وكانت نتائج هذا النظام على درجة عالية من الجودة ، ويمكن مقارنتها بالبرامج الجيدة في أى مكان في العالم .

التعليم الفني :

يهدف الى اعداد وتدريب القوى البشرية الفنية اللازمة للعمل في القطاع الصناعي ، والزراعي ، والتجاري ، ويتم من خلال معاهد ومدارس ثانوية وعليا متخصصة ، وفيما يلي ملخص للوضع الراهن للتعليم الفني وماتم تحقيقه خلال السنوات المنتهية من خطة التنمية الثالثة .

التعليم الصناعي :

مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ، ويتم قبول الطلاب بهذا التعليم بعد حصولهم على شهادة المرحلة المتوسطة . أما مرحلة التعليم لما بعد الثانوى فمدتها سنتان ، ويقبل الطلاب بهذه المرحلة بعد تخرجهم من المدارس الثانوية الصناعية . ويتم التعليم الصناعي في ثلاثة معاهد وخمس مدارس ثانوية موزعة في المنطقة الوسطى ، والشرقية ، والغربية ، والجنوبية ، وتشمل الدراسة ثلاثة تخصصات أساسية هي الميكانيكا ، والسيارات ، والكهرباء ، وقد تمت اضافة تخصص الراديو والتلفزيون والهندسة المدنية في المعهد الفنى الملكى بالرياض . وتبلغ الطاقة الاستيعابية للتعليم الفنى الصناعى ٦٦١٠ طالبا ، تم استغلال ٦١٪ منها في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، حيث بلغ عدد المتحقين ٤٠٢٧ طالبا ، والمتخرجين ٧٣٩ طالبا في عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ . وقد بلغ عدد المتحقين والمتخرجين خلال السنوات الأربع المنتهية من الخطة الثالثة ١١٣٣٤ ملتحقا و ١٩٥٧ متخرجا .

التعليم العالى الصناعى :

يتم في المعهد العالى الصناعى بالرياض اعداد المديرين في المجال الصناعى ، وقد بلغ عدد المتحقين في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ حوالى ١١٧ طالبا . وتقوم مقامه الآن الكلية التقنية التجريبية التى انشئت حديثا بالرياض في عام ١٤٠٣ هـ ، وتم انشاؤها وتشغيلها كما تم اختيار ١٨٠ مرشحا لدراسة النظم الكهربائية ، والألكترونية ، والميكانيكية ، ومدة الدراسة ثلاث سنوات . وقد انخفض هذا العدد عندما قامت جهات أخرى باجتذاب أكثر من ٤٠ طالبا بعد اكالمهم العام الدراسى الأول . وعلى ضوء تقويم تجربة الكلية التقنية سوف ينظر في اقامة كلية تقنية أخرى خلال الخطة الرابعة . وقد بلغ عدد المتحقين والمتخرجين في المعهد العالى الصناعى خلال السنوات الأربع المنتهية من الخطة الثالثة ٥١٤ ملتحقا و ١١٥ متخرجا .

التعليم الزراعى :

توجد حاليا مدرسة واحدة للتعليم الزراعى تابعة للمؤسسة ، وثلاثة مراكز تدريب اضافة الى معهد الهفوف للانتاج الحيوانى التابع لوزارة الزراعة . وتمتد فترة الدراسة في المعهد الزراعى النموذجى ببريدة الى ثلاث سنوات ، وبلغ عدد المتحقين في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ حوالى ١٥٣ طالبا ، كما بلغ عدد المتخرجين ٣٩ متخرجا للعام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ ، وبلغ عدد المتحقين والمتخرجين خلال الأربع السنوات المنتهية من خطة التنمية الثالثة ٧٢٩ ملتحقا ، و ٢٤٨ متخرجا .

التعليم التجارى :

يهدف الى اعداد القوى العاملة السعودية لاشغال الوظائف المالية والتجارية والكتابية ، وتشتمل مناهجه على المحاسبة التجارية ، والأعمال الادارية ، وأعمال السكرتارية ، والتدريب على المشتريات والمستودعات . ويتم تدريس هذا البرنامج على فترتين صباحية ، ومساوية ، ويلتحق به الحاصلون على الشهادة المتوسطة ، وتمتد فترة الدراسة ثلاث سنوات للمرحلة الثانوية التجارية ، وعمامين لمرحلة مافوق الثانوية . ويبلغ عدد المدارس الثانوية التجارية عشر مدارس ، والمرحلة العليا معهدين أحدهما في الرياض ، والآخر في جدة . وقد بلغ عدد المتحقين في البرامج الصباحية والمسائية للمرحلة الثانوية ٦١٩٢ طالبا في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، وهى تساوى ١٣٥٪ من الطاقة الاستيعابية البالغة ٤٥٨٧ طالبا للمدارس القائمة ، وبلغ عدد المتخرجين ١٥٢٠ في عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ ، كما بلغ عدد المتحقين والمتخرجين خلال السنوات الأربع المنتهية من الخطة الثالثة ٢٨٦٣٢ ملتحقا ، و ٥٣٢٠ متخرجا ،

ويتضح من بعض الدراسات أن المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية بحاجة الى مدارس تجارية ثانوية لتغطية حاجة القطاعات الصناعية والتجارية .

أما المعاهد العليا فقد بلغ عدد المتحقين بها في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ ٣٣٠ دارسا ، وبلغ عدد المتخرجين منها في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ ٨٣ متخرجا للفترتين الصباحية والمسائية . كما بلغ عدد المتحقين والمتخرجين خلال السنوات الأربع المنتهية من الخطة الثالثة ١٠٤٨ ملتحقا ، و ٣٣٨ خريجا .

جدول (١٤/١١)

المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني

الأهداف المحددة ومنجزات خطة التنمية الثالثة

عدد المتحقين		الطاقة		الأنشطة الرئيسية
١٤٠٥/٤٠٤ هـ	١٤٠٥/٤٠٤ هـ	١٤٠٥/٤٠٤ هـ	١٤٠١/٤٠٠ هـ	
المتحقق	الطاقة الفعلية	الهدف المحدد	الفعلي	
١٤٠	*	*	—	الكلية التقنية
٤٠٢٧	٦٦١٠	٥٩٠٠	٤٢٠٠	المدارس الثانوية الصناعية
٦١٩٢ **	٤٥٢٧	٤٧٠٠	—	المدارس الثانوية التجارية
١٥٣	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	المدارس الثانوية الزراعية
٥٣٦٠	٨٢١٠	٩٢١٦	٣٧٠٠	مراكز التدريب المهني
١٣٠٠	١٩٤٠	٢٥٣٥	٦٠٠	التدريب المهني الاعدادي

* الكلية التقنية التي تشترك في المكان مع المعهد الفني الملكي بالرياض .
** تستخدم بعض المرافق لأكثر من دورة .

وتشير الدلائل الراهنة الى ببطء المؤسسة في احداث التغيير المناسب لمواجهة متطلبات سوق العمل المتجددة بالسرعة المطلوبة . ورغم أن الوضع العام للتدريب يعتبر مرضيا فان هناك بعض السلبيات التي تواجه المؤسسة منها :

- الانخفاض المستمر في عدد المتحقين والمتخرجين في بعض البرامج الرئيسية مما نتج عنه وجود طاقة تشغيلية غير مستغلة تقدر بأكثر من ٣٠٪ .
- عدم وجود برامج متابعة لمعرفة وقياس فعالية الخريجين في مجال العمل .
- تفيد تقارير بعض الشركات الكبرى في القطاع الخاص أن خريجي المؤسسة الذين التحقوا بشركاتهم بحاجة الى مزيد من التدريب لكي يصبحوا أكثر انتاجا . وهذا راجع بالطبع الى طبيعة عمل هذه الشركات ، وليس لامكانيات الخريجين .
- عدم وجود دراسات لسوق العمل يتم على ضوئها التوسع في برامج التدريب .

وتقوم خطط التوسع حاليا على اساس استراتيجية الخطة التي تنادى بتركيز الاهتمام على شركات القطاع الخاص ، والاحتياجات الاقليمية ، وايجاد فرص العمل المناسبة للمرأة ... ونظرا لما للمؤسسة من قدرة على اعداد خريجين ذوى قدرة مهنية أساسية تناسب احتياجات المصانع الصغيرة فقد تحتم عليها التركيز على هذا المجال لتلبية الاحتياجات المحلية ، وتقديم خدمة أفضل للمجتمع من خلال المرافق القائمة حاليا ، والمرافق الجديدة في خطة التنمية الرابعة .

استراتيجية التنمية : ٢/١/٣/١١

ستركز المؤسسة اهتمامها خلال خطة التنمية الرابعة على نوعية البرامج الحالية للارتقاء بها لتناسب مع استراتيجية الخطة ، وذلك بالعمل على تغيير نظرة وسلوك القوى العاملة السعودية تجاه الحرف المهنية والعمل اليدوى وترغيبها فيه ، ويتطلب هذا مرونة تامة من المؤسسة في اعداد البرامج التي تناسب مع احتياجات الصناعة والأعمال التجارية الصغيرة في كافة أنحاء المملكة ، ونظرا لتزايد الطلب على الحرفيين في المناطق الريفية وخاصة القرى النائية فلا بد للمؤسسة من التحول من التركيز على المراكز الحضرية المأهولة بالسكان والمناطق الصناعية الى التركيز على هذه القرى ، وبالتالي المساهمة في تنميتها وتطوير اقتصادياتها ، ويتطلب هذا اعداد برامج مناسبة ، وايجاد وسائل جديدة لاجتذاب المتدربين والطلاب ، وتجهيز وسائل السكن والانتقال في تلك القرى ، ووضع البرامج التي تلائم المؤسسات الصغيرة العاملة في مجالات تصنيع المعادن ، وورش السيارات ، وأعمال بناء المساكن الصغيرة ، وأعمال الكهرباء ، ومحو الأمية الوظيفى .

ونظرا للتركيز الذى سيتم على القطاع الخاص خلال فترة الخطة فان دور المؤسسة سوف يكون أكبر وأكثر تميزا في هذا المجال ، وسينعكس ذلك على برامجها ومواردها البشرية والمالية لتلبية احتياجات القطاع الخاص ، وسيتم التركيز خلال السنتين الأوليتين من الخطة الرابعة في أعمال التخطيط ، ودراسة جدوى البرامج الجديدة ، ومدى الحاجة للتوسع في البرامج الحالية على ضوء المتطلبات الحقيقية للاقتصاد .

البرامج : ٣/١/٣/١١

ان خطة التنمية الرابعة للمؤسسة ستحقق اهدافها المرسومة من خلال البرامج التالية :

البرنامج الأول : التدريب المهنى :

يهدف هذا البرنامج بشكل عام الى توفير التدريب المهنى بشتى أنواعه كالاعداد المهنى ، والتدريب المهنى للراشدين ، والتدريب على رأس العمل ، واعداد المدربين ، حيث يقوم باعداد العمالة وتطوير مهاراتها المهنية ، وسوف تتم من خلاله زيادة أعداد الملتحقين في جميع المراكز ، للوصول الى استغلال الطاقة الاستيعابية

التشغيلية كلها ، وتحديد الاحتياجات من المراكز الجديدة في المناطق التي لا يوجد فيها مراكز للتدريب المهني ، وتوسيع وتحسين مستوى بعض برامجها ونوعيتها .

البرنامج الثاني : التعليم الفني

يهدف هذا البرنامج الى اعداد القوى البشرية من الفنيين والمهنيين وتأهيلها للعمل في مجالات الصناعة ، والتجارة ، والزراعة ... على المستوى المتوسط ، وسوف يتم من خلال هذا البرنامج توسعة نظام الكليات التقنية وانتشارها ، وزيادة أعداد الملتحقين في التعليم الفني الصناعي ، والزراعي ، ومعاهد المساعدين الفنيين ، للوصول الى استغلال كامل الطاقة الاستيعابية التشغيلية، وتحسين مستوى مناهجه .

البرنامج الثالث : تطوير المؤسسة

يشمل هذا البرنامج عددا من المبادرات لتحسين النوعية ، واجراء الدراسات والبحوث الرامية الى تحسين الكفاءة التنظيمية ، وتدريب منسوبي المؤسسة ، وتوعية المجتمع بقيمة العمل الفني واليدوى ودور المؤسسة في ذلك . اضافة الى تخطيط وتنظيم وحدات الاختبارات والأنشطة الأخرى ذات العلاقة .

البرنامج الرابع: المشاريع الانشائية

يشمل هذا البرنامج انشاء المرافق الجديدة ، وتوسعة المرافق القائمة ، واستكمال المرافق التي بدىء في تنفيذها خلال الخطة الثالثة .

البرنامج الخامس: التشغيل والادارة

يشمل هذا البرنامج جميع أعمال المؤسسة الادارية ، مثل الشؤون المالية والادارية ، والتخطيط ، والأنشطة الأخرى المساعدة التي لم يحدد برنامج معين للقيام بها .

جدول (١٥/١١)

اعداد المتحقين والمخرجين من برنامج التدريب المهني ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ

اجمالي الخطة	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤٠٩/١٤٠٨هـ	١٤٠٨/١٤٠٧هـ	١٤٠٧/١٤٠٦هـ	١٤٠٦/١٤٠٥هـ	نوع التدريب
الرزمة	متخرجون	متحققون	متخرجون	متحققون	متخرجون	
٨٧٩٥	٢٠٥٣	١٩٤٣	١٧٠٥	١٥٦٥	١٧٤٠	الاعداد المهني
٢٠١٠٢	٤٨٤٠	٤٣٣٥	٣٨٠١	٣٥٦٣	٤٤٥٥	التدريب المهني الصباحي
١٤٣٠٨	٣٤٥٧	٣٠٤٦	٢٧١٥	٢٥٤٥	٣١٨٢	التدريب المهني المسائي
٣٥٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	اعداد المدربين
١١٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٥٠	التدريب على رأس العمل
١٥٥٠٠	٥٥٠٠	٤٢٠٠	٣٠٠٠	١٨٠٠	١٠٠٠	مشرفون وفتيون *
١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	عمال شركات **
٥٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	فحص مهني
						تحديد المهارات القياسية
						(مقاييس التدريب)

* مشرفون وفتيون من شركات يجرى تدريبهم في المؤسسة ، ليتولوا تدريب العمال في شركاتهم .

** يجرى تدريبهم من قبل المشرفين والفتيين .

٤/١/٣/١١ نفقات البرامج للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني

جدول رقم (١٦/١١)
(مليون ريال حسب الأسعار الجارية)

اسم البرنامج	اجمالي الخطة الرابعة
١ - التدريب المهني	٤٣١٧٩
٢ - التعليم الفني	٤٤٩٤٤
٣ - تطوير المؤسسة	٩٤٨٦٥
٤ - المشاريع الانشائية	١٩٣١٢٢
٥ - التشغيل والادارة	٢٨٢٤٩٠
المجموع	٦٥٨٦٠٠

٢/٣/١١ معهد الادارة العامة :

تم احداث معهد الادارة العامة بالرياض عام ١٣٨٠هـ ليتولى مسئولية تدريب موظفي الخدمة المدنية ، واجراء البحوث وتقديم الاستشارات التي تهدف الى معالجة القضايا الادارية والمشكلات التي تعاني منها بعض الاجهزة الحكومية في مجال رفع الكفاءة الانتاجية وتحسين الاداء . وللمعهد فرعان : احدهما في الدمام بالمنطقة الشرقية والآخر في جدة بالمنطقة الغربية .

١/٢/٣/١١ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

أولت المملكة موضوع التنمية الادارية اهتماما كبيرا ، ولأجل ذلك انشأت معهد الادارة العامة ضمن أجهزة أخرى تساهم في الوصول الى تنمية ادارية أفضل . وقد قام المعهد بتدريب اعداد كبيرة من موظفي الدولة على مختلف مستوياتهم العلمية والوظيفية بهدف رفع مؤهلاتهم وزيادة كفاءتهم الانتاجية . وقد اقتضى اختلاف مستويات الموظفين واختلاف تخصصاتهم الى تنوع البرامج التدريبية التي يقدمها . ويوضح الجدول التالي انجازات برامج التدريب المختلفة خلال الخطة الثالثة .

نوع النشاط/ البرامج	الأهداف المحددة في خطة التنمية الثالثة (متدرب)	المتحقق خلال خطة التنمية الثالثة (متدرب)
البرامج الاعدادية	١٥٢٠	٤٥٥١
التدريب داخل الخدمة	٢٧٦٤٥	٢٨٨٣٠
البرامج الخاصة	١٤١٨	٣٢٢٠
اللغة الانجليزية	٧٨٧٧	٦٧٧٠

هذا بالإضافة الى ما تم اضافته الى المكتبة ، ومركز الوسائل التعليمية من كتب ودوريات وأفلام فيديو ، بلغت (٧٤٤٨٦) كتابا . ويلاحظ أن هذه الأرقام وإن كانت لا تشمل جميع نشاطات المعهد فانها تشير الى أن أداءه كان جيدا بالنسبة لتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية الثالثة .
ويوضح الجدول رقم (١٧/١١) الأهداف المحددة وانجازات خطة التنمية الثالثة لأهم البرامج التدريبية لمعهد الادارة العامة .

أولا : تنمية القوى البشرية :

١ - برامج تنمية الادارة العليا :

يهدف البرنامج الى تزويد كبار موظفي الدولة في المملكة ، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بالجديد في مجالات عملهم عن طريق عقد الندوات ، واقامة المؤتمرات ، والحلقات العلمية لتبادل الافكار ، ومناقشة المشكلات التي تواجههم ، وطرح وجهات النظر حولها ، وايجاد الحلول المناسبة لها .
وقد بلغ عدد الندوات المنفذة منذ افتتاح المعهد حتى عام ١٤٠٣/١٤٠٢هـ (٤٥) ندوة اشترك فيها ٣٥٦٣ من كبار الموظفين ، وقد شهدت الفترة من ١٤٠١/١٤٠٠ هـ الى ١٤٠٤/١٤٠٣هـ ٢١ ندوة ولقاء علميا حضرها ٢٧١٤ موظفا ، ومن المتوقع اقامة (٥) ندوات أخرى في عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ .

٢ - البرامج الاعدادية

تستقطب البرامج الاعدادية الخريجين الجدد من حملة الكفاءة المتوسطة ، والشهادات الثانوية ، والجامعات وذلك بهدف اعدادهم لمختلف المجالات الوظيفية ، وقد بلغ عدد الخريجين من هذه البرامج منذ افتتاح المعهد حتى عام ١٤٠٣/١٤٠٢هـ ٢١٣٩ خريجا ، وبلغ عدد المتحقين خلال الأربع سنوات الأولى من الخطة الثالثة ٢٨٥١ متدربا . ومن المتوقع التحاق ١٧٠٠ متدربا خلال السنة الخامسة من الخطة الثالثة .

٣ - برامج التدريب داخل الخدمة :

وتهدف هذه البرامج الى تنمية قدرات العاملين بالجهاز الحكومي وتطوير مهاراتهم في مختلف المجالات الادارية .
وقد بلغ مجموع خريجي برامج التدريب داخل الخدمة منذ افتتاح المعهد حتى عام ١٤٠٣/١٤٠٢هـ ٢٦٤٩٠ متدربا . كما بلغ مجموع المتحقين خلال الأربع سنوات الاولى من الخطة الثالثة ١٨٥٩٦ متدربا . ومن المتوقع التحاق ٧٥١٠ متدربا خلال السنة الأخيرة من الخطة الثالثة .
وتتضمن برامج التدريب داخل الخدمة ١٦ مجالا وظيفيا منها الادارة العامة ، المالية ، والمحاسبة ، الاعمال الكتابية ، والحاسب الآلى .. الخ .

٤ - البرامج الخاصة :

تهدف هذه البرامج الى سد الاحتياجات التدريبية ذات الطابع الخاص والتي لم تغطها البرامج المنفذة ، وقد بلغ مجموع المتخرجين من هذه البرامج حتى عام ١٤٠٣/١٤٠٢هـ ٢٧٣٠ متدربا . بينما التحق ٣٨٧ متدربا خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثالثة . ومن المتوقع التحاق ٧٥٠ متدربا خلال السنة الأخيرة من الخطة الثالثة ، وتتضمن المجالات التي نفذت : النسخ ، والمستودعات ، والحاسب الآلى ، والاعمال المالية ، والادارية ، والاحصاء .

٥ - اللغة الانجليزية :

أعد هذا البرنامج بهدف سدّ الاحتياجات الملحة لتعليم اللغة الانجليزية من قبل موظفي الدولة وغيرهم الذين هم في طريقهم للابتعاث للخارج والذين تقضى قوانين الدولة حصولهم على شهادة اللغة الانجليزية قبل سفرهم ، وقد شهدت برامج اللغة الانجليزية تزيادا مستمرا في سنوات الخطة الخمسية الثالثة ، حيث بلغ عدد المتلتحقين بهذا البرنامج خلال الثلاث سنوات الأولى من الخطة الثالثة ٥٢٥٥ متدبرا ، ومن المتوقع أن يلتحق خلال السنتين الأخيرتين من الخطة الثالثة ٣٤٠٠ متدبرا ، بينما بلغ مجموع الخريجين من برنامج اللغة الانجليزية منذ افتتاح المعهد حتى عام ١٤٠٣/١٤٠٢ هـ ٩٠٣١ متخرجا .

٦ - الوسائل التعليمية :

يشمل هذا البرنامج جميع الوسائل التعليمية التي تساند عملية التدريب والتعليم بالمعهد . وتشمل انجازاته خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة على شراء معدات ، واجهزة سمعية وبصرية ، وكذلك انشاء شبكة تلفزيونية مغلقة في المقر الدائم بالرياض ، ونتاج اكثر من ١٠٩٤ شريط فيديو . كما انه من المتوقع انتاج ١٩٠٠ شريط فيديو خلال الفترة المتبقية من الخطة الثالثة لاستعمالها في التدريب ، بالاضافة الى بعض المواد التدريبية الأخرى .

ثانياً : الاستشارات :

تعتبر الاستشارات أحد النشاطات الرئيسية للمعهد . حيث يقوم بتقديم خدماته الاستشارية في مجال الادارة لجميع الاجهزة الحكومية عند طلبها . وقد تنوعت هذه الاستشارات لتشمل جميع المجالات المتعلقة بفعالية الاتصالات ، والتنظيم ، والاقتصاد ، والشؤون المالية ، والميزانية ، ولم يقتصر المعهد في تقديم خدماته الاستشارية على داخل المملكة ، بل قدم حوالى (١٨) استشارة على مستوى الوطن العربي ، ولقد بلغ اجمالى الاستشارات المقدمة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الثالثة ١٦٩ استشارة . ومن المتوقع انجاز ١١٢ استشارة خلال الفترة المتبقية من الخطة ، وكان معدل عدد الاستشارات المتعاقد عليها حوالى ٥٦ استشارة سنويا . ويعتبر الاصلاح الادارى نوعا خاصا من الاستشارات التي تركز بشكل رئيسى على الدراسات التي تقدمها الأمانة العامة للجنة العليا للاصلاح الادارى . وقد بلغت الموضوعات التي تم انجازها للجنة العليا للاصلاح الادارى خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الثالثة ٣٥ موضوعا . ومن المتوقع انجاز ٣٠ موضوعا آخر خلال الفترة المتبقية من الخطة الثالثة ليصل العدد الى ٦٥ موضوعا . كما أنجز المعهد للجنة التحضيرية للاصلاح الادارى خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة ٥١ تقريرا . ومن المتوقع انجاز ٧٠ تقريرا خلال الفترة المتبقية من الخطة ليصبح مجموع ما سوف يتم انجازه ١٢١ تقريرا خلال الخطة الثالثة .

ثالثا: البحوث :

يقوم المعهد باجراء البحوث ذات العلاقة بمجالات نشاطه . وقد ركز في الآونة الاخيرة على البحوث الميدانية حيث بلغت البحوث المنجزة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة ٥٢ بحثا . ومن المتوقع انجاز ٣٢ بحثا خلال الفترة المتبقية من الخطة علما بأن مجموع ما تم انجازه في المعهد من البحوث حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة كان ١٢٧ بحثا .

رابعاً : المعلومات :

أ/ المكتبة :

يعتبر تنفيذ مرفق جديد للمكتبة متضمناً نظاماً آلياً للفهرسة خلال الخطة الثالثة إنجازاً كبيراً ضمن تطوير وسائل المعلومات في المعهد . علماً بأنه قد تم إضافة ٢٣٥٥٣ نسخة باللغة العربية ، وكذلك ٢٠٧٤٣ نسخة باللغات الأجنبية خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الثالثة . وبذلك يصل اجمالي موجودات المكتبة الى ٥٢٠١٢ نسخة باللغة العربية ، و ٤٤٠٤٤ نسخة باللغات الأخرى .
ومن المتوقع إضافة ٢٢٥٠٠ نسخة باللغة العربية و ١٨٠٠٠ نسخة باللغات الأخرى خلال الفترة المتبقية من الخطة . كما بلغ اجمالي الدوريات بالمعهد حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة ١٦٠٦ دورية منها ٣٧٧ دورية عربية ، و ١٢٢٩ بلغات أخرى اجنبية .

ب/ مركز الوثائق :

يعتبر مركز الوثائق مثل المكتبة مصدراً للمعلومات لجميع الباحثين والدارسين في داخل المعهد وفي الخدمة المدنية بصفة عامة . وقد ازدادت الموجودات بهذا المركز من ٣٢٩٩٨ وثيقة بنهاية عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى ٣٦٨٤٧ وثيقة . وبلغت الزيادة ٣٨٤٩ وثيقة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الثالثة ، ومن المتوقع إضافة ٢٦٠٠ وثيقة خلال الفترة المتبقية من الخطة كما تم إضافة المطبوعات الحكومية ، ومطبوعات المنظمات الدولية ، وغيرها . وقد بلغت لفات الميكروفيلم للجرائد السعودية ١٦ لفة ميكروفيلم حتى عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ ، كما قد تم استخدام الحاسب الآلي بصورة متزايدة لهذا الغرض .

ج/ مركز المصغرات الفيلمية :

يقوم المركز بتصوير وتنظيم مختلف المستندات ، والوثائق . كالجرائد ، والملفات ، ونتائج الامتحانات ، والوثائق الادارية ، وغيرها . وقد بلغت اللقطات التصويرية التي قام بها المعهد في السنوات الثلاث الأولى من الخطة ٢٠ ألف لقطة بالإضافة الى تصوير ٧٧٠١ نسخة جريدة سعودية .

د/ الحاسب الآلي :

أولت الإدارة للحاسب الآلي أهمية كبيرة خلال خطة التنمية الثالثة وتم تحقيق الانجازات التالية في هذا المجال في عام ١٤٠٤/٤٠٣ هـ .

- ارتفعت الوحدات التخزينية في عام ١٤٠٤/٤٠٣هـ الى ٨ مليون وحدة تخزينية ، مقارنة بحوالى ٥١٢ ألف وحدة تخزينية في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ .
 - بلغ عدد النهايات الطرفية ذات الأنواع المتعددة ١٢٤ نهاية .
 - تم إضافة أقراص ممغنطة ، ووحدات استقبال/ اخراج ، وطابعات كبيرة ، ومتوسطة وصغيرة .
- ويعمل الحاسب الآلي ١٧ ساعة يوميا ، ويمكن بهذه الطاقة إضافة الى طاقة فرعى جدة والدمام تنفيذ التطبيقات المتعلقة بنشاطات المعهد كنظام الوثائق ، والتدريب ، ومجالات الموظفين ، والاسكان ، والمخازن .. كما تم ربط مركز الحاسب الآلي بالرياض بفرعى جدة والدمام ، وكذلك الفرع النسوى بالرياض .

خامسا: التوظيف التدريب :

يشمل هذا البرنامج التوظيف ، وتدريب منسوى المعهد ، وابتعاثهم للخارج . وقد بذل المعهد جهودا كبيرة لضم الكفاءات السعودية والتعاقد مع الكفاءات العربية والاجنبية . حيث بلغ عدد منسوى المعهد عام ١٣٩٩هـ ٣٦٤ موظفا ، وتم اضافة ٧٧٧ موظفا خلال السنوات الاربع الاولى من خطة التنمية الثالثة . وبلغت نسبة هيئة التدريس منهم ٦٢٪ ، والاداريين والفنيين ٢١٪ ، والعمال ١٧٪ ، وقد بلغ عدد المبتعثين في السنوات الاربع من الخطة الثالثة ١١٤ مبتعثا . ومن المتوقع ايفاد ٤٠ مبتعثا آخر . وقد بلغت نسبة السعوديين في هيئة التدريس ٥٢٪ حيث قد ارتفع عددهم من ١٤٠ في عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ الى ٣٠٢ في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ بمن فيهم المبتعثين .

سادسا: المشروعات :

إن النجاح مبنى معهد الادارة في الرياض يعتبر أهم مشروع خلال فترة خطة التنمية الثالثة ، وكذلك مبنى فرع بالدمام . وقد تمكن المعهد من تأمين قطعة ارض لفرعه بجدة ، وكذلك قطعة أرض أخرى لتشييد مواقف سيارات الدارسين عليها في المقر الرئيسي بالرياض .

الأهداف المحددة والإنجازات

جدول رقم (١١/١٧)

الأهداف المحددة وإنجازات خطة التنمية الثالثة لمعهد الادارة العامة

النشاط	الوحدة	الأهداف المحددة* خطة التنمية الثالثة	إنجازات* الخطة الثالثة	نسبة الإنجازات الى الأهداف %
الادارة العليا	ندوة	٤٠	٢٦	٦٥
التدريب الاعدادى	متدرب	١٥٢٠	٤٥٥١	٢٩٩
التدريب داخل الخدمة	متدرب	٢٧٦٤٥	٢٨٨٣٠	١٠٤
برامج خاصة	متدرب	١٤١٨	٣٢٢٠	٢٢٧
تعليم اللغة الانجليزية	متدرب	٧٨٧٧	٦٧٧٠	٨٦
مركز الوسائل التعليمية	شريحة	٥٠٠٠	٢٥٠٦٨	٥٠١
مركز الوسائل التعليمية	فيلم فيديو	٢٥٠٠	٣٠٩٤	١٢٤
البحوث الادارية	بحث	×	٨٤	—
الاستشارات	استشارة	×	٢٨٥	—
الاصلاح الادارى	دراسة	×	١٨٦	—
المكتبة	كتاب	٦٠٠٠٠	٧٤٤٨٦	١٢٤
مركز المصغرات الفيلمية	صورة	×	٣٣٣٠٠٠	—
تنمية القوى العاملة بالمعهد	مبتعث	٣٣٠	١٢٥	٣٨

× لا يوجد لها أهداف محددة .

في عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ كانت نسبة النجاح في الدورات التدريبية بين الطلاب الذين أكملوا الدورات حتى نهاية البرامج حوالى ٨٨٪ .

* بما في ذلك المقدر تحقيقه خلال المتبقى من الخطة الثالثة .

خلاصة معطيات الأوضاع الراهنة

يمكن استخلاص النتائج التالية من المناقشات السابقة :

- حقق معهد الادارة العامة مستوى عاليا فيما يقدمه من خدمات في مجال التدريب وغيره من حيث الكم والكيف لاسيما خلال الخطة الثالثة .
- ضرورة اعطاء المزيد من الاهتمام الآن للتأكد من أن الزيادة الكمية يرافقها تحسن في النوعية ، كما أن التقييم يجب أن يعتمد على نتائج الكفاءة في اعمال الجهة الحكومية ، ونتاجية المتدرب .
- على المعهد أن يتأكد من أن ما يقوم به من نشاطات وخدمات تعكس الاحتياجات الفعلية للوزارات والجهات الحكومية ، وهذا يتطلب تعاونا وثيقا بين المعهد والوزارات وديوان الخدمة المدنية . هذا الى جانب اعمال التطوير التي يقوم بها المعهد .
- يجب ابداء مزيد من الاهتمام لتطوير الكفاءة الوطنية ، والحد من التسرب ، وتكثيف نسبة الحضور في الحلقات الدراسية .
- يعد الحفاظ على استمرارية موظفي المعهد وتطوير البرامج من المسائل الاساسية ، ويبدو للوهلة الاولى ان ابتعاث الطلاب للدراسة أو التدريب خارج المملكة حل حاسم ، ولكنه في حقيقته ليس حلا عمليا على المدى الطويل كما يجب تحقيق السعودة ، واستمرارية الكوادر العاملة بالمعهد ، ورفع الكفاءة الادارية .
- ان معهد الادارة العامة بحكم طبيعته، يجب ان يكون في وضع جيد يمكنه من تحديد ، وتنفيذ اساليب فعالة لتحقيق نتائج مرضية .
- تعتبر مرافق المعهد في جدة غير مناسبة ، لذلك لابد من دراسة البدائل لاقامة مقر دائم وتشغيله بنهاية خطة التنمية الرابعة .

وقد أخذت بالاعتبار الاستنتاجات التي تم التوصل اليها عند اعداد خطة التنمية الرابعة . ولقد حققت الخدمة المدنية في المملكة انجازات ملموسة خلال فترة قصيرة من قيام أجهزة حكومية حديثة . ورغم ذلك مازال هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين الكفاءة الادارية . وتمثل مبررات وجود المعهد فيما يقوم به من أنشطة في مجالات التدريب والاستشارات ، والبحوث ، والمعلومات للاسراع في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموظفين المؤهلين للجهات الحكومية وزيادة الخدمات التي تقدمها تلك الجهات الحكومية الى الجمهور .

البرامج ونفقاتها المالية :

٢/٢/٣/١١

سيتم تحقيق أهداف خطة التنمية الرابعة لمعهد الادارة العامة عن طريق ثمانية برامج . وقد تم توزيع الانفاق (للمشاريع التي يجري تنفيذها والجديدة حسب الابواب الأربعة للميزانية) على البرامج الثمانية مع بيان تكاليف كل برنامج، والجدول رقم (١٨/١١) يوضح ذلك .

الجدول رقم (١٨/١١)

نفقات البرامج

(مليون ريال حسب الأسعار الجارية)

اسم البرنامج	إجمالي خطة التنمية الرابعة
تنمية القوى البشرية	٥٣٠,٥
الاستشارات الادارية	٨٥,٠
البحوث الادارية	٥٠,٠
خدمات المعلومات	٤٥,٠
التوظيف والتدريب	٤٦,٠
الصيانة	١٩,٣
تطوير المرافق	١٩٠,٠
التشغيل والادارة	٨٧,٦
الاجمالي	١٠٥٣,٤

سياسات القوى البشرية وأنظمتها وخدماتها : ٤/١١

نظرة عامة : ١/٤/١١

تساعد وزارة التخطيط ثلاث جهات رئيسية في وضع السياسات والأنظمة والخدمات التي تساهم في تنمية الموارد البشرية :

- * ديوان الخدمة المدنية : يعتبر مسئولاً عن توفير :
(أ) القوى البشرية المناسبة للقطاع العام ،
(ب) أنظمة التوظيف ولوائحه ، وتنسيق برامج التدريب ، واحصاءات القوى البشرية المتعلقة بوظائف الخدمة المدنية .
- * وكالة الوزارة لشئون العمل : تتولى توفير الخدمات المتعلقة بالقوى العاملة في القطاع الخاص ، ويشمل ذلك أوضاع العمال ، وتسوية المنازعات العمالية ، ومكاتب العمل ، والسلامة الصناعية ، ومعلومات عن سوق العمل .
- * مجلس القوى العاملة : يتولى دراسة الاستراتيجيات والخيارات الاساسية فيما يختص بالقوى البشرية ، التي ترفعها له الجهات الحكومية المختصة .

٢/٤/١١

الأوضاع الراهنة ومنجزات خطة التنمية الثالثة

يتولى كل من ديوان الخدمة المدنية ووكالة الوزارة لشئون العمل توفير احتياجات القطاع العام والقطاع الخاص على التوالي من القوى العاملة . وقد قامت هاتان الجهتان بمعالجة بعض المسائل الهامة مثل الاستقدام ، وتوزيع العمالة ، وأوضاع العمل والتدريب . وقد قام مجلس القوى العاملة الذى تم انشاؤه حديثا بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى بمعالجة التحديات التى تواجهها المملكة العربية السعودية فيما يختص بتطوير القوى البشرية المؤهلة .

١/٢/٤/١١

ديوان الخدمة المدنية

يلعب ديوان الخدمة المدنية دورا هاما فى توفير خدمات القطاع العام الذى يضم حوالى ٣٦٤,٠٠٠ موظف فى عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ .

ومنذ عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ ازداد عدد الموظفين العاملين فى قطاع الخدمة المدنية حوالى ١١١,٣٥٠ ، أى بزيادة ٤٤٪ خلال ثلاث سنوات . وقد فاق النمو فى عدد الموظفين غير السعوديين النمو فى عدد السعوديين ، وبلغت نسبة اجمالى الوظائف الشاغرة فى عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ حوالى ٢٢٪ من اجمالى الوظائف المعتمدة .

وقد بلغ اجمالى الفتيات العاملات فى الخدمة المدنية فى الفترة نفسها حوالى ٦٨,٨٥٣ ، منهن ٣٥,٢٨٣ سعودية أى حوالى ١٤٪ من اجمالى القوى البشرية السعودية العاملة فى القطاع العام .
تتضمن انجازات ديوان الخدمة المدنية خلال خطة التنمية الثالثة مايلى :

- ١ - تحسين اجراءات ديوان الخدمة المدنية المتعلقة باستخدام الموظفين ، واختبارهم ، وتوزيعهم على الوزارات المختلفة .
- ٢ - تطوير اللوائح والأنظمة التى تشمل مجالات التصنيف الوظيفى ، وتقارير تقويم الأداء الوظيفى ، والخوافز ، والبدلات ، وانهاء خدمات الموظف بسبب المرض أو الإصابة .
- ٣ - تطوير نظام معلومات عن القوى البشرية العاملة فى الخدمة المدنية .
- ٤ - توفير التدريب على رأس العمل ، وتنظيم البعثات التدريبية للخارج بالتعاون مع معهد الادارة العامة .
- ٥ - تطوير سجلات وطرق قياس انتاج الموظف .
- ٦ - طباعة ونشر الدراسات المكتملة وتقارير الأبحاث ، والنشرات الاحصائية ، والمجلة الشهرية .

٢/٢/٤/١١

وكالة وزارة العمل والشئون الاجتماعية لشئون العمل

قامت وكالة الوزارة لشئون العمل خلال خطة التنمية الثالثة بتنفيذ الأنشطة التالية المتعلقة بالعمالة فى القطاع الخاص :

- ١ - مراجعة نظام العمل والعمال .
- ٢ - تسوية المنازعات العمالية (حوالى ٣٦٠,٠٠٠ سنويا) ، والمنازعات المتعلقة باصابات العمل (حوالى ٣,٠٠٠ سنويا) .
- ٣ - تحسين أوضاع العمل والعمال بما فى ذلك اعداد نظام الصحة المهنية ، وتوفير السلامة المهنية ، الملابس الواقية ، مواد لتعميم السلامة ، اعتماد حوالى ٥١٠ من أنظمة العمل واجراءاته ، ولوائح العقاب .

- ٤ - توظيف حوالي ٤٣,٠٠٠ عامل سعودي (في نهاية عام ١٤٠٣هـ) حيث شكل هذا العدد حوالي ٩٦٪ من العمال المسجلين .
- ٥ - مساعدة طلاب المدارس الثانوية والفنية والتجارية والجامعات على إيجاد الأعمال المناسبة في القطاع الخاص خلال عطلة الصيف (حوالي ١٠,٠٠٠ طالب سنويا) .
- ٦ - اصدار رخص العمل للعمال الأجانب بمتوسط ٦٢,٠٠٠ رخصة سنويا .
- ٧ - توفير المعلومات والدراسات عن سوق العمل .
- ٨ - تشغيل مكاتب العمل (في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ كان عدد المكاتب في المملكة ٣٧ مكتبا) .

مجلس القوى العاملة

٣/٢/٤/١١

بدأ مجلس القوى العاملة عمله في عام ١٤٠٢هـ . وعلى الرغم من أن أمانته ماتزال في المراحل الأولى من التطور (وعدد الموظفين الحاليين ٢٨ موظفا) ، فقد بدأت بإجراء عدد من الدراسات لتوفير معلومات أساسية عن سياسة تطوير القوى البشرية .

قضايا أساسية

٣/٤/١١

نورد فيما يلي المهام التي تحتاج الى زيادة الاهتمام من قبل الأجهزة المختصة بتوفير قاعدة أساسية للسياسات الوطنية لتوجيه تنمية المصادر البشرية في المملكة :

- تقويم ومسح متطلبات القوى البشرية في جميع الوظائف بطريقة منتظمة ، وتقويم علاقة هذه المتطلبات مع برامج التعليم والتدريب القائمة .
- مراجعة وتقويم عائدات ونتائج البعثات والاعانات للدراسة داخل المملكة وخارجها على أساس معايير تلبية المتطلبات من القوى العاملة ، ووضع أولويات وتوصيات التعديل في مستويات الانفاق على أسس منتظمة للاعانات والحوافز الدراسية لمجالات ومهن معينة .
- تقويم التدريب على رأس العمل ، والتدريب أثناء الخدمة للموظفين في الحكومة ، والتعليم ، والصناعة ، والتجارة ، والتوصية باتخاذ اجراءات حكومية لتكملة أو إعادة توجيه الجهود الرامية الى زيادة كفاءة الموظفين ونتاجهم .
- تقويم العمالة والبطالة في الوظائف الرئيسية من أجل معرفة مؤشرات احتياجات التغيير في جهود تطوير القوى البشرية .
- تقويم واعداد توصيات مبنية على تقويم التقدم نحو تحقيق السعادة في العمالة مع تركيز خاص على الاسراع في استبدال الأجانب الذين يحتلون وظائف هامة .

استراتيجية التنمية

٤/٤/١١

سيقوم كل من وزارة التخطيط وديوان الخدمة المدنية ، ووكالة الوزارة لشؤون العمل ، ومجلس القوى العاملة بالاشتراك مع الجهات الأخرى المعنية بتطوير المصادر البشرية لتحسين الانتاج والنوعية ، وكفاءة التشغيل خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

الأهداف والسياسات

١/٤/٤/١١

الأهداف

- تساهم أهداف كل من ديوان الخدمة المدنية ، ووكالة الوزارة لشئون العمل ، ومجلس القوى العاملة في الهدف العام الرامى الى تحقيق المسؤوليات الملقاة على عاتقهم .
ويعنى ذلك بالنسبة لديوان الخدمة المدنية :
- (١) التأكد من توفير الموظفين الملائمين للخدمة المدنية .
 - (٢) السعى نحو تحقيق مزيد من الفعالية في جهود موظفى الخدمة المدنية لتحسين كفاءاتهم .
 - (٣) تحديد مواصفات العمل ونظام المكافآت .
 - (٤) زيادة الفرص الوظيفية للخدمة المدنية .
- أما بالنسبة لوكالة الوزارة لشئون العمل فيعنى ذلك :
- (١) تشجيع زيادة مشاركة السعوديين في القوى العاملة خاصة في القطاعات الانتاجية .
 - (٢) ضمان التقيد بالانظمة التى تحكم طبيعة العمل .
 - (٣) تنظيم العمالة الأجنبية .
 - (٤) زيادة التوعية بفرص التوظيف في القطاع الخاص .
 - (٥) ضمان وصول خدمات شئون العمل الى كافة انحاء المملكة .
- كما يعنى بالنسبة لمجلس القوى العاملة :
- (١) وضع الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لمتطلبات تطوير القوى العاملة في المملكة .
 - (٢) ضمان استجابة أنظمة التعليم والتدريب لاحتياجات القوى البشرية في المملكة .

السياسات

تمثل السياسات التى تعمم من أجل تحقيق الأهداف السابقة فيما يلى :

١ - ديوان الخدمة المدنية :

- (أ) تحسين طرق اختيار الموظفين .
- (ب) تعزيز فرص توظيف المرأة السعودية بما يتفق مع تعاليم الدين الاسلامى .
- (ج) توحيد وسائل قياس انتاج الأفراد والوحدات التنظيمية .
- (د) تشجيع الموظفين خارج الهيئة لتطوير المهارات اللازمة لتحسين وضعهم الوظيفى .

٢ - وكالة الوزارة لشئون العمل :

- (أ) تطبيق نظام العمل والعمال .
- (ب) دعم خدمات المعلومات المتعلقة بسوق العمل .
- (ج) تأسيس وحدات شئون المرأة في المجالات التى توجد بها حاجة لتوظيفها .
- (د) توسعة نطاق التغطية لبرنامج خدمات العمالة السعودية .

٣ - مجلس القوى العاملة :

- (أ) زيادة نسبة السعودة في القوى العاملة .
- (ب) تشكيل لجان وزارية لتنسيق تنفيذ السياسات .
- (ج) تسهيل التعاون بين الجهات الحكومية وتعزيز جهودات تطوير القوى العاملة .

٢/٤/٤/١١ البرامج

ديوان الخدمة المدنية

تغطي البرامج السبعة الرئيسية نطاق نشاطات ديوان الخدمة المدنية وتعكس هذه البرامج الأهداف والمسؤوليات الرئيسية لديوان الخدمة المدنية .

استقطاب الأيدي العاملة وتوزيعها : ويشمل هذا البرنامج أهم أنشطة ديوان الخدمة المدنية الموجهة نحو ضمان تجهيز الجهات الحكومية بالموظفين المؤهلين لأداء مهام الخدمة المدنية . وتزيد نسبة الوظائف الشاغرة حاليا عن ٢٠٪ وترمي الأهداف المحددة لخطة التنمية الرابعة الى معالجة هذا الوضع .

تصنيف الوظائف ، اللوائح ، والأنظمة : يتم من خلال هذا البرنامج اعداد واصدار اللوائح التي تنظم العمالة ، كما يحدد هذا البرنامج العلاوات والمكافآت والتعويضات لموظفي الخدمة المدنية .

تطوير القوى البشرية : يتم من خلال هذا البرنامج المحافظة على توثيق العلاقات مع معهد الادارة العامة من أجل تنسيق برامج التدريب بين الجهات الحكومية (أنظر الفقرة ١١/٣/٢٠١) . كما يتم من خلال هذا البرنامج أيضا تقدير احتياجات التدريب والتوصيات المتعلقة بالتدريب الملائم .

تطوير وسائل أداء العمل في الخدمة المدنية : يسعى هذا البرنامج الى أهداف متنوعة مثل :

- (١) ادخال الكمبيوتر ونظام المصغرات الفلمية (المايكروفيلم) في أقسام شئون الموظفين .
- (٢) تحديث نظام سجلات الأفراد .
- (٣) انتداب بعض المسؤولين من نظام الخدمة المدنية الى بعض الجهات كما يشمل هذا البرنامج اصدار كتيبات .

الدراسات والبحوث العلمية : يشمل هذا البرنامج ثلاث دراسات رئيسية مستهدفة خلال فترة خطة التنمية الرابعة :

- (١) تقدير احتياجات القوى العاملة من الخبرات والتخصصات
- (٢) تشكيل سياسات تعليمية تنسجم مع الاحتياجات المتوقعة
- (٣) تحليل آثار الاستقالة والتقاعد المبكر .

الحملة الاعلامية : يسعى هذا البرنامج الى ضمان اطلاع موظفي الخدمة المدنية وموظفي القطاع الخاص على مهام الخدمة المدنية ، والمسؤوليات ، والفرص الوظيفية ، كما يشمل توزيع النشرات الاحصائية والتقارير الدورية .

مكاتب ديوان الخدمة المدنية والادارة العامة : تتمثل المهام الرئيسية لهذا البرنامج في تشغيل وصيانة ستة عشر مكتبا للخدمة المدنية داخل المملكة وتسعة مكاتب في الخارج ، كما يشمل هذا البرنامج الادارة العامة المساندة لاقسام ديوان الخدمة المدنية .

وكالة الوزارة لشئون العمل :

يمكن حصر أنشطة وكالة الوزارة لشئون العمل في ستة برامج على النحو التالي :

مراجعة أوضاع العمل : تتمثل مهمة هذا البرنامج في المحافظة على تسيير نظام العمل ، واللوائح ، والقرارات

وانسجامهم مع خطوات التنمية في المملكة ، وسيكون الهدف الرئيسي لهذا البرنامج خلال فترة خطة التنمية الرابعة مراجعة الأحكام على أسس مستمرة .

تسوية المنازعات والشكاوى العمالية : يتناول هذا البرنامج — كما يتضح من مسماه — المنازعات والشكاوى العمالية بين المستخدمين وأصحاب العمل . كما يشمل جدول أعمال هذا البرنامج خلال خطة التنمية الرابعة مقاييس حجم العمل ، وتأسيس لجان اضافية ، وتحليل الاحتياجات المتعلقة بالمنازعات العمالية بما فيها المرأة العاملة .

تحسين أوضاع العمال : يشمل هذا البرنامج مراقبة شركات القطاع الخاص ومؤسساته للتأكد من مراعاتها للأنظمة المتعلقة بظروف العمل ، والسلامة ، والصحة المهنية ، كما يشمل اصدار أنظمة العمل ، والجزاءات ، ونظام المكافآت .

لوائح التوظيف والخدمات : تمثل الأهداف الوطنية لسعودة القوى العاملة محور هذا البرنامج . كما يقوم هذا البرنامج بتوفير خدمات وظيفية للمواطنين السعوديين ، ومراقبة مستويات التدريب الذى تقوم به مؤسسات القطاع الخاص الرامى الى سعودة الوظائف ، كما يشمل هذا البرنامج الأنظمة التى تتعلق بالعمالة الأجنبية ، واطار تصاريح العمل ، ونقل الكفالات ، والاستقدام .

المعلومات الخاصة بسوق العمالة : تتم ضمن اطار هذا البرنامج كافة الأبحاث، والدراسات ، وأعمال المسح الإحصائية ، وتطوير أنظمة نقل المعلومات بالكمبيوتر . وهناك أمثلة معينة على ذلك تشمل :

(١) الصحة المهنية ، ومعلومات السلامة .

(٢) مسح مؤسسات القطاع الخاص .

(٣) التحليل ، والمعلومات المتعلقة بسوق العمالة . ويعتبر ايجاد دليل تصنيف المهن أحد الأهداف المحددة لهذا البرنامج خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

مكاتب العمل والخدمات الادارية : يشمل هذا البرنامج تشغيل مكاتب العمل وصيانتها في جميع أنحاء المملكة ، ويتم انشاء مكاتب جديدة حسب ماتمليه الاحتياجات ، وسيحظى تأسيس وحدات شؤون المرأة في كافة أنحاء المملكة بأولوية قصوى في هذا البرنامج خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

مجلس القوى العاملة

يتم تنفيذ نشاطات مجلس القوى العاملة من خلال ثلاثة برامج :

أبحاث سوق العمالة : هناك غرضان يقومان بتوجيه نشاطات هذا البرنامج هما :

(١) اقامة قاعدة شاملة للمعلومات وثيقة الصلة بسوق العمالة ، وأنظمة التعليم والتدريب .

(٢) استخدام مثل هذه المعلومات في الدراسات والتحليل المتعلقة بالقوى البشرية واحتياجات التدريب .

تطوير السياسات والتنسيق : يتناول هذا البرنامج نتائج بحوث سوق العمالة ، ومهمته الأساسية تطوير استراتيجية وخيارات سياسات تنمية القوى البشرية المأخوذة في اعتبارات مجلس القوى العاملة . ويقوم هذا البرنامج أيضا بأداء مهام المراقبة والاتصال مع الجهات الحكومية الأخرى ، والمؤسسات الخاصة ، ومؤسسات التعليم والتدريب .

الخدمات الادارية : يتمثل الهدف الوحيد لهذا البرنامج في توفير الخدمات الادارية والخدمات المساندة للبرامج الأخرى لمجلس القوى العاملة .

نفقات البرنامج ، سياسات القوى العاملة ، وأنظمتها وخدماتها : ٣/٤/٤/١١

يوضح الجدول رقم (١٩/١١) النفقات الحكومية المستهدفة لبرامج مجلس القوى العاملة ، ووكالة الوزارة لشئون العمل ، وديوان الخدمة المدنية .

جدول رقم (١١ / ١٩)

نفقات البرنامج ، سياسات القوى العاملة ، الأنظمة ، الخدمات

اجمالي الخطة الرابعة بملايين الريالات	البرنامج
	<u>ديوان الخدمة المدنية</u>
١٦١٧	استخدام القوى البشرية وتوزيعها
٢٥	تصنيف الوظائف ، الأنظمة ، القوانين
٢٥	تنمية القوى البشرية
٤٢١	تطوير طرق العمل
٣٨٢	مشروعات البحوث والدراسات
٢٩٣	الحملات الاعلامية
١٧٧٨	مكاتب ديوان الخدمة المدنية والادارة العامة
<u>٤٩٩١</u>	المجموع الفرعى
	<u>وكالة وزارة العمل والشئون الاجتماعية - شئون العمل</u>
١٠٦٦	أنظمة الاستخدام والتوظيف
٥	مراجعة أوضاع العمال
٦٦٣	تسوية المنازعات والشكاوى العمالية
٦٢٤	تحسين أوضاع العمال
٤٩٥	خدمات المعلومات المتعلقة بسوق العمالة
٢٩٩٢	مكاتب العمل والخدمات الادارية
<u>٥٨٩</u>	المجموع الفرعى
	<u>مجلس القوى العاملة</u>
٥٥٩	بحوث عن سوق العمل
٣٢٨	تطوير السياسات والتنسيق
١٨٤	الخدمات الادارية
<u>١٠٧١</u>	المجموع الفرعى

٥/١١ العلوم والتقنية :

١/٥/١١ نظرة عامة

تعتبر استراتيجية خطة التنمية الرابعة — التقنية وتطبيقاتها — من أهم الملامح الرئيسية لمستقبل التنمية في المملكة ، وما لا ريب فيه أن دعم وتعزيز التقنية الوطنية والكوادر العلمية من المقومات الرئيسية لمتطلبات التنمية . ويزداد التنافس الدولي على استخدام التطبيقات التقنية لما في ذلك من أهمية وحيوية في مجال التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الوطنية بصفة عامة . لذا سيتم التركيز على دعم القاعدة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني التي تلبى متطلبات التنمية على المدى البعيد ، ودعم الاكتشافات العلمية وتطبيق وسائل أكثر فاعلية لتحقيق الآتي :

- (١) انشاء القاعدة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني في المملكة .
- (٢) العمل على رفع الانتاج في القطاع العام والخاص .
- (٣) تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق تنمية القطاعات الانتاجية .
- (٤) تقليل الطلب على القوى البشرية ، خاصة العمالة الوافدة .
- (٥) تنويع مصادر الدخل ، وتخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير الزيت الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني .
- (٦) رفع مستويات المعيشة ، وتحسين نوعية الحياة .

ان المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا يعتبر الجهة الرئيسية المناط بها القيام بالأبحاث ، بالاضافة الى الجامعات والمؤسسات الأخرى .

٢/٥/١١ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

تشارك معظم الوزارات والجهات الحكومية الأخرى الى حد ما في تطبيق التقنية الحديثة في أداء العمل وتسييره . ويعتبر استخدام التقنية المتقدمة في الجامعات ، والشركة السعودية للصناعات الأساسية ، والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة على سبيل المثال من الأمور الحاسمة الأساسية . كما أصبح نقل وتطوير وتطوير التقنية المناسبة من العوامل الأساسية لنمو القطاع الخاص . ويمكن ايجاز مجالات النشاط الرئيسي وانجازات المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا خلال فترة خطة التنمية الثالثة في الآتي :

١ — دعم البحوث العلمية :

قام المركز بتمويل أكثر من (١٤٠) بحثا ومشروعا انمائيا بالجامعات السعودية . واعداد بعض البحوث الوطنية تحت اشرافه .

٢ — انشاء قاعدة خدمات المعلومات :

تم بنجاح انشاء عدد من مراكز المعلومات لاستخدام الباحثين ، ومشروعات الأبحاث الحالية ، والمطبوعات العلمية والتكنولوجية .

٣ — تنظيم التعاون العلمي والتقني على المستوى الدولي :

يعتبر المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا الجهة المناط بها تنفيذ مشروعات التعاون العلمي والتقني الثنائي والدولي .

قضايا أساسية :

١/٢/٥/١١

لا بد من قيام القطاع العام باستخدام وتطبيق التقنية التي تتميز بانتاجية عالية ، وتكلفة منخفضة ، فكثير من الابتكارات والأساليب والمعدات الجديدة باهظة التكاليف والموجودة محليا لم تستغل استغلالا كاملا ، أو لم يتم استخدامها مطلقا ، وغالبا ما يعود ذلك لعدم توافر الكوادر المؤهلة لاستخدامها وصيانتها . أما على مستوى القطاع الخاص فهناك ميل لاتخاذ حلول آنية قصيرة المدى على استخدام وتطبيق التقنية مرتفعة التكاليف التي تؤدي الى تحقيق عوائد عالية على المدى الطويل . ولا زال الاعتقاد سائدا في جميع القطاعات وعلى معظم المستويات بأن المملكة مستوردة للأجهزة والأدوات المتقدمة التي يتم انتاجها في دول أخرى . ولابد من تغيير هذا المفهوم بصورة تدريجية سريعة ، وذلك بتقدير الاحتياجات المحلية أولا ، ومن ثم دراسة وتجربة الأساليب البديلة لاشباع الاحتياجات محليا قبل اللجوء الى استيراد الحلول .

★ ان الحاجة ملحة في الوقت الحاضر لاعداد اطار عام واضح متماك تسترشد به المؤسسات العامة والخاصة في مجال النشاط العلمي والتقني ، وذلك من خلال اعداد خطة شاملة بعيدة المدى للعلوم والتقنية .

★ إن العنصر الأساسي في الارتقاء ببرنامج الأبحاث هو دعم الكفاءات الوطنية القادرة على اجراء البحوث وتطوير التقنية . ويقع على عاتق المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا مسئولية تنسيق كافة الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ، والتأكد من أن الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى تعمل على تشجيع البحث العلمي ومساندته ، وخلق البيئة العلمية للباحثين السعوديين ، وتوفير التدريب المناسب لتحقيق هذا الغرض .

★ سيتم بذل المزيد من الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لكافة المشروعات والتأكد من مدى مساهمتها في زيادة الانتاج وتحقيق التنمية الوطنية خلال فترة محددة . وسيقوم المركز بتشجيع كافة الأبحاث التقنية والمشروعات الائتمانية والعمل على الاستفادة منها وتطبيق نتائجها عمليا .

★ التركيز على مجالات الأبحاث والتنمية المتعلقة بمشاكل واحتياجات المملكة ومحاولة إيجاد الحلول لها ، على أن يوضع في الاعتبار دائما أن المملكة تعتمد في عائداتها على مصدر واحد قابل للنضوب ، وتعاني من نقص في القوى البشرية المدربة . وهناك ثلاثة اعتبارات سيكون لها التأثير المباشر على تحقيق برنامج الأبحاث التي سيقوم المركز بدعمها :

(١) توسعة وتنويع العمليات والانتاج للصناعات البتروكيماوية .

(٢) ادارة وتنمية الموارد والعوامل البيئية التي تتميز بها المملكة (مصادر المياه ، والتأثير المناخي ، وزحف الرمال ...)

(٣) التركيز على تطوير التقنيه وتطبيقها في المجالات التي تحتاجها المملكة وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني .

٣/٥/١١ استراتيجية التنمية :

ان احدى المهام الرئيسة للمركز الوطنى للعلوم والتكنولوجيا هى تسهيل تطبيق واستخدام العلوم والتقنية ودعم اهداف التنمية بعيدة المدى فى المملكة .

١/٣/٥/١١ الأهداف والسياسات

الأهداف

- هناك خمسة أهداف تشكل محور أنشطة المركز الوطنى للعلوم والتكنولوجيا خلال خطة التنمية الرابعة :
- ١ — تكثيف نقل ، وتطوير ، وتطوير التقنية المتقدمة والمساعدة على استخدامها بكفاءة فى المملكة .
 - ٢ — تقوية القاعدة الوطنية للبحث العلمى والتطوير التقنى فى المملكة .
 - ٣ — المساهمة فى تطوير الكوادر العلمية والتقنية الوطنية .
 - ٤ — خلق الظروف الملائمة لاستخدام الطاقة النووية بفعالية .
 - ٥ — تطوير النظام الادارى ، واستكمال التجهيزات الأساسية لمقر المركز الوطنى للعلوم والتكنولوجيا لكى يتمكن من أداء مهامه بنجاح .

السياسات

لتحقيق هذه الأهداف ستتبع السياسات التالية :

- * استكمال كافة عناصر سياسات وخطة العلوم والتقنية بعيدة المدى فى حوالى منتصف عام ١٤٠٧هـ .
- * العمل على مراجعة الخطة الوطنية وتنقيحها سنويا من بداية عام ١٤٠٨هـ .
- * تنسيق ، ودعم ، ورفع كفاءة فعاليات مراكز البحث العلمى فى الجامعات وتوجيهها لخدمة التطلعات التنموية للمملكة .
- * مساعدة القطاع الصناعى فى بناء القاعدة العلمية والتقنية الخاصة به بالتعاون الوثيق مع الجامعات فى المملكة .
- * تشجيع ودعم ومراقبة مشروعات الأبحاث والتنمية فى المجالات التى تلائم وتلبى احتياجات المملكة التنموية .

٢/٣/٥/١١ البرامج

سيتم تنفيذ الأهداف والسياسات من خلال البرامج السبعة التالية :

دعم الأبحاث التطبيقية ومشروعات التنمية : سيركز هذا البرنامج على الأبحاث التطبيقية ، ومشروعات التنمية ذوات الأهمية والارتباط المباشر بتنمية المملكة ، ودعم وتعزيز أبحاث العلماء ومؤسسات البحث العلمى ، والاستمرار فى تنفيذ البرامج الوطنية للأبحاث التى تهدف الى معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهامة ، وتطوير السبل والوسائل المناسبة للاستفادة السريعة من نتائج الأبحاث وتطبيق المناسب منها .

البحث والتطوير : يختلف هذا البرنامج عن البرنامج الذى سبق ذكره حيث يركز على البرامج التى يقوم المركز

الوطني للعلوم والتكنولوجيا بتنفيذها في اطار الاتفاقيات الثنائية الدولية للتعاون العلمي . وتشمل هذه البرامج استخدام الطاقة الشمسية (وقد تم بحثه بالتفصيل في القسم ٢/٧) ، ومشروع تربية الأسماك ، ورصد الزلازل . استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية : لقد أنيط بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا مسؤولية تطوير الامكانيات الوطنية لاستخدام الطاقة النووية ، ومساعدة الجهات الحكومية الأخرى في الجوانب المختلفة لمعالجة المواد المشعة واستخدام أجهزة الاشعاع . وقد صمم هذا البرنامج ليعالج أساسا الجوانب الثلاثة التالية لاستخدام الطاقة النووية خلال خطة التنمية الرابعة .

(١) اعتبارات السلامة

(٢) تأهيل القوى البشرية القادرة على استيعاب التكنولوجيا النووية

(٣) دعم مشروعات البحوث في مجالات استخدام الطاقة النووية في الجامعات الوطنية

نقل التقنية للقطاعات الانتاجية : لقد صمم هذا البرنامج ليستجيب للمشاكل التقنية ومتطلبات القطاعات الانتاجية . وتشمل عناصر البرنامج :

(١) ايجاد قاعدة للمعلومات التقنية الصناعية .

(٢) ايجاد مجموعة من المهندسين والعلماء لاسداء النصح والمشورة الفنية للقطاعات الانتاجية

(٣) صياغة اللوائح والنظم الخاصة بنقل التقنية

(٤) وضع نظام وطني لحقوق براءات الاختراع .

تطوير الخطط والسياسات وزيادة الوعي العام بالعلوم والتقنية : يقوم المركز باعداد السياسات الوطنية ورسم الخطط بعيدة المدى لتطوير العلوم والتقنية في المملكة ، وترتكز خطة التنمية الرابعة على استكمال هذا العمل المهم واستخدام التقنية لمراجعة السياسات والخطط وتنقيحها بطريقة دورية . ويهتم هذا البرنامج أيضا بتكثيف الجهود لزيادة الوعي العام بأهمية العلوم والتقنية باستخدام مختلف الوسائل السمعية ، والبصرية ، ووسائل الاعلام .

تطوير منشآت المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا : يركز هذا البرنامج على مراحل انشاء التجهيزات الأساسية للمركز لكي يتمكن من أداء مهامه ، ومن أهمها تشييد مبنى الادارة بجوار حرم جامعة الملك سعود في الدرعية ، كما يشمل هذا البرنامج الاعداد لدراسات الجدوى الاقتصادية في انشاء مختبرات وطنية وتنفيذها لتكون مختبرات مركزية ، أو بالاشتراك مع مختبرات المؤسسات العلمية الأخرى .

تطوير هيكل الادارة والخدمات الفنية : يهتم هذا البرنامج بتحسين امكانيات المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا لتنفيذ البرامج الأخرى المذكورة آنفا بصورة أفضل . وتشمل عناصر هذا البرنامج أيضا تطوير نظام الحاسب الآلي وقواعد المعلومات ، والاستمرار في تطوير نظام الترجمة الآلية لترجمة الوثائق والنشرات الفنية والعلمية ، وازضافة الى ماتقدم فان مراكز البحوث بالجامعات ستؤكد على تطبيق هذه الأبحاث وربطها بالمجتمع ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا في هذا الصدد .

نفقات البرامج : العلوم والتقنية :

٣/٣/٥/١١

يوضح الجدول (٢٠/١١) النفقات المستهدفة لبرامج العلوم والتقنية خلال خطة التنمية الرابعة .

الجدول (٢٠/١١)

برامج العلوم والتقنية واعتماداتها في خطة التنمية الرابعة

نفقات الخطة الرابعة

(بملايين الريالات)

المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا

١١٦٠

منشآت المركز

٣٢٠

دعم الأبحاث التطبيقية ومشروعات التنمية

١٤٦٠

برنامج البحث والتطوير

٨٠٠

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٦٨٠

الإدارة وخدمات المعلومات الفنية

٥٠٠

دعم نقل التكنولوجيا للقطاعات الانتاجية

٣٦٠

تطوير الخطط والسياسات والوعي العام للعلوم والتكنولوجيا

١٨١٦٠

المجموع

الفصل الثاني عشر

التمية الاجتماعية

١٢- التنمية الاجتماعية

مقدمة

يستعرض هذا الفصل التقدم الذى تم تحقيقه فى توفير خدمات التنمية الاجتماعية خلال خطة التنمية الثالثة ، ويوضح استراتيجية خطة التنمية الرابعة لتحقيق المزيد من التحسين فى هذه الخدمات . كما يتناول الأهداف والسياسات والبرامج الانمائية الرئيسية ، والنفقات العامة التى سوف يتم اعتمادها خلال الخطة الرابعة للخدمات الصحية والاجتماعية ، والثقافية ، والاعلامية ، ورعاية الشباب ، والشئون الدينية ، والقضائية .

١/١٢ الخدمات الصحية :

١/١/١٢ نظرة عامه

توفر حكومة المملكة العربية السعودية أفضل الخدمات الصحية لجميع السكان بدون مقابل . وقد ركزت خطة التنمية الثالثة على اعتبار مراكز الرعاية الصحية الأولية أساس تقديم الخدمات الصحية المتكاملة العلاجية والوقائية والتثقيفية من خلال تطوير شبكة من المرافق الصحية المتكاملة والمساعدة ، وتطوير القوى البشرية الطبية وتنميتها فى مختلف الجهات التى تقدم خدمات صحية ، بما فيها القطاع الخاص .

ومع ان وزارة الصحة تعتبر الجهة المسؤولة عن الصحة العامة فى المملكة الا أن هناك عددا من الجهات الحكومية تقوم هى أيضا بتوفير الخدمات الصحية لمنسوبيها وللمواطنين ، حيث تقوم الأجهزة العسكرية بتوفير خدمات الرعاية الطبية من المستوى الأول والثانى والثالث لمنسوبيها وعائلاتهم ، وتقوم جمعية الهلال الأحمر السعودى بتأمين الخدمات الاسعافية والطائرة ، ومساعدة حجاج بيت الله الحرام فى موسم الحج ، وتقوم المستشفيات المتخصصة بتوفير الخدمات الصحية عالية التخصص ، كما توفر الهيئة الملكية للجبيل وبنبع الخدمات الصحية للعاملين فى المنطقتين الصناعيتين ، كما تؤمن وحدات الصحة المدرسية خدمات الرعاية الصحية الأولية الفورية التى يحتاجها الطلبة والطالبات ، كما تقوم المدارس بتوفير خدمات التثقيف الصحى لتوعية طلابها .

وتسهم الجامعات فى رفع المستوى الصحى للمملكة عن طريق توفير الخدمات الصحية الأولية والمتخصصة الى جانب قيامها بالدراسات لتحديد ومعالجة المشكلات التى يعانى منها سكان المملكة ، وتنفيذ برامج التعليم الطبى المتواصل لزيادة كفاءة ومستوى الأطباء العاملين فى المملكة ، وتخرج الأطباء الجدد من كليات الطب ، واعداد هيئة التمريض والمساعدين الفنيين من كليات العلوم الطبية المساعدة ، الى جانب المساهمة الفعالة فى رفع مستويات تدريب القوى البشرية الصحية .

أما القطاع الصحى الخاص فيسهم بدور لا بأس به فى توفير بعض المصادر البديلة للرعاية الصحية للمواطنين . وقد شهدت خطة التنمية الثالثة نموا سريعا لدور القطاع الخاص فى المجال الصحى .

٢/١/١٢ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

أدت الجهود التى بذلت خلال خطة التنمية الثالثة لتوسعة شبكة المرافق الصحية وتوزيعها جغرافيا ، وتطوير القوى البشرية وتنميتها ، الى زيادة المعدلات الصحية للسكان حيث ارتفع معدل أسرة مستشفيات وزارة الصحة لكل ألف من السكان من (١٣٦) فى عام ١٤٠٠هـ الى (١٥٣) فى عام ١٤٠٤هـ ، بينما ارتفع المعدل الاجمالى لأسرة مستشفيات المملكة من (١٩٩) فى عام ١٤٠٠هـ الى (٢٢) من الأسرة فى عام ١٤٠٤هـ ، أما معدل الاطباء فى المملكة فقد ارتفع من (٦٧) فى عام ١٤٠٠هـ الى (١١٥) طبيب فى عام ١٤٠٤هـ لكل (١٠٠٠) من السكان .

١/٢/١/١٢ المرافق الصحية :

ارتفع عدد مستشفيات وزارة الصحة من (٦٩) مستشفى تضم (١١٩٦٨) سريرا عام ١٤٠٠هـ الى (٩٣) مستشفى تضم (١٨٩١٣) سريرا في عام ١٤٠٤هـ ، أى بزيادة (٣٥٪) في عدد المستشفيات ، و(٥٨٪) في عدد الأسرة .

كما ارتفع عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية من (٨٨٩) الى (١٣٠٦) مركزا ، أى بزيادة قدرها (٤٧٪) خلال الفترة نفسها ، كما تم توسيع الخدمات التي تقدمها هذه المراكز وتطويرها ، مع الاهتمام بشكل خاص بالخدمات الوقائية والتثقيفية ، لما لها من أثر في خفض معدلات الإصابة وتقليل انتشار الأمراض ، وتم تنفيذ برامج موسعة لرعاية الأمومة والطفولة التي تقدمها مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات بالإضافة الى (٤٥) مركزا متخصصا لرعاية الامومة والطفولة . وارتفع كذلك عدد المرافق الصحية التي تديرها الأجهزة الأخرى اضافة الى أجهزة وزارة الصحة ، حيث ارتفع عدد المستشفيات التابعة لهذه الأجهزة من (٤٠) مستشفى عام ١٤٠٠هـ الى (٥٢) في عام ١٤٠٤هـ ، وذلك بزيادة قدرها (٣٠٪) ، كما ارتفع عدد أسرة هذه المستشفيات من (٥٥٧٩) الى (٧٤٩٧) سريرا ، أى بزيادة قدرها (٣٤٪) ، وارتفع عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية من (٢٩٦) الى (٧٣٥) مركزا خلال الفترة نفسها .

وبذلك يكون اجمالى عدد أسرة مستشفيات المملكة قد ارتفع من (١٧٥٤٧) في عام ١٤٠٠هـ الى (٢٦٤١٠) في عام ١٤٠٤هـ ، وذلك بزيادة (٥٠ر٥٪) . ويوضح الجدول رقم (١/١٢) تطور عدد أسرة مستشفيات المملكة خلال خطة التنمية الثالثة .

ويوفر مستشفى الملك فيصل التخصصي والمستشفيات العسكرية وبعض مستشفيات وزارة الصحة الخدمات الطبية عالية التخصص ، مثل عمليات القلب المفتوح ، وزراعة الكلى ، وعلاج أمراض السرطان ، مما أتاح للمواطنين فرصة الحصول على هذه الخدمات دون حاجة للسفر الى الخارج .

جدول رقم (١/١٢)

تطور عدد أسرة مستشفيات المملكة

٤٠٠ — ١٤٠٤هـ

نسبة الزيادة	١٤٠٥/٤٠٤هـ	١٤٠١/٤٠٠هـ	
(%)			
٥٨	١٨٩١٣	١١٩٦٨	وزارة الصحة
٤٨,٣	٤٠٥٧	٢٧٣٦	الأجهزة الأخرى
٢١	٣٤٤٠	٢٨٤٣	القطاع الخاص
٥٠,٥	٢٦٤١٠	١٧٥٤٧	المجموع

ويوضح الجدول (٢/١٢) نسبة المتحقق من الهدف المحدد في خطة التنمية الثالثة بالنسبة لمرافق وزارة الصحة .

جدول رقم (٢/١٢)

المتحقق	الأهداف المحددة في الخطة الثالثة	% لتحقيق الهدف
٢٤	٢٤	١٠٠٪
٦٣٨٨	٥٧٠٠	١١٢٪
٢٠٣	٣٠٠	٦٨٪

القوى البشرية : ٢/٢/١/١٢

ارتفع عدد القوى البشرية الطبية العاملة في وزارة الصحة ارتفاعا ملحوظا خلال فترة تنفيذ خطة التنمية الثالثة حيث ارتفع عدد الأطباء من (٣٧٩٣) في عام ١٤٠٠هـ إلى (٧٥٢٩) عام ١٤٠٤هـ ، وذلك بزيادة (٩٨,٥٪) ، وارتفع عدد عناصر هيئة التمريض من (٦٨٢٩) إلى (١٤٩٨٤) ، أى بزيادة (١١٩,٤٪) ، كما ارتفع عدد المساعدين الفنيين من (٤٢٩٤) إلى (٧٨٧٦) ، وذلك بزيادة (٨٣,٤٪) .

هذا وقد ارتفع عدد القوى البشرية الطبية العاملة بالأجهزة الأخرى خلال الفترة نفسها . حيث زادت أعدادها حوالى (١٢٨٪) ، و(٢٨,٧٪) و (٦,١٪) بالنسبة للأطباء ، وهيئة التمريض ، والمساعدين الفنيين على التوالي . هذا ويلاحظ أن أكبر نسب الزيادة للقوى البشرية الطبية العاملة للقطاع الخاص خلال الفترة نفسها كانت (١٦٨,٢٪) بالنسبة للأطباء ، و(١٢٨,٩٪) بالنسبة لهيئة التمريض ، و(٢١٨,٣٪) بالنسبة للمساعدين الفنيين . وتوضح الجداول التالية تطور عدد القوى البشرية الطبية العاملة بالمملكة خلال فترة تنفيذ خطة التنمية الثالثة .

جدول رقم (٣/١٢)

التطور في عدد أطباء المملكة خلال خطة التنمية الثالثة

(٤٠٠ - ١٤٠٥هـ)

نسبة الزيادة	١٤٠٥/٤٠٤هـ	١٤٠١/٤٠٠هـ	
(%)			
٩٨,٥	٧٥٢٩	٣٧٩٣	وزارة الصحة
١٢٨	٣٥٠٤	١٥٣٧	الأجهزة الأخرى
١٦٨,٢	٣٢٣٤	١٢٠٦	القطاع الخاص
١١٨,٣	١٤٢٦٧	٦٥٣٦	المجموع

جدول رقم (٤/١٢)

التطور في عدد هيئة التمريض العاملة في المملكة
(٤٠٠ - ١٤٠٥هـ)

نسبة الزيادة ١٤٠٥/٤٠٤هـ ١٤٠١/٤٠٠هـ

(%)			
١١٩,٤	١٤٩٨٤	٦٨٢٩	وزارة الصحة
٢٨,٧	٤٢٥٥	٣٣٠٧	الأجهزة الأخرى
١٢٨,٩	٤٥٤٨	١٩٨٧	القطاع الخاص
٩٦,٢	٢٣٧٨٧	١٢١٢٣	المجموع

جدول رقم (٥/١٢)

التطور في عدد المساعدين الفنيين العاملين في المملكة
(٤٠٠ - ١٤٠٥هـ)

نسبة الزيادة ١٤٠٥/٤٠٤هـ ١٤٠١/٤٠٠هـ

(%)			
٨٣,٤	٧٨٧٦	٤٢٩٤	وزارة الصحة
٦,١	١٨٨١	١٧٧٣	الأجهزة الأخرى
٢١٨,٣	١٨٣٠	٥٧٥	القطاع الخاص
٧٤,٥	١١٥٨٧	٦٦٤٢	المجموع

يوضح الشكل رقم (١٢-١) توزيع مستشفيات وزارة الصحة كما هي في عام ١٤٠٤ هـ ، ويلاحظ أن (٧٣٪) من أسرة المستشفيات مقامة في كل من المناطق الصحية التابعة للرياض ، والمدينة ، والشرقية ، والغربية ، بينما كانت النسبة في عام ١٤٠٠هـ للمناطق نفسها حوالي (٧٩٪) ، وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة لزيادة عدد أسرة مستشفيات الباحة ، ونجران ، وجيزان ، والشمال ، وحائل .

٣/٢/١/١٢ الطلب على الخدمات الصحية :

تضافرت خلال خطة التنمية الثالثة عدة عوامل أدت الى زيادة الطلب على الخدمات الصحية في المملكة مثل :

توسعة خدمات الرعاية الصحية في مناطق المملكة التي لم يتوافر فيها مثل هذه الخدمات في السابق ، وزيادة توعية المواطنين بأهمية هذه الخدمات ، وزيادة كفاية الخدمات الصحية والقوى البشرية الصحية المؤهلة . ويوضح الجدول رقم (٦/١٢) الزيادة في حجم الطلب على الخدمات الصحية من خلال عدد المراجعين للمرافق الصحية .

جدول رقم (٦/١٢)

وزارة الصحة

التطور في عدد المراجعين

(بالآلاف)

نسبة الزيادة (%)	١٤٠٤/١٤٠٣ هـ	١٤٠١/١٤٠٠ هـ	
٣٦٫٣	١٨٩٨٨	١٣٩٣١	عدد مراجعي المستشفيات
٤٥٫٥	٢٤٥٩٨	١٦٩٠٢	عدد مراجعي مراكز الرعاية الصحية الأولية
٤١٫٤	٤٣٥٨٦	٣٠٨٣٣	المجموع

وقد ارتفع حجم الطلب على الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة في عام ١٤٠٤/٤٠٣ هـ الى (٤١٪) عما كان عليه في عام ١٤٠١/٤٠٠ هـ ، بينما ارتفعت نسبة عدد المراجعين لمراكز الرعاية الصحية الأولية الى أكثر من (٥٦٪) من اجمالي عدد المراجعين في عام ١٤٠٤/٤٠٣ هـ ، وبذلك بلغت نسبة الزيادة في عدد المراجعين للمستشفيات حوالي (٤٤٪) بحلول عام ١٤٠٤ هـ وهذا يعكس الاهتمام بتنفيذ هدف الخطة الثالثة بأعتبار مراكز الرعاية الصحية الأولية أساس تقديم الخدمات الصحية .

طلبة كليات العلوم الطبية والطبية المساعدة :

٤/٣/١/١٢

يبين الجدول (٧/١٢) اجمالي طلبة كليات العلوم الطبية ، والعلوم الطبية المساعدة .

الجدول رقم (٧/١٢)

تطور عدد طلبة كليات العلوم الطبية والطبية المساعدة

(١٣٩٩/١٤٠٠ هـ الى ١٤٠٤/١٤٠٣ هـ)

اجمالي الطلبة

نسبة الزيادة (%)	١٤٠٤/٤٠٣ هـ	١٤٠٠/١٣٩٩ هـ	الكلية
٦٨	٢٩٥٩	١٧٥٨	كليات الطب
٥٢	٥٩٦	٣٩٣	كليات الصيدلة
٨١	٣٦٥	١٣٠	كليات طب الأسنان
—	٤٦	—	كليات التمريض
١٦١	٣٧٦	١٤٤	كليات التكنولوجيا الطبية
٧٩	٤٣٤٢	٢٤٢٥	المجموع

٢/٣/١/١٢ البرامج :

انشاء المرافق الصحية وتشغيلها :

تهتم برامج انشاء المرافق الصحية وتشغيلها بتوفير شبكة من المرافق الصحية موزعة جغرافيا على مناطق المملكة المختلفة ، وتركز على اعتبار مراكز الرعاية الصحية الأولية أساس تقديم الخدمات الصحية للسكان ، وأن تكون المستشفيات مرجعا فقط لاستقبال المرضى المحالين من المراكز الصحية الأولية ، ومراكز التشخيص والولادة . كما أنها تهتم بتوفير أحدث الأجهزة والمعدات الطبية والقوى البشرية ذات المستوى العالى من الكفاءة لإدارة المرافق الصحية وتشغيلها .

وسيم دعم برامج انشاء المرافق الصحية وتشغيلها عن طريق تطوير شبكة المرافق الصحية القائمة وتوسعتها ، وذلك بإنشاء مراكز جديدة للرعاية الصحية الأولية ، وللتشخيص والولادة ، ومستشفيات تحل محل بعض المستشفيات القديمة ، ومستشفيات جديدة لإيجاد الخدمة السريرية فى الأماكن التى تحتاج إليها ، بالإضافة الى مراكز الخدمات الطبية الاسعافية الطارئة ، ومراكز مكافحة الأمراض المستوطنة ، والمعاهد الصحية . كما سيتم تطوير المرافق الصحية القائمة وتحسينها .

وتسهم المرافق الصحية التابعة للأجهزة الأخرى والقطاع الخاص فى تقليل الضغط على مرافق وزارة الصحة . كما تعمل المستشفيات التخصصية على تكامل شبكة الخدمات الصحية من خلال مساهمتها فى تقديم الخدمات الصحية من المستوى الثالث للمرضى المحالين إليها ، وبالتالي تعتبر هذه الخدمات عنصرا حيويا فى نظام الرعاية الصحية .

المعلومات الصحية والدراسات :

سيوفر برنامج المعلومات الصحية والدراسات بيانات أساسية لتقوم فعالية الشبكة الصحية وتشغيلها وصيانتها والتخطيط لها ، وتحليل تكلفة الخدمات الطبية على أساس اقتصادى ودراسة الاستخدام الأمثل للمرافق الصحية وأجراء مسح لأماكن المستشفيات ، ومراكز الرعاية الصحية الأولية لضمان توزيع المرافق الصحية جغرافيا على المناطق ، مع تنفيذ السجل الصحى ، والبطاقة الصحية ، بحيث ترتبط كل أسرة بالمركز الصحى القريب من مسكنها ، وتطوير اجراءات الاحالة الطبية وتنسيقها .

كما سيتم دراسة أفضل الطرق والأساليب لزيادة كفاءة الخدمات الصحية من خلال مشاركة المواطنين فى تحمل تكلفة الخدمات الصحية ومتابعتها ، بالإضافة الى نشر تقارير احصائية سنوية تلخص المعلومات الصحية للمملكة . ويهدف البرنامج كذلك الى تنفيذ العديد من الدراسات الأساسية اللازمة لتطوير الخدمات الصحية مثل التغذية ، والمشكلات الصحية والأمراض المعدية ، ومعدل انتشار الأمراض والوفيات بين الأطفال الرضع ، بالإضافة الى تقويم أداء المرافق الصحية والعاملين فيها ، وتكلفة الخدمات الصحية ، وأماكن المرافق الصحية .

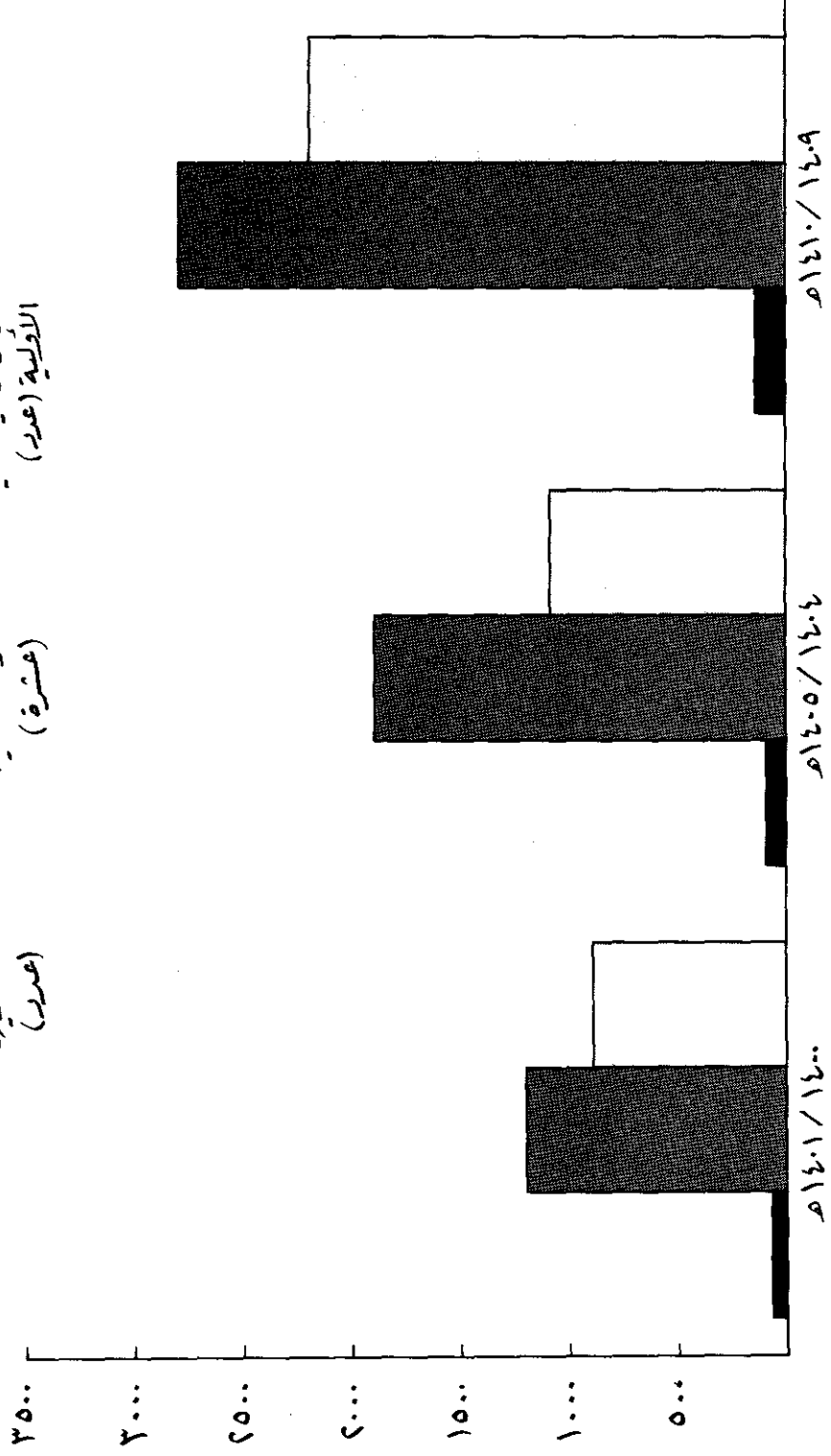
تطوير القوى البشرية :

تهتم برامج تطوير القوى البشرية وتنميتها بتوفير برامج تدريبية محدده للعاملين فى القطاع الصحى بصفة عامة ، وللقوى البشرية الطبية العاملة بمراكز الرعاية الصحية الأولية فى المناطق بصفة خاصة . كما تهتم بالتعليم المتواصل الذى يتم تنفيذه بالتعاون مع الجامعات ويركز على تطبيق مبادئ الرعاية الطبية لتحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية . كما توفر للأطباء فرص الحصول على الزمالة داخل المملكة وخارجها .

شكل رقم (١٤-٢)

المرفق الصحية التابعة لوزارة الصحة

(القائم والمتقاع بالخطه)



وعلى الرغم من زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات والأجهزة الأخرى المسؤولة عن تدريب القوى البشرية الصحية خلال خطة التنمية الثالثة فإن القطاع الصحى لا يزال بحاجة الى استقدام أعداد كبيرة من القوى البشرية الطبية الأجنبية من جميع المستويات ، وهو فى الوقت نفسه بحاجة الى إتاحة الفرص للمرأة السعودية للعمل فى هذا القطاع .

وسيم خلال خطة التنمية الرابعة التركيز على توسعة برامج التدريب ، حيث سيتم تنفيذ برامج محددة لتطوير كفاءة مختلف الفئات العاملة فى القطاع الصحى . ونتيجة لعمو خدمات الرعاية الصحية الأولية فى خطة التنمية الرابعة أصبح من الضرورى الاهتمام بتدريب الأطباء العاملين فى هذه المراكز . كما سيتم الاهتمام بتدريب العاملين فى المراكز الطبية الاسعافية والطائرة لتطوير الخدمات المقدمة من جمعية الهلال الأحمر السعودى .

التثقيف الصحى والصحة العامة :

ستركز خطة التنمية الرابعة على تعزيز برامج الصحة العامة بتحسين خدمات التثقيف الصحى والخدمات الوقائية . وبذل مزيد من الاهتمام لتحديد الأمراض التى يخشى أن تكون وبائية أو مستوطنة ومكافحتها . وستواصل مراكز الرعاية الصحية الأولية جهودها فى اكتشاف الأمراض وتحديدتها ، ورفع مستوى برامج التحصين وتوسعتها من أجل تخفيض معدل انتشار الأمراض والوفيات بين الأطفال من فئات العمر (صفر - ٦) سنوات ، وبذل الجهود لزيادة عدد الأطباء العاملين فى هذه المراكز .

كما سيتم الاهتمام بشكل خاص ومركز برعاية الأمومة والطفولة عن طريق زيادة عدد مراكز التشخيص والولادة ، وتوسعة خدماتها ، بالإضافة الى برامج رعاية الأمومة والطفولة التى تقدم خدماتها ضمن خدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية ، والمستشفيات .

كما سيتم وضع نظام دقيق وفعال للاحالة المرضى المحتاجين للرعاية الصحية الثانوية أو للرعاية الصحية من المستوى الثالث . كذلك فان الخدمات التشخيصية التى ستقدمها مراكز التشخيص والولادة ستعمل على رفع مستوى الخدمات الطبية المتوافرة للمجمعات الريفية ، وستستمر المرافق الصحية فى تقديم خدمات التثقيف للأسر وتوعيتهم ، كما سيتم تنفيذ برامج متعددة الأغراض عن طريق وسائل الاعلام المختلفة عن الاستخدام الأمثل للعقاقير الطبية ، وصحة الفم والأسنان ، والنظافة الشخصية ، ومخاطر التدخين ، والتغذية السليمة ، وتلوث المياه ، وتصريف النفايات .

نفقات البرنامج : الخدمات الصحية ٣/٣/١/١٢

يوضح الجدول (٨/١٢) النفقات المستهدفة لكل برنامج من برامج القطاع الصحى (وزارة الصحة والهلال الأحمر السعودى) خلال خطة التنمية الرابعة .

الجدول (٨/١٢)

نفقات برنامج الخدمات الصحية

اجمالي خطة التنمية الرابعة

(ملايين الريالات)

٣٤٦٣٦٧

١٤٧١٥٨

٧٧٦٥٧

٣١٧٤

٥٥٦٣

١٠٠

٥٨٠٠١٩

١٢١٨٣

١٥٩٣

٩٢٥

٤٠٠

٢٤٠

٢٥

—

١٥٣٦٦

٢٧٠٠٠

٦٢٢٣٨٥

وزارة الصحة :

التشغيل والادارة

تطوير المرافق

الصيانة

التدريب

المعلومات الصحية والدراسات

التنسيق

المجموع الفرعي

جمعية الهلال الأحمر السعودي :

التشغيل والادارة

تطوير المرافق

وسائط النقل والاتصالات

الصيانة

التدريب

المعلومات الصحية والدراسات

التنسيق

المجموع الفرعي

مستشفى الملك فيصل التخصصي

المجموع الاجمالي

٤/٣/١/١٢ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

يعتبر نمو الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص وتوسعتها جزءاً هاماً وحيوياً في تطوير شبكة المرافق الصحية في المملكة ، وستستمر خطة التنمية الرابعة في بذل الجهود لزيادة نمو خدمات القطاع الخاص وتطويرها عن طريق تدعيم التعاون ، وتوثيق التنسيق في مجال التخطيط لإنشاء المرافق الصحية الخاصة وإدارتها ، وأجراء مراجعة منتظمة للائحة أتعاب المعالجة الطبية الخاصة على أساس أسعار السوق ، ونوعية الخدمات المقدمة ، مع ضمان جودة هذه الخدمات ، وتوفير فرص لتدريب القوى البشرية الطبية التي تعمل في القطاع الخاص ضمن البرامج التي ستنفذها وزارة الصحة والأجهزة الأخرى . كما سيتم دراسة توفير فرص جديدة لتشجيع الاستثمار في إنشاء المرافق الصحية الخاصة وإدارتها عن طريق منح أراضى ، ورفع الحد الأعلى للقروض ، وإمكانية قيام الغرف التجارية بتمثيل القطاع الخاص ورعاية مصالحه ، وإمكانية استحداث نظام للتأمين الصحى التعاونى الذى يتيح للراغبين من المواطنين الاشتراك المستمر في الاستفادة من الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص . وسيتم في خطة التنمية الرابعة تبسيط الاجراءات الخاصة بمنح الأراضى والقروض لإنشاء المرافق الصحية الخاصة . وستعمل هذه التغييرات على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تقديم الخدمات الصحية من كافة المستويات ونوعية عالية .

٥/٣/١/١٢ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي :

تتطلب الأهداف والسياسات المعتمدة للخدمات الصحية التوسع في التعاون ، وزيادة تبادل الخبرات على مستوى دول الخليج العربية ، وسيؤدى هذا التنسيق الى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة ، والاستفادة من الخبرات المتوافرة في دول مجلس التعاون . كما يحتاج تطوير الدراسات والأبحاث الى تعاون دول المجلس . كما تتطلب أيضا توسعة دور جمعية الهلال الأحمر السعودى خلال خطة التنمية الرابعة في مجال تقديم الخدمات الطبية الاسعافية والطائرة وخدمات الاغاثة تعاوناً وثيقاً مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢/١٢ الخدمات الاجتماعية

١/٢/١٢ نظرة عامة :

تهدف الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة الى تحقيق الاستقرار الاجتماعى ، وتحسين مستوى معيشة السكان ، وتشجيع المواطنين على المشاركة في أنشطة التنمية الاجتماعية الى جانب توفير الرعاية العلاجية وتقديم المساعدة للمعجزة والمحرورين . يتم توفير خدمات التنمية المحلية والاجتماعية لتحسين ظروف المعيشة ، وتشجيع النمو المحلى ، والتخفيف من آثار التحول الاجتماعى والاقتصادى السريع ، كما تسهم وزارات العمل والشئون الاجتماعية ، والصحة ، والمعارف ،

والشعوب البلدية والقروية في تقديم خدمات التنمية المحلية التي تتطلب التنسيق بين هذه الجهات ، وتنحصر الأنشطة الأساسية لوكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية في تنمية المجتمع ، والخدمات التعاونية ، والتخطيط ، والأبحاث ، وتقديم المشورة والتدريب . وتقتصر الخطة احداث برامج للتوعية والارشاد الاجتماعى تهدف الى نشر المعلومات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية ، والحفاظة على القيم الاجتماعية ، وتشجيع روح المبادرة بين الأهالى الى المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية . وسوف يتم تنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع الجهات الاعلامية والوحدات الارشادية التابعة للأجهزة المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية .

يتم تقديم التأهيل والرعاية الاجتماعية للأفراد ذوي العاهات الجسدية ، أو الذهنية ، أو المحرومين نتيجة لظروف اجتماعية ، عن طريق المؤسسات ، أو من خلال الأسر البديلة . وتسعى الخطة الى دعم الروابط الأسرية وتماسكها ، ورعاية الأطفال ، وتأكيد الدور البناء للمرأة ، ورعاية الأحداث الجانحين ، أو المعرضين للانحراف ، ورعاية المسنين ، وتقديم المساعدة لأولئك الذين لا يستطيعون التكيف مع ظروفهم الاجتماعية . وينطلق نشاط الرعاية الاجتماعية من اطار عمل واسع يتمثل في أبعاد ثلاثة هي : البعد العلاجى ، والبعد الوقائى ، والبعد التنموى .

يهدف البعد العلاجى الى معالجة المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأفراد والأسر في المجتمع ، والتخفيف من آثار هذه المشكلات . حيث يتم توفير الرعاية للأطفال الأيتام ، والمعوقين ، والمسنين ، والأحداث من خلال المؤسسات المتخصصة اضافة الى تقديم اعانات جديدة ، نظرا لزيادة عدد الأسر البديلة والحاضنة للأيتام . كما تشمل الرعاية - في البعد العلاجى أيضا - تقديم اعانات جديدة للأطفال المشلولين ، وشديدي الاعاقة الذين تم رعايتهم من قبل أسرهم ، فضلا عن تقديم الخدمات الاجتماعية لسكان الأربطة ، لتحسين ظروفهم الاجتماعية .

ويهدف البعد الوقائى الى دراسة آثار المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأفراد والأسر في المجتمع ، والسعى لتخفيف من آثارها السلبية ، وتدعيم النشاط النسائى ، ورعاية الطفولة ، ومتابعة المعوقين ، ومكافحة ظاهرة التسول .

أما البعد التنموى فانه يهدف الى تحسين المستوى الاجتماعى للأفراد والأسر في القرى وفى الأحياء الفقيرة فى المدن وذلك بتحسين ظروف معيشتهم ، ورفع مستواهم الاقتصادى ، وتدريبهم على الأعمال المنتجة . ويشمل ذلك تقديم المساعدات الفنية للجمعيات الخيرية ، وتقديم الاعانات والمساعدات للمشروعات الصغيرة للمعوقين ولتختلف أنواع نشاط التأهيل .

ويتم أيضا تقديم معاشات الضمان الاجتماعى ، والمساعدات الاجتماعية للعجزة والمحرومين ، وتخفيف أعباء الفاقة عن المصابين بعجز أو حرمان مؤقت . كما يستفيد من هذه الخدمات المسنون ، والنساء غير المتزوجات ، والمطلقات والأرامل ممن ليس لهن مورد رزق ، والأطفال الأيتام .

وبالإضافة الى ما سبق هناك مشروعات أخرى لتكملة الدخول ، والتخفيف من أعباء الفاقة ، حيث يمنح بنك التسليف السعودى قروضا بشروط سهلة لذوى الدخل المحدود . وهناك اعانات للسلع الاستهلاكية ، كما تدفع الدولة للمزارعين اعانات لتربية المواشى ، وزراعة المحاصيل ، بالإضافة الى القروض التى يمنحها البنك الزراعى لزيادة الانتاج الزراعى الذى يشكل اسهاما ملموسا فى رفع الدخول فى المناطق الريفية . كما تعتبر قروض الاسكان التى يمنحها صندوق التنمية العقارية عاملا حيويا لخفض تكلفة الاسكان ، وبذلك يتاح انفاق الدخول على سلع وخدمات أخرى ، من أجل رفع المستوى المعيشى للأسرة . كما أن المساعدات التى تقدمها الجمعيات الخيرية للفقراء تعتبر شكلا آخر هاما من أشكال الاعانات المادية التى تؤدى الى رفع الدخول . وتقدم التأمينات الاجتماعية مشروعا مهنيا اجباريا شاملا للعاملين فى القطاع الخاص ، والمؤسسات الحكومية العامة . ولهذا المشروع جانبان أساسيان هما : جانب المعاشات الذى يقدم معاشات لكبار السن ، وغير القادرين على العمل . أما جانب الأخطار المهنية فيقدم تعويضات خلال أوقات التوقف عن العمل نتيجة العجز المؤقت ، أو المرض .

يتم قطاع الخدمات الاجتماعية بالتصدى للمشكلات الاجتماعية ومعالجتها ، ويعد هذا جزءا من عملية التنمية . وليس بالضرورة ان يتولد الفقر والحرمان نتيجة لفشل الأفراد فى مواجهة احتياجاتهم الخاصة ، ولكن معظم المشكلات الاجتماعية قد تنشأ نتيجة لظروف خارجية عامة فى المجتمع كله . ولا يمكن التغلب على هذه المشكلات تلقائيا . لهذا كان من الضرورى تدخل القطاعين العام والخاص لتحسين المستوى المعيشى للفرد والمجتمع . وسوف يواصل قطاع الخدمات الاجتماعية بصفة دائمة وعامة اهتمامه بتنمية المجتمع السعودى ، والمساعدة فى تحسين المستوى المعيشى ، والسير قدما فى سبيل اصلاح بعض الخلل الاجتماعى الناتج عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة .

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة : ٢/٢/١٢

التنمية المحلية وتنمية المجتمع : ١/٢/٢/١٢

ان الغرض الأساسى من هذا النشاط هو : الأخذ بأيدى الناس نحو مساعدة أنفسهم من خلال برامج تنمية المجتمع وبرامج التعاونيات . ومن ثم فقد تم خلال فترة خطة التنمية الثالثة تشجيع أفراد المجتمعات المحلية للاعتماد على مواردهم الخاصة وجهودهم الذاتية لتحسين مستوى معيشتهم بدلا من الاعتماد الكلى على الدولة . ولتحقيق هذا الهدف تم تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية عن طريق (٢٢) مركزا للتنمية الاجتماعية ، و (١٧) لجنة للتنمية المحلية فى المناطق التى لا تتوافر فيها مراكز للتنمية . وقد نجحت الجمعيات التعاونية فى تجميع بعض موارد المجتمع المحلى للمشاركة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وتقدم الدولة الاعانات لتأسيس الجمعيات التعاونية ، ودعم استمرارها ، كما تقوم الوحدات التعاونية بتقديم المساعدات الفنية والخبرة لكافة الجمعيات التعاونية ، وفى عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ أصبح عدد الجمعيات التعاونية (١٦٢) جمعية ، تضم (٥٢,٣٠٠) عضو ، بينما كان عدد الجمعيات (١١١) جمعية ، تضم (٣٥,٠٠٠) عضو فى عام ١٤٠٠هـ .

ويقوم مركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية بتقديم الدعم والمساندة للمشروعات التى تقوم على الجهود الذاتية ، حيث قام المركز خلال خطة التنمية الثالثة بتدريب بعض العاملين فى مجال تنمية المجتمع ، وتنظيم دورات تدريبية فى مختلف المجالات مثل الارشاد الزراعى ، والتثقيف الصحى ، ومحو الأمية ، وتعليم الكبار ،

والرعاية الاجتماعية ، ورعاية الطفولة ، بالإضافة الى اجراء البحوث المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ، والتغير الاجتماعى ، وتقديم المشورة الفنية للجهات الأخرى المعنية بالتنمية الاجتماعية .

٢/٢/٢/١٢ الرعاية الاجتماعية :

الهدف الأساسى من الرعاية الاجتماعية هو توفير الرعاية للمحتاجين لها داخل أسرهم كلما أمكن ذلك . ولقد تخطت الاعانات المالية والمساعدات التى تم تقديمها لرعاية الأيتام والأطفال المعوقين والمشلولين كل توقعات الأهداف المحددة لها خلال خطة التنمية الثالثة . كما تم تقديم خدمات التأهيل للمكفوفين ، وللمعوقين ، ولالأطفال المشلولين . وعلى الرغم من عدم زيادة عدد دور الرعاية للمسنين فان عدد المستفيدين قد ارتفع الى نسبة (١٧٢٪) خلال الخطة الثالثة ، فكان من الضرورى التوسع فى بعض المرافق والمنشآت كدور التربية الاجتماعية ، ومؤسسات رعاية الفتيات ، ودور التوجيه والملاحظة الاجتماعية ، ومراكز التأهيل الاجتماعى لمواجهة تزايد عدد المستفيدين . وارتفع عدد الجمعيات الخيرية من (٣٣) جمعية فى عام ١٤٠٠هـ الى (٧٥) جمعية فى عام ١٤٠٤هـ ، وقد قامت هذه الجمعيات بتوسيع نشاطها فى مجال الخدمات الاجتماعية . ويجرى حاليا اعداد دراسة شاملة عن نشاط مكاتب مكافحة التسول ومهامها .

٣/٢/٢/١٢ خدمات الضمان الاجتماعى :

يتم تقديم خدمات الضمان الاجتماعى عبر شبكة تضم (٧٥) مكتبا للضمان الاجتماعى ، موزعة فى جميع أنحاء المملكة ، بزيادة (٨) مكاتب جديدة أى (٥٠٪) من الهدف المحدد فى الخطة الثالثة لتشغيل (١٦) مكتبا ، وقد زاد عدد المستفيدين من خدمات مكاتب الضمان استنادا الى الحالات التى يتم تحويلها من قبل الأمراء والقضاء والأطباء . ولم تتمكن وكالة الوزارة للضمان الاجتماعى من تحسين عملية دفع المعاشات والمساعدات الاجتماعية للمستفيدين ، واستخدام الحاسب الآلى فى نظام التسجيل . وكذلك لم تتم دراسة جدوى تنفيذ مشروع تكملة دخل الأسرة . ومع ذلك فقد ارتفعت خلال الخطة الثالثة المعاشات والمساعدات الاجتماعية المقدمة بنسبة (٤٠٪) لكل حالة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٦ وتاريخ ٢٠/٨/١٤٠١هـ ، حيث بلغ اجمالى المعاشات التى تم صرفها (١ر٤) بليون ريال فى عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ ، كما بلغ مجموع المساعدات الاجتماعية التى تم تقديمها للذين تعرضوا لعجز مؤقت أو ظروف طارئة (١٣٣ر٥) مليون ريال خلال العام نفسه .

٤/٢/٢/١٢ التأمينات الاجتماعية :

يوجد حاليا (١٥) مكتبا للتأمينات الاجتماعية مقابل (١١) مكتبا فى عام ١٤٠٠هـ ، وقد بلغ عدد العمال الذين تم تسجيلهم فى فرع المعاشات أكثر من (٣ر٠٠٠ر٠٠٠) عامل ، بينما كان عددهم (٧٠٠ر٠٠٠) عامل فى عام ١٤٠٠هـ ، وهذا ناتج عن زيادة عدد المؤسسات التى تستخدم (٢٠) عاملا فأكثر ، مما دعا المؤسسة الى ملاحقة تطبيق فرع المعاشات على هذه المؤسسات . وقد تجاوز عدد العمال الذين تم تسجيلهم فى عام ١٤٠٤هـ العدد المتوقع تسجيله خلال خطة التنمية الثالثة بنسبة (٥٢ر٣٪) . وبلغ عدد العمال الذين تم تسجيلهم فى فرع الأخطار المهنية أكثر من (٥٧٠ر٠٠٠) عامل يعملون فى (٣ر١٤٦) مؤسسة .

٥/٢/١٢ قضايا أساسية :

التخلص من ازدواجية الخدمات :

تهدف الخطة الى التخلص من الازدواجية في تقديم الخدمات الاجتماعية المتزايدة كما ونوعا . ولقد زاد الطلب على الخدمات الاجتماعية خلال خطة التنمية الثالثة بصورة مستمرة ، مما أدى الى التوسع في الأطر الادارية والتنظيمية .

البدو الرحل والمناطق الريفية والاحياء الفقيرة في المدن :

تعتبر الزيادة في تقديم المساعدات الاجتماعية خلال خطة التنمية الثالثة مؤشرا حقيقيا يدل على أن بعض المواطنين لم يشاركوا - لسبب أو لآخر - في الاستفادة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي أتاحتها برامج التنمية . ولقد تضمنت خطة التنمية الرابعة برامج محددة لتلبية الطلب على الخدمات الاجتماعية ، ومن أهمها : الاهتمام بالنمو السكاني المتزايد ، والفقير في المدن والمناطق الريفية ، والبدو الرحل ، والجماعات المحرومة التي قد لا تستطيع الحصول أو التمتع بالفرص الاجتماعية والاقتصادية التي أتاحت في المجتمع ، لتكون ثمرة للنمو والتطور الاقتصادي . والهدف من هذه البرامج التنموية مساعدة أولئك المواطنين على تحسين مستواهم الاقتصادي دون خفض حوافز العمل لديهم . وسوف تستمر سياسة الدولة في توفير كافة الفرص الحقيقية ، والبدائل الممكنة للبدو الرحل ، لاتاحة الفرصة لهم في اختيار نمط الحياة الذي يرغبونه ، ويقوم قطاع الزراعة بتوفير البرامج التي تعمل على تقليل التفاوت بين سكان المناطق الريفية والمدن ، وذلك بزيادة دخول المجتمعات الزراعية، بما في ذلك البدو الرحل وتحسين مستوياتهم المعيشية ، وتحقيق رفاهيتهم ، كما أنشأت وزارة الداخلية وحدة لشئون البادية ، وتقدم الاعانات الاجتماعية للذين يرغبون في أن يظلوا رحلا ، ولأولئك الذين يرغبون في الاستقرار . وتقوم الدولة بمنح البدو الذين يختارون الاستقرار الأراضى ، والمعدات ، والأليات ، والتدريب . وهناك مجال واسع لاستخدام البدو في القطاع الخاص ، وفي القوات المسلحة . وتنفذ الدولة برامج خاصة بالتعليم وبرامج الرعاية الصحية المصممة خصيصا لتناسب مع البدو الرحل . وستعمل الخدمات الاجتماعية بالتعاون مع الجهات الأخرى التي تقوم بتقديم الخدمات الانسانية على تحويل الأفراد الى عناصر فعالة منتجة ، لتسهم في برامج التنمية .

استراتيجية التنمية :

٣/٢/١٢

تسهم الخدمات الاجتماعية في التنمية الوطنية ، وتتمشى ببرامجها مع استراتيجية خطة التنمية الرابعة من خلال سعيها المتواصل لايجاد الظروف المناسبة وتبنيها لتأكيد الوعي باحتياجات المجتمع المتغيرة ، وبذلك تم حماية المجتمع من التغيرات الاجتماعية السلبية . كما تشجع الخدمات الاجتماعية على مشاركة أفراد المجتمع في تنفيذ المشاريع المحلية ، وتشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية ، وتنفيذ المشروعات الاجتماعية والاقتصادية . كما تسهم الخدمات الاجتماعية في توسعة نشاطات محو الأمية وتعليم الكبار ، فضلا عن تقديم البرامج الخاصة برعاية الشباب ، وتطوير امكاناتهم وقدراتهم . وايجاد مجالات عمل للمرأة بما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية السمحة ، وتوعية المواطن السعودي بالفرص المتاحة ، وبأهداف التنمية ومتطلباتها ، واشعاره بأن اسهام كل فرد يعد عنصرا هاما في دعم مسيرة التنمية .

وتسهم الرعاية الاجتماعية في تحقيق التوازن الاجتماعى وتركز الاهتمام على رعاية الأطفال ، وتهتم الخدمات الاجتماعية

المعاشات والمساعدات الاجتماعية :

سيتم تقديم المعاشات للعجزة والمحرورين مثل كبار السن ، والنساء غير المتزوجات ، والمطلقات ، والأرامل ممن ليس هن مورد رزق ، واليتامى . بالإضافة الى المساعدات الاجتماعية للمصابين بعجز مؤقت .

المعاشات والأخطار المهنية :

بعد استكمال مسح المؤسسات الشامل الذى يتم تنفيذه حالياً سيتم تطبيق فرع المعاشات على المؤسسات الخاصة التى تستخدم (١٠) عمال فأكثر ، وتطبيق فرع الأخطار المهنية على المؤسسات الخاصة التى تستخدم (٢٠) عاملاً فأكثر ، كما يتم تطبيقه على المؤسسات الحكومية العامة بغض النظر عن عدد العاملين بها . كما ستم توسعة الحملات الاعلامية ، لزيادة توعية المواطنين بفائدة التأمينات الاجتماعية .

تحسين الخدمات :

يهدف برنامج التوجيه والإرشاد الأسرى الى تقديم النصح والمشورة للأفراد والأسر ، وتوعيتهم بالخدمات المتاحة للعجزة والمحرورين وتنسيق الخدمات مع الجهات ذوات الاهتمام بتخفيف حدة الفقر . وسيتم اجراء تقويم جدوى وضع نظام لادارة المعلومات ، وادخال الحاسب الآلى فى عمليات وكالة الضمان الاجتماعى ، لسرعة الوصول الى البيانات الخاصة بالمستفيدين ، وتحسين اجراءات دفع المعاشات والمساعدات الاجتماعية ، وتخزين البيانات واسترجاعها ، وذلك بالتعاون مع ادارة الحاسب الآلى بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى .

العمليات والاستثمارات :

سيجرى طرق أبواب جديدة لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية خلال الخطة الرابعة لزيادة العائد منها . كما سيتم استكمال تنفيذ مستشفى الرياض وتشغيله ، وتنفيذ مستشفيات فى جدة ، والدمام . واجراء دراسة لمعرفة أفضل البدائل لتقديم الخدمات الطبية .

التخطيط والأبحاث والمشورة :

سيتم اجراء بحوث ودراسات عن ظاهرة التسول ، وعن دور المشاركة الأهلية فى عمليات التنمية المحلية ، وعن فعالية الجمعيات التعاونية . وسيتم استكمال دراسات تقويم مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، ومراكز التنمية الاجتماعية ، والدورات التدريبية طويلة المدى بمركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية . كما سيتم تشغيل بنك المعلومات الاجتماعية والاقتصادية .

التدريب :

سيجرى عقد دورات تدريبية قصيرة وطويلة المدى للعاملين فى مجال التنمية الاجتماعية ، وتنظيم حلقات دراسية تخصصية سنوية فى موضوعات انمائية مختارة . وتنفيذ دورات تدريبية سنوية لأعضاء الجمعيات التعاونية والقيادات الأهلية المحلية ، وهذا بالإضافة الى تدريب العاملين والمتطوعات فى مجال العمل الاجتماعى بمركز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية . وسيقوم معهد الادارة العامة والمركز العربى للدراسات الأمنية بتدريب العاملين فى مختلف المجالات . وسيجرى توفير المنح الدراسية للتدريب التخصصى ، وفرص الابتعاث للحصول على الدراسات العليا .

توسعة مرافق الخدمات ومؤسساتها وتحسينها :

سيفتتح خلال الخطة الرابعة (٢٠) مكتبا للضمان الاجتماعى فى مختلف مناطق المملكة ، كما سيتم افتتاح مكتبين جديدين للتأمينات الاجتماعية ، وترميم وتحسين مرافق الرعاية الاجتماعية لتطوير المؤسسات والدور الاجتماعية ، وابعاد البيئة الأقرب لجو الأسرة ، وسيتم كذلك تطوير مرافق التنمية الاجتماعية وتحسينها .

٣/٣/٢/١٢ نفقات البرامج : الخدمات الاجتماعية

يوضح الجدول (٩/١٢) الآتى المصروفات المعتمدة فى خطة التنمية الرابعة لكل قطاع من قطاعات الخدمات الاجتماعية .

جدول (٩/١٢)

نفقات البرامج : الخدمات الاجتماعية

<u>مسمى البرنامج</u>	<u>اجمالي الخطة الرابعة</u>
<u>وكالة الوزارة للشئون الاجتماعية</u>	مليون ريال
١ - الادارة والتشغيل	٢٩٨ر٦
٢ - الاعانات	٢٣٦ر٥
٣ - التنمية الاجتماعية	٢٣٦ر٥
٤ - الصيانة وتحسين المرافق	١٩٤ر٦
٥ - الخدمات التعاونية	١٤٧ر٢
٦ - التدريب	٧١ر٨
٧ - التخطيط والبحوث والاستشارات	٤٤ر٨
٨ - الارشاد الاجتماعى	٣٤ر٢
<u>مجموع فرعى</u>	<u>١٢٢٦٤ر٢</u>
<u>وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية</u>	
١ - الانشاءات وتحسين المرافق	٧٢٨ر٠
٢ - الاعانات المستمرة	٦٥٠ر٠
٣ - الادارة والتشغيل	٥٨٠ر٢
٤ - البعد التنموى	٣٨٢ر٠
٥ - الصيانة	٢٠٤ر١
٦ - البعد العلاجى	١٩٨ر٠
٧ - البعد الوقائى	٧٤ر٧
<u>مجموع فرعى</u>	<u>٢ر٨١٧ر٠</u>

تابع جدول (٩/١٢)

نفقات البرامج : الخدمات الاجتماعية

<u>مسمى البرنامج</u>	<u>اجمالي الخطة الرابعة</u>
وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي	مليون ريال
١ - المعاشات والمساعدات	٩٠٦٧٦٦
٢ - التشغيل والادارة والتدريب	٣٧٠٠
٣ - الصيانة والمواد والمعدات	٧٧٠
٤ - توسعة مرافق الخدمات	٤٠٠
٥ - الأبحاث	٢٠٠
٦ - تحسين الخدمات	١٥٥
مجموع فرعي	١٠٠١٩٩٢
الاجمالي	*١٤٢٨٠٠٤

* لا يشمل الخدمات التي تقدمها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

٤/٣/٢/١٢

من المتوقع أن تزيد مشاركة القطاع الخاص بصورة أكثر في نشاطات الخدمات الاجتماعية عما شهدته الخطة الثالثة من اتساع الخدمات التعاونية ، والجمعيات الخيرية ، وأعمال البر والاحسان الأهلية ، واستثمارات التأمينات الاجتماعية في القطاع الخاص ، والأعمال التطوعية . حيث تم انشاء عدد من مرافق الرعاية وتقديم الرعاية الاجتماعية لسكان الأربطة . وستقوم القطاعات الاجتماعية بالاشراف وتوفير المساعدات الفنية والتدريب . كما سيتم استخدام المهارات والأنشطة بصورة أكثر ملاءمة . ومن المتوقع أن يستمر الفرد في تعزيز حسه الذاتي بمسئوليته تجاه نفسه وأسرته ووطنه ، ومن ثم يتسنى له تحمل مسؤوليته وواجباته دون الاعتماد على مساعدة الدولة . ومع ذلك فان الدولة ستستمر في سياستها ، لتقديم المساندة والاعانات للبرامج الاجتماعية المشتركة بين القطاعين العام والخاص ، لتشجيع التنمية الاجتماعية ، وتحسين مستوى المعيشة .

التسيق مع دول مجلس التعاون بدول الخليج العربي :

٥/٣/٢/١٢

تشارك أجهزة الخدمات الاجتماعية في المؤتمرات التي تعقدها دول الخليج العربية ، كما تشارك في مؤتمرات وزراء العمل والشؤون الاجتماعية العرب ، ومؤتمرات وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربي ، وتشارك أيضا في اجراء البحوث الاجتماعية التطبيقية عن المشكلات الاجتماعية المشتركة ، وفي الندوة المستمرة لرعاية المسنين ، ولجنة الخبراء بمجلس التعاون الخليجي .

٣/١٢ الشؤون الثقافية والخدمات الاعلامية ورعاية الشباب :

١٣/١٢ نظرة عامة :

الدور الاجتماعي للثقافة :

تعتبر ثقافة المملكة العربية السعودية جزءا لا يتجزأ من الحضارة الاسلامية والعربية . كما انها تعكس مميزات فنية وفكرية معينة تسير جنبا الى جنب مع التغيرات التقنية والاقتصادية . وباعتبار ان ثقافة أى أمة شيء اثري وغير مادي فانها تؤثر بشدة في كافة أنشطة المواطنين تقريبا . ولا ترتبط الثقافة بالاداب والفنون والعلوم الانسانية فقط ولكنها ترتبط ايضا بالتقاليد وطريقة التفكير التي تنعكس على النظام الاجتماعي ومستويات سلوك الفرد والمجتمع .

وتعتبر الاداب والفنون غاية في حد ذاتها ولذلك يتم تشجيع الأنشطة الثقافية المتنوعة لاثراء مسيرة الحياة . وتؤدي الثقافة المعاصرة للمجتمع السعودي دورا اجتماعيا هاما ، حيث تقوم باحياء وترسيخ التراث بجانب الجوانب المشرفة في ثقافة العصر ، وتتيح التغلب على التحديات الناجمة عن التغير الاجتماعي الذي لم يسبق له مثيل ، وامكانية عكس روح التفتح العقلي والوعي المتزايد ، وتشجيع التفكير الابداعي ، وتحسين مسيرة الحياة لكافة المجتمعات في النواحي الجمالية والفنية .

وقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية آثارها على ثقافة المملكة ، وتنعكس هذه الآثار في تغيير أنماط السلوك الاستهلاكي ، والاستفادة من أوقات الفراغ والترفيه . وتسهم التقاليد الثقافية في ضمان تماسك الناس بادراكهم لهويتهم ووحدتهم ، بينما تتغير الأوجه الأخرى لحياتهم ، وتقوم التقاليد الثقافية بدورها في معالجة المحدثات الاقتصادية والاجتماعية ، ومزجها في الأشكال والصور الملائمة التي تشكل الثقافة المعاصرة .

ووفقا لذلك فقد أولت الأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الرابعة أهمية كبرى للثقافة ، وضرورة إيجاد الوعي لدى المواطن السعودي لمعرفة أهداف التنمية ومتطلباتها ، ونشر الثقافة عن طريق تشجيع الابداع الأدبي ، والحفاظ على الأماكن الأثرية وانشاء المتاحف ، والعديد من المكتبات ، وتقوم جميع هذه الأنشطة برعاية الثقافة وتقديرها ورفع شأنها .

وتعد الثقافة حركة عفوية للعقل الانساني . لذا فانه ليس من الممكن ولا المرغوب فيه تخطيط ثقافة بلد ما بالطريقة التي يتم بها تخطيط الطرق المعبدة ، أو الزراعة على سبيل المثال .

والواقع أن الثقافة هي التي توجد البيئة المساندة لتنفيذ برامج التنمية ، وبالمثل فان نوعية البرامج ومجالاتها هي التي تؤثر في حركة ومسار ازدهار الثقافة ، والتجاوب مع الثقافات الأخرى .

ان برامج التنمية الرئيسة التي تتعلق بالثقافة هي تلك البرامج المرتبطة بالشؤون الدينية ، والأنشطة الاعلامية ، والتعليمية ، والشبابية ، والرياضية ، بالاضافة الى الآثار ، والآداب والفنون . ويعتبر التبادل الفعال للعلاقات بين الشؤون الثقافية والاعلامية والشبابية جزءا مكملا للتنمية الاجتماعية يسير جنبا الى جنب مع البرامج الأخرى للقطاعات العام والخاص . وتقوم الجهات الدينية بتشجيع الفهم والتمسك بالتعاليم والقيم الاسلامية . وتقوم الخدمات التعليمية بالاضافة لمهمتها الأساسية ، برعاية الأنشطة الرياضية ، والاجتماعية ، والمسرحية ، والفنية ، والكشافية ، وخدمة المجتمع ، كما ترعى شؤون المكتبات العامة ، وبرامج التبادل الثقافي وتشرف عليهما . وتقوم الجامعات بالرعاية والاشراف على الأنشطة الاجتماعية ، والمسرحية ، والفنية المماثلة . وتتولى ادارة الآثار والمتاحف مسئولية المتاحف ، والأماكن الأثرية . وتقوم «دائرة الملك عبد العزيز» بتوفير خدمات المكتبة ، واجراء البحوث ، وترجمة واصدار المطبوعات عن التراث التاريخي والثقافي . وتتولى الخدمات الاجتماعية الحكومية رعاية انتاج الحرف

التقليدية ، وفنون التدبير المنزلى ، وتحسين البيعة ، والمكتبات ، والأندية الاجتماعية ، والملاعب . وتقوم الدولة أيضا بتقديم الاعانات والمساعدات للجمعيات الخيرية التى تقوم بأنشطة مختلفة لخدمة المجتمع ، وتنمية روح المسئولية الجماعية لدى أفرادها . وتقوم السلطات البلدية بتوفير المنتزهات الوطنية ، والملاعب ، والحدائق العامة ، وحدائق الحيوان التى تسهم فى تعزيز البيعة الطبيعية وتحسينها . وتبنى كافة الجهات متطلبات فن العمارة الاسلامية فى مبانيها .

يوضح الجدول (١٠/١٢) الأنشطة الثقافية حسب تصنيف اليونسكو لتوضيح اتساع الأنشطة الثقافية ، والشبابية ، والاعلامية ، والقطاعات المختلفة التى تشترك فى ذلك . ومن الواضح أن البث الاداعى والتليفزيونى من السمات الأساسية لنشر الثقافة المعاصرة ، كما يعتبر النشر الفعال للمعلومات من المكونات المكتملة للتنمية . ويمكن من خلال تخطيط سليم للاتصالات تسليية الجمهور ، وتعليمه ، وتنقيفه ، وإيجاد المواقف الايجابية لديه وتعزيزها ، ومساندة التغيرات التكنولوجية ، وغرس القيم الثقافية . وتقوم أجهزة الخدمات الاعلامية الحكومية بتشغيل أجهزة الاذاعة والتليفزيون التى تعد أجهزة رئيسة لتوفير ونشر المعلومات العامة الداخلية والخارجية من خلال مكاتب الاعلام المحلية والخارجية ووكالة الأنباء السعودية ، كما أنها تشرف على الانتاج التجارى ، ونشر المعلومات العامة . ويعتبر القطاع الخاص هو الجهة الرئيسة لاصدار الصحف اليومية ، والمجلات الاسبوعية ، والشهرية التى تغطى الأحداث ذات الاهتمامات العامة والخاصة . كما يمتلك القطاع الخاص المطابع ، ووكالات العلاقات العامة والاعلان ، ومحلات بيع الكتب ، وأندية أشرطة الفيديو . وتتولى أجهزة رعاية الشباب مسئولية الأنشطة الاجتماعية ، والرياضية ، والثقافية ، خارج نطاق المناهج الدراسية لكل الشباب بين سن (١٥-٣٠) سنة ، حيث تقوم بالترخيص وتقديم الاعانات للأندية الرياضية . كما يقوم القطاع الخاص ، والقطاعات العسكرية ، والجامعات ، ووزارة المعارف بتوفير الأنشطة والمرافق الرياضية . وتتولى الدولة مسئولية دعم وتشجيع مستويات القدرات الرياضية الممتازة للمنافسة فى المسابقات الرياضية الدولية . وتقوم كذلك بتوفير مراكز الشباب ومعسكراتهم وبيوتهم . وتشجيع أندية الآداب والفنون والثقافة والمكتبات . كما تتولى رعاية المسابقات الأدبية والشعرية والأنشطة الفولكلورية وتمنح جائزة الدولة للآداب . وتعتبر التنمية الثقافية والرياضية لشباب المملكة ضرورة أساسية للأجيال الحاضرة والقادمة للأمة .

جدول (١٠/١٢)

الأنشطة الثقافية حسب تصنيف اليونسكو

نوع النشاط	الجهة المشرفة على النشاط
التراث الثقافى :	
— المواقع والآثار التاريخية	ادارة الآثار .
— السجلات	وزارة الشؤون البلدية والقروية — الجامعات .
— المتاحف	دارة الملك عبد العزيز .
— الحفريات الأثرية	الجامعات — ادارة الآثار .

تابع جدول (١٠/١٢)

الأنشطة الثقافية حسب تصنيف اليونسكو

نوع النشاط	الجهة المشرفة على النشاط
الطباعة والنشر :	
— الأبداع الأدبي	المؤسسات الخاصة — الرئاسة العامة لرعاية الشباب .
— نشر الكتب	وزارة الاعلام — القطاع الخاص .
— الدوريات / الصحف	وزارة الاعلام — القطاع الخاص .
— المكتبات	وزارة المعارف — وزارة العمل والشؤون الاجتماعية — الرئاسة العامة لرعاية الشباب — دار الملك عبد العزيز .
— الأبداع الموسيقى	المؤسسات الخاصة — وزارة الاعلام .
— الأعمال الموسيقية	المؤسسات الخاصة — وزارة الاعلام — وزارة المعارف .
— الموسيقى المسجلة	القطاع الخاص .
أداء الأعمال الفنية والأدبية :	
— ابتكار الاعمال الفنية والأدبية	الجامعات — الرئاسة العامة لرعاية الشباب .
— الأعمال المسرحية	الجامعات — الرئاسة العامة لرعاية الشباب — وزارة المعارف .
— الأعمال الفنية والأدبية الأخرى	المؤسسات الخاصة — الرئاسة العامة لرعاية الشباب .
الأعمال الأدبية والفنية المرئية :	
— الابتكار والأبداع	وزارة المعارف — وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
— النشر	وزارة الاعلام — القطاع الخاص .
— المعارض	القطاع العام — القطاع الخاص .
— التسويق	القطاع الخاص — وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
— توزيع الأفلام والفيديو	القطاع الخاص — وزارة الاعلام .
الإذاعة والتلفزيون :	
— الإذاعة / التلفزيون	وزارة الاعلام .
الأنشطة الاجتماعية والثقافية :	
— الدينية	أجهزة الشؤون الدينية .
— المراكز الثقافية	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية — الرئاسة العامة لرعاية الشباب .
— تشجيع الهوايات	الرئاسة العامة لرعاية الشباب — الجامعات — وزارة المعارف .
— الأقوال الشعبية التقليدية	الرئاسة العامة لرعاية الشباب — المؤسسات الخاصة — وزارة المعارف .

تابع جدول (١٠/١٢)

الأنشطة الثقافية حسب تصنيف اليونسكو

نوع النشاط	الجهة المشرفة على النشاط
<u>الرياضة والمباريات :</u>	
— الأنشطة الرياضية	وزارة المعارف — الرئاسة العامة لرعاية الشباب — وزارة الشؤون البلدية والقروية — القطاع الخاص .
<u>الطبيعة والبيئة :</u>	
— النشاطات الترفيهية	وزارة الشؤون البلدية والقروية — الرئاسة العامة لرعاية الشباب — وزارة المعارف — وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
— نوعية المدن	وزارة الشؤون البلدية والقروية — القطاع الخاص .

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة : ٢/٣/١٢

رعاية الشباب : ١/٢/٣/١٢

بلغ عدد الأندية الرياضية التي ترعاها وتشرف عليها الرئاسة العامة لرعاية الشباب (١٥٤) ناديا رياضيا عام ١٤٠٤هـ تضم (٥٣,٠٠٠) عضو مقابل (١٢٨) ناديا في عام ١٤٠٠هـ تضم (٣٥,٨٠٠) عضو . وقد تأهلت المملكة العربية السعودية لأول مرة للألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٤م (١٤٠٤هـ) ، حيث شاركت في منافسات كرة القدم والرماية . وقد توجت الأنشطة الرياضية بنجاح منتخب المملكة العربية السعودية لكرة القدم في احراز كأس بطولة الأمم الآسيوية في عام ١٤٠٥هـ . وتشارك جماعات الشباب في أنشطة خدمة المجتمع ، كتنظفة المساجد ، وتحسين دور المسنين . ويتم من وقت لآخر تنظيم معسكرات ، ورحلات للشباب ، ليتعرفوا على وطنهم ، وبلدان الخليج ، ودول العالم الأخرى . ويوجد حاليا معسكران دائمان للشباب ، كما ازداد عدد بيوت الشباب فأصبح (١٧) بيتا تضم (٣٦,٥٠٠) عضو مقابل (٦٦,٧٠) في عام ١٤٠٠هـ . يتم تنظيم الأنشطة الثقافية عن طريق جمعية الثقافة والفنون ، وثمانية أندية أدبية ، وجمعية هواة جمع الطوابع ، ونادى العلوم بالرياض .

دائرة الملك عبد العزيز : ٢/٢/٣/١٢

تقدم دائرة الملك عبد العزيز خدمات هامة للدارسين ولأفراد المجتمع، وتضم مكتبها (٢٢,٠٠٠) مجلد ، و (٢٠٠) مخطوطة . وقد تم تجميع كل ما يصور حياة المغفور له الملك عبد العزيز ووضع في صالة العرض . كما تمت

فهرسة المركز الوطنى للوثائق والمخطوطات الذى يضم (٦٥,٠٠٠) مخطوطة . وتصدر مجلة الدارة حاليا كل ثلاثة أشهر أكثر من (١٥,٠٠٠) نسخة . وقام فريق للبحث باجراء العديد من الدراسات . وتقوم الدارة بنشر الكثير من أعمال الكتاب ، كما تم اصدار أطلس تاريخى يحتوى على تاريخ المملكة العربية السعودية ، وتقوم سنويا بتجليد أكثر من (٢٠٠) نسخة من الدوريات والكتب والوثائق .

٣/٢/٣/١٢ الأثار والمتاحف :

تعتبر أعمال الاستكشاف الأثرى الشامل من أهم برامج ادارة الآثار والمتاحف فى خطة التنمية الثالثة ، حيث استكملت مشروع درب زبيدة، وبدأت الحفريات التجريبية فى منطقة الاحدود والدوادمى ، كما تم ترميم قصر الوزية وقصر أبو ملحا بالأحساء . هذا والعمل مستمر فى توثيق مواقع الآثار بالدرعية والمواقع الأخرى وتسويرها . كما تم شراء مخطوطات قديمة للقرآن الكريم ومجموعات من العملات الاسلامية . ووجهت الاهتمام بصفة خاصة الى انشاء المتاحف لاثاحة الفرصة للمواطنين لزيادة معرفتهم ووعيمهم وادراكهم لتراثهم الثقافى . ويجرى العمل لتأسيس وانشاء المتحف الوطنى والمتاحف الاقليمية والاسلامية .

٤/٢/٣/١٢ الخدمات الاعلامية :

شهدت الخدمات الاعلامية خلال خطة التنمية الثالثة تقدما ملحوظا من حيث توسعة نطاق التغطية وزيادة خدمات البث . لكن السمات الجديدة بالذكر تشمل تحسين أجهزة ارسال الاذاعى ومرافقه ، وذلك من خلال تحديث الاستوديوهات . حيث يتم حاليا تشغيل (١٧) محطة ارسال اذاعية ، كما يوجد (٥) محطات اضافية تحت الانشاء . ولكن لم يتم بعد تحقيق التغطية الاذاعية لكافة أجزاء المملكة . كما أن هناك زيادة فى تغطية ارسال التلفزيونى من (٣٥٪) الى (٨٠٪) من مساحة المملكة . وبدأت القناة التلفزيونية الثانية الخدمة فى عام ١٤٠٣هـ . ومن المؤشرات الأخرى لتوسع الخدمات زيادة ساعات الارسال ، والزيادة فى الانتاج المحلى ، والبرامج التعليمية ، وزيادة الوصلات السلكية واللاسلكية التى أتاحت نقل وتقديم مباريات كأس العالم فى كرة القدم ، وكأس آسيا ودورة الألعاب الأولمبية . كما زادت مكاتب توزيع المعلومات ، ومكاتب وكالة الأنباء السعودية من أنشطتها فى نشر المعلومات داخل المملكة وخارجها .

ووسعت الصحف تغطيتها باستخدام وسائل النقل عبر الأقمار الصناعية . لاصدار طبعات عالمية فى مواقع مختلفة فى آن واحد . وزادت شركات التوزيع عملياتها ، ووسعت مشاركتها فى توزيع المعلومات . كما توسعت وكالات الاعلان والعلاقات العامة فى تعزيز جهود تسويق الأعمال المحلية والأجنبية . ونتيجة مساندة القطاع الخاص ازدهرت خلال الخطة الثالثة الأنشطة الثقافية للفنانين والمؤلفين والموسيقيين والأدباء الوطنيين .

٥/٢/٣/١٢ قضايا أساسية :

الحفاظة على التقاليد وسط التغيير :

سوف تكون الحفاظة على التقاليد المرغوبة مع تشجيع التغيير التكنولوجى وتعزيزه من الأمور الرئيسية للأجهزة المسئولة عن الشؤون الثقافية والاعلامية والشبابية .

ان نقل التكنولوجيا الذى حدث نتيجة للتغيير المستهدف ناتج عن عدد من التقاليد الثقافية التى عززت الأنشطة الابداعية وساندها . والى اليوم فان التحديات التى تواجه بعض التقاليد والتغيرات الاجتماعية والثقافية

الأماكن التاريخية الإسلامية ، وسيتم تسجيل كل النقوش والكتابات التي على الصخور في كافة أنحاء المملكة .
كما سيتم مسح المناطق الساحلية لكشف آثار العصور القديمة الغارقة في الماء . وسوف يتم تطويع الحرف
اليديوية التقليدية لظهار المهارات فيها ، وتوثيقها عن طريق الفيديو ، وتعليم الشباب القدرة على اكتساب
المهارات .

الإعلام العام :

سوف يتم تنفيذ المشروعات المتصلة بتوسعة مجتمعات الخدمة التليفزيونية ، والمرسلات الإذاعية والاستوديوهات .
وسوف يتم استكمال تجهيزات دعم الخدمة ومرافقها . كما سيتم اعداد وتطوير الأساليب الملائمة لتقويم التجارب
مع برامج الإذاعة والتليفزيون ، ومعايير تحسين نوعية البرامج .

توسعة الأنشطة الاجتماعية :

ولتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة خارج حدود المنطقة وغرس روح تقدير البيئة المحلية ، والاستفادة من العمل
مع الآخرين ، سوف يتم انشاء معسكرات دائمة وأندية اضافية للشباب . وستقام معسكرات للكشافة ،
ومعسكرات ترفيهية سنوية ، مع رحلات محلية وعالمية ليتعرف الشباب من خلالها على أجزاء وطنهم ، وعلى
الأوطان الأخرى . وسوف تقام الكثير من مشروعات الخدمة العامة ومشروعات البيئة سنويا .

الرياضة :

تم تنمية المواهب الشبابية وتدريبها لخوض المنافسات المحلية والدولية ، كما يتم رفع مستويات اللياقة البدنية
والأداء . وسيستكمل انشاء مجمع الطب الرياضي بالرياض ، وستنشأ وحدات اضافية في مدن أخرى .
وسيكتمل انشاء المراكز الرياضية ، والساحات الشعبية ، والاستاد الدولي . وستنشأ عدد من الأندية الرياضية
البسيطة .

الابحاث :

سيتم التخطيط لتنفيذ دراسة على المدى الطويل عن نوعية الحياة العامة ، واستحداث أساليب ملائمة لضبط
المراقبة . وسيركز جزء من هذه الدراسة على تنمية السياحة المحلية ، ومناطق الترفيه . وسوف يتم تنفيذ دراسة
عن البدائل المتاحة للدعم المالى لأنشطة الاتحادات الرياضية ومستويات الرياضيين وكفاءتهم .

التدريب :

سوف يتم توفير منح دراسية وبعثات للخارج ، وذلك لنيل الدراسات المتقدمة والتدريب في المراكز المتخصصة في
مجالات المهارات المطلوبة في التجليد والتصوير الفوتوغرافي ، والعمارة ، وإدارة المتاحف . وستوفر برامج الآثار
والمتاحف التدريب على رأس العمل في أعمال المسح والحفر . كما سيتم تدريب أفراد في مجال الاتصالات السلوكية
واللاسلكية ، وإدارة الأنشطة الترفيهية ، والمواد المتعلقة بذلك . وسيتم تدريب الحكام والمدربين الرياضيين وقادة
الأنشطة الشبابية بمعهد التدريب الرياضي .

٣/٣/٣/١٢ نفقات البرنامج : للشئون الثقافية والاعلامية والشبابية

جدول (١١/١٢)

الشئون الثقافية* والخدمات الاعلامية ورعاية الشباب

نفقات البرامج

<u>مسمى البرنامج</u>	<u>اجمالي الخطة الرابعة</u>
	<u>مليون ريال</u>
<u>الرئاسة العامة لرعاية الشباب :</u>	
الانشاء	٤١٥٧٨
الصيانة والمواد والمعدات	١١٣٠٩
الرياضة	١٠١٣٥
التشغيل والادارة	٥٤٥٧
الثقافة	٥٣١١
الخدمات الاجتماعية	١٣٢٦
التدريب والأبحاث والاعلام العام	٨٨٠
<u>مجموع فرعى</u>	<u>٧٥٩٩٦</u>
<u>وزارة الاعلام :</u>	
التقدم النوعى	٦٣
تطوير المرافق	١٧١٩
الصيانة والأمن	٨٠٥
التشغيل والادارة	٣١٤٠
<u>مجموع فرعى</u>	<u>٥٧٢٧</u>
<u>دارة الملك عبد العزيز :</u>	
المكتبة والاصدارات والأبحاث	٩٤٥
انشاء المقر الثابت للدارة	١٩٦٣
<u>مجموع فرعى</u>	<u>٢٩٠٨</u>
<u>الاجمالي</u>	<u>١٣٦١٧٤</u>

* وردت نفقات برنامج ادارة الآثار والمتاحف ضمن الباب الخاص بالموارد البشرية .

٤/٣/٣/١٢ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

شهد القطاع الخاص نهضة ثقافية في الفن والعمارة الاسلامية والعربية ، وازداد الاحتكاك بالثقافات الأخرى في العالم . وتم افتتاح عدد من الاستوديوهات والمعامل ، ومحلات بيع الآثار الفنية . ويوجد في كثير من الفنادق الكبيرة معارض وصالات لعرض أعمال الفنانين ، والرسامين ، والحرفيين ، والترويج لمهرجانات الثقافة والمأكولات من مختلف مناطق العالم . كما خصصت المؤسسات التجارية الكبرى معارض لعرض أعمال الفنانين . وتم مساندة التأليف والأداء الموسيقى والشعر عن طريق الأروقة التقليدية ومجالس الأدب الخاصة . وهناك طلب متزايد على تسجيلات الأشرطة الموسيقية وأشرطة الفيديو تتم تليته عن طريق القطاع الخاص . ويقوم الناشرون في القطاع الخاص بتشجيع تأليف الكتب والمجلات والدوريات وترجمتها وطباعتها لمتخلف المهن والهوايات والفئات العمرية . وتمنح مؤسسة الملك فيصل الخيرية جائزة عالمية ، وتقوم بدعم الأبحاث في مجال الآداب والعلوم . وتدعم بعض المؤسسات الخاصة - بسخاء - احياء العمارة ، وترميم المنازل التقليدية وتجديدها .

وقد نمت بصورة ملحوظة هوايات جمع الأعمال الأدبية ، والفنية ، والحرف التقليدية ، والكتب والهوايات الخاصة بجمع الطوابع والعملات والمخطوطات . وسوف تستمر تنمية هذا النشاط وتوسعته في خطة التنمية الرابعة . وقد قام القطاع الخاص بدعم الأنشطة الشبابية والرياضية . وسيتم تنفيذ دراسة عن جدوى توسعة هذا الدور خلال الخطة الرابعة .

٥/٣/٣/١٢ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي :

تم انشاء مركز تليفزيون الخليج بالرياض وبدأ ارساله عام ١٤٠٤هـ . وسوف يسهل هذا المركز سبل التبادل والتعاون في انتاج البرامج التليفزيونية والأذاعية .

٤/١٢ الشؤون الدينية والعدل :

١/٤/١٢ نظرة عامه

المملكة العربية السعودية هي الدولة الرائدة بين الدول العربية والاسلامية التي اتخذت القرآن الكريم والسنة الشريفة دستورا لها . وهي تعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية منذ نشأتها . وبما أن المملكة قد شرفها الله بخدمة الأماكن المقدسة .. فان عليها واجبا كبيرا نحو الاسلام والمسلمين في شتى أنحاء العالم .

وتقوم المملكة من خلال الهيئات الدينية ووزارة العدل بالمحافظة على القيم الاسلامية ، وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها ، وضمان الاستقرار الاجتماعي . حيث تتولى رئاسة الحرمين الشريفين شؤون المسجد الحرام بمكة المكرمة ، والمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة . كما تقوم رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمحافظة على القيم والمبادئ الاسلامية ، وحث الناس على الالتزام بأوامر الله عز وجل ، واجتناب نواهيه . وتقوم رئاسة ادارات البحوث العلمية والأفتاء والدعوة والإرشاد بنشر الدعوة الاسلامية فى الداخل والخارج ، وباحكام الرقابة الدينية فى منافذ المملكة على المطبوعات ووسائل النشر والأعلام المقروءة والمرئية والمسموعة * ، مع ترجمة الكتب الدينية الى اللغات المختلفة ، وطبعها وتوزيعها فى الداخل والخارج .

* لمنع التسلل الفكرى والعقدى المعارض للشريعة الاسلامية .

وتتولى وزارة الحج والأوقاف المشاركة في توعية ضيوف الرحمن بأمر الدين والمناسك والعبادات ، وإنشاء المحطات لخدمتهم في كافة المنافذ على حدود المملكة ، وعلى كل الطرق البرية المؤدية الى مكة المكرمة والمدينة المنورة . وتتولى كافة القطاعات الدينية مسؤولية تربية المواطن المسلم تربية اسلامية صحيحة ، ونشر الثقافة الاسلامية مما يكفل توجيه المجتمع الاسلامي الوجهة الصحيحة المتأسسية بالسلف الصالح . وتقوم وكالة الوزارة للأوقاف والمساجد بإنشاء المساجد ، والاهتمام بالموجود منها ، وإدارة الأوقاف العامة والخاصة ، كما أنها مسؤولة عن تحسين المستوى السكني ، والخدمات لسكان الأربطة التي وقفها أهل الخير والاحسان على سكنى الفقراء والمساكين ، وتقوم أيضا بتطوير المكتبات الاسلامية الموقوفة وتحسينها ، كما تتولى صيانة مجمع الملك فهد للمصحف الشريف بالمدينة المنورة الى جانب تشغيله .

وتتولى وزارة العدل تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية التي هي الأساس للنظام القضائي . وتقوم الوزارة بتقديم خدماتها القضائية فيما يتعلق بالقضايا الجنائية والمدنية عبر المحاكم الشرعية ، وتقوم كتابات العدل باعتماد الشهادات المطلوبة نظاما للمعاملات الرسمية والتجارية والشخصية ، كوثيق العقود والرهن ، وتسجيل المبيعات وشهادات استحقاق معاشات الضمان الاجتماعي .

الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة :

٢/٤/١٢

بلغ اجمالي مساحة الحرم المكي الشريف (٢١١) ألف متر مربع ، تستوعب ما بين (٣٠٠ - ٤٠٠) ألف مصلى ، كما يتم شغل الساحات الموجودة حول الحرم المكي للصلاة فيها في فترات الحج وشهر رمضان المبارك ، وتقدر طاقته الاستيعابية بأكثر من مليون مصلى .

ويتم ارشاد المسلمين في أمور دينهم ودنياهم عن طريق مجلس يضم نخبة مختارة من أصحاب الفضيلة العلماء . ويستقبل معهد الحرم المكي أبناء العالم الاسلامي لتأهيلهم ليكونوا دعاة الى الله على بصيرة في بلادهم . وتبلغ مساحة الحرم النبوي الشريف والمظلات التابعة له (٨١,٥٠٠) متر مربع . ويجرى حاليا اعداد الدراسات الخاصة بالتوسعة الثانية لاتاحة الراحة للمصلين وسيباشر في التنفيذ . وتضم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٦) فروع ، يتبعها (٣٧٤) مركزا تنتشر في أنحاء المملكة .

ويبلغ عدد مراكز الدعوة التابعة لرئاسة ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد أحد عشر مركزا داخل المملكة ، كما أن لها مراكز في دول الخليج العربي منتشرة في كل من البحرين ، ودى ، وقطر ، وأم القوين ، والفجيرة ، وقد بلغ عدد المكاتب المعتمدة للدعوة في الخارج في عام ١٤٠٣هـ (٣٦) مكتبا في أفريقيا ، وأوربا ، وأمريكا ، واستراليا ، وآسيا ، وبلغ عدد الدول التي يوجد بها دعاة تابعون للرئاسة في عام ١٤٠٤/٤٠٣هـ (٨٢) دولة في مختلف القارات (وارتفع عدد الدعاة الى ١١٧١ داعيا في الخارج) ، وبلغ عدد المكاتب التابعة للإدارة العامة لشؤون المصاحف والمطبوعات (١٣) مكتبا ، وذلك للرقابة على المطبوعات والصحف الأجنبية ، وقد بلغ عدد المصاحف والمطبوعات التي تم مراجعتها وفحصها - في جزء واحد من مداخل المملكة وهي مطارات الملك خالد ، والملك عبدالعزيز ، والظهران - الآتي :

(٢٢٤٩٠) مصحفا وتقريراً (عربي/ انجليزي/ أردو) .

(١٣٨٠٠) شريط مسجل .

(٣٦٨٤٠) صحيفة أجنبية ومحلية .

(٤٥٠٠) مجلة محلية وأجنبية .

وتعتبر وكالة الأوقاف هي الجهة التي تتولى شئون الأوقاف الخيرية العامة وترعاها ، وتتولى حق الرقابة والإشراف على الأوقاف الخيرية الخاصة أيضا ، وتقوم كذلك بمعالجة أوضاع سكان الأريطة وتحسين مبانيها . كما تشرف الوكالة على عدد من المكتبات الموقوفة في كل من مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، وجدة ، والطائف ، والقصيم ، وتضم هذه المكتبات كتباً ومخطوطات كثيرة ونادرة ، وقد جرى تحقيق بعضها . وتضطلع وكالة الوزارة لشئون المساجد بتنفيذ المشروعات الخاصة بإنشاء المساجد ومصليات الأعياد وترميمها ، وقد بلغ اجمالي المساجد التي تشرف عليها الوكالة (٢٠٣٥٧) مسجداً في كافة أنحاء المملكة يتولى أمرها (٢٠٣٥٧) إماماً ، و (٢٠٥١٢) مؤذناً ، و (١٢٠٢١) خادماً .

وتقوم وكالة وزارة الحج والأوقاف لشئون الحج بتقديم الخدمات والتسهيلات لضيوف الرحمن ، ولقد انخفض عدد الحجاج من (٢٠٥) مليون حاج في عام ١٤٠٣هـ الى (١٣) مليون في عام ١٤٠٤هـ ، وانخفض عدد الحجاج القادمين من خارج المملكة بنسبة (١٠٪) ، وتم وضع ضوابط لعدم تكرار أداء فريضة الحج من قبل المقيمين في المملكة من غير السعوديين مما أدى الى انخفاض العدد الى أكثر من (٦٦٪) في عام ١٤٠٤هـ . أما بالنسبة للخدمات القضائية فعلى الرغم من أنه لم يتم خلال الخطة الثالثة تحقيق كل الأهداف المحددة لنشر هذه الخدمات فقد ازداد عدد القضايا المنظور فيها أمام المحاكم بنسبة (٢٣٪) ، وتوسعت المرافق تبعاً لذلك ، كما ازدادت معاملات كتابات العدل بنسبة (١٢٪) ، وذلك نتيجة لزيادة الطلب على تلك الخدمات .

قضايا اساسية :

١/٢/٤/١٢

- عزوف الخريجين عن العمل في مناطق المملكة النائية والهجر والبهادى .
- وجود (٣٠٧) وظائف شاغرة للدعوة في الخارج .
- ضعف الجهاز الادارى ، وحاجة الكثير من موظفى القطاعات الدينية الى التدريب والابتعاث .
- عدم وجود رقابة فعلية على أعمال الدعاة في الخارج .
- وجود صعوبات ادارية وتنظيمية مما يستدعى ادخال أساليب الادارة الحديثة التي من شأنها تحسين الأداء ، وتحقيق الاستفادة القصوى من القوى البشرية .

زيادة التخصص في الخدمات القضائية :

ستكون زيادة التخصص في الخدمات القضائية - استجابة للنمو الاجتماعى والاقتصادى - مسألة رئيسية ، حيث يتضح من أرقام القضايا والمعاملات التجارية والقضائية أنها في زيادة مستمرة ، اذ زاد عدد القضايا المنظور فيها أمام المحاكم بنسبة (٢٣٪) ، وهذه القضايا متشعبة في جميع المجالات المتخصصة ، (ويطلب الأمر احداث محاكم تجارية ، ومحاكم عمالية ، والتوسع في انشاء محاكم المرور ومحاكم الاحداث) .

القوى البشرية والعدل :

تعتبر وفرة القوى البشرية وقبول العمل في وظائف الخدمات القضائية مسألة أخرى . وحيث ان القضاة وكتاب العدل يجب أن يكونوا من السعوديين فان الخدمات القضائية ليس بإمكانها توظيف غير السعوديين كما هو الحال في العديد من الجهات الأخرى التي تقوم بتقديم الخدمات . وبالتالي فان هذا يؤدي الى تقييد الخدمات التي يمكن أن توفرها الخدمات القضائية ، ويوضح عدم استطاعتها تحقيق بعض الأهداف المحددة في الخطة الثالثة . وسوف تكون هناك محاولات خلال الخطة الرابعة لتقديم دورات تدريبية ، لرفع مستوى بعض الموظفين العاملين

حاليا وكتاب العدل ، وذلك بالتعاون مع معهد الادارة العامة والجامعات ، وسيتم تقديم مناهج ومواد دراسية جديدة في العلوم التجارية وقوانينها في كليات العلوم الادارية بالجامعات اضافة الى كليات الشريعة ، مما سيوسع قاعدة التوظيف للخدمات القضائية ، ويساعدها في التغلب على واحدة من العقبات الرئيسية ، وتحسين قدراتها لتقديم الخدمات .

المحاکم التجارية والقطاع الخاص :

تعتبر مسألة احداث المحاکم التجارية من المسائل التي تتطلب حلا خلال الخطة الرابعة ، وذلك استجابة لاحتياجات القطاع الخاص لهذا النوع من المحاکم ، حيث ارتفع كم المعاملات التجارية استجابة للنمو الاقتصادى بالمملكة .

الحفاظة على القيم الاسلامية والسلوك العام :

إن التطور الاقتصادى السريع فى المملكة خلال فترات خطط التنمية الثلاث قد أدى الى وجود العمالة الأجنبية المختلفة فى دياناتها وثقافتها وعاداتها ، وهذا الأمر يتطلب التوسع فى نشاطات القطاعات الدينية المختلفة ، للمحافظة على القيم الاسلامية وعادات البلاد وتقاليدها ، للحيلولة دون تسرب الظواهر الاجتماعية الغربية على القيم الاسلامية وعادات البلاد .

خدمات الحج :

على الرغم من الانخفاض العام فى عدد الحجاج فى عام ١٤٠٤هـ فان مسألة توفير الخدمات خلال موسم الحج ستستمر ، لأنها تعد احدى المسائل الأساسية للتنمية حيث يفتد الى المملكة سنويا مئات الألوف من المسلمين لأداء فريضة الحج مما يتطلب تخطيط الموارد واستخدامها ، والتعاون بين العديد من الجهات الحكومية لتسهيل أداء مناسك الحج الذى يعتبر أكبر تجمع بشرى فى العالم .

استراتيجية التنمية :

٣/٤/١٢

تركز أهداف المملكة التنموية بعيدة المدى على الأهمية القصوى للأسس الاسلامية للأخذ بيد المجتمع نحو الأفضل ، ولذا تبدأ الاستراتيجية الوطنية بالهدفين التاليين :

- ١ — الحفاظة على القيم الاسلامية ، وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها .
- ٢ — الدفاع عن الدين والوطن ، والحفاظة على الامن والاستقرار الاجتماعى للبلاد .

الأهداف والسياسات :

١/٣/٤/١٢

الأهداف :

- ١ — الاستمرار فى تنشئة المواطن السعودى تنشئة اسلامية ، ونشر الثقافة الاسلامية والحفاظة على التراث والقيم الاسلامية .
- ٢ — تطوير الحرمين الشريفين وتوسعتها .
- ٣ — تنمية موارد الأعيان ، وتحسين الخدمات الموقوفة من أجلها .
- ٤ — توفير الخدمات والتسهيلات لضيوف الرحمن .

- ٥ — تطوير مصنع كسوة الكعبة في مكة المكرمة .
 - ٦ — بيان أحكام الشريعة الإسلامية في الداخل والخارج .
 - ٧ — التوسع في نشر الخدمات القضائية ، ورفع مستوى فعاليتها .
 - ٨ — تيسير سبل التقاضي ، وسرعة الفصل في المنازعات بالمحاكم .
 - ٩ — رفع كفاية القوى البشرية .
 - ١٠ — تحسين الإدارة وتنظيمها .
- ولتحقيق الأهداف السابق ذكرها تقترح الخطة الرابعة السياسات التالية :-
- ١ — نشر الخدمات الدينية وتطويرها في الجهات غير المشمولة بخدماتها ، وفي الجهات القائمة .
 - ٢ — الاهتمام بالمساجد القائمة ، وبناء مراكز اسلامية مكتملة المرافق في المدن الرئيسية .
 - ٣ — اقامة المساجد في كافة الأحياء تسهيلا للمواطنين لأداء الشعائر الإسلامية .
 - ٤ — سد المنافذ أمام محاولات التسلل الفكرى ، والعقدي المعادى للإسلام .
 - ٥ — دراسة المشكلات الاجتماعية ، ومواجهة ما يبدو من ظواهر منحرفة عن المبادئ الإسلامية .
 - ٦ — تطوير المناطق المحيطة بالحرم المكي الشريف وتحسينها ، وإيجاد مكان اضافى يتسع لنصف مليون مصل .
 - ٧ — دراسة وتوسعة وإدارة المسجد النبوى الشريف ، وتطوير المنطقة المحيطة به .
 - ٨ — انشاء ادارة عامة لمؤسسات الطوافة .
 - ٩ — تكملة وانشاء محطات للخدمات العامة للحدجيج في جميع منافذ المملكة ، والطرق المؤدية الى الاماكن المقدسة .
 - ١٠ — ضبط أعيان الأوقاف ، واستثمار عائداتها وتنميتها .
 - ١١ — تطوير المكتبات الإسلامية الموقوفة وتحسينها .
 - ١٢ — تحسين الخدمات لسكان الأريطة .
 - ١٣ — تطوير مصنع كسوة الكعبة وتنويع انتاجيته .
 - ١٤ — نشر الدعوة الإسلامية في الداخل والخارج عبر وسائل الاعلام المختلفة ، وتنظيم اقامة الندوات والمؤتمرات الإسلامية .
 - ١٥ — التنسيق بين الجامعات والهيئات التعليمية والدينية والاجتماعية القائمة في مجال اعداد الدعاة والأبحاث والتدريب .
 - ١٦ — اصدار الموسوعة الدائمة للفتاوى .
 - ١٧ — زيادة عدد المحاكم العامة ، لتوسيع انتشار الخدمات القضائية في المدن بما يتناسب واحتياجات المواطنين .
 - ١٨ — إيجاد محاكم متخصصة للفصل في المنازعات ذات الصبغة الخاصة ، ودراسة تعيين خريجات كليات الشريعة بمحاکم الضمان والأنكحة ان جاز ذلك شرعا .
 - ١٩ — اجراء الدراسات اللازمة لتحديد مستوى عدد القضايا المنظور فيها أمام لجنة الفصل في المنازعات التجارية في وزارة التجارة ، ولجان العمل ، وتسوية خلافات العمال في وزارة العمل والشئون الاجتماعية .
 - ٢٠ — تحديد مواقع المحاكم التجارية ومحاکم العمال .
 - ٢١ — زيادة عدد كتابات العدل استنادا الى عدد السكان والتوزيع الجغرافى .
 - ٢٢ — تدريب منسوى القطاعات الدينية بالتعاون مع المعهد العالى للقضاء والجامعات الإسلامية .

- ٢٣ — التدريب الإداري بمعهد الإدارة العامة ، وتدعيم القطاعات الدينية بالكفاءات المؤهلة .
- ٢٤ — إعادة تنظيم الهيكل الإداري لوزارة الحج والأوقاف ، ورئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد .
- ٢٥ — ادخال نظام الحاسب الآلي ، ليشمل بعض القطاعات الدينية ، ووزارة العدل ، واستخدام الأنظمة الحديثة لحفظ المعلومات وتسهيل الأعمال الإدارية والمالية .
- ٢٦ — اجراء دراسات انشاء السجل العقارى ، وتعديل النظام القضائى ، ودراسة شاملة لتأثير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النظام القضائى .

البرامج : ٢/٣/٤/١٢

الدراسات والانشاءات :

سيتم تطوير منطقة الحرم المكى الشريف بمكة المكرمة وتحسينها ، وذلك باضافة مساحات جديدة للساحات من جهة سوق الذهب والشامية والشبيكة ، وفرشها مع الساحات القائمة بالرخام المقاوم للحرارة ، لايجاد مكان اضافى لنصف مليون مصل ، لتصبح طاقته الاستيعابية (١٥٠) مليون مصل ، واقامة بعض المظلات ومواقف للسيارات وخزان للمياه وحمامات ومحطة كهرباء ، وتحسين أسلوب الوصول الى الطابق الأول ، كما يتضمن ذلك اجراء الدراسات الخاصة بتوسعة الحرم النبوى الشريف ، وتطوير المنطقة المحيطة به ، وتجديد الأشغال النحاسية داخل الحرم النبوى الشريف ، وتجديد وتكسية القبة أعلى الحجره الشريفه ، وترميم الجدار القبلى للكسوة الرخامية للمبنى القديم ، واستكمال ترميم الأعمدة الحجرية ، وكذلك استكمال مبنى رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد ، وانشاء (٢٥٠) مسجدا فى كافة انحاء المملكة ، وخمسة مراكز اسلامية فى كل من الرياض وجدة والدمام ، وانشاء مصليات للأعياد ، واستكمال المساجد التى تحت التنفيذ ، واحلال مباني مسلحة للمساجد المبنية بالطين فى كل من الرياض والقصيم ، وتوسعة مصنع الكسوة بمكة المكرمة ، وتجهيزه بالمعدات الحديثة ، واستكمال برنامج المكتبات العامة ، ومباني وزارة الحج والأوقاف فى كل من الرياض وجدة ومكة المكرمة ، و اجراء الدراسات الفنية ، وتحسين خدمات المرافق العامة لمباني الاسكان .

وسيم استكمال ثلاث محطات رئيسية للحجاج فى كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة ، ودراسة انشاء خمسة عشر محطة جديدة للحجاج على الطرق البرية المؤدية الى كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة ، مع توفير الخدمات الأساسية ومكاتب التوعية والإرشاد الدينى ، وانشاء محطات وخزانات ومظلات وتحسينها ، وتحديد العلامات بمنطقة المشاعر ، ومراكز لإرشاد الحجاج ، ومكتب لشتون الحج ، ومعارض للتوعية الاسلامية ، ومبنى وكالة وزارة الحج بمبنى . هذا بالاضافة الى استكمال خمسة عشر مبنى لجمعيات الدوائر الشرعية والمحاكم واحلال عشرين مبنى جديدا للمحاكم القائمة .

الإدارة :

ويهدف هذا البرنامج الى رفع كفاءة الموظفين حيث يتم تدريبهم فى معهد الإدارة العامة بفرعه الثلاثة ، وسيتم تنظيم تدريب خاص لرجال هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالتعاون مع الجامعات الاسلامية فى المملكة ، كما سيتم تدريب الدعاة الى الله فى الداخل والخارج ، وكذلك فى دول الخليج العربى .

وسيم تنظيم برنامج تدريب خاص للعاملين فى كتابات العدل ، وكتاب الضبط والأعمال المالية والإدارية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة .

التشغيل والصيانة :

ويشمل تشغيل وصيانة مجمع الملك فهد للمصحف الشريف بالمدينة المنورة ، وصيانة الحرم المكي الشريف ، والحرم النبوي ، وصيانة مبنى رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ، والمساجد والمباني الخاصة بوكالتي وزارة الحج والاقواف لشئون الأوقاف والحج ، وكذلك صيانة مرافق وزارة العدل ومنشآتها .

التوسع في تقديم الخدمات :

سيتم التوسع في ايصال خدمات الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وذلك باحداث خمسة وسبعين مركزا للهيئة في كافة مناطق المملكة .

كما سيتم في رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ايجاد ادارات تخصصية ، وهي : (ادارة شعون المصاحف ، وادارة المراقبة الدينية على المطبوعات العربية ، وادارة المراقبة الدينية على المطبوعات الأجنبية والترجمة ، وادارة المراقبة الدينية على الصحف والمجلات ، وادارة المراقبة الدينية على النشر والاعلام) . هذا بالإضافة الى دعم مكاتب الرقابة الدينية في بعض منافذ المملكة بالموظفين المؤهلين ، لمنع التسلسل الفكري المعارض للشريعة الاسلامية .

وسيتم انشاء محاكم للتمييز في كل من المنطقة الشمالية والشرقية ، واحداث (٢٥) محكمة عامة جديدة يتم تحديد مواقعها بمعرفة المجلس الأعلى للقضاء ، وانشاء خمس محاكم للأحداث ، وخمس محاكم للضمان والأنكحة ، وستتم دراسة امكانية الاستعانة بخريجات كليات الشريعة للعمل في محاكم الضمان والأنكحة باحثات في مجال شؤون المرأة والأحداث والأطفال القصر ان جاز ذلك شرعا ، وكذلك سيتم احداث ثلاث محاكم للمرور ، واجراء دراسات لتحديد مدى الحاجة الى المحاكم التجارية ، ومحاكم العمال ، والبدء في احداث هذه المحاكم . كما سيتم احداث جهاز الخبراء ، لتقديم الرأي الفني الذي يكون عوناً للقاضي والاستفادة من بيوت الخبرة الخاصة (كالأطباء والمهندسين الانشائيين .. الخ) .

كما سيتم افتتاح وحدة متابعة في المحاكم الرئيسية ، لمتابعة سير القضايا ، وخاصة قضايا السجناء ، والأموار المستعجلة ، ونشر مواعيد الجلسات . كما سيتم خلال الخطة الرابعة التوسع في خدمات كتابات العدل . كذلك ستجرى دراسة السجل العقارى وانشاؤه ، ودراسة أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النظام القضائى ، ودراسة تعديلات النظام القضائى ، ودراسة نظام ادارة المعلومات ، واستخدام الحاسب الآلى والتقنية الحديثة في حفظ المستندات والوثائق ، وتخزين المعلومات واسترجاعها ، وتطوير نظام المعلومات الخاصة بالسجل العقارى وسجلات المحاكم .

وسوف يتم دعم جهاز المراقبة والمتابعة برئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بذوى الكفاءات ، والاستفادة من الحاسب الآلى بها . كما سيتم تنظيم جهاز وزارة الحج والأوقاف وتحسين مستوى أداء الخدمات المقدمة ، وادخال النظم الحديثة لحفظ المعلومات . وانشاء الادارة العامة لمؤسسات الطوافة .

الأوقاف والأربطة :

يهدف هذا البرنامج الى تحسين أوضاع سكان الأربطة ، ورفع المستوى السكنى والاجتماعى لهم ، وذلك بانشاء أربعة أربطة في جدة ، وثلاثة في مكة ، وشراء عمارتين في المدينة المنورة ، وسيتم التمويل من غلال الأعيان الموقوفة وفقا لشروط الواقفين . هذا وسيتم حصر أعيان الأوقاف وضبطها ، لامكان استثمارها على الوجه الشرعى .

النشر وتحقيق المخطوطات :

سيتم تحقيق المخطوطات ، والحفاظ على التراث الاسلامي ، وتشجيع أعمال التأليف الديني ، وتأمين الكتب الدينية وتطويرها ، وتوزيعها في الداخل والخارج ، وتأمين مطبعة لرئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ، وطبع الكتب الاسلامية خارج المملكة في كل من المغرب العربي ، وأوروبا ، ودول شرق آسيا ، وأمريكا الشمالية والجنوبية باللغات المختلفة ، وسيجرى خلال فترة الخطة ايجاد جهاز لتنظيم الفتاوى وتبويبها ، واصدار الموسوعة الدائمة للفتاوى في (٤٠) مجلدا .

التوعية ونشر الدعوة الاسلامية :

سيتم افتتاح خمسة مراكز للدعوة الاسلامية في مناطق مختلفة من المملكة ، ومركزين للدعوة الاسلامية في دولة الامارات العربية المتحدة . كما سيتم تثقيف حجاج بيت الله الحرام وتوعيتهم بأمر الدين والمناسك والعبادات عن طريق كافة وسائل التوعية المقروءة والمسموعة والمرئية .

نفقات البرامج : الشؤون الدينية والعدل ٣/٣/٤/١٢

يوضح الجدول (١٢/١٢) الآتي المصروفات المعتمدة في خطة التنمية الرابعة لكل برنامج من برامج الشؤون الدينية والعدل .

جدول (١٢/١٢)

الشؤون الدينية والعدل

نفقات البرنامج

اجمالي الخطة الرابعة	الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين
(مليون ريال)	
٦٣٠	الادارة والمواد
٤٣٦	الصيانة
٦٧	تجديد مبنى المسجد النبوي الشريف
* ١١٣٣	مجموع فرعي

* لايتضمن مبلغ (٧٦١٠) مليون ريال الخاص بتطوير منطقة الحرم المكي الشريف والمدرج في خطة وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

تابع جدول رقم (١٢/١٢)

اجمالي الخطة	الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف
الرابعة	والنهي عن المنكر :
(مليون ريال)	الادارة
٨٤٠ر٠	توسعة الخدمات
٧٩ر٠	التدريب
٣ر٠	
<u>٩٢٢ر٠</u>	مجموع فرعى
	رقاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد :
٨١٣ر٣	الادارة والتدريب
٧٤ر٧	تحقيق المخطوطات والتراث الدينى والترجمة والطبع والتوزيع
٣٨ر٨	إحكام الرقابة الدينية على المطبوعات ووسائل النشر والاعلام
٣٤ر٣	نشر الدعوة الاسلامية
٢١ر٠	الصيانة
١٧ر٩	تحسين كفاءة الأداء الوظيفى
١ر٠	المشاريع التى تحت التنفيذ
<u>١ر٠٠١ر٠</u>	مجموع فرعى
	وزارة الحج والأوقاف :
	وكالة الوزارة لشئون الأوقاف *
٤ر٧٢٠ر٧	الادارة والتدريب
٣ر٣٠٥ر٠	التشغيل والصيانة **
٢ر٦٨٢ر٦	انشاء المساجد والمراكز الاسلامية
٣٨٨ر٣	تطوير مصنع الكسوة
١٦٩ر١	المشاريع التى تحت التنفيذ
٧٤ر٠	تطوير الأربطة
٣٠ر١	التنظيم والتطوير
١٠ر٢	ضبط الأعيان الموقوفة وتسجيلها
<u>١١ر٣٨٠ر٠</u>	مجموع فرعى

* تشمل وكالة الوزارة لشئون المساجد .

** منها ٤٨٦ مليون ريال لتشغيل مجمع الملك فهد للمصحف الشريف وصيانه سنويا .

تابع الجدول رقم (١٢/١٢)

<u>اجمالي الخطة الرابعة</u>	<u>وكالة الوزارة لشئون الحج</u>
(مليون ريال)	
٦٦٠ر٥	انشاء محطات على الطرق البرية
٢٢٩ر٨	الادارة والتدريب
٥٤ر٠	المشروعات التي تحت التنفيذ
٣٣ر٨	التوعية الاسلامية
٢١ر٠	الصيانة
٤ر٩	التطوير
<u>١ر٠٠٤ر٠</u>	<u>مجموع فرعى وزارة العدل</u>
٢ر٠٧٥ر٠	التشغيل والادارة
٤٠٧ر٠	الانشاءات
٣٥٦ر٥	الصيانة والمواد والتجهيزات
١٥١ر٤	المحاكم
٢٦ر٥	الأبحاث والتوثيق
٢٥ر٠	التدريب
٢٠ر٠	كتابات العدل
<u>٣ر٠٦١ر٤</u>	<u>مجموع فرعى</u>
<u>١٨ر٥٠١ر٤</u>	<u>مجموع كلي</u>

٤/٣/٤/١٢ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

تعتبر مشاركة القطاع الخاص فى أنشطة الشؤون الدينية من الصفات المميزة للمجتمع الاسلامى ، حيث يقوم بعض افراد المجتمع ببناء المساجد والمشاركة فى أعمال البر والاحسان .

٥/٣/٤/١٢ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجى :

تشارك وزارة العدل فى اجتماعات وزراء العدل لدول مجلس التعاون الخليجى .

الفصل الثالث عشر

التجهيزات الاساسية

١٣ - التجهيزات الأساسية

مقدمه

تم في هذا الفصل مراجعة التقدم الذى تحقق في مجال توفير شبكة متكاملة من التجهيزات الأساسية في المملكة ، وتشمل :

- التجهيزات الأساسية للنقل .
- عمليات النقل .
- البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .
- البلديات والأشغال العامة .
- الاسكان .

ويتضمن هذا الفصل أيضا عرضا موجزا لأهداف القطاع العام وسياساته خلال فترة خطة التنمية الرابعة اضافة الى تحديده لنفقات البرامج التى ستنفذها الجهات الحكومية .

١/١٣ النقل

١/١/١٣ نظرة عامه

يعد قطاع النقل قطاعا هاما في بلد كالمملكة العربية السعودية يتسم باتساع رقعته وتباعد تجمعاته السكانية . وفي الوقت الذى يظل فيه النقل البرى هو الوسيلة الرئيسية لحركة البضائع والركاب بين المدن شهدت شبكة النقل الجوى تطورا كبيرا ، حيث قامت الخطوط «السعودية» بنقل حوالى (٢٠٪) من اجمالى المسافرين بين المدن ، وترتفع هذه النسبة بين المدن التى تفصل بينها مسافات كبيرة . وتولت وسائل النقل العام من طائرات ، وحافلات ، وسكك حديدية ، وسيارات أجرة ، نقل حوالى (٣٠٪) من عدد المسافرين بين المدن . ويتم نقل جميع البضائع تقريبا على الطرق البرية ، الا أن السكك الحديدية قد تسهم اسهاما متزايدا الأهمية في حركة نقل البضائع بين الدمام والرياض . كما أن اسهام خطوط أنابيب نقل الزيت والغاز بات ذا أهمية . ومعظم البضائع التى تصل الى المملكة تمر بمينأى جدة والدمام . ومع نهاية خطة التنمية الثالثة ستبلغ حصة النقل البرى (٨٠٪) من حركة الشحن بينما تبلغ حصة خطوط الأنابيب (١٦ر٥٪) ، أما السكك الحديدية فسيكون نصيبها (٣ر٥٪) .

وقد استمر ازدياد حجم حركة النقل بمعدلات نمو مرتفعة خلال النصف الأول من خطة التنمية الثالثة ، ومعدلات نمو أقل خلال النصف الثانى ، وكان هذا الاتجاه واضحا في حركة النقل الدولية . وقد فاقت مصروفات الدولة على قطاع النقل توقعات الخطة لتلك الفترة من حيث الأرقام المطلقة والنسب المتوقعة . ولعل هذا يفسر كون العرض في قطاع النقل أكثر ملاءمة للطلب عند نهاية الخطة الثالثة مقارنة بما كان عليه في بدايتها .

وتعد التجهيزات الأساسية لقطاع النقل الموجوده حاليا ملائمة في أغلب أجزائها وكافية لتلبية المتطلبات المتوقعة لخطة التنمية الرابعة ، ولذلك سيكون التركيز على استكمال المشروعات الجارى تنفيذها ، وزيادة كفاءة التشغيل والصيانة خلال فترة الخطة .

٢/١/١٣ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة

١/٢/١/١٣ النقل الجوي (السعودية)

تمكنت المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية من تحسين مركزها حيث اوضحت الآن تعدد من بين أكبر خمس عشرة شركة خطوط دولية فيما يتعلق بعدد الركاب الكيلومترى الأيرادى على الرحلات المنتظمة . وكما يتضح من الجدول رقم (١/١٣) ، فقد ارتفع عدد الركاب المنقولين عليها من (٩٥٥) مليون في عام ١٤٠٠هـ الى (١١٢٤) مليون راكب في عام ١٤٠٣هـ . ويعزى هذا النمو الى زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل في المملكة خلال فترة خطة التنمية الثالثة . وقد ارتفع في الوقت نفسه معدل مسافة الرحلات من (١٠٠٠) كم تقريبا الى (١٢٨٠) كم ، مما أدى الى زيادة عدد الركاب الكيلومترى الأيرادى بحوالى (٤٧٪) خلال نفس الفترة .

جدول (١/١٣)

حركة النقل للخطوط السعودية خلال خطة التنمية الثالثة

المؤشرات	١٤٠٠هـ	١٤٠٣هـ	١٤٠٥هـ*
عدد الركاب الكيلومترى الأيرادى (بالملايين)	٩٩٣٨	١٤٦٢١	١٦٧١٤
نسبة تحقيق الهدف المحدد في الخطة الثالثة	%٩٤	%٩٨	-
القوى العاملة	١٨٧٧٥	٢٢٣٥٤	٢٤٢٦٦
نسبة تحقيق الهدف المحدد	%١٠٢	%٩٨	-
عامل الحمولة	%٦٠	%٦٧	%٦٤
نسبة تحقيق الهدف المحدد	%٩٠	%١٠٢	-

* تقديرى .

وكان لدى السعودية (٦٢) طائرة فى عام ١٤٠٤هـ بالمقارنة بـ (٢٨) طائرة فى عام ١٣٩٩هـ . ويشتمل أسطولها على (٢٦) طائرة جديدة : منها خمس من نوع ترايستار ل (١٠١١) ، وعشر من نوع بوينج (٧٤٧) وأحدى عشرة من نوع إيرباص (أ٣٠٠) . وقد أدى التوسع فى أسطول السعودية الى تقليص الاعتماد على الطائرات المستأجرة .

ويتم حاليا اجراء جميع مراحل الصيانة الفنية الأساسية لطائرات الترايستار ، وأعمال التجهيب للمحركات وبعض مراحل الصيانة الفنية لطائرات البوينج (٧٤٧) داخل المملكة . وقد واجهت الخطوط السعودية صعوبة فى اجتذاب السعوديين للأعمال الفنية كصيانة الطائرات .

وفى نهاية خطة التنمية الثالثة بدأت الرحلات الداخلية تعاني من عدم ملائمة نوع الطائرات - ومعظمها من الطائرات الضخمة ذات الهياكل العريضة - لقدرة مطارات المملكة على استقبال مثل هذه الطائرات . ويقتصر استخدام الطائرات الضخمة حاليا على أربعة مطارات فى المملكة هى مطارات : الرياض ، وجدة ، والظهران ، وأبها .

ويوضح الجدول رقم (٢/١٣) أن مطارات المملكة يتوقع ان تخدم (٢٨٨) مليون راكب فى عام ١٤٠٥هـ ، أى بنسبة زيادة سنوية قدرها (٧٪) عن عام ١٤٠٠هـ . وستستوعب المطارات الرئيسية الثلاثة ما يعادل (٨٠٪) من حركة الركاب . وقد سجل مطار الملك خالد الدولى بالرياض أعلى معدل للنمو ، ويرجع ذلك بشكل رئيسى الى زيادة الرحلات الدولية .

جدول رقم (٢/١٣)
توزيع حركة الركاب بمطارات المملكة خلال خطة التنمية الثالثة

(الفلاحون والمهاجرون بالملايين)

الطيران	١٩٤٠٠	١٩٤٠٣	١٩٤٠٥ *
المملك عبد العزيز الدولي بجده	٢٥	٨١	٩٢
مطار الملك خالد الدولي بالرياض	٥٣	٦٦	٨٧
مطار المنطقة الشرقية الدولي	٣٣	٤٣	٤٩
المطارات الأخرى	٤٠	٤٩	٥٨
المجموع	٢٠١	٢٣٩	٢٨٦

* تقديري

أُفتتح مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة في عام ١٩٤٠م بطاقة استيعابية تقدر بحوالي ثمانية ملايين راكب في السنة . كما تم افتتاح مطار الملك خالد الدولي في عام ١٩٤٤م بطاقة سنوية مستهدفة تبلغ (١٨) مليون راكب في العام . وبدأ في عام ١٩٥٣م بإنشاء مطار الجديد في المنطقة الشرقية ، وستكون المرحلة التشغيلية الأولى لهذا المطار قادرة على خدمة عشرة ملايين راكب .
وتم خلال فترة خطة التنمية الثالثة استكمال إنشاء مطار الباحة الجديد ، والمرحلة الثالثة من مطار الظهران ، ومطار الاحساء الجديد ، ومشروع تحسين مهبط الطائرات بالطائف .
في عام ١٩٤٤م اكتمل برنامج تحسين مراقبة الحركة الجوية ، وتم تطوير القوانين والأنظمة الوطنية للطيران المدني ، كما تم تنفيذ برنامج اختبار وتدريب أفراد طاقم الملاحة الجوية على طائرات (سي ١٣٠) التابعة للقوات الجوية الملكية ، كما تم في عام ١٩٤٣م رفع مستوى قدرة جميع المطارات على الاستجابة لمخاطر حالات الطوارئ والحصول بها إلى المستويات الدولية .

٢/٢/١٣ **التنقل على الطرق البرية**

ان تنفيذ البنية الأساسية لشبكة الطرق في المملكة يكاد يكون قد اكتمل ، حيث تم ربط كافة المدن الرئيسية والعديد من المناطق الريفية بعضها ببعض ، كما تم تسهيل وصول الحجاج إلى مكة والمدينة ، بالإضافة إلى استكمال الأجزاء الرئيسية من الطرق السريعة ومنها طريق الرياض / الحجاز الذي يبلغ طوله أكثر من (١٣٧٣) كم ، وطريق الرياض / القصيم وطوله (٣٥٣) كم ، وطريق السلم / الرياض وطوله (٣٨٨) كم ، وطريق مكة / المدينة وطوله (٥١٣) كم ، وطريق الرياض الدائري وطوله (١٤٠) كم . وقد فاقت الاجزات الأعداد المحددة لخطة التنمية الثالثة كما يبين من الجدول (٣/١٣) .

الجدول رقم (٣/١٣)

الطرق المكتملة خلال فترة خطة التنمية الثالثة

نوع الطريق	طول الطريق بالكيلومترات	النسبة المئوية لتغطية الأهداف المحددة
الطرق الرئيسية	٦٦٦٠	١٢١
الطرق الثانوية والفرعية	٢١٤٤	١٥٠
الطرق الزراعية	٢٤١٧٨	١٣٨
المجموع	٣٢٩٨٢	١٣٥

شكل رقم (١٣ - ١)

أطوال شبكة الطرق الزراعية (القائمة والمنظمة)

الطرق البنية
بالأسفلت

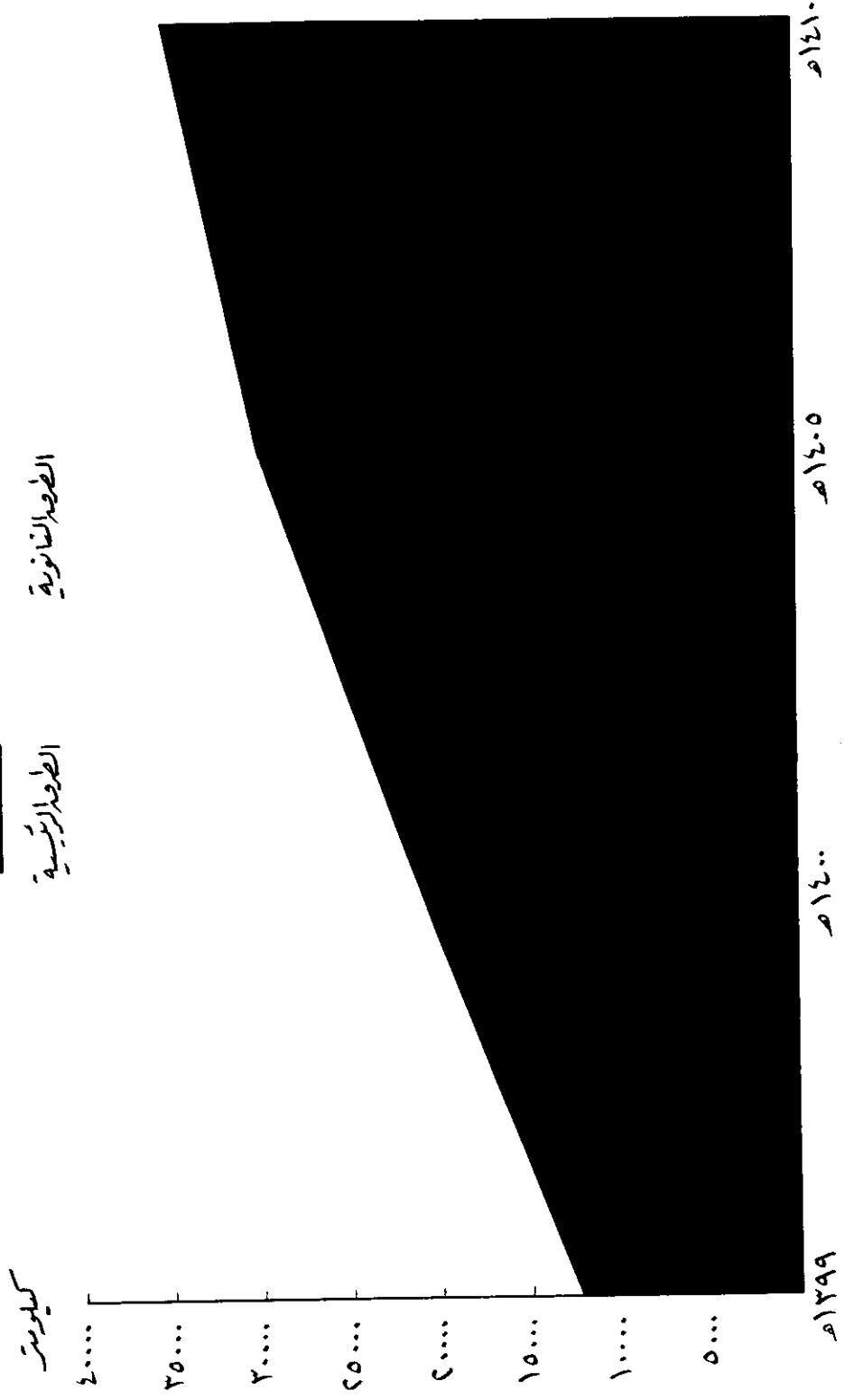
الطرق الترابية



شكل رقم (١٣-٤)

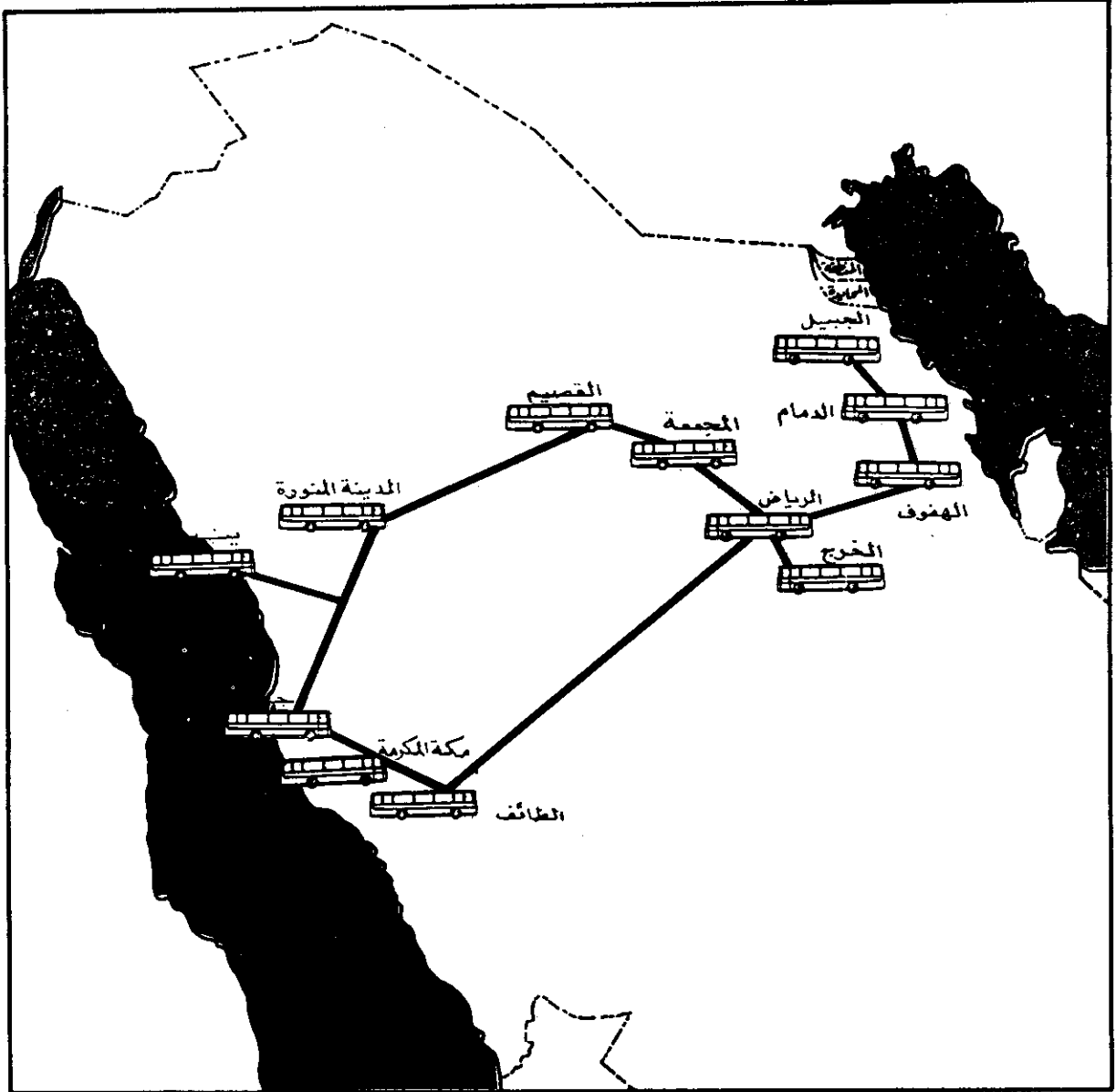
أطوال شبكة الطرق المعبدة (القائمة والخطية)

الطرق الرئيسية
الطرق الثانوية



شكل رقم (١٣-٣)

خدمات شركة النقل الجماعي ما بين المدن



يتضح من الجدول (٤/١٣) أن اجمالي عدد العربات الآليه المرخص لها في المملكة قد بلغ عام ١٤٠٣هـ (٢١٦٣٠٠٠) عربية ، أى بزيادة (٢٠٠٪) عن عام ١٣٩٨هـ . ويقدر المعدل السنوى للنمو خلال الفترة من سنة ١٤٠٠هـ الى سنة ١٤٠٣هـ بحوالي (١٣٪) .

**الجدول رقم (٤/١٣)
عدد العربات الآليه المرخص لها**

نوع العربه	العدد في عام ١٤٠٣هـ (بالآلاف)
سيارة ركاب	١١٦٧
سيارة شحن خفيفه	٨١٢
سيارة شحن ثقيله	١٤٦
سيارة أجرة	١٥
حافلة بما في ذلك الحافلات الصغيرة	١٥
دراجة نارية	٨
المجموع	٢١٦٣

وقد تم خلال خطة التنمية الثالثة حصر حركة المرور على نطاق المملكة ، ووضع عدة احصاءات اقليمية ولكن لم يتم ادخال نظام مراقبة دائم لحركة المرور . كما ازداد استهلاك ديزل الشاحنات والبنزين بنسبة (٣٧٪) في الفترة ما بين سنة ١٤٠٠هـ وسنة ١٤٠٣هـ بمعدل نمو سنوى قدره (١١٪) . وقد تمكنت الشركة السعودية للنقل الجماعى من تطوير خدماتها وتوسيعها ، حيث يتم الآن توفير خدمات منتظمة للحافلات في سبع مدن . كما يتم أيضا تطوير وتعميم خدمات النقل بالحافلات بين المدن . وقد ارتفع عدد الركاب الى (١١١) مليون راكب فى عام ١٤٠٣هـ بالمقارنة مع (٦٤) مليون راكب فى عام ١٤٠٠هـ . وتم ايضا منح الترخيص للعديد من الحافلات الصغيرة ، وسيارات الليموزين ، وسيارات الأجرة ، اضافة الى منح تراخيص لأكثر من (٩٠٠) شركة للنقل بالشاحنات ، و(١٤٣) مكتبا للترحيل بالشاحنات .

٣/٢/١/١٣ النقل بالسكك الحديدية

يتمثل الدور الاساسى للسكة الحديدية فى نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء الدمام بصفة رئيسية ، وكان نصيب السكة الحديدية متواضعا قبل افتتاح ميناء الرياض الجاف . وقد ازداد خلال السنوات الثلاث الاولى من خطة التنمية الثالثة حجم حركة الشحن على السكة الحديدية بنسبة (٦٨٪) ، وتجاوزت نسبة الزيادة فى الأطنان الكيلومترية (١٠٠٪) . ويرجع ذلك بشكل رئيسى الى التوسع السريع فى استخدام الحاويات . ومن المتوقع انخفاض معدلات الزيادة فى حجم البضائع المنقولة خلال فترة الخطة الرابعة تماشيا مع الانخفاض المتوقع فى معدلات النمو الاقتصادى . ويوضح الجدول رقم (٥/١٣) حجم حركة البضائع على السكة الحديدية .

جدول رقم (٥/١٣)
حركة نقل البضائع على السكك الحديدية
خلال فترة خطة التنمية الثالثة
(بآلاف الأطنان)

١٤٠٠/٤٠١ هـ	١٤٠١/٤٠٢ هـ	١٤٠٢/٤٠٣ هـ	١٤٠٣/٤٠٤ هـ	
١٢٩٠	١٦٩٠	٢١٧٠	٢٥٠٠	الشحن بالطن
٤٥٨٥٠٠	٦٤٨٣٠٠	٩٣٧٧٠٠	١٠٩٧٠٠٠	الأطنان الكيلومترية

أعيد خلال خطة التنمية الثالثة بناء خط السكة الحديدية بين الدمام والرياض وبدأ تنفيذ مشروع ازدواج الخط الأصلي بين الدمام والهفوف . كما شرع في انشاء خط جديد بين الهفوف والرياض تقل مسافته بحوالى «١١٥ كم» عن الخط الحالى مما سيتيح تسيير قطارات الركاب السريعة لرحلات متعددة يوميا . وتشتمل المعدات العاملة حاليا على عشرين قاطرة جر رئيسية ، واحد عشر قاطرة مناورة ، و (٢١٩٣) عربة شحن ، و (٥٨) عربة ركاب . وعلى الرغم من زيادة عدد الموظفين بنسبة (٢٠٪) خلال فترة خطة التنمية الثالثة فما يزال ثمة نقص واضح فى الأيدى العاملة المدربة وبخاصة فى مجالات التشغيل والصيانة .

٤/٢/١/١٣ النقل البحرى

ازداد حجم الواردات خلال النصف الأول من خطة التنمية الثالثة بمعدلات مرتفعة لكن معدل النمو انخفض فى النصف الأخير . وبين الجدول (٦/١٣) الأرقام الفعلية لحجم الواردات .

جدول رقم (٦/١٣)
حجم الواردات فى الموانئ الخمسة التجارية
خلال خطة التنمية الثالثة
(بملايين الأطنان)

١٤٠٠ هـ	١٤٠١ هـ	١٤٠٢ هـ	١٤٠٣ هـ	١٤٠٤ هـ	
٢٦٧	٣٠١	٣٦٣	٣٨٩	٤١٣	السواردات
-	٪١٢٧	٪٢٠٦	٪٧٢	٪٦٢	معدل النمو السنوى

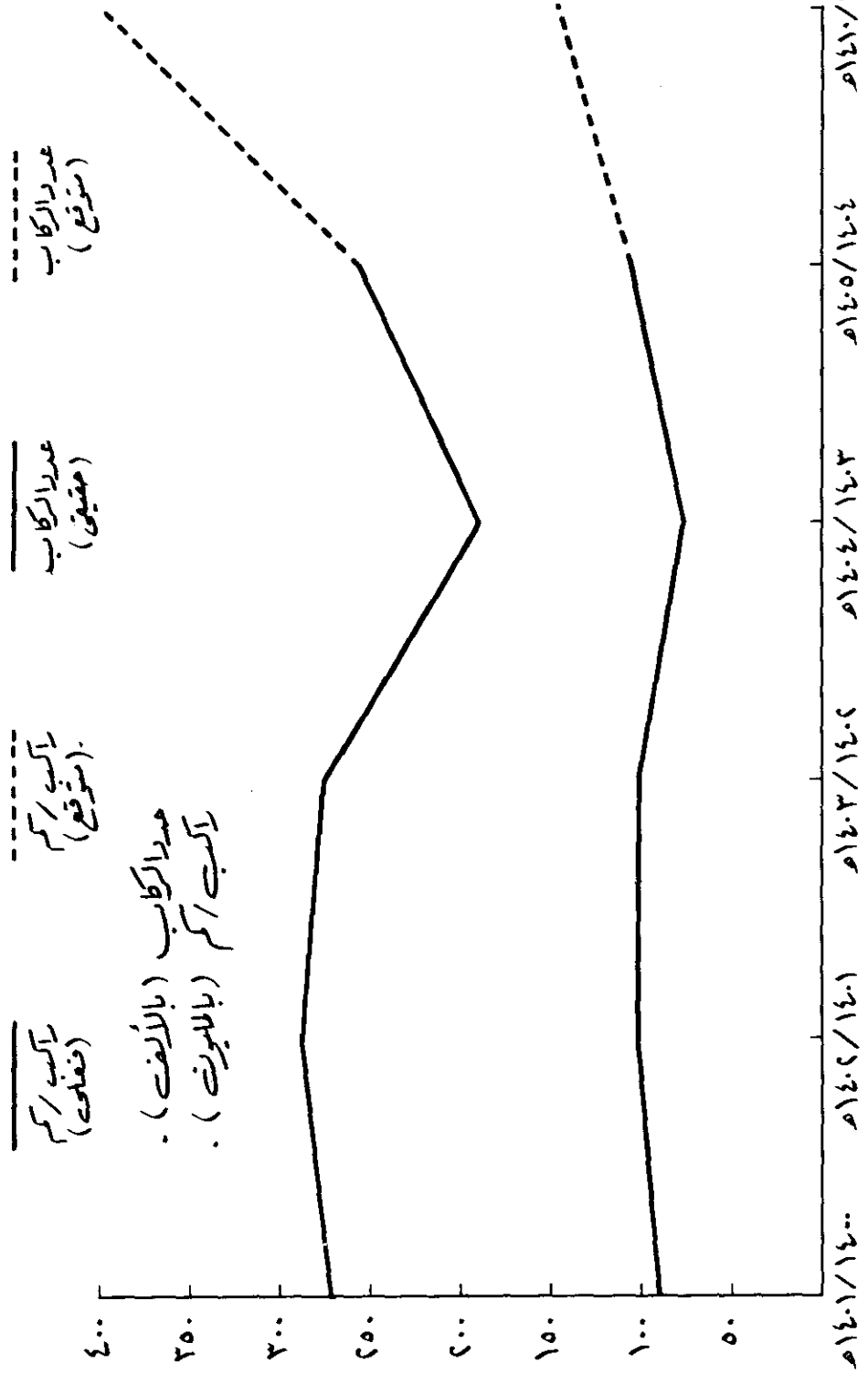
وعند نهاية خطة التنمية الثالثة سيكون عدد الأرصفة العاملة فى الموانئ الخمسة الرئيسية (١٢٧) رصيفا ، منها (٩١) رصيفا للبضائع العامة ، و (١٤) رصيفا للحاويات ، و (١٣) رصيفا لبضائع الرو/رو ، وتسعة أرصفة للمواد السائبة .

ويعد ميناء جدة أكبر الموانئ الخمسة الرئيسية حيث يحتوى (٥١) رصيفا ، ويليه ميناء الدمام ويشتمل على (٣٩) رصيفا ، ثم ميناء الجبيل ويحتوى (١٦) رصيفا ، ويليه ميناء جيزان وبه (١٢) رصيفا ، ثم ميناء ينبع وبه تسعة أرصفة . وقد خصص ميناء الجبيل وينبع الصناعيان بشكل رئيسى لصادرات المملكة الآخذة فى الزيادة . وتتوفر فى الوقت الحاضر آليات المناولة الحديثة فى الموانئ الرئيسية كلها .

شكل رقم (١٣-٤)

الكله الحديديج

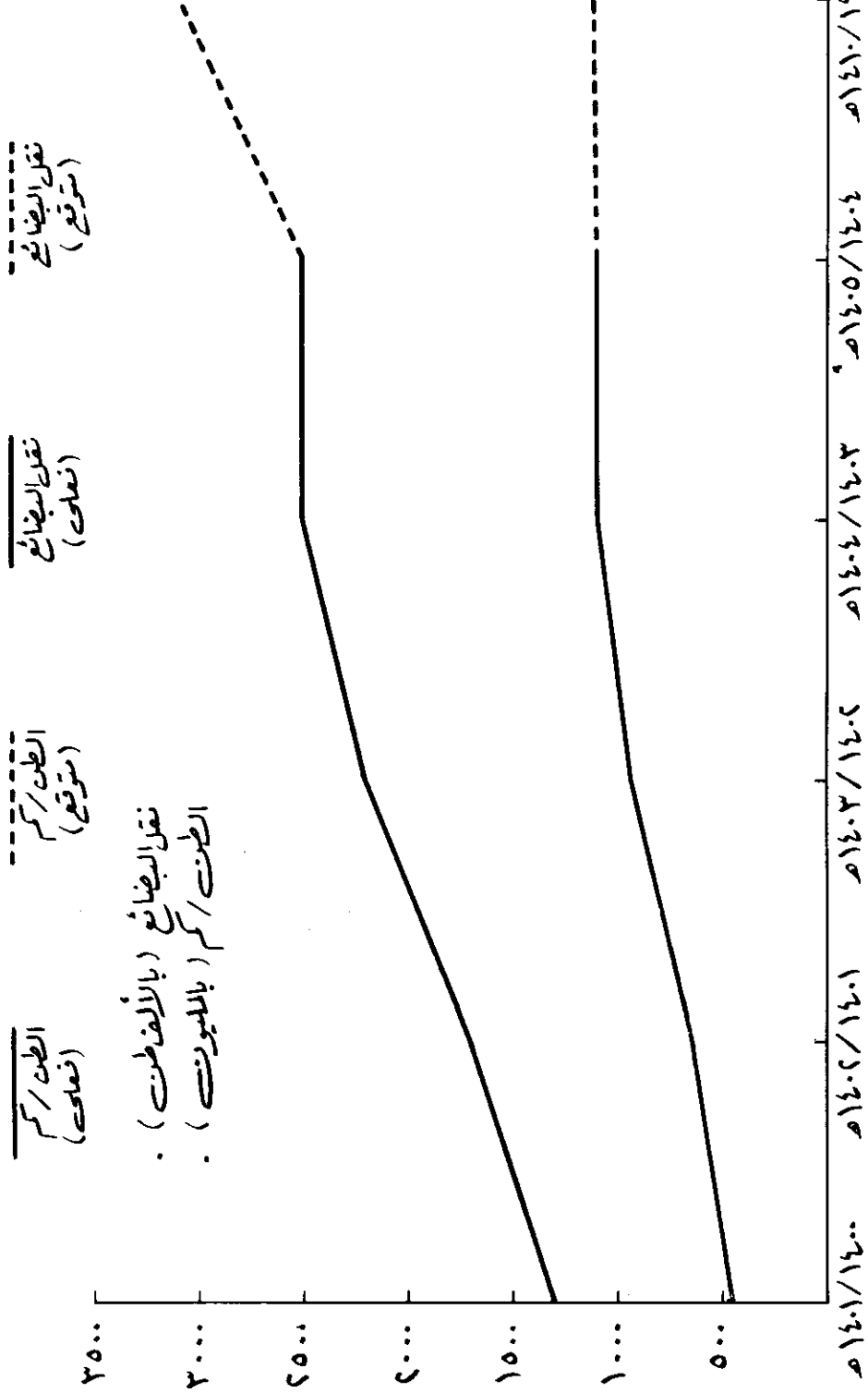
عدد الركاب (١٦٠٠ - ١٦١٠ هـ)



شكل رقم (٥-١٣)

الكلج المديرية

نقل البضائع (١٤٠٠-١٤١٠هـ)



- نقل البضائع (بالألف طن)
- الطن / كم (بالمليون)

ومع بداية الخطة الثالثة قضي على مشكلة الاختناقات في الموانئ ، كما عملت المؤسسة العامة للموانئ على زيادة كفاءة التشغيل خلال فترة الخطة حيث ازداد معدل التفريغ للرصيف بنسبة (١٥٪) ، وانخفضت تكلفة مناولة البضائع من (٣٦) ريالاً للطن في عام ١٤٠٠هـ الى (١٤) ريالاً للطن عام ١٤٠٣هـ . ونتيجة لذلك يتوقع أن تغطي الإيرادات التكاليف التشغيلية في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ .

وتعد معدلات التفريغ في ميناء جدة من بين أعلى المعدلات في العالم بينما لم يتم استغلال الموانئ الأخرى بكامل طاقتها ، ويرجع ذلك الى انخفاض الواردات بنهاية خطة التنمية الثالثة عما كان متوقعا ، والى عدم معرفة المستوردين بالحوافز المقدمة لهم عند استخدام موانئ الجبيل وجيزان وينبع ، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف النقل الداخلى من الموانئ البعيدة الى المراكز الرئيسية .

وقد ادت الزيادة الكبيرة في التجارة الخارجية الى نمو سريع في الأسطول التجارى السعودى ، ففي بداية عام ١٤٠٣هـ كان يمتلك (٢٢٥) سفينة بطاقة حمولة اجمالية تبلغ (٥١٦) مليون طن . وهذا يعنى أن طاقة الأسطول قد ارتفعت بنسبة (١٠٠٪) خلال ثلاث سنوات .

وقد نمت شركة الملاحة العربية خلال فترة خطة التنمية الثالثة وياتت تمتلك أكبر الاساطيل التجارية في العالم العربى . وتملك حكومة المملكة العربية السعودية (١٩٣) من أسهم رأس مال هذه الشركة . وخلال عام ١٤٠٢هـ زيد رأس مال الشركة الوطنية السعودية للنقل البحرى من (٥٠٠) مليون ريال الى (٢٠٠) مليون ريال وذلك من أجل تنميتها . وتمتلك الدولة نسبة (٢٥٪) من رأس مالها . وتقوم الشركة حالياً بتشغيل ست سفن ضخمة لبضائع الرو/رو ، وتعد أحدثها من أضخم أنواع هذه السفن في العالم .

٥/٢/١/١٣ قضايا اساسية

تلخص القضايا الأساسية لقطاع النقل ككل في الآتى :

- ١ — الحاجة الى مزيد من التنسيق فى الاستثمارات فى مجالات الطرق ، السكة الحديد ، والنقل الجوى الداخلى وذلك لتجنب الاسراف فى هذه الاستثمارات .
- ٢ — زيادة الفعالية الاقتصادية لقطاع النقل من خلال تحسين الانتاجية واستغلال الموجودات الرأسمالية .
- ٣ — استخدام الاجراءات اللازمة (التعرفة وهيكلة الاسعار والمعونات) لتخفيض تكاليف النقل على المواطنين .

النقل الجوى

الاداء المالى

يعتبر التمويل الداخلى لنفقات تشغيل الخطوط السعودية مسألة اساسية خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، وقد حققت «السعودية» فى عام ١٤٠٣هـ صافى ربح لاول مرة منذ عشر سنوات ، لكن نسبة الربح المتحقق كانت مدعومة بمعونة الدولة . ومن المتوقع ان تؤدي مراقبة التكاليف والتغيرات التشغيلية حسب تغير الطلب والتي تم ادخالها مؤخراً الى تحسين الوضع المالى للمؤسسة .

وسينظر فى زيادة اجور الرحلات على الخطوط ذات المسافات القصيرة التى يقل فيها عامل الحمولة زيادة معقوله ، وفى تخفيض عدد بعض الرحلات أو حتى الغائها كبديل للتعويضات التى تدفعها الدولة لقاء تشغيل مثل هذه الرحلات .

وسينظر خلال فترة الخطة في تحويل القروض الحكومية الطويلة الأجل الى أسهم حكومية في رأس مال المؤسسة وطرح أسهمها للاكتتاب العام اذا استطاعت السعودية تحقيق أرباح تشغيلية سنوية .
وما فتئت مطارات المملكة غير قادرة على تحقيق التمويل الذاتي وقد عدلت مؤخرا رسوم الهبوط حسب المقاييس الدولية ، وسيبحث عن فرص أخرى لزيادة الإيرادات .
ويتوقع أن يكون هناك انخفاض في تكلفة الصيانة والتشغيل خلال فترة خطة التنمية الرابعة من خلال تحسين التشغيل في مطارى جدة والرياض الدوليين .

الاتاجية

يرتبط تحسن الأداء المالى بشكل وثيق بالحاجة الى رفع اتاجية اليد العاملة ورأس المال . وقد حققت السعودية تقدما ملحوظا خلال السنتين الماضيتين في هذا المجال من خلال مراقبة تكاليف الموظفين ، وتحسين استخدام الطائرات ، ورفع عامل الحمولة . وسيركز خلال فترة خطة التنمية الرابعة على هذه البنود للوصول بخدمات السعودية الى أعلى المستويات الدولية .
وستخضع تكاليف صيانة مطارات المملكة وتشغيلها الى دراسة دقيقة . وتجدر الاشارة الى أن المنافسة بين مقاولي الصيانة والتشغيل في المملكة قد أدت الى انخفاض ملحوظ في تكاليف صيانة المطارات وتشغيلها . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال الخطة .

النقل على الطرق

يمثل ضمان تحقيق الاستخدام الأمثل للاستثمارات التى انفقتها المملكة على قطاع الطرق ، وتوفير السلامة أحد الأهداف الرئيسية لقطاع النقل .
وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات فعالة ، وتطبيق لوائح وأنظمة المرور الخاصة بالسيارات والسائقين . وسيتم الاهتمام بصورة خاصة بتطبيق الأنظمة المتعلقة بأوزان الشاحنات وأطولها ، وارتفاعاتها لتجنب الحاق الضرر بالجسور والطرق والسيارات مما يقصر أعمارها .
وسيحظى برنامج السلامة على الطرق بأولوية قصوى لتخفيض معدلات الحوادث المرتفعة في المملكة . وستدرس الهندسة المرورية ، وتدريب السائقين ، وستبحث كيفية تحسين مستوى السلامة على الطرق الرئيسية .
وسيتم دراسة كفاءة النقل على الطرق لضمان تخفيض التكلفة في نقل الركاب وخدمات الشحن ، وتتخذ العديد من الخطوات للتغلب على تكاليف الأضرار التى تلحق بالمتلكات العامة نتيجة للحوادث ، وستدرس سياسة الاعانات الحكومية المتعلقة بذلك .

النقل على السكك الحديدية

يحد الوضع التنافسى وصغر حجم الشبكة القائمة من مشاركة سكة الحديد فى النقل البرى حيث ان عدم فرض رسوم على المنتفعين من الطرق ، وانخفاض سعر الوقود يعطى النقل بالشاحنات ميزة تنافسيه ، وبالمقابل فان هناك تعرفه للسكة الحديدية تقل عن التكلفة الحديه للتشغيل مما أدى الى تحميل الدولة لتكاليف التجهيزات الاساسية ومساهمتها فى تكاليف التشغيل .
ويجب أن تتم دراسة جدوى انشاء خطوط اضافية لسكة الحديد بناء على أسس تقويم كامل للنواحي الاجتماعية

والاقتصادية ومقارنة تكاليف مختلف وسائل النقل البديلة . اما التوسع المحتمل والمأخوذ بعين الاعتبار ، فهو ربط الجبيل مع الدمام ، وجدة مع الرياض ، وربط الرياض بالقصيم ، حيث توجد احتياطات المعادن . وذلك اذا ثبت من الدراسة جدوى هذا الربط .

النقل البحري

يعد موضوع تغطية تكاليف تشغيل الموانئ من عائلاتها قضية اساسية . وكان التركيز حتى خطة التنمية الثالثة على انشاء طاقة كافية للموانئ تفي بمتطلبات الاستيراد والتصدير . ومع ذلك فقد ارتفع معدل التفريغ على الرصيف ، كما انخفضت أيضا تكاليف مناولة البضائع ، وتم الاقتراب من تحقيق التمويل الذاتي . ويستقبل ميناء جده والدمام حوالي (٨٣٪) من واردات المملكة المنقولة بحرا . ولابد من توفير الحوافز لتشجيع توجيه بعض البضائع الى الموانئ الأخرى لتخفيف الضغط على ميناء جدة وتخفيض تكلفة نقل البضائع بالشاحنات .

وتهدف المملكة الى نقل مانسته (٤٠٪) من مجمل تجارتها غير النفطية المنقولة بحرا بالسفن السعودية . وهذا يتطلب بالضرورة زيادة طاقة الأسطول التجاري السعودي .

استراتيجية التنمية

٣/١/١٣

ان الهدف الأساسي لاستراتيجية قطاع النقل هو رفع الكفاءة وتحسين الانتاجية . وحيث أن التجهيزات الأساسية للموانئ والمطارات والطرق قد اكتملت ، ونظرا لأن المرافق الحالية لا تحتاج الى أكثر من توسعات فرعية لملاءمة الزيادات المتوقعة في الطلب ، فان الاهتمام خلال فترة الخطة الرابعة ستركز على تحقيق معايير عالية من الاداء مع مراقبة التكاليف وضبطها . كما ستعطي الفرص لمشاركة القطاع الخاص في المجالات المناسبة ، وسيتركز على تحسين احتياطات سلامة وسائل النقل ، وتدريب القوى العاملة السعودية لادارتها وتشغيلها وصيانتها بكفاءة .

الأهداف والسياسات

١/٣/١/١٣

تشتمل الاهداف الحكومية في قطاع النقل على مايلي :

- ١ — رفع الكفاءة والانتاجية .
- ٢ — تحسين معايير السلامة .
- ٣ — تطوير الخدمات المقدمة في المناطق الريفية والمناطق المتناثرة ذات الكثافة السكانية القليلة . وتشتمل السياسات المساندة على مايلي :
- ١ — استخدام الاجراءات اللازمة (التعرفة ، هيكل الأسعار والاعانات الحكومية) لتخفيض التكاليف الاقتصادية للنقل الى الحد الأدنى .
- ٢ — تطوير فعالية الادارة ومراقبة التكاليف .
- ٣ — توفير الفرص للقطاع الخاص .
- ٤ — تحقيق المعايير الوطنية والدولية للسلامة والأمن والحماية من الكوارث .
- ٥ — تطبيق نظم التراخيص واللوائح والقوانين المعدة لتحقيق السلامة .

- ٦ — تقويم العمليات والمرافق الحالية للسلامة .
- ٧ — استبدال الخدمات الجوية بخدمات الحافلات في المناطق التي يقل عليها الطلب .
- ٨ — انشاء الطرق الفرعية لربط المناطق النائية بشبكة الطرق الرئيسية .
- ٩ — تشجيع استخدام مرافق المواضع البعيدة .

٢/٣/١/١٣ برامج القطاع العام

١) النقل الجوي

تعكس البرامج التالية تحول الاستراتيجية من التركيز على الانشاءات الى التشغيل والصيانة حيث اكتملت معظم المرافق والتجهيزات اللازمة لتطوير النقل الجوي . وهذا سيساعد السعودية على الاستمرار في الحصول على عمالات أجنبية . أما على الصعيد الداخلي فيؤمن النقل الجوي أجورا مرتفعة ووظائف فنية .

برنامج تحسين كفاءة تشغيل المطارات

يتوقع ان يطرأ تطور ملحوظ على عقود الصيانة نظرا لتغير الاجراءات المتعلقة بالعطاءات ((من خلال طرحها في مناقصات عامة)) ، وتوفر المقاولين المؤهلين في السوق . وستدرس امكانية توفير ايرادات من المطارات والممرات الجوية ويركز بشكل رئيسي على رسوم خدمات المسافرين وعقود التأجير للخدمات التي يقدمها القطاع الخاص .

برنامج سلامة الحركة الجوية

يشتمل هذا البرنامج على صيانة وسائل مراقبة الممرات الجوية وتشغيلها (المراقبة الجوية ، والملاحة الجوية ، والاتصالات) وسلامة النقل الجوي ، مثل (المراقبة ، والاشراف والتفتيش على الرحلات والاجراءات الأرضية) مما يساعد على تحقيق مستويات فنية عالية ، ومستوى افضل للسلامة .

برنامج تطوير المطارات

ان التغييرات في الطلب وفي أنواع الطائرات المستخدمة يتطلب الاستمرار في رفع كفاءة المنشآت الحالية . وسوف تعمل الانشاءات الجارية تنفيذها على تسهيل استخدام الطائرات الضخمة في مطارات المدينة ، وتبوك ، والقصيم ، وجيزان . وستستخدم طائرات بوينج (٧٣٧) في مطاري القيصومة والقريات . كما ستنفذ توسعة الصالات في مطار الملك عبد العزيز بجدة ، وتنجز المرحلة الأولى من المطار الدولي في المنطقة الشرقية خلال فترة خطة التنمية الرابعة . وستحدد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية الموقع الأمثل لانشاء مطار في وادي الدواسر .

برنامج تنمية القوى البشرية

يقتضى برنامج السعودية وادخال أنظمة جديده ومتطورة لتحسين فعالية الادارة ، والتشغيل ، والتسويق ، والصيانة ، وتنفيذ برامج تدريب ، اضافة الى برامج التدريب الجارية المتعلقة بالسلامة الجوية ، ومعايير اتقان الملاحة . كما ستستخدم أنظمة جديدة ومتطورة لتحسين كفاءة الادارة ، والتشغيل ، والتسويق ، والصيانة .

برنامج تحسين التسويق

ان معايير خدمة نقل الركاب في تطور مستمر ، وستعمل السعودية من أجل التغلب على المنافسة وتحقيق الاستخدام الأمثل لطائراتها الضخمة على تطوير عملية التسويق ، وخلق انطباع جيد عن خدماتها . ويهدف برنامج تطوير التسويق الى تحسين نوعية خدمات السعودية وتوسيع نطاقها في حقل التسويق .

برنامج الاجهزة والمعدات

يسعى هذا البرنامج الى توسعة استخدام نظام الحاسب الآلى والأجهزة الآلية في المهام الادارية وأعمال الصيانة . وستزاد بذلك الانتاجية ويخفض عدد الموظفين . كما يقوم هذا البرنامج بتوفير المعدات الأرضية المساندة ، ومعدات الصيانة ، وتوضيب محركات الطائرات ، وسيتم أيضا تحسين وسائل الاتصال بين مكاتب السعودية داخل المملكة للملاءمة لمتطلبات حجم العمل .

٢) النقل على الطرق

تهدف البرامج التالية الى تخفيض تكاليف الشحن ، وضمان سهولة الوصول ، وتخفيض مدة السفر ، وتحسين مستوى السلامة على الطرق .

برنامج انشاء الطرق

سيتم التركيز خلال فترة خطة التنمية الرابعة على انشاء الطرق الثانوية والفرعية ، والطرق الموصلة الى المناطق الزراعية الجديدة الآخذة في الاتساع ، وستسهل هذه الطرق الوصول الى المناطق النائية وربط المجمعات القروية . والهدف المحدد هو انشاء (٣٣٤٢) كم من هذه الطرق ، وبذلك يرتفع مجموع أطوال هذا النوع من الطرق ليصبح حوالى (١٥٢٠٠) كم . كما سيتم أيضا اضافة حوالى (٣٢٨٠٠) كم أخرى الى شبكة الطرق الزراعية الحالية البالغ طولها (٤٨٤٠٠) كم . وسوف يستمر تنفيذ مشاريع الطرق الرئيسية التى بدىء بتنفيذها قبل خطة التنمية الرابعة ، كما ستم بنهاية عام ١٤١٠هـ اضافة حوالى (٢٠٠٠) كم الى شبكة الطرق الرئيسية الحالية البالغ طولها (١٨٠٠٠) كم .

برنامج صيانة الطرق

سيتم خلال فترة خطة التنمية الرابعة صيانة (٢٨٥٠٠) كم من الطرق المعبدة . ويتوقع أن يساعد توفر المقاولين السعوديين المؤهلين على تحسين نوعية الصيانة ، وتخفيض تكاليفها ، ويتوقع أيضا أن تنخفض تكاليف الصيانة الوقائية عند تطبيق اللوائح والأنظمة المتعلقة بمحمولة الشاحنات .

برنامج تطوير دراسات النقل وبحوثه

سيجرى عدد من الدراسات حول السلامة على الطرق ، ومراقبة حركة المرور على الطرق العامة ، وسوق الشحن البرى وجوانبه الاقتصادية ، والنقل على السكة الحديدية . وستوفر هذه الدراسات قاعدة اساسية لتوجيه الاستثمارات المستقبلية فى مجال النقل البرى وتنقيح اللوائح والقوانين التى تحكم استخدام مرافق النقل البرى ومراقبتها . كما ستجرى دراسة لاجاد أسطول سعودى متطور للنقل البحرى ، وستوضع مخططات شاملة

لنقل المحلى والنقل بين المدن . ويتوقع أن يتحقق مستوى عال من الأداء من خلال تطوير وحدات التخطيط ، والمكتبة ، والميزانية ، والاحصاء ، والمتابعة . وسينفذ برنامج تدريب لتحقيق السعادة في هذا المجال .

برنامج مراقبة اداء النقل

يشتمل هذا البرنامج على منح تراخيص للشاحنات ، وتحديد الدور الفعال لكل نوع من وسائل النقل ، ومراقبة الأداء لضمان تقيدها بالأنظمة وذلك بالإضافة الى وضع التعرف ونشر المعلومات . ويهدف البرنامج بصورة عامة الى تحسين خدمات النقل وسلامة المرور . وسيتم وضع برنامج آخر خاص بالاشراف على الشركة السعودية للنقل الجماعى (سابتكو) في مجال تقديم الخدمات واسعار التذاكر ومستوى الاعانة الحكومية .

٣) النقل على السكك الحديدية

برنامج تحسين شبكة الخطوط الحديدية

يشتمل هذا البرنامج على رفع مستوى المرافق القائمة ، واستكمال الخط الجديد المباشر بين الهفوف والرياض مروراً ببحريص الذى يبلغ طوله (٣٠٧) كم ، والخط المزدوج بين الهفوف والدمام ويبلغ طوله (١٤٠) كم .

برنامج المعدات والعربات

يقوم هذا البرنامج بتوفير العربات والمعدات بالإضافة الى تلبية احتياجات النمو المتوقع خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

برنامج المحطات وورش الصيانة

سيستكمل بناء محطات الركاب فى كل من الدمام ، والقفوف ، والرياض . ويشمل هذا البرنامج تنفيذ المرحلة الثانية للورشة الجديدة لاصلاح القاطرات والعجلات بالدمام ، وورشة اصلاح القاطرات بالرياض ، وورشة اصلاح عربات الشحن بالدمام ، وزيادة طاقة ميناء الرياض الجاف . كما سيعمل على رفع كفاية تشغيل المرافق العامة وصيانتها .

برنامج التدريب

هناك نقص ملحوظ فى عدد موظفى سكة الحديد المديرين . ولذلك سيدرب مايزيد عن (٢٠٠) موظف على رأس العمل سنويا خلال فترة خطة التنمية الرابعة . كما سيتم تطوير مركز التدريب وتزويده بالمدرسين . وسيبتعث بعض الموظفين للتدريب المتخصص فى الخارج .

برنامج الدراسات

تتناول الدراسات المستهدفة تطوير سوق سكة الحديد ، وتحسين معايير الأداء ، وتنمية قدرات الموظفين ، وتطوير أنظمة حسابات التكاليف . ويشمل البرنامج اجراء دراسة حول استخدام المعدات وصيانتها ، كما سيتم دراسة انشاء الخط المقترح بين الجليل والدمام ، وسوف يتم اجراء دراسة جدوى توسعة خطوط سكة الحديد .

٤) النقل البحري

نظرا لتوقع انخفاض معدلات نمو الواردات خلال فترة خطة التنمية الرابعة فإن الاهتمام ستركز حول ترشيد مناولة البضائع وتسهيلها بدلا من توسعة الموانئ . وسيصبح من الميسور على الموانئ الاعتماد على نفسها خلال فترة خطة التنمية الرابعة حيث أن رفع كفاءة التشغيل تعنى تخفيض تكاليف مناولة البضائع المستوردة .

برنامج تطوير الموانئ

ان الهدف المحدد لهذا البرنامج خلال خطة التنمية الرابعة هو زيادة معدل مناولة البضائع دون الحاجة الى زيادة عدد الارصفة . ويمكن تحقيق ذلك بالرغم من تخفيض ساعات التشغيل الى (١٨) ساعة يوميا ، وعلى مدار ستة أيام في الاسبوع ، اذا تمكنت الموانئ الأخرى من تحقيق معدل التفريغ الذى تم تحقيقه فى ميناء جدة . وسيتم خلال فترة خطة التنمية الرابعة رفع كفاءة الموانئ الثانوية فى ضبا والقنفذه لتشجيع صناعة صيد الأسماك المحلية . وهناك هدف آخر محدد هو استكمال برنامج مكافحة التلوث فى جميع الموانئ .

برنامج تحسين سلامة النقل البحري

سيتم زيادة وتحسين وسائل السلامة فى المياه الاقليمية للمملكة من خلال اضافة مساعدات ملاحية ، واستكمال شبكة الارشاد اللاسلكية للسفن . كما سيتم وضع شروط ولوائح تشغيل السفن ، وستطبق لضمان سلامة الملاحة ومنع تلوث الممرات المائية فى المياه الاقليمية للمملكة .

برنامج تحسين الادارة والتشغيل والصيانة

يتوقع ان يسهم برنامج التدريب فى رفع كفاءة الادارة والتشغيل والصيانة، وسيساعد التنسيق بين جهاز التعليم الفنى والمهنى على تمكين الموظفين فى جميع الموانئ من تنمية قدراتهم وتحسين خبرتهم .

برنامج تطوير الملاحة البحرية السعودية

سوف يتم دعم وتطوير الاسطول السعودى التجارى من خلال تطوير اللوائح الخاصة بالسفن طبقا للمعايير الدولية ، ومن خلال مراقبة السفن وتفتيشها للتأكد من مدى تقيدها بتلك اللوائح .

٣/٣/١/١٣ نفقات البرامج

يوضح الجدول رقم (٧/١٣) النفقات المستهدفة لبرامج النقل خلال خطة التنمية الرابعة .

جدول رقم (٧/١٣)
نفقات برامج النقل خلال فترة خطة التنمية الرابعة
(بملايين الريالات)

البرنامج	اجمالي خطة التنمية الرابعة (بملايين الريالات)
رئاسة الطيران المدني	
تحسين أعمال الصيانة والتشغيل	٨٧٥٩٢
سلامة الملاحة الجوية	٣٣٢٣٩
تطوير المطارات	٢٦٠٨٣
تحسين الكفاءة الادارية	١٥٦٦٦
التدريب	٨٥٩٦
المطارات الجديدة	٤٥٤٧٥
المجموع الفرعي	٢١٦٦٥١
الايرادات المتوقعة	٢٧٦٨
السعودية	
ايرادات التشغيل	٤٣٠٥٨
نفقات التشغيل	٤٢٩٢٢
ارباح (خسائر)	١٣٦
يضاف : مجموع الاستهلاكات	٣٨٠٢
اجمالي مصادر التمويل	٣٩٣٨
ناقص : الالتزامات (تسديد القروض)	٥٢٢٤
الفائض (العجز)	(١٢٨٦)
الاعانات الحكومية المطلوبه	١٢٩١
وزارة المواصلات (الطرق)	
انشاء الطرق الرئيسية	٨٣٨٦٣
انشاء الطرق الثانوية والفرعية	٢٠١٣١
انشاء الطرق الزراعية	٢٣٩٧٣
التسويات المالية للمشاريع المنفذة	١٩١٧٠
الصيانة والتشغيل	٢٨٤٩٨
تطوير الكفاءات الادارية	١٦٥٩١
الدراسات الفنية والاقتصادية	٦١٥
المجموع الفرعي	١٩٢٨٤١
الايرادات المتوقعة	١٣١

تابع جدول (٧/١٣)

اجمالي خطة التسمية الرابعة
(بملايين الريالات)

١٤٩٦ر٠

١٢ر٠

٩ر٠

٧ر٠

٥ر٠

٥ر٠

١٥٣٤ر٠

٢١٥٢ر٣

١٣٧ر١

١٨٦ر٠

٧٥ر٣

٦٤١٣ر٨

٨٩٦٤ر٥

٦٦٥٣

١١٢٦ر٨

٦٤٣ر٧

١٦٨ر٩

٧٧ر٠

٥٧ر٠

٢١ر٠

١٨ر٠

٢١١٢ر٤

٥٥١ر٥

البرنامج

وكالة وزارة المواصلات لشؤون النقل

تنمية شركة النقل الجماعي (سابتكو)

تطوير النقل البرى ومراقبة الأداء

تطوير الملاحة البحرية السعودية

بحوث النقل والتطوير والتدريب

تحسين سلامة النقل

تحسين برنامج النقل الخاص بالحجاج

المجموع الفرعى

المؤسسة العامة للموانئ

تطوير الموانئ الرئيسية

تحسين سلامة النقل البحرى

تطوير الموانئ الفرعية

التدريب

الادارة والتشغيل والصيانة (أ)

المجموع الفرعى

الايرادات المتوقعة

المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية

الادارة ، والتشغيل ، والصيانة (ب)

خطوط السكة الحديد

العربات والمعدات

تحسين الصيانة

تطوير ميناء الرياض الجاف

تدريب القوى البشرية

الدراسات

المجموع الفرعى

الايرادات المتوقعة

أ) يتم تمويلها من خلال العائدات .

ب) يتم تمويلها جزئيا من خلال العائدات .

٤/٣/١/١٣ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص

النقل ضرورى للتجارة ، وهو مرتبط بالقطاع الخاص ارتباطا وثيقا وتعود فوائده على ذلك القطاع قبل غيره . ويسهم القطاع الخاص فى أعمال النقل ولاسيما النقل البرى .

وقد خصص أكثر من نصف النفقات المعتمدة لبرامج النقل خلال فترة خطة التنمية الرابعة لتشغيل الموانئ والمطارات ، بالإضافة الى بناء الطرق وصيانتها . ويتولى المقاولون السعوديون تنفيذ معظم اعمال الصيانة والتشغيل . وسيزداد عدد شركات المقاولات السعودية وحجمها وقدراتها خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، مما سيزيد حجم الأعمال التي ينفذها المقاولون السعوديون ونسبتها ، كما سيسهم في تنمية الادارة والخبرات التشغيلية لدى المقاولين ، ويخفض المتطلبات من العمالة الاجنبية . ولا ريب أن القطاع الخاص هو المستفيد الأول من تنمية التجهيزات الأساسية الخاصة بنقل البضائع ، والركاب ، حيث يقوم بأغلب عمليات النقل البرى والبحرى . وتؤلف الملكية الخاصة (٧٥٪) من أسهم الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ، ولديها سفن لبضائع الرو/رو من أكبر السفن في العالم . وتقوم بخدمات الشحن الى أوروبا ، وآسيا ، وأمريكا الشمالية . اما البواخر الاخرى التي يشملها الأسطول التجارى السعودى فتعمل على خطوط التجارة الاقليمية .

٥/٣/١/١٣ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي

يتم خلال فترة خطة التنمية الرابعة تكثيف التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وستدرس مجالات الاهتمام المشترك من أجل تدعيم القنوات التنظيمية بين دول المجلس . وسيدرس تحسين التجهيزات الأساسية ، بما في ذلك امكانية انشاء سكة حديد خليجية . وسيكتمل بناء الجسر السعودي البحريني . كما سيتم تحسين الطرق . وسوف يخضع تشغيل الموانئ لدراسة لتحسين مستوى التنسيق والتعاون بين موانئ دول المجلس ، وستساعد تلك الدراسة على توحيد المقاييس والأنظمة مثل أنظمة الموانئ والبواخر ، ومراقبه التلوث والارشاد . وسيتم التنسيق بين دول مجلس التعاون في مجال النقل الجوى عن طريق الشركات الوطنية لتسهيل الحركة الجوية بين تلك الدول .

٢/١٣ البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

١/٢/١٣ نظرة عامه:

الاتصالات السلكية واللاسلكية مطلب أساسى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما تضاءلت المركزية في القطاعات المنتجة وقطاعات الخدمات ونما المجتمع برزت أهمية توفير خدمات اتصالات ملائمة . ويشتمل البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية على الخدمات البريدية ، والهاتف ، والتلكس ، والبرق ، وخدمات اللاسلكى البحري .

٢/٢/١٣ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة

لقد تحققت نمو كبير في قطاع البريد والاتصالات خلال خطة التنمية الثالثة . وقد صاحب هذا النمو زيادة في استخدام معدات ذات تقنية عالية . ويتوقع ان يستمر هذا النمو خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

١١/٢/٢/١٣ الخدمات البريدية

وفرت تجهيزات بريدية جديدة خلال فترة خطة التنمية الثالثة شملت انشاء ثلاثة مجمعات بريدية ، و (٦١) مكتبا بريديا ، و (٢٥) مكتبا فرعيا وأربع صالات صناديق بريدية . وثمة حاليا حوالى (١٦٨٠٠٠٠) صندوق بريد في المملكة . وتتوفر الخدمات البريدية لحوالى (٣٧٠٠) مدينة وقرية .

وقد ازداد الحجم السنوي للبريد خلال فترة خطة التنمية الثالثة من (٤٠٢) مليون مادة بريدية الى حوالى (٧١٣) مليون مادة بمعدل نمو سنوى يفوق (١٥٪) . كما زادت انتاجية الموظف من (٥٥٠,٠٠٠) مادة بريدية سنويا الى (٩٥٠,٠٠٠) مادة . وترجع هذه الزيادة فى الانتاجية الى التوسع فى استخدام النظم والمعدات الحديثة . كما تحسنت الخدمات البريدية من خلال ادخال خدمة البريد الممتاز فى عام ١٤٠٤هـ ، وحققت هذه الخدمة البريدية الجديدة استجابة لحاجة المؤسسات التجارية الى الخدمات البريدية السريعة .
وقد تم خلال فترة خطة التنمية الثالثة تخريج (١٠٠) شخص من معاهد التدريب ، كما عقدت أكثر من (٣,٠٠٠) دورة تدريب بريدية فى داخل المملكة وخارجها .

٢/٢/٢/١٣ خدمات الهاتف

توسعت خلال الخطة الثالثة طاقة المقاسم الهاتفية من (٤٦٢,٠٠٠) خط الى (١,٢١٦,٠٠٠) خط . كما ازدادت خطوط الهاتف العاملة من (٢٧٠,٠٠٠) خط الى (٩٠٣,٠٠٠) خط ، وبذلك ارتفع عدد خطوط الهاتف لكل مئة نسمة من (٢٩) خط الى (٧٧) خط . ويوضح الشكل (٦/١٣) شبكة الهاتف بالمملكة .
وتحسنت الاتصالات بعيدة المدى بشكل ملحوظ خلال سنوات الخطة الثالثة ، فقد شملت خدمات الهاتف حوالى (٣٠٠) مدينة وقرية خلال فترة الخطة . ويتوفر فى شبكة الهاتف بالمملكة أكثر من (٣,٣٠٠) خط دولى لربطها بالبلدان الأخرى وبالمقابل غطت خدمات الهاتف مع نهاية فترة خطة التنمية الثانية (٧٦) مدينة وقرية فقط ولم يتجاوز عدد الخطوط الدولية آنذاك (٩٣٣) خطا . وقد تم ادخال خدمات الهاتف السيار خلال فترة خطة التنمية الثالثة وبلغت طاقة هذه الشبكة بنهاية تلك الخطة حوالى (١٩,٠٠٠) وحدة متنقلة يعمل منها عشرة آلاف هاتف .

وتخرج خلال فترة خطة التنمية الثالثة ألفا متدرب من معاهد الاتصالات السلكية واللاسلكية . كما شارك عدد كبير فى الدورات التدريبية الأخرى للاتصالات السلكية واللاسلكية داخل المملكة وخارجها .

٣/٢/٢/١٣ خدمات التلكس

ارتفع عدد المشتركين فى خدمات التلكس خلال خطة التنمية الثالثة من (٧,٠٤٢) مشتركا الى حوالى (١٧,٠٠٠) مشترك . وتم تشغيل مقاسم التلكس الجديد فى كل من جدة والدمام والرياض . كما زادت طاقة السنترالات الى (٦,٠٠٠) خط ، وزادت السعة المتاحة للشبكة الى حوالى (٣,٠٠٠) خط .

٤/٢/٢/١٣ خدمات البرق

يبلغ عدد مكاتب البرق العاملة حاليا فى المملكة حوالى (٢٥٠) مكتبا . وقد تم خلال الخطة الثالثة تحديث بعض أجهزة اللاسلكى ذات التردد العالى والعاملة حاليا فى عمليات الاتصالات اللاسلكية لتواكب امتداد شبكة الاتصالات الى المناطق الريفية . ولكن لا يتوفر فى المملكة حتى الآن نظام مقاسم تحويل الرسائل البرقية .

٥/٢/٢/١٣ خدمات الاتصالات اللاسلكية البحرية

تقوم محطات الاتصالات اللاسلكية الساحلية فى جدة والدمام ، والتي ترتبط بمحطات فرعية ، بتقديم خدمات الهاتف ، والتلكس ، والبرق للسفن فى البحر الأحمر والخليج العربى «باستخدام ذبذبات اجهزه اللاسلكى الأرضية» . ويتم حاليا توفير خدمات الاتصالات البحرية الدولية عن طريق محطات المنظمة الدولية للاتصالات البحرية الأرضية «اتمارسات» الموجوده فى بريطانيا واليابان ، لكن استخدام هذه المحطات مؤقت ومقصور على خدمات التلكس الآلى انتظارا لاستكمال المحطة الأرضية للاتصالات البحرية فى مجمع محطات الأقمار الصناعية بجده فى ١٤٠٦هـ .

قضايا اساسية

٦/٢/١٣

أعاق بطء خدمات البريد وعدم اكتمال تغطية شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الى حد ما . حيث لم يتم تغطية العديد من القرى . كما ان تسليم (٥٣٪) من الرسائل استغرق اكثر من اربعة ايام في عام ١٤٠١هـ .

أما عن الخدمات الهاتفية فقد وصل معدل تغطيتها الى (٧٧) هاتف لكل مئة نسمة في المملكة ، حيث ان الغالبية العظمى من القرى تفتقر الى خدمات الهاتف ، وذلك بالمقارنة بما بين (٣٠) و (٥٠) هاتف لكل (١٠٠) شخص في الدول الصناعية .

وهنالك عدم توازن حاليا بين طاقة خطوط الاستترالات الموجوده وطاقة الشبكة المحلية . وهذا يعنى أن المقاسم بطاقتها المتاحة قد تم تركيبها دون أن يتمكن المشتركون من استخدامها استخداما كاملا لعدم وضع التمديدات اللازمة لاجل الشبكة الهاتفية التي يمكنها خدمة حوالى (٢٥٠,٠٠٠) مشترك جديد .

وهنالك عدد كبير من المقاسم القياسية ترتبط بمرافق اتصال رقمية ، وتحتاج الى تحويل باهظ التكاليف من النظام الرقمى الى النظام القياسى . ولتوفير تكاليف التحويل وتعديل الشبكة بما يتلاءم مع نقل المعلومات يجب التحول الى العمل بالنظام الرقمى .

ويتم حاليا نقل المعلومات بواسطة خطوط تم تخصيصها لذلك الغرض ، أو من خلال خطوط الهاتف . بيد أن أنظمة نقل المعلومات تتزايد في غياب نظام للمراقبة . واذا استمر هذا الاتجاه فستكون هناك دوائر وشبكات معلومات خاصة وذات معدات كثيرة التنوع ترتبط بتلك الخطوط ، وقد يؤدي هذا الخليط غير المتجانس من المعدات في آخر الأمر الى اعاقه أعمال الاتصالات وادارتها . ولضمان الحصول المنتظم على بيانات الاتصالات المطلوبة يجب انشاء شبكة بيانات مستقلة .

ووجود ادارة خاصة لطيف ذبذبات اللاسلكى شرط اساسى لفعالية استعمال الذبذبات الموجودة . اذ بدون مثل هذه الادارة سيكون هناك تداخل وتشويش في قنوات الاتصال مما يؤثر تأثيرا عكسيا على الخدمات ويؤدي الى زيادة التكاليف .

وقد ازدادت تكاليف الادارة ، والتشغيل ، والصيانة ، بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة ، وبالتالي ازدادت أهمية كفاءة العمل . وحيث أن تكلفة ادارة الخط العامل وتشغيله وصيانته مرتفعة جدا ، فانه يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفيضها الى المستويات الدولية .

استراتيجية التنمية

٣/٢/١٣

سيتم تحسين وتوسعة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية لتشمل قطاعات اكبر من السكان ، وعددا اكثر من المدن والقرى خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، وسيتم تحقيق ذلك من خلال زيادة استخدام التقنية والمعدات الحديثة .

الاهداف والسياسات

١/٣/٢/١٣

تشمل الأهداف الحكومية في مجال البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ما يلي :

- ١ - توسعة تغطية الخدمات .
- ٢ - رفع كفاءة العمل .
- ٣ - تحسين نوعية الخدمات .

شکل رسم (٦-١٣)

شبكة الهاتف في عام ١٤٠٥ هـ



السياسات المساندة وتشمل :

- ١ — انشاء مرافق بريدية اضافية .
- ٢ — زيادة عدد خطوط الهاتف .
- ٣ — زيادة سرعة الخدمات .
- ٤ — زيادة استخدام المعدات التكنولوجية المتطورة .

٢/٣/٢/١٣ برامج القطاع العام :

(١) برامج الخدمات البريدية :

برنامج التوسعة:

تؤدى توسعة خدمات البريد السطحى والطواف الى ادخال الخدمة البريدية الى (١٢٠٠) قرية جديدة ما تزال تفتقر الى هذه الخدمات ، وتعيين (٢٤٠) قائم بأعمال البريد بدوام جزئى لهذا الغرض .

برنامج الانشاءات

ستنشأ خمسة مكاتب مركزية فى كل من الطائف ، وحائل ، والرس ، وحفر الباطن ، ونجران كما سيتم انشاء صالة صناديق بريدية ذات سعة قدرها (٢٠٠٠) صندوق فى الدمام .

برنامج المعدات

سيتم خلال فترة خطة التنمية الرابعة شراء (٤٠٠) آلة دمغ و(١٨٠) آلة ختم طوابع ، واطافة (٤٠٠) صندوق بريد شوارع ، و(٧٢٠٠٠) صندوق بريد للمشاركين .

برنامج تطوير الاساليب البريدية

بما أن الرمز البريدى يساعد كثيرا على تسهيل عملية فرز الرسائل ، فستمضى قدما حملة التوعية التى تهدف الى تشجيع الجمهور على استخدام الرمز البريدى .

برنامج القوى العاملة والتدريب

من أجل التعامل مع الزيادة المتوقعة فى حجم البريد سيتم تجنيد حوالى (٦٠٠) موظف اضافى . ويتوقع أن يتخرج من معاهد التدريب الثلاثة حوالى (٩٠٠) متدرب . كما سيلتحق (٢٠٠٠) موظف بدورات تدريبية . وسيتم ايضا ابتعاث (٨٠) طالبا للتدريب فى الخارج .

برنامج الادارة ، والتشغيل والصيانة

سيتم التركيز على رفع كفاءة أعمال الادارة ، والتشغيل والصيانة للخدمات البريدية .

٢) برامج الاتصالات السلكية واللاسلكية :

برنامج الهاتف :

ستوسع الشبكات المحلية لتستوعب (٢٥٠,٠٠٠) مشترك جديد في السنترالات القائمة . وستزاد طاقة الشبكة بحوالى (٣٠٠,٠٠٠) خط اضافى ، كما ستوفر أيضا خدمة الهاتف اللاسلكى لحوالى (١٠٠) موقع جديد أغلبها قرى بدون خدمات هاتفية .

برنامج التلكس ونقل المعلومات

ستوسع خدمات التلكس ليصل العدد الاجمالى للمشاركين الى (٢٨٠,٠٠٠) مشترك مع نهاية الخطة الرابعة . كما ستحدث شبكة نقل معلومات مبنية على تقنية تجميع البيانات ، وستبدأ شبكة نقل المعلومات بثلاث نقاط اتصال بطاقة أولية لخدمة (٥,٠٠٠) مشترك .

برنامج الأنظمة المساندة

ستنشأ ادارة للذبذبات ، كما ستوسع مرافق الحاسب الآلى فى الرياض وجدة .

برنامج الاتصالات بعيدة المدى

سيتم توفير أنظمة المايكروويف المحلية والدولية ، والكوابل ، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية حسب متطلبات الحركة . وسيستخدم الأرسال الرقمى فى التوسعات ، كما سيستخدم الكيبل المحورى البحرى الذى يصل أوروبا بشرق آسيا مروراً بالمملكة كبديل فعال للاتصال عبر الأقمار الصناعية .

برنامج الانشاءات

ستلبي المتطلبات من المباني الجديدة بشكل محدود ، وستبذل الجهود لرفع استعمال المباني القائمة لأغراض مختلفة .

برنامج الادارة والتشغيل والصيانة

سيتم التركيز على تخفيض تكاليف التشغيل والصيانة للخط العامل بنسبة (٣٠٪) تقريبا عن طريق رفع الكفاءة الانتاجية وتخفيض تكاليف الصيانة .

برنامج البرق

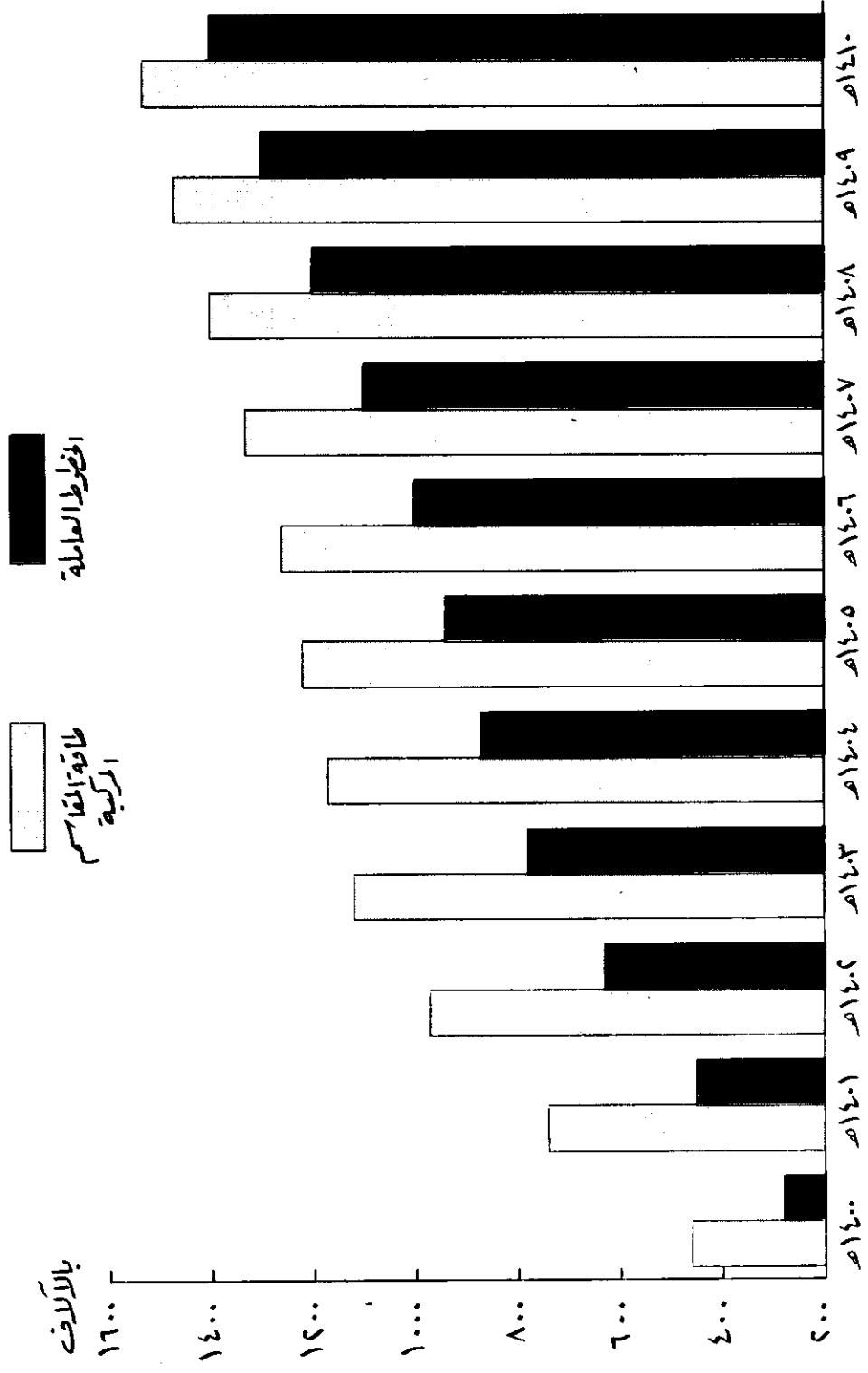
سيتركز تقديم خدمات الاتصالات البرقية بشكل رئيسى فى المناطق النائية التى تفتقر الى خدمات الاتصالات الأخرى .. كما سيتم التوسع فى استخدام الوسائل الآلية لتوفير الأيدى العاملة وتسهيل الأعمال البرقية .

٣/٣/٢/١٣ نفقات برامج البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية:

يعرض الجدول رقم (٨/١٣) النفقات الحكومية المستهدفة لبرامج البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية خلال فترة خطة التنمية الرابعة .

شكل رقم (٧-١٣)

المخطوط الارتفاعية : (طاقة المقاسم)



جدول رقم (٨/١٣)
نفقات برامج البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

البرنامج	اجمالي الخطة الرابعة (بملايين الريالات)
الخدمات البريدية	
الادارة والتشغيل والصيانة	٣١٠٠
التوسعة في التغطية البريدية	٣٠
الانشاءات	٣٩
المعدات	١٥
تطوير الاساليب البريدية	٩
القوى العاملة والتدريب	٧٥
المجموع الفرعى	٣٢٦٨
الايرادات المتوقعة	١٢٨٦
خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية	
الهاتف	٥٠٩٦
التلكس ونقل المعلومات	٤٤٤
الأنظمة المساندة	٣٤٤
الاتصالات بعيدة المدى	١٤١١
الانشاءات	١٣٦
البرق	١٠٠
الادارة والتشغيل والصيانة	١٧٧٨٢
المجموع الفرعى	٢٥٣١٣
الايرادات المتوقعة	٢٧٠٧٤
المجموع الكلى	٢٨٥٨١

٤/٣/٢/١٣ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص

ان وسائل الاتصالات الجيده والموثوق بها ذات أهمية كبرى لتطوير سائر النشاطات الاقتصادية والتجارية . وستسهم توسعة وتحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية المستهدفة خلال خطة التنمية الرابعة في تنمية قطاع التجارة اضافة الى أن الشركات التى تعمل في مجالات الاتصالات ستسهم في نمو هذا القطاع ، فعلى سبيل المثال ، تتولى حاليا الشركات الخاصة نقل البريد البرى بين المكاتب البريدية . ومن المؤكد أن أعمال هذه الشركات ستتوسع نتيجة توسع الخدمات البريدية . وهناك امكانية لمشاركة القطاع الخاص في بيع المعدات الطرفية كأجهزة هواتف .

٥/٣/٢/١٣ التسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي

لاشك أن للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية دورا رئيسيا في تبادل المعلومات بين دول مجلس التعاون الخليجي . وتشمل وسائل الاتصالات التلفزيون - والاذاعة - ووسائل نقل المكالمات والمعلومات . وتتعاون دول مجلس التعاون الخليجي حاليا في توفير الاتصالات بعيدة المدى عبر الاقمار الصناعية ، ومحطات الاتصالات البحرية ، من خلال خطوط تربط المملكة العربية السعودية ، والبحرين ، والكويت ، وقطر والامارات العربية . وفي عام ١٤٠٤هـ تم ادخال الخدمات البريدية السريعة لدعم التعاون بين دول المجلس . وستعمل المملكة العربية السعودية خلال فترة خطة التنمية الرابعة مع دول مجلس التعاون الخليجي على ضمان ملاءمة مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية لخدمة المصالح المشتركة بين دول المجلس .

٣/١٣ البلديات والأشغال العامة :

١/٣/١٣ نظرة عامة :

تضطلع البلديات والأشغال العامة^(١) بمهام ادارة وتوفير التجهيزات الأساسية والنشاطات المرتبطة بها للمدن الكبيرة والصغيرة والقرى . كما أنها لاتقوم باعداد التخطيط على المستوى الاقليمي وحسب ، بل تعمل على تطوير وتعزيز نظم البناء ولوائحه وتعزيزها على مستوى المملكة فضلا عن القيام بالتصميم والاشراف على تشييد مباني بعض الجهات الحكومية وصيانتها . وتقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية ، وكالة الوزارة لشؤون الأشغال العامة بتوفير معظم التجهيزات الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، ومتطلبات الاستقرار في المدن والقرى . وبالرغم من هذا فقد واجهت التنمية مشكلات ومعوقات خلال خطة التنمية الثالثة متمثلة في النمو الاقتصادي المضطرب لسكان المدن، وتدفق الهجرة من الريف الى المناطق الحضرية ، وقد كوّن هذا النمو والهجرة معا ضغطا متزايدا على الموارد المتاحة مما أدى الى توجيه الاهتمام نسبيا الى المناطق الحضرية مع اهتمام أقل الى المناطق الريفية ، وما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لاستكمال الاحتياجات البلدية للمناطق لتحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والريفية خلال الخطة الرابعة . وقد تضمنت الاستراتيجية الاقليمية بعض الموضوعات المرتبطة بذلك .

٢/٣/١٣ الأوضاع الراهنة ومنجزات الخطة الثالثة

لقد بلغت الطفرة التي حدثت للمناطق الحضرية بالمملكة قمته خلال خطة التنمية الثالثة ، حيث تم الوفاء بمتطلبات المدن في مجال التجهيزات الأساسية والاماكن التجارية والسكنية . وعلى الرغم من اهمية قطاع البناء والتشييد في الاقتصاد الوطني ، الا أن نشاطه قد تدنى تدنيا ملحوظا في السنتين الأخيرتين من الخطة . وعند اكال خطتي التنمية الأولى والثانية حيث تم التركيز خلالهما على توفير التجهيزات الأساسية في المدن ، تحول التركيز خلال خطة التنمية الثالثة الى تنمية التجهيزات الأساسية والخدمات في المجمعات الريفية ، وتدعيم الامكانيات الاقتصادية الكافية في المدن الصغيرة ، ومن ثم بدأ النمط السكاني بالمملكة في الاستقرار في الآونة الأخيرة بعد مرحلة من الهجرة على نطاق واسع الى المدن . وتمت خلال خطة التنمية الثالثة تحسينات كبيرة في التجهيزات البلدية كما ونوعا في كافة أنحاء المملكة ، وزودت التجمعات السكنية بمنشآت جديدة كثيرة ، ومسالخ ، ومرافق أخرى . كما أسهمت برامج تحسين البيئة والصحة العامة في تحسينات نوعية المياني .

(١) ان مهمة توفير المياه المنزلية ، وشبكات المجارى ، والحماية من السيول مسؤولية البلديات ، بيد أن هذه تمت مناقشتها في الجزء الخاص بالمياه في فصل الموارد الطبيعية ، وذلك من أجل اعطاء صورة كاملة لأوجه نشاط موارد المياه بالمملكة .

ولقد تم إنجاز أكثر من (٣٠٠) من مشروعات التجهيزات الأساسية الكبيرة على مستوى البلديات . كما تم إشراف وكالة الأشغال العامة على أكثر من (٦٠٠) من مشروعات المباني على مستوى المملكة ، ويوضح الجدول رقم ٩/١٣ معدل استكمال مشروعات البلديات .

الجدول رقم (٩/١٣)

استكمال مشروعات البلديات خلال فترة
خطة التنمية الثالثة حتى عام ١٤٠٤هـ

عدد المشروعات في مراحل الاستكمال المختلفة			
البرنامج	المعمتدة	عدد المشاريع	عدد المشروعات في مراحل الاستكمال المختلفة
			أقل من ٢٥% ٢٥ - ٩٩% ١٠٠%
المباني	٨٥	٣٤	٤١
المرافق العامة	٢٩٩	١٤٤	١٢٥
منشآت أخرى	٥٤	١٨	٢٩
الدراسات	٢٩	٩	١٦
نزع ملكية الأراضي	١٣٩	١٣٩	-
الجملة	٦٠٦	٣٤٤	٢١١
			أقل من ٢٥% ٥١

ولقد خصص من الاستثمارات في المدن أكثر مما خصص للقرى . ونالت مشروعات المياه ، والشوارع ، والمرافق العامة أولوية على برامج البلديات الأخرى . وعلى الرغم من قلة عدد مشروعات المجارى إلا أنها استحوذت على نسبة كبيرة من اعتمادات الميزانية .
ومن خلال إعادة تكوين كثير من بلديات المناطق أثناء خطة التنمية الثالثة نقص عدد بلديات المدن الكبيرة والصغيرة في المملكة من (١٠٦) بلديات الى (١٠٢) بلدية . كما ارتفع عدد المجمعات القروية من (١٦) في عام ١٤٠٠هـ الى (٤٣) في عام ١٤٠٤هـ .
ولقد كانت المحصلة الاجمالية للإنجازات خلال الخطة الثالثة ايجابية وبدل على ذلك تحسن الظروف المعيشية بوجه عام في كافة أنحاء المملكة . . بعد أن كان التحسن أكثر نسبيا في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية .

وبنهاية الخطة الثالثة تدنت معدلات الهجرة الداخلية نسبيا ، ولبيت احتياجات المناطق الحضرية من التجهيزات الأساسية على نحو مرض . أما المناطق الريفية فعلى الرغم مما تم إنجازه فما تزال هناك حاجة الى المزيد من التجهيزات الأساسية . وعلاوة على الإنجازات التي تحققت في مجالات التشييد ونزع ملكية الأراضي ، والتخطيط ، فقد تم تحسين أعمال نظافة الشوارع والصحة العامة ، وجمع النفايات . كما أعيد تنظيم الهيكل الإداري للبلديات في كافة أنحاء المملكة ، وتم ضبط تصنيف عدد من البلديات حسب درجات النمو والأهمية .

قضايا أساسية :

٣/٣/١٣

— حم تدنى مواصفات بعض المباني اتخاذ الاجراءات الرامية لوضع نظم ولوائح تحسّن قواعد البناء ومواصفاته .

— لانزوال الفوارق النسبية متواجدة بشكل كبير بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مجال التجهيزات الأساسية .

٤/٣/١٣ استراتيجية التنمية :

ستركز البلديات ووكالة الأشغال العامة خلال خطة التنمية الرابعة على تحقيق المزيد من التكافؤ في الظروف المعيشية في كافة أنحاء المملكة .

وستسخر الجهود بصفة خاصة لتحسين نوعية المباني ، ورفع كفاءة التشغيل والصيانة للمرافق العامة وفقا للاستراتيجية الشاملة لتوفير التجهيزات الأساسية خلال الخطة الرابعة . وستوجه العناية الى تحسين نوعية التجهيزات الأساسية قبل أى شئ آخر ، مع توفير الزيادة الكمية عند الحاجة لتلبية الطلب ومعالجة الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية .

١/٤/٣/١٣ الأهداف والسياسات :

الأهداف

تتضمن أهداف الدولة في مجال البلديات والأشغال العامة :

- ١ — تحسين معايير الأداء في كافة أوجه صناعة البناء .
 - ٢ — توفير المزيد من التوزيع المتكافئ للتجهيزات الأساسية والخدمات البلدية في كافة أنحاء المملكة .
 - ٣ — التخطيط والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى المعنية بالتنمية العمرانية على المستوى المحلى والاقليمى .
 - ٤ — تحسين الكفاءة الاقتصادية للتجهيزات الأساسية والخدمات البلدية .
- وتتضمن السياسات التي ستتبع لتحقيق الأهداف ما يلي :
- ١ — البدء في التفتيش النظامى للمباني .
 - ٢ — الاسراع في عملية تشكيل المجمعات القروية .
 - ٣ — اعداد المخططات العمرانية الشاملة اعدادا منتظما مع تحديثها .
 - ٤ — العمل على تشجيع التنمية التي تستخدم التجهيزات الأساسية القائمة .

٢/٤/٣/١٣ برامج القطاع العام :

برنامج التشييد : سيستكمل مبنى المقر الرئيسى الجديد لوزارة الأشغال العامة والاسكان . كما ستشيد المباني الأخرى ، وتشتري الأجهزة ومختبرات فحص التربة وغيرها من المختبرات المتنقلة .

برنامج التنمية : سيقام مكتب مركزى للبناء والتشييد ، وسيسعى لايجاد تسهيلات للتدريب الهندسى المستمر ، وستقدم برامج تدريبية مختلفة للموظفين ، وسيقام مركز وطنى لحفظ رسومات المباني العامة ، وسيجرى رفع كفاءة المكتبة والحاسب الآلى ، وسيتم ايجاد ادارة للتشغيل والصيانة بوكالة الوزارة للأشغال العامة ، وسيعاقد مع مستشارين للمساعدة في المراجعة التنظيمية وفي التنمية .

برنامج الأسواق والمرافق العامة : يختص هذا البرنامج بالعمل على توفير التجهيزات الأساسية في كل من المناطق الحضرية والريفية مع أخذ الفوارق بين هاتين الفئتين من المناطق بعين الاعتبار . وتشمل هذه التجهيزات (٤٧)

مشروعاً للأسواق ، و (٤٤) مشروعاً للمساح ، و (٥٠) مشروعاً لمتزهات وملاعب ، إضافة الى تسهيلات أخرى للتجمعات السكنية .

تحسين الشوارع وتوسعتها: سينفذ (٢٩٥) مشروعاً لتزفيت الشوارع ، وانارتها ، وتزويدها بالأرصفة في مختلف مدن المملكة . وسينشأ في بعض المدن جسور وأنفاق ، ومواقف سيارات كثيرة . وسوف تتم تسمية الشوارع . وسيؤدي تنفيذ هذه المرافق الى تحسين حركة المرور ، وسلامته ، والحفاظة على النظافة ، وجذب المستثمرين الى التجمعات السكنية التي تتوفر لها امكانيات التنمية .

برنامج تحسين البيئة : سيعمل على ردم المستنقعات ، والتخلص من النفايات ، بالإضافة الى أوجه النشاط الأخرى كتحسين نوعية المياه .

برنامج التخطيط : العمل على تطوير وتحديث المخططات العمرانية .

برامج أخرى : سيتم العمل على توفير متطلبات الإدارة والتشغيل والصيانة لمكاتب الأشغال العامة وكذلك التجهيزات الأساسية . بالإضافة الى شراء الأراضي للاستفادة منها للمصالح الحكومية ، والعمل على مراجعة نظم ولوائح البناء وتعزيزها .

٣/٤/٣/١٣ نفقات البرامج :

يوضح الجدول رقم (١٠/١٣) الاعتمادات المالية لبرامج البلديات والأشغال العامة خلال خطة التنمية الرابعة .

جدول رقم (١٠/١٣) نفقات برامج البلديات والأشغال العامة

اجمالي الخطة الرابعة (بملايين الريالات)	وزارة الشؤون البلدية والقروية
١١١٨٥	المياه
١٢٠٧٩	الجاري
١٢١٦	تصريف مياه الأمطار
٥٣٦	الحماية من السيول
٤٤٨	الأسواق
٤٣٠١	المرافق العامة
٩٢٧٧	الشوارع البلدية
٣٧٩	المباني الحكومية
٣٨	تحسين البيئة
٧٦٨	التخطيط
٧٠	التدريب
٢٢١٠٣	برامج أخرى
٦٢٤٠٠	المجموع الفرعي
٦٠٠	وكالة الوزارة لشؤون الأشغال الإدارة
١٨	التشغيل والصيانة
٣٥٧	المنشآت التي تحت التنفيذ
١٢٥	التنمية والاستشارات
١١٠٠	المجموع الفرعي

٤/٤/١٣ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

سيتم التركيز على تطبيق النظم واللوائح ، مع التأكيد على استخدام مواد البناء الجيدة والملائمة ، وذلك بالاشراف الدقيق على مشروعات التشييد . وقد تؤدي قوانين البناء ولوائحه الصارمة الى زيادة التكلفة الأولية للبناء ، ولكن أية زيادة في التكاليف سيتم تعويضها بدرجة كبيرة نتيجة لتخفيض تكاليف الصيانة والاستبدال . وسيتعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذ الكثير من المشروعات في مجال الخدمات البلدية والأشغال العامة ، وسيعود ذلك بدخل كبير على الشركات السعودية العاملة في صناعة البناء ، وفي مجال التشغيل والصيانة .

٤/١٣ الاسكان :

١/٤/١٣ نظرة عامة :

المسكن كما لا يخفى من الاحتياجات الأساسية للانسان . ويعدّ توفير المساكن الكافية طبقاً للتقاليد السعودية عنصراً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة . وتكون غالبية سكان المملكة العربية السعودية من فئات الأعمار الشابة والمتوسطة كما يتزايد عدد السكان بسرعة مما يتطلب المضيّ قدماً في تشييد المساكن خلال خطة التنمية الرابعة وما بعدها لمقابلة احتياجات السكان المتزايدة . وبالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على المساكن في المملكة الا أن أعداداً كبيرة من المساكن ما تزال بحاجة الى تحسين .

وتثلت استجابة المملكة لسد النقص في توفر المساكن الحديثة خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة بقيامها بتوفير الموارد الضخمة لتمويل مشروعات تشييد المساكن مما نتج عنه تخفيف حدة مشكلة السكن وتراخي اعتبارها من ضمن المعوقات الرئيسية التي تقف في طريق التنمية كما كانت عليه في السابق .

ولاتفرد جهة حكومية واحدة بالمسؤولية الكلية عن هذا القطاع ، فقد تولى القطاع الخاص في المقام الأول مهمة توفير المساكن ، وقد مكنته المساعدات المالية والتجهيزات الأساسية التي توفرها له الجهات الحكومية من القيام بذلك . ومع ذلك كانت هناك أيضاً أوجه نشاط كبيرة لتشبيد المساكن يقوم بها القطاع الحكومي تتمثل في مشروعات الاسكان العام للمواطنين السعوديين من ذوى الدخل المحدود ، ومشروعات اسكان منسوى بعض الجهات الحكومية (بما في ذلك طلاب المؤسسات والأجهزة التعليمية) .

٢/٤/١٣ الوضع الراهن ومنجزات الخطة الثالثة :

قفز معدل تشييد المساكن خلال خطة التنمية الثالثة متخطياً كافة التوقعات ، وبشكل عام ، تجاوز «عرض» المساكن في المدن «الطلب عليها» . أما في المناطق الريفية فتم احراز تقدم أقل في هذا المجال حيث يفوق الطلب فيها العرض بصفة عامة . كما أن هنالك عدداً كبيراً من المساكن القائمة بحاجة الى اصلاح أو تجديد على امتداد المملكة .

١/٢/٤/١٣ استكمال مشروعات الاسكان :

يبيّن الجدول رقم (١١/١٣) مقارنة بين الانجازات المتحققة من المساكن خلال خطة التنمية الثالثة وبين الأهداف المحددة الموضوعة لها ، حيث يتبيّن بأن أوجه نشاط اسكان منسوى الجهات الحكومية وأوجه نشاط الاسكان التي يمولها القطاع الحكومي قد فاقت بشكل كبير عما كان مستهدفاً لها في الخطة الثالثة . وبشكل عام ، تم تجاوز الهدف المحدد لخطة التنمية الثالثة بمقدار (١٧٠٠٠) وحدة سكنية . وقد تم تشييد معظم الفائض من

المساكن في المدن الرئيسية ، ونتج عن ذلك وجود معدلات مرتفعة في المساكن غير المشغولة . ويعكس تخفيض المساكن المستهدف انشاؤها خلال خطة التنمية الرابعة الأوضاع الاقتصادية المتوقعة والتغيرات في السياسات خلال هذه الخطة ، كما يعكس حقيقة وجود عدد كبير من الوحدات السكنية غير المشغولة التي تقدر بـ (١٠٠ر٠٠٠) وحدة عند بداية خطة التنمية الرابعة .

الجدول (١١/١٣)

الأهداف المحددة لخطة التنمية الثالثة والانجازات المتحققة
والأهداف المحددة لخطة التنمية الرابعة

عدد الوحدات السكنية خلال خطة التنمية الثالثة تقديري

الهدف المحدد	نسبة ماتحقق الى المجموع	نسبة الانحراف عن الهدف	المتحقق	الهدف المحدد
٧ر٨٠٠	%٤	— %٤٦	١٧ر٨٠٠	٣٢ر٩٠٠
٦٧ر٢٠٠	%٢٨	%١٢٨	١٢١ر٦٠٠	٥٣ر٣٠٠
٧٥ر٠٠٠	%٣٢	%٦٢	١٣٩ر٤٠٠	٨٦ر٢٠٠
١٥٠ر٠٠٠	%٤٤	%٨٩	١٩٥ر٠٠٠	١٠٣ر٠٠٠
٦٠ر٠٠٠	%٢٤	%٣٣	١٠٣ر٤٠٠	٧٨ر٠٠٠
٢١٠ر٠٠٠	%٦٨	%٦٥	٢٩٨ر٤٠٠	١٨١ر٠٠٠
٢٨٥ر٠٠٠	%١٠٠	%٦٤	٤٣٧ر٨٠٠	٢٦٧ر٢٠٠

نشاط القطاع الخاص :

٢/٢/٤/١٣

تشير التقديرات الى أن قروض صندوق التنمية العقاري أسهمت في بناء (٤٤%) من اجمالي المنشآت السكنية المنجزة خلال خطة التنمية الثالثة ، أو حوالى (١٩٥ر٠٠٠) وحدة سكنية . ويبيّن الجدول رقم (١٢/١٣) وجود تفاوت في التوزيع الاقليمي للقروض التي تمنحها الدولة من خلال برنامج القروض الخاصة وقروض الاستثمار على السواء .

وتلقت المنطقتان الجنوبية والغربية قروضا أقل مما تشير اليه تقديرات حجم السكان فيها . بينما تلقت المنطقة الوسطى قروضا كثيرة نتيجة للتنمية المضطربة التي شهدتها عاصمة المملكة . كما ان معظم القروض التي تمت ضمن برنامج قروض الاستثمار الحكومية قد تمت في المنطقة الوسطى وقد انعكست وفرة الموارد بالمنطقة الوسطى في أوضاع الاسكان الجيدة بها .

الجدول رقم (١٢/١٣)
التوزيع الاقليمي لقروض الاسكان التي يقدمها صندوق التنمية العقارى

(١)

المنطقة	خطة التنمية الثانية	خطة التنمية الثالثة	خطة التنمية الثانية	خطة التنمية الثالثة	الرقم القياسى لتوزيع القروض على أساس الفرد الواحد	النسبة المئوية لتوزيع القروض الخاصة بالعقود
الوسطى	٤٠ر٢	٤٣ر٢	١٦٥	١٧٧		
الغربية	٢٠ر٤	٢٣ر٤	٦٤	٧٣		
الشرقية	١٦ر٩	١٣ر٨	١٣١	١٠٧		
الشمالية	١٤ر٢	٩ر٠	١٣٣	٨٤		
الجنوبية	٨ر٣	١٠ر٦	٤١	٥٣		
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	—	—		

وقد ألفت الانجازات المتحققة في مجال تشييد المساكن التي يمونها القطاع الخاص نسبة (٢٤٪) من اجمالى انجازات خطة التنمية الثالثة ، أو ما يزيد عن (١٠٠ر٠٠٠) وحدة سكنية ، ويشمل ذلك المساكن والشقق التي تم بناؤها لغرض الاستثمار . وقد شجع على هذا النوع من الاستثمار توفر البيئة الاقتصادية الملائمة ، وارتفاع مستوى الاجارات في بداية خطة التنمية الثالثة ، ومضى المستثمرون قدما في تشييد المساكن غير عابئين بظهور فائض فيها .

٣/٢/٤/١٣ نشاط القطاع العام :

تم خلال خطة التنمية الثالثة تشييد (١٧ر٨١٩) وحدة سكنية للمواطنين السعوديين من ذوى الدخل المحدود ، بالاضافة الى (٧ر٨٨٣) مسكنا و (٣ر٦٣١) قطعة أرض مزودة بالخدمات في طريقها للاستكمال في نهاية خطة التنمية الثالثة . وتشير التقديرات الى أن اسهام أوجه نشاط اسكان منسوى الجهات الحكومية قد بلغت نسبة (٢٨٪) من اجمالى انجازات خطة التنمية الثالثة ، أو ما يقارب (١٢٠ر٠٠٠) وحدة سكنية . والجهات التي تقوم بتشيد مشاريع الاسكان منسويها هي الجهات الامنية ، والجامعات ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، وبعض الجهات الحكومية الأخرى .

٤/٢/٤/١٣ وضع المساكن القائمة :

أدى الازدهار والتطور السريع الذى شهدته خطة التنمية الثالثة في تشييد المباني السكنية الى ظهور تحسن ملموس في وضع المساكن في المملكة ، ويلاحظ ذلك بشكل خاص في المدن الكبيرة حيث أن الكثير من

مبانيها قد شيد على الطراز الحديث ، وهذا لاينفى وجود بعض المناطق التى تضم مساكن قديمة الطراز . وفى عام ١٣٩٩هـ كان (٥٪) من المساكن مبنية بشكل مؤقت على شكل خيام وأكوخ (صنادق) ، وقد انخفض عدد ذلك النوع من المساكن انخفاضاً شديداً خلال خطة التنمية الثالثة .

ولقد أضحت المباني الخرسانية المسلحة هى النموذج السائد للمباني الجديدة لما تتميز به من قوة ومتانة ، لكنه نتيجة لظروف التطور السريع التى شهدتها أوجه نشاط تشييد المساكن ظهر تدنّ فى مستوى الأعمال المنجزة انعكس فى سوء تنفيذ التمديدات الكهربائية ، والميكانيكية ، وأعمال العزل الحرارى ، واستخدام الخرسانة القليلة المقاومة .

ويختلف مستوى المساكن فى المناطق الريفية والمدن الصغيرة عنه فى المدن الكبيرة . وبشكل عام ، تتوفر فى المنطقتين الوسطى والشرقية مساكن ذات مستوى عال يعكس توفر القروض الحكومية فى هاتين المنطقتين .

٥/٢/٤/١٣ قضايا اساسية :

أسهم عدم تطبيق نظام لتشييد المباني فى حصول تلف مبكر فى المساكن القائمة فى المملكة نظراً لنوعية التنفيذ السيئة . وسيتم خلال خطة التنمية الرابعة تطبيق أنظمة لتشييد المباني على نحو متشدد . ويعانى القطاع الخاص من نقص فى المعلومات والبيانات الخاصة بحجم المساكن الموجودة فى المملكة ونوعيتها . وبدون ادخال تحسينات كبيرة على عمليات جمع المعلومات الاسكانية وحفظها لايمكن القيام بالتخطيط الكافى لتلبية حاجة مواطنى المملكة الى المساكن بتكاليف اقتصادية . وسيتم خلال خطة التنمية الرابعة تبنى اجراءات جديدة لجمع المعلومات والبيانات .

٣/٤/١٣ استراتيجية التنمية :

يتمثل الهدف العام الشامل لقطاع الاسكان خلال خطة التنمية الرابعة فى تلبية احتياجات مواطنى المملكة من المساكن بتكاليف اقتصادية . ويتمثل اسهام الدولة الهام فى هذا المجال بمواصلة دعمها للقطاع الخاص . وستركز الدولة على نوعية أعمال التشييد ، وعلى الاستغلال الفعال للمساكن القائمة . ومن المتوقع حدوث تغيير كبير فى أماكن تشييد المباني الجديدة نظراً لقلّة مساكن الجهات الحكومية التى ستبنى فى المدن الرئيسية ونظراً لتجاوب المستثمرين مع الفائض من المساكن فيها .

ويهدف خطة التنمية الرابعة الى انشاء (٢٨٥,٠٠٠) وحدة سكنية . وستؤلف هذه الوحدات ، بالاضافة الى الـ (١٠٠,٠٠٠) وحدة سكنية غير المسكونة فى بداية الخطة الرابعة ، ما مجموعه (٣٨٥,٠٠٠) وحدة ، يمكن ان تلبى حاجة (٣٢٥,٠٠٠) أسرة جديدة خلال فترة الخطة . وتخفض عدد الأسر التى تعيش فى مساكن غير مناسبة بمقدار (٦٠,٠٠٠) أسرة .

١/٣/٤/١٣ الأهداف والسياسات :

تشمل أهداف الدولة فى مجال الاسكان بما يلى :

- (١) توفير الأعداد الكافية من المساكن الصحية والمناسبة لكافة المواطنين السعوديين .
- (٢) تسهيل تملك السعوديين للمساكن ضمن امكانياتهم .
- (٣) رفع مستويات المساكن فى المناطق الريفية .

ولتحقيق هذه الأهداف سيتم انتهاج السياسات التالية :

- توفير المساكن للسعوديين غير القادرين على شراء مساكن مناسبة .
- الاستمرار في منح السعوديين قروضا معانة لبناء المساكن .
- وضع وتطبيق أنظمة متشددة لتشييد المباني .
- عدم تشييد مساكن عامة الا في الحالات الضرورية ، أو في المناطق التي تحتاج الى مساكن اضافية .

٢/٣/٤/١٣ برامج القطاع الحكومي :

برنامج الادارة والتشغيل والصيانة :

يشمل هذا البرنامج العمليات المستمرة لوكالة الوزارة لشؤون الاسكان .

برنامج نظام المباني :

ستقوم وكالة الوزارة لشؤون الأشغال العامة بوضع نظام للمباني وتطبيقه . ويكون منطبقا على تشييد كافة المباني السكنية .

برنامج جمع المعلومات والبيانات :

ستعمل مصلحة الاحصاءات العامة على توفير قاعدة كاملة ومنظمة للمعلومات والبيانات الاسكانية ، وستقوم بتحديثها حسب الحاجة .

برنامج القروض :

سيواصل صندوق التنمية العقارى منح القروض المعانة للمواطنين لتشييد المساكن .

برنامج الانشاء والتشييد :

سيجرى استكمال الأعمال التي بدىء بها خلال خطة التنمية الثالثة ، والتي تضم تشييد (٧,٨٨٣) مسكنا للسعوديين من ذوى الدخل المنخفض .

٣/٣/٤/١٣ نفقات البرامج

يوضح الجدول رقم (١٣/١٣) المصروفات المعتمدة لبرامج وكالة الوزارة لشؤون الاسكان خلال الخطة الرابعة .

الجدول رقم (١٣/١٣)
نفقات برامج الاسكان

البرنامج	اجمالي الخطة الرابعة (بملايين الريالات)
وكالة الوزارة لشؤون الاسكان :	
الادارة	١٩٠
التشغيل والصيانة	٢٣٨
انشاء المساكن	٣٣٣٨ر٦
مرافق الحج بمنى	٦١ر٤
المجموع	٣٨٢٨

٤/٣/٤/١٣ اعتبارات تتعلق بالقطاع الخاص :

سيستمر القطاع الخاص بدعم قوي من صندوق التنمية العقارية في القيام بدور هام في قطاع الاسكان . ومن ناحية ثانية ، يتوقع أن ينتج عن انخفاض أوجه نشاط تشييد المساكن انخفاض في عدد المقاولين في هذا المجال . الا أن الاستمرار في طرح المناقصات وتطبيق قاعدة ال (٣٠٪) المذكورة في قسم البناء والتشييد سيخفف الى حد ما من التأثير المتوقع على المقاولين .

وسيؤدي توفر معدلات مرتفعة من المساكن غير المسكونة في المدن الرئيسية في بداية خطة التنمية الرابعة بالاضافة الى الانخفاض المتوقع في عدد عمال التشييد الأجنب خلال الخطة ، الى هبوط في ايجارات المساكن مما سيسهم في تخفيض عدد المساكن المشيدة للاستثمار .

ويتوقع أن تصبح أعمال صيانة المساكن القائمة واصلاحها وتجديدها خلال خطة التنمية الرابعة من أوجه النشاط الأهم لدى مقاولي تشييد المساكن كما هو موضح في قسم البناء والتشييد من هذا الفصل .

٥/٣/٤/١٣ التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي :

خلال خطة التنمية الثالثة ، توسع حق تشييد المساكن وتملكها في المملكة ليشمل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي . وستواصل دول المجلس تعاونها في مجال الاسكان خلال خطة التنمية الرابعة .

الفصل الرابع عشر

التنمية الاقليمية

مقدمة :

تتكون المملكة العربية السعودية جغرافيا من خمس مناطق تخطيطية هي : المنطقة الوسطى ، الغربية ، الشرقية ، الجنوبية الغربية ، الشمالية ، كما تنقسم اداريا الى أربع عشرة امانة ، وتتفرع من كل امانة امارات صغيرة ، وتشكل كل منطقة من المناطق الخمس المشار اليها وكذا كل امانة وحدة تخطيطية . ويستعرض هذا الفصل المظاهر الرئيسية لتنمية الجوانب التنظيمية خلال خطط التنمية المتتالية ، كما يظهر حجم التطور الذى حدث مع التركيز على دور التخطيط الاقليمي فى تقليل التباين ، ووضع استراتيجيات التنمية الاقليمية ، وتحديد الأهداف والسياسات التى ستؤخذ بعين الاعتبار خلال خطة التنمية الرابعة .

١/١٤ الأوضاع الراهنة ومنجزات خطط التنمية الثلاث :

تطورت الأهداف والسياسات الاقليمية لتعكس الاحتياجات الحديثة للتنمية والأولويات المتجددة لعملية التخطيط ، فخلال خطة التنمية الأولى بدى فى اقامة التجهيزات الأساسية للمدن الرئيسية مع اعطاء الأولوية القصى لمشاريع توفير شبكات المياه والمجارى فى المناطق الحضرية . بينما اتجهت التنمية الاقليمية خلال خطة التنمية الثانية والثالثة الى توسعة التجهيزات الأساسية والخدمات البلدية والعامه لتشمل المناطق القروية ، وعضدت الجهات الحكومية هذه التنمية بانشاء ادارتها وفروعها لتلبية احتياجات المناطق والامارات المختلفة .

١/١/١٤ المبادرات الخاصة بالتخطيط الاقليمي :

أعدت وزارة التخطيط خلال الفترة الأخيرة من خطة التنمية الأولى وبداية خطة التنمية الثانية دراسات اقتصادية واجتماعية لمختلف المناطق التخطيطية الرئيسية فى المملكة ، بينما قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بالبداية فى اعداد المخططات العامة للمدن الرئيسية وتنفيذ برنامج المجمعات القروية على مستوى المناطق بهدف توصيل الخدمات البلدية الى المجتمعات القروية ، وكنتيجه لذلك تم بنهاية خطة التنمية الثانية مسح المملكة مسحا شاملا فى الوقت الذى كان يجرى فيه اعداد دراسات مفصلة ومخططات عامة للمراكز الحضرية الرئيسية مثل الرياض ، وجدة ، والدمام ، والطائف ، وأبها . وقد استمرت هذه الجهود المركزة خلال خطة التنمية الثالثة بعد ادخال عدد من التطورات بما فى ذلك مفهوم مراكز النمو الذى يهدف أساسا الى تنسيق الخدمات على كافة المستويات الاقليمية والمحلية ، مع تحقيق توزيع متوازن للفرص الاجتماعية والاقتصادية ، اضافة الى المخططات العامة والدراسات الاقتصادية والانشائية على مستوى منطقة الامارة .

وفى نهاية خطة التنمية الثالثة تم البدء فى اعداد دراسات المخططات الشاملة لمناطق الباحة ، والقصيم ، وحائل ، وتبوك ، ومكة المكرمة .

وما زال العمل قائما فى تجهيز المخططات لهذه المناطق . كما ازداد عدد المجمعات القروية من (١٦) مجمعا فى عام ١٤٠٠هـ ، الى (٤٣) مجمعا فى عام ١٤٠٤هـ ، وتم اعتماد ستة وعشرين مجمعا قرويا آخر .

وقد قامت وزارة التخطيط فى الوقت نفسه بأعمال مسح لكل منطقة امانة من الامارات الأربع عشرة ، من أجل معرفة الأوضاع القائمة فى هذه الامارات وتحليلها وتحديد امكانيات التنمية فيها . ونتيجة لذلك توفرت لدى وزارة التخطيط معلومات تفصيلية عن الأوضاع القائمة فى كل منطقة امانة مع الامكانيات المتاحة فى كل منها ، والسبل

المقترحة للتنمية الاقليمية المتوازنة وكيفية تحقيقها . ويعتبر هذا تقدما مضطربا في مجال التخطيط الاقليمي . ونتيجة لذلك قامت الوزارة باعداد خطط مناطق الامارات تنسجم مع استراتيجية خطة التنمية الرابعة التي تهدف الى ايجاد فرص انتاجية جديدة ، وتعزيز ونشر التقدم الاجتماعي ، اضافة الى دعم مؤسسات المجتمع .

٢/١/١٤ التباين بين المناطق :

ظهر تباين بين المناطق نتيجة لطبيعة انتشار وتوزيع السكان وتمركز الموارد الطبيعية في أماكن معينة . وتجرى معالجة هذا الخلل بين المناطق والنتائج عن ندرة الموارد الطبيعية بواسطة ادخال التحسينات التكنولوجية ، واستكمال مرافق التجهيزات الأساسية ، وتوسعة الخدمات العامة لتشمل المناطق القروية والمناطق النائية . ففي مجال الزراعة مكنت التحسينات التكنولوجية المزارعين السعوديين من استغلال المياه الجوفية في الطبقات العميقة مثل طبقات حقل الساق وتبوك في منطقة الشمال ، واقامت مزارع تجارية منتجة في مناطق كانت تعتبر في الماضي جزءا من الصحراء . كما ان وسائل النقل الفعالة والمرافق التي هيأتها وزارة الصناعة والكهرباء في المدن الصناعية، واستكمال الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك لمشاريع المرافق الصناعية والتجهيزات الأساسية في الجبيل وينبع ، وافتتاح معامل الصناعات الهايدروكربونية المكملة أدت الى ازدهار الأنشطة الصناعية في هذه المناطق ، وقد أدى هذا الى دعم أنشطة التنوع الاقليمي خارج المراكز الحضرية التقليدية . ووفرت الاعانات والقروض الصناعية والتجارية الفرص خارج المراكز التقليدية لاقامة هذه النشاطات ، اضافة الى توفير الخدمات الصحية ، والتعليمية ، وانشاء الطرق الزراعية « القروية » وهذا يعنى تحسين المعيشة في المناطق القروية بشكل ملحوظ . وتعتبر أنشطة حماية البيئة التي قامت بتنفيذها مصلحة الأرصاد الجوية وحماية البيئة - ومن ضمنها المحافظة على المناطق الجمالية من خلال اقامة المنتزهات الوطنية ، هي الأساس في ايجاد الاطار والأسس والمبادئ الارشادية اللازمة التي تمكن الجيل الحالي والأجيال القادمة من الاستمتاع بثروات المملكة الطبيعية .

ولا يرجع التفاوت بين المناطق الى عدم التوازن في توفر الموارد الطبيعية فقط ، بل يعزى أيضا الى سرعة تحقيق المنجزات التنموية ، وتدفق الهجرة من القرى الى المراكز الحضرية ، وعلاوة على ذلك فان مستويات توفر الخدمات التعليمية والصحية ، ومرافق البلديات ، والاتصالات تحسن باستمرار ، وهذا في حد ذاته يؤدي بطبيعته الى تباين نسبي مؤقت في مستوى الخدمات وتواجدها . وبشكل عام تعتبر كل من المنطقة الوسطى ، والمنطقة الغربية ، والتي تضم كل منهما أكبر المراكز الحضرية أكثر المناطق تنوعا كما أنهما تتمتعان بأعلى مستوى في توفير الخدمات ، ويلاحظ أن مستوى توفير الخدمات يتفاوت بشكل كبير ضمن هذه المناطق . وبصفة عامة ، يمكن القول أن معظم مناطق الامارات في المملكة تتمتع بمستوى عال من الخدمات .

٣/١/١٤ الهجرة بين المناطق والنزوح الى المراكز الحضرية :

اشارت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق التخطيطية الخمس التي قامت بها وزارة التخطيط خلال خطتي التنمية الأولى والثانية الى وجود هجرة كبيرة داخل المملكة ، فقد يتناقص عدد السكان في كل من المنطقة الشمالية ، والجنوبية الغربية ، بشكل خاص ، بسبب انتقال السكان الى المناطق الأخرى حيث الأجزاء المزدهرة من المملكة بما في ذلك المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية . بالاضافة الى ذلك فان عملية التحضر الجارية تعنى أن المراكز الحضرية الرئيسية كالرياض ، وجدة ، والمدن الأخرى الكبيرة ستستقبل المهاجرين من المناطق القروية ، ولقد اثبتت أعمال المسح الاحصائية التي أجرتها مصلحة الاحصاءات العامة ووزارة التخطيط ان الهجرة داخل المنطقة نفسها أكبر من الهجرة بين المناطق . وقد سجلت جميع مناطق الامارات نسبيا متفاوتة في زيادة عدد سكانها خلال

خطة التنمية الثالثة . وتوضح المؤشرات الأخيرة لبعض مناطق الامارات ان الكثير من المهاجرين الذين يرجعون الى مناطقهم لا يرجعون الى قراهم التي نشأوا فيها . ونتيجة لذلك فقد شهدت العديد من المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق النائية نمواً سريعاً في عدد السكان لهجرة السكان اليها من مناطقهم القروية وحتى من خارج منطقة الامارة ، كما ان تحسين المرافق الاجتماعية ومرافق البلديات وما يرافق ذلك من ازدياد فرص التوظيف يعنى توفير الفرص المحلية للمواطنين السعوديين لاستغلالها بدلا من الهجرة الى الأماكن الأخرى في المملكة .

٤/١/١٤ التنسيق بين الأقاليم :

تحتاج التنمية الاقليمية الى التنسيق بين برامج القطاعات والجهات المسؤولة عنها . وتجدر الاشارة الى أن تنفيذ الاستراتيجية الاقليمية وتحقيق أهدافها لا يقع على عاتق جهة بمفردها بل على جميع الجهات . فالجهات المركزية تقوم بتقديم الخدمات المتنوعة في كافة أنحاء المملكة ، وتضع سياسات وبرامج تطوير الموارد فيها . وتمثل كل جهة رئيسية العديد من المكاتب الفرعية في هذه المناطق . ويعد دعم وتعزيز التنسيق بين الجهات وبرامجها على مستوى الأقاليم ومناطق الامارات ، ومناطق الامارات الفرعية من الأمور الرئيسية لتوفير الخدمات لكل من المناطق القروية والمناطق الحضرية بأبسط التكاليف . ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعطاء الأولوية للتنمية على مستوى المناطق الاقليمية والمناطق الفرعية ، وتوفير المرافق والخدمات لتلبية الاحتياجات المحلية ، مع التركيز على ضرورة الاستغلال الكامل للمنافع العامة والأخذ بعين الاعتبار أعمال الصيانة وإيجاد نظام فعال لتوصيل تلك الخدمات .

٢/١٤ استراتيجية التنمية الاقليمية :

سوف يستمر التفاعل بين سياسات التنمية الوطنية والتنمية الاقليمية خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، وسيكون هناك بعض التعارض في الأهداف ينشأ أساساً من ثلاثة مصادر تؤثر على نسبة مستويات التباين :

١ — هناك نوع من التعارض بين سياسات التنمية الوطنية والتنمية الاقليمية ، فعلى سبيل المثال تؤكد الاستراتيجية الوطنية بأن تحقيق النمو الصناعى بشكل فعال يمكن أن يكون من خلال تركيز الأنشطة الصناعية وتجميعها في مناطق معينة بحيث تؤدي الى تحقيق منافع وفوائد على شكل خدمات عامة ، مع اقامة الصناعات المساندة . الا أن تركيز الصناعات بهذا الشكل ، سوف يؤدي الى خلق عدم التوازن الاقليمي .

٢ — يشكل حجم المرافق المصدر الثاني لهذا التعارض ويظهر هذا في تباين تواجد الخدمات بين المناطق .. فحتى الحد الأدنى لخدمات معينة والتي تنشأ في الأماكن قليلة السكان قد يخلق طاقة كبيرة زائدة عن الحاجة مما يؤدي الى تدنى مستوى الانتاجية ، وهذا يتعارض بشكل مباشر مع الهدف الاستراتيجي لخطة التنمية الرابعة الرامي الى ضمان الاستغلال الفعال للمرافق القائمة .

٣ — والمجال الثالث الذى قد يظهر بسببه التناقض بين أهداف التنمية الاقليمية والتنمية الوطنية هو الاختلاف في الفترات الزمنية ، حيث يجب عند تحديد نفقات التنمية الأخذ في الاعتبار التغير على المدى الطويل في الاتجاهات الهيكلية للتنمية الاقليمية ، بما في ذلك الهجرة من القرى الى المناطق الحضرية الذى قد لا يتفق دائما مع المتطلبات قصيرة الأجل ضمن المناطق الاقليمية .

وعليه فإن نجاح السياسات الاقليمية ، خاصة فيما يتعلق بتقليص الفوارق الاقليمية أمر عاى ضمن مفهوم التنمية الشاملة ، حيث أن تقليص هذه الاختلافات الى الحد الأدنى ورفع مستوى الانسجام والتنسيق في التنمية من مهام التخطيط الاقليمي .

وهناك هدف رئيسى لخطة التنمية الرابعة يتمثل في تعزيز ودعم الاطار التنظيمى وعمل التخطيط على مستوى مناطق الامارات ، وتحسين توزيع الفرص الانتاجية ، وتوفير الخدمات التى يمكن من خلالها مساعدة كل اقليم على تعزيز امكانيات التنمية فيه . وقد وضعت الخطة برامج لاجتاد فرص للقطاع الخاص لا سيما فى المناطق القروية مع التأكيد على الحفاظ على تراث وشخصية كل منطقة .

١/٢/١٤ الأهداف والسياسات :

الأهداف :

تقضى استراتيجية خطة التنمية الرابعة بضرورة الاستمرار فى احداث تغير فى البنية الأساسية لاقتصاد المملكة من أجل إيجاد قاعدة اقتصادية متنوعة . بالإضافة الى اختيار مراكز نمو قادرة على إيجاد الفرص الانتاجية ودعمها ، مع أهمية التركيز على التنسيق بين الجهات والبرامج التى تشجع على مبادرات الأفراد والقطاع الخاص . ومن هذا المنطلق ستشمل أهداف التنمية الاقليمية عناصر رئيسية أهمها :

- ١ — متابعة التنمية المتوازنة : ويعنى ذلك تشجيع التنمية فى جميع المناطق الاقليمية وتوسعة قاعدة الخدمات .
 - ٢ — الاستمرار فى تحقيق التنوع الاقتصادى لمناطق الامارات طبقا لامكانياتها الانتاجية ومتطلباتها .
 - ٣ — تأكيد التنسيق بين الجهات على المستوى الاقليمى ، وتعزيز كفاءة توفير الخدمات .
- ولابد من ترابط واستمرارية هذه الأهداف من أجل تحقيق توزيع متوازن للخدمات والفرص الانتاجية وتعزيز فعالية ايصال هذه الخدمات للسكان ، خاصة فى المناطق القروية . وبينما يسلط الضوء على هذه الأهداف فى خطة التنمية الرابعة الا أن نتائج وتأثير تنفيذ هذه الأهداف ستظهر فى المدى القريب والمدى البعيد ، وعلى هذا الأساس اعدت السياسات الاستراتيجية للتنمية الاقليمية .

السياسات :

تعتبر السياسات الوسائل المباشرة التى يمكن من خلالها تتبع أهداف التنمية الاقليمية ، فبرامج خطة التنمية الرابعة ستوسع وتعجل من تطبيق نظام مراكز النمو التى ستعزز التنمية على مختلف المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية . وقد تم ترتيب مراكز النمو فى نظام ادارى متسلسل تبعا لوضع هذه المراكز وهل هى وطنية أو اقليمية أو محلية . وسيتم تغيير وضع أى مركز معين اذا ما ثبت فيما بعد أنه يحتوى على امكانيات أكبر مما هو مقدر له فى الوقت الحالى ، وسيتمكن هذا النظام كل منطقة من تحقيق التوسع الاقتصادى حسب امكانياتها ، وسيدعم هذا النظام برنامج المجمعات القروية والتوسع فيه بحسب احتياجات وامكانيات كل منطقة امارة . ويقوم نظام المجمعات القروية بتنسيق الخدمات ، كما يساعد على توفيرها بأقل التكاليف من خلال تحديد مجموعات من القرى فى مجموعات قروية ، وتعتبر مراكز النمو والمجمعات القروية متكاملة من حيث الهيكل والمهام ومعايير الاختيار بين النظامين كما يتضح من الجدول المرفق رقم (١/١٤) .

وسوف تستمر أعمال التخطيط العمرانى على مستوى المناطق من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية ، وأعمال مسح مناطق الامارات بين حين وآخر من قبل وزارة التخطيط ، لأن مثل هذه الأعمال تعد من الوسائل المباشرة لتحديد الامكانيات الاقتصادية والمتطلبات على مستوى مناطق كل من الامارات والامارات الفرعية ، وتؤدى الى تعزيز امكانيات كل جهة على حدة ، لتنسيق ومراقبة برامجها . كما ان دعم القطاع الخاص فى هذه المناطق سيحقق فرصا انتاجية على المستوى المحلى .

ولتحقيق أفضل نمو اقليمي متوازن لا بد من:

أ — تحسين أعمال التنسيق بين الجهات المنفذة في المجالات الميدانية حتى يؤدي التنسيق بين الجهة الواحدة وفروعها والتنسيق فيما بين مختلف الجهات الى توزيع متوازن للخدمات .

ب — الاستمرار في أعمال المسح لمناطق الامارات، واعداد المخططات الرئيسية للمناطق وتحديث المعلومات بصفة دائمة عن الأوضاع القائمة، والتركيز على معرفة أوجه التباين الرئيسية، التي تؤثر على كل منطقة اقليمية .

ج — تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الرابعة وبشكل خاص الاستراتيجية الاقليمية التي سبقت الإشارة إليها .

وتركز هذه الأبعاد الثلاثة على التفاعل بين السياسات الاقليمية، وأداء الجهات المنفذة والدراسات الخاصة بمتطلبات التنمية والمدعمة للامكانيات في مختلف أنحاء المملكة .

٢/٢/١٤ البرامج :

تغطي برامج التنمية الاقليمية مجالات واسعة من النشاط وتركز بشكل خاص على مناطق الامارات الأربع عشر لتلبية متطلباتها المحلية وتدعيم امكانيات النمو فيها . . على أن تنفيذ البرامج الائتمائية في جميع الامارات هو من مسؤولية الوزارات وفروعها وبشكل متضامن ومتسق . . أما الامارات نفسها فيقع عليها مسؤولية التنسيق بين الجهات وجمع المعلومات الشاملة الدقيقة والمتابعة قبل وبعد البدء في تنفيذ البرامج والمشاريع .

وقد أدخلت البرامج الخاصة بتنمية وتطوير الامارات والنفقات المعتمدة لها ضمن الخطط التشغيلية للجهات الحكومية، ومعظم هذه البرامج جرى شرحها في الفصول المتقدمة من هذه الخطه . . وقد أخذ في الاعتبار عند اعداد برامج ومشاريع الامارات الأسس الاستراتيجية للتنمية الاقليمية بالاضافة الى الأهداف المحددة لكل جهة حكومية . . وستستمر وزارة التخطيط في بذل جهود كبيرة لتنسيق مجهودات التنمية بغرض تحقيق تنمية متوازنة ومتوازية في المملكة .

جدول (١/١٤)

مراكز النمو وبرنامج المجمعات القروية

<u>المهام</u>	<u>المعايير</u>	<u>مراكز التنمية</u>
<u>المراكز الوطنية:</u> تنفيذ المهام الاقتصادية والادارية في المملكة ككل، بتوفير خدمات متخصصة، ويمثل المركز قطبا للنمو له أهمية على المستوى الوطنى.	تتمثل في توفير الخدمات التنموية على ضوء امكانيات التنمية لأى منطقة، بتلبية احتياجات موارد كل مركز نمو، سواء كان المركز وطنيا أو اقليميا أو محليا. بالإضافة الى ذلك تتمثل المعايير المحددة للاختيار في الموارد المحتملة لمركز النمو، ونطاق تأثيرها، والأهمية الاستراتيجية للمركز أو المنطقة، وميزة الموقع وسهولة توفير الخدمات وعدد السكان وما اذا كانت قابلة للنمو من عدمه.	<u>المراكز الوطنية</u>
<u>المراكز الاقليمية:</u> انشاء المؤسسات الاقتصادية المتخصصة، ومؤسسات الرعاية، والمؤسسات الادارية التى يمكن أن تنتفع بها عدد من المراكز المحلية.		<u>المراكز الاقليمية</u>
<u>المراكز المحلية:</u> اقامة المؤسسات والخدمات التى يحتاجها السكان فى تلك المناطق بصورة متكررة ويتم تحديدها حسب سهولة الوصول الى خدمات معينة وحسب طاقة هذه الخدمات.		<u>المراكز المحلية</u>
<u>المجمعات القروية:</u> توفير الخدمات البلدية من القرية الرئيسية، الى قرى الجمع أو لسكان البادية المجاورين، وقد تم اعطاء المجمعات القروية صلاحيات موسعة فيما يتعلق بالتنسيق بين برامج الانارة، وبرامج الصحة، والقيام بأعمال التخطيط الانشائى.	تتمثل المعايير الرئيسية لهذا البرنامج فى اجمالى عدد السكان للقرية المركزية والقرى التابعة لها ، أو بعدد مراكز توطين البادية المحيطة بها ، والمسافة بين القرية المركزية أو القرية النموذجية والأماكن التى يجب توزيع الخدمات فيها ، وتطوير المنطقة بناء على أعمال المسح من الأوضاع القائمة	<u>برنامج المجمعات القروية</u> <u>المجمعات القروية ... القرية النموذجية</u>

الفصل الخامس عشر

التخطيط ومراقبة التنفيذ

١٥- التخطيط ومراقبة التنفيذ:

مقدمة

يتضمن هذا الفصل وصفا لعملية التخطيط في المملكة ، والمنهج الجديد المستند على البرامج الذى اتبعته الخطة الرابعة والمهام الرئيسة لمراقبة التنفيذ .

١/١٥ نظام التخطيط

١/١/١٥ الجوانب التنظيمية

ان التخطيط هو الاداة الرئيسة للتنمية في المملكة ، وتمثل خطط التنمية الخمسية التصاميم الهيكلية لمهام التنفيذ الأساسية والتنظيمية . ومع أن كافة الجهات الحكومية تشارك في عمليات التنمية الا أن الدور الأساسى أسند الى وزارة التخطيط حيث تتولى اعداد الخطط التنموية وتنسيقها على مستوى المملكة . وبالرغم من أن خبرة المملكة في شؤون التخطيط تشمل تحديد الأهداف بعيدة المدى الا أن نظام التخطيط يتضمن اعداد خطط خمسية تستند الى استراتيجية للتنمية الوطنية بعد اعتمادها من مجلس الوزراء . وتتكون خطط التنمية الخمسية من وثيقة الخطة التى تحدد استراتيجية التنمية المتوسطة ، والخطط التشغيلية المفصلة لكل جهة من الجهات الحكومية ، وتتضمن تحديد النفقات الحكومية ، والمهام الادارية والتنظيمية بناء على الخطوط العريضة للاستراتيجية ، وتشكل برامج الانفاق الأساس لاعداد الميزانيات السنوية التى تمثل الاداة الرئيسة السنوية لتنفيذ السياسة الاقتصادية . كما يمثل هذا النظام المتكامل بين التخطيط والميزانيات السنوية الأساس الذى يحدد مستوى ونمط الانفاق ومايتبع ذلك من تقدم في تنمية القطاعات واتجاهاتها . أما بالنسبة للقطاع الخاص فيعمل أسلوب التخطيط على وضع اطار عمل اقتصادى منظم لكى يتمكن القطاع الخاص من العمل من خلاله والتمشي مع مضامينه وافترضاته . ومعنى أوسع تؤمن الخطط الخمسية توجيه القطاع الخاص الى المسار المحتمل للاقتصاد وتوضح السياسات الحكومية وفرص النشاط الاقتصادى المحتملة .

٢/١/١٥ المرونة وهيكل الانفاق

منذ بداية التخطيط التنموى في المملكة كانت هناك علاقة وثيقة بين التخطيط وعمليات اعداد الميزانيات السنوية حيث تنظر الجهات الحكومية الى الخطة على أنها اطار تتضمن تفاصيل عن خمسة ميزانيات سنوية ، أما الميزانية السنوية فيمكن النظر اليها على أنها تحتوى الاعتبارات المالية النهائية لتنفيذ ما ورد في الخطة . وهذه العلاقة مشاكلها ، وبرزها :

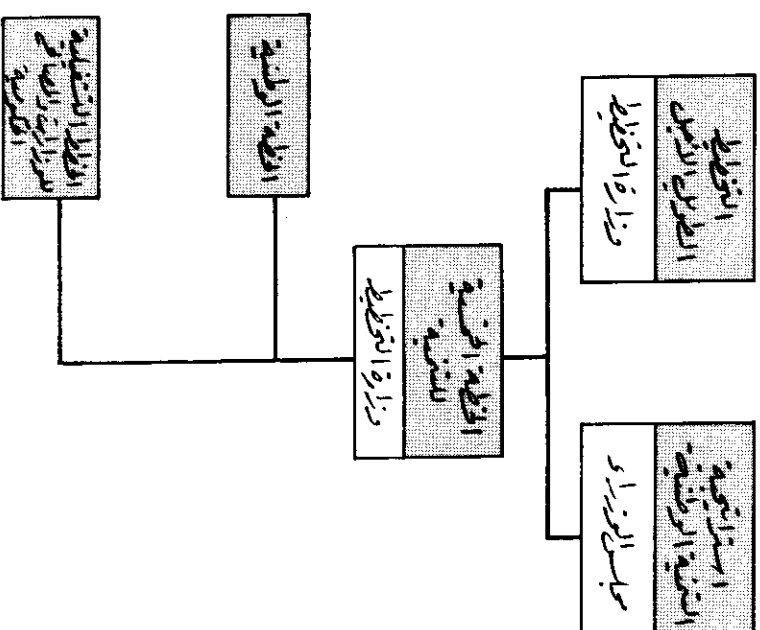
- ١) الأساليب التى بموجبها تلجأ الادارات الحكومية الى تعديل مشروعاتها المقترحة خلال فترة التنفيذ .
- ٢) أهمية هيكل الانفاق بالنسبة للمشروعات الفردية .

وتؤكد أهمية المرونة في كل سنة ، ليس فقط بسبب الفجوة بين تفاصيل الخطة والميزانية السنوية ، بل أيضا بسبب التباين بين الميزانيات السنوية والأداء الفعلى ، وقد تصبح أكثر حدة بعد استكمال برامج التجهيزات الأساسية المستندة الى مشروعات واضحة . وسيتحول التركيز في التخطيط في مراحل التنمية القادمة من الكم

شغل - تم (١٥ - ١)

نظام التخطيط وتوزيع الملام

نظام التخطيط



- الأوتقصاد والكلوم والأوجمالا بامالامامام
- الأوتقصادات المكملمة للأوتقصاد
- أوتقصادات تملمة المقطعات
- مسامامات القومالمبشلمة والمعلمة
- مسامالمسامامات الأوتقصادلمة
- الأهلوم والمسامامات لمعلممات الملمامات المكملمة
- التلمة وملمام الأوتقصاد
- مملوم مرملمة للمعلم الملمامات الملمامات الملمامات
- مملوم مرملمة للملمامات الملمامات الملمامات الملمامات

الى الكيف والنوعية من خلال الاهتمام بالكفاءة والفعالية ، ومن المشاريع كأساس لتلبية الاحتياجات الى التحليل ومراقبة النتائج والآثار .
والاهم من ذلك أنه في الظروف الجديد وللاسباب ذاتها يجب ان تتحول أهداف تخطيط الانفاق من التركيز على المشروعات الى التركيز على البرامج من قبل الجهات الحكومية . ولذلك ستصبح قدرة الجهات الحكومية على مواجهة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية موضع الاهتمام الرئيسي للتخطيط .

٢/١٥ منح الانفاق المستند على البرامج

١/٢/١٥ أهمية التخطيط المستند على البرامج

ويتمثل التعديل الجوهرى في منح التخطيط الذى تبنته الخطة الرابعة فى الانتقال من التركيز على المشاريع الى التخطيط المستند على البرامج ، ومن بنود فردية الى الهيكل ، ومن الالتزام غير المرن بالتفاصيل الى المسؤولية عن أولويات ونسب الانفاق . وبالنسبة لاعداد الميزانيات السنوية وارتباطها بالخطة فيتمثل التغيير فى ثلاثة اشكال :
أولا : تصبح خطة الانفاق الخمسية للجهة الحكومية (المحددة فى الخطة التشغيلية) بمثابة هيكل متكامل يضم حوالي ثمانية الى عشرة برامج . ويمثل تحديد المشروعات على ضوء أهميتها الوطنية والاقليمية ولكن باعتبارها جزءا من احد البرامج المحددة .
وعلى الجهة الحكومية ان تعطي الاهتمام لتوزيع الانفاق بين البرامج ، والى توزيع الانفاق بين المشروعات ضمن كل واحدة من البرامج ، وبالتالي يصبح التمسك بتوزيع النسب بين برامج الخطة ذا أولوية .
والهدف من ذلك ايجاد توازن عملي فى نفقات الجهة الحكومية .
ثانيا : يوجد تمييز بين المشروعات ذات الأولوية والمشروعات المقبولة . وبينما تكون المهمة الرئيسية للجهة الحكومية تنفيذ المشروعات ذات الأولوية الا أن تنفيذ المشروعات المقبولة يخضع لظروف التمويل السائدة . وهكذا تفرض الخطة الرابعة على الجهات الحكومية تنفيذ المشروعات ذات الأولوية ، وفى الوقت نفسه تعطى حرية أوسع فى اختيار المشروعات المقبولة بعناية ضمن اطار البرامج المعتمدة .
ونظرا لأهمية التوازن الاقليمي اعطيت مسؤوليات وصلاحيات للجهات الحكومية لضمان التناسق بين احتياجات المناطق وما هو متوفر من مشاريع ضمن اطار برامجها .
ثالثا : تتطلب عملية اعداد الميزانية السنوية ادراج التكاليف التفصيلية ، واعداد تحليل للفعالية لكل مشروع كبير ، سواء ورد ضمن المشروعات ذات الأولوية أو المشروعات المقبولة . وسيخضع هذا الشرط الاجرائى الجديد لتوضيحات كثيرة قبل تحديد نطاق وعمق هذا المقياس .

٢/٢/١٥ العناصر الأساسية فى الخطط التشغيلية

تلتزم الخطط التشغيلية للجهات الحكومية وتتطابق مع استراتيجية الخطة الرابعة من حيث الأهداف والأسس الاستراتيجية . ونتيجة لذلك تضع كل جهة حكومية :
أ) مجموعة الأهداف والسياسات المتعلقة بمهامها والعناصر الجديدة التى ستدرج فى التحليل الاجتماعى والاقتصادى للخطة .
ب) مجموعة برامج التنمية فى حدود عشرة برامج تستند على استراتيجية التنمية والمهام الأساسية للجهة خلال الخطة الرابعة .
ج) تفاصيل الانفاق حسب البرامج موزعة حسب نسبته ، وحجم الانفاق لكل برنامج خلال الخطة الرابعة . وتعكس تفاصيل الانفاق الاتجاه الهيكلي للأولويات .

وبهذا تقوم الخطط التشغيلية بالمهام التالية :

- (١) تمثل العناصر الرئيسية للخطة الوطنية .
- (٢) تحديد أنشطة التنمية الرئيسية التي ستقوم بها كل جهة حكومية .
- (٣) تضع الخطوط العريضة التي يستند عليها في اعداد الميزانيات السنوية .
- (٤) وتحدد الميادين الأساسية لمتابعة ومراقبة تنفيذ الخطة .

٣/١٥ مراقبة التنفيذ

١/٣/١٥ الأهداف والوسائل

تمثل مراقبة التنفيذ ، في أعمال متابعة الخطة ومراقبة وتقييم الأنشطة الواردة بها . وحيث أن التنفيذ مهمة تتولاها جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص فان المسؤولية متشعبة وتتطلب التنسيق . وتتولى وزارة التخطيط المسؤولية العامة للمتابعة للتأكد من فعالية أنظمة المعلومات والمراقبة وشمولها . ولكي تقوم وزارة التخطيط بدورها سوف تحتاج الى الاستمرار في القيام بمراقبة ومراجعة لمسيرة التنمية ، واقتراح واجراء الدراسات التي ترمي الى:

- تقويم فعالية السياسات المقترحة .
- تحديد معوقات التخطيط .
- تحسين مستوى تنسيق الخطة .
- متابعة سير تنفيذ الخطة من خلال الأخذ بأسلوب العينات .

٢/٣/١٥ مراقبة تنفيذ المشروعات والسياسات :

من الضروري في تنفيذ الخطط التشغيلية التمسك بالهيكل العام للاتفاق لكل جهة حكومية طبقا للبرامج ، اذ يمثل ذلك نفس الدرجة من الأهمية مثل تحقيق المشاريع ذات الأولوية . ذلك لان البرامج في الواقع أكثر ثباتا من المشروعات لانها (أى المشروعات) لازالت في مرحلة التصميم اثناء استكمال اعداد الخطط التشغيلية ، لذلك يجب تركيز مراقبة التنفيذ بالدرجة الأولى على العناصر والمؤشرات الوظيفية والمكانية للمشروعات . ان توسع مسؤولية الجهة الحكومية والذي يشمل هيكل برنامج ميزانيتها يفرض عليها مسؤوليات جديدة وسيدفع ذلك الى النظر بجدية الى جميع البرامج ، وعلى أسس متساوية ، كما سيمنع الجهة من التمييز بين برامجها من حيث اعطائها الأفضلية أو اهمالها .

ولابد من التأكد هنا بان اجراءات المتابعة الجديدة خلال الخطة القادمة سوف لا تركز على الجوانب المالية لتنفيذ المشروعات ، بل على تقويم نوعية الخدمات العامة وعلى الفعالية والكفاءة في تنفيذ البرامج . ومن السمات المهمة في الخطة الرابعة زيادة دور الاجراءات والسياسات الجديدة التي تدعم تنفيذها . وبما أن معظم السياسات المستهدفة تتعلق بالقطاع الخاص فأن الحاجة ستبرز الى توفير معلومات منظمة من حيث وقت توفرها ونتائجها تحقيقا للمصلحة العامة . ولذلك فان متابعة تحقيق مثل هذه الاجراءات سيكون أحد المجالات الأساسية للمتابعة خلال الخطة الرابعة .

٤/١٥ القطاع الخاص وتنفيذ الخطة

وهناك أهمية أساسية للدور الذي ينتظر أن يضطلع القطاع الخاص به لتحقيق أهداف خطة التنمية الرابعة الرامية الى زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية . وبالتالي فان الطرق التي يمكن بموجبها دفع القطاع الى اعتماد استراتيجية الدولة كأساس للتخطيط في القطاع الخاص لها أهمية بارزة ، ولا سيما فيما يتعلق بقرارات الاستثمار المستقلة .

وستواجه جهات التخطيط مشكلات من نوع جديد ، مع زيادة التركيز على رفع مستوى وتنسيق برامج التنفيذ للقطاع الخاص . حيث لم يعد نظام مراقبة تنفيذ الخطة من خلال مراقبة الانفاق الحكومي ذا فعالية ، بل يجب مراقبة الخطة من خلال فعالية السياسات الموجهة نحو القطاع الخاص ، وخاصة المعنية منها بأطر التنظيم والمساندة . وقد أدركت الدولة ذلك . وعليه ستكون هناك ضرورة الى وضع أنظمة واجراءات جديدة للقيام بهذه المهمة بفعالية . وفيما يلي عناصر هذا المنهج الجديد :

— في ضوء المسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتق القطاع الخاص في الخطة الرابعة يجب اقامة حوار موسع والاستمرار فيه بين الجهات المسؤولة عن التخطيط والقطاع الخاص . وعلى وزارة التخطيط اقامة صلات وارتباطات مباشرة مع القطاع الخاص وعلى كافة المستويات ، وأن تحافظ على علاقات وثيقة مع غرف التجارة والصناعة .

— مشاركة المؤسسات التي تمثل القطاع الخاص كغرف التجارة والصناعة في تبادل الآراء المتعلقة بالتخطيط مع الجهات الحكومية .

وقد انتهت بعض غرف التجارة والصناعة من اعداد دراسات تدور حول الفرص المحتملة والمتوقعة للاستثمار ، وطرق تحسين الأعمال التجارية . وسوف تتم زيادة أو تدعيم فعاليات التخطيط المطلوبة خلال فترة خطة التنمية الرابعة ، ويتوقع ان يقوم القطاع الخاص بتقديم توصياته واقتراحاته للجهات الحكومية.

— يتوقع ان تقوم شركات القطاع الخاص بتشجيع من غرف التجارة والصناعة بزيادة مهامها في التخطيط ، وهناك حاليا عدد قليل نسبيا من الشركات التي لديها ما يمكن أن يسمى ادارات تخطيط . وهناك شواهد تشير الى ندرة قيام الشركات بممارسة التخطيط لدراسة الخيارات المستقبلية بشكل منظم .

وكنتيجة لذلك يعد العديد من أوجه نشاط القطاع الخاص استجابة لمؤشرات السوق على المدى القصير مما يدل على أن هذه الشركات عجزت عن معرفة الاتجاهات بعيدة المدى ، وأنها غير قادرة على مواجهة الظروف المستجدة ، ولدى الحكومة الثقة بان المستثمرين في القطاع الخاص سيدركون الحاجة الى اعتبار الآفاق بعيدة المدى ، وأهمية الأهداف والتوصيات المعلنة من قبل الحكومة ، والتخطيط على هذا الأساس .

تم
بحمد الله وعونه

طبعة توزع بالمجان وحقوق الطبع محفوظة

لوزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية

قائمة بالخطأ والمصواب

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	المصواب
١٠٢	سطر ٣	%٢٨	%٢٩
١٠٥	السطر الثالث ٢/١/٣/٥	%٩٥	%٩٨
١١١	السطر الأخير	%٥	%٣٥
١٣٤	السطر ٧ ٢/٢/١/٦	%٢٨٦	%١٩٤
١٩٩	السطر ٢ ٣/٢/٣/٨	٢٥٠٠٠٠ : ١	٢٥٠٠٠٠٠ : ١
٢٣٨	٣/٣/٢/٩	جدول ٢/٩	جدول ٥/١٠
٢٩٢	السطر الثاني	٧٧٥٠٠	٨٦٥٠٠
٣٣٩	السطر الثاني	القسم ٢/٧	القسم ٢/٨
٣٤٩	الجدول ٧/١٢	نسبة الزيادة ٨١%	%١٨١